

٦
الانتخابات البرلمانية

في مصر

١٩١٧

ج ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلد السادس

الانتخابات البرلمانية

(فى مصر)

١٩٨٧

الجزء الاول

اعداد مركز المحروسة للمعلومات

٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٣ ٣٧٥٢٠٣٣

١- المؤتمر السياسى الاول لاجزاب المعارضة المصرية بداية ائتلاف الشعب الى الحرية والديمقراطية .

١ الاحرار ١٩٨٢/٢/٩

٢- برقيات الى مؤتمر المعارضة .

١٠ الشعب ١٩٨٢/٢/١٠

٣- ١٧ الف يجهزون المؤتمر التاريخى لقوى المعارضة .

١١ الشعب ١٩٩٠/٢/١٠

٤- ازمة الحكم مستمرة اذا اجريت الانتخابات وفق القانون الجديد المطعون فيه .

٢٢ الشعب ١٩٩٠/٢/١٠ محمد حلى مراد

٥- حتى لا يظعن فى شرعية مجلس الشعب القادم .

٢٦ الشعب ١٩٨٢/٢/١٠ نجوى عبد الحميد

٦- المطالبة بوقف التزوير و تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية و الغاء الانتخابات بالقائمة .

٢٨ الشعب ١٩٨٢/٢/١٠

٧- زعما المعارضة فى صوت واحد : انتخابات حرة من اجل التغيير الشامل . . .

٣١ الشعب ١٩٨٢/٢/١٠ عماد محجوب

٨- ايين الاعلام الرسمى من " تعيين الديمقراطية " .

٣٧ الاهالى ١٩٨٢/٢/١١ محمد سيد أحمد

٩- تماهولات حول مستقبل العمل المشترك بين احزاب المعارضة !

٣٨ الاهالى ١٩٩٠/٢/١١ امينة النقاش

١٠- حتى يرشح " الرئيس " مجلس انتخبه الشعب لا البلطجية و المزورون .

٣٩ الاهالى ١٩٩٠/٢/١١

١١- الطعن على قانون الانتخابات الجديد امام المحكمة الدستورية العليا .

٤٠ الاهالى ١٩٨٢/٢/١١

١٢- اسرار قرار الاستفتاء على حل مجلس الشعب .

٤١ ١٩٨٧/٢/١١ الالهالسي

١٣- تيارات حزبية : كن الحكومات الحزبية متهمه بانتهاكات الحريات .

٤٧ ١٩٨٧/٢/١١ الالهالسي

١٤- المعايير المطلوبة بتعديل دستورى شامل .

٤٨ ١٩٨٧/٢/١١ الالهالسي

١٥- لقطات من المؤتمر .

٥٢ ١٩٨٧/٢/١١ الالهالسي

١٦- الانتخابات ١١ والتغيير ١١

٥٣ ١٩٨٧/٢/١٦ الاحرار

١٧- ماذا بعد الاستفتاء ؟

٥٥ ١٩٨٧/٢/١٦ الاحرار

اسامة مختار

١٨- الاستفتاء باطل والانتخابات القادمة اعظم بطلانا .

٥٩ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب

فتحي رضوان

١٩- تسمين المواقف مع قوائم حزب العمل .

٦٢ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب

٢٠- المعارضون جميعا في قائمة الوفد .

٦٦ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب

عادل حسين

٢١- في اجتماع تاريخي : اللجنة العليا للحزب تقرر دخول المعركة الانتخابية .

٦٩ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب

٢٢- نريد انتخابات بدون تزوير بوليسي و حكومة انقاذ وطني .

٧٠ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب

الشافعي بشير

٢٣- انتخابكم رئيسا للجمهورية .. يكون من الشعب لا من حزب .

٧٢ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب حسام الدين كامل

٢٤- قوة المعارضة في الائتلاف .

٧٣ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب احمد عبند الرازي

٢٥- جبهة وطنية واحدة في مواجهة اعداء الحرية .

٧٤ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب يسرى صارو

٢٦- فرحة ما تسببت .

٧٦ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب محمد حلمي مراد

٢٧- تنسيق المواقف مع قوائم حزب العمل .

٨٠ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب احمد عبد الله

٢٨- قبل اجراء الانتخابات : نظر الطعن في دستورية قانون الانتخابات الجديد .

٨٤ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب

٢٩- رجال القانون : القائمة الموحدة للمعارضة ... قانونية تماما .

٨٥ ١٩٨٧/٢/١٧ الشعب

٣٠- هل تكون الانتخابات القادمة بداية للسلسلة من ماتم الديمقراطية ؟

٨٨ ١٩٨٧/٢/١٨ الاهالي

٣١- تخطيط حكومي لاسقاط زعماء الاحزاب في دوائرهم .

٩٢ ١٩٨٧/٢/١٨ الاهالي

٣٢- الميزورون .. ١٩٨٧ .

٩٣ ١٩٨٧/٢/١٨ الاهالي

٣٣- وزير داخلية بالبلدي ومقبرن استفتاءات بلا حق .

٩٤ ١٩٨٧/٢/١٨ الاهالي امينة النقاش

٣٤- التفاصيل الثامنة لمناقشات الاحزاب حول الانتخابات القادمة .

٩٨ ١٩٨٧/٢/١٨ الالهالى

٣٥- قائمة مستقلة .

١٠٠ ١٩٨٧/٢/١٨ الالهالى

٣٦- خالد محيى الدين: اجراء الانتخابات مناوره هدفها وضع المعارضة فى مأزق .

١٠١ ١٩٨٧/٢/١٨ الالهالى

٣٧- حوار مع زعيم الاحرار .

١٠٣ ١٩٨٧/٢/٢٣ الاحرار

٣٨- قائمة المعارضة تهدد الحزب الوطنى .

١٠٨ ١٩٨٧/٢/٢٣ الاحرار

٣٩- رشايون انتظييمية .

١١٠ ١٩٨٧/٢/٢٣ الاحرار

عبد الفتاح الشورى

٤٠- اتجاه لعدم ترشيح المحجوب رئيسا لمجلس الشعب .

١١١ ١٩٨٧/٢/٢٣ الاحرار

٤١- تجربة القوائم الحزبية فى الميزان .

١١٢ ١٩٨٧/٢/٢٣ الاخيار

خيرى نور الدين

٤٢- اعلان القائمة الموحدة للعلم والاحوان والاحرار الخيبر القادم .

١١٥ ١٩٨٧/٢/٢٣ الاخيار

مجدى نجيب

٤٣- يتسرد ان .

١١٦ ١٩٨٧/٢/٢٣ الاخيار

٤٤- خالد محيى الدين ينفى ان خلاف مع صبرى ممدى .

١١٧ ١٩٨٧/٢/٢٣ الاخيار

٤٥- الانتخابات والشباب .

١١٨ ١٩٨٧/٢/٢٤ الشعب محمد متولى عوف

٤٦- شريعة الطغيان !

١١٩ ١٩٨٧/٢/٢٤ الشعب مجدى أحمد حسين

٤٧- ما دمنا فى المعتقلات فلا معنى لمسألة الانتخابات .

١٢٠ ١٩٨٧/٢/٢٤ الشعب

٤٨- فى انتخابات مايو ٨٤ ٠٠ صور فاشحة للارهاب والتزوير الحكوى .

١٢١ ١٩٨٧/٢/٢٤ الشعب

٤٩- قضية الانتخابات من الالف الى الياء مطروحة على الشعب .

١٣١ ١٩٨٧/٢/٢٤ الشعب

٥٠- صداقية وعود الرئيس وموقف وزير الاعلام .

١٣٥ ١٩٨٧/٢/٢٤ الشعب السيد الفضيان

٥١- فى المؤتمر الصحفى لخلد الدين : سنواجه محاولات التزيف بالاعتماد على الجماهير .

١٣٧ ١٩٨٧/٢/٢٥ الاهالى

٥٢- الوفد بدون الاخوان .

١٤٠ ١٩٨٧/٢/٢٥ الاهالى

٥٣- اجتماع مؤسسى الحزب الناصرى .

١٤١ ١٩٨٧/٢/٢٥ الاهالى

٥٤- البيان الختامى لاجتماعات اللجنة المركزية .

١٤٤ ١٩٨٧/٢/٢٥ الاهالى

٥٥- الحكومة بدأت التزوير بالتلاعب فى جداول الانتخابات .

١٤٧ ١٩٨٧/٢/٢٥ الاهالى

٥٦- زكى بدر يتوعد المعارضة ويتعهد بإسقاطها فى الترحه !

١٤٨ ١٩٨٧/٢/٢٥ الالهالى

٥٧- العين بالعين .. والسن بالسن .

١٤٩ ١٩٨٧/٢/٢٥ الالهالى

٥٨- خالد محيى الدين: المشاركة فرضت علينا وسوت نخوض المعركة بشجاعه .

١٥٠ ١٩٨٧/٢/٢٥ الالهالى امينة النقاش

٥٩- يتهايمسون ان .

١٥٧ ١٩٨٧/٣/٣ الشعب

٦٠- الاعيب الحزب الوطنى .

١٥٩ ١٩٨٧/٣/٣ الشعب

٦١- رغم مقاومة القضاة .. الحكومة تصر على تزوير الانتخابات .

١٦٠ ١٩٨٧/٣/٣ الشعب

٦٢- يقول الرئيس صوت الناخب لا يباع ولا يشتري وحزبه يشتري المرشحين !

١٦١ ١٩٨٧/٣/٣ الشعب

٦٣- ليكن برنامج المعارضة الانتظامى : إلغاء قانون التوارىء ، إلغاء القوانين سيئة السمعة .

١٦٥ ١٩٨٧/٣/٣ الشعب

٦٤- رغم مقاومة القضاة .. الحكومة تصر على تزوير الانتخابات .

١٦٧ ١٩٨٧/٣/٣ الشعب

٦٥- الحزب الوطنى يحاول ان يقضى على المعارضة .

١٧٢ ١٩٨٧/٣/٣ الشعب محمود جمال الدين

٦٦- ابراهيم بكرى فى شربين : اشتراكيتنا من الاسلام .. وتحالفنا من اجل الخير .

١٧٤ ١٩٨٧/٣/٣ الشعب

٦٧- وبدأ العد التنازلي للانتخابات .

١٧٧ الشعب ١٩٨٧/٣/٣

٦٨- انتم لا تصلحون للحكم استقيلوا يرحمكم الله .

١٨٢ عادل حسين الشعب ١٩٨٧/٣/٣

٦٩- الدجالين بين العمل والاخوان والاحرار ضرورة وطنية .

١٨٥ أحمد عبد الله الشعب ١٩٨٧/٣/٣

٧٠- زكريا بدر خيل

١٨٧ محمد عبد القدوس الشعب ١٩٨٧/٣/٣

٧١- برنامج المعارضة الانتخابي .

١٨٨ الشعب ١٩٨٧/٣/٣

٧٢- الدائرة الفرجة .

١٩٠ أمين شاكور الشعب ١٩٨٧/٣/٣

٧٣- الخير سيمم الجميع !

١٩٣ محمود عبد العزيز الطناني الشعب ١٩٨٧/٣/٣

٧٤- البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

١٩٤ الاهالي ١٩٨٧/٣/٤

٧٥- رجوه جديده تخرش الانتخابات .

٢١٠ الاخبار ١٩٨٧/٣/٤

٧٦- رموز انتخابية جديدة لمواجهة اعداد المرشحين .

٢١١ الاخبار ١٩٨٧/٣/٤

٧٧- الرئيس لكن المواطنين : اختاروا المرشحين بعد دراسة واقتنا .

٢١٢ الاخبار ١٩٨٧/٣/٤

٧٨- مساعدون التواشير في دائرة واحدة .

٢١٣ الاخصار ١٩٨٧/٣/٤

٧٩- مساعدة الجامعات وخدمه الناخب المحضر .

٢١٤ الاخصار ١٩٨٧/٣/٤

٨٠- موسم :سراء الضائكر ١٠

٢١٦ الاخصار ١٩٨٧/٣/٤

٨١- رأى مواطن : حق الانتخاب وحق الاقتراع ، او مفاور الصراع ، ومظاير الخلال .

٢١٨ الاخصار ١٩٨٧/٣/٤

٨٢- انتخابات نالجلود المتغيرة ١

٢٢١ الاخصار ١٩٨٧/٣/٤

المستشار صلاح عبد الحميد

٨٣- وعودهم الثانية في كل انتخابات .

٢٢٢ الاخصار ١٩٨٧/٣/٤

محمد عبد الحضر

٨٤- المبادرة ترفق تحديد الدعاية الانتخابية باسمين واحد .

٢٢٦ الاخصار ١٩٨٧/٣/٤

٨٥- اقتراح جامعة القفسر .

٢٢٧ الاخصار ١٩٨٧/٣/٤

٨٦- الانتخابات في العديد : الوفد يتحد على قواعد الشريعة وتاريخه التالي الطويل .

٢٢٩ الاخصار ١٩٨٧/٣/٥

٨٧- الوفد هو الحزب الوحيد القادر على تفهم مشاكل العمال ورعاية مصالحهم .

٢٣٥ الوفد ١٩٨٧/٣/٥

٨٨- الدعاية الانتخابية بقوة السلاح في كفر الشيخ .

٢٤٣ الوفد ١٩٨٧/٣/٥

محمد عبد الرؤوف

٩٨- في يوم حصة الانتخابات .

٢٤٩ ١٩٨٧/٣/١١ الاحد

٩٩- انتخابات . . . برنامج .

٢٥٣ ١٩٨٧/٣/١١ الاحد

١٠٠- بين هناك تخطيط للتزوير .

٢٥٤ ١٩٨٧/٣/١١ الاحد

٩٩- دفعه من تاريخ مصر .

٢٥٧ ١٩٨٧/٣/١١ الاحد

رفعت السميد

٩٩- انتدازا الى ليوسف والى على حساب المحبوب .

٢٥٨ ١٩٨٧/٣/١١ الاحد

٩٩- مع الممارس والموظفين .

٢٥٩ ١٩٨٧/٣/١١ الاحد

١٠٠- تعزيز دناية حزب الحكومة من صناديق الخدمات بالمحافظات .

٢٦٢ ١٩٨٧/٣/١١ الاحد

٩٩- مقرر نتائج انتخابات نقابة الصحفيين .

٢٦٥ ١٩٨٧/٣/١١ الاحد

ابراهيم نافع

١٠٠- تحديد اتيواجهها المرشحين والناخبين .

٢٦٨ ١٩٨٧/٣/١٥ الاحد

٩٩- سراج الدين يحذر من ممارسة العنف في الانتخابات القادمة .

٢٧٢ ١٩٨٧/٣/١٥ الاحد

٩٩- " المحوة الاسلامية " و الانتخابات البرلمانية .

٢٧٣ ١٩٨٧/٣/١٦ الاحد

• ۱۰۰ - اخرا - انتدابیه •

٢٢٧ ١٩٨٧/٣/١٦ ١٤٠٨

١٠١- في مؤتمر قائمة التحالف بالجيزة .

٢٢٩ ١٩٨٧/٣/١٦ الا حـ رار

أسامة الكسرم

۲۰۱ - معرنا

٢٨٢ ١٩٨٧/٣/١٦ الامم المتحدة

عبد الله الشوابي

٣٠١ - انتخابات في عيسون الفلاجيين !

288 1948/1/17 21-22

١٠٤ - مرشح قائمة الحزب الوطني بالمنوفية يحيى عثمان مصنعه الى محكمة الجلس

۲۸۷ ۱۹۸۷/۳/۱۶ ۱۷-۱۸

۱۰۵۔ لایا رہتا تھا سو لاء ؟

٢٨٨ ١٩٨٧/٣/١٦ ١٤٠٨

الحمد لله

١٠٦- الحيداد في الانتظاريات .

۲۹۲ ۱۹۵۷/۳/۱۶ الاسلام

١٠٧ - في مزارع : در القبايل تؤيد حزب الحمير .

٢٩٦ ١٩٨٧/٣/١٧ المذنب

١٠٨- في ديمقراطية الحركة ساخنة ساخنة والتنازلات مستمرة .

۲۹۹ ۱۱۸۷/۳/۱۷ ۲۵-۱۲-۱۳۸۷

محمود مراد

١٠٦- لا ٠٠ لالنساء القور العاملة ٠

٣٠١ ١٩٨٧/٣/١٧ الشعب جدران احمد حسين

١١٠- الى المشككين فى سلامة التحالف مع الاحزاب ٠

٣٠٤ ١٩٨٧/٣/١٧ الشعب

١١١- بشرى وابو النصر يفتتحان الحملة الانتخابية لتحالف العمل والاخوان ٠

٣٠٨ ١٩٨٧/٣/١٧ الشعب

١١٢- البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ٠

٣١١ ١٩٨٧/٣/١٧ الشعب

١١٣- جولات ناجحة لخلد محيى الدين ومرشحي التجمع ٠

٣٢١ ١٩٨٧/٣/١٨ الاهالى حسن يدوى

١١٤- قراءة فى اوراق حزبية : برنامجنا لقتل الفقر ٠

٣٢٣ ١٩٨٧/٣/١٨ الاهالى

١١٥- ٨ قيادات نقابية على قوائم التجمع بالقاهرة ٠

٣٢٥ ١٩٨٧/٣/١٨ الاهالى

١١٦- حتى يستقيم منطق اجراء انتخابات مجلس الشعب ٠

٣٢٩ ١٩٨٧/٣/١٨ الاهالى محمد سيد احمد

١١٧- مركز اندراسات السياسية والاستراتيجية بالهرم التجمع اكتر الاحزاب بقضايا الفئات الشعبية ٠

٣٣١ ١٩٨٧/٣/١٨ الاهالى

١١٨- فلسفة الحزب الوطنى الديمقراطى ٠

٣٣٨ ١٩٨٧/٣/١٩ الاهرام

١١٩- ماذا بعد الغاء قائمة الوفد والعمل فى الجيزة ؟

٣٤٠ ١٩٨٧/٣/١٩ الاهرام



المصدر: الأمانة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ فبراير ١٩٨٧

المؤتمر السياسي الأول لأحزاب المعارضة المصرية بداية إنطلاقة الشعب الى الحرية والديمقراطية



المصدر: الأحرار

التاريخ: ٩ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصطفى كامل ممراد :

● لا بد من اجراء للاخوان المسلمين والشيوعيين وكافة

التيارات اليسارية

● الشعب هو الذي ينتزع حقوقه

من الحكم

● الخطأ خطأ نظام وخطأ قوانين وخطأ سياسات

وليس خطأ شعب

● مصررون على مطالبنا بالحرية والديمقراطية ولن

نراجع عنها



المصدر : ١١٢ - رار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٧

شارك في تغطية المؤتمر
رياض سيف النصر
لطفي عبد اللطيف
سيد عبد العاطي
محمد الفقي

الديمقراطية والسياسة

أشرف لها من أن تعيش

مكت برلمانات وحرية

لم يكن يوم الخميس الماضي مؤتمرا سياسيا شعبيا فقط بل كان عبدا لأحزاب المعارضة وجماعير الشعب المصري .. كان يوما تاريخيا أكدت فيه المعارضة المصرية أنها تنف مع الشعب وتناضل من أجل حقوقه .. وقد أضحى رؤساء أحزاب المعارضة الخمسة أنه لا سبيل للأصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الا بالديمقراطية واختيار ممثلين حقيقيين للشعب .

قال الشعب وقال رؤساء أحزاب المعارضة ، ديمقراطية حقيقية لا ديكور .. قال الشعب وقال رؤساء الأحزاب ، ستكافح حتى تتحقق الديمقراطية ، قال الشعب .. وقال رؤساء الأحزاب ، الشعب .. الشعب يحب الشعب .. تلاحم جماهيري وحماس ملتهب وحس شعبي واع بقضية مصر وشعب مصر .. لقد كان المؤتمر السياسي الأول لأحزاب المعارضة تجسيدا لنبلض الشارع المصري وقضايا

بداية اللقاء

وفي بداية اللقاء تحدث فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد فقال : ان هذه الجموع الحاشدة من أبناء الشعب التي جاءت من تلقاء نفسها لم يجمعها جوع ولم يدفع لها أحد أجرا ولا مالا ولم تلتحقها التوبيسات الحكومية والغطاء العام .. بل جاءت بمشيتها مدفوعة بوطنيتها .. لتؤكد أن صوت الشعب دائما هو الأعلى .. وصوت الشعب هو من صوت الله .

قضية مصر

قضية مصر اليوم والتي اجتمعنا فيها في المؤتمر السياسي الأول لأحزاب المعارضة هي قضية الديمقراطية هي قضية أي ان يحكم الشعب نفسه بنفسه .. وأي نظام حكم لا ينطبق عليه هذا الوصف لا يعترف حكما ديمقراطيا .. ففي الحكم الديمقراطي الشعب يختار ممثلي بالانتراع الحر المباشر في انتخابات حرة .. وقال رئيس حزب الوفد ان الديمقراطية هي الضمان الوحيد لاحترام حقوق الإنسان وكفالة حرية الشعب .. والتي تضمن بالا مزيد ارادته .. وان كان الشعب سيد نفسه وان تكون الأمة مصدر السلطات .

ديمقراطية حقيقية

والديمقراطية الحقيقية هي ممارسة وليست ديكور ولا تقل انصاف الخلول وأي قيد عليها يقلقها ذاتها .

ولقد وعدت الحكومة عند اعلان حالة الطوارئ وعند تجديدها بأنها لن تستخدم الطوارئ الا في حالة مادي بالارهاب .. وعامدا .. وزير الداخلية الحالي يتفخر على صفحات مجلة حكومية اسبوعية بقوله ، بان ماتون الطوارئ حق لنا اجازات خضرة وهي سرعة الحركة للقضاء على الحالات الشاذة .. فقد مكثنا الثمانين من اعتقال كل افراد المائتين بحكم قانون الطوارئ ، وتم اجبارهم على الصلح .. واننا نقبل لوزير الداخلية بان ظامرة الثوار ان تختفي بقانون الطوارئ .

وقال سراج الدين : ان قيام حالات الطوارئ في غير الحالات التي نص عليها القانون اثناء صراع على حقوق الانسان .. ومكثنا ننظر ان تكون فترة حكم مبارك في ظل قانون الطوارئ .. وهذه الفترة الثانية من حكمه توشك ان تبدأ وقانون الطوارئ مستخدم وهذا يدل على ان الحكومة ضعيفة لا تقوى على مواجهة الشعب .

المبادئ الأساسية

واستطرد سراج الدين قائلا : ان للديمقراطية الحقيقية اسما يجب ان تتوافر ونحن مع الاسف نفتقدها جميعها .. اول هذه الاسس ان يكون لنا دستور على أحدث المبادئ الدستورية ، دستور يؤكد سلطات الشعب ، وان الديمقراطية حق للشعب لا منحة من

فلا تختل شكل الديمقراطية

فاختلاف البلدان .. وقد أعجبني تعبير الكاتب الكبير مصطفى امين قال فيه ، في الديمقراطية يختار اعضاء البرلمان الحكام ويختار اعضاء الشعب الحكام .. وفي الديمقراطية يرأب الحكام الشعب .. ويتسلم رئيس حزب الوفد قائلا : هل الشعب يحكم نفسه بنفسه ؟ وهل يمكن ان يقال ان الشعب كان يحكم بممثليه المنتخبين ؟ وهنا ردت البعثات مدوية على رئيس الوفد : لا .. لا .. لا

ارادة الشعب

واستكمل رئيس حزب الوفد حديثه قائلا : لقد جاء ذلك نتيجة انتخابات مبدئية ، زلت فيها ارادة الأمة بسبب اجراء الانتخابات بالتسويت غير دستوري .. فكيف يمكن ان تكون في مصر ديمقراطية كاملة ونحن نعيش في ظل حالة طوارئ منذ خمس سنوات وقد اعلنت الطوارئ بعد اغتيال السادات ثم تم تجديدها ستة وستة اخرى ثم ستة ونصف سنة وفي المرة الأخيرة سنتين ولم تبد الحكومة سببا مقنعا لهذا التجديد .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٧

المصدر:

١٩٨٧

عن أحزاب المعارضة إذا قلت باننا لن نتخلل من قضية الديمقراطية والدستور وكفالة الحريات العامة - وتزوت نطل - نتكلم من أجلها مهما لايتم في سبيل ذلك - وسنظل نتكلم حتى نطفي القوانين القوية للحريات - لقد خلت من القوانين الجديدة للحريات لدى المواطنين شعورا بالأحباط والتشقيق ورفض ذلك على انتهاء المواطن وعزوفه عن الفعل والانتماء.

والواقع أن حالة البلاد قد تسامت من جميع النواحي إلى الحد الذي يندر بالخبر واضح الجمل الوحيد هو التغير الشامل والتعميم المطلوب ليس تغييرا في الأشخاص أو الأسماء إنما في الأنظمة وأسلوب الحكم.

وتنم تتسالم ما هي إنجازات الحكومة ؟ وأي شيء نجحت فيه ؟ وأي مرفق تم إصلاحه ؟ وهل هذه الإنجازات تتساوى تزييف الانتقادات ؟ هل تتساوى هذه الإنجازات بتعذيب الناس في السجون ؟ لقد كنا نعتقد أن عصر التعذيب قد انتهى ولكنه عاد من جديد - لقد ارتفعت جرائم التعذيب اليقظة في السجون.

أما عن رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطني فكل رئيس للحزب الوطني : بعد خروجهما من السجون عقب أحداث ١٩٨١ التقينا بالرئيس مبارك وأثرنا معه مسألة رئاسة للحزب الوطني فقال لنا إن هذه المسألة لم تتم ولو تمت ستكون لفترة مؤقتة .. ونحن نتسالم هل خمس سنوات مضت من وقت هذا التصريح لم تعد فترة كافية - رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطني تظل مبدأ لتكافؤ الفرص بين الأحزاب لأن النظام الإداري كله من محافظين واداريين وأعضاء مجالس محلية ونوابا من ... كل مسئول منهم يضع نصب عينه أن يبقاه في المنصب مرفوع بنجاح أعضاء الحزب الوطني.

الفرصة أمام الرئيس

وقال سراج الدين عن قرار حل مجلس الشعب أننا نؤيد وجوب حل مجلس الشعب لأن القانون الذي تم انتخاب أعضاء المجلس على أساسه ملغى بالأخطاء الدستورية : والفرصة أمام

تكوين الجماعات مكون للوطنيين .. وليكن في مصر ٢٠ حزبا ولقد كان في مصر قبل ١٩٥٢ أكثر من ١٨ حزبا . الشعب هو الذي يملك بقاء هذه الأحزاب.

كذلك نطالب بأن يكون انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع الحر المباشر من بين الناخبين .. أما الآن فمجلس الشعب هو الذي يقترح شخص الرئيس ويعرض على الشعب في استفتاء نعم أو لا وليس هناك بلد ديمقراطي يجري اختيار رئيس الجمهورية بهذه الطريقة ..

أنتا نطالب بكفالة الحرية الشخصية للعامل وعدم تدخل الحكومة في أعمال النقابات وحتى تشكيل آخر وزارة كان رئيس اتحاد العمال وزيراً بالوزارة في حين أن اتحاد العمال تم تشكيله للدفاع عن حقوق العمال فكيف يكون رئيس وزراء بالحكومة ..

وقال سراج الدين أن أحزاب المعارضة أجمعت على هذه المطالبات وغيرها مثل :

- عدم تشكيل محاكم استثنائية لمحاكمة المواطنين ولا ولاية للأحكام العسكرية على المدنيين .
- اعتبار تزييف الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة .
- الاعتداء على حقوق المواطنين جريمة يعاقب عليها بالأشغال الشاقة ولا تسقط بالتقادم .

● إلغاء مجلس الشورى لأنه يوسع الحال ويدون تقارير اختصاصات له يعتبر عديم الفائدة وكل ما ينفق عليه يعتبر جريمة .

وبدون هذه المبادئ الأساسية تكون الديمقراطية مجرد تسموس لتكون إلا على الورق ولت الخلف .. وأنتا نرفض أن تكون ديمقراطية مجرد أقلام كتبت وصحافة تفتقر على الناس ونواب يصطفون للوزارة

فالدستور مطلب شعبي الآن فنحن أكثر من مائة عام ١٨٨١ كان أول طلب للرئيس أحمد عرابي من الخديوي الخالية بدستور ديمقراطي .. فالدستور يحقق

الحاكم .. وإن تمنح الدستور جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب .. وبستور ١٩٧١ القائم حتى الآن وضعت لجنة اختارها رئيس الجمهورية .. ووضع على أساس الحزب الواحد .. الاتحاد الاشتراكي والنظام الشمولي .. والآن تغير الوضع فالنظام أخذ يتعد الأحزاب في حين كل تسموس الدستور وضعت على أساس الحزب الواحد .

وتنم أحزاب المعارضة نطالب أن يتضمن الدستور الجديد عدة مبادئ أساسية منها حق مجلس الشعب الكامل في مراقبة الميزانية للدولة وإدخال مائة من تعديلات عليها .. مجلس الشعب الحال تعرض عليه الميزانية ولا يمكن أن يقول رأي فيها ولكن تعرض عليه لمجرد فرصة يتبارى فيها المتحدون .. فاليوم نجد مجلسا ثيابيا لا يمكن له أي رقابة على الميزانية وهذا وضع لا مثيل له في أي دولة ديمقراطية ..

فأصل النظام الثيابي مراقبة الشعب على الميزانية .. وهذه الميزانية - أيضا - جزء كبير جدا منها لا يعرض على المجلس ..

ولو نظرنا إلى دستور مصر ١٩٢٢ نجد أعلى من الحق لأعضاء البرلمان ومنذ أن عرفت مصر البرلمانات الثيابية

وأعضاء هذه البرلمانات يتمتعون بهذا الحق ونحن الآن نحرّم نواب الشعب

مع .. ونعني أن دستورنا ديمقراطي .. ومن المبادئ الأساسية التي نطالب بها في الدستور الجديد مبدأ المسؤولية

الوزارية المباشرة أمام مجلس الشعب .. الدستور الحال لا يشكل أي نوع جدوى في المسؤولية الوزارية .. فمبدأ المسؤولية

الوزارية غير موجود في مصر .

الحريات العامة

ومن المبادئ الأساسية أيضا حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية إصدار الصحف وحرية تكوين الأحزاب وربع الوصاية عليها .. فلي أيام الاحتلال الإنجليزي كان كل شخص يملك حق إصدار صحيفة بمجرد تقديم طلب إلى وزارة الداخلية .. كذلك حق



المصدر:

١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٧

الرئيس وهو يملك سلطات دستورية في أثناء قيام البرلمان أن يصدر قرارات يفوض القانون بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية تضمن كل التعديلات وكل الضمانات الضمانية لتوفير النزاهة والحيادية في الانتخابات وأن يشرف القضاء على كل العملية الانتخابية.. وأن يصدر الرئيس قراراً يفوض القانون بإعفاء الانتخابات بالقائمة والعودة إلى الدوائر الفردية حتى تتشأن أي طعن في دستورية قانون الانتخاب المعدل.

عبد الأمير

ثم تحدث المهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل فقال لنا اليوم في عيد.. وحدة الكلمة.. عيد تجمع الأمة.. عيد يقول فيه الشعب كنهه ليد بها على الذين قالوا ان احزاب المعارضة ليس لها وجود واتحدى الحزب الحاكم ان يجمع مثل هذا الحشد الذي اني من تلقاء نفسه ويدين تأثير من احد.. لقد دعونا الجماهير بالمشاركة انتخابات مجلس الشورى فاستقبل لنا الناس بالرغم من كذب البيانات التي القاها وزير الداخلية والتي جاء فيها ان ٨٢٪ من الناس قد حضروا هذه الانتخابات بالرغم من انتخابات مجلس الشعب في صيحتها يوم ٢٨/٢٠٠٠ وهذه الومعة يجب ان تفتتح ويشتفي ان تترقب اننا نتوجه الى ضمير هذا الشعب الذي تذكروا افعاله وبكم رغم ارادته لانه من غير المتصور ان تكون ارادته ان يحكم بقانون الطوارئ.

موقف الشعب العظيم

ثم تناول بعد ذلك أحداث الأمن المركزي وما أسعوه بمحداث الشغب، ولم يكن يشغب وإنما كان تمرداً من قنات أولئك اليها حفظ النظام ومع ذلك خرجوا عليه يوقف الشعب العظيم محافظاً على الأمن وكان يقفوا حضارياً سبق وقفا تتصور ان الرئيس مبارك سوف يلهيهم هذا المزج وان الذي يحفظ الأمن "ليس" الأمن المركزي وليست الدبابات التي انزلوها الى الشوارع وإنما الشعب الحر الذي يحكم بالحرية.. كنا ننتظ ان سوف يوقف العمل بقانون الطوارئ، ولكن ذلك لم يحدث.

انهم يتكلمون عن الاستقرار وجذب رؤوس الأموال البنا ويشيرون ان العالم كله يعرف ان استمرار العمل بقانون الطوارئ هو دليل قاطع على عدم الاستقرار.

ان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ايضا يتبدلان كثيرا عن الانتباه ونحن نقول لهم ان الانتباه ليس اغنياً الانتباه شعور ينمو في قلوب المواطنين

عندما يشعرون انهم سائرون في الطريق نحو حل مشاكلهم ولول كلوب الشباب عندما يجد العمل ولا يضطر الى الحرب الى خارج البلاد.. ان ما نحاول ان نفتح به المكورة ان الديمقراطية ليست هي حق الكتابة والتعبير وإنما ان تشعروا ايها الابناء انكم انتم الذين تمكنتم هذا البلد وان يكون القرار قراركم من خلال انتخابات حرة صاعدة تتوافر لها كل الضمانات. لقد سبق لنا ان طلبنا من اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية ان يوقع النائب اعلم اسماء في كشوف الانتخابات او ان يضع صمته لأن هذه هي الفترة التي تزد من طويها الانتخابات بدلا من تزيير اصوات الناخبين خارج البلاد في العراق والسعودية وحتى الاموات بخروجين من قبرهم اعطاء اصواتهم للحزب الوطني ثم يعمدون ولم يتحقق شيء من ذلك لان حسن ابو باشا قال لنا في هذه الحالة محتاجين الى خير بصحت في كل لجنة انتخابية.

وانه الى ان القضية الحقيقية ليست هي النظام الانتخابي الذي نسير عليه بل هو نظام القائمة ام نظام الدوائر الفردية فكل هذه النظم من الممكن ان تتقارب. ولكن القضية الحقيقية هي عزوف الشعب عن المشاركة والنسبة الحقيقية التي تشارك في الانتخابات لا تزيد على ١٥٪. اننا نقول مبارك لقد بدأت بدايات طيبة وكانت هناك بالفعل تروايا حسنة ولكنها تبدلت بفشل من حرك هؤلاء الذين يريدون البقاء في مناصبهم والقوانين المصلصة والاجرام فقاتل موجهة حزب العمل والذي صدر الحكم عليه بـ ٥ سنوات مازال حراً طبقاً لاتفاق كذا لم تقبض عليه اجهزة الامن التي تصمتت على كل شيء وتراقب كل شيء.

وافضل المهندس ابراهيم شكري اننا نسفح على الديمقراطية بالتوازي وسنعمها بالدعم لاننا لنقبل ان نعامل مع اننا مسلوبو الارادة ونحن نطلب من الحكومة ان تتلهم طبيعة هذا الشعب ندمب مصر ليس شعباً مستسلماً بل هو شعب سيور والحكام زائلين ولا يبقى الا الشعب.

انني اقول لكل المواطنين الذين

تضيقهم الحكومة بسبب انضمامهم لاجزاب المعارضة ليس امامكم غير الصبر والتحمل والتوجه الى التغيير والتعديل الجديدة لقانون الانتخابات تشتر عيرة القانون القديم الا ان الامركان يقتضي من الرئيس مبارك ان يستدعي زعماء المعارضة ويتشاور معهم بدلا من مفاجاتهم بها ونحن مستعدون لكل المفاجآت لان الكلمة ستبقى للشعب.

تؤرخ للسيرة الديمقراطية

ثم تحدث خالد محيي الدين أمين عام حزب التجمع الوطني فقال اليوم يجب ان تؤرخ لسيرة الديمقراطية الجديدة بؤتمره قيرابا هذا المؤتمر الذي يعطي للشعب الوطني درساً ان يساهم ويؤهل له كل شيء بالسلطة ودفنوا. نعال الى هنا الى الجماهير اذا كنت حقا حزبا اعطية هذه هي احزاب المعارضة التي تزعمون انها احزاب من فوق. نعالوا لتتشاوروا الاول التي رجعت من القوى والمدن راي المعارضة.

نعالوا لتعرفوا ان الامم هي مصدر السلطات.

ان بلادنا تعيش ازمة اقتصادية واجتماعية لم نضعها نحن.. ولكن صنعتها سياسات الحكم التي اوصلتنا الى هذا الوضع. ويعترف الحكام ان الفساد يتزايد.

وليس غريبا في ظل هذه السياسات ان ٨٠٪ من افراد الشعب المصري غير قادرة على مواجهة الاسعار الجارية وهناك ازمة اسكان حرجية شين دواج المراه المصرية يتأخر حتى من الثلاثين والرجل الى ٢٥ عاما. وهناك ازمة في التعليم وازمة في العلاج فالمواطن يدفع ضرائب للحكومة لكي يدفع ثم يدفع للمستشفيات اي يدفع مرتين. واصبح انصار القبح امرا طبيعيا. ولا يمكن ان نتنظر من الذين قادروا الى هذا المذيق ان يقوموا بالاصلاح والتغيير الشامل.

ولا يمكن ان يتم التغيير الشامل الا بالديمقراطية الحقيقية التي تتكشف للجميع كل الون الحقيقية لكل القوى



المصدر : **الصحف**

التاريخ : **٩ فبراير ١٩٨٧** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسية، وإن يتم إلغاء قانون الأحزاب ويعطى لكل القوى حقها في تكوين أحزابها.

حق القوى السياسية

اننى أؤيد حق الإخوان المسلمين في تكوين أحزابهم، ونطالب بحق الحزب الشيوعي المصري في القيام، وبحق كل إنسان شريف وأقوى ووطنية سياسية شريفة في أن تخدم هذا الوطن وأن تقدم إلى الساحة والشعب هو الحكم.

إن الخطوة الأولى للديمقراطية هي حرية تكوين الأحزاب وضمان نزاهة الانتخابات.

وإنه لعل الآن بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بالاستفتاء على حل مجلس الشعب، أنه يجب أن تكون الانتخابات شريفة، ويجب توفير الضمانات الكافية لذلك، ونطالب أيضا بتعديل قانوني مبادرة الحقوقيين السياسية، أننا بجانب ذلك نطالب بعمل قانونية على الانتخابات وأن تشرع السلطة القضائية على الانتخابات وأن يتم إبعاد وزراء الداخلية عن الانتخابات.

وإن نتفتح الإذاعة والتلفزيون براسمها للأحزاب على قدم المساواة، وتقديم فرصا متساوية لكل حزب.

وأنا أقول إن الديمقراطية هي الطريق الوحيد لحل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأن أي إصلاح يحتاج إلى تنمية وذلك لا يتم إلا بمشاركة الشعب وعذه الديمقراطية.

يجب أن تبدأ من القرية للفلاح من حق أن يختار أعضاء الجمعية الزراعية، ولابد من إصلاح جهاز الحكم المحلي وأن يتم ذلك دون انتخاب حر ديمقراطي.

حرية الحركة النقابية

كما أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دين إطلاق حق الحركة النقابية في أن تضع قوانينها بحرية كاملة، وأن يكون للنمات حق المظاهرات السلمية.

وأقول إن شعب مصر قادر على أن يفرض شروطا مهما كانت الصعاب، ونحن نرى اليوم أن جميع فصائل المعارضة تجمع على التمثيل في مجلس تحقيق الديمقراطية، وقادة أحزاب المعارضة سيخضعون في مقدمة الصفوف ولكن ذلك لن يبدى مالم يكن معهم جماهير مصر.

فئات الشعب كلها

• ونحدث مصطفى كامل مراد رئيس حزب الإحرار فقال: إن هذا التجمع الذي يمثل فئات شعب مصر بأكملها يدل دلالة قاطعة على أن شعب مصر بكافة شرائح يريد التغيير.

التغيير الجذري في نظام الحكم وإن استأثرت ببراسمها لا التغيير في الأشخاص... وذلك مايعبر عنه الشعب، ولقد عبر الرئيس مبارك عن هذا بقدر حل مجلس الشعب وإن هذه الخطوة خطوة سلمية على طريق الديمقراطية ولكن لابد أن يعقبها خطوات أخرى. ولقد دوت أحزاب المعارضة في مذكرة خاصة هذه الخطوات التي تؤكد طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي ورفعها إلى الرئيس.

الشعب صاحب الكلمة

وقال مصطفى كامل مراد: اننى أؤيد اليوم وتأخذها ونتجه الرئيس مبارك لكي نطه بها حتى نستطيع الديمقراطية أن تستقر... أننا نطالب بأن يكون شعب مصر هو صاحب الكلمة بسحب نوابه واعتقد أن الرئيس مبارك يريد هذا أيضا وكل تصريحاته تؤكد حرصه على الديمقراطية وسلطة الشعب وأن يقول الشعب كلمته بكل حرية وبكل إيمان وبكل وطنية.

وإذا أرادت الحكومة أن ترى رأي مصر فليها أن تستعيد هذا المؤتمر وسيتم التغيير وسنرى حكومة جديدة تمثل شعب مصر أصداق تمثل حتى يستقر الأمر.

التمثيل الحقيقي للشعب

وقال رئيس حزب الإحرار: من ينكر أن هناك جماعات إسلامية وأن هناك جماعة الإخوان المسلمين قانون منذ عام ١٩٢٨ وأن هناك أربعة أحزاب شيعية في مصر... نحن نعلم أن هذه تيارات فكرية موجودة ونقابل قادتها... فأن تمثيل هؤلاء الحقيقي لماذا لا يسمح لهم بأحزاب وأصداق صنف.

إن منحهم بها حياة برلمانية منذ ١٩٦٨ وحياة ديمقراطية من مديم الأول فلماذا هذه التردد.

لقد تقدمنا إلى رئيس الجمهورية بمشروع دستور جديد، ولكن هذا المشروع مملوطة ملفات مجلس الشعب. ونحننا بدستور جديد آخر يقر به لا من الدستور الذي تقدمنا به، ويحجز سلطات للرئيس ماأنزل الله بها من سلطان.

وقال مصطفى كامل مراد: سألت الرئيس مبارك هل تريد كل هذه السلطات قال لا... قلت له تنازل عنها قال: سيتم ذلك في القريب... ولأن مضي خمس سنوات ومازال مبارك يحتفظ بكل هذه السلطات... هاهن حاكم اعطي السلطة للشعب إنما الشعوب تأخذ حقوقها أخذا.

واستطرد رئيس حزب الإحرار قائلا: ولكننا سنذهب إلى الرئيس مبارك ونطالبه بتعديل الدستور، وبإبادة الحقوق السياسية لسفعل ذلك في الأيام القادمة، وأمانا شعب مصر هو الحكم.

وقال مصطفى كامل مراد: إن هناك أربعة ملايين مصري يعملون في الخارج قدما لوظتهم ١٥ مليار دولار في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٩ نوفمبر ١٩٨٧

المصدر:

٧/٧ - رار

أبراهيم شكري :

● الانتهاء للوطن ليس أغنيات تفنى إنما هو شعور يعمو في قلوب المواطنين

● الشعب يريد أن يشعر أنه يحكم بلاده بنفسه

فؤاد سراج الدين :

● نريد ديمقراطية حقيقية لا ديكتورا

نكيا

● نرفض ان تكون ديمقراطيتنا مجرد اقلام

تكتب وصحافة تنشر على الناس ونواب

يصفقون للوزراء



المصدر : ١٢ حزيران

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالد محيى الدين :

- اليسوم لصورج لعميرة الدييمسراطية الجديدة
- نقول للحزب الوطنى تعالوا نتعرفوا أن الامة هى مصدر السلطات
- لأبنته من رفصع الوصصالية عن الدييمسركية المممصالية

أحمد الصباححى :

- قضيتنا هى قضية الوطنية والديمقراطية
- يخطىء من يتصور أن تحديات مصر اقتصادية فقط ..



النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

السنوت الأخيرة ومازالتوا يحتفظون به ٤٠ مليار دولار هذا هو شعب مصر القادر على العمل والإنتاج خارج البلاد فلماذا يمانع عن العمل داخل بلاده .. فالخطأ خطأ نظام وخطأ قوانين وخطأ سياسات وليس خطأ شعب ..

إسماء على غير مسمى

إذا كان مبارك يستفتي الشعب عن حل المجلس النيابي فلا يدل المجلس إلا أنه قوائم معدودة وإسماء على غير مسمى .. فالتأنيب في ظل الانتخابات للزائم صار لا يرتكز على الشعب إنما يذهب إلى يوسف وإلى ريمال الشاذل .. وتساهل مصطفى مراد على هذه طريقة تظهر بها السلطة وتظهر بها القيادات السياسية والذي يظهر القيادات السياسية هو الشعب الذي يثبت بالتأنيب ويجاور بالشعب .. أما اليوم الشعب لا يعرف نوابا إنما يعرف قوائم ..

إننا نطالب الرئيس مبارك أن يرفع اللجوء ويدفع الحدود لكي يظل الشعب كمت بحريته بهذا ماتريده وإن تنزلق عن الطائفة بهذه الحقائق مهما كانت الأمر حتى يتحقق ذلك ويعلم مبارك أننا مصرون على مطالبنا وإننا ماضون وإن

سراجع عن مطالب الشعب حتى نتحقق حريته الكاملة ويعبر عن رأيه بحرية ..

نريد أن ننطلق

شعب مصر يريد أن ينطلق للأحزاب ليست هدفا في حد ذاته بل هي وسيلة لتجميع رأي الشعب في برامج معينة هذا ما نهدف إليه .. الكلمة الآن للشعب أن يدل برأيه وأن يعلنه وأن ينتخب من يراه صاحباً .. المعارضة اليوم متجمعة ومستغل كدحت حتى تتحقق الديمقراطية كاملة .. وستكشف من مؤتمراتنا الموحدة اليوم في القاهرة وغدا في الإسكندرية ثم في طنطا وفي أسيوط حتى نعلم الحكومة أن في مصر شعباً وليس مصر أحراراً تحظى بقة الشعب هذا مساره مبارك وحكومته .. وإننا ليس بيننا وبين مبارك غداً ..

إننا نطالب بحكومة محايدة تجري الانتخابات وهذا أمر ضروري وكذلك إشراف قضائي كامل على الانتخابات وليس وزير الداخلية حتى لو شكلت حكومة محايدة لأجراء الانتخابات .. إن مصوتكم أمارة في اعتناقكم ستاسيون عليه يوم الحساب .. وإن الصوت الانتخابي سلاح حاد يستطيع به التأييد أن يؤكده به رأيه ويعلم

المصدر :

الأهرام

التاريخ :

٩ فبراير ١٩٨٧

قراره .. إننا نريد أن نلحق الحكومة درساً في الانتخابات القادمة لحكومة الحزب الوطني ليست حكومة الأغلبية وأن تحصل على أغلبية أصوات الشعب .. إن هذه الآلاف من الشعب هي أكبر دليل على أن الشعب يؤمن بحرية الفكر والرأي والعقيدة وحرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف ..

إنهم يريدون أن يفرضوا على الشعب نواباً مائتاً الله بهم من سلطان جاحراً عن طريق قوائم الحزب الوطني بواسطة رجال الثمرة الذين ساعدوا في تدوير الانتخابات ..

وإنني أؤكد أنه لو عاشت البلاد بدون برلمان أشرف من أن تعيش تحت برلمانات ذرية ..

وتسائل مراد قائلا : خمسة أحزاب لماذا ؟؟ ماذا يعني هذا هل هذه تشر التيارات الفكرية كلها الموجودة في مصر ؟؟

وقال مصطفى مراد أن هذا المؤتمر له مغزى كبير وعميق هو أن شعب مصر والذين ادعوا أنه سلبى أكثر أنه شعب قوى والمؤتمر أبلغ رد على ذلك فالشعب قادر على أن يؤكده ساء .. ويقول رأيه بحرية تامة ..

يوم الحزبية

وكان آخر المتحدثين أحمد الصياغى رئيس حزب الأمة فقال أن

اليوم يوم الحزبية القوية من أجل مصر ..

الغالبية يوم يفرض علينا جميعاً وخاصة في هذه الفترة أن نكون جميعاً برقاء .. طريق من أجل مصر ..

أن قضيتنا اليوم هي قضية الوطنية والديمقراطية الحقيقية فالوطنية

والديمقراطية شريطان متوازيان يسير عليهما نظام الحكم والحاكم المصري لا يمكن أن يكون حاكماً وطنياً إلا إذا كان

حاكماً ديمقراطياً وإلا فإننا بمنزلة رئيس

الجمهورية أن يعمل على استكمال مسيرة الديمقراطية بأصدار القوانين العادلة

وأجراء انتخابات حرة تحت الإشراف الكامل لرجال القضاء ..

إن مصر تواجه الآن تحديات كبيرة في هذا النصف الخطين من تاريخها

ويخطئ من يتصور أن هذه التحديات هي تحديات اقتصادية فقط فالمتطلب

أولا هو إعادة بناء الإنسان والمجتمع ..



المصدر : **النشر**

التاريخ : **١٠ فبراير ١٩٨٧**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بيان نقابة المحامين

• الإخوان المسلمون : تؤيد ما يصدر عن مؤتمرهم

أرسل المرشد العام للإخوان المسلمين ، محمد حامد أبو النصر ، رسالة إلى قيادة المعارضة والحاضرين (فويت بتصديق حاد) قال فيها .. مشاركة منا بالرأي حول القضايا الصعبة التي تحيط بامتنا وسعيًا للبحث عن كيفية الخروج من هذا المأزق الذي يعوق مسيرة شعبنا ونحمل التيار الإسلامي جزءًا كبيرًا من تبعاته .. نشوّد أن القيسود المتعددة التي فرضت على الحريات تقلّد المواظبين الإحساس بالوطنانية وتتفق حقوقهم في إبداء الرأي وتكوين الأحزاب وأصدان الصحف .. بل ومنع الاجتماعات منعًا باتًا .. ثم أعلن حالة الطوارئ الأكثر من خمس سنوات متصلة دون مبرر كل ذلك أعاق حركة التطور الديمقراطي .. وحرم الأمة من جهود أبنائها وفعده القيد والعراقيل تلتس بصورة قاتمة على مصرنا الحبيبة ... فضلًا عن التعذيب داخل السجون والمعتقلات .. لذا نؤيد كل ما يصدر عن مؤتمرهم من توصيات وقرارات .. نصوبوا إليها جميعًا لاقامة نظام ديمقراطي صحيح .. وتطبيق شريعة الله الفراء .. وذلك هو المخرج والسبيل الوحيد .. والأكيد .

• بيان نقابة المحامين

الديمقراطية في الحريات كاملة

أصدر مجلس نقابة المحامين الديمقراطية والحريات كاملة بيانًا هامًا بمناسبة مؤتمر الأحزاب المعارضة جاء فيه : يحیی المجلس المؤتمر الشعبي الذي دعت إليه أحزاب المعارضة لانقاذ مصر من أزماتها السياسية والاقتصادية ويطلب المؤتمرين بمسئلهم الموحد .. دافعًا عن حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات جميعها ووصولًا إلى إلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين والإجراءات المقيدة للحريات .. والانتخابات بالقائمة المطلقة للمجالس المحلية وإلغاء انتخابات مجلس الشعب بالقائمة النسبية وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وكنها قضايا صدرتأكيدًا لها ميثاق حقوق الإنسان .



برقية المهندسين الوطنيين

كما أرسلت لجنة حقوق المهندسين الوطنيين إلى قيادة المؤتمر تسليدها ومساندتها لمقررات أول مؤتمر شعبي يضم كافة الأحزاب المعارضة

برقية الحزب الشيوعي

كما وردت رسالة من الحزب الشيوعي المصري طالب فيها بإلغاء حالة الطوارئ واستقاط كافة القوانين المقيدة للحريات ...



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ فبراير ١٩٨٧

١٧ ألفا يحضرون المؤتمر التاريخي لتقوى المعارضة تحالف الأحزاب من أجل حق الشعب في الحرية والخير

الاجتماع التاريخي لأحزاب المعارضة . حتى لا يبدو قرار الحل كاستجابة لمطلب شدة الأحزاب وانفراد الحكومة بتحصيد موعده الانتخابات يعتبر امتدادا لممارساتها السابقة المناهضة للديمقراطية . بدأ توالد الجماهير منذ ظهر يوم الخميس الماضي على الرماق في مركز شباب عابدين بالقرب من مقر حزب العمل ووصل قادة الأحزاب في الساعة السادسة فاشتدت الجماهير بلادي بلادي وصعد الزعماء الى المنصة وبعد الانتهاء من الخطب القيت التوصيات ووقف الزعماء متشابكي الأيدي بين الهتافات التي شقت عنان السماء

في صلاة الجمعة تبدأ الخطبة بحمد الله . وفي خطبة العيد تبدأ بالتكبير .. قاله أكبر الله أكبر .. أجل نبدأ بقول الله أكبر فنحن اليوم في عيد . عيد وحدة الكلمة وتجميع الأمة . بهذه الكلمات انطلق ابراهيم شكري في خطابه الناري في مؤتمر المعارضة (الخميس ٥ فبراير)

كان المؤتمر حدثا فريدا وبداية لمرحلة جديدة . عدد الحاضرين فاق كل التوقعات وزاد عن ١٧ ألف مواطن . ولغلا عن ضخامة العدد مثل الحاضرون كل القوى السياسية واحتشدوا معا في انضباط رائع وتحت شعارات قومية موحدة . وصدق ابراهيم شكري أن تحدى الحكومة أن تأتي بعمل هذا الحشد

تكلم في المؤتمر بالترتيب فؤاد سراج الدين و ابراهيم شكري وخالد محيي الدين ومصطفى كامل مراد وأحمد الصياحي . تكلم الجياد ابراهيم شكري من القلب وحصل المؤتمر الى شعله من الحماس . قسوط ١٦ مرة بالتصفيق والهتاف . وأوضح رئيس حزب العمل أن إعلان التوجه الحكومي لحل المجلس قصد به أن يسبق

نظرات من المؤتمر

الشيوعيين بشعاراتهم مما أثار استياء معظم الحاضرين ، وبدأت الاشتباكات فعلا بين ولسي وأحد الشيوعيين لولا أن تم تطويق الحدث بسرعة .. وجه الخطأ أن الهيئة المنتقاة قربت منذ البداية وبموافقة الجميع أن تكون الهتافات لومية .

● أثناء تلاوة رسالة الحزب الشيوعي المصري أرتفعت لافتة حمراء ضخمة كبريت لهم ..

ملاحظات

● فحة الحاضرين من سخرية رئيس حزب العمل من تزيير وزير الداخلية الصالح لانتخابات الشورى الذي زعم أن عدد الحاضرين كان ٨٧٪

● سخر المهندس إبراهيم شكري كذلك من وزير الداخلية السليق اللواء حسن أبو بشا الذي قال أن مطلب المعارضة ببصم الشكيب تأكيداً لحضوره أمر غير ممكن عمليا لأنه لا توجد مسلكة .. فرد عليه شكري أكتب على سطر وسيب سطر .. فقمض الحاضرون ..

● قال إبراهيم شكري أن الانتخابات تزوير .. وأن المسوقين الغائبين يخدمون فجأة قد عكسوا وألوا بأصواتهم لصالح حزب الحكومة ، وصاح بعض الحاضرين .. والأبوات كسان .. فقال رئيس الحزب .. الأموات كمان .. همت ..

● أشرف على نظام المؤتمر عبد الحميد بركات - أمين التنظيم ومجدي أحمد حسين - أمين الشباب - من حزب العمل ..

محمد عبد القدوس

● القارئ الشيخ أحمد عوض الدمنهوري افتتح المؤتمر بقراءة بعض الآيات الكريمة من سورة الأحزاب ،

● أجراءات أمن المؤتمر ، قامت الأحزاب الخمسة بتشديداتها للغاية ، بعد أن أصبحت جريدة ، الشعب ، في باب ، أخبار المنشوعة ، خطة زكي بدر وزير الداخلية لإفساد الاجتماع .

● عند صعود رؤساء الأحزاب المنصة .. هتفت الجماهير .. موسى صبرى فين .. المعارضة أهيه ..

● وقد كبر من الإخوان المسلمين حضر المؤتمر بترقيمهم صلاح شادي وسيف البنا نجل الإمام الشهيد حسن البنا مؤسس الجماعة .. حتى وفد الإخوان المغرب أولاً لم يخلوا إلى مقر الاجتماع بعد ذلك .

● الهتافات التي أطلقت عليها الأحزاب ووزعت على الحاضرين كان من بينها ، ديمقراطية ديمقراطية هي دي أهم قضية ، وهتاف : يا حورية فينك فينك الطوارى بيبي وينك ، وهتاف : عشان تفلح الشعب المصري ..

● عدد السيدات كان ضئيلاً جداً بالمقارنة بعدد الرجال الحاضرين ..

● رؤساء تحرير صحف المعارضة حرموا جميعهم على حضور المؤتمر وخلصوا إلى الصفوف الأولى ، وكذلك حرص على التواجد معظم الصحف الأجنبية .

● المجاهد إبراهيم شكري أشار عاصلة من التصفيق عندما بدأ خطبه بكلمات ، الله أكبر ، التي تيد أنها خطبه العيد ، ونحن اليوم في عيد ..

● أخطر لحظة تعرض فيها المؤتمر للخطر عندما هتف عدد من



المصدر : الشريعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المطالبة بوقف التزوير وتعديل قانون

مباشرة الحقوق السياسية وإلغاء

الانتخابات بالقائمة

كتب : ربيع شاخين

أصدر رؤساء أحزاب المعارضة تومصيات هامة في ختام المؤتمر الشعبي الأول ، للمعارضة اقراها جمهوريون الحاضرين في المؤتمر حيث طلبوا رئيس الجمهورية في حالة موافقة الناخبين على حل مجلس الشعب بإصدار قرار بقانون بتعديل قانون مباشرة الحياة السياسية لتحقيق الضمانات الانتخابية المطلوبة وإلغاء نظام الانتخابات بالقائمة والعودة للنظام الفردي وأعداد جداول جديدة للانتخابات لحصر أسماء من بلغوا سن الانتخاب وأن يكون للقضاء وحده الإشراف الكامل على الانتخابات بجميع لجانها ومراحلها وأن يكون للقضاء أيضا وحده حق الفصل في الطعون الانتخابية وإلغاء حالة الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية .. ولنبينا يلي نص التوصيات :

أولا - أن مجال الإصلاح الدستوري : تتطلب الحاجة دستوراً أكثر

ديمقراطية يجعل الشعب مصدراً السلطات .. وأن تكون السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء مسؤولة أمام المجلس الشعبي - المنتخب بحرية ونزاهة - بدلاً من تركيزها في يد رئيس الجمهورية لذا :

١ - انتخاب بانتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالأشراع الحر المباشر .
٢ - ضرورة تخلي الرئيس ونوابه عن انتهمهم الحزبي بمجرد تقديم

مناصبهم .

٣ - إلغاء المادة ٧٤ من الدستور دواء للسلطات الواردة فيها .

٤ - تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية الكاملة أمام البرلمان ..

٥ - تقرير الحق الكامل للبرلمان في تعيين الموزانة بوث تمليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية .

٦ - إلغاء نظام المدعي الانتخابي ..

٧ - وجوب إشراف السلطة القضائية على العملية الانتخابية برمتها

٨ - نقل اختصاص الفصل في الطعون إلى السلطة القضائية

لنا : قوانين الانتخابات :

١ - تغيير القانون رقم ٧٣ لسنة ٥٦ لتعديلاته بشأن تنظيم الحقوق السياسية

٢ - إعداد جداول جديدة للانتخابات

لحصر أسماء المواطنين ممن الجئسين ... من بلغوا سن الانتخاب والانتفاء بقبيلة لآليات التضمينية

٣ - التزام توقيع الناخب أو أخذ بصمته بجوار صوته .. وجعل التزوير عقوبته الأشد الشقة وجنية لاستغلال قادم

٤ - إلغاء القوانين الشبية والسلطة والعودة للنظام الفردي

٥ - مطابقة رئيس الجمهورية عند الموافقة على حل المجلس أن يستخدم حله القانوني في تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية .. وأن تجرى الانتخابات في ظل حكومة مصيدة

وتحت رقابة كاملة للسلطة القضائية : لنا : التشريعات البقية للحريات :

١ - إلغاء قوانين الحراسة وحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي

٢ - إلغاء قانون حماية القيم والقانون محكم أمن الدولة

٣ - إلغاء قانون الاشتباه والمشتبه فيه ..

٤ - إنهاء العمل بقلة الطوارئ وإلغاء القيود على تحركات المواطنين ..

٥ - تعديل القانون الخاص بالمحكم



المصدر : النش

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العسكرية - على أن يختص بمحاكمة
العسكريين فقط ...
٦ - تعديل قانون تنظيم الأحزاب
السياسية ...
٧ - إلحاح الفرصة للشباب لممارسة
حقوقه المطروحة وذلك بإلغاء المادة
٧٩ الطلائية ...
٨ - تعديل قانون سلطة الصحافة
والغاء تبعية الصحف لمجلس
الشورى ...

تابع المؤتمر

عماد محجوب



المصدر: الشعب

التاريخ: ١٩٨٧ / فبراير / ١٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زعماء المعارضة في صوت واحد: انتخابات حرة من اجل التغيير الشامل ...

« الديمقراطية » رغم انف السلطة وحزبها الحاكم والاعبيها التي كشفها زعماء المعارضة .. ابراهيم شكري ،
فؤاد سراج الدين ، خالد محي الدين ،
مصطفى كامل مراد ، احمد الصباحي ،
واصدروا توصيات هامة قادرين بأذن
الله وبمؤازة جماهير الشعب على
تنفيذها وطالبوا الرئيس مبارك
بالانحياز للشعب ، وتوفير الضمانات
لنزاهة الانتخابات وايد هذه المطالب
مختلف القوى السياسية (غير
الممثلة في احزاب) والهيئات
والنقابات

بسم الله الرحمن الرحيم
الله اكبر - الله اكبر

بهذه الكلمات الطيبة افتتح
المجاهد الكبير ابراهيم شكري اعياد
الديمقراطية في مصر التي بدأت يوم
الخميس الماضي (الموافق ٥ فبراير)
في المؤتمر السياسي الكبير الذي نظمته
احزاب المعارضة المصرية الخمس
(العمل - الوفد - التجمع -
الاحرار - الامة) وشارك فيه اكثر من
١٢ الف مواطن جمعهم « حب الوطن »
ولم يجمعهم سيف الحكومة او ذهابها
وخرجت الجماهير من جمعها بعزم
اكيد على مواصلة طريق الحرية
والديمقراطية ، وقد تكاتف الزعماء
وتقدموا الصفوف المنضبطة
والمتراصة والقلوب العامرة بالامل في
ان تكون خطواتهم بداية لبعث الحياة



العدد ١٢٨٧

المصدر:

١٩٨٧ / ١ / فبراير

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكانت فصول القوي الوطنية على مستوى الحدث التاريخي فوجدتها الهياكل الجمعة .. عاشت وحدة كل المصريين .. قبل المجلس ساططه القوانين لازم تفهم .. ووسط عاصفة من التصفيق الحاد وترديد الحضور لشيد بلادي .. بلادي في حماس وصل هذا الى المستنولين في كل مكان ووسط الهياكل المؤكدة على وحدة الصف والطريق نحو الديمقراطية .. دخل زعماء المعارضة المراءى المقام بمركز شباب عابدين في الساعة الأربع وارتفعت اياديهم المتشابكة لتحية الجماهير المحتشدة في نظام بدعي.

**ابراهيم شكرى : ايها الشباب زال الحكم الظالمون
وبقى شعب تمصر فاصبروا وصابروا ... !**

- وبدأت وقائع المؤتمر الشعبي السياسي الاول لاحزاب المعارضة .
- وسط عاصفة من التصفيق بدأ المهندس ابراهيم شكرى خطابه فقال
- الله اكبر - الله اكبر
- وبالتكبير ايها الاخوة والاحبة تبدأ خطبة وصلاة العيد .. ونحن اليوم في عيد .. عيد وحدة الكلمة .. عيد تجمع الامة عيدا للشعب كلمته (تصفيق حاد)
- شعب يحكم بغير ارادته

ولطالما زعموا ان احزاب المعارضة ليس لها وجود بين صفوف الشعب واننى اتحدى الحزب الحاكم ان يجمع مثل هذا الحدث العظيم دون ان تستخدم مختلف اساليب التأثير ومنها التزييف من العمل والاجر والاضا والتمس التلقى للحضور اما اللية فقد حضر الشعب من كل مكان ليستمع لقيادات المعارضة وقبل ذلك دعونا الشعب لمقاطعة انتخابات مجلس الشورى فقاطعها .. وقد شعرت بالهجوم امام الصحفيين الاجانب عندما سألوني (متعجبين) عن نتائج الانتخابات الاخيرة .. ففى انتخابات مجلس الشعب التى جرت في ظل المنافسة الشديدة بين ٤٣ احزاب بينها الحزب الوطنى نفسه ورغم التزييف فلم تتعد نسبة الحضور فيها ٤٣ ٪ ثم كانت الكذب الكبيرة التى اعطتها زكى بدر عن نسبة الحضور في انتخابات مجلس الشورى الاخيرة (٨٢ ٪) والى ثنائى فيها الحزب الوطنى مع نفسه بعد ان قاطعتها احزاب المعارضة ولكنه فبركها وتلاعب فيها حتى وصل الى هذه النسبة حتى اصبحت مصر معروفة بالبلد الذى تزيير فيها ارادة الشعب .. ويحكم شعبا بغير ارادته نعم بغير ارادته لان شعب مصر لا يقبل ان يحكم لسنوات متوالية بقائى الطوارئ الذى بدأ به الرئيس مبارك ولا اعرف كيف ينتهى به الامر ... !!) تصفيق

من يحفظ النظام .. ؟؟

فمنعنا وقف الدكتور فؤاد حميد الدين (سامحه الله) طاليا لمرضى قساوتن الطوارئ بعد مقتل السادات لمدة عام وطالينا .. بان تكون الة ثلاثة اوسه شهود فقط ولكنهم (الحزب الوطنى) رفضوا ولى اليوم التالى اعلن الرئيس مبارك ان الطوارئ ربما لامتد الى السنة وقد تلغى قريبا ثم فوجئنا بتسالى تجديدها (دون ضرورة) لسنة ثانية وكانت رواية ونصف ونصف واخير سنتين ... ثم كانت احداث الاسن المركزي في فبراير الماضى ولم تكن شغيا ولكنك نمره ثنائى كلفت بارهاش الشعب وحفظ النظام ولكنها خرجت على النظام فحرقته ودمرت وفجرت ووقف الشعب العظيم محافظا على الامن والنظام (!!) وتعلم الشعب نفسه بسرعة مدمنة على اعلان حظر التجول وكان مشهدا حضاريا تصورت بعده ان مبارك .. سيلهم هذا المعنى الحشاشى ويدرك ان النظام لا يسطح بالامن المركزي والديابات في الشوارع ولكن تحفظ حرية الشعب المتحضر (تصفيق حاد) المنطق في ذلك وثق وعرق لتسمية وطنه من هنا كان يجب ان ترفع عن عتق شعب مصر فيود تلك الاحكام العرفية .. التى يتحدثون رغم وجودها عن الاستقرار في مصر ودعوة رؤس الاموال للاستثمار فيها اوهذا قول بدعوى المحب فالعالم يعرف ان الطوارئ لا تحكم الا البلدان غير المستقرة واللى لا يوجد بها امان يتجوع على الاستثمار ... !

الانتماء .. مشاركة حرة

وعن الانتماء قال رئيس حزب العمل : تحدث الرئيس مبارك عن الانتماء كثيرا .. واخيرا قال رئيس الوزراء انه يريد الانتماء لمصريين عنة .. ونحن لانجده سوى في الاغاني والاشياد وارجو ان يعلم الجميع ان الانتماء لا يتم الا في وجدان مواطنين



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٧

يشعرون بأنهم شركاء في صنع مستقبل وطنهم وتقرير سياسته .. كيف نفرض الانتماء في نفوس ملايين الشباب إذا كانوا لا يشعرون أن الوطن يلي مطالبهم .. كيف يتحمسون إذا كانوا يخرجون من الجامعات والمعاهد ولا يجدون فرصة عمل .. ولا يجدون المسكن ؟! (تصفيق)

أين الانتماء .. وهم لا يعلمون سوى بالهروب من هذا البلد للعمل في الخارج في أسوأ الظروف ولكنها في حساباتهم ستكون أرحم بهم من الحياة هنا في وطنهم ؟ وعندما قال رئيس الوزراء أن مشاكل مصر تحل بالديمقراطية كان محقا وماتله في هذا الصدد هو ما نحاول منذ سنوات أن نقتح به حكومات الحزب الوطني ولكنهم لا يعرفون حق الديمقراطية سوى أحزاب محدودة تصغر صفحا ، والديمقراطية .. ليست حق الصراع ولكنها حق الشعب أن يحكم وطنه وأن يكون (الشعب) هو صاحب القرار والاختيار الحريص والعزيف وإن يعود القرار للشعب إلا عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ولقد ، بيع ، صوتنا ونحن نجاهل حسن أبو باشا ومن سببه ومن تبعه مطالبين ولربضمانه واحدة (بسيطة) وهي أن يوقع الناخب أو يصمم أمام اسمه في كشورين الناخبين حتى لا تثير النتيجة عن طريق بطاقات الغائبين (!) لانهم

يستحقون الغائبين في العراق والسعودية وحتى الاموات ليدلوا بأبوسهم لصالح الحزب الوطني ضحكنا ... وتصفيق حاد لذلك طالبنا بالتوقيع أمام الاسم أو البصمة ولكنهم تجمحوا بيوت الأمر مرة وضيق المساحة في الكشوريات مرة وأخيرا قالوا انهم محتاجين لـ ٢٠ ألف خبير بصمات (تصفيق ومغاث) بإسلامه ، الناس يشتري ويتبع بالبصمة ويتبرع وتطلق بيها في المحكمة وخارجها بدون خبير بصمات ولكنهم تهربوا من هذه الشماعة لانهم يريدونها انتخابات مزورة حسب مواهم

بالصبر نواصل طريق الديمقراطية

□ ابها الاحية .. لقد اشيعتموني وملاتموني قوة بكمكم العظيم هذا ، وهو فتح جديد لهذا الشعب (بأن الله) وعلينا أن نواصل الطريق الى الديمقراطية الحقيقية وهو طريق صعب جدا ولكنه يستأهل أن تقدم له التضحيات وأن نمسك بكل الفرص ونزيد بها ونقتنع بجموع الشعب بالدفاع عنها وقد قالت مندوبة حزب الأمة السودانية في مؤتمر حزبنا ، عليكم أن تضخوا على الحرية والنواجز ، قلت لها بل نسحبها بأرواحنا ونقدم لها التضحيات لأن شعب مصر يصبر ولا يستسلم ، زال الحكم الظالمون وبقي شعب مصر قاصميروا ابها الشباب وصابروا وجاهدوا وربما يكون الاستفتاء (يوم الاثنين القادم) فاتحة خير بأن الله ، لقد تميت أن يتضمن الاستفتاء في خاتمة أخرى استطلاع رأي الشعب في طريقة الانتخاب (فردى أو قاعة) لأن التمديد الذي استحدثوه على نظام القاعة جاء لستر عيوب القانون وليس لتحسينه كما نوه أن يسافر الرئيس مبارك على نفسه وعلينا هذه المداوير والمخاربات بل الأمر أن يستقيم خوارا مرصا يضم رؤساء الأحزاب للاتفاق على الحلول المثلى للخروج من هذا المأزق ولكنه أراد أن يلقاه الأحزاب بقراره ونحن نقول له نحن لها ومستعدين والسكفة للشعب . (تصفيق حاد)

وأختمت المداوير ابراهيم شكرى خطابه قائلا : ساكن مع كل محاولة لتجميع الصفوف حول الأهداف الأساسية التي تحقق الخير والنصر لهذا الشعب ونستبدل في سبيل ذلك كل جهد بأن الله .

□ أما عن الزملاء أعضاء أحزاب المعارضة الذين يتعرضون لأصطهاد الأجهزة المختلفة هنا وهناك ، فقال رئيس حزب العمل وودت لوجهيت كل فرد فيكم بنسبي وأنا اعرف ما تتعرضون له في المواقع المختلفة كل يوم من نقل وتشتريد والناس ، عرفناه ، وعرفنا ناضرة وأقل عليه نقل لموظف تكلفه الكثير ولكنني ابها الاخوة والزملاء أرى أملا عظيما في تغيير كل هذه الأوضاع بداية من هذا الجمع ، ولكن الأمر (حسا) يتطلب صبرا وجهدا كبيرا في كل المقاطعات الشعبية ووسط الجماهير لكي تتحرك في ركابنا وتدعم مسيرتنا المنتصرة بأن الله . والله اكبر وحييا الشعب . (تصفيق حاد ومغاثات)

سراج الدين : حل مجلس الشعب جاء مؤيدا لما أعلنته أحزاب المعارضة

بدأ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد خطابه قائلا : ان إيمانكم بالديمقراطية ، والحريات العامة وبحرصكم على الديمقراطية هو الذي حفركم اليوم على الحضور الى مؤتمر المعارضة .. جئتم من تقاء انفسكم ولم يجتمعكم جامع ولم



النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٧

تنتلككم اتوبيسات الحكومة وسيارات القطاع العام .. !! بل جئتم مدفوعين بوظيفتكم ، وصوتكم هو الاعلى لانكم صوت الشعب وصوت الشعب من صوت الله ..

اين الديمقراطية ؟؟

□ ان قضيتنا اليوم والتي اجتمعنا من اجلها هي قضية الديمقراطية .. والديمقراطية تعنى (في اللغة الانجليزية) حكم الشعب بالشعب وادى نظام حكم لا ينطبق عليه هذا الوصف لايمتثل نظاما ديمقراطيا ، وادى نظام حكم لا ينطبق عليه هذا الوصف لايمتثل نظاما ديمقراطيا ، والشعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق انتخابات حرة نزيهة لا تزيف ، وان تكون الامة مصدرا للسلطات ، والديمقراطية واحدة في كل زمان ومكان ولا تختلف اشكالها باختلاف البلدان ، كما ان الديمقراطية لا تقتبل انصاف الطول وادى قيد عليها بهدفها من اساسها .. وادى الديمقراطية يختار البرلمان الحكام وادى الدكتاتورية يختار الحكام البرلمان (١)
■ والان نسال .. هل في مصر ديمقراطية حقيقية ؟؟
■ وهل يمكن ان نقول ان الشعب المصري يحكم نفسه من خلال ممثلين في البرلمان الذي كان حتى امس ؟؟

مبادئ الديمقراطية

قال سراج الدين للديمقراطية الحقيقية مبادئ اساسية ونحن للأسف نفتقد هذه المبادئ ..

■ اول هذه المبادئ ان يكون لنا دستور على احدث المبادئ الديمقراطية .. دستور يؤكد سلطات على انها حق من حقوق الشعب وليست منحة من الحاكم على ان تضع هذا الدستور جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب ، لان الدستور الحال الذي وضع عام ١٩٧١ وضع على اساس نظم الحزب الواحد (النظام الشمولي) وقد تم تعديل النظام (على اساس تعدد الاحزاب) فاصبح الدستور غير مناسب للحالة الجديدة .
■ المبدأ الثاني ضرورة ان يتضمن الدستور الجديد مبدأ المسئولية الوزارية وهو

ما يحتم ان تستقبل الوزارة بمجرد سحب الثقة منها لا ان يعاد عرض الامر على رئيس الجمهورية ..

■ المبدأ الثالث متعلق بحرية الرأى وبحرية العقيدة وبحرية الاجتماع ، وحرية اصدار الصحف وتكوين الاحزاب والجماعات ورفع القيود المفروضة على تكوينها وقد كان في مصر قبل (١٩٥٢) ١٨ حزب سياسي وكان كل فرد يملك حق اصدار جريدة وكل ٣ افراد يستطيعون ان يكونوا حزب سياسي

■ المبدأ الرابع ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع العام المباشر من بين المرشحين بدلا من نظام الاستفتاء المشيع حاليا والذي لا تدرى له مثل في العالم
■ كفالة الحرية النقابية للعمال ومنع تدخل الحكومة في اعمال النقابات وقد كان هناك في تشكيل الحكومة الأخيرة وضعا غريبيا جدا وهو وجود رئيس الاتحاد العام للعمال كوزير بالحكومة مما شل نشاط الاتحاد وأضعف مطالبه بحقوق العمال
■ عدم جواز تشكيل محاكم استثنائية للمواطنين وعدم جواز محاكمة المدنيين امام محاكم العسكرية واعتبار ترزييف الانتخابات او التدخل فيها جريمة يعاقب عليها بالاشغال الشاقة ولانقطاع بالتقاوم وان يكون للقضاء وخدمه حق الفصل في السطعون الانتخابية



النشرة

المصدر :

العدد ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ الغاء مجلس الشورى لانه عديم الفائدة وكل ملزم بصرف عليه .. سفة بجزيرة يعاقب عليه القانون

■ ويدون هذه الضمانات والمبادئ تكون الديمقراطية مجرد نصوص لا يوجد لها الا على الورق .. ونحن نرفض ان الديمقراطية مجرد شعارات او كتابات في الصحف للتنفيس على الناس

□ وعن قرار مبارك بالاستفتاء على مجلس الشعب الحالي قال سراج الدين ان القرار يؤيد مبادئ به المعارضة منذ زمن بشيرة حل المجلس ونطالب الرئيس بالاستفادة بالفرصة السانحة باصدار قرار له قوة القانون بتعديل قوانين ممارسة الحقوق السياسية بحيث يتضمن التعديل كل الضمانات الانتخابية واولها الحدية والضمانة وان تكون عملية الانتخاب كاملة من اللجنة الفرعية الى اللجنة الرئيسية بإشراف الغشاء وان يصدر قرارا بالغاء الانتخاب بالقائمة والعودة الى الانتخابات الفردية .

محبي الدين : الديمقراطية هي العلاج لان من تسببوا في الازمات لن يستطيعوا حلها

ثم تحدث خالد محبي الدين أمين عام حزب التجمع فقال : سيؤرخ لتسيير الديمقراطية الجديدة بمؤتمرة فبراير الذي يعلّم الحزب الحاكم دوما ويقول له كنس احتمالا بالسلطة .. وتعال منا الى الجماهير اذا كنت حقا حزب الانجليز .. انظروا الى هذه الازمات التي زلزلت من كل مكان لتستمع الى قادة المعارضة وتسمع كلمة الحق وكلمة الحرية .. ولعلهم كل من لا يعلم ان الشعب هو صاحب السلطة وان الامة هي مصدر السلطات ..

□ ان بلادنا تعيش ازمة اقتصادية واجتماعية .. لم نضعها نحن .. ولكن صنعها سياسات الحكم التي ارسلتنا الى مآنحن علي .. ان ٩٠٪ من شعب مصر غير قادر على الموازنة بين الدخل والارتفاع المستمر في الاسعار .. ازمات الفساد انتشرت في كل مكان .. المواطن اضعف يدفع ضريبة العلاج والتعليم مرتين واصبح انهيار القيم والاخلاق نتاج طبيعي لهذه الازمات

السياسات الحكومية هي التي ادت بنا الى هذه الازمات .. وان من تسببوا فيها لا يمكن ايدا ان يحقروا الاصلاح المطلوب ونحن كما قال زملاتي في حاجة الى تغيير شامل ولن يتم هذا الا بالديمقراطية الحقيقية والتي تظهر للمجتمع الورق الحقيقي لكل والقاء قانون الأحزاب الحالي ونحن نطالب رئيس الجمهورية باصدار قرار بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية كما اطلب رئيس الجمهورية باصدار قرار عاجل بقاءن تعديل نظام الانتخاب الحالي يسمح بالعودة لنظام الانتخاب الفردي (تصفيته)

وهذا باستنظام رئيس الجمهورية وهو قادر على ذلك بتعليق عقوبة التزوير ووقف التدخل وتزوير الانتخابات وتهديد المواطنين بالنقل والتشريد أعضاء أحزاب المعارضة كما قال زميل الأستاذ إبراهيم شكرى ويجب ان تفتح جميع وسائل الاعلام من الآن لكل الأحزاب وفرص متساوية لان يستأهل الحزب الوطني بكل شي هذا هو الضمان الوحيد لغلاق طريق العنف .. والعنف المشاء .. ويدون هذه الديمقراطية لن تحل ازماتنا بغيره تشكيل حكومة معادية تتولى اجراء الانتخابات .. وان تشرف السلطة القضائية على الانتخابات اشرافا كاملا

ان الانسان المصري الذي يقولون اننا صنع حضارات منذ آلاف السنين ويحرمونه من حقه في التعبير عن رايه يجب أن يتمتع بالديمقراطية ابتداء من اختيار الجمعية التأسيسية في القرى بأسلوب حر دون تدخل المأمورين !! وان تتم انتخابات المجالس المحلية بحيدة ودون تدخل من المحافظين ورؤساء مجالس المدن واكد امين عام حزب التجمع ان الحكم المحل هو بؤرة الفساد في مصر .. ولابد من اصلاح هذه الاجهزة وان يمدد الاصلاح الديمقراطي الى الحركة النقابية بأن تجري انتخاباتها بحيدة ونزاهة وان يقر .. حق الانسحاب السلمي

وان الشعب لقادر في النهاية على فرض مطالبه مهما كانت الصعاب .. وقد اجمع قادة المعارضة اليوم على ان مسيرة الديمقراطية قد بدأت وان تتوقف ايدا .. وسوف تكون في مقدمة الصلوف .. وعلى الشعب السير معنا ليحصل كل مصري على حقه وشعب مصر قادر ان يفرض شروطه مهما كانت الصعاب



الشيعة

المصدر :

١٩٨٧ فبراير

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصطفى مراد : الحاكم لا يمنح الحرية ولكن تنتزعها الشعوب بكفاحها .. !

ثم تحدث مصطفى مراد رئيس حزب الأحرار قائلا : إن هذا التجمع الشعبي الكبير ليثبت أن الشعب يريد التغيير تلك هي الحقيقة التي تتلاقى في هذا الحشد ، مصر تريد تغييرا جذريا في نظام الحكم وأسياليه وبرامجه .. وخطة الرئيس مبارك لا بد أن

يعقبها خطوات أخرى سطرتها المعارضة من قبل مرات عديدة ومطالبنا الرئيس من قبل بذلك مرات عديدة .. وأنا اليوم أقترح عرض مقررات هذا المؤتمر عليته ونطالبه بتنفيذها حتى تستقر الديمقراطية على أرض مصر ويصبح الشعب صاحب السكفة في انتخاب رئيسه ونوابه وحكومته .. وأعتقد أن الرئيس يمتني ذلك ..

وأضاف : مامن حاكم أعطى السلطة للشعب في مصر أو غيرها .. إنما الشعوب هي التي تنتزع حقوقها أخذاً .. علينا أن نؤكد أن في مصر حرية الكلمة والرأي والعقيدة والتعبير وهذا الشعب الذي أقام حضارة من ٧ آلاف سنة قادر على صنع حضارة عريقة .. ولقد رأينا المصريين يعملون وينتجون خارج بلادهم .. وليس الخطأ هنا فيهم إنما هو في النظام والقوانين والقيود .. أنه ينتج خارج وطنه ويأتي بالمالين .. ثم أصبح النائب لا يرتكن ولا يذهب إلى الشعب .. إنما يذهب إلى يوسف وإلى الساذن ليضمنوا له النجاح والبقاء في مقعده .. الناس لا يعرفون نوابهم .. والنواب لا يعرفون شعبهم تلك مصيبة كبرى ..

الصباحي : اطلب الرئيس بأكمال مسيرة الديمقراطية

ثم قال أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة جمعنا اليوم صوت القومية من أجل مصر وشعبها الحبيب الذي يفرض علينا جميعا في هذه الظروف الصعبة التي نعيشها أن نكون رفقاء طريق ومصحين .. وقضيتنا اليوم هي قضية السيادة والديمقراطية الحقيقية .. ليسير عليها نظام يصلح البلاد .. ومصر أولا ولعل كل شيء .. بما فيها حقها ولو مرة فقد خاف ابن أمه وعاق أباه ولا يكون جدير بأبوة النيل وأمومة مصر .. إن ظروفنا الصعبة تستدعي علينا وعلى امتنا التأخ والتألف وتبذ كل التفرقات الطبقية ونحن الآن في ظل قيادة شريفة مؤمنة .. واتشكركم .. والحكومة والشعب السعي نحو الديمقراطية الحقيقية وكفاحكم قول رسولكم الكريم « تركت فيكم ماسا إن تمسكتكم به لن تضلوا وعدي أبدا كتاب الله وسنتي »



المصدر: **النصر**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: **١٩ أغسطس ١٩٨٧**

بيانات إلى مؤتمر المعارضة

● الإخوان المسلمون : تؤيد ما يصدر عن مؤتمر

أرسل المرشد العام للإخوان المسلمين ، محمد حامد أبو النصر ، رسالة إلى قيادة المعارضة والحاضرين (قوليت بتصديق حاد) قال فيها .. مشاركة منا بالرأي حول القضايا الصعبة التي تعترضنا وسعي للبحث عن كيفية الخروج من هذا المازق الذي يعوق مسيرة شعبنا وتعمل التيار الإسلامي جزءا كبيرا من نبعاته .. نتأكد أن القويود المتعددة التي فرضت على الحريات تلحق المواطنين احساسا بالطمأنينة وتنشئ حقوقهم في ابداء الرأي وتكوين الأحزاب وأصدار الصحف .. بل ومنع الاجتماعات منعاً باتاً .. ثم أعلن حالة الطوارئ ، لاكثر من خمس سنوات متصلة دون مسرور كل ذلك أعاق حركة التطور الديمقراطي - يحرم الأمة من جهود أبنائها وهذه القويود والعراقيل تخلق صورة قاتمة على مصرنا الحبيبة ... فضلا عن التعذيب داخل السجون والمعتقلات .. لذا تؤيد كل ما يصدر عن مؤتمركم من توصيات وقرارات .. تصير اليها جميعا لاسيما نضال ديمقراطي صحيح .. وتطبيق شريعة الله الغراء .. وذلك هو المخرج والسبيل الوحيد .. والأكيد

● بيان نقابة المحامين

الديمقراطية في الحريات كاملة

اصدر مجلس نقابة المحامين الديمقراطية والحريات كاملة بيانا عاما بمناسبة مؤتمر الأحزاب المعارضة جاء فيه : يحضى المجلس المؤتمر الشعبي الذي دعته اليه الأحزاب المعارضة لانقاذ مصر من أزماتها السياسية والاقتصادية ويطلب المؤتمرون بعقل ووجد .. دفاعا عن حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات جميعها ووصولا الى إلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين والاجراءات المقيدة للحريات - وانتخابات القائمة السلطة للمجالس المحلية وإلغاء انتخابات مجلس الشعب القائمة النسبية وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وكلها قضايا صدرتأكيدا لها ميثاق حقوق الإنسان .

برقية عمال النقل

كما ودعت رسالة الى

المؤتمر من عمل النقل

الخطوط والجسور

والصناعات والمنشآت

والسواحل والحدود

والسفن والقوارب

المعارضة ويطلبون

بالإفراج عن المعتقلين

واسقاط كافة القوانين

المقيدة للحريات

برقية المهندسين الوطنيين

كما أرسلت لجنة حقوق المهندسين

الوطنيين الى قيادة المؤتمر تاييدها

ومساندتها لمقررات أول مؤتمر شعبي

يفهم كافة الأحزاب المعارضة

برقية الحزب الشيوعي

كما ودعت رسالة من الحزب

الشيوعي المصري طلب فيها بإلغاء

حالة الطوارئ واسقاط كافة القوانين

المقيدة للحريات ...



المصدر : الشرق

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٨٧

رة
ونق



بقلم :

د. محمد حلمي مراد

أزمة الحكم مستمرة إذا أجريت الانتخابات القانون الجديد المطعون

فيه

تجدد الله إذ استجاب الرئيس حسني مبارك لمطالبنا به من ضرورة حل مجلس الشعب قبل أن يحل موعد البدء في اتخاذ إجراءات الترشيح لشغل منصب رئيس الجمهورية للفترة القادمة (ستين يوما قبل انتهاء مدة الرئاسة الحالية) في ١٤ أكتوبر ١٩٨٧) إذ أنه ليس من المصلحة العامة أن يتم ترشيح رئيس الجمهورية بمعرفة مجلس شعب مطعون دستوريا في انتخابه لما يعكسه ذلك من أساس بشرية توليه لهم منصبه.

ولكنه ذكر سببا آخر حافضا على مشاعر أعضاء ذلك المجلس ولعدم المساس بشرعية ما قام به من أعمال وما أصدره من تشريعات ، فقرر أن قانونا جديدا لانتخابات مجلس الشعب صدر في أواخر ديسمبر الماضي (وهو القانون الذي أريد به تصويب العاخذ الدستورية الموجودة في القانون المطعون فيه الذي انتخب على أساسه) يعطي فرصة أكبر للمشاركة في الانتخابات حيث جمع بين القوائم الحزبية والنسبية والانتخاب الفردي ، ووجد بعد صدوره من ناحية الصلافة السياسية عرض حل مجلس الشعب على الاستفتاء الشعبي حتى يطمئن القانون الجديد لاستلامه على مزايا أفضل بالنسبة لنواب الشعب .

على أنه يجب أن يكون واضحا أن

ولم يستمع إلى من كانوا يحاولون اقتناعه بالإبقاء على هذا المجلس المعطون في شرعيته وانتخابه ولما لكانوا معطون فيه دستوريا ، ومروضا أيضا أمام المحكمة الدستورية العليا .. بل كانوا يؤكدون أن المجلس باق ولو حكمت المحكمة بعدم دستورية قانون انتخابه ، ويأتون بحجج ما أنزل الله بها من سلطان بل ويتفائلون عما ورد بصريح العبارة في المذكرة الإضاحية للقانون المحكمة الدستورية العليا فصارا لمصوصه ، وأيدتها المحكمة بأحكامها الصادرة التي سبق أن نهينا إليها ، وكانوا يكررون كلمة باق ثلاث مرات أي باق ، بالثلاثة ، تعبيراً عن عدم الرجوع إلى ذلك ١١

وكان للقرار لرئيس الجمهورية باستفتاء الشعب - بالتطبيق للمادة ١٦٦ من الدستور - على حل مجلس الشعب مرة أخرى لدى المواطنين لأنهم ضلوا ذروعا ياسلوبي غير المحقق لمصالحهم ، وإدارة مناقشته بطريقة استنزائية ، وتعمدا أن يكون الخلاص من هذا المجلس قاتلة لمرحلة جديدة تكون أكثر ديموقراطية وأقدر تحديقا لآمال الشعب .

■ موضوع الاستفتاء الشعبي ومؤداه :

حقا أن الرئيس مبارك لم ير أن يسبب قراره بدعوة الناخبين لاستفتاء على حل مجلس الشعب القائم بان انتخابه استند إلى قانون معطون فيه دستوريا ،

الشعب : ونحن خائفون للموافاق وخائفون آخري لخبر الموافق ... وقد كنا نشتم أن يستغنى الشعب على تفصيله الانتخاب الفردي أم الانتخاب بالجمع بين الفردي والقوائم النسبية لنولا أن ضمانات نزاهة الانتخابات والاستفتاءات وحيدتها لم تتغير بعد .

وغنى عن البيان أن هذا الاستفتاء على الحل لا يمتد لاستفتاء على ما قبله بل سيب الحل وهو الرغبة في تطبيق قانون أفضل للانتخابات مما سار في أواخر العام الماضي ... ويضاف إلى لا يمكن أن يؤدي هذا الاستفتاء إلى تصويب عيب دستوري تكون كاملة في هذا القانون بحرف النظم على أسلوب الانتخاب الذي أخذ به ، وأدخله من تصحيحات القانون السابق عليه إذ من المسلم به أن الاستفتاء الشعبي لا يجوز أن يرد على أمور مخالفة للدستور ، ولا يصح أن يغني الشرعية صراحة أو ضمنا على صواب دستورية ظاهرة أو خفية في قانون بطريقة ضمنية غير مطروحة أساسا ... وهو ما استدله ردا على ما جاء على لسان أحد أساتذة الجامعة في الليبراليين في حديث منقده لتعليق على قرار الدعوة للاستفتاء ...

وكفانا تشكييرا ، وبعض « استاذة الجامعة لتقديم الشكرات وتفصيل التبريرات التي كانت سببا في كثير من المقامع الشعبية ، وفي إصرار الحكم على التمسك بأخطائهم .

ذلك أنه بغض النظر عن الغاشقة بين الجمعية التأسيسية ، وبين الانتخاب بالقوائم الحزبية مع التمثيل النسبي ، وبين الجمع بينهما ، فإن قانون انتخاب مجلس الشعب الصادر في أواخر ديسمبر لسنة ١٩٨٦ (معقون فيه بدوره دستوريا سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع .. وإن حل مجلس شعب قائم



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٧

المصدر:

الكتاب

انتخابه وفق قانون معين في دستوريا
لجعل مجلس الشعب شعب آخر منتخب أيضا
بناء على قانون معين في دستوريا ، يكون
تحميل حاصل وعلا فاشلما لاجدوى
مته ... وتظل بمعد مجلس شعب غير
دستوري يصدر التشريعات ويتولى
التشريع لرئاسة الجمهورية ، وكاننا يابدر
لارحنا ولاجينا ١١ .. وتكون أنفقا جهدا
ومال في الاستقاء والانتخاب بلا طائل
٢١ أول : العيوب الدستورية
الشكلية في قانون الانتخابات
الجديد لمجلس الشعب :

ويمكننا أن نعمل العيوب الدستورية
الشكلية التي تشوب قانون الانتخابات
المجلس الشعب رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ -
الذي يقال أنه أفضل من سابقه - في أربعة
عيوب :

العيوب الأولى - أن قانون
الانتخابات الجديد صدر لتصبح القانون
رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٦ المعلن في عن
طريق مجلس الشعب الذي انتخب على
أساسه أي مجلس تشريسي معين في
وجوده دستوريا ... (حين أن من القواعد
السلام بها قانون أن كل مايرتب على
البطل بالباطل ... فلا يجوز لمجلس
معين في دستوري أن يثقل أحدار تشريع
يجوب عيوب القانون الذي كان السبب في
وصمه هو بالذات بالبطلان .

العيوب الثاني - أن قانون
انتخاب مجلس الشعب الجديد الذي يراد
أجراء الانتخابات على أساس مدر من
مجلس الشعب المستقلى في حله بقصد
تصحيح المظالم الدستورية الموجودة في
القانون السابق على الذي انتخب على
أساسه بهدف التوصل إلى عدم اصدار
الحكمة الدستورية حكما في الدعوى
المرفوعة أساسها باطلان فيه بعدم
الدستورية توموا بأن هذا التصويب
سيؤدي إلى إنهاء الخصومة لانتقضاء
موضوعها ، وهو ما يعتبر عدوانا على
السلطة القضائية في ثور المادة ١٦٦ من
الدستور : القضاء مستقلين لاسططان
عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولايجوز
لأية سلطة التدخل في قضائهم أو في شؤون
العدالة .

ورب فائق يقول أن مجلس الشعب إنما
يمارس في هذا الشأن وظيفته التشريعية
ولكن ظروف الحال يستبان منها أنه عند
اصداره هذا القانون لم يكن يقوم بإصدار
وظيفة في ظروف عادية وإنما يتصرف في
استعمال السلطة التشريعية مما يترتب
عليه اعتبار هذا القانون باطلا (أنظر في
هذا الشأن البحث القيم المنشور بمجلة
مجلس الدولة السنة الثالثة عدد يناير
١٩٥٢ تحت عنوان : مخالفة التشريع
للدستور والاعتصاف في استعمال

السلطة ، والمعاد نشره بمجلة القضاء
التي يصدرها نادي القضاء العدد الأول
السنة ١٩ - يناير / يونيو ١٩٨٦)
العيوب الثالث - أقرار القانون
الجديد لانتخابات مجلس الشعب وأقر
أجراءات غير سليمة في مجلس الشعب ،
وبطريقة متعجلة غير متأنية بحيث حرم
الكثيرين من طلبى السلام من إبداء
رأيهم ، مما اضطر المعارضة ممثلة في
الهيئة البرلمانية لكل من حزبي الوند
والعمل إلى الانسحاب من مناقشة نبراد
القانون بعد رفضهم له من حيث المبدأ
(راجع مضيقه جلسة صباح الثلاثاء
٢٠ / ١٢ / ١٩٨٦) ، وهو ما جعل أحد
أعضاء المجلس من الحزب الحاكم يقول في
هذه الجلسة : أننا الآن نجتمع كهيئة
برلمانية حزبية بعد انسحاب المعارضة ،
ويضار رئيس المجلس للتدخل مقبرا
: نحن نجتمع الآن كمجلس شعب ، ١١
(ص ٩ من نفس مضيقه الجلسة
الدورية) .

العيوب الرابع - مخالفة القانون
الجديد لانتخابات مجلس الشعب لسروح
الدستور ومد واضعاه في بصرف النظر
عن المناقشة بين نظام الانتخاب الذي
عقده الناخبين في مرسوم بداية الحياة
النهائية ، وبين نظام الانتخاب بالقوائم
الحزبية مع التمثيل النسبي الذي أئدت
القواعد والشروط المصاحبة له - كل ميزة
له ، فإن واضعي الدستور القائم الصادر
في ١٦ سبتمبر ١٩٧١ في ظل النظام
الشمول المستند إلى التنظيم السياسي
الواحد (الاتحاد الاشتراكي) والذي
لايعترف بالأحزاب السياسية لايسكن أن
يدور خلفهم أن يجري انتخاب مجلس
الشعب على أساس القوائم الحزبية ، وهذا
ما اكده أحد أعضاء مجلس الشورى

(الدكتور سليمان الطماوي) عند مناقشة
القانون باعتبارها كان عضوا للجنة التي
كانت مكلفة بوضع مشروع الدستور .
وعلى ذلك فإن إصدار قانون لانتخاب
مجلس الشعب على أساس القوائم الحزبية
يصدحا أو مع العقائد المخصصة
لانتخاب الفردى ، يعتبر متعارضا مع
مقاصد واضعي الدستور أي المشرع
الدستوري بغض النظر عن مخالفة لنص
صريح في الدستور :

ثانيا : العيوب الدستورية
الموضوعية في قانون
الانتخابات الجديد
لمجلس الشعب :

أما عن العيوب الدستورية الموضوعية
التي تشوب القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦
وهو القانون الجديد لانتخابات مجلس
الشعب الذي يراد أن ينتخب على أساسه
المجلس الذي سيحل محل المجلس
المستقلى في حله ، فيمكن أن ندر منها
أربعة عيوب :

العيوب الأولى - عدم التكافؤ بين
الحزبين والمستقلين على اعتبار من
المادة ٤٠ من الدستور :

كان الاقتراح بقانون المقدم من الحزب
الحاكم باسم أمينه العام المساعد بقصد
تصويب العيوب الدستورية الموجودة في
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ يقوم بمسقة
أساسية على الجمع بين نظام القوائم
النسبية المشروطة وبين تخصيص مقعد في
كل دائرة من الدوائر الانتخابية للواسعة
للمستقلين يتم الانتخاب فيها فرديا لثلاث
العيوب الموجه للقانون المطعون فيه من
حمران المستقلين من حق التشريع المرشح
لكل مواطن يقتضى المادة ٦٢ من
الدستور .

ولكن ثبين أثناء مناقشة الاقتراح
بقانون أن لفخيتين يقعن في كل دائرة
للمستقلين يعتبر نوعا من التمييز لهم شأنه
في ذلك شأن المقاعد المخصصة للمراة
والتي اعتبرت تمييزا لها يتعارض مع
المادة ٤٠ من الدستور التي تنص على أن
المواطنون لدى القانون سواء وأنهم
متساوون في الحقوق والواجبات العامة
لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو
الأصل أو الدين أو العنيدة .
والعقيدة هنا يقصد بها العقيدة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٧

عدد السكان

وتطبيقاً لذلك فعندما تقدر الأخط بالقوائم الحزبية في الانتخابات مجلس الشعب بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ خفضت عدد الدوائر الانتخابية من ١٧٦ دائرة إلى ٤٨ دائرة بحيث أن كثيراً من هذه الدوائر تشمل محافظة بأكملها.

ومرعاة لهذا الاختلاف في مساحة الدوائر وعددها بين الانتخاب الفردي والانتخاب بالقوائم - تقسم الدوائر في جمهورية ألمانيا الاتحادية التي تجمع بين هذين النظامين الدوائر بين هذين النوعين من الانتخاب بالتساوي، وتقسّم بالتالي الدوائر إلى نوعين: دوائر صغيرة يتم فيها الاقتراع بالانتخاب الفردي ودوائر كبيرة تشمل الدوائر الصغيرة يتم فيها الانتخاب بالقوائم مع التمثيل النسبي.

(تقرير هيئة المفوضين المشار إليه من ١٥٧ و ١٥٨)

وعلى ذلك فإن ترشيح المستقلين في مقدور كل دائرة من الدوائر الكبيرة المخططة على أساس الانتخاب بالقوائم يعتبر إجحافاً بهم لما في ذلك من صعوبة الميول في دوائره والاتصال بناخبه والقيام بدعايته لتراعى أطره، وقلة إساكناته بالقياس إلى المرشحين الحزبيين على نفس المقاعد الذين يعتمدون على دعم أعضائهم خاصة إذا كان الحزب الحاكم ...

وهذا الإجحاف بالمستقلين بالنسبة للحزبيين تعميماً للأخريين يتجلى واضحاً من المادة ٤٠ من الدستور السالف بإثباته

العيب الثالث - استفتاء شرط الحصول على ثلثية في المائة من الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية لتفعيل الحزب في مجلس الشعب يتعارض مع نظام التعددية الحزبية المتصور عليه في المادة الخامسة المعدلة من الدستور:

إن استفتاء القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ لانتخابات مجلس الشعب من مواده: على شرط الحصول على هذه النسبة من مجموع الأصوات الصحيحة لسدول المجلس يؤدي إلى أن الحزب الذي لا يحصل على هذه النسبة يستبعد من توزيع المقاعد نهائياً ومن ثم لا يمثل في المجلس حتى ولو كان قاطناً في بعض الدوائر ! ! !

لما الأصوات التي حصل عليها في هذه الحالة، فإنها تهدر (بدلاً من إيلائها إلى

السياسة بما تتضمنه من الانقسام إلى الأحزاب والاستقلال عنها. ولا يمكن أن ينصرف لفظ العقيدة الواردة بالمادة ٤٠ سالفة الذكر إلى العقيدة الدينية لسبب بسيط وهو أن ذات النص تضمن حصول التمييز بسبب الدين، ولا كان تكراراً لها

بينما العشر متره من اللغز خاصة وقد استعمله أي، وهو ما يدل على العبثية (تقرير هيئة المفوضين في الطعن المرفوع من الأستاذ كمال خالد في القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ حتى ٢٢١ ومما شمس من ٢٢٢)

وتقديراً من الوقوف على هذا التمييز بالنسبة للمستقلين بتخصيص مقاعد لهم فقد عدل النص بمصدر القوانين مجيباً للمستقلين والحزبيين على السواء في الترشيح في مقعد واحد بكل دائرة من الدوائر الثمانية والأربعين بالانتخاب الفردي.

وعلى ذلك وقع القانون الجديد رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ في تمديد من نوع آخر للحزبيين إذ أجاز لهم الترشيح على القوائم من غير ناحية، ومنافسة المرشحين المستقلين في الدوائر الخاصة بالانتخاب الفردي من ناحية أخرى (علماً بأنه لا يجوز الجمع بين الترشيح في الاثنين معاً) في حين اقتصر حق الترشيح بالنسبة للمستقلين على ٤٨ مقعداً فقط في جميع الجمهورية .. وهذا التمييز الخاص بالحزبيين على أساس العقيدة السياسية، وهي الانتفاء الحزبي تتعارض مع المساواة بين المواطنين دون تفرقة لهذا السبب المتصور عليها في المادة ٤٠ من الدستور.

العيب الثاني - الانتخاب الفردي على أساس الدوائر الواسعة المقررة للانتخاب بالقوائم إجحافاً بحق المستقلين:

جاء العمل بأن تقسم الدولة في ظل الانتخاب الفردي إلى دوائر انتخابية صغيرة المساحة، كثيرة العدد، وتنتخب كل دائرة من هذه الدوائر نائباً واحداً عنها (ويقتضي الدستور المصري نائبين أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين) ... أما في ظل الانتخاب بالقوائم الحزبية فتقسم البلاد إلى دوائر واسعة الرقعة قليلة العدد بحيث تنتخب الدائرة الواحدة عدة نواب يختلف عددهم من دائرة لأخرى بحسب

الحزب الحاصل على أكثر الأصوات كما كان الوضع في قانون عام ١٩٨٣ (وهو ما يتناقض مع الميزة الأولى لنظام التمثيل النسبي في الانتخاب وهي عدم إهمال أصوات الأقلية والحرص على تمثيل كافة التيارات السياسية، وإذا كانت بعض الدول الأجنبية التي تأخذ بهذا النظام تفرض مثل هذه النسبة من تخفيض قوائمها إن لا تزيد على خمسة في المائة لكثرة عدد الأحزاب الموجودة فيها حرصاً على عدم تثبيت المجلس النيابي، فإثباتاً غير موجودة نهائياً في بعض الدول التي تتأخذ بهذا النظام، كما أن البعض الآخر يصادق بنسبة واحد أو ثلثي في المائة كما هو الحال في إسرائيل وتونس، علماً بأنه لا يوجد في مصر إلا نسبة ١٢ في المائة في الوقت الحاضر ! !

كما أن المادة الخامسة من الدستور المعدلة في عام ١٩٨٠ تنص على أن يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب مما يؤدي إلى أن تسهيل ميول الأحزاب الجديدة وتسهيل وصولها إلى مقاعد مجلس الشعب يترتب تحريكاً سياسياً والديموقراطية ويسددها ماداً إليه المشرع الدستوري في تلك المادة (تقرير هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا المشار إليه - مامش على ٨٢) -

فإذا وضعت نسبة عالية معقولة لتمثيل الأحزاب في مجلس الشعب بحيث أنه لولا التحالف بين حزب الوفد والأخوان المسلمين ما أمكن لحزب من الأحزاب

خلاف الحزب الوطني الديموقراطي من دخول المجلس في انتخابات ١٩٨٤ (إذ حصلت قوائم الوفد على ١٥ ٪ من مجموع الأصوات، فإذا حُسم بينها لربّ كان

منها يكتسب حصل على ٧٠ ٪ وهي لا تمكته من دخول المجلس)، وهو ما يعود بنا إلى التنظيم السياسي الواحد مما يتعارض مع نفس الشدة الخامسة المعدلة من الدستور.



المنشور

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٧

المعيب الرابع - قصر حق الترشيح في الانتخابات التكميلية لمقاعد القوائم الحزبية على الأحزاب الممثلة بالمجلس :

نصت المادة الثامنة عشرة من قانون مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٢ على أنه : « إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته أعيد الانتخاب بذات الطريقة التي تم بها انتخاب العضو الذي خلا مكانه . وإذا كان العضو الذي خلا مكانه من بين المنتخبين بقائمة حزبية اقتصر حق الترشيح على الأحزاب الممثلة بالمجلس عن طريق الانتخاب بالقوائم ... »

وقد اعترض بعض أعضاء مجلس الشعب أثناء مناقشة القانون على هذه المادة على أساس أنها تنص : « أو تحصر الفرد من الترشيح في هذه الانتخابات التكميلية المقصورة على الأحزاب في حين أن الدستور يكفل حق الترشيح للفرد (مخططة جلسة ٢٠ / ١٢ / ٨٦ ص ٢٥) .

كما أن قصر دخول الانتخابات التكميلية في المقاعد المحجوزة للقوائم الحزبية على حد تعبير رئيس مجلس الشعب أثناء مناقشة القانون - على الأحزاب الممثلة أصلاً في المجلس أي الحاصلة على نسبة ٨ ٪ في توقيت لحق الأحزاب التي اقتريت من هذه النسبة ويمكن استكمالها خلال هذه الانتخابات التكميلية . ومن هنا نوه بعدم أحزاب من الترشيح دون وجه حق مما يتعارض مع المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز التي كفلها الدستور .

■ الحل يتمثل في إجراء الانتخابات وفقاً لقانون مجلس الشعب قبل التعديلات الأخيرة :

هذه العيوب الشكلية والموضوعية التي تشوب القانون الجديد لانتخابات مجلس الشعب رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، يكفي اقتناع المحكمة الدستورية العليا بواحد أو أكثر منها لكي تلغي بعض دستوريته ، وبهذا يصبح مجلس الشعب الذي انتخب على أساسه مطعون في شرعيته ... ومن هنا نعود مرة أخرى إلى نفس المأزق الدستوري الذي كنا فيه وأدى إلى حل المجلس القائم المستقلى على حله .

ومن هنا لما نشأ تريب بالرئيس حسني مبارك أن يوجب نفسه والأمة بأسرها إغناء هذه الحلقة المفردة . وأن يستخدم صلاحياته الدستورية في إصدار قرارات بقوانين لها قوة القوانين في غيبة المجلس وذلك بعد صدور قرار حل مجلس الشعب لكي يقر إجراء الانتخابات لمجلس الشعب الجديد على أساس قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ قبل التعديلات اللذين أدخل عليه في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٦ . وهو ما يؤدي إلى إجرائها بانتخاب الفرد الذي لا خلاف عليه في الوقت الحاضر ... على أن يترك إعادة النظر في قانون الانتخاب بطريقة متأنية للمجلس الجديد بعد إجراء حوار قومي حولها . والله الهادي إلى سواء السبيل ...



المصدر : **الشيعة**

التاريخ : **١٩٨٧ فبراير**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى لا يظن في شرعية مجلس الشعب القادم نطالب رئيس الجمهورية بتعديل قانون الانتخابات

مرة أخرى من حق أي مواطن أن يرفع دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات الجديد قانون الشاقي وهكذا يكرر الحزب الحاكم نفس التجربة الفاشلة ويدفع بمجلس الشعب الجديد إلى طريق مسدود ..

وإذا كان الرئيس حسني مبارك قد الشعب إلى الاستفتاء على حل مجلس الشعب الحالي وذكر سبيل ذلك أن القانون الجديد يفتح فرصة أوسع للمستقلين فإن هذا البلد نفسه هو المعطون في دستوريته حيث حدد التعديل ٨ بمعدّل من المجلس للترشيح الفردي ما يخالف مبدأ دستوري هام هو المساواة بين المواطنين في الحقوق وتكافؤ الفرص بينهم .

تحقيق

نجوى عبد الحميد

الشعب ، تستطلع آراء رجال الأحزاب من أعضاء مجلس الشعب المستفتى عليه يوم الخميس القادم حول حل البرلمان وعن قانون الشاذل المعطون في دستوريته والمعركة الانتخابية القادمة بعد الفصل المتوقع ..

يؤكد أحمد مجاهد - نائب رئيس حزب العمل : أن الاستفتاء على حل المجلس كان أمراً لا بد منه حتى يأتي مجلس جديد لا طعن عمل شرعيته . ويرى أنه برغم صدور التعديل الأخير للقانون الانتخابي إلا أن ذلك لم يسهل عليه عدم الدستورية ، هذا فضلاً عن أن الانتخاب بطريق القائمة لا يتجاوب بمصونه العالية مع طبيعة و رغبات الشعب الذي ترمس على الانتخاب الفردي لاكثر من مائة عام وكذلك فإن اشتراط نسبة الـ ٨٪ قد أهدرت الحكمة من الأخذ بنظام القائمة النسبية ، فإنه من المتوقع أن يعلن عن هذا القانون مرة أخرى بعدم الدستورية وهو ما سيؤدي بالبلاد إلى حالة من عدم الاستقرار وإضاح نائب رئيس حزب العمل أن الأمر يتطلب مراجعة شاملة للدستور من ناحية ولقوانين الانتخاب حتى يمكن استصدار تشريع خالياً من هذه العيوب .

يقول ممدوح قناوي الأمين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكي :

أن الاستفتاء على حل مجلس الشعب كان مطلباً للمعارضة وهي خطوة في صف الديمقراطية ولكنها خطوة غير كاملة ، حيث كان عنصر المفاجأة فيها ليس من المصلحة في شيء وقد كان من المتصور أن يدعى مبارك رئيساً لحزب المعارضة للتمثيل قبل اتخاذ القرار وخاصة أن الأحزاب شركاء في المسؤولية الوطنية ، وكذلك كان لا بد أن يسبق الحل مناخ أفضل من المصالحة الوطنية ، والاستجابة لمساخ المعارضة على التعديل الجديد ، ويرى قناوي أمين اللجنتين التنفيذية والعليا بالحزب أن القرار فيه شيء من التبرص

وأضاف قناوي أن حل المجلس ليس هو الحل ، لأنه يربط الاستفتاء بعدم أو لا على أن تجري الانتخابات بناء على التعديل الأخير المعطون في دستوريته ، وكان المفروض أن يقتصر هذا التعرف على رأي الشعب في طريقة الانتخاب نفسها حيث أن قانون الشاذل لم يكن بدوره خالياً من الشوائب الدستورية وإن كان أقل عتاشاً من سابقه . ويوضح الأمين العام المساعد أنه إذا كانت المعارضة قد طالبت بالفعل حرصاً منها على أن يذهب للرئيس - وهو الأمر الذي ليس عليه أي خلاف - من خلال مجلس شرعي فيقيد قناوي أن المجلس القادم لن يظل من هذه الشبهة ولن يسلم من الطعن

ويطالب ممدوح ممدوح قناوي - بأن يكون لأحزاب المعارضة موقف موحد ضابط من الآن وحتى ما قبل العملية الانتخابية حتى يستعمل الرئيس حقه وصلاحياته الدستورية في تعديل ما يمكن تعديله في قانون الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية ، ويؤكد محمد طالع النائب الوفدي أنه لا مكانة في السياسة ، وأن ويرى أن لابد أن يواكب حل المجلس قراراً بالعودة إلى الانتخاب الفردي التي لا ليس دستوري فيها . وتعد من أحسن نظم الانتخابات في العالم وخاصة أن التجربة التي عشناها في ظل القانون المعطون فيه الآن لم تدعم الديمقراطية بما فيها من نسبة الـ ٨٪ التي حوجت على تمثيل جميع الأحزاب من المجلس ، ولم تنتج الأفرصة خيبة للبعض من أنه لم يكن للمعارضة تأثيراً على القرار بل كانت مجرد ، ويكرر ديمقراطية ، ويضيف طالع بأنه لا أمل في انتخابات نظيفة مع عدم وجود ضمانات ديمقراطية



المصدر : الشرق ج ١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أيلول ١٩٨٧

منها إلغاء قانون الطوارئ ، وتعيين حكومة محايدة وأن يتولى القضاء الإشراف على العملية الانتخابية . وينتقل عضو حزب الوفد على ضرورة التنسيق بين أحزاب المعارضة وأشار إلى ضرورة إعادة النظر في القانون المعدل وبخاصة أن مجلس الوزراء بعد أقل من شهر من الموافقة عليه يجري الآن بعض التعديلات فيه بعد مناقشته . يرى توفيق عبده اسماعيل من الحزب الوسطي أن حل المجلس وإجراء الانتخابات في ظل القانون المعدل يحطي مساحة من الديمقراطية ولكنها ليست هي المساحة التي كنا نتمناها جميعا ويضيف أنه كان من المفروض أن يتساح وقت أطول للدراسة العتانية للقانون والاستماع لآراء مختلفة وهو يعتقد أن هناك أوجه كثيرة يمكن الاعتراض عليها في القانون الجديد . وينتقد النائب توفيق اسماعيل عامل المفاجأة في إجراء الانتخابات القادمة ويرى أن تحديد ميعاد لها في خلال شهرين من الآن لا يعطي الفرصة للأحزاب بما فيها الحزب الوطني للأعداد للمعركة الانتخابية بشكل ديمقراطي سليم وأعداد برامجها واختيار مرشحينها بعد الرجوع إلى قواعدها ودعوة الناخبين للمشاركة في الانتخابات وإضاف أن العدد غير كافية وأنها فرضت فرضا على الأحزاب وبالنسبة لزمالة الانتخابات يقول توفيق اسماعيل أن هذا الأمر يتوقف على مندوبي المعارضة في اللجان الانتخابية فهي لا تتوقف على أي جهاز آخر قضائي . ويحدد محمد خليل حافظ - وطني مطالبته بتخفيض نسبة الـ ٨ ٪ شرط التمثيل في مجلس الشعب ويرى أن المنزول بها إلى ٥ ٪ تعد نسبة معقولة إعطاء الفرصة للأحزاب حيث أنه كلما كانت الأحزاب جميعها ممثلة في المجلس كان هذا أفضل للديمقراطية لأن الرأي والرأي الآخر يعطي قدر أكبر من العمل . ويرى أحمد حمادي النائب المؤدّي أن انتخاب مجلس جديد بناء على قانون الشاذلي قد يعرض المجلس الذي سينتخب لذات العvisر الذي تعرض له المجلس الحال وقال أن أحزاب المعارضة تطالب بالانتخابات الحرة التي اعتاد عليها الشعب والتي تنشيط الرأي العام ولا تدخله في مناهات نظام القوائم الذي يعتمد على مغالاة رياضية غير مستساغة في الشعب قاربت نسبة الأمية فيه إلى ٧٠ ٪ وطالب بأنه يصدر رئيس الجمهورية قرار بقانون للعودة إلى النظام الغربي حتى لا تعرض البلاد مرة أخرى إلى أزمة دستورية وحتى تستقر الأمور .



المصدر: الشهر:

التاريخ: العدد: ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المطالبة بوقف التزوير وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وإلغاء الانتخابات بالقائمة



قيادات المعارضة ... من قيادات الإخوان المسلمين



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٧

المصدر :

النش

كتب : ربيع شاهين

مناصبهم

- ٢ - إلغاء المادة ٧٤ من الدستور ودرا للسلطات الواردة فيها .
- ٤ - تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية الكاملة أمام البرلمان ..
- ٥ - تقرير الحق الكامل للبرلمان في تعديل الموازنة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية .
- ٦ - إلغاء نظام المدعى الاشتراكي ..

٧ - وجوب اشراف السلطة القضائية على العملية الانتخابية برمتها

٨ - نقل اختصاص الفصل في الطعون الى السلطة القضائية

٩ - ثانيا - قوانين الانتخابات :
١ - تغيير القانون رقم ٧٢ لسنة ٥٦
بتعديلاته بشأن تنظيم الحقوق السياسية

٢ - اعداد جداول جديدة للانتخابات

لحصر أسماء المواطنين منس الجنسين ... ممن بلغوا سن الانتخاب

والاكتفاء ببطاقة لاثبات الشخصية

٢ - التزام توقيع الناخب أو أخذ بصمته بجواز صوته .. وجعل التزوير عقوبته الأشد الشاقة وجنسية لانتخابات

٤ - إلغاء القوائم النسبية والمطلقة والعودة للنظام الفردي

أصدر رؤساء أحزاب المعارضة توصيات هامة في ختام المؤتمر الشعبي الأول ، الحاضرين في المؤتمر حيث طالبوا رئيس الجمهورية في حالة موافقة الناخبين على حل مجلس الشعب بإصدار قرار بقاءون بتعديل قانون مباشرة الحياة السياسية لتحقيق الضمانات الانتخابية المطلوبة وإلغاء نظام الانتخابات باللائحة والعودة للنظام الفردي واعداد جداول جديدة للانتخابات لحصر اسماء من بلغوا سن الانتخاب وأن يكون للقضاء وحده الاشراف الكامل على الانتخابات بجميع لجانها ومراحلها وأن يكون للقضاء أيضا وحده حق الفصل في الطعون الانتخابية وإلغاء حالة الطوارئ وكل القوانين الاستثنائية .. وفيما يلي نص التوصيات :

اولا - في مجال اصلاح الدستور :
تتطلب الحاجة دستورا أكثر

ديموقراطية يجعل الشعب مصدر السلطات ، وأن تكون السلطة التنفيذية في عياد الوزراء مسئولة أمام المجلس النيابي - المنتخب بحرية ونزاهة - بدلا من تركيزها في يد رئيس الجمهورية إذا :

١ - نطالب بانتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع الحر المباشر

٢ - ضرورة نقل الرئيس ونوابه عن انتعالم الحزبي بمجرد تكديدهم

- ٥ - مطالبة رئيس الجمهورية عند الموافقة على حل المجلس أن يستخدم حله القانوني في تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية .. وأن تجرى الانتخابات في ظل حكومة محايدة .. وتحت رقابة كاملة للسلطة القضائية
- ثالثا - التشريعات المقيدة للحريات :
- ١ - إلغاء قوانين الحراسة وحماية

الجبية - " خلية و السلام الاجتماعي

٢ - إلغاء قانون حماية القيم وقانون محكم أمن الدولة

٣ - إلغاء قانون الإشتباه والمشتبه فيهم

٤ - إنهاء العمل بحالة الطوارئ وإلغاء القيود على تحركات المواطنين ..

٥ - تعديل القانون الخاص بالمحاكم العسكرية - على أن يقتصر بمحاكمة العسكريين فقط ..

٦ - تعديل قانون تنظيم الأحزاب السياسية

٧ - إتاحة الفرصة للشباب لعملية حقوق المشروعة وذلك بإلغاء لائحة ٧٩ الطلابية ...

٨ - تعديل قانون سلطة الصحافة وإلغاء تبعية الصحف لمجلس الشورى ...



النشرة

المصدر :

العدد الرابع ١٩٥٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الشيوعيين بشعاراتهم مما أثار استياء معظم الحاضرين ، وبدأت الاشتباكات فعلا بين وفدى وأحد الشيوعيين لولا أن تم تطويق الحادث بسرعة .. وجه الخطأ أن الهيئة المنظمة قررت منذ البداية وبموافقة الجميع أن تكون الهفافات اليومية

● أثناء ثلاثة رسائله الحزب الشيوعي المصري أنزلت لافتة حمراء ضخمة كرمز لهم ..

ملاحظات

● شبه الحاضرون من سخرية رئيس حزب العمل من تشوير وزير الداخلية الحالي لانتخابات الشورى الذي زعم أن عدد الصاعدين كان ٨٢٪

● سخر المهندس إبراهيم شكرى كذلك من وزير الداخلية السابق اللواء حسن أبو بيشا الذى قال أن مطلب المعارضة يصمم المناخب تأكيداً لظهور أمر غير ممكن عملياً لأنه لا توجد مساحة .. فرد عليه شكرى أكتب على سطر وسبب سطر .. ففضح الحاضرون ..

● قال إبراهيم شكرى أن الانتخابات تروى .. وأن المسافرين الغائبين يخدمون فجأة قد عادوا وأدلو بأصواتهم لصالح حزب الحكومة ، وصاح بعض الحاضرين .. والأصوات كتمان .. فقال رئيس الحزب .. الأصوات كتمان .. صمت ..

● أشرف على نظام المؤتمر عبد الحميد بركات - أمين التنظيم ومجدى أحمد حسين - أمين الشباب - من حزب العمل ..

محمد عبد القدوس

● القارئ الشيخ أحمد عوض الديمهورى أفتتح المؤتمر بقرأة بعض الآيات الكريمة من سورة الأحزاب ! !

● إجراءات أمن المؤتمر . قامت الأحزاب الخمسة بتشديداتها للخلية ، بعد أن فضحت جريدة الشعب ، في باب أخبار الممنوعة ، خطة زكى بدر وزير الداخلية لالسمك الاجتماع .

● عند صعود رؤساء الأحزاب المنصبة .. هتفت الجماهير .. موسى صبرى لين .. المعارضة آهيه ..

● وفد كبير من الإخوان المسلمين حضر المؤتمر يتقدمهم صلاح شادى وسيف البنا تجل الإمام الشهيد حسن البنا مؤسس الجماعة .. صلى وقد الإخوان المغرب أولاً ثم دخلوا إلى مقر الاجتماع بعد ذلك .

● الهفافات التى أنزلت عليها الأحزاب ووزعت على الحاضرين كان من بينها ديمقراطية ديمقراطية هي دى أهم قضية ، وهتاف : بأحرية ، فيك فيك الطوارئ بينى وبينك ، وهتاف : عايش كفاش الشعب المصرى ! !

● عدد السيدات كان ضئيلاً جداً بالمقارنة بعدد الرجال الحاضرين ! !

● رؤساء تحرير الصحف المعارضة حرصوا جميعهم على حضور المؤتمر وحسبوا في الصلوف الأولى ، وكذلك حرص على التواجد ممثلو الصحف الأجنبية .

● المجاهد أبراهيم شكرى أثار عاصفة من التصفيق عندما بدأ خطابه بكلمات : الله أكبر ، التى تبدأ بخطبه العيد . ونحن اليوم في عيد .

● أخطر لحظة تعرض فيها المؤتمر للخطر عندما هتف عدد من



المصدر : النسخة :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسم الله الرحمن الرحيم
الله اكبر - الله اكبر

بهذه الكلمات الطيبة افتتح
المجاهد الكبير ابراهيم شكرى اعياد
الديمقراطية في مصر التي بدأت يوم
الخميس الماضى (الموافق ٥ فبراير)

في المؤتمر السياسى الكبير الذى نظمته
احزاب المعارضة المصرية الخمس
(العمل - الوفد - التجمع -

الاحرار - الامة) وشارك فيه اكثر من
٧٠ الف مواطن جمعهم « حب الوطن »
ولم يجمعهم سيف الحكومة او ذمها

وخرجت الجماهير من جمعها بعزم
اكيد على مواصلة طريق الحرية
والديمقراطية ، وقد تكاثف الزعماء

وتقدموا الصفوف المنضبطة
والمتراصة والقلوب العامرة بالامل في
ان تكون خطواتهم بداية لبعث الحياة

التاريخ : (فبراير ١٩٨٧)

« الديمقراطية » رغم انف السلطة
وحزبها الحاكم والاعبيها التى كشفها
زعماء المعارضة .. ابراهيم شكرى ،

فؤاد سراج الدين ، خالد محي الدين ،
مصطفى كامل مراد ، احمد الصباحي ،
واصدروا توصيات هامة قادرين باذن

الله وبمؤازة جماهير الشعب على
تنفيذها وطالبوا الرئيس مبارك
بالانحياز للشعب ، وتوفير الضمانات
لنزاهة الانتخابات وايد هذه المطالب
مختلف القوى السياسية (غير
الممثلة في احزاب) والهيئات
والنقابات

زعماء المعارضة في صوت واحد

انتخابات حرة من اجل

التغيير الشامل ...

تابع المؤتمر

عماد محجوب



الشيعة

المصدر :

١٨٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكانت فصائل القوى الوطنية على مستوى الحدث التاريخي فوجدتها الهتافات الجمعة .. عاشت وحدة كل المصريين .. قبل المجلس ماتطلوه القانون لازم تلغوه .. ووسط عاصفة من التصفيق الحاد وترديد الحضور لنشيد بلادي .. بلادي في حماس وصل صداه الى المستوطنين في كل مكان ووسط الهتافات المزمجة على وحدة الصف والطريق نحو الديمقراطية .. دخل زعماء المعارضة السرايق المقام بمركز شباب عابدين في الساعة الاربعة واربع واربعون ايامهم المتشابكة لتحية الجماهير المعشقة في نظام بدعي ..

ابراهيم شكرى : ايها الشباب زال الحكم الظالمون وبقي شعب مصر فأصبروا وصابروا .. !

- وبدأت وقائع المؤتمر الشعبي السياسي الاول لحزب المعارضة ..
- وسط عاصفة من التصفيق بدأ المهندس ابراهيم شكرى خطابه فقال الله اكبر .. الله اكبر
- وبالتعبير ايها الاخوة والاحبة تبدأ خطبة وصلة العيد .. ونحن اليوم في عيد .. وحدة الكلمة .. عيد تجمع الامة عيد يقول فيه الشعب كلمته (تصفيق حاد)

شعب يحكم بغير اراذته

ولمالم يرفعوا ان احزاب المعارضة ليس لها وجود بين صفوف الشعب واتنسب اتحدى الحزب الحاكم ان يجمع مثل هذا الحشد العظيم دون ان تستخدم مختلف اساليب التأثير ومنها التزييف من العمل والاجرا الاضمار والتمس التقييد للحضور اما الالية فقد حضر الشعب من كل مكان ليستمع لقيادات المعارضة وقيل ذلك دعونا الشعب لمقاطعة انتخابات مجلس الشورى فقاطعها .. وقد شعرت بالخلج اسام الصحفيين الاحباب عندما سألوا (متعجبين) عن نتائج الانتخابات الاخيرة .. ففى انتخابات مجلس الشعب التى جرت في ظل المناقشة الشديدة بين احزاب بينها الحزب الوطني نفسه ورغم التزييف لم تتعد نسبة الحضور فيها ٤٢ ٪ ... كانت الكثرة الكبيرة التى اعلنها زكى بدر عن نسبة الحضور في انتخابات مجلس الشورى الاخيرة (٨٢ ٪) واتى تنافس فيها الحزب الوطني مع نفسه بعد ان قاطعتها احزاب المعارضة ولكنه فيها ولاعب فيها حتى وصل الى هذه النسبة حتى اصبحت مصر معروفة بالبلد الذى تزيو فيها ارادة الشعب .. ويحكم شعبا بغير اراذته نسم بغير ارادته لان شعب مصر لا يقل ان يحكم لسنوات مقولية بقانون الطوارئ الذى بدأ به الرئيس مبارك ولا اعرف كيف ينشئ به الامر .. ؟ (تصفيق)

من يحفظ النظام .. ؟؟

ف عندما وقف الدكتور فؤاد محيي الدين (ساحة الله) طابا لفرش قانون الطوارئ بعد مقتل السادات لعدة عام وطالبنا .. بان تكون العدة ثلاثة اوسنة شهيد فقط ولكنهم (الحزب الوطني) رفضوا وفي اليوم التالي اعلن الرئيس مبارك ان الطوارئ ربما لا تمتد الى السنة وقد تلقى قريباً ثم فوجئنا بشورى تجديدها (دين شريعة) لسنة ثانية وثالثة ورابعة ونصف والخير ستين ... ثم كانت احداث الامن المركزى في فبراير الماضى ولم تكن شديداً ولكنه تروى فكانت كلفت بارهاب الشعب وحفظ النظام ولكنها خرجت على النظام فخرقت ودمرت وغيشت ووقف الشعب العظيم محافظاً على الامن والنظام (!!) ونظم الشعب نفسه بسرعة مددته عند احاطة الجول وكان شهداء تحساراً عظيماً تصورت بعده ان مبارك ... يتوقف هذا العبد الضارى ويدرك ان النظام لا يحفظ بالامن المركزى والديابات في الشوارع ولكن تحفظ حرية الشعب المتحضر (تصفيق حاد) المنطلق لى كوك وتمب وعرض لتتميم وطنه من هنا كان يجب ان ترفع عن علق شعب مصر قنود تلك الاحكام العرفية ... التى يتحدون رغم وجودها عن الاستقرار في مصر وعودة رة لى الاموال للاستثمار فيها اهذا قول يدعو للعجب فالحال يعرف ان الطوارئ لا تحكم الا البلد ان غير المستقرة والى لا يوجد بها امان يشجع على الاستثمار ... !

الانتماء .. مشاركة حرة

وعن الانتماء قال رئيس حزب العمل : تحدث الرئيس مبارك عن الانتماء كثيراً .. واخيراً قال رئيس الوزراء .. انه يريد الانتماء لمصر ويبحث عنه .. ونحن لا نجد سوى في الاغاني والانشيد والارواح ونظم الجميع ان الانتماء لا ينمو الا في وجدان مواطنين



المصدر : النشر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٧ فبراير

يشعرون بأنهم شركاء في صنع مستقبل وطنهم وتقرير سياساته .. كيف نفرض الانتساب في نفوس ملايين الشباب إذا كانوا لا يشعرون أن الوطن ليس مطالبهم ، كيف ينتسبون إذا كانوا يطرحون من الجامعات والمعاهد واليحدون فرصة عمل .. ولا يوجدون المسكن ؟ (تصليق)

آين الانتساب .. وهم لا يحملون سوى بالهروب من هذا البلد للعمل في الخارج في أسوأ الظروف ولكنها في حساباتهم ستكون أرحم بهم من الحياة هنا في وطنهم ؟
■ وعندما قال رئيس الوزراء أن مشاكل مصر تحل بالديمقراطية كان مقفاً وماتل في هذا الصدد هو ما يحاول منذ سنوات أن تقنع به حكومات الحزب الوطني ولكنهم لا يعرفون من الديمقراطية سوى أحزاب محدودة تصدر صحفاً ، والديمقراطية ليست حق الصراع ولكنها حق الشعب في أن يحكم وطنه وأن يكون (الشعب) هو صاحب القرار والاختيار الحريص المزيف وإن يعود القرار للشعب إلا عن طريق انتخابات حرة نزيهة ولقد ، بيع ، صوتنا ونحن نجادل حسن أبو بلاتنا ومن سبقه ومن تبعه مطالبين ولو بضمانة واحدة (بسيطة) وهي أن يوقع الناخب أو يبيع اسم اسمه في كشوف الناخبين حتى لا تؤول النتيجة عن طريق بطاقات الغائبين (!!) لانهم يستحقون الغائبين في العراق والسعودية وحتى الامارات لينالوا بأصواتهم لصالح الحزب الوطني خشكات ... وتصليق حاد لذلك طالبنا بالتوقيع أمام الاسم أو البصمة ولكنهم تجنبوا يبحث الامر مرة وصديق المساحة في المكتوفات مرة وأخيراً قالوا أنهم محتاجين لـ ٢٠ ألف خبير بصمات (تصليق وفالف) إسلاماً وبنا الناس ينتسبون ويتبيع بالبصمة ويتزلق بها في المحكمة وخارجها بدون خبير بصمات ولكنهم تهربوا من هذه الضمانات لانهم يريدونها انتخابات نزيهة حسب هواهم

بالحصن نواصل طريق الديمقراطية

□ ايها الاحبة .. لقد اشيعتموني وبلاتموني قوة بجمعكم العظيم هذا ، وهو فتع جديد لهذا الشعب (بأن الله) وعلينا أن نواصل الطريق الى الديمقراطية الحقيقية وهو طريق صعب حقاً ولكنه يستاهل أن تقدم له التخصيصات وإن تسلك بكل الفرص ونزيد لها ونقنع بجمع الشعب بالدفاع عنها وقد قالت مندوبة حزب الأمة السودانية في مؤتمر حزبنا ، عليكم أن تمضوا على الحرية بالنواجز ، قلت لها بل نسحبها بأرواحنا ونقدم لها التخصيصات لأن شعب مصر يصبر ولا يستسلم ، زال الحكم الظالمون ويلي شعب مصر فاصبروا ايها الشباب وصابروا وجاهدوا وربما يكون الاستفتاء (يسوم الانجيس القادم) فاتحة خير بأن الله ، وقد تمنيت أن يتضمن الاستفتاء في خاتمة أخرى استطلاع رأي الشعب في طريقة الانتخاب (فردى أو قائمة) لأن التعديل الذي استحدثوه على نظام القائمة جاء لستر عورة القانون وليس لتخصيص كذا نود أن يسفر الرئيس مبارك عن نفسه وعلينا هذه المداورات والمصاروات بل أن الامر كان يستلزم حواراً مرصداً يضم رؤساء الأحزاب للاتفاق على العلل العثر للخروج من هذا المأزق ولكنه أراد أن يفتاحي الأحزاب بقراره ونحن نقول له نحن لها ومستعين والكلمة للشعب . (تصليق حاد)

واختتم المجاهد ابراهيم شكري خطاباً قائلاً : ساكن مع كل محاولة لتجسيع الصوف حول الاهداف الاساسية التي تحقق الخير والتقدم لهذا الشعب وسنبذل في سبيل ذلك كل جهد بآذن الله .

□ أما عن الزلاء اعضاء احزاب المعارضة الذين يتعمدون للاستقطاب الاجبرزة المختلفة هنا وهناك ، فقال رئيس حزب العمل ودعت لومحيت كل فرد فيكم بنفسى وأنا اعرف ما تتعرضون له في المواقف المختلفة كل يوم من نقل وتزويد الناس ، قرفانه ، ومن تأخذه وأقل عليه نقل لموظف تكلفه الكثير ولكنني ايها الاخوة والزلاء ارى أملاً عظيماً في تغيير كل هذه الاوضاع بداية من هذا الجمع ، ولكن الامر (محسناً) يتطلب صبراً وجهداً كبيراً في كل القطاعات الشعبية ووسط الجماهير لكي تتحرك في ركائبنا وتدعم مسيرتنا المتصاعدة بآذن الله .

والله اكبر وبحيا الشعب .
(تصليق حاد ومتفالت)



المصدر : الأهرام

١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سراج الدين : حل مجلس الشعب جاء مؤيدا لما أعلنته أحزاب المعارضة

بدأ أفراد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد خطابه قائلا : ان ايمانكم بالديمقراطية ، والحرية العامة وحرصكم على الديمقراطية هو الذي حرككم اليوم على الحضور الى مؤتمر المعارضة .. جئتم من تلقاء انفسكم ولم يجمعكم جاع ولم تنتلکم التوبيسات الحكومية وسيارات القطاع العام .. !! بل جئتم مدفوعين بوطنيتكم ، وصوتكم هو الاعلى لانكم صوت الشعب وصوت الشعب من صوت الله

أين الديمقراطية ؟؟

□ ان قضيتنا اليوم والتي اجتمعنا من اجلها هي قضية الديمقراطية والديمقراطية تعنى (في اللغة الاغريقية) حكم الشعب بالشعب واي نظام حكم لا ينطبق عليه هذا الوصف لا يعتبر نظاما ديمقراطيا . واي نظام حكم لا ينطبق عليه هذا الوصف لا يعتبر نظاما ديمقراطيا . والشعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق انتخابات حرة نزيهة لا تزيف . وان تكون الامة مصدرا للسلطات . والديمقراطية واحدة في كل زمان ومكان ولا تختلف اشكالها باختلاف البلدان . كما ان الديمقراطية لا تقبل انصاف الحلول واي قيد عليها يهدمها من اساسها . و ان الديمقراطية يختار البرلمان الحكام وفي الديكتاتورية يختار الحكام البرلمان (!!)

■ والان نتساءل .. هل في مصر ديمقراطية حقيقية ؟؟
■ وهل يمكن ان نقول ان الشعب المصري يحكم نفسه من خلال ممثلين في البرلمان الذي كان حتى امس ؟؟

مبادئ الديمقراطية

قال سراج الدين للديمقراطية الحقيقية مبادئ أساسية ونحن للأسف نفتقد هذه المبادئ ..
■ اول هذه المبادئ ان يكون لنا دستور على أحدث المبادئ الديمقراطية .. دستور يؤكد سلطات على انتهاق من حقوق الشعب وليست منحة من الحاكم على ان تضع هذا الدستور جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب . لان الدستور الحالي الذي وضع عام ١٩٧١ وضع على اساس نظم الحزب الواحد (النظام الشولي) وقد تم تعديل النظام (على اساس تعدد الاحزاب) فاصبح الدستور غير مناسب للحالة الجديدة .
■ المبدأ الثاني ضرورة ان يتضمن الدستور الجديد مبدأ المسؤولية الوزارية وهو

مايجزم ان تستقبل الوزارة بمجرد سحب الثقة منها لا ان يعاد عرض الامر على رئيس الجمهورية ..

■ المبدأ الثالث متعلق بحرية الرأي وحرية العقيدة وحرية الاجتماع ، وحرية اصدار الصحف وتكوين الاحزاب والجماعات ورفع القيود المفروضة على تكوينها وقد كان في مصر قبل (١٩٥٢) حزب سياسي وكان كل فرد يملك حق اصدار جريدة وكل ٢ افراد يستطيعون ان يكونوا حزب سياسي

■ المبدأ الرابع ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع العام المباشر من بين المرشحين بدلا من نظام الاستفتاء المتبع حاليا والذي لا يرى له مثل في العالم ككفالة الحرية النقابية للعمال ومنع تدخل الحكومة في اعمال النقابات وقد كان هناك في تشكيل الحكومة الاخيرة وضعا غريبا جدا وهو وجود رئيس الاتحاد العام للعمال كوزير بالحكومة مما شل نشاط الاتحاد والضعف مطالبته بحقوق العمال
■ عدم جواز تشكيل محاكم استئنافية للمواطنين وعدم جواز محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية واعتبار تزيف الانتخابات أو التدخل فيها جريمة يعاقب عليها بالاشغال الشاقة ولا تسقط بالتقادم وان يكون للقضاء وحده حق الفصل في الشفوع الانتخابية



■ إلغاء مجلس الشورى لأنه عديم الفائدة وكل ملهم يعرف عليه ... سلفه وجديته يعال عليه القانون
■ ويدفن هذه الضمانات والمبادئ تكون الديمقراطية مجرد نصوص لا وجود لها إلا على الورق ، ونحن نرفض أن الديمقراطية مجرد شعارات أو كتابات في الصحف للتنفيس على الناس .
□ وعن قرار مبارك بالاستفتاء على مجلس الشعب الحالي قال سراج الدين أن القرار يبرئ مبادئ به المعارضة منذ زمن بضرورة حل المجلس ونظام الرئيس بالاستفتاء بالفرصة السانحة باصدار قرار له قوة القانون بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية بحيث يتضمن تعديل كل الضمانات الانتخابية وأولها الحيدة والشفافية وأن تكون عملية الانتخاب كاملة من اللجنة الفرعية إلى اللجنة الرئيسية باستشراف القضاء وأن يصدر قرارا بإلغاء الانتخاب بالقائمة والعودة إلى الانتخاب الفردية .

محبي الدين : الديمقراطية هي العلاج لأن من تسببوا في الأزمات لن يستطيعوا حلها

ثم تحدث خالد محيي الدين أمين عام حزب التجمع فقال : سيجوز لمسيرة الديمقراطية الجديدة بمؤتمر فبراير الذي يعطي الحزب الحاكم درساً ويقول له كفى اختتاماً بالسلطة . وتعالى هذا إلى الجماهير إذا كنت حقا حزباً ائتمالياً ... انظروا إلى هذه الآلاف التي زحف من كل مكان لتستمع إلى قادة المعارضة وتستمع كلمة الحق وكلمة الحرية . ولعلهم كل من لا يعلم أن الشعب هو صاحب السلطة وأن الامة في مصدر السلطات .
□ إن بلادنا تعيش أزمة اقتصادية واجتماعية ، لم نضعها نحن ... ولكن صنعناها سياسات الحكم التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه ... إن ٩٠ ٪ من شعب مصر غير قاسر على الموازنة بين الدخل والارتفاع المستمر في الأسعار ... أزمات الفساد انتشرت في كل مكان ... المواطن أصحى يدفع ضريبة العلاج مرتين والتعليم مرتين وأصبح انهيار القيم والأخلاق نتاج طبيعي لهذه الأزمات .

السياسات الحكومية هي التي أدت بنا إلى هذه الأزمات . وأن من تسببوا فيها لا يمكن أبدا أن يحققوا الإصلاح المطلوب ونحن كما قال زملائي في حاجة إلى تغيير شامل وإن يتم هذا إلا بالديمقراطية الحقيقية والتي تظهر للجمهور الحقن الحقيقي لكل القوى لذا أطالب بحق الأخوان المسلمين والناصرين والشيوعيين بتكوين أحزابهم وإلغاء قانون الأحزاب الحالي ونحن نطالب رئيس الجمهورية باصدار قرار بقانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق لسياسة كما اطلب رئيس الجمهورية باصدار قرار عاجل بقانون تعديل نظام الانتخاب الحالي يسمح بالعودة لنظام الانتخاب الفردي (تصفيته) .

وهذا باستماعة رئيس الجمهورية وهو قادر على ذلك وتقليظ عقوبة التشهير ووقف التدخل وتزوير الانتخابات وتهديد المواطنين بالقتل والتشريد أعضاء أحزاب المعارضة كما قال زميلي الأستاذ إبراهيم شكرى يجب أن تقنع جميع وسائل الاعلام من الآن لكل الأحزاب وبغرض متساوية لا أن يستأثر الحزب الوطنى بكل شيء هذا هو الضمان الوحيد لأخلاق طريق العنف ... والعنف الفساد ... ويدفن هذه الديمقراطية إن نحل أزماتنا وضروية تشكيل حكومة محايدة تتولى إجراء الانتخابات . وأن تشرف السلطة القضائية على الانتخابات اشرفانا .

كما لا

ان الانسان المصري الذي يقولون انه صانع حضارات منذ آلاف السنين ويحرمونه من حقه في التعبير عن رأيه يجب أن يتمتع بالديمقراطية ابتداء من اختيار الجمعيات التعاونية في القرى بأسلوب حر دون تدخل المأمور (!!) وأن تتم انتخابات المجالس المحلية بحيدة ودون تدخل من المحافظين ورياسة مجالس المدن وأكد أمين عام حزب التجمع ان الحكم المحلي هو بوابة الفساد في مصر ... ولابد من اصلاح هذه



المصدر : ١٢ شباط ١٩٨٧

التاريخ : ١٢ شباط ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأجهزة وإن يمتد الإصلاح الديمقراطي إلى الحركة الثنائية بأن تجري انتخاباتها بحيدة ونزاهة وإن يقر .. حق الإضراب السلمي ..
وإن الشعب لقادر في النهاية على فرض مطالبه مهما كانت الصعاب .. وقد أجمع قادة المعارضة اليوم على أن مسيرة الديمقراطية قد بدأت وإن تتوقف أبدا .. وسوف تكون في مقدمة الصفوف .. وعلى الشعب السير معنا ليحصل كل مصري على حقه وشعب مصر قادر أن يفرض شروطه مهما كانت الصعاب ..

مصطفى مراد : الحاكم لا يمنح الحرية ولكن تنتزعها الشرعوب بكفاحها .. !

ثم تحدث مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار قائلا : إن هذا التجمع الشعبي الكبير ليثبت أن الشعب يريد التغيير تلك هي الحقيقة التي تتألق في هذا الحشد .. مصر تريد تغييرا جذريا في نظام الحكم وأساليبه وبرامجه .. وخطرة الرئيس مبارك لابد أن يعقد خطابه الأخير سلطانها المعارضة من قبل مراد عديدة مطالبنا الرئيس من قبل

بذلك مرات عديدة .. وأما اليوم أقتح عرض مقررات هذا المؤتمر طلبة ونسألهم بتنفيذها حتى تستقر الديمقراطية على أرض مصر ويصبح الشعب صاحب الكلمة في انتخاب رئيسه ونوابه وحكومته .. واعتقد أن الرئيس يمشي ذلك ..
وأضاف : ما من حاكم أعطى السلطة للشعب في مصر أو غيرها .. إنما الشعوب هي التي تنتزع حقوقها أخذًا .. علينا أن نؤكد أن في مصر حرية الكلمة والرأي والعقيدة والتعبير وهذا الشعب الذي أقام حضارة من ٧ آلاف سنة قادر على صنع حضارة عريقة .. ولقد رأينا المحررين يعملون وينتجون خارج بلادهم .. وليس الخطأ هنا قديم إنما هو في النظام والقوانين والقيود .. أنه ينتج خارج وطنه ويأتي بالملايين .. ثم أصبح الثابت لا يتحرك ولا يذهب إلى الشعب .. إنما يذهب إلى يوسف وإلى الشاذل ليخسروا له النجاح والبقاء في مقعده .. الناس لا يعرفون نوابهم .. والثواب لا يعرفون شعبهم وتلك مصيبة كبرى ..

الصباحي : اطال السبب الرئيس بأكمال مسيرة الديمقراطية

ثم قال أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة جمعنا اليوم صوت القومية من أجل مصر وشعبها الحبيب الذي يفرض علينا جميعا في هذه الظروف الصعبة التي نعيشها أن تكون رفقاء طريق ومعين .. وقتبنتنا اليوم هي قضية السوادية والديمقراطية الحقيقية .. ليسر عليها نظام يصلح البلاد .. ومصر أولا وقيل كل شيء .. بما فيها وما عليها جعلها الله جنة أرض مصر الآب والام والروح والجسد ومن شرطها أن يكون حقا ولمرة فقد خان لبن أمه وعاق أباه ولا يكون جدير بابوة النيل وأمومة مصر ..
إن غرورنا الصعبة تستدعي علينا وعلى امتنا التأني والتألف وتبذل كل الفعرات الطبقية ونحن الآن في ظل قيادة شريفة مؤمنة .. واتأكدكم .. والحكومة والشعب السعي نحو الديمقراطية الحقيقية وكفالك قول رسلكم الكريم ، تركت فيكم ما أن تستكم به لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي ..



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« إن الإعلام الرسمي من » تعميم الديمقراطية

لا يستقيم أن تنسب إلى قرار الرئيس مبارك دعوة المتخفين إلى إسقاطه لحل مجلس الشعب صفة ، تعميق للديمقراطية ، في وقت تستمر فيه وسائل الإعلام الحكومية ، صحافة وإذاعة وتلفزيون ، في حجب الحقائق عن الشعب ، وتشويه صورتها بشكل متعمد . كما حدث بشأن مؤتمر القوى المعارضة الذي انعقد يوم الخميس الماضي ويشكل دون أدنى شك أروع وأعظم مقاهرة للقوى المعارضة شهدتها مصر منذ ٢٢ يوليو ١٩٥٢ .

هل يمكن القول بأن التلفزيون حريص على تقديم صورة صحيحة عن المؤتمر وقد تمعد عنه إذاعة كلمة واحدة قبلت فيه ، وكثفي بصور خاطئة عن المنصة مع الغلل أبرز ما يبيّن هذا المؤتمر وهو الأقبال الجماهيري المتطلع للتغيير

هل يمكن القول بأن التلفزيون عامل زعماء الأحزاب كما كان ينبغي وقد قدم في نشرة الساعة التاسعة صورة للغاؤد سراج الدين ولأبراهيم شكرى ومصطفى كامل مراد ، وأغلل خالد محيي الدين علما بأنه تحدث قبل مصطفى كامل مراد وكانت كلمته أكثر كلمة استوفلت نظر المراقبين ؟ وهل يعمل أن تخصص الصحافة الرسمية عدة فقرات لكلمة الصباحي وسطوراً معدودة لكلمة زعماء الأحزاب التي أثبت المؤتمر أن لديها وجوداً جماهيرياً حقيقياً ؟

والم يشكل طلب خالد محيي الدين أن يكون للأخوان المسلمين ، وللحزب الاشتراكي الناصري ، وللحزب الشيوعي المصري ، حق الوجود العلني الشرعي ، خيراً جديراً بأن تنقله كافة وسائل الإعلام . ولكن الحكومة للأسف بوسائل اعلامها الرسمية ما زالت تحدد للديمقراطية كما تتصور مهام لا يجوز بحال من الأحوال تخطيها . هي فقط مهام التنكيس والاحتواء الإجهالسي .

إن ، الديمقراطية الجائرة ، هي فقط تلك التي تنقصر ، من أعلى ، وكان المؤتمر لأول مرة دليلاً على أن الديمقراطية أصبحت تنحدر في مصر ، من أدنى ، وهذا مارد جديد على الساحة المصرية لم يعد من الممكن إسقاطه من الحساب .

محمد سيد احمد



الأصالح

المصدر :

11 فبراير 1987

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تساؤلات حول مستقبل العمل المشترك بين أحزاب المعارضة !

هل يصلح البيان الختامي للمؤتمر المشترك الأول لأحزاب المعارضة كأساس لبرنامج عمل انتخابي مشترك بين المعارضة المصرية ؟ هذا هو السؤال الذي شغل الجميع عقب انقضاء المؤتمر مباشرة ، ذلك أن الدعوة إلى المؤتمر واعداد بيانه قد تم قبل إعلان قرار الاستفتاء على حل المجلس ، ثم اضيف إلى البيان قسم جديد ، خلال اجتماع عقده رؤساء الأحزاب عقب اذاعة قرار الحل وكان المتوقع لو لم يحل مجلس الشعب - أن تشهد الفترة المقبلة عملاً مشتركاً بين أحزاب المعارضة على ضوء البيان الختامي لانتفاع الحكومة للاستجابة لبعض موارديه من نقاط لكن قرار الاستفتاء على حل مجلس الشعب ، الذي سوف يتلوه بالضرورة انتخابات عامه ، قد تفضيها الأحزاب المختلفة ، مما يجعل المؤتمر ، في هذه الحالة ، بداية ، ونهاية عمل مشترك ! ولقد بدأ الانظار في النقاط التي تضمنها البيان الجهد الذي بذلته أحزاب المعارضة كل على حدة للتوصل إلى الحد الأدنى الذي تقبل الاتفاق حوله جميعها بحيث يعالج هدف اللقاء والعمل المشترك على أولويات برنامج كل حزب بمفرده فالتجميع وحزب العمل قد مالا رأي أحزاب اليمين في تقديم المطالبة بالإصلاح الديمقراطي وتعديل الدستور على برنامج كل منها الاجتماعي ، من المعروف أن التجميع كان يتخوف من أن يلحق به عوة لتعديل الدستور ، حتى لا يؤدي ذلك للعصف بالحقوق النظرية الواردة به لصالح الفقراء من العمال والفلاحين وصغار الموظفين

ومن جانبها وملت أحزاب اليمين على تحسين مواد الدستور المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والمكاسب الانتخابية ونسبة ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين والدوائر الانتخابية من التعديل . بل أن الولد حرص في المؤتمر على التركيز على مطلب الدفاع عن حرية الحركة النقابية العمالية والدعوة لاستقلالها ، وأن لم يصل هذا للدفاع عن حق الأحزاب

إن قرار حل مجلس الشعب يضع أحزاب المعارضة أمام موقف جديد ، هو أنها قد تضطر للتفلس في الانتخابات العامة القادمة ، فهل يصلح البيان الختامي للمؤتمر كبرنامج تخوض تحت رايته أحزاب المعارضة المصرية الانتخابات القادمة .

متحالة ومتسادة ، حول المطالب الديمقراطي وحدها ودون غيرها ؟

أمنية النقاش



الأهالي

المصدر :

العدد ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى يرفع « الرئيس » مجلس انتخاب الشعب السلطوية والمزورون

المعنى الوحيد للارتياح الجماهيري العام ، الذي أحاط بقرار الرئيس مبارك بالاستفتاء على حل مجلس الشعب ، هو أن أحزاب المعارضة كانت على حق ، حين وصلت القانون الذي أجريت انتخابات ١٩٨٤ استغفرا ، له ، بأنه غير دستوري .. وحين أجمعت على أن تلك الانتخابات للمجلس المنحل لم تكن تعبير عن الشعب المصري ، أو تمثل الاتجاهات الحقيقية له ..

ومن حق الرئيس مبارك علينا ، أن نقدر الدوافع التي جعلته يتخذ هذا القرار ، ومن أهمها أنه لا يريد أن يبرشحه للرئاسة ، مجلس لا يمثل الشعب ، انتخبه وصنع نتائجه بلعنية الحزب الحاكم ، ولقد على إمتداد العامين اللذين مارس فيهما عمله ، احترام الناس ، أو لفتهم ، ومعنى ذلك أن الرئيس مازال حريصا على ثقة الشعب فيه ، ورغبا في استمرار موجة التغافل التي أحاطت به ، حين تولى الرئاسة ، وتلك دوافع تستحق في ذاتها - التقدير .

وقد كنا ممن قلوا أن تزوير انتخابات ١٩٨٤ ، قد قضى نهائيا على أمل التغيير بالديمقراطية ، ذلك الهدف الذي كان اليأس من تحقيقه وراء العنف الذي قضى على السادات في حادث المنصة ، ووضع البلاد على حافة الهاوية .. وإذا كانت الأيام قد حلفت بنوعتنا فإن واجب الاخلاص لسوطن ولشعب والاحترام للرئيس ، يفرض علينا أن نقول له ، إن الارتياح الجماهيري الشامل لقراره بالاستفتاء على حل مجلس السلطوية والمزورين ، هو مؤشر ينبغي الانتصاف له ، طالما هو حريص على أن يكون رئيسا لكل المصريين ، وأن يحوز ثقة شعبه ، وأن يحتفظ بعواطفه تجاه .. تلك خطوة أولى في الطريق الصحيح ، لكنها تأخذ معناها إذا لم تتلوها خطوات أخرى منها أن تدور المعركة الانتخابية في مناخ ديمقراطي حقيقي : تجريها حكومة معيدة ، ومحافظون لا يبخسون لغير الضعيف ، وتنتهي على إجراءاتها من أصغر لجنة إلى إعلان النتائج هيئة تتنصص للسلطة القضائية ، وينتخبها قانون ديمقراطي غير مطعون في دستوريته ، وتتكاثر فيها كل الفرض بين الأحزاب في الدعاية الانتخابية وفي الاسكتات المعادية ، ونطلق قبل اجرائها حرية تشكيل الأحزاب واصدار الصحف بلا قيود !

فليس مما يحق رغبة الرئيس في أن يبرشحه للفترة الثانية مجلس يمثل الشعب المصري ، أن يجري الانتخابات وزير للدخيلة لم يكف يوما منذ تولى منصبه عن تهديد المعارضين بأنه سوف يدخلهم الشقوق ، ويجبرهم على ارتداء الطرح والشيلان !

وليس مما يحق هذه الرغبة ، أن تظل كل الاوضاع التي صنعت مأساة انتخابات ١٩٨٤ ، قائمة كما هي ..

ونؤكد للرئيس ، أننا حريصون على أن يبرشحه مجلس يمثل الشعب المصري ، بكل جماعته السياسية ، وطبقاته الاجتماعية ، وأنا سنكون أكثر الناس غمضا له ، وللوطن ، إذ انتهت انتخابات ١٩٨٧ ، بأن يبرشحه مجلس انتخاب المزورين والبلطجية !

الاهالي



المصدر : ٢٠٧٢ م

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الطعن على قانون

الانتخابات الجديد أمام المحكمة الدستورية العليا

متصلا بموضوع النزاع الرئيس المطروح عليها هذا وتستند مذكرة الطعن الجديدة التي ستقدم بها هيئة الدفاع في الجلسة المحدد لها ٧ مارس المقبل الى أن القانون الجديد مازال مشوبا بعيون دستورية لانه يخل بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات كما يخل بالمساواة بين الناخبين أنفسهم .

تتقدم خلال الأيام القادمة هيئة الدفاع في الطعن المرفوع بعدم دستورية قانون الانتخابات السابق بمذكرة للطعن في قانون الانتخابات الجديد الذي اقده مجلس الشعب قبيل حله . والمعروف أن المادة ٢٧ من قانون المحكمة الدستورية العليا يجيز للمحكمة أن تنظر في دستورية أي نص قانوني أو لائحة يعرض لها ويكون



المصدر : الأمانة

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أقرار قرار الاستفتاء على مجلس الشعب

على تقاطع المصارضة
الانتخابات القادمة

٢ أسباب وراء توقيت القرار :

- الاطمئنان الى شرعية المجلس الذى يرشح مبارك للرئاسة
- توضيق فرص دعاية المعارضة ضد سلبيات الحكم
- تشكيل الحكومة الجديدة واقرار الميزانية فى يوليو



الأمال

المصدر :

العدد ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حل المجلس يتيح الفرصة للتخلص

من نواب فؤاد محيى الدين

الصراع عنيف بين شلة المحجوب وشلة والى

وتحالف عثمان خليل مصطفى

لم يكن القرار الذى أصدره رئيس الجمهورية مساء الأربعاء الماضى بدعوة الناخبين للاستفتاء على حل مجلس الشعب ، بعد اجتماع لم يعلن عنه مسبقا ، شارك فيه ، د . رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب ومهندس عملية تعديل قانون انتخابات المجلس المطعون فيه أمام المحكمة الدستورية العليا ، ود . عاطف صدقى رئيس الوزراء وأحد الذين شاركوا فى غرفة العمليات التى مرت هذه التعديلات ، والدكتور يوسف والى ، والدكتورة أمل عثمان ، والدكتور أحمد سلامة (والأخيران هما واضعا المشروع) والمشير عبد الحليم أبو غزالة ، والدكتور عصمت عبد المجيد ، والدكتور كمال الجنزورى ، وطلعت الشریف ، وزكى بدر ، وأسامة الباز ، لم يكن القرار مفاجأة لأحد .

فمنذ أذيع تقرير هيئة المفوضين فى المحكمة الدستورية العليا بطلان العديد من مواد قانون الانتخابات الذى أجريت على أساسه انتخابات مجلس الشعب الحالى فى ٢٧ مايو ١٩٨٤ ، وأصبح مرجحا إصدار المحكمة حكما بعدم دستورية هذه المواد ، وإقدام الحزب الوطنى على تقديم تعديلات على هذا القانون فى محاولة لتغطية عواره وتلاقي بعض جوانب عدم الدستورية .. وهناك يقين لدى كل العاملين بالسياسة أن قرار حل هذا المجلس أصبح مسألة وقت البعض يعنى أن يكون قرار الحل بداية لعملية تصحيح ديمقراطى ، وآخرون يريدونه وسيلة لتأكيد نفوذهم وتحكمهم فى الحزب الوطنى ومؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية .

تحليل إخبارى يكتبه

حسين عبد الرزاق

المعارضة .. والعزائية

ولكن السؤال الذى أثاره إعلان قرار رئيس الجمهورية ، هو لماذا أخير هذا التوقيت بقرارات ١٩ ؟

لقد ربطت مصادر عديدة ، مصرية وأجنبية ، بين إعلان القرار فى ساعة متأخرة من مساء يوم الأربعاء الماضى وبصورة مفاجئة حتى لبعض المسئولين والوفد أمام تحرير المصحف الحكومية ، وقبل أقل من ٢٤ ساعة على عقد المؤتمر الشعبى الذى دعت إليه أحزاب المعارضة الخمسة (التجمع ، الوفد ، العمل ، الإحرار ، الأمة) للدفاع عن الديمقراطية .. وبين تخوف الحكومة من آثار هذا المؤتمر وهو الأول من نوعه منذ قيام هذه الأحزاب .

وتأكد هذا التوقع بالخبر الذى نشرته الإمات يوم ٧ يناير فى مصدر صحتها الأول تحت عنوان ، مصادر واسعة الإطلاع فى دوائر الحكم العليا تتوقع دعوة المواطنين للاستفتاء على حل مجلس الشعب ، .. وقالت فيه .. أكدت مصادر واسعة الإطلاع فى دوائر الحكم العليا ، أن هناك قرارا هاما ينتظر صدوره خلال الأيام القليلة القادمة من القبة السياسية ، يدعو المواطنين المصريين للاستفتاء على حل مجلس الشعب الحالى وأجراء انتخابات جديدة وعلمت ، الإمات ، من هذه المصادر أنه تحدد بصفة مبدئية شهر إبريل القادم موعدا لإجراء الانتخابات الجديدة لمجلس الشعب ،

وعندما عقد رؤساء أحزاب المعارضة إجتماعهم ليلة رأس السنة (٢١ ديسمبر ١٩٨٦) لبحث الشكك الموقف من تعديل قانون انتخابات مجلس الشعب ، واللائل المقترنة على الحكم المتوقع صدوره من المحكمة الدستورية العليا والتى سيبتل بضرورة شرعية مجلس الشعب أنحال إجتماعا على أن الإثبات التى تردت حول انتهاء رئيس الجمهورية لأصدار قرار بحل مجلس الشعب فى فبراير أو مارس ١٩٨٧ والدعوة لانتخابات مجلس جديد ، انبساط صحفية .



الأمانة

المصدر :

العدد ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

البعض - ومنهم : بوب جويلز ، مراسل الإذاعة البريطانية في القاهرة ، الذي اعتبر - في تقرير له أذيع قبل ساعات من انعقاد المؤتمر - إعلان القرار في هذا الوقت بصفات محسنة لقطع السبيل - إلى حد ما - على احتجاجات المعارضة ، وسحب البساط من تحت أقدامها .. ومحاوله لإجهاض هذا المؤتمر والعمل المشترك بين الأحزاب .

بينما اعتبره آخرون محسنة من الرئيس (مؤسسة الرئاسة كما يسمونها) للاتقاء منتصف الطريق مع الأحزاب وأنه إشارة صدرت قبل المؤتمر ، على أمل أن تجد استجابة من رؤساء الأحزاب خلال المؤتمر الجماهيري ، ويتلقى الرئيس منهم لائحة مختلفة تلعب البلب لحوار سياسي بين كافة الأحزاب .

وبطبيعة الأمر إن يكون - مؤتمر الأحزاب - هو السبب الوحيد في اختيار هذه التوقيتات . فهناك سبب آخر لا يمكن تجاهله - وهو ضرورة إجراء الاستفتاء وانتخابات مجلس الشعب (بعد ٦٠

يوما من إعلان نتيجة الاستفتاء) وانعقاد المجلس الجديد في موعد ملائم لمناقشة الميزانية العامة للدولة (١٩٨٨/٨٧) وأصدارها في مسودتها الدستورية (قبل أول يوليو) وهو ما يفرض إجراء الاستفتاء في النصف الأول من فبراير ليتسنى للمجلس الجديد الاجتماع في منتصف أبريل وتشكيل الوزارة الجديدة قبل أول مايو لتعد الميزانية الجديدة وتعرضها على المجلس وتصدر الموافقة قبل أول يوليو .

قانونه المحبوب .. باطل وإذا كانت السلطة وأعلامها لم يهتما بتقديم أي تفسير للرأي العام حول توقيت إصدار القرار ، فقد حرصوا على تقديم أسباب غير حقيقية للحل ، اعتبرتها القوى السياسية ، وكافة العربيين استغارا لسياسة التثخيل الإعلامي وتجاهل الحقائق وامتثال جديد لعقلية المواطنين .

فاليوم الذي أدلى به الرئيس بعد اجتماعه ببعولتي مساء الأعياد الماضي أرجع القرار إلى صدور تعديل للقانون الانتخابي يجمع ما بين القوائم النسبية والفردي ، بينما القانون الذي انتخب هذا المجلس على أساسه كان يعتمد على القوائم النسبية للأحزاب فقط .

ولا يحتاج الأمر إلى أي نقاش ، فقد أصبح إلى حكم العلم العام أن وراء هذا القرار قصة طويلة تلعب الشعبية

المصري والإعلام الخارجي كل تقاسمها خلال الشهرين الماضيين ، ويعتبر إجماعها في عيارين .. عدم دستورية قانون الانتخابات الصادر في يوليو ١٩٨٢ والذي انتخب على أساسه مجلس الشعب الحالي في ٢٧ مايو ١٩٨٤ ، وبالتالي عدم شرعية هذا المجلس .. ورغبة رئيس الجمهورية في أن لا يتم ترشيحه في الاستفتاء على الانتخابات القادمة لرئاسة الجمهورية من مجلس مشغول بـ شرعيته ، وبالتالي التشكيك في شرعية انتخابه بعد ذلك .

فالقانون الجديد لانتخابات مجلس الشعب فرض صدوره في هذا الوقت بالذات (ديسمبر ١٩٨٦) وعلى وجه السرعة ، وسط صراعات حادة داخل الحزب الوطني وصدام مع أحزاب المعارضة . والرائ العام .. في محاولة لاستياح حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات فتقرير هيئة المفوضين انتهى إلى عدم دستورية المواد (٥ مكر) (١) فقرة أول و١٢ فقرة أول و١٧ فقرة أول (فيما تضمنت وتؤدى إليه من حرمان المستقلين عن الأحزاب السياسية من الترشيح في انتخابات مجلس الشعب .. كذلك المادة ٢ فقرة ٢ الخاصة بتقسيم الجبهة إلى ٤ دائرات وتخصيص مقاعد للمرء لمخالفة للمادة ٨ و ٤٠ من الدستور وكذلك اشتراط الحصول على ٨٪ من الأصوات الصحيحة لتمثيل الحزب من البرلمان والا حوت أصواته إلى الحزب الساحل على الاغلبية ومنح الأصوات المتفردة من القاسم الانتخابي إلى حزب الأغلبية . وقد اعترف بهذه الحقيقة علانية ودين خوف صبرى القاضي رئيس لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب في تصريح

أدى به إلى صحيفة الشرق الأوسط ردا على سؤال مندوبها عن مغزى سرعة نظر مشرع القانون الذي تقدم به كمال الشاذلى أمين التنظيم بالحزب الوطني لتعديل بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب .. مقال بالنص .. أن وجه السرعة في صدور هذه التعديلات مرتبط بالطعن المنظور أمام المحكمة الدستورية العليا في القانون الحالي لأنه إذا صدر الحكم بعدم الدستورية لأبد من حل البرلمان .. وتشير دوائر الحزب الوطني إلى أن قانون رفعت المحبوب .. كمال الشاذلى الذي حول قانون الانتخابات كان سببا لمصراع عنيف داخل الحزب . وطبقا للمعلومات التي أصبحت شائعة الآن ، فبناء على تكليف من د . رفعت المحبوب أعد المشروع لجنة من د . أحمد سلامة وزير الحكم المعزول . أمال عثمان





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

العدد ١٩٨٧

القانون وسيطع البلاد كلها في أزمة دستورية بالغة الخطورة .
هكذا وافق مجلس الشعب يوم الثلاثاء ٢٠ ديسمبر ١٩٨٦ على تعديلات القانون ووقعه الرئيس في اليوم التالي ٢١ ديسمبر رغم نداء أحزاب المعارضة بالاعتذار في التوقيع وإعادته للمجلس لإعادة المناقشة .

ورغم معرفة جميع من شارك في إصدار القانون الجديد بأن بعض مواد تناقض مع الدستور ، فقد كانوا مطمئنين أن المعارضة لا تملك الطعن عليها إلا بعد إجراء الانتخابات الجديدة على أساس هذه التعديلات لاختصاص المحكمة الدستورية العليا في مجال رقابة دستورية القوانين لا يتنكره الامتناع دعوى يدفع فيها بعدم الدستورية ..

ضد تشييق المعارضة

وخلال مناقشة تعديلات القانون طرحت قضية حل المجلس فالمعارضة صارت في بيان مشترك أعلنه رؤساها في ٢٤ ديسمبر إلى المطالبة بحل مجلس الشعب لعدم دستوريته وأجراء انتخابات جديدة على أساس قانون الانتخابات القديم القائم على الدوائر الفردية وأكدت أن حكم المحكمة الدستورية العليا إذا صدر بعدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات يبطئ شرعية المجلس الحالي ويجعل كل ما صدر عنه من قوانين وقرارات قابلا للطعن .

واجتهد د . رفعت المحجوب مع مستشاريه لتأكيد أن المجلس أن يحل حتى لو حكمت المحكمة الدستورية بقبول الطعن لعدم دستورية قانون الانتخابات وحكمت محكمة القضاء الإداري ببطلان قرار رئيس الداخلية بإعلان نتائج الانتخابات وأكد المحجوب أن الحكومة لا تفكر في حل المجلس .

ولكن رئيس الجمهورية وعددا محدودا من مستشاريه تنبهوا إلى خطورة أن يتولى هذا المجلس بكل ما يمر به من عدم الشرعية يصرح النظر عن حكم القضاء وترشيح الرئيس حسني مبارك في الاستفتاء على اسم رئيس الجمهورية الجديد الذي يتولى السلطة اعتبارا من شهرين هذا العام فالرئيس الجديد ستصبح شرعيته محل شك وطعن .

ورغم خوف عدد من أعمدة السلطة من إجراء انتخابات عامة خلال العام الحالي وما قد تسببه من حدة واشتغال في المواقف السياسية وما قد تؤدي إليه من اضطرابات في الأمن لا يمكن تحملها في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي

منصور وعارضه أخرى بقيادة د .

سليمان الطراوي .
ول اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم تحدثت عديد من الأعضاء معارضين أو مطالبين بالتأجيل من بينهم د . حمدي السيد وحلمي عبد الآخر وتوفيق عبده اسماعيل وحسن حافظ وصالح الطراوي وشكرت المسورة في اللجنة التشريعية في المجلس حيث عارض الشروع بعد الهاشواوي وحمدى السيد وسامح مبارك وحسن حافظ .
السيد . ثم داخل مناقشات المجلس .

وقال د . حمدي السيد : عندما ناقشنا نظام القانون منذ ٢ سنوات ، كان لدينا إحساس بأن هذا النظام سيدعم الديمقراطية ولكن المعارضة اثبتت عكس ذلك فنسبة الـ ٨ ٪ أت الى حصران ٢ أحزاب من ٥ أحزاب شرعية في مصر خاضت الانتخابات من دخول البرلمان وحرمت غالبية الشعب غير المنتمى الى أحزاب من التشثيل البرلماني .. وهناك حقيقة خطيرة ونرى أن التيارات السياسية العمورية من حق تشكيل أحزاب ودفع للعمل تحت الأرض مما يهدد بالانحلال في المستقبل إن لم نذكر ذلك ونقوم بالعمل الديمقراطي ..

وتقول مصادر مطلعة في الحزب أن الرئيس حسني مبارك ورئيس الحزب الوطني والدكتور يوسف والي الأمين العام للحزب ، لم يكونا متحمسين لتسريع إصدار القانون ولكن د . رفعت المحجوب نجح في التغلب على معارضتهما واستخدم نفوذه كرئيس للمجلس لضمان الأغلبية اللازمة لأقرار التعديل .

وأتت الحملة الناجحة التي شنتها أحزاب وصحف المعارضة ضد التعديل وتساعد تأثيرها في الرأي العام في اقتناع الرئيس بشورية التعديل لسوق هذه الحملات وضع الجميع أمام الأمر الواقع واجبرهم على الخضوع له فبهجة المحجوب - طالع صدف - الشاذلي - أحمد سلامة - السيد على السيد أكدت للرئيس أن استمرار النقاش وانتظار حكم المحكمة كحكم محكمة القضاء الإداري والذي سيصدر على ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا ويبلغ قرار رئيس الداخلية بإعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب في مايو ١٩٨٦ سيخلى أحزاب المعارضة فرصة واسعة للعمل السياسي والإدارة بأنها أجبرت الحكومة على إلغاء

تعينها البلاد فقد نجح أصحاب فكرة الحل في إقناع الرئيس أن التعديل سيهددها الدستور لأجراء الانتخابات بعد إعلان الاستفتاء على الحل لا تزيد عن ٦٠ يوما وفي فترة لا تتخط فرجة لأحزاب المعارضة لممارسة الدعائية السياسية بصورة مكثفة ولا تشكل أي تهديد حقيقي للأمن .

كذلك المعركة الانتخابية من وجهة نظر السلطة ستؤدي إلى وقف التنسيق بين أحزاب المعارضة التي ستستغرق للصراع فيما بينها حول مقاعد مجلس الشعب كل يحاول أن يبدل موقع قدم داخل مجلس الشعب على حساب الآخرين وقد وجدت هذه الفكرة صدى واسع داخل صفوف السلطة واقتنع عليها عندما اتخذت قرار الحل .

ووجدت بعض عناصر الحزب الوطني أن الحل وأعداد القوائم الجديدة ، ستكون فرصة لإعادة ترتيب مجلس الشعب للتخلص من بعض العناصر المشاغية داخل الحزب الوطني - وأدفع بعض العناصر التي استبعدتها تحالف الدكتور فؤاد معين الذين حسن أبو باشا خلال أعداد القوائم في انتخابات مايو ١٩٨٤ .

الصراع داخل الحزب الوطني

بموجب قرار دعوة التأجيل للاستفتاء على حل مجلس الشعب أصبح حل المجلس في حكم المنتهي فلا أحد يتوقع أن يكون نتيجة الاستفتاء ضد الحل أكثر من سبب من بينها طلبة الاستفتاء حيث لا يذهب إلى الجانب أمام الاستفتاء أكثر من ٥٠ ٪ من الناخبين بصوتهم نعم في الغالب وتعلن النتيجة من وزارة الداخلية بسا يتفق والنسب التي قررتها المحكمة .

وفي هذا الاستفتاء بالذات فكل القوى والتيارات والرأي العام لا تجد سببا لشيء تحدثت ضد حل هذا المجلس إلا جراء نتيجة لتزويج فاضح ونظيفة سابقة من الحزب الوطني وتدخل بنوع من السلطة التنفيذية والشرطة والحكم المحلي والتكوين - والزراعة - والمجلس الأعلى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩ فبراير ١٩٨٧

من هنا أجمعت أحزاب المعارضة على مطالبة رئيس الجمهورية باستخدام سلطته الدستورية من أجل تحقيق ضمانات أساسية هي:

- إصدار قرار بقانون بإلغاء قانون الانتخابات الحالي وتعديلاته والعودة إلى نظام الانتخاب الفردي بعد أن تعذر إقرار نظام صحيح للقوائم النسبية.

● تعديل قانون معارضة الحقوق السياسية لتغيير ضمانات انتخابات غير ضرورية ومقدمة هذه الضمانات مطابقة جداً للقيد المسجل العددي والأداء بالصوت بالبطاقة الشخصية أو العائلية، التوقيع أو البصم في كشف الناخبين فرض عقوبات صارمة على التدخل أو التلاعب أو التزوير في الانتخابات وجعلها جريمة لا تسقط بالتقادم وتصل إلى الإخلال الشاق بالنسبة للموظف العام ورفع القيود على الدعاية الانتخابية...

- إشراف هيئة مستقلة على الانتخابات وتولى السلطة القضائية إدارة العملية الانتخابية في كافة مراحلها دون أي تدخل من أي جهة أخرى.
- تكوين حكومة محايدة خلال مرحلة الانتخابات.

● فرض مشاسية لسكافة الأحزاب في الإذاعة والتلفزيون والمصحف الرسمية طوال المعركة الانتخابية
فهل يستجيب رئيس الجمهورية لهذه المطالب البسيطة المتواضعة ؟
الدوائر السياسية ترأى من إمكانات الاستجابة لملئ هذه المطالب الديمقراطية إذا ما صعدت المعارضة من عملها المشترك وحزبتي النقابات وقطاعات واسعة من الجماهير إلى ساحة المعركة من أجل تحقيق الديمقراطية خاصة وأن تقليل فرص التزوير والتزيف في الانتخابات هي المخرج الوحيد من الأزمة الحالية التي يواجهها الحكم... بل هي الفرصة الأخيرة لإمكانية الحل الديمقراطي في الوقت الحاضر.

ولكن هناك قطاعات مهمة في أحزاب المعارضة والساحة السياسية تسرى أن احتمالات استجابة الحكم لهذه المطالب في حكم المستحيل.

وتطرح سؤالاً هاماً... ماذا ستفعل أحزاب المعارضة إزاء هذا الموقف الرافض لأي ضمانات ضد التزوير

لرعاية الشباب، وإنفاق الفلتاحات هائل للتأثير في الانتخابات.

وقد عبرت أحزاب المعارضة عن ترحيبها بالحل... ولا ينتظران بتخذي أي منها موقفاً يدعو المواطنين للتصويت بلا. ولكن هذه المواقف لا تمنى القبول بكل أبعاد التبعات الحكومية.

فكما قال د. رفعت السيد فإن حزب التجمع يدعو المواطنين أن يقولوا (نعم) لاجتماع مجلس الشعب (ولا) لاجتماع الانتخابات طبقاً للقانون الحال المعدل في ديسمبر ١٩٨٦. ولما دخل الحزب الوطني بدأ الصراع بين الكتل المختلفة فاعاد القوائم الجديدة مستكملين خلاص الصراع بين د. رفعت المحجوب وانصاره، ود. يوسف والي الذي يريد تأكيد موقعه كأمين عام الحزب، وتختلف بشأن أحمد عثمان - بصطفي خليل الذي يسعى لاستعادة سيطرته الكاملة على مقدرات الأمور في الحزب والديمقراطية.

التزوير والمقاطعة

ول صفوف المعارضة بعد مؤتمرها الشعبي النتائج التي عقد يوم الخميس الماضي، ويعتبر أكبر مؤتمر جماهيري في مصر منذ رحيل جمال عبد الناصر، بدأت المناقشات حول الموقف بعد فشل مجلس الشعب.

وتتفق كل الأحزاب أن القانون الذي سيجري على أساسه الانتخابات، قانون مطعون في دستوريته ويحمل أغلب أوزار وجيوب قانون ١٩٨٢ وقد فصل خمسيناً لكي يضمن احتكار الحزب الحاكم للسلطة وحتى المقاعد الثمانية والأربعين والنسب سيتم الانتخاب فيها على أساس فردي فالحزب الحاكم يخطط لاستيلاء عليها معتمداً على إمكانات الدولة.

وامكانيات التزوير والتزيف مفتحة في قانون مباشرة الحقوق السياسية وسيطرة الداخلية على اجراء الانتخابات وهصر دور القضاء برئاسة اللجان العامة والحكومة الحزبية القائمة التي توفقت على حكومة فؤاد محب الدين حسن أبو بشامع صامون فزعي بدر وزير الداخلية الحالي هو الذي أعلن أن ٨٢٪ من الناخبين ادلسوا بصاوتهم في انتخابات مجلس الشورى بينما لم تستطع الحكومة التي أجرت انتخابات مجلس الشعب في مايو ١٩٨٤ أن ترفع النسبة التي أعلنتها عن مشاركة الناخبين في ٤٢٪

المصدر:

الأملح

والتزيف ؟
تدور في السوق الحاضر مناقشات ومشاورات واسعة داخل أروقة أحزاب المعارضة وبين قادتها وتعقد الهياكل القيادية اجتماعات خلال هذا الأسبوع لاصدار القرارات الضرورية.

وطبقاً لهذه المشاورات فهناك داخل هذه الأحزاب أكثر من رأي البعض يرى ضرورة مقاطعة أحزاب المعارضة للانتخابات حتى لا تشارك في إعطاء مشروعية مرة أخرى لقانون غير دستوري ويؤكد عليها احتكار حزب واحد للسلطة والإجراءات التي تمت حتى الآن تقطع بأن السلطة ستزور الانتخابات ولن تسمح للمعارضة الابتداء بشكل وينسب يجري تحديدها في الوقت الحاضر وسجل حزب العمل المشترك للمعارضة عن طريق الغراء كل حزب على حدة بالسماح له بالدخول إلى مجلس الشعب والعودة الباقية على اجراء الانتخابات (١٠ يوماً) لامتياز الأحزاب أي فرصة لمعارضة الدعاية السياسية والتكاليف التي تحتاجها الأحزاب خلال هذه المعركة لتفوق إمكانياتها المحدودة.

ومعارض آخرون فكرة المقاطعة فهناك أحزاب معارضة استدخل الانتخابات مهما كانت الظروف فهي لا تستطيع العيش خارج البرلمان ويدون مقاطعة أحزاب التجمع والوفد والعمل على الأقل تصيب المقاطعة بلا قيمة.

ودخل الانتخابات تحت أي ظرف ومهما كانت الفترة المتاحة فرصة لممارسة عمل سياسي مكثف والالتصاف بالجماهير ومحاورة التزوير وبشكل نسبي ولا يمكن القطع بأن الحكومة لم تستوعب أيًا من دروس معركة ٨٤ والمرجح أن تقبل هذه المرة بتواجد كافة الأحزاب داخل المجلس ولكن بنسب أقل بكثير من قوتها الواقعية وعلى خطوة لسلام لابد من اجتيازها ولن تخسر الأحزاب شيئاً إذا لم يتحقق هذا الائتلاف ولكن الفاسر سيكون الحكومة ومجلسها الشريف الفاسد لأي



المصدر : الأمازي

التاريخ : أفريل ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شرعية .
الاحتمال الآخر ان تلجأ بعض
الحزب الى الترشيح في المقاعد الفردية
فقط وعدم الترشيح في القوائم في محاولة
لتركيز الجهد وضمان وصول بعض
شخصياتها القيادية الى مجلس الشعب .

القضاء

ويدور تساؤل داخل الاحزاب و
اوساط الحكم عن موقف القضاء من
انتخابات ابريل القادم .
نقد سبق للقضاء ان يطالبوا من خلال
مؤتمر العدالة الاول الذي عقده في ٢٠
ابريل ١٩٨٦ بتنظيم الاشراف القضائي
على الانتخابات النيابية في كافة مراحلها بما
يحقق رقابة جادة وفعلية وان يراس
القضاء اللجان الانتخابية كافة وان
استلزم ذلك اجراء الانتخابات على
مراحل .. واسناد الفصل في الطعون
الانتخابية الى القضاء .

وعاد القضاء بعد ان تجاهلت
السلطة مطالبهم فاعلنوا في
جمعيتهم العمومية التي عقدت
بنداي القضاء يوم ١٢ نوفمبر
الماضي رفضهم الزج باسم الهيئة
القضائية في الانتخابات العامة رغم
ان اشراف القضاء على العملية
الانتخابية اشراف رمزي وطالبوا
بإعفاءهم من الاشراف على اية
انتخابات مقبلة الى ان يتم
الاستجابة لمطالبهم التي اعلنوها
في مؤتمر العدالة الاول .

فهو يتعكس القضية بهذا
الموقف ويرفضون الاشراف على
اللجان العامة في انتخابات مجلس
الشعب ؟

ان الاسابيع القادمة تحمل كما
يبدو المزيد من العفاجات
وستجيب على العديد من الاسئلة
التي فجرها قرار حل مجلس
الشعب .



الأمم المتحدة

المصدر :

الأمم المتحدة

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تيارات حزبية . كل الحكومات العربية متهمة بانتهاك الحريات الشعب السوداني يحتفي بمنظمة حقوق الإنسان

الخرطوم : من مدحت الزاهد

أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، في ختام اجتماع جمعيتها العمومية في الخرطوم الأسبوع الماضي ، انتهاك كل الحكومات العربية لحقوق الإنسان في العالم العربي ، وثأشت الحكومات العربية التي لم توقع على موانئ حقوق الإنسان (ميثاق الحقوق السياسية والمدنية ، وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) بسرعة التصديق على هذه الموانئ ، كما ثأشت الحكومات التي صدقت عليها بالفعل باحترام التعهدات الواردة فيها .

ودعا البيان الختامي للمؤتمر إلى

وقف حزب أخليج على أساس صلح ديمقراطي عادل ، ورفع الحصار عن الميخيمات الفلسطينية ، وتطوير النضال ضد سياسة أذل العرب في الأرض المحتلة ، والتعبير العنصري في جنوب إفريقيا ، وانتخب المؤتمر في ختام أعماله مجلس الامانة الذي انتخب بدوره بالأجماع فتحي رضوان رئيسا للسلطة ، واديب الجادر نائبا للرئيس ، ومحمد فائق الذي حصل على اعل الأصوات في الجبهة العمومية أمينا عاما للمنظمة ، وأحمد صدقي الدجاني أمينا للصندوق .

وكانت أعمال المؤتمر قد بدأت يوم الجمعة الأسبق في العاصمة السودانية الخرطوم ، وسط مظاهر حفلاو بالغة حيث تسلمت الأحزاب والمنظمات الديمقراطية وأجهزة الإعلام على تأكيد أهمية المؤتمر فتمدحت ابتهاؤه عناوين الصحف ونشرت الأخبار وأحاديث رجل الشارع ، الذي اعتبره لقاء الخرطوم ، تأكيداً لكل معاني انتفاضة أبريل . وافتتح الحاديقي الهادي المؤتمر بكلمة فيها نفاها المنظمة من أجل انتصار حقوق الإنسان في العالم العربي ، وقال فتحي رضوان في كلمته أن انتفاضة أبريل قد فتحت الأبواب لانتصار حقوق

الإنسان ، وأن الانتفاضة مثال يحتذى به لكل الشعوب العربية . حضر جلسة الافتتاح أحمد المبرغني رئيس مجلس رأس الدولة والوزراء وقادة الأحزاب ، والشير سوار الذهب الذي حياه المؤتمر تحية خاصة ، ول النساء سهرت جامعة الخرطوم مع اشعار أحمد عبد المعطي حجازي وتحية من الشعراء السودانيين غنوا لانتفاضة أبريل ، في ختام مهرجان سياسي ولني بدأ بكلمات رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان ، وأحمد صدقي الدجاني ، وعادل عبد الذي صفق له المؤتمر طويلا عندما قال أن الاجتماع الوزاري الوحيد الذي يتحقق له الأجماع في العالم العربي هو اجتماع وزراء الداخلية العرب ، فقد اختلفوا على كل شيء واتفقوا على فهم الشعوب !

وعلى امتداد جلسات المؤتمر يوم السبت وحتى فجر الأحد اثرى الأعضاء بالنقاش تقرير مجلس الامانة الذي عرض محمد فائق ملامحه الأساسية ، وتدارسوا في سبل تطوير نشاط المنظمة ، وكسر مؤامرة الصمت التي تحيط بنشاطها .

تليد من خلال المناقشة تياران في تصور عمل المنظمة وميدان نشاطها .. اقلية تؤكد الطابع اللاسياسي لنشاط المنظمة ، وتدعو إلى الترشح في نشر التقرير الذي يدين لكل الحكومات العربية ، لحاطا على بعض الجسور التي تمكن المنظمة من مزاولة نشاطها ، كما تدعو إلى ضرورة التيقن من مصداقية المعلومات التي تنشرها المنظمة . وكان جمال الشاعر (الأردني) قد أكد أن ما جاء في التقرير حول أحداث انتقام الجيش الأردني لجامعة اليرموك لم يكن دقيقا ، كما استنكر أن تكون ضغوط حكومة الأردن سببا في قرار الحكومة المصرية بمنع انعقاد الجمعية العمومية في القاهرة في ٢٤ نوفمبر الماضي ! وقد رفضت الأغلبية بوضوح هذا التصور ، فالتحت على أن المنظمة ليست كجميعيات الرفق بالإنسان فهي وأن لم تكن منظمة حزبية تقتصر على قيار فكري بعينه ، إلا أنها منظمة سياسية بالضرورة . وفي ختام المؤتمر وافقت الجمعية العمومية على تقرير مجلس الامانة ، وعلى نشره ، وترجمته وأصدرت بيانا حيا لشعب السودان الذي انعقد المؤتمر في رحاب ديمقراطية .



المصدر : الامام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : اكتوبر ١٩٨٧

المعارضة
تطالب
بتعديل
دستورى شامل

فى المؤتمر المشترك
لاحزاب المعارضة الخمسة

الحكومة المحايدة

خالد محسن الترس

شرط لنزاهة الانتخابات القادمة

الدستور الحالى يحرم

عبد الحليم عيسى

مجلس الشعب من الرقابة على الميزانية

مطالب ضمانات حقيقية

عبد الحليم عيسى

ضد التزوير المتكرر للانتخابات

مصطفى كامل مراد يطالب بالغاء

قانون الاحزاب .. والاعتراف

بالاخوان والشيوعيين والناصرين



الأخبار

المصدر :

١١ فبراير ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في نهاية المؤتمر الشعبي الكبير الذي عقدته أحزاب المعارضة ، وبعد تلاوة التوصيات وقرع رؤساء الأحزاب الخمسة متشاكبي الأيدي يفقون مع جموع المواطنين تشييد بلادي بلادي ، بينما دوى تصفيق حار وهادر تأييدا للقرارات التي اعتبرها الجميع بداية ديمقراطية جديدة في مصر .

وكان أكثر من ١٢ ألف مواطن قد احتشدوا في أول مؤتمر مشترك لأحزاب المعارضة عقدته الخميس الماضي بمركز شباب عابدين بالقاهرة .

شارك في المؤتمر رؤساء الأحزاب السياسية ومستوياتها القيادية المختلفة وجامهير غفيرة من القاهرة والجيزة والقليوبية والأقاليم ، وبرغم نجاح الحكومة في تعويق وصول عدة آلاف أخرى من المواطنين للمؤتمر بمنع الأنوبيسات التي كانت تقلهم من الخروج من المنصورة والاسكندرية

وحشدت وزارة الداخلية قوات ضخمة من كافة أفرع هيئة الشرطة بدعوى حماية المؤتمر . ولغت النظام الدقيق المحكم في قاعة المؤتمر نظر الصحفيين الأجانب وممثل محطات الإذاعة والتلفزيون العالمية الذين حضروا لتغطية المؤتمر .

ويمكن رؤساء الأحزاب الخمسة من الصعود لمنصة المؤتمر وسط الحشود الجماهيرية التي ملأت قاعة المؤتمر واحاطت زعماء المعارضة بمشاعرهم الجياشة واستقبلتهم بغناء جماعي لتشييد بلادي بلادي .

لقنن مباشرة الحقوق السياسية وإنشاء جداول انتخابات جديدة من واقع سجلات الحالة المدنية وتيسير صرف شهادات انتخابية للمواطنين المقدمه عليهم في هذه الجداول والانتقاء ببساطة لإبنت الشخصية أو ما يحل محلها من أوراق رسمية أخرى عند الاقتراع ، على أن يكون مؤمنا أن يوافق النخب أو يصمم أمام اسمه عقب الإدلاء بصوته وأن تكون عيوبه القيود في الانتخابات جنائية لا تسقط فيها الدعوى بتقدم

كما نصت توصيات المؤتمر أيضا على إلغاء العمل بنظام اللوائح بصفة عامة نسبية كانت أم مطلقة لكافة الانتخابات البرلمانية والمحلية والعودة لنظام الانتخابات الفردي القائم على الدوائر الصغيرة التي ينتخب كل منها ناخبين يكون أحدهما من العمل أو الفلاحين مع وضع التشريعات اللازمة ذلك وإلغاء

لقنن تنظيم الحراسة والانتقاء بفقون الدس غير المشروع وإلغاء لقنن، حملة الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي بعد حكم القضاء بعدم دستوريته وإلغاء لقنن حملة القيم من العيب والإفاء كل من لقنن مستح من الدولة والقانون ١٢٩ لعام ٥٦ الذي يحرم المواطنين من إلمة الدعوى الجنائية المباشرة على الموظف العام إلا بآذن من النيابة العامة وللقنن الاستثناء وإنهاء العمل بحالة الطوارئ لرغم القيد من حرية المواطنين بما أن ذلك حرية التعبير والاجتماع والتظاهر السلمي وتعديل لقنن المحكم العسكرية

السياسية ويعملون ومن حقهم الاعتراف القانوني بوجوبهم والتعامل معهم كأمر واقع . كما دعا مراد قادة المعارضة بعرض توصيات المؤتمر على رئيس الجمهورية بحثه والتشاور الحوار للقول بها . كما دعا لتشكيل هيئة قضائية مستقلة للإشراف على الانتخابات وقال أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة أن أي حاكم مصري لا يمكن أن يكون وطنيا إلا إذا كان مؤمنا حقا بالديمقراطية .

دستور ديمقراطي

وكان المؤتمر قد أنهى أعماله بعد من القرارات والتوصيات التي حظيت بموافقة إجماعية من كافة الحاضرين كان أبرزها الدعوة لتعديل الدستور بحيث يتضمن الدستور الجديد النص على انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع العام الحر المباشر بين أكثر من مرشح وتختل رئيس الجمهورية ونوابه عن انتخابهم الحزبي وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور التي تقرب بها الاستفتاءات وإلغاء نظم المدعي الاشتراكي وتقليد مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابي ليتمسك اختصاصه في الرقابة وتقرير الحق الكامل للمجلس النيابي في تعديل الموازنة العامة للدولة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية وإشراف السلطة القضائية على الانتخابات العامة والمجالس الشعبية في كافة مراحلها ونقل اختصاص الفصل في صحة العضوية والظنون الانتخابية لمجلس الشعب والشورى منها إلى السلطة القضائية وتغيير

حكومة محايدة

استمر المؤتمر ٩ ساعات كاملة أجمع خلالها قادة المعارضة المصرية على المطالبة بتعديل شامل للدستور وإلغاء القوانين المقيدة للحريات وعلى أن إقرار الحريات الديمقراطية هو المدخل الرئيس للتغيير الشامل في البلاد .

طالب خالد محيي الدين الأمين العام للتجمع بتشكيل حكومة محايدة تجري الانتخابات على أن تشرف السلطة القضائية عليها وليس مجرد الاكتفاء بأن يرأس قضاة لجان العامة للانتخابات على جميع مراحل الانتخابات

وطالب فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بدستور جديد تشعه جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب في انتخابات تكفل لها ضمانات الحيادية والنزاهة على أن يكون من حق مجلس الشعب الرقابة على الميزانية العامة للدولة وإدخال مبادئها من تعديل عليها .

وطالب إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل بتعديل مباشرة الحقوق السياسية ووضع ضمانات لنزاهة جديدة للانتخابات للحماية من أي تزوير . وقال أن الحد الأدنى لذلك هو أن يوقع أو يسمم الناخب بما يدل على أنه قام بنفسه بالإدلاء بصوته لمنع الحزب الحاكم من تزوير الانتخابات لصالحه باستخدام التذاكر الانتخابية للهاجرين والغائبين والموتى

وطالب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار بحق كافة القوى السياسية في أحزابها المستقلة . وقال أن من الخديعة للناس أن يتم تجاهل قوى سياسية كالأخوان المسلمين والصوريين والشيوعيين وهم موجودون في الساحة



لغرض اختصارها على العسكريين والجنود العسكرية لحظ وتعديل قانون الأحزاب بقراره تأسيساً وتكويناً ورفع الوصاية عنها ومنع التدخل في شؤونها والسماح لكافة الاتجاهات السياسية بالتحريض عن نفسها وإتاحة المجال للشعب لممارسة حقه المشروع في العمل السيفي داخل دور العلم بلغاه كافة التشريعات المقيدة لهذا الحق وفي مقدمتها الثلاثة الطلابية الصادرة عام ١٩٧٩ وتعديل قانون سلطة الصحافة والغاء شعبة الصحف لجلس الشورى تحقيقاً لاستقلالها وضعفاً لحرية العلم والتعبير.

وكان من أبرز التوصيات التي انتهى إليها المؤتمر مطالبة رئيس الجمهورية في حالة ظهور نتيجة الاستفتاء بالواقعة على حل مجلس الشعب أن يستلم حق الدستوري في إصدار قانون وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ليعرف الضمانات التي تحفظ نزاهة الانتخابات فضلاً عن تعديل قانون الانتخابات للعودة لنظام الانتخابات الفردي . ذلك أن التعديل الأخير للقانون الانتخابات مشكوك في دستوريته في أن تجرى الانتخابات في ظل حكومة واحدة وتحت الرقابة المطلقة للسلطة القضائية.

ورغبة البرلمان في المراجعة وكان المؤتمر قد بدأ بخطاب فؤاد سراج الفين الذي بين فيه أن حرص إلاف المواطنين على المشاركة في المؤتمر هو إيمان منها بالديمقراطية والحرية العامة وحرص على حقوقها الدستورية وأكد على أن الديمقراطية الحقيقية هي أن تكون الأمة مصدر السلطات ولا تزييف إرادتها ولا تقلب أنصاف الملوك ولا تحكم بالطوارئ، ودعا إلى كفاءة حرية الحركة الثقافية وعدم تدخل الحكومة في شؤون العمال والقبائل وإلى ضرورة الفصل الدائم بين منصب وزير القوم العامة ومنصب رئيس الاتحاد العام للعمال . وقال أثناء شرحه الديمقراطية ، التكيف ، والتضامن التي لا وجود لها إلا على البنى وفي الخط ، والتمسح أن الحرب البعثية الحاكم والقائمين عليه لا يمتثلن حلاً بالديمقراطية التي تعد مدخلاً لاستقرار السبيل والالتصاف . وأوضح سراج الدين أن أحوال البلاد قد ساعدت في حد يندر بالخطر وأصبح العلاج الوحيد هو التغيير الشامل وطالب الرئيس مبارك بضرورة تخليه عن رئاسة الحزب الوطني بدعاء للقول بالتمديدات المنتجة على الدستور ومن يبعثها طريقة انتخاب رئيس الجمهورية وأول الذين يسمعون

مبارك بالتسليم بالنظام الحالي اختيار الرئيس مع قوم لا يخلصون له النصح ولا يفهمون نغمة الشعب المصري الذي يرفض أن يمل عليه مجلس نوابي وحل نوابه لمعادهم بطريق غير شرعي من يفتار رئيساً للجمهورية وأن الفرصة سانحة أمام الرئيس مبارك لتعديل أعوجاج القانون الانتخابي الجديد المرء بالعيب الدستوري التي تعزبه الإعلان

أجندة الضمان

واعلن سراج الدين أن الأحزاب المعارضة ستشكل تحالفاً من أجل الحريات العامة وتعديل الدستور وقرار الديمقراطية مهما لقيت في سبيل ذلك من عنت وأكد أن هذا الكفاح هو شاق وطويل .. لكنني واثق من أننا سنكسب هذه المعركة أخيراً وشعباً . لأنها معركة حق ولا يضيع حق من ورائه مطالب .

عيد الأمة

وقال إبراهيم شكرى أن مؤتمر المعارضة هو عيد لوحدة الكلمة وتجمع إرادة الأمة وبعيد عمل على إبداعات الحكومة وزحزها بأن المعارضة ليس لها وجود في صفوف الشعب . وأشار شكرى بنجاح المعارضة في الدعوة للقطعة انتخابات مجلس الشورى وأوضح أن الحكم لا يتعلم من تجاربه . إذ لو كان الشعب المصري ينتظم نفسه والحفاظ على الأمن أثناء تمرد الأمن المركزي ولم يكن الأمن في حاجة لقوات الجيش ولا حالة الطوارئ . وأكد أن استمرار الوضع السيفي وانتعاش التنمية هي بلغاه حالة الطوارئ . وقال شكرى أن الانتماء للوطن ليس كلمات اغان تتحدث عن حب مصر ولكه شعور المصريين بأنهم في وطن يشعر بالأمم ويعمل حساباً لها . وقال أن المشكلة الحقيقية للمشاركة هي عزوف الشعب عن المشاركة بحيث لا تتجاوز نسبة المقتنعين لأحزاب والمهتمين السياسية عن ١٥٪ . وتقدم النوايا الحسنة التي بدلاها مبارك عهده باستمرار الظلم الذي يحيط به من

اعوان السادات على البقاء في مناصبه بالقوانين المخصصة وأساليب التدخل والضغط والتزوير والأجرام

واعلن إبراهيم شكرى أنه سيف مع كل تنسيق مع أحزاب المعارضة لوقف تعتد وتجرى الحرب الحاكم . وقال أن الإسي يحتاج من كل المضمين لأحزاب المعارضة أن يتسلحوا ولا يفرطوا في أي حق من حقوقهم لأن الكلمة الأخيرة هي للشعب وليس للثلاثين الجائرة

رفاه السلطة ورفاه الجاهيل واعلن خالد محيي الدين أن مسيرة الديمقراطية الجديدة سوف يورخ لها مؤتمر المعارضة في ٥ فبراير الذي يلف الحزب الوطني درساً هو أن الانتماء بالسلطة ليس مبرراً للدعاء بحرية الأغلبية . وليس وسيلة للوزن بثقة الجاهيل ومجبتها ورفاه مشاعرها . التي تمنعها اليوم من طيب خاطر حين تأتي بالآلاف من القرى والمدن لتسمع رأي لفدة المعارضة وتعلم كلمة الحق ولتؤكد أن الشعب هو وحده مصدر السلطات وصلحتها .

وقال محيي الدين أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة صنعتها سياسات الحزب الحاكم وأرسلت ٩٠٪ من الشعب المصري إلى العجز عن عدم الموازنة بين دخله والامصار

وأكد خالد أن المستأجرين على التنازل الشامل غير مؤهلين للقيام بالأصلاح

والتعبير . ودعا إلى إطلاق حرية تكوين الأحزاب للأخوان المسلمين والحزب الاشتراكي العربي القاصري والحزب الشيوعي المصري وكافة القوى السياسية الراغبة في تشكيل أحزابها السياسية

وقال خالد محيي الدين أن رفض الحكومة لطلبات المعارضة بوضع ضمانات لحيمة نزاهة الانتخابات هو إصرار علني منها على تزويرها . ودعا إلى تعديل قانون الانتخابات إلى الدوائر الفردية وإبعاد وزارة الداخلية نهائياً من الاشراف على الانتخابات ورفع أيوب الإذاعة والتليفزيون وكافة أجهزة الإعلام القومي من الانبثاكت متنازه أمام كافة الأحزاب لعرض برامجها على الشعب المصري .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

العدد ١٩٨٨

المصدر :

الأعمال

أكد خالد محيي الدين على أن الطريق
الأبجد للاستقرار هو أن يكون تداول
الحكم حقا لكل الأحزاب وليس حكرا على
الحزب الوطني . وأوضح أن الحكم
المحل هو بؤرة الفساد الإداري في
مصر . وطالب بإلغاء قانون الانتخاب
في المحليات بإقتامة المطلقة وإلى
تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب
الحزبي دون تزوير وانتخاب رؤساء
المدن والأحياء والقرى والمخلفين و
إدارة الخدمات بشكل ديمقراطي يأنس
بالقادة لكل المصريين بصرف النظر عن
انتمائهم الحزبي .. وقال خالد : إنه
ليس هناك ديمقراطية بغير حركة
ثعولونية ديمقراطية مستقلة في الريف
المصري تقوم بوضع قانونها دين
وصاية أي تدخل من أحد وعالم يتوقف
العيب بحقوق العمال وحقوق صغار
المرتفقين وعالم يتصرف بحق الأحزاب
والشعائر السلمية .

وأعلن خالد محيي الدين أن قادة
المعارضة سيكونون في مقدمة الصلوف
لخوض معركة الديمقراطية ومشاركة
الشعب في اختيار حكاه وأوضح أنها
معركة صعبة لكن الشعب المصري
العظيم يجب أن يتجاوز بغايلته

ومشاركته وتنظيمه في الأحزاب
والنقابات والمنظمات الجماهيرية كافة
الصعاب وأن يلزم شروطه وهي شروط
العدل الاجتماعي والديمقراطية .

التغيير مطلب شعبي

وقال مصطفى كامل مراد أن الدليل
الأبجد لهذا الحشد الهائل لجماهير
المواطنين هو إجماع شعب مصر بجميع
طوائفه وفئاته على ضرورة التغيير
الجذري في نظام الحكم وبرايمه
والسالبه . وأضاف أن حل مجلس
الشعب هو خطوة سليمة على طريق

الديمقراطية لا تكفي وحدها ولا بد أن
تتبعها خطوات أخرى فصلتها أحزاب
المعارضة من قبل وبلغتها لوتيس
الجمهورية . واقترح مراد أن يطبق قادة
المعارضة لقاء مبارك لعرض توصيات
المؤتمر عليه ومطالبته بالاستجابة لها بله
أن يستجيب لها أو يرفضها فحسب مصر
هو الحكم النهائي . وطالب مراد بإطلاق
حق كل القوى السياسية في تشكيل
أحزابها مهما تبانت أفكارها
وأكد مصطفى كامل مراد أن قادة
المعارضة لن يعدلوا عن أرائهم في المضي
قدا للمطالبة بحق الشعب المصري في
أن يأخذ حريته ويغير عن أرائه ويختار
ممثليه . وتحترم إرادته أيا كانت
التفضيلات . كما أعلن أن المؤتمرات
المشتركة لأحزاب المعارضة سوف
يتكون عددها في محافظات مصر
الأخرى في الأسابيع القادمة ليقول
الشعب كلمته ويقرض سلطته .

تعميق الشريعة
وحيا أحمد الصليحي الحشد
لجماهيرى الواسع وأكد أن يد الله
مع الجماعة وأوضح أن الخطر يستهدفنا
جميعا حكومة ومعارضة وقال أن
استكمال مسيرة الديمقراطية يحتم
إصدار قوانين عادلة للانتخابات
إشراف القضاء عليها ودعا الصليحي
إلى تعميق مفاهيم الشريعة الإسلامية
مما يساهم في تنقية المجتمع من البدع
والانحرافات والمجترأة باسم الدين .



١٩٨٧

المصدر :

العدد ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القطرات من المؤتمر

○ اعتقلت قوات الأمن أربعة مواطنين ضمن مظاهرة صغيرة قادتها بعض العناصر المستقلة في اعقاب مؤتمر أحزاب المعارضة يوم الخميس الماضي صاحب عملية القبض توجيه الكلمات واللطمات والسبب المزعج للمقبوض عليهم من قبل قوات الأمن .

لعدم الإطاعة قللاً ، انتهى بقي ،
الفتك اليه مصطفى كامل مراد
متسللاً وهو يفضح ، هو أنا طولت
والأية ، لم شاركه الضحك .
إبراهيم شكرى ، و ، فؤاد سراج .

● من الشخصيات المؤثرة المستقلة
التي حضرت المؤتمر محمود أمين
العلم ويوسف درويش ونبيل الهلال
بينما لم حضر كافة الأسماء
التنصيرية البارزة التي وجهت إليها
الدعوة . ولغت النظرة الحضور الكثف
لأعضاء مجلس نقابة المحامين حيث
حضر منهم ١١ عضواً على رأسهم
الطيب أحمد الخواجة ونبيل الهلال
وجلال رجب ومحمود فهمي أمين ومحمد
عبد ومحمد علوان وسامح عشور
وحسن محمد حسن ومحمد علوان
والأخري ..
● من بين الفنانين والكتبة الذين
حضروا المؤتمر عبد الرحمن أبو زهرة
ومحسنة توفيق و . . سيد عبد
الكريم وماجدة منير وسيد حجاب
وسمي عبد الباقى .

● تلقى المؤتمر برقيات تأييد
ومساندة لقراراته من كل مجلس نقابة
المحامين ومن لجنة حقوق المهنيين
ومن عمال النقل الخليف والحديد
والصلب والأسمنت والمواشير طليو
فيها بوفع محكمة عمل السكة
الحديد ومن الإخوان المسلمين ومن
الحزب الشيوعي المصري .
● تطلبت برقية مجلس نقابة المحامين
أحزاب المعارضة بالتمسك بالدعوة
للأفاء كافة القوانين المقيدة للحريات
وحالة الطوارئ وتعديل قوانين
الانتخابات العامة والشورى إلى
الانتخاب الفردي وإلغاء القننة
الطالقة في انتخابات المحليات
والشورى والطفلية بحرية تكوين
الأحزاب .

● قدم فطرات المؤتمر وجيه عيسى
عضو اللجنة المركزية للتجمع وأمين
العمل الجماهيري بالقاهرة . وقرا
توصياته . عبد الحميد حشيش
الأمين المساعد لحزب الوفد .
● بدأ المؤتمر أعماله بثلاوة من آيات
الذكر الحكيم قراها بصوت واثق
وشجي فضيلة الشيخ أحمد عوض
الدمهورى .
● كان من أبرز الهتافات التي رددتها
جماهير المؤتمر ، الحكومة فين ..
المعارضة أه ، وحين هم فؤاد سراج
الدين بدخول قاعة المؤتمر تحول
الشعار إلى ، الحكومة فين .. الزعيم
أه ، وعندما كان خالد محيي الدين
يلقي كلمته أصبحت ، الحكومة
فين .. اليسار أه ، وتوالى هتافات
المواطنين ، شوا حيلكم يازعماء ،
شيلوا من مصر الويلاء ، و ، أحلف
بسماعا وبترابها الحزب الوطني إلى
خربها ، ، وعازين حكومة حرة
العيشة بقت مرة ، ، ولا إله إلا الله
أمن الدولة عبو الله ، و ، الحزب
الوطني الديمقراطي عمن الشعب كله
يطاحي ، و ، الأضراب مشروع
مشروع ضد الفرغ وضد الجوع ، و
، والبحري فيك أهلك الداخلي يعني
وبيك ، و ، الحورية هي سلاحنا
ضد السلطة التي بتبغتنا .

● لم يستطع خالد محيي الدين أن
يبدأ خطابه إلا بعد خمس دقائق هتف
الناخبون خلالها ، خالد .. خالد ..
وانطلقت زغاريد من بعض سيدات
التجمع استمر خطابه ٢٣ دقيقة
لوبع بالتصفيق خلالها ١٥ مرة .
● غلب فؤاد سراج الدين من
مقائمه بتهافت أثناء خطبه وحين
هتف الحاضرون ، زى أختونا في
السودان .. الحبيب المنى العالم ، و
، عازين حكومة حرة العيشة بقت مرة
ارتسمت الابتسامة على وجهه
وتحولت إلى لهجة .
● حاول إبراهيم شكرى تنبيه
مصطفى كامل مراد أثناء الأفاء خطبه

كما طلب المرشد العام للاخوان
المسلمين فضيلة الأستاذ محمد حامد
أبو النصر في برقيته بحرية إصدار
الصحف وتشكيل الأحزاب وإلغاء
حالة الطوارئ ووقف التعذيب في
السجون . كما أعلن تأييده لكل
مليص من المؤتمر بغلاء كافة القيود
المقيدة للحريات ودعا لإطلاق حرية
تطبيق الشريعة .

وأعلنت البرقية التي وصلت
المؤتمر من الحزب الشيوعي المصري
مساندتها لنضال القوى الوطنية
المصرية لإلغاء حالة الطوارئ
وسقاط القوانين المقيدة للحريات
وإطلاق حق تكوين الأحزاب للنقوى
الوطنية والديمقراطية بما فيها
الشيوعيون المصريون ودعت لإطلاق
سراج كل المعتقلين السياسيين
وإباحة حق الأضراب للعمل .

● بذل المشرفون على التنظيم جهداً
خارقاً للعادة ظهرت نتائجه في التنظيم
الدقيق لقاعة المؤتمر وفي الأجهز
التي بدأ وأضحى على لجنة التنظيم
التي تشكلت من محمد خليل ومحمد
سعيد وجيه عيسى من التجمع
وفؤاد بدراوى من الوفد وعبد الحميد
بركت من العمل وعبد الغفار
الشويجي من الأحرار .

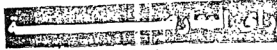
● شج المؤتمر بفحش حين التفت
فؤاد سراج إلى خالد محيي الدين
سائلاً : هل المعارضة وصاحبها الآن
غير مااعتز به كتب الحكومة
وصاحبها من أن العلبيين يعيشون في
مصر أسفراً .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ فيفري ١٩٨٧



الانتخابات !! والتغيير !!

كلمة ضريحة نحب أن نوجهها إلى الرئيس مبارك شخصيا باعتباره رئيسا للجمهورية ونقول التنفيذ طبقا للدستور بالإضافة إلى ذلك فهو رئيس حزب الأغلبية الحكم (الحزب الوطني الديمقراطي) وأخيرا وليس آخرا فهو صاحب القرار !!

أولا : ضعف الحكومات في عهد الرئيس مبارك

لا شك أن شعب مصر يشعر بأن الحكومات أو بمعنى أدق مجالس الوزراء التي تعاقبت على الحكم في عهد الرئيس مبارك أي منذ أكتوبر سنة ١٩٨١ حتى الآن أي على مدى ست سنوات تقريبا يشعر الشعب بأنها حكومات ضعيفة !! ومعنى الضعف هنا أنها حكومات محدودة الانجاز ومعنى ذلك أنها تنصرف على التنفيذ وتنسى إلى تنفيذ الخطأ في مختلف المجالات ولئن انجازها محدود أي أنها تنحصر في تنفيذ المشروعات مما يترتب عليه زيادة تكدسها إلى الضعف وربما أكثر من ذلك مثل ذلك مشروع أسست أنسويس مشروع قصر العيني الذي بقي مشروعا على الورق لمدة ست سنوات وغيرها الكثير وهذا بطبيعة الأمر يرجع إلى التعقيدات المكتبية وبطء الإجراءات الحكومية سواء في إعداد المناقصات أو طرحها أو في صرف المستخلصات المطلوبة للمقاولين أو نقص في العملات الحرة إلى غير ذلك من الأسباب المكتبية العديدة وهذا بدوره يؤدي إلى بطء الدورة الإنتاجية الذي يؤدي إلى التضخم أي ارتفاع الأسعار أضف إلى ذلك تضخم الديون الداخلية والخارجية بما يزيد على ثلاثين مليارا من الجنيهات والدولارات خلال هذه الفترة (٨١ : ٨٧)

ثانيا : محاولة حكومة الدكتور هؤاد محيي الدين رحمه الله تغيير قانون الانتخابات من الدوائر الفردية إلى القوائم النسبية المشروطة أو القوائم المطلقة مما أدى إلى ارتداد الحياة البرلمانية في مصر ارتدادا شديدا ومما اضطر الرئيس مبارك إلى تعديل قانون الانتخاب والاستفتاء لحل مجلس الشعب بعد أن ثبت معاريل القاطع فسار بنظام الانتخاب باللائحة ورغم أن أحزاب المعارضة قد استرعت النظر إلى ذلك موارا وحتى التعديل الأخير مازال يخالف الدستور لعلما بتمسك الرئيس مبارك بهذا النظام الذي لم تآله البلاد وألغى الشعب ولا حتى السياسيون أنفسهم !! ألا يرى الرئيس مبارك أن هذا الأمر يدعو إلى التعجب والدمعة معا !!

ثالثا : الإبقاء على حالة الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات

ما زالت البلاد ترزخ تحت وطأة قانون الطوارئ وللقانون المدعي الاشتراكي ومحكم القيم والقوانين المقيدة للحريات وهو أمر لا مبرر له على الإطلاق ولا يوجد في أي دولة ديمقراطية تؤمن بحكم الشعب بالعبث وللشعب وقد كان لذلك أثر سيء وسلب على استثمارات القطاع الخاص وعن تخويلات مدخرات المصريين في الخارج مما أدى إلى زيادة الركود الاقتصادي المصاحب بالانحسار والذي تعلى منه البلاد

رابعا : عرؤف الرئيس مبارك عن مقابلة المعارضة

دأب السيد الرئيس جوشي مبارك عن مقابلة قيادات المعارضة لفتنوا معهم في القضايا السياسية الهامة غير أنه في العام الأخير لم يقلل أبدا من الأحزاب السياسية حتى يتعرف على الرأي الآخر باعتباره برأس حزب الأغلبية الذي يتولى الحكم وذلك بالرغم من مطالبة رؤساء الأحزاب السياسية المعارضة كتلة وسفاعة بحكم أنهم يشتركون في الحكم بل أنهم الوجه الآخر لنظام الحكم ولذا فن مقابلة أحزاب



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة والحوار معهم من واجبات الرئيس مبارك الاسلمية ومن
معلومات الحكم الديمقراطي ولكنها لانس لا تتم .. كما ان دعواته
لليقادات المعارضة في استئصال الرأسمال والملك قد تولفت لسبب غير
معلوم حيث انها كانت تعطي نظام الحكم في مصر المظهر الديمقراطي
امام كبار الزوار الاجانب والعرب والافارقة .
خامسا : مفاجاة الانتخابات الاخيرة .

كثفت الاحزاب المعارضة تتوقع حل مجلس الشعب عند نهاية الدورة
البرلمانية الحالية اي بعد اقرار الموازنة العامة والخطة السنوية للدولة
لتجرى الانتخابات في شهر أغسطس القادم واذ بنا نلقا بحل مجلس
الشعب واجراء انتخابات فورية بأسلوب مفاجيء وبسرعة غريبة قبل
صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في شأن دستورية قانون
الانتخابات في شهر مارس القادم .

واخيرا وليس اخرا لقد اجتمعت كلمة احزاب المعارضة على ان
تتوحد قواها في الانتخابات القادمة وان تخوضها في قائمة واحدة
باعتبار ان ذلك هو الأسلوب الوحيد للتغلب على ضيق الفرصة المتاحة
امعها للاستعداد للانتخاب بالإضافة ان توقعها ان تقوم الحكومة
كعادتها بالتدخل في الانتخابات بأسلوب مباشر او غير مباشر وان غدا
لنظاره قريب .

ونسحتنا للرئيس مبارك ان يقرأ مذكره المعارضة والتي بلغت اليه
عاب مؤتمر عابدين الشعبيين الآخر بمعنوية ودقة حتى تتم الانتخابات في
ظل اللوائح العادية ونحت اشراف حكومة محبذة ومينة قضائية مع
الغاء كافة اللوائح الاستثنائية فلان ذلك الفضل واحسن بكثير من
الاستمرار على الأوضاع الغريبة والشفلة الموجودة حاليا والتي تتركب
عليها ضعف الحكومات والركود الاقتصادي وارتفاع الاسعار الشديد الا
يرى الرئيس مبارك والا يتفكر معنا على ان البلاد في حاجة الى تغيير
جذري في أسلوب الحكم ونظامه والعودة بالبلاد الى الأوضاع الطبيعية
حتى ينطلق الشعب مطمئن النفس منشرح الصدر مقتدم البلاد وتنمو
وتزدهر !! ونحن في انتظار قرارات الرئيس تمنى لشعب مصر انتخابات
حرة وحكومة ائتلاف وطني جديدة تنتشل البلاد مما تتردى فيه بسبب
الحكومات الضعيفة والطوارئ واللوائح الاستثنائية لتسير على طريق
الديمقراطية الكاملة وطريق التقدم والازدهار .

مصطفى كامل مراد

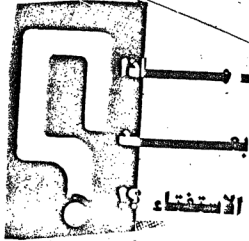


المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق :
اسامة مختار



شعبي
ولماذا لا يتم الانتخاب بالبطاقة
العائلية أو الشخصية بحيث يتمكن كل
من يحمل بطاقة أن يدلي بصوته خاصة
أن الحكومة لن تستطيع استبعاد
المسافرين أو الذين ماتوا من كشف
الناخبين ؟؟
وما العلاقة بين توقيت قرار
الاستفتاء على حل مجلس الشعب وبين
مؤتمر المعارضة في ٥ فبراير الحال .

ماذا بعد الاستفتاء على حل مجلس
الشعب .. انه ليس نهاية المطاف ..
وهل يقع المجلس الجديد في المازق
الدستوري الذي وقع فيه المجلس
المنحل ، وبالتالي تكون القوانين التي
يصدرها غير شرعية ؟؟
ولماذا يحجم المواطنون عن الإدلاء
بصوتهم .. ومقاعد المستقلين الثمانية
والأربعون هل هي كافية ؟؟ وهل تعبير
المستقل ، تعبير علمي قانوني أم هو

المعارضة ما زالت تطالب بعودة الانتخابات الفردية

د . حلمى مراد .. مازق دستوري في قانون الانتخابات الجديد !

د . حلمى مراد .. الانتخابات الفردية هي الأساس

أحمد الصباحى .. الانتخابات الفردية ديمقراطية !

يحيى الدين الخبير .. تراجع الحركات الديمقراطية



المصدر : ٢٠١٢ هـ - ربيع الأول

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٨٧

هذه القضايا طرحتها ، الأحرار ، على ممثل أحزاب المعارضة لانتقال للمواطنين صورة واضحة .

يقول الدكتور حلمي مراد ، قسطن حزب العمل : لا يقبل المواطنون على العمل السياسي بسبب التدخل في الانتخابات العامة ، لأنه وجد أن الجهود التي تبذل في العمل السياسي تذهب هباء أن لم تكن الانتخابات حرة ونزيهة ليتمكن الشعب من إبداء رأيه بحرية وبدون ضغط وإلزام على الشعب اختيار المرشحين بإعينتهم . ويضرب بارادة الأمة عرض الحائط . وبذلك ينصرف المواطنون عن العمل السياسي وعن المشاركة في إبداء الرأي .

ويضيف الدكتور حلمي مراد : إن الشعب يعاني ليكس قوته ، يعاني من الظروف في طائير الجمعيات ليحصل على ما يلزمه من مواد غذائية وبعد ذلك عليه أن يجوب المحلات التجارية يبحث عن السلع التي يريدتها في حدود طاقته . كل هذا لا يوفر له متسعاً من الوقت للمشاركة في العمل السياسي ومن هنا إذا أردنا أن نحقق التنمية مع الحكومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخذ بما نتمتع به من توجيهات . يجب أن يتمكن الشعب من قضاء حوائجه ومعاملاته في أجهزة الحكومة . ليتمكن المواطن بالاشتراك ومشاركتها برأيه في اتخاذ القرارات المصرية ولكن الانتقاء لا يبقى بالاعتماد الوطنية والخبرة الرزنة لكنه أحاسيس نتيجة المعايير والنفذات والتسهيلات التي توفره .

مواقف !!

وحول الظروف المحيطة بمجلس الشعب الجديد ، قال الدكتور حلمي مراد : إن البيان الذي قدمه فيه الرئيس حسني مبارك قرار الاستفتاء ، ذكر أنه صدر قانون جديد لانتخابات مجلس الشعب . وهو مثير أكثر من القوانين التي تنظر المحكمة الدستورية العليا للعلن فيه . وعلى هذا الأساس وجد أن من الملائمة السياسية أن يجلس مجلس الشعب لانتخابات مجلس جديد على أساس إصدار قانون - ويضيف قائلاً : ولكن اعتقد أن انتخابات المجلس الجديد ، بهذا الشكل سيؤدي إلى إلحاق الضرر الدستوري العالي لأن قانون ١٨٨ الجديد هو ٨٦ هو بدوره مشوب بعيوب دستورية تجعله قابلاً للعلن . ونتمنى بأن يجيب المجلس عن إجراء الانتخابات وفقاً لأى تعديل طرأ على لسان مجلس الشعب سواء في عام ٨٢ أو عام ٨٦ . ونجرب الانتخابات بالانتخاب الفردي . ويمكن المجلس الذي انتخب على الطريقة الفردي . وهو سليم من التلاعب الدستوري هو الذي يبحث ويغير بدون عجلة .

ومذا لو حكمت المحكمة الدستورية العليا بطلان قانون الانتخابات يقول الدكتور حلمي مراد : القانون الذي أصدره مجلس الشعب . وعلى أساسه تم انتخاب المجلس الجديد . يجعل المجلس الجديد غير شرعي . وهذا وضع غير لأن هذا المجلس سيصدر قوانين تلحقها عدم الشرعية . سيؤول إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية لفترة قادمة بعد انتهاء مدة الرئاسة الأولى للرئيس حسني مبارك في ١٤ أكتوبر القادم . ومن هنا فالرئيس يستطيع أن يصدر قراراً يقاوت به حل المجلس بالعودة إلى قانون مجلس الشعب الأصلي قبل التعديلات أن القوانين الباطلة يجب أن تلغى والرئيس له الحق في غيبة مجلس الشعب أن يصدر قرارات يقاوت بها قانونه القانون ، فمجلس شعب مطعون في دستوريته ليس له الحق في إصدار قانون يصوب القانون الذي جعله باطلاً . لأن هناك قاعدة أصولية تقول أن كل ما يبنى على باطل فهو باطل . وحول مقاعد المستقلين بمجلس الشعب قال الدكتور حلمي مراد : ٤٨ مقعداً عدد قليل . فمقاعد الأحزاب يجب أن تتدرب مع المقاعد التي تخص بالانتخابات الفردي . وهذا هو المتبع في الدول التي تجمع بين النظامين . هذا بالإضافة إلى أنه أصبح ممنوع

الفرديين أن يتنافسوا المستقلين في هذه المقاعد وهم أكثر عدد النجاح فيها وما لديهم من امكانيات حزبية في الدوائر ذات القوائم الحزبية . فليس الساننا الانتخابية مثلاً توجد دوائر مخصصة للمرشحين بالانتخابات الفردي تكون كل مجموعة منها دائرة كبيرة للانتخاب بالقوائم الحزبية . فالانتخاب الفردي يتخطى دائرة محدودة المساحة والانتخاب بالقوائم الحزبية لأنها تتكون من مجموعة مرشحين وعدة مقاعد تتخطى دائرة أوسع ، أما عندما خستتم الانتخابات في دائرة نفس المقاس . لأن هذه عملية ترفيع لتفادي المعايير الدستورية للقانون السابق الصادر في ٨٢ . تحدث الأستاذ أحمد السليهي ورئيس حزب الأمة إلى ، الأحرار ، عن مقاعد المستقلين في المجلس قال : ليس هناك شيء اسمه مستقل هذا تعبير شعبي وليس قانوناً أو علماً . والدستور يقول يجب للمواطنين أن يتبعوا بحق الترشيح والانتخاب . سياسيين وغير حزبيين . وعضوين وغير حزبيين والقانون لم يقل كلمة مستقل والدستور كفل للمواطن الحق الكامل في الترشيع والانتخاب . والشعبية هي حصة الكفة الأخيرة لكل مرشح وهذه حصة كافية للأفراد لترشيح أنفسهم والعمل في المجال السياسي .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ فبراير ١٩٨٧

المصدر : الأهرام

التوقيت فهو توقيت مدروس على أساس أنه يحايل أن يجبر تسليم الشرف على المعارضة . ويوصى إلى الشعب أن رئيس الجمهورية هو الذي نفذ إرادة الجماهير على مجلس الشعب مع أن هذا المجلس من النواب التي تسكوت على لسان رؤساء الأحزاب المعارضة . ولا فائدة لم ينتظر حتى يستمع إلى توصيات المؤتمر وهي توصيات كثيرة ومنها نقل رئيس الدولة عن الانضمام المصري

وكان اللقاء مع الدكتور فوزي مرسى عضو الأمانة العامة لعزب التجمع الذي قال : نحن كعزب تجمع كنا نقبل نظام التمثيل النسبي وهو نظام القائمة النسبية . أي أن يحصل كل حزب على

مقاعد في مجلس الشعب بنسبة ما حصل عليه من أصوات . مهما كانت ولا تفس الوقت كنا نقبل أن يسمح لغير المنتسبين لأحزاب بأن يترشحوا للانتخابات بقائمة خاصة بهم . ولكن مع رفض الحكومة لهذا النظام الأشد رأياً أن نقل بنظام الانتخاب الفردي . بإماتية النظام المألوف لدى المصريين من قديم واعتباره النظام الأسهل .

وحول خوف الجماهير عن الأذى بأموالها قال : هذه قضية الأحياس الجماهيرى والنسبية للعمل السياسى لأسباب كثيرة منها شعور المواطن بعدم جدوى الأذى بصوته للجماهير لا تفعلى بأسياسية بسبب تزوير الانتخابات .

ويضيف الدكتور فوزي مرسى هذا توقيت ذكى من جانب الحكومة في محاولة لحد من الأثر السياسى لاجتماع المعارضة لأن هذا الاجتماع حدث تاريخى كبير وعنه أن كافة الأحزاب في مصر تواجه العمل السياسى . وسوف يدمقرطى مجدد أسس حرية التسليم بضرورة حرية الانتخابات فلما أن تكون بنظام الانتخاب الفردي البسيط السهل ولا داعي للجمع بين النظامين وإذا تم هذا الجمع فيجب أن يكون أفضل ما في النظامين وليس العكس .

تحصيل حاصل !!

ول لقاء مع الأستاذ محسن الدين الغندور أمين صندوق حزب الأحرار قال : الاستفتاء تحصيل حاصل لأن البيان الذي أدلى به الرئيس جاء في سياق حديث أنه أعطى توجيهاً بالقول نعم لميل مجلس الشعب وحسب إذا لم يذهب أحد لإبداء الرأي فالحاصل سيقبل . وأما أن

رأى أن هذه حركة انقلابية خطا . والخاطى هو أن أن هناك مجلساً مدسوساً في دستورته وهو فعلاً مدسوساً . ويضيف الأستاذ محسن الدين الغندور : است أدري لماذا يلقوا الرئيس

والموجود حالياً قانون جديد . وأنا أرى أن العزب الحاكم سيكتسب القانون الجديد الشرعية الدستورية وأن هناك رأياً يؤكد أن العزب الدستوريى احكام فيالتعديل عام ٨٢ حدثت ثغرة وبالتعديل عام ٨٦ اتسعت هذه الثغرة . أن المجلس الجديد سينتسب على قانونه مشترك في شرعيته وبالتالي سيدخل طعن عليه وسيذهب مرة أخرى للمحكمة الدستورية العليا . ويتعرض المجلس الجديد إلى هزة دستورية قريباً جداً . والرئيس حتى يبارك يمكنه أن يسل العوفل بما له من سلطات بأن مصدر قرار له قوة القانون يصحح به المسيرة الديمقراطية والأصلاح الدستوريى الذي عبرت عنه أحزاب المعارضة في مؤتمرها الأخير . وما دام المجلس ضمن في شرعيته أصبح كل ما خرج عنه مشتركاً فيه ويمكن مواجهته وأما اعتقد أن الاستفتاء هو أقرب "طريق المراجعة" وأسرع وأسهل . فهي تعبر عن رأى الشعب مباشرة ويسبق أن مارسنا هذا من قبل في مجموعة توصيات في الاستفتاء واحد . ويضيف قاتلاً : إلا أن كان هناك ميل لتحصيصها لفتنة سياسية فكذلك نؤمن بأن الطريق الديمقراطي هو الطريق الوحيد من أجل انتشال مصر من أزمتها السياسية والاقتصادية . وأما ما نؤمن بهذا الهدف لابد أن نخضع لإرادة الشعب ونصمم للتشريعات المتكوبة في شرعيته ودستوريته .

مناقشة !!

وحول توصيات القرار الجمهوري بالاستفتاء على حل مجلس الشعب ومؤتمر المعارضة في ٥ فبراير قال النائب الفردي : كون قرار رئيس الجمهورية بإيقاف مجلس الشعب يفرغ قبل انعقاد مؤتمر المعارضة بيوم واحد . بلا شك أن هذه مناورة سياسية من الحزب الحاكم ولا ننسى أن رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الحاكم . فكونه يقبل هذا

وحول سبب احكام المواطنين عن الانتخابات قال الأستاذ المصباحي : لقد قلنا الحكومة يجب أن يكون الانتخاب بالمطابقة الشخصية أو العائلية بالحكومة لا تستطيع أن تنتسب من صانوا والمسايرين من كشوف الناخبين . هذا بالأخامة إلى أن هناك أكثر من ١٠ ملايين شاب لم يسجلوا اسماءهم في الدوائر . يجب أن تتم الانتخابات بالمطابقة الشخصية أو العائلية . ولكن الحكومة تعد ولا تريد التجارب معاشا فكل مرة مع مطابقة يدلي بصوته . عندئذ يتجه الناخبون إلى الصناديق .

ويشرح الأستاذ أحمد المصباحي تعديده مقربة مناسبة للتخلف عن الانتخاب الذي هو واجب وبني لابد وأن تكون هناك غرامة مالية لا تقل عن خمسة جنيهات . لمن لا يدلي بصوته . أما النائب الفردي علوى حافظ فيقول : اعتقد أن الفكرة في يد الناخبين ليختاروا اليهم أصالح وأبهم أقرب إلى الناس والقدرة على أداء المهمة . والواقع يؤكد أن من يترشح نفسه في الدائس الانتخابية يكون في غالب الأمر من العناصر التي لها الثقة العامة ويرى علوى حافظ أن قيادات الحزب الوطني وتوصيات المستوفيين تقول بأن القانون الذي هو محل الطعن في المحكمة الدستورية العليا . انتهى !!



المصدر : ٢٠ أحرار

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على أن يظل على رأس الحزب الحاكم .
ولكننا نشأه بأن يكون الرئيس رئيساً
لكل المصريين ولكنه يريد أن يكون رئيساً
لأعضاء الحزب الحاكم .

وحول الانتخابات القادمة قال
الاستاذ مجدى السيد الشنوبى :
نجدت المعارضة لى دخول الانتخابات
بقائمة واحدة خاصة بعد مؤتمرها
الآخر فلما اعتقد أنه يمكن تشكيل
حكومة ائتلافية وحول وقوف الأحزاب
المعارضة مجتمعاً أمام الحزب الحاكم
قال : هذا رد فعل طبيعي . فالاحساس
بالخطر يجعل الناس كلها تجتمع لى مكان
واحد وهذا رد فعل طبيعي للاحساس
بالخطر والخطر يكمن لى التعديلات
التي استحدثتها مجلس الشعب
بخصوص الانتخابات عام ٨٢ وعام
٨٦ .

واعتقد أن الرئيس لو أصدر قراراً
بالعودة الى الدوائر الفردية وهذا حلم .
ولكننا اذا تقاطعا فيجب أن يصدر قرار
بالعودة الى الدوائر الأصلية ولا مانع من
أنها تقال قائمة ولكن بدلاً من القائمة
التي تضم عشرة مرشحين تضم اثنين .
ويضيف : القوائم العربية ستكون
مليدة اذا كانت نسبة الامة عدداً ٨١٠
مثلاً ولكنها عدداً بنسبة كبيرة فهل بهذا
يعرف الناخب برامج المرشح جيداً ... لا
أظن . فهو ينتخب فلاناً لان جاء في عراء
له أو حلف زفاف ولكن برامج حزب فهذا
ما لا يلهيهم .. التي التوسع أن يصدر
الرئيس حسني مبارك قراراً بتقسيم
المرشح الذي ينتج على قائمة حزب
ويستقل من هذا الحزب ويحصل من
مجلس الشعب وهذا ما أتوقعه قريباً ..



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٥٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستفتاء بإطلال والانتخابات القادمة أعظم بطرانا

بقلم

فتحي رضوان

تنص المادة ١٢٧ من الدستور على مايل :

« لايجوز لرئيس الجمهورية ان يحل مجلس الشعب الا عند الضرورة القصوى وبعد استفتاء الشعب ويصدر رئيس الجمهورية قرارا يوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما » .
وواضح من هذه المادة ان المشرع رأى ان يكون التعبير عن حق رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب بصيغة النفي ، بدلا من استعمال صيغة الاثبات فقال لايجوز لرئيس الجمهورية حل المجلس الا عند الضرورة القصوى ، وبعد استفتاء الشعب ، لان حل المجلس من ابغض الحلال للمشرع الدستوري في أى بلد ، ولست أقول ذلك اظهارا للاعتراض الضمني على الحل في ذاته ، والواقع اننى لم اكن مشغولا بهذا المجلس المنحل على أية صورة من الصور ، فلم اكن اتابع مايجرى فيه ولا مايصدر عنه ، ولكن الذى يهمنى من الامر ، هو مايجرى في مجال التطبيق الدستوري ، وتصرفات الرئيس في هذا المجال ، لان هذه التصرفات وملابساتها تصوغ فكرتنا الدستوري وتؤثر على تفكير الشعب .



المصدر : **الشيخة عبد**

التاريخ : **١٧ فبراير ١٩٥٧**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتاريخ وقوعه والدوافع التي حفزت الرئيس إليه .
ويخشى أن جرى الاستفتاء وسط التجهيل بأسبابه ودوافع إجرائه أن يظعن فيه أمام المحاكم ، ويطلب الشكوى ، ولا ينفذ في يد هذا السلب ، أن تكون السوابق قد جرت على اتباع هذا الطريق ، فحق الشعب بقي ولا يسطر ، ومساكن الرئيس أو الشعب في حالة أو حاليتين سابقتين ، لا يؤدي إلى حرمانه من حقه .
والآن وقد تم الاستفتاء دون اقتراح قرار الحل وقرار البعثة إلى الاستفتاء
قرار الحل وقرار البعثة إلى الاستفتاء
بيان رسمي من الرئاسة موقع عليه من الرئيس ، فإن هذا الإجراء باطل ، لأن الشعب استفتي على لاشيه ، وانتفىست الاستفتاء على هذا الدعم فظن العالمين أن هذا كان إجراء سليماً وأنه استولى مانس على في المادة ١٢٧ . ولو استوفت في الطريق - كما تدفع أجهزة الاتصال - بالجمهورية المسماة بأجهزة الإعلام - شمس وسامتهم فزاد أفراداً عن الضرورة القصوى الحافظة إلى الحل ، لحصلت على إجابات متضاربة . بل ومتناقضة .
وليس بعيداً أن تجدنيهم من الذين استفتيتهم من لم يسمع عن هذه الضرورة ولا يعرف ماذا يلعب بسؤال عنها .
ولو حاولنا أن نعرف مرامي الضرورة القصوى التي يعينها الرئيس ومصدر القرار ، لوصلنا إلى نتائج جريئة .
فالمجلس كان يباشر عمله بطريقة المالوفة دون أن يبدو في مداولاته ولا في قراراته أن هناك شيئاً جديداً غير مرده للحالة التي أوجدت الحاجة القصوى . فالحال التي تتدفق والمناقشات تدور وفي الأسر على هذه الوثيرة حتى بعد أن رفعت الدعوى

النص على حق الرئيس في حل المجلس للشعب بالصيغة التي تبدأ بـ «لأنا الشافية ويعدم الجواز ابتداء» .
فإذا كان الرئيس قد قرر حل المجلس ، وكان المجلس يغيضاً للشعب ، أو على الأقل لا يلائم مكاناً في قلب الجماهير لأنها لم تر له مواقف تحميها من السلطة التنفيذية ، ولأن الشكوى من رئاسة المجلس وإسراجه في الحد من حرية النواب الشعب في إبداء آرائهم ، فلا يجب أن يثبتنا ذلك أن حل المجلس هو بعض الحلال ، ولو كان المجلس في ذاته غير قريب من قلوبنا ، بل حتى ولو كان حله من أماني الناس .
ويجب أن يبقى من أهم العناصر التي تخضع لرقابة ومناقشة الشعب في قرار الحل الصادر من الرئيس هو توافق حالة الضرورة القصوى ، فهذه الحالة هي الزريعة التي يتردد بها رئيس السلطة التنفيذية الأعل ل حل المجلس ، ولذا فإن قرار الحل ، لا يجب أن يقتصر على الأمر بحل مجلس الشعب فقط ، ولأجل الموعود الذي يسير في الاستفتاء بل إن نص المادة ١٢٧ من الدستور ، يقتضي أن يصمم قرار الحل عن الضرورة القصوى بكلمات قصيرة أو بيان مرافق لقرار الحل .
المهم أن يبيد الرئيس احترامه احترامه للشعب ، فيطعمه على الأسباب التي دعت إلى الحل ، ويطلب موافقته على هذه الأسباب ، أما أن يصدر قراراً بعبارة صماء لاتخاذ موضوع الحل إلى أسبابه ، فالاستفتاء يفتقر مبرره ، وتعدم الحاجة إلى الاستفتاء أو الحكمة من إجرائه .
ولا يجوز أن يترك الشعب في ظلام فجيال أو ينتج من الملاحظات المتصلة بالحل

أول ما يجب أن يقال أن الشعب حينما يستفتي في حل مجلس الشعب ، فالاستفتاء ينصب على أمرين أولهما الضرورة القصوى ، فالأصل عند الأمم أن مجلس الشعب هي قيد على حرية رئيس الجمهورية ، وهي الديدان المحارس على حقوق الشعب بأزاء الرئيس تمنعه إذا تعدى هذه الحقوق أو يخرج على القيود التي يفرضها عليه الدستور بمعنى أن تجاوزات الرئيس ورغبته في التوسع على حساب المجلس المعمل للشعب ، فالحال التي الثابتة أيا كانت اسماءها ، وسواء سميت بمجلس النواب أو بالجمعية الوطنية أو مجلس الأمة أو مجلس الشعب - هي في الغالب ، هيئات انتخبها الشعب بل قبل انتزاعها من الحاكم الفرد ، فيبقى هذا الحاكم متربها بها الدوائر منتظرا الفرصة للانقضاض عليها مستغلا فرص الضعف التي تكتب على كاهه أو تعترض مجالسه المملة له ، فليتلاد أن يكون المجلس من صنع الرئيس ، وأن يكون أعضاؤه من اختيار الحاكم الأعلى ، والأم التي استخلصت حلقها الثابتة تبلغ في التوجس من كل تصرف يصدر عن الملك أو رئيس الدولة ، ولذلك ففي بريطانيا تيسد مشيخة بعد أن زالت مبرراتها في أيام الصراع بين العرش والشعب ، ومن ذلك أن الملك لا يدخل ساعة مجلس العموم البريطاني إلا بعد أن يؤيد كثير أمانيه ليقت امام باب اللغة ويظهره مزاراً شم يؤذن لذلك بالقدوم إلى نواب الشعب ، وذلك لأن الملوك كانت تقتحم ساعات المجلس ، وتنتهك حرمتها ومن هنا كان



المصدر : الملتحق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٧ فبراير ١٩٨٧

التي خلعت في شرعية قانون الانتخاب رقم ١١٤ لسنة ٨٤ المعدل للقانون ٢٨ لسنة ١٩٧٢. فالقضية وقعت أولاً أمام مجلس الدولة ثم أحيل الطعن في عدم دستورية هذا القانون دون أن يضطرب سير العمل في المجلس.

ثم أعلن أن عضو هيئة المفوضين في المحكمة الدستورية العليا ، قد كتب تقريره وخلص إلى القول بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ٨٤ حينما جرم المستقلين من مبادرة حلقهم في الانتخاب ، قد خرق الدستور وخرج عليه فإن جوانب عديدة من الرأي العام اهتزت لهذه النتيجة ورنست عليها أمور هي :

بطان قانون الانتخاب ، وطلان وجود المجلس الذي جاءه عن طريق هذه الانتخابات . وأخيراً بطان أي قرار أو تشريع صدر من هذا المجلس الباسط لبطان قانون الانتخاب الذي جاء مفرقة له .

فإذا قبل أن هذه النتائج الخطيرة هي التي دعت الرئيس إلى حل هذا المجلس وتعطيل جلساته ، لتعذرهما لأمور أخرى جرت في هذا المجلس . فهذا المجلس انهمك انهماكاً شديداً هو بذاته في تصديق القانون الذي ذهبت هيئة المفوضين إلى أنه باطل ، وهو القانون الذي اتى بهذا المجلس نفسه . فكيف سمح المجلس لنفسه بمعالجة العيب في القانون الذي لنفسه بمعالجة العيب في القانون الذي أخرجه إلى الوجود ومنحه الحياة . وكيف ترك يجرى هذا التعديل ويخرج قانوناً جديداً وهو مصاب بالعلة التي أوجبت هذا التعديل ودعت إلى هذا الإخراج .

أمور لتفهم ، وكان الواجب تقيضها . كان الواجب أن يحل الرئيس المجلس فوراً ولا انتظار ولا يسمح له بأصدار قانون جديد .

ولكن ألقى الحدث هو تقيض ذلك فتسرك المجلس حتى أصدر قانوناً جديداً واعتبر بعد ذلك وجوده أو استمراره في الوجود مستحيلاً . وتدخل الرئيس بدعوى أن صدر القانون الجديد هو ما يدعى إلى تعطيل المجلس وحلّه في نفس الوقت ويزداد الموقف غرابية حينما نعلم أن المجلس المتيقن عن قانون باطل ، يعترض باطلاً وبدعم شرعية ، وصحياً وشرعياً في أن واحد :

معتبر بطلاً بإيقاف أساساته والاستفتاء على حله ، ثم يعد قانون انتخاب جديد بعد ظهور العلة المبيته له ، ويجري انتخابات مجلس الشعب الجديد على أساس هذا القانون .

كيف تتجاوز هذه المتناقضات بعضها إلى جوار بعض . كيف لانفاز من أن

يطعن أولاً في قانون الانتخاب الجديد . ثم لاتخاذ أن يطعن في الاستفتاء ، ثم لاتخاذ أن يطعن في الانتخابات قبل حصرها ويقع الاعتراض على إجرائها على أساس قانون الانتخاب الذي وضعه مجلس أعلن السيد رئيس الجمهورية علناً وعلى رؤوس الأشهاد بطلانه ٢٩ .

وبعد فالخليفة الصادقة والساطعة تتكون من العناصر التالية :

أولاً - أن الرئيس اسك عن الإصاح عن الشورى التصوي الملجبة إلى حل المجلس .

ثانياً - أن الشعب يستحيل عليه أن أراد أن يعتمد على نفسه ويحاول الإغواء إلى هذه الخورة القصوى ذلك لأن المجلس الذي يحل زيد الرئيس والدولة بقانون جديد اعتبر علاجاً ناجعاً لأمراض وأوضاع القانون ١١٤ . ولا يمكن اعتبار المريض الذي تقرر عدم طبيبه من نفس الأطباء .

ثالثاً - أن القانون الذي سدقته الأمة إلى المشاركة في الانتخاب على أساسه ، به من العيوب على الأقل ستة أضعاف مما إلى القانون الذي حله المجلس المتحل وختم بتدعيه حيات .

والآن ما هو الحل ؟

إن أردنا أن نترك الطريق السوي ، وجب علينا أن نعدل القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٤ ونجرده من عيوبه العديدة التي منها :

أ - نسبة الـ ٨ ٪ .

ب - منح الصّوب الفائز بالأغلبية - الأصوات التي لم يتيسر توزيعها على الأحزاب .

ج - عدم ملء الدوائر الشاغرة بطريقة الانتخابية ، واختيار اسم المرشح الأول في قائمة الحزب الفائز الانتخابية .

د - إلغاء نظام الدائرة المتضخمة التي تبلغ أحياناً مقدار محافظة بأسرها .

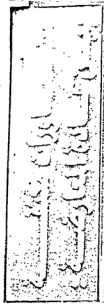
إن الذي اقترحه هنا ، هو العودة إلى الحق ، والرجوع إلى الحق فضيلة ، ووضع أساس جديد لحياة نيابية مستقرة ، تسمح للرئيس أن يشغل بما يشغله فعلاً وهو إصلاح الحالة الاقتصادية في البلاد . أما منهج التناقض الصارخ فهو تبديد لقوى الشعب ، ورجوعه في أزمان يستتوي واستلاحق . وإن ينبغي مشرعتها جماعة المستشارين والخيراء الذين عازوا لمصر حتى يهبطوا بها إلى المستوى الذي نراه والذي يحاول الرئيس جاهدته التناقضات . نقطة الابتداء في هذه المحاولة . هي وضع حد حاسم لهذا الأسلوب الضال المتجاهل للأسس ولحقائق الأمور .



المصدر: الشاهد

التاريخ: ١٧ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لجنة الدواوين مصر توالف

لجنة التحرير

لجنة التحرير والادب والصحافة والاعلام



محمد حامد أبو النصر



فريد عبد الكريم



رفعت السيد



مصطفى كامل مراد



أحمد السيد



المصدر : **النشـر**

١٧ فبراير ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ

السؤال الذي واجه كل فصائل وتيارات المعارضة المصرية لسنوات طويلة هو : لماذا ينجح الحزب الوطني في فرض هيمنته على البلاد ، رغم أنه في واقع الأمر ليس إلا حزباً للأقلية ؟

والاجابة التي واجهت هذه الفصائل - ايضاً - وللسنوات طويلة هي : لان قوى المعارضة تعاني من الفرقة والانقسام . من هنا ، وفي هذه الظروف التاريخية ، يادر حزب العمل بالدعوة إلى إزالة السؤال والاجابة دفعة واحدة بطرح البديل .. دعا الحزب الى وحدة تيارات المعارضة ، ووقوفها صفاً واحداً في مواجهة هذا الحزب الوطني الديمقراطي ..

ورغم ضيق الوقت ، واصرار الحزب الحاكم على الانتهاء من الانتخابات بسرعة ، كماهي عادته ، إلا ان احزاب وتيارات المعارضة ، واجهته لأول مرة بمحاولة جادة لبلورة موقف موحد ، فتوالت الاجتماعات وصدر العديد من القرارات .. ابرزت كلها ، ولأول مرة منذ بداية التجربة الحزبية في مصر ، ثمانية الدعوة لتحقيق التنسيق بين قوى المعارضة ، لمواجهة الحزب الحاكم .

بادر حزب العمل ، باطلاق الدعوة الى التنسيق وتجاوبت معه معظم الفصائل والتيارات ، ولنسجم المهندس ابراهيم شكرى ، عن هذه الدعوة حيث يقول :

لقد رأينا ان التنسيق بين احزاب المعارضة ضرورة . وقد اعلنت ذلك في الاجتماع العام الذي عقدته الاحزاب منذ اسبوعين .. فقلت يومها اننا نشهد في التنسيق الى آخر مدى تماماً كما قمنا هذا المؤتمر على اساس تعاون بيئنا .

ونسرج ضرورة التنسيق الى اهتمامنا بزيادة تفعيل المعارضة في مجلس الشعب القادم حتى نخطم القيد الذي تفرضه الحكومة على وجودنا وتأثيرنا . ولأجل هذا الهدف الذي يمح قضية الديمقراطية لساننا مستعدون للقبول أية تنازلات تفرضها السالفة الواحدة على حزبنا .

وإذا كانت التطورات قد اثنتت الآن ان اقامة تحالف يضم الإخوان والأحرار مع حز العمل ، فإننا كنا نفضل نجاح الجبهة الاوسع التي تتسع للجميع .

رغم ان قائمة الجبهة الواسعة ليست بالوادر والوجهة الحالبة تحت اسم حزب العمل . ولكن لا مجال الآن للشد أو العلبان . فالوقت محدود ، وعلينا ان نتجه بكل قوتنا لكي نحقق أفضل النتائج بإذن الله في الانتخابات . وسنحرص على استمرار التفاعيم والتعاون مع الجميع رغم الخلاف الحاد حول القوائم . ولكن للتحالف والتنسيق سيكتصرمان في الهيئات الثلاثة .

ونحن نتوقع مقاومة شرسة من الحكومة لمحارلاتنا جمع الصلوف .. ولكن شعبنا يصر على انتزاع حقه في الحرية ، وهو سيستمر في هذا الجهاد ان شاء الله ..

والمقر عقدة يوم ٢١ فبراير ، ولقد فرض حل مجلس الشعب نفسه على جدول أعمالنا . وكان الرأي الغالب في البداية دعوة قوى المعارضة جميعاً لمقاطعة الانتخابات ، وكانت لنا تحفظاتنا على مبدأ التنسيق مع حزب الوفد . ولكن بعد التطورات الأخيرة ، تغيرت النظرة . لا اعتقد أننا سنشارك بلقوتنا الكاملة لان ليسنا الاسس للانتخابات واحتمالات

توزيعها لم يتغير .

ون كل الاحوال فإن اجتماعنا التام للجنة المركزية سيحسم التفاصيل ، واعتقد انها ستكون جائزة يوم الجمعة إن شاء الله .

● ولقد اكد احمد الصاوي رئيس حزب الامة لقد التقت احزاب المعارضة على دخول انتخابات مجلس الشعب القادمة في قائمة واحدة .. واعتلنا ذلك

وسعدت الجماهير بهذا الخبر وانتظروا منا تفصيلاً .. ولوجئنا بحزب الوفد بيقض عهده ويقول لنا (باي ... باي ... بالسلامة)

ونحن كحزب الامة لانريد ان ننتهول من أية احزاب معارضة اخرى .. وسندخل الانتخابات بقائمة حزب الامة فقط .. ومرحباً باي حزب للدخول تحت قوائمنا .

اصوات من الوطني

منذ ان تقدم حزب العمل باقتراحه بالتنسيق بين احزاب المعارضة في هذه الانتخابات ، والحزب الوطني يحاول التغلب بكل الطرق الى داخل احزاب المعارضة ، لإثارة الوتيرة بينها ، كما تهال وجهه بالفرح حينما أعلن حزب الوفد عن عدم موافقته على هذا الاقتراح . لكن ذلك لا يمنع من أن يكون لبعض الأعضاء البارزين في الحزب رأى وسلك مختلف .

● يقول توفيق عبده اسماعيل : ليس هناك مانع قانوني في موضوع القائمة الموحدة . أما من ناحية المواقف فهي غير مقبولة شعبياً لأنه هناك احزاب الليبرالية جدا واحزاب اخرى متطرفة في اليسار ودخول هذه الاتجاهات المتطاربة في قائمة موحدة

تحقيق :
أحمد عبد الله
ربيع شاهين
أحمد السيوفي
زينب عامر

موقف الأحرار والتجمع

● مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار سيدخل الانتخابات على قوائم الحزب فقط كل ما في الأمر .. هناك تنسيق مع الاحزاب الأخرى في القوائم والدوائر الفردية .
● قال الدكتور رفعت السعيد : ان حزب التجمع بعد ان تدارس الاقتراحات القائمة بشأن قوائم

مشتركة تقرر في اجتماع الامة العامة الإعداد لدخول الحزب الانتخابات القادمة بوائمه المستقلة أي باسمه في قوائم يمكن ان تتسع لكل القوى الوطنية والتقدمية القريبة منه والتي لم تجد الفرصة لإعلان انحيازها بعد .. وسوف يحضرم اللجنة المركزية للحزب يوم الجمعة القادم في دورة طارئة لاتخاذ القرار النهائي .

الحزب الناصري

● وصرح الاستاذ فريد عبد الكريم ان قيادة الحزب الناصري كانت في حالة انفعال دائم خلال الأيام الماضية لمؤالة الإعداد للمؤتمر الأول للحزب



المصدر: **الشمس**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٧

يُجمل من السهل ضرب القضاة بالاعتقال. وفي تونس توجيه عضدات للثلاثة بدمرة الحزب الوطني لان لكل منهم اتجاهاته المتضاربة.

كما انه اعتقد ان اتراء الديمقراطية وتقوية المعارضة قد تدعو إلى التقدم بالتشديد للمعارضة... الأول تشمل الأحزاب الليبرالية والاشيانية تشمل الأحزاب ذات الميول الاشتراكية

(العمل - التجمع) بحيث تكون الاتجاهات جميعها ممثلة في المجلس.

فريد اثرء للتجربة

ويقول حمدي السيد: التزول بقائمة وأدلة للمعارضة ان يعطى العمل الحزبي فرصة لاتراء والتعميق والحوار حول برامج الأحزاب. ويشيد: وتضيف: وكانت هناك مبادرة من الحزب الحاكم أو من رئيس الجمهورية في غيبة المجلس بخفض نسبة ٨٪ أو القائها شاملاً بحيث يتجعد هذا للدول بقوائم مستقلة لأجل تعميق العمل الحزبي واتراء الحضور السياسي وإيجاد ما يسمى بالولاء للأحزاب كما اني اعتقد ان التجربة - سينتج عنها اختلافات داخل الأحزاب حول القوائم وترتيبها واختيار المرادها.

انسحاب الوفد

اعلن حزب الوفد انسحابه من الموافقة على فكرة دخول الانتخابات في قائمة حزبية موحدة وعلل انسحابه من هذا الاتفاق بان الدخول في قائمة موحدة امر مخالف للقانون كما اتاروا الاختلافات الفكرية والعقائدية بين الأحزاب متجاهلا ما جمع عليه قادة المعارضة في مؤتمر الأحزاب الأخير من مناسي هذه الاختلافات في سبيل المأر الديمقراطية.

يقول الدكتور عبد الحميد حشيش السكرتير المساعد لحزب الوفد قانون الانتخابات يمنع من دخول الأحزاب المعارضة في قائمة موحدة حيث يستلزم اثبات الهوية الحزبية للمدرج اسمه في قائمة حزب من الأحزاب ولابد ان يعطيه الحزب شهادة بأنه ينتمي

اليه، ومن غير المتصور ان يعطى شخص ينتمي إلى حزب معين شهادة بأنه عضو في حزب آخر.

وهذا سيكون مبررا للظن في صحة القوائم. بالإضافة الى وجود فوارق عقائدية ومذهبية بين بعض الأحزاب والبعض الآخر. ومن غير المتصور أيضا ان هؤلاء جميعا يدعون إلى انتخاب قائمة لها فكر معين أو من المفروض أنها تنتمي إلى حزب له فكر معين.

● وعلى مدح قناوى - الأمين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكي ان انسحاب الوفد هو خطأ تاريخي غير مبرر، لان صيغة التنسيق التي عرضت بمبادرة من حزب العمل - هما استمرار لتجميع القوى الوطنية كانت تحمل هدفا وظيفيا من أجل توحيد قوى المعارضة لاتخاذ موقف موحّد تجاه قضية مجلس الشعب لتحقيق التوازن السياسي، ولم يكن الوفد مضار في هذه الصيغة، ويضيف قناوى ان هذه الصيغة قد نجحت بالفعل - بصورة مصغرة في مؤتمر الأحزاب الذي تآكدت فيه قدرة الأحزاب على التفتيح الجيد، وتركيزها على الديمقراطية كقضية محورية وتجميع الاختلافات الفكرية والاجتماعية فيما بين مصالح تحقيق اهداف الشعب.

● ويتفق الدكتور ميلاد حنا - مستقل - في ان حزب الوفد بالانسحاب فقد فرصة تاريخية - لن تتكرر، واضاف حنا التعلل باى اع انونية هو تعلق سخيف وساذج، لانه من حق أى مواطن مصرى ان يغير هويته السياسية وانتماءه الحزبي دون أى قيد أو حرج، ويرى الدكتور ميلاد ان الحزب الوطني لابد ان يكون قد ضغط على حزب الوفد، لان القوائم المشتركة كانت ستهدد الحزب الوطني هزا عنيلا لأول مرة منذ عام ١٩٥٦.

ويشير حنا الى ان الديمقراطية في مصر مازالت بيكرورية، وان قاطبة الأحزاب داخل البرلمان كانت محدودة، ولهذا فان دخول الأحزاب بقائمة موحدة كان سيؤدى إلى التوازن بين احتكان الحزب الوطني وجهية المعارضة.

لكن كيف تنظر الهياات والشداول والاتحادات إلى موقف المعارضة بالتنسيق

في مساجير... شهدت حفل الحزب الوطني؟

هيئة تدريس المنصورة توافق

● يؤكد الدكتور الشافعي بشير رئيس نادي مية تدريس جامعة المنصورة بعدم وجود أية موانع أو عقبات من الناحية القانونية، ولكن الامر يخضع للملاءمة السياسية، واطن ان دخول الأحزاب المعارضة للانتخابات في قائمة موحدة اصح كثيرا لها وللمصلحة العامة، ونحن نزيد على ذلك الموقف، لا له من فوائد متعددة حيث سيمكن للمعارضة من استثمار كل صوت تحصل عليه بدلاً من ذهاب أصواتها إلى الحزب الوطني مشا حذب مع الحزب الوطني والتجمع في الانتخابات الماضية عندما لم يحصلوا على نسبة ٨٪.

ويضيف الدكتور الشافعي بشير ان وجود احزاب المعارضة في قائمة موحدة يلاى - بدون شك - إلى تعميق الديمقراطية، فوجود معارضة قوية يلاى إلى ديمقراطية حقيقية في عكس ما يمكن حدوث اذا ما تمت المعارضة في مجلس الشعب بعهده محدود من المقاعد، حيث سيؤدى ذلك إلى توحش الحزب الحاكم.

نحن نريد - والكلام مازال للدكتور الشافعي بشير، ان تدخل كل العناصر القيادية الوطنية في مصر إلى ساحة العمل الحكومي، لان الاكثار الوطنية للأحزاب لابد ان تدخل كلها إلى ساحة العمل وليس فقط الكلام، فلابد ان يكون هناك يقظة من المعارضة إلى جانب الحزب الوطني في الحكومة الانتقالية التي نطالب بها.. ان الجهة امر خسرنا لانها مستحيل الأحزاب تحصل على نسبة عالية جدا من الأصوات في المرحلة القادمة وإن تنقلت المعارضة كثيرا في التمارين في مواجهة الحزب الوطني حيث سيكون شعارها واحدا وهدفها متعمق الديمقراطية وإزالة كل المعوقات



١٧ فبراير ١٩٨٧

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والتي جاءت كل حزب فاش أن يرى أن رأيه مقبداً ، وكل على حدة . أجدى وأنفع لدعم الديمقراطية .. أما إذا كانت مجرد عملية تكتيكية للوصول لمجلس الشعب أنها تصبح غير ذي جدوى .. ومضرة للمصالح العام ..

● ويضيف د . عبد النعم ابو الفتوح : ستكون ثقافة الأطباء ، أننا نؤيد ونبارك خطوة التنسيق بين المعارضة على قائمة حزب العمل الاشتراكي . وأي تنسيق بين المعارضة في مواجهة الحكومة لابد أن يشمل التيار الإسلامي . حيث أن هذا التيار هو أكبر التيارات شعبية .. أما اعتراض الحكومة فهو امر لاؤن له لان التنسيق بين المعارضة لا يتم بتصريح من الحكومة . وإذا تم التنسيق بين المعارضة وعلى رأسها التيار الإسلامي . فسوف تكون النتائج طيبة . وسيطعها الشعب صوته .. وأي مجموعة تنسق فيما بينها ، لابد أن يكون الإسلام على قمة أعمالها .. وضمير مصر لا يمكن أن يمثل في غيبة الإسلام .

أن يربح للحد الأدنى من الاتفاق على القضايا الملحة كان ضرورة قومية وطنية . فهناك ثلاث قضايا خلاف حولها وهي الديموقراطية والأزمة الاقتصادية ثم الاستقلال في العلاقات الخارجية . وهي محاور تشترك فيها أيضا التيارات التي لم تشكل في أحزاب بعد لكنها قوة سياسية حقيقية في الشارع المصري مثل التيار الإسلامي والتيار الناصري .

إذاً كان المؤلف هو ما انتهى اليه رفض بعض الأحزاب لفكرة القائمة الموحدة فلا أظن أن اتفاق حزبين أو ثلاثة في قائمة واحدة سيكون كافياً

لاقتع الرأي العام بأيدٍ لوجية الهدف حتى لو كانت هذه الأحزاب متفارقة في برامجها . ولذا فإن الذي كان يجب أن يكون هو اتفاق موحّد للأهـم النسبية المشوّهة (٨ ٪) اللازمة لدخول الحزب للبرلمان كشرط لدخول الانتخابات ... وعلى العكس من تصورى لفلسفة القائمة الموحدة يتركز على شيء واحد هو مواجهة الحزب الحاكم .. ولابد من مراعاة قدرة أي صورة اتفاق بين حزبين أو أكثر على إقناع الرأي العام . فقبل المشاركة فيها ..

هذا ولم يتمكن الشعب من استطلاع رأى ابراهيم نافع نقيب الصحفيين .

لا معارضة بدون الإخوان

وقال د . ممدوح جبر نقيب الأطباء : أرى أن أي خطوة تتم نحو ترشيح نزيدها .. وإذا رأى أصحاب المعارضة التنسيق بينها سوف يقدم هذا الهدف قلس فتأمل ذلك .. ولكن إذا كان هذا الاجراء سيئسج مبادئ وسماع

التي يعتبر الحزب الوطني السبب الرئيسي فيها . وليس ابل على ذلك من ترسانة القوانين سيئة السمعة التي وضعها الحزب الوطني ويصر على الشك بها .

وهيئة تدريس أسبوط أيضا . يؤيد الدكتور محمد حبيب رئيس نادي هيئة تدريس جامعة أسبوط موقف احزاب المعارضة من خوض الانتخابات بقائمة موحدة في مواجهة الحزب الحاكم . فلي ذلك خير لاحزاب المعارضة ولمصر . خاصة أن حل مجلس الشعب جاء مفاجئاً ، وأصبح صعباً على الاحزاب ان تأخذ استعدادها . فكان لزاما عليها ان تتحرك في قائمة واحدة وأنا شخصيا أؤيد ذلك بكل قوة لأنه هو المنفذ الوحيد أمام المعارضة الثالثة خاصة ان المؤتمر الشعبي كان له صداه الطيب . فالتاس لم تعد تنق في الحزب الوطني .

ويؤكد الدكتور محمد حبيب أن المراحل العادي يجب يمثل هذا الامر ويؤيد دخول الاحزاب في قائمة موحدة .

جامعة القاهرة

● ونس الاتجاه يؤكد الدكتور يوسف عبد الرحمن رئيس نادي هيئة تدريس جامعة القاهرة أن رجل الشارع في مصر يؤيد هذه الخطوة من جانب احزاب المعارضة القائمة الموحدة امر لا بأس به وبخطوة جيدة جدا حسب لها . وأنا شخصيا أؤيد خوض الاحزاب المعارضة للانتخابات في قائمة موحدة لان هذا يقوى المعارضة في مجلس الشعب مستقبلا ويجعلها تمثل نسبة اكبر من المقاعد في مجلس الشعب . ولكن في نفس الوقت لابد من الفاء حالة الطوارئ والعودة الى الانتخابات القريبة والاشراف الكامل للقضاء على الانتخابات اعداد . جدال جديدة للتأخيرات تشمل كل من بلغوا سن الانتخاب .

المرشحون لتقابة الصحفيين

وقد استطلعت ، الشعب ، رأى المرشحين لشغل منصب النقيب . في تقابة الصحفيين ، فاعتز جلال الدين الحامصي . بفضل أن يكتب رأيه في الاخبار . أما محمود الراغب فقال لنا : أن فكرة اشراك الاحزاب في قائمة واحدة كانت مقبولة من رأى العام لانها تعبر بصورة أو بأخرى عن شع من الوحدة الوطنية واتسلاف الاتجاهات الفكرية لاحتواء الأزمة التي نمر بها وهي أزمة غير مسبوقة في حزمها في تناسكها . ولذا فإن مستقبلها اكبر مما تتصور .. والتوحد



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ أكتوبر ١٩٨٧

البحار ضون جميصا في قائمة الوفد كيف بدأت القصة وكيف انتهت ؟

بقلم : عماد حسيين

قبل انتخابات ١٩٨٤ قيل ان الرئيس يريد إحداث إصلاحات شاملة ، وقيل ان البناء التنظيمي للحزب الوطني يعوق هذه المهمة ، حيث يسيطر اقصاد الفساد وعملاء الامريكان على عديد من المواقع القيادية في هذا الحزب . ولذا فان الانتخابات فرصة لاعادة تشكيل الحزب الحاكم . وقيل ايضاً ان اسلوب الانتخابات تحول من المقاعد الفردية الى القوائم لأن اسلوب القوائم يزيد من قدرة القيادة على تعيين اسماء الناجحين من الحزب الوطني ، فيسهل هذا عملية تطهيره .. ومن ناحية اخرى ، قيل لبعض المعارضين ، ان وجودكم في المجلس بوزن مؤثر يساعد كذلك في عملية اصلاح ، وفي الضغط على الجناح القاسد من الحزب الحاكم ،

ومن هنا صدق البعض الخط الاعلامي الرسمي الذي ركز اثناء المعركة الانتخابية السابقة على ان الاحزاب المصرية صنفان : صنف ينتسب بشكل او آخر الى ثورة يوليو (الوطني - العمل - التجمع) وصنف آخر يعادى يوليو تماماً ولا يترط معها بآية صلة (الوفد) ... صدق البعض هذا الكلام .. على امل ان يستخدم الرئيس نتائج الانتخابات في الحصول على الدعم السياسي والتشريعي المطلوب لاصلاحاته ..

الا ان وقائع الانتخابات السابقة اثبتت كذب كل هذه الدعايات والتصورات .. وثبت مما جرى ان نسبة الـ ٨٪ وضعت في قانون الانتخاب لكي تستبعد عدداً حزبى العمل والتجمع .. وثبت ان كل ما اوصله البناء ، عليهم ببواطن الأمور ، كان صحيحاً ، لقد ابلغونا قبل الانتخابات ان نسبة الـ ٨٪ وضعت وانخفضت كل الاجراءات التي تضمنت الا نتجاوزها! رغم وصفهم لنا ظلاماً باننا اقارب للحزب الوطني والعيال باله ! وبالنسبة لتحالف الوفد مع الإخوان ، اذكر ان كل الجهود بذلت لتزيفه ثم للتزوير ضده .. وخلاصة القول ان معركة ١٩٨٤ شهدت اشكالا مبتدعة من التدخل الادارى لتزوير ارادة الناخبين ، ونحن نقصد بذلك تدخل سلطات الحكم المحلي بوزن كبير الى جانب التدخل التقليدي للدأخلية .. لقد اثبتت معركة ١٩٨٤ ان حكامنا يفكرون بطريقة تختلف تماماً عن الادعاءات التي اطلقوها . بل نلاحظ انهم لا يهتمون بتجميله الديكور .. وثبت ان القوائم لم تجعلهم يحسنون من نوعية اعضاء الحزب الوطني داخل مجلس الشعب ، فنية اصحاب السوابق لم تنخفض ... وثبت كذلك ان نية التغيير الشامل (او الجزئى) غير موجودة .

× × × × ×

ذكرت هذا كله بمناسبة ما قيل وكتب في الايام الاخيرة على إثر حل مجلس الشعب ، فالامال الخادعة عادت تنثر من جديد : في الحد الأدنى هناك من يقول : ان الانتخابات الجديدة توفرت لتصويب القانون ، وهناك من يقول : بل المسألة أبعد من ذلك : ونحن اذا كنا - بحمد الله - لم نجتمع



وبالفعل ثارت هذه النقطة داخل الاجتماعات القيادية (الجنة التنفيذية ثم اللجنة العليا) و(و) لجان الإقليم. وكان الرد: أن تطبيق تنسيق وسيق بين كل القوى المعارضة سيضعف روحاً جديدة في الأمة ؟ فالتحرك المشترك دليل على تقدير لقيادة الأحزاب لمسئوليتها ، وسعيه هذا لتجماير خلفها بنفسها ويجسدى الجهاد . وهذه الصلوة ، أسكن أي تقدم ، وإذا كان إحداث هذه الصلوة يتطلب تقديم تضحية ما لان حزب العمل يجب أن يكون مبادراً وقائلاً لهذه التضحية . وكان هناك رد آخر للمخالفين لهذه الرؤية ، فالقائمة الواحدة تحقق وجوداً للمعارضة في مجلس الشعب يمثل الـ ١٢٠ عضواً على الأقل (إذا قلل مستوى التمثيل عند المستوى الذي عايناه في الانتخابات السابقة) ، فضلاً عن الزيادة في العدد ، فإن القائمة الواحدة ستضمن تمثيل كل التيارات التي قد تمنعها نسبة الـ ٨٪ وكذلك فإن القائمة الواحدة تضمن اتجاهاً عدد أكبر من الشخصيات العامة التي قد تقلق قاعدة كالية من العلاقات والروابط التي تشكل النجاح التقليدي في الانتخابات . ولأنه أن هذه القضية في عهد المعارضين و(و) عينهم ستسخر نهائياً احتكار الحزب الحاكم للصوت العامل داخل المجلس . وسيؤثر ذلك على التشرعات وعلى إجراءات الحكومة وعلى دور أجهزة الإعلام الرسمية .. الخ .. باختصار شديد رحلة التطهيرة الجدية للأنظام التي يحققها بكل سمات النظام الشمولي وصلحياته ، دون أن يحمل معه أية علامات على الحيوية وعلى الجسدية في اتخاذ القرار .

■ التفتت المستويات المختلفة داخل حزب العمل بفعل

الحرز والتضحية أمام هذه المكسب الكبيرة في البناء السياسي و(و) جعل المعارضة السياسية ، وانتهينا أن إن أية جسدية جزئية مؤلثة في الأجل القصير ستعوقها وتجاوزها غير عدد من السنوات (إيماناً مناخ عام أفضل ومع استعادة الشعب لثباته الاجتماعية والسياسية .

■ انتهينا بالإجماع أن هذا القبول بالموقف الواحد وحتى في صورة القائمة الواحدة (واعتقد أن نتائج المؤتمر الرابع للحزب ساعدت في الوصول إلى هذه النتيجة ، فقد حقق المؤتمر وحدة في الفكر ، ووحدة مباركة بين مستويات الحزب المختلفة ، والتفاهاً جازاً حول قائد الحزب إبراهيم شكري من الله في عمره وبارك له في صحته وعاليته .

■ انتهينا بالإجماع أن الدعوة للوقوف الموحد في الانتخابات القادمة ، وكلف إبراهيم شكري بإجراء الاتصالات والمباحثات مع سائر القوى الأخرى ، ووافق ما نشر في العدد السابق من ، الشعب ، فإنه تقابل بالفعل (وعلى التوالي) مع ممثلي الوفد والأخوان والناصرين والأحرار والتجمع .

وقد أسهمت الظروف في تحديد المواعيد ، أي تم تترابح المواعيد في كل الأحوال وفق أوقات مفضولة . وأظهرت الجولة الأولى من المباحثات أن هناك قبولاً عاماً للتوجه ، باستثناء الناصريين . فقد أوضح الأستاذ فريد الكريم منذ البداية (والشهادة لله) أنهم يفضلون مقاسمة القائمة تحمل اسم الوفد .. ومن ناحية أخرى طلب الإخوان التأكيد من موقف الوفد ، فقال إبراهيم شكري : أن الاستقلال فؤاد سراج الدين أبلغه تأييده للفكرة ، وقال أنه يعقد ما ذهب إليه سراج الدين لفة لفة منه في شخصه وإضافة إلى أنه لا يرى منطوقاً لرفض الوفد فكرة أن ينزل الجميع في قائمة ، فهذا يحقق له وضعا بالغ التميز والتفوق في الساحة السياسية ، ولأنه أن الاستقلال فؤاد سراج الدين يدره هذا جيداً .

في المرة الأولى ، فمثلاً لن نخضع بكتال هذه المرة .. وما سناً لن نخضع ، فإنه يصبح ممكناً في الحقيقة لتفسير هذا الذي يجري . وكيف لن نخضع وتحسن الفن ، بإهل الحكم وتصور أنهم قد اعتفوا ؟ وأنهم يملكون المجلس تعبيراً عن مسلك جديد ، يحترم الدستور ويعمل السياسات ؟

كيف نقول ذلك وكل التشواهد قبلنا على أن المناهات المتعلقة بالانتخابات وبالعامل مع اصحاب الآراء المعارضة ، تضي نفس الطريقة التي سادت عام ١٩٨٤ ، وبالتالي لن نخلف النتائج ؟ وإذا كانت النتائج لن تختلف لأن لمأخذ حلوا المجلس ؟

■ على أي حال ، لم يعد يهتما كثيراً أن تتوقف عند كيف يكون ، فالأجدي والأهم هو كيف نلحق نحن ؟ . وحين طرحنا هذا السؤال على أنفسنا كانت الإجابة : إن حل المجلس فرصة فريدة تعرض فيها بقوة ، الشعب ، إصلاح العمل السياسي والدستوري . وإيا كانت ذوايا خصوم الإصلاح ، ومن واجبتنا أن نتقدم لأداء هذه المهمة بدون تردد .. كيف ؟

لقد التفتت اللجنة التنفيذية طبيعة الحزب المطلوب وطبيعة الأهداف . ومن حق الأستاذ إبراهيم شكري أن نذكر له أنه كان صاحب الرؤية الصافية والواضحة ، وقد عرض تصوره في اجتماع اللجنة (على نحو ما نشر ، الشعب ،) عددها السابق) وانتهى العرض بتأكيد مبدأ التحرك الموحد بين الفصائل المختلفة للمعارضة .

وقد يتخذ التحرك الموحد شكل المقاسمة الجماعية للانتخابات بهدف الضغط على الحكومة لكي تتخذ إجراءات القليلة بضمان دستورية القانون . وسلامة إجراءات التصويت والغز .. والشكل الآخر للعمل الموحد هو الاشتراك في الانتخابات ، ومواجهة كل العيوب للقائمة ، من خلال قائمة واحدة لممثل المعارضة .

■ وكان طبيعياً أن يتورخ خلاف داخل اللجنة التنفيذية لحزب العمل ، فاستخدم النقاش وامتد ، ثم انتهى إلى موافقة الجميع على ما طرحه قائد الحزب ، ورغم الموافقة على شكل العمل الموحد ، إلا أن أغلب التقديرات مالت إلى أن البديل الثاني أقرب للتطبيق ، إذ يصعب موافقة كل الأطراف في مقاطعة الانتخابات . وقد حدث في انتخابات ١٩٨٤ موقف مشابه ، فالتفتت الأحزاب على المقاسمة ، ثم أعلن الوفد أنه سيدخل المعركة ، فاضطر الباقون إلى العدول عن نيتهم . وإنه إذا وضعتنا البديل الثاني (يدخل الانتخابات بقائمة واحدة للمعارضة) إذا وضعتنا هذا البديل بأنه أيسر ، فإن الفضل هنا يرجع إلى استعداد حزب العمل للتضحية بمصالحه الخاصة والمعارضة من أجل هدف لومى عام .

■ القائمة الواحدة ينبغي أن تحمل اسم حزب معين ، وإذا كان حزب الوفد هو الحزب المعارض الحائز على أكبر نصيب من الأصوات في الانتخابات السابقة ، فإن من حقه أن يطالب بأن يكون هو صاحب الراية التي تلتف حولها . ولأنه أن هذا المطالب يوقع في الأحزاب الأخرى في حرج شديد ، حيث لا شعبة في تحقق الخلافات الفكرية والسياسية التي تحصلت بين الأحزاب ونحن منها على الوفد . ومن هذه الناحية نستوى مقاييس حزب العمل حال قوله لهذه الفكرة ، مع المناهات التي يراها على حزب آخر أمام أعضاء وجماعه . ولكن يضاهي من مشكلة حزب العمل حقيقة أنه يمكن أن يستلحق من حرج القائمة الوحدية حيث أن يؤسعه بتوقيف الله أنه يحصل وحده على نسبة الـ ٨٪ من الأصوات المطلوبة لمدكو (في مجلس الشعب ، بدلاً مما حصل عليه في الانتخابات السابقة) (حصل على ٧٠٪) .



الشيعة

المصدر :

١٤ فبراير ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١- إن الاجتماعات توالى داخل كل حزب ، وتوالت اللقاءات بين ممثلي الأحزاب ، والتفكيرات والتبدلات في المواقف كانت سريعة جدا ، وبدأ يتسرب عن السوء ، بالذات أنه عاد إلى رفض الفكرة ، ورغم تصريحات نشرت في الصحف الرسمية لبعض القضاة ورغم البيانات التي سجلت هذه الصحف أنها تنقلها ، ظل الرأي الغالب داخل حزب العمل أننا بصدد حملة للوقعية ، وكان هذا الرأي يستند إلى نتائج لقاء ثان بين قادة حزبنا وبعض مسؤولي الوفد ، ولكن ثبت في النهاية ، وإنشاء اجتماع اللجنة العليا لحزبنا ، أن الوفد قد اتخذ بالفعل قرارا بنهاية بشأن ينزل الانتخابات وحده .

■ واعترف انني ملغيا - حتى هذه اللحظة - بقرار الوفد ، واعتقد أنه أخفا خطأ كبيرا ، ولكن لاشك في أن له أسبابه . والأساس المؤكد أن قرار الوفد كان ينبغي بالضرورة كل الأطراف للبحث عن صيغة بديلة . أن الوفد لم يرفض الفكرة الواحدة فقط ، ولكنه رفض شكل العمل الموحد الآخر . أي رفض فكرة المقاطعة الجماعية ، فقد قرر وحده أن يستترك ويغض النظر عن رأي أي فريق آخر .

كان علينا أن نفكر بسرعة .. هل تعود إلى فكرة المقاطعة ؟ وكيف يكون ذلك ، وما جدواه إذا كانت المقاطعة غير شاملة لكل الفصائل ؟ هل تعود إلى تجربة الدخول وحدنا كما حدث في انتخابات ١٩٨٤ ؟ أم تترك الأكسمل مع قوى المعارضة الأخرى ؟ دار البحث في كل ذلك أثناء اجتماع اللجنة العليا طوال يوم الجمعة الماضي ، وكذلك دار البحث في الأحزاب والجمعيات السياسية الأخرى وتمت اتصالات ..

إنها أيام تاريخية وأثرها سترسوخ وتوغل خلال المرحلة القادمة .. ومن مثل هذه الأيام يكون من توفيق الله أن يتصرف المرء بسرعة .

■ وبدون دخول في تفاصيل (لا أعرف) أعتقد أن لمساء ظهر السبت في مقر حزب العمل ، ونجح ممثلو حزب العمل في تشكيل حلف أو ائتلاف انتخابي مع الإخوان المسلمين ، ومع حزب الأحرار .

وارجو أن يكون مظهر ما أن عرضي السابق لم يقصد توجيه أية أسامة إلى حزب الوفد أو غيره .. فعكس ذلك هو مقصدي وإذا تعذر الوصول إلى الحد الأقصى من التنسيق في شكل القائمة الواحدة ، فإن تحقيق أي قدر من التفاهم بين قوى المعارضة يظل هدفا تسعى إليه .

٢- وإن تحالفنا المعلن بتشكيله الحالي ، يؤكد ما سبق أن أوضحناه للجميع أثناء سعيينا لتشكيل الائتلاف الأوسع تحت راية الوفد . تؤكد أن التحالف يقوم على برنامج ديمقراطي ، لها جمعنا مع غيرنا هو العزم على تعديل قواعد العمل السياسي ، فبدون الإصلاح العاجل والشامل في هذا الجانب يكون كل ما نقوله وتكتبه زيدا يذهب جساء .. إن الخلاف قائم بيننا وبين من تتصالح معهم ، ولكن تجمعنا وأياهم نقطة يدم واحدة : الحرية .

نحن نذكر خطورة ما خلفنا ، ونحن بما قررناه نهيئ لواء أعد الاستبداد .. ونعلم أن طواغيت الأرض يزعجها ما حدث ، وهي أن تواجهنا بالقوة الساهرة في المقام الأول ، فإداهي من ذلك أنها تستلجنا إلى الحيلة لشق الصفوف ، ليسيسعون في نشر الأكاذيب لإفحال الخلافات أو للتفخيم فيها .. وقد بدأ ذلك فعلا .

ولكن يمتعون .. ويمكر الله والله خير الماكرين والله أكبر وبحيا الشعب

عبدل حسنين



المصدر : المستحب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

في اجتماع تاريخي :

اللجنة العليا للحزب تقرر دخول المعركة الانتخابية

وتفوض رئيس الحزب بالتنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية
شهد يوم الجمعة الماضي اجتماعاً تاريخياً للجنة العليا لحزب العمل
الإشتراكي التي انعقدت برئاسة إبراهيم شكرى زعيم الحزب لمناقشة موقف
الحزب من الانتخابات العامة القادمة . وقررت اللجنة بعد مناقشات دامت أكثر
من ثماني ساعات دخول الحزب انتخابات مجلس الشعب في أبريل القادم
وتفويض رئيس الحزب واللجنة التنفيذية بإجراءات الاتصالات مع كافة
الأحزاب والقوى الوطنية بهدف تحقيق أعلى قدر ممكن من التنسيق في المعركة
الانتخابية .

وكان إبراهيم شكرى قد بدأ الاجتماع بطرح تقرير حول الموقف الذي
تتعرض له الديمقراطية ، بممارسات الحزب الحاكم الذي حدد زمان المعركة
وشروطها وفقاً لمصلحته ، بإصراره على إجراء الانتخابات بالقانون المعدل
المطعون في دستوريته ، وإن غل نفس المجالس المحلية التي يسيطر عليها .
ويدون المواقف على أي مطلب من مطالب المعارضة بخصوص ضمانات نزاهة
العملية الانتخابية . وحدد التقرير أن أحزاب المعارضة وكافة القوى الشعبية
أصبحت أمام خيارين أساسيين لمواجهة هذه الأوضاع . إما المقاطعة الشاملة
للانتخابات ، وإما المجابهة المشتركة للتحرك الحزبي الحاكم .
وقد شهد الاجتماع مناقشات معمقة حول هذا الموضوع في ضوء قرار السوفد
بالتخلي عن فكرة الجبهة المشتركة ، والقرار المنفرد بتزول الانتخابات والذي
أعلن في نفس اليوم . واتجهت المناقشات إلى رفض فكرة مقاطعة الانتخابات
مادامت أن المقاطعة لن تكون شاملة ، ومادامت تعطى فرصة للأعلام الحكومي
للحديث عن خوف المعارضة من عدم النجاح وعدم شعبيتها ... إل الخرد ذلك من
الادعاءات .

وأكدت المناقشات أن القوى الشعبية يجب أن تتحمل مسئوليتها في مجابهة
عمليات التزوير المحتملة . وعدم ترك الساحة خالية لفراسين في ترشيح أرادة
الجماهير . وأيدت مناقشات اللجنة الاستمرار في طرح المفهوم الجبهوي
للمعركة الانتخابية . في مواجهة التسلط والديكتاتورية . وأن حزب العمل لم
يكن معترداً على رؤية مصالحه الحزبية بعيداً عن الموقف القومي . والمصلحة
الوطنية العليا للملاذ . وأن عقله وفكره مفتوحان . ويود مدودة لكل الوطنيين
في سبيل اصلاح أوضاع البلاد .

ولذلك استقر رأي اللجنة في النهاية على ضرورة دخول المعركة الانتخابية .
والتصدي لكافة مناهج الانحراف فيها . لأن من شأن ذلك أن يلقى الحزب من
خلال هذه المعارك . وأن يعمل على أن تصل الحقيقة من خلال ذلك إلى السطاح
العريض من الشعب . كما قرر المجتمعون تفويض السيد رئيس الحزب
واللجنة التنفيذية بإجراء كافة الاتصالات الضرورية لتحقيق أعلى قدر ممكن من
التنسيق مع كافة الأحزاب والقوى السياسية التي تقبل هذا التحليل للموقف
والذي يتمثل في ضرورة تجميع القوى للحزب للفرصة والتغنت والإلال الذي
يمارسه الحزب الوطني على الشعب المصري .



المصدر : النشرة

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نريد انتخابات بدون تزوير بوليسي وحكومة انتقاذ وطني

حسناً فعل رئيس الجمهورية بحل هذا المجلس المسمى مجلس الشعب .. فقد عاصرنا انتخاباته المزورة ولعننا يوم مولده .. وشاهدنا ممارسته المعيبة السيئة الباطلة وتصرفات رئيسه المكروه كراهية شعبية عارمة .. ودعونا على الجميع بالآصبح صبيح من سوء ما يفعلون .. وها هو الصبح قد أتى بحله وذهابه غير مأسوف عليه .

بقلم الدكتور

* الشافعي بشير *

من سيجري الانتخابات الجديدة لمجلس الشعب الجديد ؟ هل هي وزارة الداخلية التي أجرت آخر انتخابات لمجلس الشورى وزورتها تزويراً فاحشاً شهد به الناس في الداخل والخارج ؟

هل سيجريها السيد الوزير الذي أعلن أن نسبة حضور الناخبين أكثر من مجموع الناخبين الموجودين داخل مصر بعد استئصال المهاجرين والمعارضين والمسلحين إلى الخارج والمقيمين في الداخل فضلاً عن الملايين الذين سموهم إلا يذهبوا إلى صناديق الانتخابات وأنا واحد منهم ؟ هل ستجري الانتخابات في ظل قانون الطوارئ الذي يمنع الانتخابات والمواكب الانتخابية ويمنع المواطن المصري من أن يتنافس بصوت عالٍ ولا اكتواء انفسه بالقبض والحبس التعسفي والتهم الباطلة وعسكرة الكارتيه والمصمى المكبره فضلاً عن المصلحات والقنابل المسيلة للدموع والممارسات التي روعت الناس في كل مكان يرتفع فيه صوت حمر أو نداء للحق والانصاف ؟ ؟

إذا كان السيد رئيس الجمهورية سيجري الانتخابات في هذه الظروف فاننا نقطع مقدماً بانها انتخابات مزورة وباطلة ولا فائدة مما حدث وما سيحدث ..



المصدر : الشرق الأوسط

١٧ فبراير ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد يقل .. وما الحل ؟؟؟

الحل .. هو ما نادى به نادى قضاة .. مصر وما نادى به المواطنون المخلصون في هذا البلد .. وهو ان تستد عملية الانتخابات كلها الى القضاة ووكلاء النائب العام في جميع اللجان الرئيسية والفرعية .. وان تقسم الانتخابات بالمدارس والكليات الجامعية بعيدا عن السام الشرطة حتى تضمن عدم تدخل البوليس في الانتخابات بما عهد عنه من تدخلات ترويع المواطنين وترهيبهم وتزيف ارادتهم وينتهي بتزوير نتائج الانتخابات وانجاح شخصيات تافهة هابطة بل ومترفة لاتصلح نوابا عن هذا الشعب .. والحكومة الجديدة وفي هذا الجو السياسي العليل بالغيوم .. غيوم الديون الباهظة وولواؤها الربوية الفاحشة وخرج موقف مصر كلها امام الدائنين الذين يداينونها باكثر من اربعين الف مليون دولارا ... غيوم العجز الغدائي الهائل الذي يجعل مصر الزراعية تسفوره للثى غداؤها من الخارج وتخضع ارادتها لمن يعطونها الطعام .. غيوم الغرض الانتخابية التي جعلت المجرمين يستيحبون كل شيء حتى شرف الوطن باستيراد الاغذية الفاسدة والالبان الملوثة بالاشعاعات الذرية في ظل حكومة سائمة توفقها الحكومة الامانية قبل ان تستفيظ هي من سيانها العميق .. غيوم العلاقات الدولية المتأزمة بين مصر والدول العربية والاسلامية التي ظهرت بجلاء في مؤتمر القمة الاسلامي الاخير الذي ادان السياسة المصرية تجاه اسرائيل وامريكا وكاننا ذهبا الى المؤتمر لكي نرى باعيننا ونسمع بالاذنا الاذنة المتكررة للعالم العربي والاسلامي بسبب منهجنا السياسي الخاطيء .. غيوم السرقات والعمولات بملايين الجنيهات ومثل عليها القضية التي تنتظرها محكمة امن الدولة العليا هذه الايام والقضية الاخرى التي تنتظر للآن وهي قضية الخمسة واربعين مليون دولار عمولات موهوبة من مشروع الصرف الصحي بالاسكندرية .. غيوم الاسعار المتطهية والتي تكوى المواطنين بنارها .. هذه الغيوم التي تقلد سماء مصر وتحجب عنها اشراقه شمس الحق والحرية والطهارة والمزاة والكثافة والعدل ورفسا الناس وراحتهم .. غيوم وغيوم تنتظر من يقوم بيازالتها من سماء مصر وتحتاج الى تضافر كل جهود المواطنين المخلصين وليس جهود حزب واحد وجبهة واحدة .. تحتاج الى تضافر كل القوى الوطنية ممثلة في جميع الاحزاب القائمة والشخصيات الوطنية المستقلة النزاهة التي تسفر الانتخابات النظيفة عن ظهورهم في ساحة مجلس الشعب الجديد .. عندئذ يكون تشكيل حكومة انقاذ وطني من مختلف الاحزاب النسابجة والشخصيات الوطنية المستقلة امرا ضروريا لالاخذ بيد البلاد نحو الخروج من ازماتها الطاحنة وانقاذها مما تعانيه وما اكتر ما تعانيه

✗ استاذ ورئيس قسم القانون الدولي كلية الحقوق - جامعة المنصورة



المصدر : الش

١٧ أكتوبر ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابكم رئيسا للجمهورية ..

يكون من الشعب لا من حزاب

لكن عهد بصفة : محمد علي النهضة المصرية .. عيد الناصر الاشتراكية
والقومى .. السادات الكاتب والهيمنة الغربية .. فهل يكون عهد مبارك ..
الديمقراطية .. ؟

أصبح المطلب الشعبى الأول هو الديمقراطية .. لأنها بحق الخلاص
لما تواجه البلاد من أزمة اقتصادية واجتماعية حادة ..

وإذا كان الأمر .. يدى إلى حل المجلس
المعطون في دستوريته .. بإلزامهم من أنه
كان المفترض إصدار هذا القرار قبل
ذلك .. فالمهم أن الرئيس وجد أن إعادة

ترشيحه لفترة ثانية من مجلس معطون
فيه بالامتحان سيغرضه لمعولف

هو أن غنى عنه ولكن هل لم يعرض على سيادته رأى قانونى محايد بعيدا عن
مصلحة حزبية أو شخصية ؟ بل ما أدخل من تعديلات على قانون مباشرة
الحقوق السياسية مازال غير دستورى الأمر الذى يعرضه لنفس المولف ،
وإن هذا الوقت ستعيد أجهزة الإعلام من صحافة وأذاعة وتليفزيون ما
تردده الآن بالشمسية لهذا القانون قبل تعديله .. أن انتصار الرأى الحكيم
بالحل حاز كل تقدير واحترام .. وهذه بداية المسيرة الصحيحة ..
سيادة الرئيس

بكل الحب لمصر .. ويكلى الإخلاص الوطنى ، لا تسريد الا تطويق
الديمقراطية بمعناها الصحيح .. واحسبلى أنكم في أعماكم تسريون ذلك
الطريق الصعب ولكنه هو الطريق الصحيح .. والصعوبة ليست في اتخاذ
القرار وتطبيقه وإنما تجيء تلك الصعوبة فيمن يعارضونها ، وهم
أصحاب المصالح ، فسأخوف كل الخوف بتمسكهم على شرايتهم ،
وسلطانهم ، وتوغلهم ، وبرايتهم ، بل على وجودهم في هذا الزيف الذى
يلبسونه .. مصر أهم منهم .. الشعب هو الباقى .. مصر فوق الجميع من
أحزاب وأشخاص .. اننا نخطبك كرئيس وحاكم ، ومسؤول عن مصر ،
أمام الله والوطن والتاريخ وضيمير الوطنى الذى لا خلاف عليه بالأتسوع
هذه الفرصة الذهبية تلت من بين أيديكم ، سيحاولون قتلها ، يمكن
لمصرنا أن نتجو مما فروا لها .. ويخطئون من أجله .. ويعملون لضعفها
وتفتيتها كلنا معك .. فلنأتم لمبارك في ١٤ أكتوبر ١٩٨١ م .. ولم نشارك
الأمم المركزى في غشيتة العام العاضى :

نحن الشعب لم تجربنا سلطة على اختيارك .. كان شعورا بملأ قلوب
الجميع على اختلاف انتماءاتهم واختلاف تياراتهم بأن مبارك وطنى مصرى
عربى صميم وانزال في انتقال القرارات التكميلية للبعد الجديد في الفترة
التالية لوتسلكم التي تبدأ يوم حل المجلس ... هذا المجلس الذى لم يكن
له طعم .. والذي يمثل طبقة معينة من الأشخاص .

سيادة الرئيس
إذا طالبناك بمجلس نيابى حقيقى يشعر بممثلة .. ويشعر مملووه

بالشعب .. مجلس يلتقى بمصر .. قويا .. وطنيا
وإن يكون كذلك إلا إذا جاء بعد تعديل القوانين .. جاء بلا شؤير ..
الشعب أمه في رئيسه مبارك يوضع توصيات مؤتمر أحزاب المعارضة
الذى عقد مؤخرا موضع التنفيذ .. يستصدر قرارات لها صلة بالقانون في
الفترة القادمة قبل إجراء الانتخابات بعد الحل مباشرة ..
لا جدال ولا خلاف في حساسيتكم الصلاقة لما يتخلى شعور الشعب ،
وما يدور في فترة وقلده .. من المطالبة بمجلس نيابى منه .. وله يحقق
الصحة التي ناديت بها .



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٥٧

قوة المعارضة في الائتلاف

تتلاحق الأحداث في منتهى السرعة . تتلقى أحزاب المعارضة في مؤتمر ناجح . يلتقي رؤساء الأحزاب للتنسيق لموقف موحد . يلور سؤال مقاطعة الانتخابات . واحتمل الائتلاف بين أحزاب المعارضة في قائمة واحدة . أو درجة أخرى من التنسيق وتلور التساؤلات عن اختلاف النظرة الاجتماعية والاقتصادية بين الأحزاب بل والاختلافات التاريخية . أمام هذا النظم السريع يصير ترتيب الأولويات أبسط الوسائل لتحديد الموقف . الفترة القادمة مهمة بالنسبة للمشاكل الآتية :

أحمد عبد الرازق

١ - تزوير الانتخابات

٢ - الوجهة الاقتصادية

٣ - المطالبة

ويسرعة سوف يجيب المواطن أن الأولوية لمنع تزوير الانتخابات أو التقليل من هذا التزوير . من هنا كان الائتلاف الأحزاب أو درجات أخرى من التنسيق هو الحركة الإيجابية المناسبة للمرحلة . فإذا جاء مجلس الشعب بمعارضة قوية تضمن الحوار العليل في المسائل الأخرى .

أما مقاطعة الانتخابات فإنه بمثابة التوقف عن التدريب حليفة فإن المعارضة تعاني بشدة من هذا التزوير إلا أن هذا لمن لأن يسرى الشعب بعينه . ويشارك بلكره ولا يوجد تقدم بغير لمن يساهف . فهل تمتنع المعارضة والشعب عن الدفع ؟



المصدر : الشريعة

١٧ فبراير ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جبهة وطنية واحدة في مواجهة أعداء الحرية

في لحظات الخطر تتألق الشعوب العظيمة وفي مواجهة الأزمات تتوحد مشاعر المخلصين وجهود القوى الساعية نحو خير الناس ومصرنا العظيمة تعيش لحظة فاصلة ولأبكون من باب المغالة القول أنها لحظة مصيرية .. لأن الأزمة الحادة التي تعيشها البلاد بل والمنظمة العربية كلها وتوصيلها معروف للجميع . وأيضاً مدخل العلاج في هذه الأزمة هو الوصول إلى شاطئ الحرية الحقيقية من خلال ممارسة ديمقراطية سليمة تعبر من خلالها القوى الاجتماعية عن أطروحاتها وأمالها المشروعة .

يسرى صاروق المحامي

وكميزتها في الأونة الحالية هي الديمقراطية من خلال خطوات حل مجلس الشعب ودعوة الناخبين بعد ظهور نتائج الاستفتاء لانتخاب مجلس جديد وهما يجعلان الديمقراطية في التون المعركة بين القوى التي تسعى إلى بناء مصر الحرية مصر الأمانة المضمونة المتوكله على بها مصر التي تبني بغيرق أبنائها وليس بغيرق أعدائها .. وبإمانة رجالها وليس بلصومية الحفنة الجائفة على الصدور وهي لحظة مصيرية .. فهل نتقدم قوى الشعب المصري للدفاع عن حقها في الحرية والممارسة الديمقراطية السلمية وبالأذات عن حقها في تداول الحكم وفق إرادة الناس وليس وفق نتائج وزارة الداخلية التي تضعها شهوات التزوير وإرادات الحفنة المرتبطة بالقوى الأجنبية المعريضة ببلادنا وبغيرقديتنا .. إذا كانت الإجابة بنعم .. وذلك ليس من باب التمني والإغراق في التفاؤل ولكن من زاوية رصد بعض الظواهر أبرزها مؤتمر الأحزاب الذي وضع من خلاله أنه من الممكن تعبئة الجماهير في اتجاه الكفاح الدستوري لتحقيق الديمقراطية السلمية ولأجبار من يدهم الأمر في النهاية على ألا يسحبوا ضد التيار .. هذا ما وضع من خلال مؤتمر الأحزاب ومن خلال حشود تناست خلافاتها الفكرية أو الفروق الإيديولوجية بينها واحتشدت ولم تحشد (بالضم) ورؤساء الأحزاب كأنهم قادة البوية الأمل ومن حولهم مواقف كل القوى السياسية التي لم تكون أحزاباً بعد . ومن هنا يمكن القول أن هذه اللحظة التاريخية وإستثماراً لمؤشرات مؤتمر الجماهير الرابعة في التغيير توجب علينا جماهيراً وأحزاباً وأحزاباً وقوى سياسية متواجدة في الشوارع المصرية دون حق التواجد القانوني وكذا النقابات والجمعيات وقادة الرأي والفكر .. أن ترتفع إلى مستوى الأمل المنشود .. منضهرين في بوقنة واحدة .. صولفوا متراصة .. قلوبها متحابية .. علواً رغبةً وإسكن شعائرنا جميعاً .. الديمقراطية أولاً والديمقراطية أبداً .. إنشأ لحظة تتطلب بالقول عملاجهوبيا .. بل عملا وحبويا .. يؤثر فيه كل من هذا الهدف على أي هدف آخر .. ونكم مرتضى كلمات للشيخ المعاهد (محمد الغزالي) منشورة له في مجلة لواء الإسلام يقول فيها : ورددت لسو أن الإسلاميين جعلوا صيحتهم الأولى بعد الإيمان بالله أن يوطدوا حقوق الإنسان وحرقات الشعوب وأن يقرروا أن الأمة هي التي تسيطر على الحاكم وهي مصدر السلطة [وأضاف فضيلتي] أنه في غيبة الحرية وقرعية



المصدر : الشرح

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكرامة الشعبية وغيبة رقابة الجماهير فإنه يتولى الحكم من يستطون على الحقوق .. سواء أكان الشعب يفتا أم غلاماً
إذن علينا جميعاً أن نلتقي ونحتشد : كل القوى المطالبة بالتغيير تحت راية الكفاح الدستوري .. كل القوى من اليمين واليسار والوسط في لحظة سيكون الله والتاريخ شاهدين فيها على كل إنسان وعلى موافقه .. إنها لحظة تفرع الأفتاب فيها صيحات الشهداء .. أن نوحدا .. ارتفعوا إلى مستوى الموقف .. لاأثانية .. لاأثانية .. كونوا الكل في واحد .. تحركوا غير هيايين ولا وجلين .. لانتهوا ولاتحزنوا وأنتم الاعلون .. هذا هو العمل الذي سيجع المصريين جميعاً على اختلاف أرائهم ورؤاهم .. وهذا الموقف سيقننا إليه شعوب كثيرة لعل آخرها الشعب السوداني يوم انتفاضته المجيدة .. بل ولقد تحالفت قوى كبرى منسافرة : روسيا والولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا في مواجهة النازي في الحرب العالمية الثانية .. إنها لحظة للتضحية وليست لحظة للأنانية .. لحظة للتسامح وليست لحظة للعرائز والشبهوات الضيقة .. والله سيؤيد خطانا ويؤازر جمعنا .. وهي لحظة تستحق منا جميعاً كل التجرد لتحقق في النهاية الكمال



المصدر : الش حيت

التاريخ : ١٧ من ابريل ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

برقية

يقلم الدكتور :
محمد حلمي مراد

لم نطلب قانون انتخاب جديد المجلس الشعب بل العودة

الى القانون الاصلى

صالح اعلان معارضة الحقن السياسية لم يصنعوا ضمانات واحدة !!

لم يعرف الغرب الوزارة المحايدة لأنه لم يعرف تزوير الانتخابات

بل الرئيس مطاول ومضطرب الانتخابات لأنه رئيس مطرب



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٧ فبراير ١٩٨٧

المصدر:

الشبكة

كان المواطنون أربعين متهجين بزوال مجلس الشعب المنتخب انتخبوا فاسدا (٢٧ مايو من عام ١٩٨١ ليس لمجرد أن القانون الذي انتخب على أساسه هو قانون مطعون في دستوريته، بل لأنه جاء نتيجة انتخابات زيفت إرادة الأمة وسالوعد والوعيد... والبلطجة السليبية التي وصلت إلى حد قتل مرشحة حزب العرب بدائرة قنا، وتدخل المحافظين وأجهزة الحكم المحلي لأجبار الناخبين على انتخاب زسد وعدم انتخاب عبيد من المرشحين، وحجبت فيها أحزاب سياسية يزعم أنها لم تحصل على ثمانية في المائة... ولأنه كان يدور بطريقة بعيدة عن الديموقراطية وعن التقاليد العربية في إدارة المناقشات داخل المجالس النيابية المنتخبة مما أثار سخط الناخبين واستنكارها... ولأنه فشل في أداء وظيفته الرقابية بقطع دابر الرشوة والفساد والانتحراف واستغلال النفوذ... ولم يستطع أن يحل مشكلة واحدة من المشاكل التي يعاني منها الشعب بدءا من مشكلة الإسكان التي تزداد تعاقبا بالتمشية لاصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة في الوقت الذي ترتفع على الإبراج العنصرية الباهظة الثمن والتي لا تجد مشتريا لوجدها بعد أن تشيع الفساديون وسعدوا ببعضها للجاناب في الخارج، ومرمورا بمشكلة النظافة التي تعاقبوا في شوارعهم بعض الشرائكات الرأسمالية والمشتركة

دون أن تلمس لها أثرا، وبإقامة النقل والازدحام المرور التي لم تلحها الكبارى والاتلاف القائمة بديتات الملايين من التجليات، وبمشكلة التعليم وتعدد الالتحاق بمعاهد وتدهور مستواه وتحويل ميزانيته إلى نفقات لدروس خصوصية وكتب خارجية وتبرعات بمرسية، وبمقتات العلاج التي تجمع عين عدم توفر الامكانيات في المستشفيات العامة وبين المعادلة في أسعار العلاج الخاص، ووصولاً إلى الإرتفاع المضطرب في تكاليف المعيشة وعدم انضباط الأسعار في الأسواق مما جعل الحياة صعبة بالسياسة لمعيشة الحاصل وشبه مستحيلة بالنسبة لسدوى الدخول الضئيلة وهو ما يخفي أن تكون له انعكاسات اجتماعية وسياسية خطيرة المدى

وبينما هم في غمرة هذه الفرحة إذا بالرئيس حسني مبارك يقطع عليهم في يوم الاستفتاء على الحل عقب الإزلاء بصوته بصرى بخت - ردا على أسئلة بعض الصحفيين - حوات فرجهن إلى حالة من الارتباك، ويبدأ تشوئتهن بشعور من الاحتياط وخيبة الأمل.

الديمقراطية انتفاضة على

جبرستية وتسمنا برين

في تلمس

لقد كان الشعب يشعرون أن قرار الرئيس مبارك بالاستفتاء الشعبي تمهيدا لحل مجلس الشعب، فاتحة لعهد جديد من الديموقراطية الحقة غير تلك التي برتسما من التهميم والتفريعات التي تسلبها مشيئتها ولا ترقى إلا على اسمها وبعض مظاهرها المتوقفة... أن الديموقراطية توجد أو لا توجد، ولأنها لا تعرف نظام الخفوة... خطوة أو الجرعة جرة

وإذا قيل للشعب المصري صاحب الحضارة الإنسانية الأولى التي أشرقت على العالم منذ آلاف السنين أنه ليس بقادر بعد على تناول جرعة الديموقراطية الكاملة التي فيها الشاء القام، وهو يوضع الرأى أحسن حالا بالقطع من ظروف الشعب في إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتحت أن بدأت ديموقراطيتها الكاملة منذ حوالي أربعين من الزمان، فإن ذلك يعتبر أهانة لشعب مصر لا يمكن أن تقبل ولو كانت من رئيس مصر

ولا أزال أنها جاءت عن فكر أولئك بهذا القصد ولكنها جاءت تحت تأثير ما يورده التصاميم غير الأنام، والفقهاء المحيطين به الذين ويلغوا البلاد كلها في قوانين غير دستورية، ولا يزال الرئيس مبارك يحتفل بهم حوله ويستمع إليهم دون غيرهم من أصحاب الرأي الآخر !! ولا يعرف إلا الله جلت حكمته... أي متى سيحل مستعينا بهم، وأعضا تشه فيهم !!

مستبداً لثني مجلس

أخر بضم

شائون ؟

وقد تسلل الرئيس عن مطالبة المعارضة بالعودة إلى نظام الانتخاب الفردي، فرد قائلا: [ليس من المعقول أن يقر مجلس الشعب قانونا للانتخاب منذ أقل من شهر ثم أصدر قانونا آخر في غيبة المجلس... وليفتتحوا مجلس الشعب الجديد والمجلس سلطة إصدار أي قانون آخر] الواقع أن التمسك بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ الذي أصدره مجلس الشعب المنحل في أواخر أيامه كقانون لانتخاب أعضاء مجلس الشعب معدلا لقانون المطعون في دستوريته أمام المحكمة الدستورية العليا، هو بدوريه مطعون في دستوريته وأمام المحكمة الدستورية العليا.

فقد ذكرت في مقال المنشور في العدد الماضي من جريدة الشعب ثمانية أسباب دستورية تشوب هذا القانون الذي أصدره المجلس غير الدستوري، وه قائد الشء لا يطعم... وقد أقام الأستاذ كمال خالد الحامى صاحب الطعن المطروح حاليا في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٢ طليا فرعيا في دعواه أمام المحكمة الدستورية العليا طبقا للمادة ٢٧ من قانونها لتتفرقه بجلسة ٧ مارس القادم مع الدعوى الأصلية بعدم دستورية هذا القانون الثاني بدوره !!

فهل ننظر إلى أن تتم الانتخابات على القانون الحالي المعمول فيه ثم تعاد الانتخابات مرة أخرى عندما تحكم المحكمة بذلك، وتضعيب الجنبود والوقوات والأموال بلا طائل، ويكون المجلس المنكوب ساططن في قانون

انتخابه، قد قام فعلا بإجراءات ترشيح رئيس الجمهورية لفترة السلسلة القادمة ؟

كما أننا نطالب الرئيس مبارك أن يتول هو - وعلى مسؤوليته - وضع قانون جديد بقواعد جديدة ولأسكتنا نطالبه بأن يلغي التعديلات للسنتين أدخل على الانتخاب بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٢، ثم بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، ونعود إلى الوضع الأصلي قبل هذين التعديلات في قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ وهو قانون لا يزال قائما وأدخل القانونان سلبا الذي التعديلات عليه وهو يقضى بإجراء الانتخابات لعصوية مجلس الشعب على أساس الانتخاب الفردي... وذلك بموجب حق رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بكوناين في غيبة المجلس لها قوة القانون.

رأست أيضا أقول متاديا بالأ معقول فإن يقعن أعضاء مجلس الشعب المنحل من الحرب الحاكم لقب أثناء

مناقشة مواد قانون الانتخاب الحالي لمجلس الشعب رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ في مؤتمرات منه أنه مخالف للدستور فيها سيكون محل طعن بسببها... كما أقر الأستاذ صلاح متصر في تحرير مجلة التكرير في عددها الأخير أن بعض القانون الجديد بمعرفته المختصة والبيضاء القانونيين ليجزوا أن بمعالجة ذلك يكون فيه أن يبين منهجه بحيث تصح لورا، وأما بتأكيد صحة القانون، فخلوه من شبهة العيوب الدستورية، وأما



المصدر : الشريعة

١٧ أغسطس ١٩٨٧

التاريخ

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

في حين أن محرم تعرف الانتخابات الحرة في تاريخها السياسي قبل الثورة إلا أن ظل الحكومة المعادية .. أما في ظل تعدد الأحزاب بعد الثورة فقد عدنا إلى أروع صور الشغل والتزيف لإرادة الشعب ومازال ما حدث في الانتخابات التي أجراها نوري اسماعيل وزير الداخلية في عهد السادات عام ١٩٧٩ ، والانتخابات التي أجريت بإشراف الدكتور فوزي مجسي الدين - غير الله له - في عهد الرئيس مبارك عام ١٩٨١ مثله في الأفتان

ولا ينبغي عن الأفتان أن وزارة الداخلية في الشرقية يتكامل على الانتخابات بلا سمات وأن الأشراف القضائي في الجان العامة والرئيس هو الأشراف ومسي لعدم سيطرة القضاة فيها على ماجوري في الجان الغربية

ولا يمكن من أحزاب المعارضة أن يضمن أن الانتخابات من هذا النوع تجريها حكومة الحزب الوطني الديموقراطي - لأنه مشترك فيها صاحب مصلحة بشأنها خاصة وأن حكومات لها سوابق في تزوير الانتخابات ، وأن وزير الداخلية الحالي بإذات اللواء زكي بدر أجرى الانتخابات التصفية لمجلس بدروي أخيرا التي قاطعتها أحزاب المعارضة بالاجماع فكانت نتائجها غير مقبولة أو مقبولة بل كانت محل السخرية في الداخل والخارج : اذا كانت نسبة حضور الحزبين الانتخابات الكاملة لمجلس الشعب التي تناسلت عليها كل الأحزاب عام ١٩٨٤ - حوال ٤٢ ٪ في حين كانت نسبة الحضور في الانتخابات الجزئية لمجلس الشورى التي دخلها الحزب الحاكم وحده بلاضافة في عام ١٩٨٦ - ٨٢ ٪ !!

هذا فضلا عن الخللات وسوء التفاهم القائم بين وزير الداخلية زكي بدر وبين بعض الأحزاب السياسية وصحفيها والتهارات الدينية والسوقية وبعض القيادات الحزبية والشخصيات العامة مما يعني أنه يستخدم سلطاته للاحراق بخصوصه في الانتخابات ولو لمساب شخصيا

لماذا أضفتنا إلى كل ذلك أن حالة الطوارئ معتلة ، وأنها تستخدم أحيانا في غير ما أعلنت من أجله - وكان من الواجب رفعها نهائيا لعدم الحاجة إليها لإجرائها

واذا كان الرئيس مبارك والعديد من المسؤولين يخبرون المثل بالدول الغربية الديمقراطية في رفضهم مستطلي المعارضة لأنها غير موجودة لديهم ، فلماذا لم مع اختلاف طروفا عن ظروفهم ، فلماذا لم يقدروا هنا تلك الدول ويأخذوا عنها ضرورة التوقيع عند الألاء بالأصوات

لم تعرض الدول الغربية

الحكومات المعادية

لم تعرض لتزوير الانتخابات

ولقد استشهد الرئيس مبارك في تصريحاته التي نحن بصدها يوم الاستفتاء على حل مجلس الشعب ، والدول الغربية كأمريكا وإنجلترا والدول الاتحادية وفرنسا لرفض مطالبه به المعارضة من تشكيل حكومات معادية لإجراء الانتخابات مدلا على أن الحكومة الحزبية

الموجودة في الحكم في التي أجرت الانتخابات وسقطت فيها أحيانا الأحزاب التي أجرتها

والواقع أن تلك الدول الغربية لم تعرف المطالبة بحكومة معادية لأنها لم تعرف في تاريخها الانتخابي تزوير إدارة الامسة واستخدام امكانات الحكومة والأجهزة المحلية لعدم مرشحي الحزب الحاكم ، وتوجيه قوات الشرطة لتسريع انصار مرشحي المعارضة وحماية مؤيدي الحزب الحاكم أو التفتيش عما يفترونه من جرائم البطلة السياسية للاشاعة الأرماب والسيطرة على لجان الانتخاب

بالعودة مؤقتا للقانون في صيرته الأصلية إلى أن يعدل المجلس الجديد قواعده الانتخابية في نسخة من الوقت بحيث تأتى متفقة مع الدستور

تعديل قانون

تعديل قانون

إلى أن يصدر

في الانتخابات

لقد استخدم رئيس الجمهورية

مجلسه الدستوري في غيبة مجلس الشعب بإصدار القرار لقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية لتشريع التعديل الذي أدخل على قانون مجلس الشعب متعلقا بانتخابات برلماني رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، فكانت الفرصة متاحة لاختلال بعض - أو أقل - كل ، الضمانات التي طالب بها المعارضة لكافة نزاهة الانتخابات وحيدتها

كان ينص على وجوب شتوق الناخب بأصوات أو بصمت أمام اسمه عند الألاء بصوت بلا من الأكفاء بأشياء أمين اللجنة بذلك منعا لاستخدام بطاقات الرأي دين حضور أصحابها وهذا التعديل لن يكلف أكثر من تعديل سطر واحد في المادة ٢٢ من القانون المذكور ، ولتست سطر أسماء اللجان الانتخابية إلى ذلك في التعليمات التي تصدر اليهم

ولكن عدم الامتناع بإجراء هذا التعديل - رغم الإجماع عليه بصيغة مستمرة والمطالبة به في مؤتمرات المعارضة الذي سلمت قراراته في قصر عابدين ومسا لتسليمها للسيد رئيس الجمهورية - يدل على عدم الرغبة في الاستجابة لأي مطلب للمعارضة ولو كان بسيطا واضحا ولا يكلف الدولة شيئا

غير أنه مؤثر خطير من ناحية أخرى على أن وزارة الداخلية التي تشرف على كل إجراءات الانتخابات بما في ذلك إجراء هذا التعديل الذي تم في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية لاتريد أن تخلق شبهة التلاعب في الانتخابات بل تريد أن تشارك اللجنة القائمة على رفضها في هذا التلاعب ، ولا فلماذا لم تبادر إلى إجراء هذا التعديل - الذي لا يمكن أن يفي عن بالها وهي بصدد تعديل القانون المختص ؟



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٧ فبراير ١٩٨٧

المصدر:

الشرق

بمصالح البلاد الاقتصادية والسياسية
فإن ينبغي أن ترفع في فترة الانتخابات على
الأقل حتى لاتزداد المخاوف من التدخلات
السلطوية، وتتفاقم حالة الارهاب التي تتم
في غلالة الانتخابات العامة.

« للرئيس ميثاقه مصلحة في الانتخابات يحفظه رئيسها للحزب الشعبى »

إن في غياب الرقابة الكاملة الشاملة
للسلطة القضائية على اجراء الانتخابات
القادمة لمجلس الشعب، وعدم امكان
تحقيق الضمانات المطلوبة لمباشرة
الحقوق السياسية باجمعها، فانه ليس
أقل من بعض الاجراءات المضمنة ورافعه
للظنون، بتزوير الانتخابات وتشريف
ارادة الأمة وتلغصها فيما يلي:

١ - أن تتولى حكومة ادارية غير حزبية
ادارة الانتخابات ومباشرة امور البلاد
خلال فترة الانتخابات حتى اعلان
نتائجها.

٢ - أن يصدر قرار بقتاين وجوب
توقيع الناخب بامضاه أو بصمته بجانب
اسمه عند الادلاء بصوته الى المادة ٢٢ من
قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم
٧٢ لسنة ١٩٤٦.

٣ - أن ترفع حالة الطوارئ خلال فترة
اجراء الانتخابات.

هذا بالإضافة الى اصدار قرار بقتاين
وبالغاء القانونين رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢
ورقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المعدلين للقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس
الشعب بحيث تعود طريقة انتخاب أعضائه
الى وضعها السابق عليها أى بالانتخاب
الفردى.

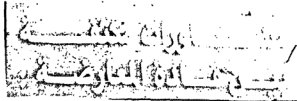
بغير ذلك لضمان والا اطمئنان ... ولا
عبء بالتصريحات الصادرة من المسؤولين
عن التزام الحيدة الكاملة، وعن الحرص
على نزاهة الانتخابات ... فقد سمعنا كل
ذلك عن السيد رئيس الجمهورية محمد
حسنى مبارك نفسه في انتخابات مجلس
الشعب عام ١٩٨٤ ويمكن الرجوع في ذلك
الى مجلدات الصحف اليومية، وسمع ذلك
حدث الكثير من الجرائد الحادية
والانتخابية التي شابت الانتخابات،
والتي سماها الرئيس ومدير الداخلية وقتئذ
« بالتجاوزات »!

وإذا كان الرئيس يقبل لامصلحة
خاصة له في نجاح زيد أو عبيد في هذه
الانتخابات، فإن له مصلحة مؤكدة
باعتباره رئيس الحزب الشعبى
الديموقراطى بان يرفع حزبه باكبر عدد
ممكن من المقاعد بحيث لا يشوه الشكل
الديموقراطى، غير الفعل المطلوب
المحافظة عليه ... وإذا كان ان يتدخل
بتوجيهات فان من يدهم الاسر ليسوا
بحاجة إليها لاستغلال المصالح من
وجهة نظره ... ومن هنا تترك الضمانات
الموضوعية حتى تشمل النفوس ويعتبر
حسنى مبارك نفسه رئيسا لكل المصريين
فهو الوضع الأفضل له، والله اعلم.



المصدر :التشريع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧



تنسيق المواقف مع قوائم حزب العمل

البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية للحزب

تحقيق :

أحمد عبدالله
ربيع شاهين
أحمد السيوفي
زينب عامر

السؤال الذي واجه كل فصائل وتيارات المعارضة المصرية لسنوات طويلة هو : لماذا ينجح الحزب الوطنى في فرض هيمنته على البلاد ، رغم أنه في واقع الأمر ليس إلا حزبا للأقلية ؟

والاجابة التي واجهت هذه الفصائل - ايضا - ولسنوات طويلة هي : لان قوى المعارضة تعاني من الفرقة والانقسام . من هنا ، وفي هذه الظروف التاريخية ، يادر حزب العمل بالدعوة إلى إزالة السؤال والاجابة دفعة واحدة بطرح البديل .. دعا الحزب الى وحدة تيارات المعارضة ، ووقوفها صفا واحدا في مواجهة هذا الحزب الوطنى الديمقراطى .. ورغم ضيق الوقت ، واضرار الحزب الحاكم على الانتهاء من الانتخابات بسرعة ، كماهى عادته ، إلا ان احزاب وتيارات المعارضة ، واجهته ولأول مرة بمحاولة جادة لبثورة موقف موحد ، فتوالت الاجتماعات وصدر العديد من القرارات .. ابرزت كلها ، ولأول مرة منذ بداية التجربة الحزبية في مصر ، تنامى الدعوة لتحقيق التنسيق بين قوى المعارضة ، لمواجهة الحزب الحاكم .

يادر حزب العمل ، باطلاق الدعوة الى التنسيق وتجاوبت معه معظم الفصائل والتيارات ، ولنسمع المهندس ابراهيم شكرى ، عن هذه الدعوة حيث يقول :



المعارضة ، لاثارة الوقيعة بينها . كما تهلل وجهه بالفرح حينما أعلن حزب الوفد عن عدم موافقته على هذا الاقتراح . لكن ذلك لا يمنع من أن يكون لبعض الأعضاء البارزين في الحزب رأى ومسلك مختلف .

● يقول توفيق عبده اسماعيل : ليس هناك مانع قانوني في موضوع القائمة الموحدة ، اما من ناحية العمومية فهي غير مقبولة شعبيا لانه هناك احزابا ليبرالية جدا واحزابا

اخرى متطرفة في اليسار ودخل هذه الاتجاهات المتطرفة في قائمة موحدة يجعل من السهل ضرب القائمة بالكل . وفي نفس توجيه طعنات للقائمة بمعرفة الحزب الوطني لان لكل منهم اتجاهات المتطرفة .

كما انه اعتقد ان اثره الديمقراطية وتقوية المعارضة قد تدعو الى التقدم بالمقنعتين للمعارضة .. الا ان تشمل الاحزاب الليبرالية والاشتراكية الحزب الاحزاب ذات الميول الاشتراكية

(العمل . التجميع) بحيث تكون الاتجاهات جميعها ممثلة في المجلس .

فريد الرءاء للتجربة

ويقول حمدي السيد : التزول بالقائمة واحدة للمعارضة ان يعطي العمل الحزبي فرصة لاثراء والتعميق والحوار حول برامج الاحزاب

ويضيف : ونصيب افضل لو كانت هناك مبادرة من الحزب الحاكم او من رئيس الجمهورية في غيبة المجلس بخفض نسبة ٨ ٪ الى الغالبية تماما بحيث يشجع هذا للدول بوائيم مستقلة لاجل تعميق العمل الحزبي واثراء الحوار السياسي وايجاد ماسيس بالولاة للاحزاب كما اني اعتقد ان التجربة .. سينتج عنها خلاصات داخل الاحزاب حول القوائم وترتيبها واختيار المرادها .

استنحاب الوفد

اعلن حزب الوفد انسحابه من الموافقة على فكرة دخول الانتخابات في قائمة حزبية موحدة وعلى انسحابه من هذا الاتفاق بان الدول في قائمة موحدة امر مخالف للثانين كما انوا الاختلافات الفكرية والعقلانية بين

مشتركة تقرير في اجتماع الاملة العامة الاعداد لدخول الحزب الانتخابات القائمة بوائيم المستقلة اي باسمه في قوائم يعينها ان تتسع لكل القوى الوطنية والتقدمية العربية منه والتي لم تجد الفرصة لاعلان احزابها بعد ... وسوف تجتمع اللجنة المركزية للحزب يوم الجمعة القادم في دورة طارئة لاتخاذ القرار النهائي .

الحزب الناصري

● وصرح الاستاذ فريد عبد الكريم ان قيادة الحزب الناصري كانت في حالة اعتقاد دائم خلال الايام الماضية بالولاة الاعداد للتزول لالحزب والمنظر علة يوم ٢١ فبراير . وقد فرض حل مجلس الشعب نفسه على جدول اعمالنا . وكان الرأى الغالب في البداية دعوة قوى المعارضة جميعا لمقاطعة الانتخابات . وكانت لنا تحفظاتنا في مبدأ التنسيق مع حزب الوفد . ولكن بعد التطورات الاخيرة .

تغيرت النظرة . لا اعتقد اننا سنشارك بطوننا الكاملة لان تقييما الاساسي للانتخابات واحتمالات تزويرها لم يتغير .

و في كل الاحوال فإن اجتماعنا القدام للجنة المركزية سيسمح للتفاصيل . واعتقد انها ستكون جازمة يوم الجمعة ان شاء الله .

● وقال احمد الصليحي رئيس حزب الامة لقد انقلعت احزاب المعارضة على دخول انتخابات مجلس الشعب القادمة في قائمة واحدة .. واعلنا ذلك

وسعدت الجماهير بهذا الخبر وانتظروا منا تفصيلا ولوجئنا بحزب الوفد ينتفض عبده ويقول لنا (باي ... باي ... بالسلامة)

ونحن كحزب الامة لا نريد ان نتسول من أية احزاب معارضة اخرى .. وسندخل الانتخابات بقائمة حزب الامة فقط .. ومرحبا باي حزب للدخول تحت قوائمنا .

اصوات من الوطني

منذ ان تقدم حزب العمل بالقرآنه . بالتنسيق بين احزاب المعارضة في هذه الانتخابات . والحزب الوطني يحاول التنازل بكل الطرق الى داخل احزاب

لقد راينا ان التنسيق بين احزاب المعارضة ضرورية . وقد اعلنت ذلك في الاجتماع العام الذي علمته الاحزاب منذ اسبوعين . فقلت يومها اننا سنذهب في التنسيق الى اخر مدى تماما كما فعلنا هذا المؤتمر على اساس تعاون بيننا .

ونسرح ضرورة التنسيق الى اهتمامنا بزيادة تمثيل المعارضة في مجلس الشعب القادم حتى نحطم القيد الذي تفرضه الحكومة على وجودنا وتأثيرنا . ولجل هذا الهدف الذي يخم قضية الديمقراطية فساننا سنستعدون لقبول أية تنازلات تقترحها القائمة الواحدة على حزبنا .

واذا كانت التطورات قد انتهت الآن الى اقامة تحالف يضم الاخوان والاخرا مع حز العمل . فاننا كنا نفضل نجاح الجبهة الواسع التي تتسع للجميع . رغم ان قائمة الجبهة الواسعة باسم الوفد والجبهة الحالية تحت اسم حزب العمل . ولكن لا مجال الآن للندم او العتاب . فالوقت محدود وعلينا ان نتجه بكل قوائنا لكي نحقق افضل النتائج بمان الله في الانتخابات .

وسنحرص على استمرار التناغم والتعاون مع الجميع رغم الخلاف الحادث حول القوائم . ولكن التحالف والتنسيق سينحصران في الهيئات الثلاثة .

ونحن نتوقع مقاومة شرسة من الحكومة لمحاولتنا جمع الصلوف . ولكن شعبنا يصير على انتزاع حقه في الحرية . وهو سينتصر في هذا الجهد ان شاء الله .

موقف الاحزاب والتجمع

● مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار سيدخل الانتخابات على قوائم الحزب فقط في ما لا اسر .. هناك تنسيق مع الاحزاب الاخرى في القوائم والدوائر الفرعية

● قال الدكتور رفعت السيد :

ان حزب التجمع بعد ان قواوس الاقتراحات المقدمة بشأن قوائم



المصدر :

الشمس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

١٧ فبراير ١٩٨٧

الأحزاب متجاهلا ما جمع عليه قادة المعارضة في مؤتمر الأحزاب الأخير من تنبؤ هذه الاختلافات في سبيل المراسم الديمقراطية.

يقول الدكتور عبد الحميد حشيش السكرتير المساعد لحزب الوفد قانون الانتخابات يمنع من دخول الأحزاب المعارضة في قائمة موحدة حيث يستلزم اثبات الهوية الحزبية للمرشح اسمه في قائمة حزب من الأحزاب ولابد أن يعطيه الحزب شهادة بأنه ينتمي

إليه ، ومن غير المتصور أن يعطى شخص ينتمى إلى حزب معين شهادة بأنه عضو في حزب آخر.

وهذا سيكون مبررا للعلن في صحة القوائم بالإضافة إلى وجود فوارق عقائدية ومذهبية بين بعض الأحزاب والبعض الآخر . ومن غير المتصور أيضا أن هؤلاء جميعا يدعون إلى انتخاب قائمة لها فكر معين أو من المفروض أنها تنتمي إلى حزب

أو فكر معين . وعلى نموذج قانونى - الأمين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكي أن انسحاب الوفد هو خطأ تاريخي غير مبرر ، لأن صيغة التمثيل التي عرضت بمبادرة من حزب العمل .. لها استمرارية لتجميع القوى الوطنية كانت تحمل هدفا وعلما من أجل توحيد قوى المعارضة لاتخاذ موقف موحد تجاه قضية مجلس الشعب لتحقيق

التوازن السياسى . ولم يكن الوفد مضارا في هذه الصيغة ، ويضيف قانونى أن هذه الصيغة قد نجحت بالفعل - بصورة مصغرة في مؤتمر الأحزاب الذى شاعرت فيه قدرة الأحزاب على التكتل الجديد ، وتكريزها على الديمقراطية كفضيلة محورية والاحتجاجية فيما بين مصالح تحقيق أهداف الشعب .

• ويتفق الدكتور ميلاد حنا - مستقل - في أن حزب الوفد بالنسبة له فرصة تاريخية - لن تكتفى ، وأضاف بأن التمثل بأى أع قانونية هو تغلغل سخيف وسلاخ . لأنه من حق أى مواطن مصرى أن يغير هويته السياسية وانتماءه الحزبى دون أى قيد أو حرج . ويرى الدكتور ميلاد أن ضغط على حزب الوفد ، لأن القوائم المشتركة كانت ستهزل الحزب الوطنى هزا عنيفا لأول مرة منذ عام ١٩٥٢ .

ويشير حنا إلى أن الديمقراطية في مصر مازالت ديموقراطية ، وأن فعالية الأحزاب داخل البرلمان كانت محدودة . ولهذا لم يدخل الأحزاب بقائمة موحدة كحال سيورى في التوازن بين احتكار الحزب الوطنى وجهة المعارضة .

لكن كيف تنظر ، الهيئات والتداول والاتحادات إلى موقف المعارضة بالتنسيق

في مواجهة .. جدوت وحلف الحزب الوطنى ؟

هيئة تدريس المنصورة توافق

• يؤكد الدكتور الشافعى بشير رئيس نادية هيئة تدريس جامعة المنصورة عدم وجود أية موانع أو معوقات من الناحية القانونية ، ولكن الأمر يخضع للملاحة السياسية ، وأعلن أن دخول الأحزاب المعارضة الانتخابات في قائمة موحدة أصح كثيرا لها وللمصلحة العامة ، ونحن نزيد مثل هذا الموقف ، لما لا من فوائده متعددة حيث سيكون المعارضة من استثمار كل صوت تحصل عليه بدلا من ذهاب أصواتها إلى الحزب الوطنى مثلما حدث مع حزبى العمل والتجمع في الانتخابات الماضية عندما لم يحصلوا على نسبة ٨.٢١٪ .

ويضيف الدكتور الشافعى بشير أن وجود أحزاب المعارضة في قائمة موحدة يؤدى - بدون شك - إلى تعميق الديمقراطية ، فوجود معارضة قوية يؤدى إلى ديموقراطية حقيقية على عكس ما يمكن حدوثه إذا ما مثلت المعارضة في مجلس الشعب بعدد محدود من المقاعد ، حيث سيؤدى ذلك إلى توحش الحزب الحاكم .

نحن نريد - والكلام مازال للدكتور الشافعى بشير - أن تدخل كل العناصر القيادية الوطنية في مصر إلى ساحة العمل الحكومى ، لأن الأفكار الوطنية للأحزاب لابد أن تدخل كلها إلى ساحة العمل وليس إلى ساحة الكلام ، فلابد أن يكون هناك وزراء من المعارضة إلى جانب الحزب الوطنى في الحكومة الانتقالية التى نطالب بها . أن الجبهة أمر ضرورى لأنها ستجعل الأحزاب تحصل على نسبة عالية جدا من الأصوات في المرحلة القادمة ولن تختلف المعارضة كثيرا في التطلعات في مواجهة الحزب

الوطنى حيث سيكون شعارها واحدا وهو تعميق الديمقراطية وتزلة كل المعوقات التى يعترض الحزب الوطنى السبب الرئيسى فيها ، وليس أدل على ذلك من ترسانة القوانين سيطرة السمعة التى وضعها الحزب الوطنى ويصر على التمسك بها .

وهيئة تدريس أسيوط أيضا • يؤكد الدكتور محمد حبيب رئيس نادية هيئة تدريس جامعة أسيوط موقف أحزاب المعارضة من خوض الانتخابات بقائمة موحدة في مواجهة الحزب الحاكم ، ففى ذلك خير لأحزاب المعارضة وللمصر ، خاصة أن حل مجلس الشعب جاء مفاجئا ، وأصبح ضميا على الأحزاب أن تأخذ استعدادا ، فكان لزاما عليها أن تتوحد في قائمة واحدة وأنا شخصيا أزيد ذلك بقلة قوى لانه هو المنفذ الوحيد أمام المعوقات القائمة خاصة أن المؤتمر الشعبى كان له صداه الطيب ، فالناس لم تعد تثق في الحزب الوطنى .

ويؤكد الدكتور محمد حبيب أن المواطن العادى يريد بمثل هذا الأمر ويؤيد دخول الأحزاب في قائمة موحدة .

وجامعة القاهرة

• ول من أجل الاتجاه يؤيد الدكتور يوسف عبد الرحمن رئيس نادية هيئة تدريس جامعة القاهرة أن رجال الشارع في مصر يؤيد هذه الخطوة من جانب أحزاب المعارضة القائمة الموحدة أمر لا بأس به وبخطوة جيدة جدا تحسب لها . وأنا شخصيا أزيد خوض الأحزاب المعارضة للانتخابات في قائمة موحدة لأن هذا يقوى المعارضة في مجلس الشعب مستقبلا ويجعلها تمثل بنسبة أكبر من المقاعد في مجلس الشعب .

ولكن في نفس الوقت لابد من إلغاء حالة الطوارئ ، والعودة إلى الانتخابات الحرة والانساب الكامل للشعب ، والفرية والإشراف الكامل للشعب على الانتخابات وأعداد دوائر جديدة للتخمين تشمل كل من بلغوا سن الانتخاب المرشحين لثقافة الصحفيين

وقد استطلعت " الشعب " رأى المرشحين لشغل منصب القليب فى ثقبه الصحفيين ، فأعترض جلال الدين الحامصى ، فاعترض أن يكتب رأيه فى الإخبار ، أما محمود الرافعى فقال لنا : أن فكرة اشترك الأحزاب في قائمة واحدة كانت مقبولة من رأى العلم لأنها تعبر بصورة أو بآخر عن نوع من الوحدة الوطنية والتضافر فى الاتجاهات الفكرية لاحتواء الأزمة التى نمر بها وهى أزمة غير مسبوقة فى حجبها ولت شلبيتها . ولذا فإن



المصدر : **الاستيعاب**

التاريخ : **١٢ فبراير ١٩٨٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واتجاهات كل حزب فإني أرى أن في رأيه منفرداً ، وكل على حدة ، أجدى وأفعى لدعم الديمقراطية .. أما إذا كانت مجرد عملية تكتيكية للوصول لمجلس الشعب ، إنها تصبح غير ذي جدوى .. ومضرة للصالح العام ..

● ويضيف د . عبد الممنع أبو الفتوح ، سكرتار نقابة الأطباء ، أننا نؤيد ونبارك خطوة التنسيق بين المعارضة على قائمة حزب العمل الاشتراكي ، وأي تنسيق بين المعارضة في مواجهة الحكومة لابد أن يشمل التيار الإسلامي ، حيث إن هذا التيار هو أكبر التيارات شعبية .. أما اعتراض الحكومة فهو أمر لاؤذن له لان التنسيق بين المعارضة لا يتم بصريح من الحكومة ، وإذا تم التنسيق بين المعارضة وعلى رأسها التيار الإسلامي ، فسوف تكون النتائج طيبة ، وسيطعها الشعب صوته .. وأي مجموعة تنسق فيما بينها ، لابد أن يكون الإسلام على قمة أعمالها .. وضمير مصر لا يمكن أن يمثل في غيبة الإسلام .

لاقناع الرأي العام بأيدولوجية الهدف حتى لو كانت هذه الأحزاب متفارية في برامجها .. ولذا فإن الذي كان يجب أن يكون هو اتخاذ موقف موحد للأغواء النسبية المشوية (٨ ٪) السلازمة لدخول الحزب للبرلمان كشرط لدخول الانتخابات ... وعلى العموم فإن تصوري لفلسفة القائمة الموحدة يتركز على شيء واحد هو مواجهة الحزب الحاكم .. ولابد من مراعاة لحدرة أي صورة اتفاق بين حزبين أو أكثر على إقناع الرأي العام ، قبل المشاركة فيها ..

هذا ولم يتمكن الشعب من استطلاع رأي إبراهيم نافع نقيب الصحفيين .

لا معارضة بدون الإخوان

وقال د . ممدوح جبر نقيب الأطباء : أرى أن أي خطوة تنتم نحو ترشيح الديمقراطية وأرساء معالها لابد أن تؤيد ما .. وإذا رأى أقطاب المعارضة التنسيق بينها سوف يقدم هذا الهدف فليس هناك مانع لذلك .. ولكن إذا كان هذا الاجراء سيخسب ميداني وصرامح

مستقبلها أكبر مما يتصور .. والتوحد في برنامج للحد الأدنى من الاتفاق على القضايا الملحة كان ضرورة لجمعية وطنية .. فهناك ثلاث قضايا لإخلاف حولها وهي الديمقراطية والأزمة الاقتصادية ثم الاستقلال في العلاقات الخارجية وهي محاور تشترك فيها أيضا التيارات التي لم تشكل في أحزاب بعد لكنها قوة سياسية حقيقية في الشارع المصري مثل التيار الإسلامي والتيار الناصري .

فإذا كان الموقف هو ما انتهى إليه رفض بعض الأحزاب لمفكرة القائمة الموحدة فلا أظن أن اتفاق حزبين أو ثلاثة في قائمة واحدة سيكون كافياً



المصدر : : المنشور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

قبل اجراء الانتخابات

نظر الطمأن في دستورية قانون الانتخابات الجديد

تقدم الاستاذ كمال خالد المحامي يطلب عارض في دعواه امام المحكمة الدستورية العليا لتفطرة بجلسة ٧ مارس ١٩٨٧ وذلك بطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ (المعدل لانتخابات مجلس الشعب) استثناءا إلى المادة ٢٧ من قانون المحكمة الدستورية العليا التي تنص على أنه : : يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تلغي بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المعروض عليها وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة لتحضير أن عادي الدستورية ، (أي بعد دراسته بمعرفة هيئة المفوضين وتقديم تقرير نتيجة هذه الدراسة) . واستند الطاعن في طلبه العارض بطعن في قانون الانتخاب الجديد لمجلس الشعب على أربعة أسباب :

(١) صدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المطعون عليه من مجلس شعب ثبت بطلان تشكيله نتيجة الدعوة العواى الدستورى الذى سيكتشف عنه الحكم في الدعوى المرفوعة وتكون نتيجته الحتمية بطلان انتخاب مجلس الشعب ذاته الذى أتى به القانون غير الدستورى ، وبالتالي لا تكون له لمة سلطة تشريعية يملك بها اصدار التعديل الأخير .

(٢) مخالفة تحديد نطاق الدوائر الانتخابية ومكوناتها وعدد اعضاء كل منها على الوجه المبين بمجدول المرافق للقانون والمشار إليه بطعن اعادة الثالثة من القانون ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ للاخلال بقاعدة المساواة بين المواطنين المقررة بالمادة ٤٠ من الدستور ، وبقاعدة كفاية تكافؤ الفرص المنصوص عليها في اعادة ٨ من الدستور .

(٣) فرض نفس تقسيم الدوائر المتسعة الخاص بالانتخاب بالقوائم الحزبية على نظام الانتخاب الفردي يتعارض بجماع الفقه الدستورى مع طبيعته ، ويمثل مخالفة صريحة لمبدأى تكافؤ الفرص والمساواة المكونين بالمقررتين ٨ و ٤٠ من الدستور فضلا عن وضع المرشح المستقل استثناءا حقيقيا في وضع يستحيل معه فوزه في الانتخاب في مواجهة مرشح آخر ينشئ إلى حزب يوازىه ويجمع له الاصوات من انتهاء الدائرة اعتراضية الأطراف التي قد يتجاوز عدد سكانها ١ مليون نسمة خصوصا اذا مكان الحزب الذى يوازى منافسه هو الحزب الحاكم .

(٤) عدم النص على وجوب تحقيق نصف المقاعد المخصصة للانتخاب الفردي على الأقل للعمال والملايين بل على العكس من ذلك نصت المادة ١٧ فقرة اول من القانون المذكور على اعلان شجاع المرشح الفرد الذى حصل على اكبر عدد من الاصوات الصحيحة في دائرته أيا كانت صغته أتى رشح بها وهو مخالف حكم المادة ٨٧ من الدستور .



المصدر : النشرة ج ٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧



القائمة الموحدة للمعارضة .. قانونية تماما

- مدح قانوني : لا يوجد في القانون ما يمنع القائمة الموحدة
- د . نعمان جمعة : القائمة الموحدة .. قانونية تماما
- د . سليم العوا : الحكومة ليس لها حق البحث في سجلات الأحزاب

يبدأ مدح قانوني
المحامي وامين شكون
الجنة التنفيذية لحزب
العمل الاشتراكي والتمحدث
باسمها هذا الحوار القانوني
قائلا :

لا توجد اية موقوفات
قانونية تمنع دخول الأحزاب
إن قائمة موحدة حيث انها
الصفحة التي اقتضاها
الظروف الراهنه والتي
تبلورت في المؤتمر الشعبي
الأول الأحزاب المعارضة
وذلك للتفضل من اجل
الديمقراطية وتأكيد
الاستقرار والقوانين
السياسي

وبإعلان الرئيس مبارك لقرارة
بالاستفتاء على حل مجلس الشعب الجديد
فإن هذه الصفحه طرحت نفسها لأن شكون



المصدر : الشريعة

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٨٧

على خدمة الأمة من خلال العمل العام ان
تعرض المعركة الانتخابية على قوائم
الأحزاب القائمة اليوم ..
وكذلك كان حرص القوى السياسية
المختلفة التي ليس لها أحزاب على دخول
الانتخابات تابع من إيمانها بالديمقراطية
كوسيلة للمشاركة في العمل الوطني العام
وحرصها على القيام بدوره من خلال
القنوات المشروعة ..

الجواهر الحكم

● وينوه محمد صبري بمبدأ الأمن العام
للقاية المحامين إلى أن قانون مباشرة
الحقوق السياسية يمنع أن تائب الأحزاب
في قائمة موحدة تجمعهم كأحزاب للخروج
من هذا القيد رأ الأحزاب كما سمعت أن
يتقدم أعضاءها على قائمة حزب يعينه
بمعنى أن يظهر المرشح من هذا الحزب أو
ذاك في أوراق الترشيح وكأنه عضو بالحزب
الذي يتقدم على قائمة ويضيف ملاحظ أن
هذه محاولة لإداعي لها نظراً للاختلاف
المنطلقات والبرامج فضلاً عن أنها قد
تضرب أبنائها مواقف شعب وعدم قدرة على
المنافسة في ساحة معركة الانتخابات
وأي أن الحاسم في هذا الأمر فيما أرى
هو موقف الجماهير وإليها فأن رأت

شرطه أن يكون الترشيح بالقوائم الحزبية
أي أن تكون القائمة لحزب معين ولا يشترط
شيئاً فوق أو غير ذلك والذي يمكن أن
يعترض به قانونياً على القائمة المشتركة أن
تضم أشخاصاً برشحون بصفات مختلفة
(وقد - عمل أحزاب) إما أن تكون القائمة
باسم حزب واحد وتضم أشخاصاً يشقون
في واقع الأمر أو يبرهنون عن الانتماءات
المختلفة والقوى السياسية في البلاد فلا
باسم تلك قوائمها وحول مدى إمكانية دخول
المرشح في قائمة غير قائمة حزبية دين أن
يكون هذا المرشح قد حصل على عضوية
الحزب الذي دخل على قائمة يقول الدكتور
الدوا : أنه ليس من حق الحكومة أو أي
جهة أخرى أن تبحث في سجلات الأحزاب
عن عضوية أي شخص ما وإن كان هذا
الامر غير لائق داخل الأحزاب نفسها ..

وعن مدى دستورية هذا التنسيق
المشارك يقول أن الذي خلق الروح العامة
للدستور هو الحكومة التي قيدت الحق في
إنشاء الأحزاب ومنعت التيارات السياسية
المتعددة مثلاً حقيقياً في الشوارع العمري
وبأكبر أعداد من أن توجد على الخريطة
الرسمية للأحزاب ..
وتبدأ فإن هذه التيارات مضطرة
إلزامها بالديمقراطية وحرصها

إلزاماً لعمل موحد لقوى المعارضة أساسه
التنسيق بينها لخوض المعركة الانتخابية
من أجل تحقيق تواجد أقوى للمعارضة كما
ونوعاً في مجلس الشعب القادم ويؤكد قوة
المعارضة ويعقب التوازن السياسي
وسيتطرد من هذا إلى أن فكرة التنافس
قوى المعارضة حول قائمة أخرى باسم
أحد الأحزاب لا يعني دخول أكثر من حزب في
قائمة واحدة ..
والما لا يقتضي فيما بين الأحزاب سواء
بالنسبة لترشيحات القائمة أو بالنسبة
للقواعد القريبه ولهذا بالتنسيق يتسع لكل
صورة عملية لا يمكن أن تكون في تصادم مع
أي عقبة قانونية ..
وما يمنعه قانون الانتخاب الحالي من
دخول أكثر من حزب بإسمائها في قائمة
واحدة بمعنى أن تكون هناك قائمة يحصل
إسمها أكثر من حزب وهي صورة أخرى
صورة التنسيق ودخول الانتخابات ..

عمل مشروع تماماً

● ويؤكد سليم العوا هذا الرأي القانوني
عن مشروعية دخول الأحزاب في قائمة
واحدة قائلاً أن أثارت القيادات المختلفة في
قائمة واحدة باسم حزب واحد في أي دائرة
من الدوائر أو في الدوائر كلها فلا يأخذ
قانوني على ذلك لقانون الانتخاب الحالي



المصدر : **الاستخبارات**

١٩٨٧ فبراير

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دخلت أحزاب متعددة تحت اسم قائمة واحدة لأن القانون نص على تشكيل القوائم من المنتخبين لأحزاب واسم ينص على وسيلة للتحقق من انتماء كل مرشح الحزب الذي تسمى القائمة باسمه ..

أضاف هذه النسبة إلى الإشراف خطير جدا يجعل كل حزب يتبرّد كثيرا لتترك أي دائرة .. وحتى لو تم التنسيق بين أحزاب المعارضة لتترك الأحزاب للثائرة التي يرى فيها ثقة فسوف يكون في مواجهة الحزب الوطني بغيره وسوف تتنازع المعارضة فيما بينها لصالح الحزب الحاكم وهذا هو المصير والمخطط الذي وضع مسبقا .. ووقع به المعارضة في الفخ الذي نصب لها .. ويعتبر هذا قمر نسطر .. منها لدخول مثل هذه الانتخابات ..

خيرا فعل الولد ... !

● ويرى الدكتور يحيى الجمل أن الأصل أن تكون لكل حزب قائمة لأن الغرض أن لكل حزب برنامجه الذي يختلف عن برامج الأحزاب الأخرى .. وعلى ذلك فالأصل أن تكون هناك قائمة واحدة لكل أحزاب المعارضة وأنما يكون لكل حزب برنامجه وقائمه ... وخيرا فعل حزب الوفد إذ رفض القائمة المشتركة لأحزاب المعارضة وهذا من الناحية المعنوية أفضل ..

يبقى بعد ذلك حزبا العمل والتجمع فإذا وجد أن هناك أرضية مشتركة بينهما وأن هناك إمكانية لاتفاق على برنامج حقيقي موحد من المتصور أن تكون هناك قائمة مشتركة بينهما ... أما من ناحية البرامج (فحسب تصوري) فأنني لا أتصور أن يدخل العمل والتجمع مع الإحرار والامة في قائمة مشتركة وليس هذا انتقاصا من أحد أو تفضيلا لأحد إنما هو رأي محايد ..

المقاطعة هي الحل

لكن وقبل أن نختم .. وهناك بعض الآراء التي ترى أن القوي التي يرفضها الحزب الوطني على الانتخابات وخاصة قانونه الأخير .. تتطلب موقفا آخر .. هو .. عدم دخول الانتخابات نهائيا !

● هذا مايقوله د. محمد عصود الوهبة العليا للولد .. حيث قال إنه أسس بعدم دخول المعارضة نهائيا .. ومقاطعتها لهذه الانتخابات .. طالما علقت القوانين الانتخابية والأحكام العرفية ويذكر .. وعدم الاعتراف بالشراف حكومي محابيه

الانحياز للمعارضة فلن يلف امامها حائل وأن رأت غير ذلك فلها الحق فيما تراه

القائمة .. صح قانونا

● ويؤكد نفس هذا الرأي القانوني د. نعمان جمعة الاستاذ بحقوق الشافعه والسكرتير العام المساعد لحزب الوفد .. حيث يقول .. لا توجد أية مسافة قانونية تمنع خوض أحزاب المعارضة للانتخابات لقائمة واحدة ..

وأنا اعتقد أن رجل الشارع سيؤيد هذا الأمر خاصة وأن القائمة الموحدة سوف تجمع الأحزاب المعارضة خاصة وأن هناك أرضية مشتركة مثل قضية الديمقراطية فهو هدف مشترك لا تختلف عليه الأحزاب .. والقائمة الموحدة ستزيد الأحزاب في الشارع وفي الدعاية وتسويقر المندوبين داخل اللجان الانتخابية وفي كل شيء ..

القانون في صف القائمة

● وينضم إلى هذا الرأي د. فؤاد عبيد اسماعيل .. نائب الحزب الوطني بـ مجلس الشعب فيقول : ليس هناك مانع قانوني إذا



الأمال

المصدر :

١٨ فبراير ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل تكون الانتخابات القادمة بداية لسلسلة من ماتم الديمقراطية حتى لا تكون الانتخابات

مذجة الديمقراطية

الآن وقد انتهى التمهيد لقرار حل مجلس الشعب المطعون بالإجماع في شرعيته ، يستعد الجميع لانتخاب مجلس جديد مطعون مقدما في شرعيته . فسوف تجرى الانتخابات طبقا لنفس القانون بعد تعديله مؤخرا تعديلات متعجلة مشكوك في دستوريته . أي أن الحكومة لم تفعل سوى أن استبدلت قانونا غير دستوري بقانون آخر غير دستوري .

وتطهير معركة الرئيس مبارك . لإعادة انتخابه . فإن البلاد تتطلع الى الديمقراطية كمدخل حقيقي ونهضي ومشروع لتحقيق آمال الجماهير العريضة في تغييرات حقيقية في السياسات التي تحكم بها منذ سنوات . أن الجماهير تتطلع الى سياسات جديدة تقدم حولا لازمة الاقتصادية الطامحة التي أصابت قطاعات واسعة بالركود والافلاس والبطالة ، بينما عادت بالثراء المشوه والمغاير والاستطوري على قطاعات أخرى لا تنتج ولا تعمل وإنما تضارب على عازق البلاد في الداخل والخارج . أن الجماهير تتطلع الى سياسات جديدة للاسعار والأجور تفتح حدا للغلاء الذي أصبح يفتقر ذات واسعة من الطبقة الوسطى تأمك عن الشعب بعمال وفلاحيه وموظفيه ومتقاعيه .

طالبا بمناخ موات لحرية الدعاية والتنظيم والتصويت ، وذلك بانهاء أو على الأقل يوقف حالة الطوارئ . وطالبا بحكومة محايدة تدبر البلاد اثناء المعركة الانتخابية . وطالبا بهيئة قضائية تشرف على الانتخابات بدلا من وزارة الداخلية . وبالطبع فلقد طالبا رئيس الجمهورية بأن يستخدم سلطاته الدستورية لإصدار قانون انتخابي يرى من كافة الطعون ، ولكن هو نظام الانتخاب الفردي البسيط المتألف لدى جماهير شعبنا لسنوات طويلة ماضية . بمش هذه الاجراءات يتوفر المناخ الديمقراطي الهوائي للقيام بمعركة انتخابية بين الأحزاب والقوى السياسية في البلاد . والا فلماذا تجرى هذه المعركة أصلا ؟ هل لجود تطهير وتنقية عملية الأعداد لترشيح وإعادة انتخاب الرئيس مبارك فترة أخرى لرئاسة الجمهورية ؟ إن لهات القضي وتدهور حقا . ومع كل تقديرنا لاعتبارات تقليدية

يقولون ان الرئيس مبارك قد اقدم على حل مجلس الشعب ، احساسا منه بنضج الجماهير ورغبتها في حل مجلس الشعب الحالي لأسباب عديدة أهمها مايقف عن عدم شرعية هذا المجلس وبالتالي فإن أي قانون سيصدر عنه يكون معيبا تلاخذه الطعون القانونية الدستورية ونلقده الاحترام الذي لاغنى عنه للقانون . ولو كان كنية هذا الكلام يهيمون معنى مايكتوبون ، لاركوا أنهم يطعنون في دستورية التعديلات الأخيرة مرتين ، مرة بحكم مخالفتها لأحكام الدستور ومرة أخرى بحكم صدورها من مجلس الشعب المطعون في شرعيته . وإن فلماذا تجرون الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب طبقا للقانون المعد للمعيب ؟ !!

مطالب بديهية

ولذلك طالب قادة المعارضة بعموم الجماهير الحاشدة في مؤتمر ٥ فبراير بأمر بديهية سلامة معركة انتخابات مجلس الشعب القادم .



الاصال

المصدر :

١٨ فبراير ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. فؤاد هادي

بحكم الخبرة في احتكار الشعب واعداد ارادته وقمع تحركاته بالعلم والفرقة المسلحة . بل وتعودت على استخدام سلاح التزوير وهو سلاح بسيط يلغى ارادة المواطنين ببساطة فادارة . ويعنى عن الشعب بالمرة . وهو السبب الاساسى لاحتياط العمل السياسى وبخاصة بين الشباب .

يقولون ان الرئيس مبارك يؤكد انه لاصلاحه له في التزوير . لاصلاحه في ان ياتى بشخص يرفضه الناخبون وان من مصلحته ان يتعامل مع مجلس جاء الشعب بنوابه ولم يفرضوا عليه فرضا حسنا . فكيف سمح الرئيس مبارك بتزوير معركة - ان صح التعبير - معركة التجديد التصفى لمجلس

هل ستكون هذه الانتخابات القادمة عيدا للديمقراطية ام مذبحه لها ؟ كيف يمكن ان تجرى معركة انتخابية بحرية لمجلس الشعب في غضون شهرين اى ستين يوما فقط . لاتسمح الحكومة في الايام العشرين الاولى منها باى دعوية انتخابية ؟ وكيف يمكن ان يتها لكل حزب سياسى ان يعد قوائم الانتخابية ويقدمها للحكومة خلال اقل من عشرة ايام ؟ وكيف يستطيع مرشح فردى مستقل - او حتى حزبي - ان يطوف بدائرة انتخابية مساحتها الادارية محافظة بأكملها وسكانها لا يقل عددهم عن مليون نسمة ؟ كم يتكلف في سبيل ذلك ؟ ان قصر الفترة المتأخرة والتكلفة الباهظة المتوقعة لمعركة انتخابية على مستوى الجمهورية . تذكر بان جعل مصير الانتخابات المقبلة بايدي الحكومة وحدها . كان هذا صحيحا الى حد كبير من قبل . وصار الآن اكثر صحة .

حكومة وليس حزبا

لماذا ؟
لأننا في الواقع لانواجه حزبا وانما نواجه حكومة . وهى حكومة ترست

والعمال تتطلع الى ارضاء افضل في عملها ومعيشتها ونقائباتها . وكذلك الفلاحين ، والطلبة ، والحرثيين ، وكثير من المهنيين . فمن تتم هذه التغييرات وكيف تتم الا عبر بوابة الديمقراطية الفسيحة لكل ابناء مصر بلا تمييز !

يغيرون جلودهم

ان يجدى الحكم ولا الحكومة ان يدخلوا الانتخابات وهم يغيرون جلودهم كلما فاجأتهم الاحداث . في الانتخابات ١٩٨٤ رفعوا رايات الناصرية وتخلوا عن زعيمهم انور السادات . ولى هذه المرة سترفع رايات الناصرية بل وستقدم الحكومة بعض الوجوه الناصرية . لكننا نعلم جميعا انها مجرد لافتات ومجرد واجهات . اما البيانى فغزال موهو ببيان السادات : الانفتاح الراسمال المشوه الفاسد المتعفن . العلاقة الخاصة مع امريكا ، التطبيع مع اسرائيل ، العداء العميق والمعمق والمتعمق للديمقراطية .

ونحن الاشتراكيين نقدر تقديرا عظيما كل مناسبة للحرية وكل مهرجان يقام للديمقراطية . ونعتبر الانتخابات ، كل الانتخابات ، عيدا للحرية والديمقراطية . ومع ذلك فاننا نتساءل



المصدر : الأمل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٨٧

الشورى في شهر نوفمبر الماضى ؟ وهو ليس ببعيد .

ولو كان الرئيس مبارك يريد مجلسا للشعب اختار الشعب نوابه فعلا ولم ترفضهم الحكومة عليه . لا يستمع بروح ديمقراطية لمطالب الشعب التى أجمع عليها قادة المعارضة ولإدار فاستدعاهم وتناقش معهم كيف يمكن وضعها في التطبيق الآن ومستقبلا . والا فمع من يتشاور رئيس جمهورية مصر في إدارة شئون مصر ؟ مع بعض الموظفين مع اختلاف الوظيفة هنا وهناك ، او مع بعض المرتزقة من العمل السياسى الذين عملوا مع كل من محمد نجيب وجمال عبدالناصر وأنور السادات بلا تمييز ؟

إن أحزاب المعارضة لاتواجه حزبا سياسيا في الانتخابات القليلة ولكنها تواجه حكومة بكل إداراتها ومصلحتها وهياكلها وشركتها وبوليسها وإداراتها المحلية وأخيرا بالمصلحة الحكومية المسماة بالحزب الوطنى الديمقراطى . ولذا نذهب بعيدا . ونحن نرى كيف تكن قادة الحزب الحاكم في ظل الرئيس مبارك نكث أكثر من مرة وبحسب الطلب . ثم لماذا تنسرف في حسن الظن بالحكومة

نفسها وقد فاجأتنا منذ مقدمها بانجازاتها المذهلة : تفصيل القانون الانتخابى الجديد لمجلس الشعب ، اعداد قانون لتحميل عمل القطاع العام مسؤولية انهياره على ايدى الانفتاحيين ، القبول بشروط صندوق النقد الدول واعداد خطاب النوايا المطلوب .

وإن فما الضمان لاجراء انتخابات بلا تزوير ؟ بالطبع ، لأن الضمان الأول هو الشعب نفسه ، وعيه وبقائه وتنظيمه وتحركه لمنع جريمة اغتيال ارادته بالجملة . لكن الضمان بعد ذلك هو ما يلبتنا به من الغاء حالة الطوارئ وحكومة محايدة واشراف السلطة القضائية والعودة فورا الى نظام الانتخاب الفردى . وهناك ضمانات اخرى ، عملية خاصة بسلامة جداول الانتخابات وأمانتها ومطابقتها للحقيقة . تكفي تكون هذه الجداول سليمة وقد فاجأتنا الحكومة منذ أيام بأن المقدين فيها يبلغون عمره ١٠ مليون مواطن وكلوا في شهر نوفمبر الماضى حين اجراء الانتخابات الوهمية لمجلس الشورى ١٣ مليوناً فحسب ؟ من أين أتى هذا الفرق الرهيب وهو خمسة ملايين مواطن استعدوا لمعركة الانتخابات القادمة ؟

وباعتبار ان هذه الاضافة تضم من الموتى والمهاجرين أكثر مما تضم من الأحياء والموجودين في مصر ، وباعتبار انها ستذهب في أغليتها الساحقة لصالح الحكومة ، فإن معنى ذلك خبير رهيب . وهو ان كل أحزاب المعارضة لن تحصل على نسبة ٨ ٪ المطلوبة للدخول من عتبة مجلس الشعب الجديد .

لا متجنى على احد
إننا لاتجنى على أحد حينما نقول إننا نشك في نزاهة الانتخابات القادمة . وإنه لأقرب الى روح المؤتمر الحاشد لأحزاب المعارضة ، ونتيجة لرفض الرئيس مبارك مجرد الاستماع الى مطالب الشعب الديمقراطية التى أصدرها المؤتمر ، أنه لأقرب إلينا أن يصدر قرار بالمطالبة للشعلة من جانب كل أحزاب المعارضة لانتخابات مجلس الشعب الجديد . وإنه ليعزز هذا الموقف أن المقاطعة للشعلة لمجلس الشورى كلفت من الشجع الأعمال السيلبية في مصر بفض النظر عن النتيجة الوهمية التى أعلنتها الحكومة .

في الظروف الحالية ، ومع بقاء الأحوال على ما عليه ، فإن معركة انتخابات مجلس الشعب الجديد لن



المصدر : ٢٨/١٢/٨٧

النشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٨٧

تكون باى حل معركة انتخابية وانما ستكون حتما مذبحة حقيقية للديمقراطية ، وسوف تسفر عن مجلس مطعون في شرعيته من ناحيتين . الاولى ناحية القانون الذى انتخب طبقا له . والثانية : من ناحية الانتخابات التى جرت وجاءت به . وستبقى بالتالى شرعية المجلس الجديد مشكوكا فيها وسوف تعينه المطامير القانونية بل واهم منها المطامير السياسية .

ولو كان صحيحا ان الرئيس مبارك يريد ان يتم ترشيحه لرئاسة الجمهورية من مجلس شعب سليم ، لكان عليه ان يبادر بنفسه ليضعن توفير كافة الشروط التى تمكن المجلس الجديد من ان يكون تعبيراً صادقاً وامينا عن كل الأحزاب والقوى السياسية في البلاد . وعندئذ يكون بحق ، رئيسا لكل المصريين حتى وان اختلفوا معه في كل او بعض السياسات .

مسلمة من الحاتم

والا لئن تكون الانتخابات المقبلة لمجلس الشعب سوى فتحة لسلسلة من الانتخابات التى ستجرى في البلاد ، لانتخاب اللجان النيابية في المصانع وانتخاب ممثل العمل في مجالس ادارة الشركات وانتخاب المجالس المحلية في مصر ثم انتخاب رئيس الجمهورية . سلسلة من الانتخابات لا تكون عيدا للديمقراطية . بل مائما لها . سلسلة من الانتخابات تحول ببراعة شقية وبإثارة ان تجهض حركات الجماهير التى تئن بشدة من غلاء الاسعار وهوان الحياة لكن الشعب قادر في النهاية ان يجعل من كل ذلك مائما للحكومة وعيدا للشعب .



المصدر : ٢/أمالى

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تخطيط حكومي لاستقطاب زعماء الأحزاب في دوائركم

شهد مقر الحزب الوطني الحاكم يوم السبت الماضى اجتماعا مغلقا استمر نحو أربع ساعات برئاسة د. يوسف والى الأمين العام للحزب وحضره محافظو القاهرة والقليوبية وكفر الشيخ والدقهلية وكمال الشاذلى الأمين المساعد لبحث الشاير المعنكة لمواجهة رؤساء الأحزاب في دوائركم الانتخابية واتفق على ترشيح شخصية حكومية كبيرة في دائرة شمال القليوبية (كفر شكر - ينها - طوخ - شبين القناطر) لمنافسة خالد محبى الدين والعمل على توفير اكبر قدر من الخدمات في شربين وكفر الجرايدة ومصر القديمة وهي دوائر ابراهيم شكرى ولؤاد سراج الدين ومصطفى كامل مراد .

وتقرر تشكيل لجنة خاصة بكل محافظة يرأسها المحافظ وتضم في عضويتها مدير الأمن وأمين الحزب الحاكم لاعداد قوائم المرشحين لتعرض على اللجنة الرئيسية التى تضم يوسف والى والنواء زكى بدر وكمال الشاذلى .

وعلمت الأهل أن ماجرى اعداده حتى الآن من قوائم الحزب الحاكم قد تالة التغيير بنسبة ٤٠ ٪ تقريبا من الوجوه التقليدية المعتادة .

وسيتم ترشيح عدد من الوزراء على مقاعد المستقلين من بينهم حسب الله الكفراوى بدمياط ومحمد عبد الحميد رضوان في سوهاج والسيد على السيد في الاسكندرية ود. جمال السيد وزير الإنتاج الحربى في حلوان وعدنى عبد الشهيد في شبرا .



المصدر : الأمل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٨٧

المزورون .. ١٩٨٧



وجه الرئيس مبارك ، عقب إصدار قراره بحل مجلس الشعب ، بيانا الى المواطنين .. ركز فيه على أهمية ان يكون مجلس الشعب القادم معبرا تعبيرا صحيحا ونزيها عن ارادة الملايين وأن تتسع دائرة المشاركة في البناء الديمقراطي السليم . وأن يتاح لكل المواطنين حزبيين أو مستقلين ان يمارسوا حقهم في التأييد عن الشعب ..

ورغم الترحيب بهذه الدعوة والتأييد لها ، إلا ان الرأي العام ونحن جزء منه يدرك ان هناك تناقضا بين ما قاله الرئيس مساء الأحد وبين كثير من الحقائق التي يعيشها كل مهتم بالسياسة ، بل كل مواطن بسيط

فالمواطنون الذين رحبوا باحل مجلس الشعب ، الذي كان مجلسا مزورا لا يعبر عن مصالحهم ، على يقين ان انتخابات ٦ ابريل ١٩٨٧ ستكون انتخابات مزورة فترات الحزب الوطني منذ عام ١٩٧٨ وحتى انتخابات مجلس الشورى الأخيرة ، وتوجهه التي لعبت وممازالت الدور الاول في العمليات الانتخابية زكى بدر وأحمد سلامة ويوسف والى وعبد الأحد جمال الدين .. لا تحظى بأى ثقة نتيجة لكل التجارب السالبة وزاد من هذا اليقين حدثان مثاليان ..

الاول .. التصريحات التي ادلى بها الرئيس مبارك امام لجنة الاستفتاء يوم الخميس الماضى .. ورفض فيها الضمانات الأولية التي طلبتها احزاب المعارضة ، وخاصة بمطالبة جداول التوقيع مع السجل المدني ، والتصويت بالمطالبة الشخصية ، والتوقيع أو البصم امام اسم الشخص عند التصويت ، وتقليص العقوبة على التزوير .. الخ .. رفض فكرة الحكومة المحايدة وقارن بين مصر والديمقراطيات العربية ثم تحدث عن انتخابات ٢٧ مايو ٨٤ باعتبارها انتخابات نزيهة !

فالمواطنون لم يفهموا رفض الرئيس لضمائم التصويت التي لا يختلف عليها اثنان ، الا على انه نية مبيتة للتزوير مؤكدا قائم .. ولم يقلعوا رفض فكرة الحكومة المحايدة والمقارنة في ذلك بالغرب ، لانها مقارنته تفسر على الواقع ، ويتجاهل ان مصر لم تعرف في ظل تعدد النظام الحزبي (قبل الثورة وبعد عام ٧٦) انتخابات حرة الا في مرات نادرة ، وان الحكومة القائمة اختزلت التزوير .. وزاد الطين بلة ذلك الحديث عن نزاهة انتخابات ١٩٨٤ التي يؤمن الجميع انها نموذج للتلزوير .

والثاني : نتائج الاستفتاء التي أعلنها زكى بدر يوم السبت الماضى . فالى انسان عاقل رشيد يعلم اننا غير صحيحة فلم يذهب الى صناديق الاستفتاء اكثر من ١٠ ٪ أى مليون مواطن ويضعة الاف .. فساد بؤسرى الداخلية ، الذى سيجرى انتخابات مجلس الشعب يقول لنا ان ١١ مليوناً و ٨٢٧٤ مصرى ادلوا بأصواتهم ، أى كل المصريين المقيدين في جداول الانتخابات والموجودين داخل الحدود . بما فهم المصري والمصري والمجندين ..

إن هذه الحقائق المؤسفة تجعلنا نقول ان التزوير المباشر ، وليس التزوير القانوني بنسبة ال ٨ ٪ ويقانون الانتخابات غير الدستوري وسيطرة الحزب الحاكم على الاعلام والصحافة .. قادم في الطريق ومع ذلك نقول للرئيس ان الفرصة لم تضع بعد ليوافق التزوير بالاستجابة للمطالب المشروعة لكل الشرافة في مصر .. ونقول للمواطنين انهم قدروا بلجفتهم وبأصراهم على حماية صوته عن هزيمة التزوير ونحن معهم مهما كان الثمن ..

الإلهام



المصدر : الأمل

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وزير داخلية بالبلدي
ومفبرك استفتاءات بلاخرج



تلميذ
النبوي
زكي بار

تحقيق : امينة النقاش



١٨ أبريل ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضرب والزك والسباب بالثأر خارجة خير مثال على ذلك ، وكافاه النبي اسماعيل على ذلك بترقيته مديرا لمصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية ثم انتدبه في عام ١٩٧٩ للإشراف على الانتخابات البرلمانية في الدقهلية ، وإنجز بنجاح سلق المهمة التي أوكلت إليه وهي إسقاط جميع مرشحي حزب التجمع بالحفاظة .

ويستطرد رافت - سيف قائلا : كنت آنذاك مرشحا للتجمع في دائرة أجا حيث قام زكي بدر بنفسه بطرد مندوبي مرشحي التجمع من لجان الدائرة كما فعل الشرف نفسه بدائرة النصورة ، كما أصدر أوامر بالقبض على أي مندوب يمتنع عن ترك اللجان الانتخابية لينفذ ضباط الشرطة بتسليم البطاقات الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة ، « الشرف » هو الدافع وراء اختياري حكومة لؤي الأحمد حين له محافظا في عام ١٩٨٢ لأسبوط حيث قد بهارة عمليات التزوير الفاضح للانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨٤ ، حيث شهدت أسبوط في عهد ولأيته معارك مسلحة بينه وبين مرشحي المعارضة كان أبرزها معاركه مع انصار المرشح الوفدي معتاز نصار في قرية البداري الذين حووا صناديق الاقتراع بإسلاح بعد التزوير الفاضح لرجل زكي بدر لها في كافة اللجان الانتخابية بالحفاظة

بالبلدني

وفي بداية نهاية الخمسة كوزير لداخلية في أول مارس الماضي أعلن زكي بدر بوضوح لا لبس فيه سياسة وزارته حين قال في تصريح صحفي : إذا كان مبداء حسن أبو بasha هو الحوار السياسي ومبدأ أحمد رشدي هو الانضباط فأنني أو من ينظرني الالتزام وبالبلدي لازم كل واحد يعرف حدوده . ويعدنا بأيام قليلة أعلن في إجتماع لندوبي الاتصال بالحزب الوطني أنه لن يكون لكونه وزيرا لداخلية الحزب الوطني وأنه ، مكلف بتأديب المعارضة ومروطة وجعلها ، وما أن أنهى تصريحه حتى تواتت « أنجازات » التي تفتق فيها على استادة ومكتشف مواهبه ، التوسى اسماعيل ،

فبعد إعلانه في حديث صحفي أن من حقه كوزير لداخلية أن يراقب تحركات الذين يعارضون النظام مدا بعد ساعات من

فاجأ الرئيس حسني مبارك الدوائر الحزبية والسياسية بإعلانه رفض مطالب المعارضة الخاصة بالضمانات المطلوبة ضد تزوير الانتخابات ، ومن بينها تشكيل حكومة محايدة تجري الانتخابات !

إنكر الرئيس مبارك أن هناك تزويرا قد حدث في انتخابات عام ١٩٨٤ ، وقال أن وزير الداخلية السابق حسن أبو باشا قد « ذهل » (!!) حين أثار المعارضة قضية تزوير الانتخابات التي أجراها عام ١٩٨٤

المرتكزي في فبراير من العام الماضي الطريفة التي واجه بها نمره الجنود في أسبوط والتي اتسمت بشراسة فلاقة ونوع من المقامرة وعدم وضع أي إعتبار سوى للنتائج

فقد امر بصفته محافظا بفتح هويس أسبوط على جنود الأمن المركزي للمعربين لنهضم من الانضمام لزملائهم في البئر الآخر حيث يوجد أكبر معسكر لهم في الصميد .

وليس في تاريخ زكي بدر كترشي أي خبرة تتعلق بالتعامل مع السياسة ، فقد تفرغ في كلية الشرطة عام ١٩٤٦ ، ليعمل بإدارة البحث الجنائي في

محافظات الشرقية والغربية والنيا ، حتى أصبح مديرا للبحث الجنائي بالنيا ، وفي عام ١٩٦٥ انتقل ليعمل مفتشا بالأمن الجنائي بمصلحة الأمن العام ثم مديرا للمباحث الجنائية وبكلا لمصلحة الأمن العام ، ومنذ عام ١٩٧٥ ، وهو يعمل مديرا للأمن في القليوبية أولا .. ثم في الدقهلية .. ثم مديرا لمصلحة الأمن العام .. وفي عام ١٩٧٩ عين مساعدا لوزير الداخلية وفي عام ١٩٨٢ عين محافظا لأسبوط .. وهو المنصب الذي انتقل منه إل منصب وزير الداخلية !

ويقول رافت سيف أمين التجمع في الدقهلية !

في عام ١٩٧٨ وماتله كان زكي بدر مديرا للأمن بمحافظة الدقهلية شهدت المحافظة خلالها على يده انتهاكا صارخا لكل القوانين والأعراف والسنن ، وكانت الحملات التاديبية التي قادها زكي بدر بنفسه ضد أهالي قرى المحافظة واستخدم فيها كافة ألوان العنف من

أعطت تصريحات الرئيس حججا قوية للمناصر التي تتزعم الدعوة لمقاطعة الانتخابات داخل أحزاب المعارضة وفي الأوساط السياسية بشكل عام

وتجمع الدوائر الحزبية والسياسية على أن رفض الرئيس مطالب المعارضة ، يؤكد اتجاه الحزب الحاكم لإعادة الهزلة التي جرت في الانتخابات الماضية ، ويريد من هذه المخوف أن الذي سوف يجري الانتخابات هذه المرة ، هو وزير الداخلية ، رئيس بدر .. صاحب أسوأ علاقات بالمعارضة ، وهي المكانة التي لا يتنافس فيها سوى استاذة ومكتشف مواهبه النبوي اسماعيل وزير داخلية السادات ، الذي قاده لحقته في حادث المنصة !

دوائر المعارضة بدأت منذ الإعلان عن حل مجلس الشعب وادراكها أن الذي سيجري الانتخابات زكي بدر ، بدأت في فتح ملف إنجازاته قبل وبعد توليه منصبه كوزير لداخلية .

فالمسورة التي نجح اللواء زكي بدر أن يعطيها للرأي العام أنه وزير من النوع الذي لا يستكتف فعل « أي شيء » ، ولا يتريد أمام أي شيء ، وأنه يؤمن بأن الضرب بيد من حديد هو اقصر الطرق واتجها لتحقيق أهدافه الأمنية . وقد رشحه لمنصبه وزيرا لداخلية في أعقاب أحداث تمرد الأمن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٧ فبراير

المصدر :

الأمم المتحدة

لفظ بشية ٢٠٠٪. على عام ١٩٨٤ حصل الحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية لمجلس الشعب على ٣ ملايين و ٨٠٠ ألف صوت كما أعلن وزير الداخلية آنذاك حسن أبو بيضاء وكشفت الطريقة التي أدار بها زكي بدر انتخابات الشورى عن المستقبل مصر. فبينما قُتل ٥ أحزاب في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ في أن تجذب أكثر من ٥ ملايين ناخب لصديق الاقتراع حيث وصلت نسبة من أدوا بأصواتهم الـ ٢١٪ فقط تمكن زكي بدر بمفرده أن يجتشد أكثر من ١١ مليون ناخب للحزب الوطني منفردا.

والخطب الذي وقع فيه زكي بدر، أنه أخرج نتائج الانتخابات على حل مجلس الشعب بشكل بدأ متناقضا من نتائج انتخابات مجلس الشورى، إذ كلف بصوت ١٠ ملايين ناخب لخصه الحزب الوطني في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في أكتوبر ١٩٨٦.. وبعد خمسة شهور يصوت ٩ ملايين لحل مجلس الشعب الذي يشكل الحزب الوطني أغلبية في قبل يمكن على ضوء هذه الإجراءات التي ترصد بشكل واضح تورا حامدا في العلاقة بين أحزاب المعارضة أن يكون هناك إحساس بالامتنان لاسراعه على الانتخابات المقبلة؟

• • • د. اسماعيل صبري عبدالله وزير التخطيط السابق وعضو الأمانة المركزية للجمع يقول: إذا لم تستجب الحكومة لطلب المعارضة بتشكيل حكومة مصابية للإشراف على الانتخابات فالحد الأدنى لضمان نزاهتها هو إزالة زكي بدر من منصبه لواله الصريحة والمتكررة التي تؤكد استخدام القوة والعنف في مواجهة المعارضة وتهديده بتبليغ التهم لقاتليه ومواجهته لتصرفاته السلبية في السابق أن يأتي وزير في فترة الانتخابات غير متنازع عليه بشكل حد حتى داخل الحزب الوطني نفسه.

بدائل زكي

لكن دوائر أخرى في المعارضة ترى أنه حتى لو مضى زكي بدر فإن بدائله ومن نوعه نفسه كثير.. وأن القضية أبعد مدى من شخصه.. فعدائى الولدى أحمد طه يرى إن إزالة زكي بدر تظل قضية جزئية فلهذا أتوا به لقرروا على إبعاد عشرات البدائل له. ورفض الرئيس مبارك لطلب المعارضة الخاصة

الحديدية واختص عليهم حماية. كما شهدت الجماعات الإسلامية في سجونه عمليات تعذيب وحش أثبتتها تقارير الطب الشرعي. ولم يكت الوزير بالسخرية علنا من مطلب المعارضة بوضع السجن تحت إشراف وزارة العدل

العصف برملا

ويرصد النائب الولدى مصطفى شردى عددا آخر من إنجازات الوزير فيقول إن قبضة الوزير الحديدية قد طالت زملاءه في وزارة الداخلية وبدأ ذلك في عمليات الانتقام من أي شايبة اختلف معه يوما أو كتب تقريراً عنه عندما كان محافظاً لأسبوع وشهدت حركة ضباط الشرطة التي تمت منتصف العام الماضي عمليات "خفي" وتشبثت لهؤلاء الضباط. ولم يكتف بالرقابة على التلفزيونات بل فرض رقابة مكثفة على البريد لم يسبق لها مثيل وانلق الملايين باعتراقه لشراء أجهزة تستعمل على التراس

لعرفة أدق أسرارهم. وجاءت النتائج النهائية التي أشرف على إخراجها بنفسه زكي بدر لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى لتؤكد أنه ليس من يخجلون أو يهجمون. فقد أعلن بحساسة لم يسبق لها مثيل لآل مصر ولآل العالم أن أكثر من ١١ مليون ناخب من بين ١٢ مليوناً ممن لهم حق التصويت قد توجهوا لصناديق الانتخابات بشية بلغت ٨١,٨٧٪ وأن أكثر من ١٠ ملايين ناخب قد أعطوا أصواتهم للحزب الوطني وإن قوائم الحزب الوطني قد حصلت على ٨٧,٩٥٪ من الأصوات الصحيحة وهو ما يعادل ٨٠,٢٪ من الأصوات المسجلة وما أعلنه زكي بدر يعني أن نصيب الحزب الوطني من أصوات الناخبين قد زاد خلال عامين

تولي منصب في وضع أجهزة للتصمت على الخطوط التليفونية لكافة المعارضين دون إذن من النيابة أو المحكمة كما طالب بعد حالة الطوارئ. ومهد بتقنين الصلاحيات التي يملكها قانون الطوارئ. لأجهزة الشرطة في شكل قوانين عادية إذا ما ألبت بوعاد من جديد بعد تولفها لوقت قصير فافطرة تفشي لفة المعارضة في المطارات. كما حاصرت قوات الشرطة مقر الأحزاب والنقابات ومن الانتخابات التي أضافها زكي بدر إلى سياسة الأمن، قيام رجاله. باحتلال المساجد بملابس مدنية للتحول محل المصلين. وجرمان أعضاء الجماعات الإسلامية من الاحتشاد فيها لآداء الصلاة..

وهو وزير الداخلية الوحيد الذي اقتضت المساجد في عهده بفرق الكارائات لتطبيق المصلين والاعتداء عليهم وتعزيب الصحاف ورمي الحوادث التي أحدثت اضطرابات عنيفة في مدن الصعيد حدثت بقتن طائفية حقيقية وانتهت بمقتل عدد من المواطنين

كما أدت سياسة القبضة الحديدية التي اتبعها زكي بدر منذ اليوم الأول لتولي منصبه إلى التخلل السلس لمباحث أمن الدولة في الانتخابات الطلابية عن طريق فرض المرشحين والشطب والاعتقال والتزوير

وأتمت سياسة التهديد والوعيد لتشمل الصحفيين والمحامين والعمل.

فتمرض عدد من المحامين للضرب في القسم الشرطة بسبب محاولتهم الاعتراض على تجاوز بعض ضباطها في تطبيق القانون واحتجاز المواطنين في الأقسام دون وجه حق. كما قامت قوات زكي بدر بفض اعتصام على أسكو بالقوة رغم أنه إعتصام لتفكيك حكم قضائي صادر لحكمهم. كما إستخدام زكي بدر قانون الطوارئ في القضايا العادية رغم تعهده أمام مجلس الشعب في استخدام ضد ما أسماه بالأرهاب الخارجى كما طلب في أروقة الحكم التنفيذية يحظر نشر أي معلومات عن حالات الفساد إلا بعد فحصها فاستثنى المسدين من سياسة القبضة



المصدر : ٢٠٠٧

التاريخ : ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بتأمين نزاهة الانتخابات هو صدق لكل الذين توهموا أن هناك املا في أن يعدل النظام تحت اصراره في المنهج المعادي للشعب والرامي دوما للتزوير اراذله . وذلك التصريحات تعان بوضوح أن نهج الإصلاح قد سقط نهائيا في مصر وأن على الجماهير الراكبة في التغيير أن تبحث لها عن بدائل أخرى .

ويقول المهندس ابراهيم شكرى إن مطالبة المعارضة بضمانات لمحدد الانتخابات ونزاهتها ليست املاء لشروط ولكنها تهيلة للمناخ العلم لضمان وجود حجم اكبر للمعارضة داخل مجلس الشعب وهي قضية تخدم شرعية المجلس نفسه كما تخدم في نفس الوقت قضية الممارسة الديمقراطية في مصر .

ويضيف د . فؤاد مرسى أمين اللجنة السياسية بالتجمع أن تصريحات الرئيس مبارك يرفض مطالب المعارضة الخاصة بنزاهة وحيدة الانتخابات تعني انه اطلق الباب امام انتخابات ديمقراطية حقا لانه تمسك بقانون للانتخابات هو ايضا مشكوك في مشروعيته الدستورية . في نفس الوقت الذي حرم نفسه فيه من فرصة اعادة النظر في هذا القانون ولغيره من طلبات المعارضة .

في كواليس حزاب المعارضة يقول بعض المعارضين

- سوف يترد زكي بدر الانتخابات بشكل يتفوق على استانه النبوى اسماعيل . ولا يستبعد أن نترجم على ايام النبوى ونعده ديمقراطيا في ضوء ما سوف يفعله زكي بدر .

ويقول بعض المشفقين :
- لانتذكروا اسم النبوى ، لاتحدثوا عن استثناءاته وانتخاباته .. لانها تذكرنا بحادث المنصة !



المصدر: ٢٠ ألامال

التاريخ: ١٨ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يرفضان فكرة المقاطعة لأن الصورة ليست سوداء
لراج الدين وأبراهيم شكري
التفاصيل الكاملة لمناقشات
الأحزاب حول الانتخابات القادمة
تبدلات حزبية



النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأمل

التاريخ :

١٨ فبراير ١٩٨٧

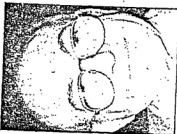
كتب المحرر السياسي
بمجرد انتهاء المؤتمر الجماهيري لأحزاب المعارضة الخمسة في
مركز شباب عابدين وحلقه من نجاح ، وأنصدي الواسع داخليا
وخرجا للمؤتمر .. بدأت الأحزاب السياسية في مناقشة القانون من
التحليلات لمجلس النقيب والتي تجرى على أساس القانون الجديد
الذي أصدره الحزب الوطني في وجه رفض شامل من أحزاب
المعارضة والرأي العام وأصحاب الرأي ، بل وعدد من أعضاءه
وكتابه .

بالرئيس الهندي إبراهيم شكري
بإجراء إصلاحات رئيساً لحزب
المعارضة الخمسة : طالما فكرة القائمة
المشتركة لأحزاب المعارضة ، بحيث
تجوز الاشتراك بين قائمتين ، قائمة
حكومية وقائمة معارضة تضم مرشحين
من كافة الأحزاب (معطين للثلاث
السياسية (الأخوان - الناصريين -
الماركسيين) والتي يتبع قانون الأحزاب
بموجزها القانوني .

وتقدر أن يقود اجتماع لرؤساء
الأحزاب ظهور يوم الثلاثاء (قبل الاثنين)
في منزل فؤاد سراج الدين رئيس حزب
الوحد ، وحضر الاجتماع من التجمع
قائد محي الدين واعطى وأكد وولعت
الصعيد ، ومن الملل إبراهيم شكري
وحملي مراد ، ومن الأحرار مصطفى
عادل مراد وعبد الفتاح الشوربجي .
ومن الأمة أحمد الصبحي وعز
عظمي ومن الوفد فؤاد سراج الدين
والصنف حتى الاجتماع من القائمة عشرة
وابراهيم لوج ومصطفى شدي .
ويعد أن رجب فؤاد سراج الدين
والصنف حتى الاجتماع من القائمة عشرة
وابراهيم لوج ومصطفى شدي .
ويعد أن رجب فؤاد سراج الدين
والصنف حتى الاجتماع من القائمة عشرة
وابراهيم لوج ومصطفى شدي .

عن منطقتين تدخل أحزاب المعارضة
الاشتراكات بقوائم متشابهة في كل
الإقليم والقرى والمناطق المحلية ووض
تصويرا بالاركان للناخب التي مستقر
على ذلك ، ولك على أمانة الاتحاد على
قائمة واحدة مشتركة تحت اسم حزب
الوحد .
وتكلم الرئيس إبراهيم شكري ،
فرض الدلائل الملموسة ومن بينها فكرة
القائمة ، مرجعا فكرة القائمة
المشتركة .

ولم يكد محيي الدين تصليلا
كثير أن تطلق أحزاب المعارضة جميعا
الاشتراكات ، وتكاد حزب الحكومة وحده
يشمل مستشاري القوانين غير الدستورية
التي فرضها على الوطن وعليات
التوزيع . و هو خاصة وأن السوابق
اختار قرار الحل وتبنيها ، قصد في
مناخة الأحزاب ، بالأصالة للقائمة
القائمة العامة المعركة .
وتدخل وولعت الصعيد مؤيدا
الاشتراك وإشاد الصعيد من الحجج
التفسيرية لها مما طلب إبراهيم شكري
الكل . وأعلن أن ضد القائمة ، وأن
حزب العرب أن يطلع الاشتراك لأن
القائمة تحدث انهيارا مستوريا له
يؤدي بمرى مجهولة للناخب على السلطة .



خالد محيي الدين
الحاكم لإسماعي

ويستحي الحكومة لملل التقاسمات
داخل الأحزاب ، والاعتراف بها كحزبات
قائمة فوريا وبخلافها الاشتراكات ، ككافة
لهذا قوى خارج الأحزاب مشتركة
الحكومة بالاعتراف لهم بحق تكوين
أحزابهم وتبنيهم لهم بفسخ
الاشتراكات ، وحذر إبراهيم شكري من
تأثير القائمة والياب عن الجس على
ملل الجماهير إلى سلبية قائمة ، وخلق
شكل ومعية من المعارضة .

هذا أمان فؤاد سراج الدين مسجلة
القائمة ، وأكد على مسألة ليست
شكري ، وإشاد أن المسألة ليست
سواء ، وأن القائمة المشتركة تمكننا
من التصدي للتوزيع والعطف وتوحيده
مختارين لتطبيق كافة الليجان
والصنف .
وأعلن السياسي موافقة على القائمة
المشتركة . على أن يسحب تصريحه

الخاص بقبول التبعين كما طلبه
الناصرين .
ويعد اتفاق العمل والوفاء والأحزاب
والأمة على الدخول في قائمة مشتركة
طرح السؤال على وفد التجمع برتامة
خالد محيي الدين ، هل يقبل التجمع
الدخول في قائمة واحدة ؟
أعلن خالد محيي الدين أنه
لا يستلزم الالتزام بموقف قبل عرض
الأمر على الجماعة العامة والتي ستعقد
اجتماعها بعد ٢٤ ساعة (الأربعاء
الذي) .
وطالبه رؤساء الأحزاب الإيدخل
التجمع الاشتراكات إذا رفض فكرة
القائمة المشتركة ، حتى لا تشتت
جهود المعارضة .

وتقدر عقد اجتماع لرؤساء الأحزاب
يوم السبت ، على أن تبدأ لجنة من
الخبراء لتقوم . تعان جميعه (وفد) -
ولعت الصعيد (تجمع) - عبد الفتاح
الدورجي (أحرار) - عبد السيد
بركات (عمل) - عزت عظمي (أمة) في
دراسة قواعد إعداد القائمة المشتركة في
حالة اتفاق الأحزاب النهائية على
الكثرة . على أن تضع في اعتبارها ترك
مقعد للوحي السياسية خارج الأحزاب
في القائمة . وأن رؤساء الأحزاب
سيتمسون الاشتراكات في مؤتمرات في
القائمة البردية وليس ضمن القائمة
الوجه .
ووافق أن برنامج القائمة الموحدة ،
هو البرنامج الديمقراطي الصادر عن
مؤتمر الأحزاب في ١٩ فبراير .
وتقدر أن يقدم إبراهيم شكري ، إلى
رئيس الجمهورية نص الاقتراحات
الصادرة عن مؤتمر أحزاب المعارضة .



الأعلى

المصدر :

١٨ فبراير ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

الوحد

قائمة

مفتحة

من أجل الديمقراطية والتنمية والعدل الاجتماعي مع تفويض إبراهيم شكري واللجنة التنفيذية للحزب في اتخاذ ما يرونه محققا لذلك . وكان إبراهيم شكري قد قال في تصريح للأهل إن التنسيق بين أحزاب المعارضة بعد رفض الوفد لا يزال قائما للتوصل لقائمة تالية ، تمثل كل التيارات كما أن التنسيق بين هذه القائمة والوفد لا يزال متاكا بحيث يمكن تبادل المقاعد الفردية لاستكمال احتياجات كل منا .

كان أحمد الصباحي رئيس حزب الأمة قد قبل بالعدل عن

طلبه بتعيين ممثلين لحزبه

في مجلس الشعب وعدم خوض المعركة الانتخابية مع وضع شرط القائمة المرحدة لأحزاب المعارضة وعندما أعلن الوفد رفضه لفكرة القائمة الموحدة قال الصباحي في تصريح للأهل انه مع عمل قائمة أخرى تقيم كافة احزاب المعارضة على أن تخوض الانتخابات ضد الحزبين الكبيرين الوطنى والوفد معا . ولاتزال المناقشات الحزبية قائمة على قدم وساق في أروقة حزب العمل بين فصائل المعارضة الآخرين .

دعا فؤاد سراج الدين الهيئة العليا للوفد للاجتماع صباح الأربعاء الماضي ، وعرض عليها نتائج مباحثات رؤساء أحزاب المعارضة . تحدث هذه كبير من الأعضاء وكان الاتجاه الغالب للمطالبة . اقترح فؤاد سراج الدين تأجيل اتخاذ القرار لمزيد من المشاورات . ودعا الهيئة البرلمانية للحزب للاجتماع . وكان هناك اهتمام خاص بمعرفة رأى نواب الإخوان المسلمين . وتبين خلال المناقشات ثلاثة اتجاهات في صفوفهم الاتجاه الأول يرفض القائمة المشتركة يتزعمه حسن البعل ، اتجاه ثان يقبل القائمة المشتركة دون تحفظات ويتزعمه عزيز عبد الغفار ، واتجاه ثالث يطلب الانتظار لحين التشاور مع قيادة الإخوان . وفي النهاية جاء التصويت بالأغلبية لصالح القائمة الموحدة .

المعارضة بالغلبية ١١ ضد ٩ . وقد حزب الوفد خوض معركة القوائم بلقائمه الحزبية المستقلة .

العمل : لازالت المناقشات مع

فصائل المعارضة مستمرة

• في أعقاب إعلان الوفد عن رفضه لدخول الانتخابات في قوائم مشتركة مع المعارضة دعا المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل الهيئة العليا بالحزب للاجتماع مساء الجمعة الماضي . وقد انتهى الاجتماع كما صرح مدوح فتوى الأمين العام المساعد للحزب للأهل بموافقة اللجنة على دخول الحزب للانتخابات التشريعية المقبلة على قوائمه الخاصة على أن يجرى الحزب تنسيقا مع أحزاب المعارضة الأخرى والقرى الوطنية في الانتخابات

في يوم الخميس عقدت الهيئة العليا للوفد اجتماعا لاتخاذ قرار نهائي . وكانت تصريحات د . وحيد رامت وممتاز نصار للصحف الحكومية تقطع بمخافة القائمة المشتركة للقانون . وتركزت المناقشات أساسا حول التواحي القانونية وأن تكلم البعض حول فكرة القائمة المشتركة من ناحية المصلحة الحزبية والقرى التي ستكون على هذه القائمة . ولم تنسج لكافة القرى خارج الأحزاب أم لا . وأكد سيمعمل بتوقيع على القائمة مسئولية مخالفة القانون . وسيعرض رئيسه أو سكرتيره العام للعقاب الذي حدده القانون .

وفي النهاية صوّتت اللجنة العليا ضد القائمة المشتركة لأحزاب



المصدر : الأمل

١٨ فبراير ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالد محيي الدين يقول : إجراء الانتخابات مناورة هدفها وضع المعارضة في مأزق

محمد معاذ ورأت سيف أمين الحزب
في الدقهلية ود . نور فرجات وسنيوت
حنان ود . عبد المنعم ضريوش وعزت
هاشم

.. الاتجاه الثاني أيد فكرة القائمة
المشتركة بين أحزاب المعارضة من
منطقتات مختلفة . البعض بإعتباره
البديل للمقاومة الشاملة ، والبعض من
منطلق الدعاية والرغبة الدخول الى
الجالس التمثيلية وخاصة مجلس
الشعب . ويعبر عن هذا الاتجاه ٢٢ من
المتحدثين . كان أبرزهم علي اسماعيل
حلمي ويسمين وأبو الغز الحريزي
وعبد المجيد احمد ومختار جمعه ود .
فؤاد مرسى ود . سمير منخلى

وقال الدكتور فؤاد مرسى : إن
الحكم إختيار انسب الأوقات لإجراء
الانتخابات بالنسبة لحصلتها الخاصة .
فقد اتخذ قرار الحل بعد عودة الحكومة
الى دول الخليج من خلال القمة
الاسلامية ، ووجود احتمالات قوية لحل
اللازمة المالية وإزالة الديونيين من خلال
الاتفاق مع صندوق النقد الدولي خلال
الايام القادمة إثر الاتفاق على خطاب
النوايا الذي قدمته الحكومة . ومن خلال
وعود خليجية بتقديم مساعدات
واستثمارات مقابل تواجده مصرى في
الخليج لضمان الأمن . وقد أصدر مبارك
القرار يوم الأربعاء الماضي قبل ٢٤ ساعة
من مؤتمر أحزاب المعارضة ليقول أنه
قابل بالسبر في طريق الديمقراطية
وإبحار المعارضة . فالمطلوب ان
نستعد ونخوض الانتخابات في ٥٠
يوما بينما انتخابات ٨٤ كان امامنا ٩
اشهر . وسيستخدم اتجاه الوسط
الموجود في الحزب (رفعت -
صدقي ...) رطانة ناصرية وسيقدم
بعض الوجوه الناصرية التي انحازت
للوست وسيبغى لتحديد البسار .

بالقابل تواجده أحزاب المعارضة

عندما عقدت الامانة العامة إجتماعها الطارئ صباح الأربعاء الماضي
كان واضحا الإهتمام البالغ . فلم يتخلف عن الإجتماع إلا ٦ أعضاء هم : د .
اسماعيل جري - حكيم يثى - فتحي محمود - فتحي محيي الدين ، هاني
الحسين .

عبد المعطي ، . واعتذر ٧ أعضاء عن
الحضور نظروف قهرية وهم : عريان
تصنيف (محدد الإقامة) - شاهده
مكند ولطفي الخوي ومحمد احمد طه
لللعرضي) - فريدة النكاش وعصاف
معوض (للسفر للخارج في مهام
حزبية ...)
وشارك الاجتماع ٥٢ من أعضاء
الامانة وامناء المحافظات .
تاخر الاجتماع لمدة ٤٠ دقيقة حيث
كان أعضاء الامانة المركزية مجتمعين
بمكتب الأمين العام مع المهندس
ابراهيم شكرى الذي حرص على
الحضور ولقاء عدد من قيادات الحزب
لشرح وجه نظره في أهمية القائمة
المشتركة .
بدأ الاجتماع في الثانية عشر إلا ثلاث
ورأس الاجتماع د . رفعت السعيد
حيث استمر لطفي واكد مجتمعاً مع
ابراهيم شكرى ، ثم تولى لطفي واكد
الرئاسة ، ال ان حضر خالد محيي
الدين في الثانية عشر والنصف وتولى
رئاسة الاجتماع الذي استمر حتى
الساعة السادسة وعشر دقائق ، أي
استمر ٦ ساعات ونصف . وتحدث خلال
الاجتماع ٣٦ عضوا .
تولى د . رفعت السعيد في البداية
نقل تفاصيل الاتصالات التي تمت بين
أحزاب المعارضة ومواقف كل حزب ،
وإذا طرح خالد محيي الدين ولطفي
واكد ورفعت السعيد مقايضة أحزاب
المعارضة جميعاً للانتخابات .
وتراول المتحدثون والتي توزعت
أراؤهم بين ثلاثة إجماعات اساسية

المقاطعون

الاتجاه الأول يدعو للمقاطعة وقد عبر
عنه ١٦ من أعضاء الامانة العامة ، ٩
منهم طالبوا بالمقاطعة بصرف النظر عن
موقف بقية الأحزاب ، مستندين الى أن
القانون الذي تجرى على اساسه
الانتخابات غير دستوري وصادر عن
مجلس مطعون في شرعيته ، وإن نية
الحكومة للتزوير مبيتة وواضحة خاصة
مع وجود زكي بدر يرأسه في الانتخابات
منذ عام ٧٩ واتجاهه في انتخابات مجلس
الشورى ، والاسباب التي دعت الى
مقاطعة مجلس الشورى ، تنطبق على
انتخابات مجلس الشعب .. والبديل
المطروح وهو التزول بقائمة مشتركة
تحمل اسم الوفد يقد الحزب مصداقيه
امام الجماهير ويصب في ساقية الوفد .
وهو حزب يميني . بينما ربط ٧ المقاطعة
بضرورة أن تكون شاملة يبحث تشمل
كافة الأحزاب المعارضة مثلما حدث في
انتخابات الشورى .
وقد عبر عن اتجاه المقاطعة بقوة



المصدر :

الأمالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٧ - ١٨ فبراير

مصابيح الوفد مثلا في موقف صعب نتيجة للانقسامات الداخلية وتراجع جماهيرية وانسحاب أو خطر انسحاب الآخرين منه . ولعل الأوضاع الحالية قد تحصل أي حزب على نسبة الـ ٨٪ مع بشاعة التزوير المتوقعة . وإذا كانت المقاطعة أكثر الخيارات صحة ومثالية ، في ظل إجماع أحزاب المعارضة على برنامج ديمقراطي ، إلا أن الأحزاب للأسف لن تقاطع . هنا تصبح القائمة المشتركة ، أفضل الحلول . وهناك مبدئين لا بد من تذكرهما .. السياسة فن الممكن .. والثوري يمكن أن يقدم تنازلات بشرط الاتساع المبدأ .. المبرمج علينا عمل مشترك ، معاش لعملائنا المشترك في مؤتمر الأحزاب والذي أدى إلى تعديل موقف الوفد تمثل موافقته في البرنامج الديمقراطي المشترك للأحزاب في تعديل الدستور مع المحافظة على المكاسب الاشتراكية والقسمات

الأساسية للتجمع الواردة في الدستور الحالي . ونسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب .

● الإجماع الثلاث عارض بقوة القائمة المشتركة ، ودعا إلى دخول الانتخابات بقائمة خاصة للتجمع لتتسع للشابويين والشابويين ، وتطرح برنامج الحزب ومواقفه . وغير عن هذا الاتجاه ١٧ من أعضاء الأمانة ، أبرزهم د . علي نويجي ونيل منصور وأحمد حسن وأبوسيف يوسف وأحمد عبده .

وقال د . علي نويجي أن الظروف الخاصة بالأمة والوطن ، هو تصاعد الأزمة الاقتصادية وتفاقمها وعجز الحكومة عن حلها . وقد جاء قرار الحل لا للخروج من أزمة دستورية ، فقد كان هناك أزمات دستورية منذ وجد الدستور في مصر . وإنما بسبب المشكلة أو الأزمة المالية الاقتصادية التي يمكن أن تتفاقم

الانفاس عن طريق حل المجلس . وقد يقدم بعض التنازلات ليكون التمثيل في البرلمان أوسع هذه المرة . وأكد أن موضوع الأزمة الاقتصادية هو الشبح المقيم على الوطن كله . العجز عن مواصلة الحياة بالنسبة للموظفين ومصارف الفلاحين والعمال ومصارف التجار . ومزينا يطرح الآن برنامجا قريبا عاما لنقاذ الأمة . على أساس ترشيح الأداء إلى أن تتوفر ظروف التغيير الشامل . ولا يمكن أن نخوض الانتخابات متفانين على جهر الأزمة الاقتصادية الإشعاعية . وهنا فمن المعروف أن برنامجنا يفتتح مع الوفد بقدر اختلافنا مع الحكومة . والقائمة

المشتركة مع الوفد الذي يقول أن الصحيح هو ما كان قبل ١٩٥٢ . نأزول لجنة حزبية . حزبا قد يلغى مرة أو مرتين أو ثلاثا في الانتخابات ولكنه عندما يلغى لن يهزم أبدا .

قائمة حزبية

وبعد أن تحدث ٣٥ من أعضاء الأمانة وقبل إجراء التصويت ، تحدث خالد محيي الدين فقال : - لن نتخذ قرارا ليناقل عليه الأغلبية الحزب . وإذا كانت المواقف العملية تتعارض مع المواقف المبدئية فلننتخذ قرارا بالمقاطعة لنا شخصيا الفضل رغم كل المشاكل إن يتزلززع التجمع بلقائمه الحزبية الخاصة . وحجج الزميل أبوسيف يوسف التي قدمها التجمع بلقائمه الحزبية الفضل مقابل في هذا الاتجاه . ولكن الظروف الواقعية تدفعنا كحزب معارضة للنزول على قائمة مشتركة في محاولة لمنع التزوير أو تقليص فعليته .

وأحب أن أؤكد أن الحكم لإسعي لتجميل ديمقراطيته أو الإقدام على

اصلاح ديمقراطي . إن الطريقة التي تم بها الإعلان عن قرار حل مجلس الشعب القرب إلى العمل الانتقالي أو التامري . كان مغروضا أن يتم تشاور بين الأحزاب وإن تبلغ بالاتجاه لحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة . والتناق حول القانون ، فالفانون الحالي أسوأ من السابق في كثير من جوانبه . ولكن الحكم قرر الحل وإجراء الانتخابات وكأنها عملية سرية . والهدف وضع الأحزاب في موقف صعب ، فعليا أن تعد القوائم خلال ١٠ أيام بالإضافة إلى الفترة المحدودة جدا للنشاط الانتخابي والظروف المعية ..

طبعاً النزول على قائمة حزب آخر تحف به مخاطر . وإذا اتخذنا هذا القرار فلنأيد أن تضع الضوابط التي تقلل من هذه الأخطار . ولابد أن تكون قائمة اليسار جاهرة ولا يكون لنا حق الميوت على أي برنامج للقائمة المشتركة أو إذا كان البعض يرضى من نزولنا على قائمة الوفد . فلي داخل الوفد معارضة شديدة وتخوف للنزول مع التجمع على قائمة واحدة . وبعد أن أنهى خالد كلمته وعلق عليها

د . علي نويجي ورافت سيف ومحبي معاذ بدأ التصويت :

طرح القترح بالمقاطعة فأيده ١٠ من أعضاء الأمانة العامة

ثم طرح القترح الاشتراك في المعركة فأيده (٣٢) وعارضه (١٠) .. وكان هذا أول قرار للأمانة العامة .

ثم طرح القترح تكليف لجان المحلفات بأعداد قوائم التجمع في الدوائر المختلفة ، والمرشحين للمقاعد الفردية الـ ٤٨ . ، واضعين في الاعتبار القوى اليسارية خارج التجمع . ، وتكليف الدكتور فؤاد مرسى وعبد الغفار شكر بأعداد مشروع البرنامج الانتخابي . وتكوين لجنة من محمد خليل وحسين عبيد و علي اسماعيل وعبد الحميد الشيخ كخبرة اعداد القوائم . ووافق الأمانة العامة على هذا الاقتراح .

ثم عرض اقتراح .. وتقويض الأمن العام في متابعة الإتصال مع أحزاب المعارضة الأخرى والتنسيق كافة القوى والتيارات السياسية والوصول إلى اتفاق في هذا الشأن على ضوء مدار في اجتماع الأمانة العامة من مناقشات وما أبدى من تحفظات .

ووافق على الاقتراح ٣٢ عضوا واعترض ٦ وامتنع ٦ . ثم قررت الأمانة العامة دعوة اللجنة المركزية للاجتماع يوم الجمعة ٢٠ فبراير الساعة العاشرة صباحا .



المصدر : ٢/٩ أيار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ أيار ١٩٨٧

الأحرار
في حوار
مع زعيم
حزب
الأحرار

القائمة الموحدة

« العمل »

نقسم الديمقراطية

للأحزاب الحق الكامل

في اتخاذ القرار الذي تراه

لا تقوم حزب الوفد وكنا

نتمنى أن نتحد في قائمة واحدة

الأحرار وحزب سياسي مع

من المبادئ ذات

عام ١٩٨٦ على

في البرلمان



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٣ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



خالد محيى الدين

فؤاد سراج الدين

**حزبنا يعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية
وجعلها المصدر الوحيد للتشريع**

محمّد عامر
لجنى الحوار



٩٢ من ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يدخل عضوا في حزب العمل ليتمكن من الترشح على قائمته ، واتفق على أن يرشح رؤساء الأحزاب أنفسهم وكذلك قياداتها في الدوائر الفردية وهو نوع من التحرك السياسي وتوحيد القوى السياسية بهدف تمثيلها بعدد المقاعد الذي يتشعب مع شعبيتها الحقيقية .

لكل حزب الحق في اتخاذ القرار الذي يراه

أما كون الوفد قد عقد مسجلة مع الحكومة وليس له علم بهذه الموضوعات أو هذه الشائعات وإنما لكل حزب كامل هدف أولا وأخيرا أن توحيد جهود الأحزاب المعارضة ورعاية التيارات السياسية لتكون مرآة صادقة لرأي الشعب تحت قبة البرلمان وحتى يسكن تفتقر القضايا المسجودة في قسطن الانتخاب الذي مازال مثالا للفساد والذي لم يكن له دستوريته بالإضافة إلى مواجهة احتكار القوى الوطنية للعمل السياسي وسيطرته التامة على ٨٠٪ من مقاعد مجلس الشعب وهو أمر لا يبرح من

واقع الأمر في القاعدة الشعبية ومن التيارات السياسية والجزئية التي يزيدوا الشعب مما يؤدي إلى استمرار نظام الحزب الواحد الذي حالت تحت

البلاد على مدى ربع قرن من الزمان مثالا في هذه التحريك ثم الاتحاد القوي من الاتحاد الاشتراكي العربي ثم حزب مصر واختار الحزب الوطني ولا ينفصل عن المواطنين أن وجود حزب بهذا الحجم من الضخامة يسبب استبداد القوانين الجديدة خلال وضع إصاغات مع عدم تمثيل القوى الشعبية الوطنية وهو أمر يؤدي بسيلا إلى الديمقراطية الشعبية التي تهدف إليها جميعا والنسب هي أساس لكل إصلاح اقتصادي أو اجتماعي تنهذه البلاد .

● هل تحقق القائمة الجديدة التي تقسم العمل والأحزاب الإخوان المسلمين العمل الذي تنهذه المعارضة في أن تكون أغلبية في البرلمان أو تكون بعدد من المقاعد أكبر ؟

استبعاد المقاطعة

عدت إلى نفس الاقتراح وهو التنازل والتنسيق بين الأحزاب السياسية المعارضة في الانتخابات القادمة وقد استجابت كل الأحزاب المعارضة وعلى رأسها حزب الوفد وعقدنا عدة اجتماعات لبحث هذا الموضوع في مقر حزب الوفد ولعل مثل الأستاذ لؤي سراج الدين

ووافقت الأحزاب المعارضة بالإجماع على الدخول في قائمة موحدة ، واستبعاد فكرة المقاطعة وشككت لجنة من كل الأحزاب المعارضة لوضع أسس

التنسيق بين مرشحي الأحزاب المعارضة سواء في الدوائر القائمة أو في الدوائر الفردية واجتمعت اللجنة ووضعت الأسس يتنوع الفعيلين ٨٧/٢/١١ وتحدد يوم السبت الموافق ٢/١٢/٨٧ لاجتماع الأحزاب في منزل مؤاد سراج الدين لقرار هذه المبادئ . وأعلنها ولكنها فوجئت في مساء الجمعة ١٠ فبراير بإعلان الوفد لرفض لجنته العليا لمبدأ القائمة الموحدة مما اضطرنا إلى عقد اجتماع عاجل يوم السبت ٢/١٢ يقرر حزب العمل للانفصال عن التنسيق مع باقي الأحزاب . المعارضة بالنسبة للقائمة الموحدة .

للقائمة الموحدة هدف وطني

وتم فعلا الاتفاق بين حزبى الأحزاب والعمل وجماعة الإخوان المسلمين على التنسيق الكامل وأعداد قائمة باسم حزب العمل في الدوائر الحزبية وكذلك التنسيق في الدوائر الفردية . مع فتح الباب لمن يرغب في الانضمام إلى هذه القائمة من باقي التيارات السياسية وكذلك حزب التجمع الذي أعلن أخيرا عن رفضه الدخول في هذه القائمة وخوض المعركة منفردا بهدف القائمة الموحدة هدف وطني وطريقة الأولى بهدف التي تشتمل نسبة ٨٠٪ أولا ، وثانيا أن تمثيل كل التيارات السياسية والأحزاب في مجلس الشعب مما يؤدي إلى التوازن السياسي الذي هو السبيل الوحيد إلى الاستقرار السياسي في البلاد وظهور وتمثيل كافة الأحزاب والتيارات السياسية تحت قبة البرلمان . وهذا لا يعني دخول أكثر من حزب في قائمة واحدة لأن ذلك يخالف للقانون ولكنه يعني إعلان قائمة لعدد الأحزاب السياسية وهو حزب العمل في هذه الحالة وموافقة هذا الحزب على انضمام من يرغب إليه من الراغبين في الترشح إلى الحزب وبالتالي يسدح في قائمته أي من يرغب في الترشح

وسط جو مشحون بالحق والتوتر قبل فتح الترشح لمجلس الشعب الجديد وخوض معركة الانتخابات تنشطت الأحزاب السياسية لإعداد قوائمها كما تنشط الراغبون في الترشح في البحث عن مكان لهم إما في دائرة فردية أو في قائمة حزبية رغية في الفوز بمقاعد في البرلمان وبعد أن اختار حزب الأحرار والعمل وجماعة الإخوان المسلمين خوض الانتخابات تحت قائمة العمل وسط هذا الجو كان لنا هذا اللقاء مع زعيم حزب الأحرار ليدلي بحديث واضح وصريح .

● نفس سعادتك رجوع الوفد عن التوجه مع أحزاب المعارضة خاصة بعد مناقشتك الأيدي ووجدت في مؤتمر المعارضة ، وماذا صحت معاشيا من أن حزب الوفد قد صلت مع الحكومة ؟

● حقيقة الأمر أنه حينما فاجأنا الحكومة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٤ الذي عدل نظام الانتخابات في مجلس الشعب من الدوائر الفردية إلى القوائم الحزبية المشروعة وجدت أن الأمر يتطلب نوعا من الاتفاق بين الأحزاب المعارضة حتى تشتمل القيود التي ورت في هذا القانون وعلى رأسها نسبة ٨٠٪ واقترحت على الأحزاب في ذلك الوقت التنازل إلى المعركة الانتخابية في قائمة حزبية واحدة يتفق عليها وذلك لتحقيق الهدف للحزب من أكبر عدد من المقاعد ولم تشوب الأحزاب لذلك للاف التردد وكانت النتيجة أن حصلت على ٨٠٪ من أصوات الناخبين في انتخابات ١٩٨٤ ولكنها حصلت على ١٦٪ من عدد المقاعد أي أنها فقدت تمثيلها بما يزيد عن ٦٠٪ فقدت أصواتها وحصلت أصواتا يسيرة حصل مجلس الشعب واحتمل أصوات الناخبين للاستفتاء على حل بعد أن أظهر تقرير مفوضي المحكمة الدستورية العليا عدم دستورية قانون الانتخاب



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

٢٣ فبراير ١٩٨٧

القائمة الموحدة هي

قائمة حزب العمل

● هذه القائمة لاتضم الا مرشحين حزب العمل ومن انقسم اليه من المواطنين الذين يملكون حزب العمل في عضوية والبرجيم في قوائم اي ان هذه القائمة لاتضم سوى مرشحين حزب العمل فقط اما من هم من حزب العمل والقبائل بين الاحزاب والتيارات السياسية حتى تمثل تمثيلا صحيحا تمت فيه البرلمان بما تحصل عليه من مقعد في الانتخابات القادمة ولذا ان هذه السياسة سياسة وطنية وديمقراطية في نفس الوقت.

وهي نوع من الائتلاف الضيق المعروف في الدول الديمقراطية ونسأل ان تحصل قائمة حزب العمل ومن يتعاون معهم وينسب من الاحزاب والتيارات السياسية على اكبر عدد من المقاعد البرلمانية ونفرد بها مدينا بما لا يقل عن ثلث عدد المقاعد باذن الله اي حوالي ١٥ مقعدا ولو كان حزب السوفيات قد اختلف مع باقي الاحزاب السياسية فربما كانت احزاب المعارضة والتيارات السياسية الاخرى قد حصلت على مقاعد على ٥٠ او ٥٠٠ من مقاعد البرلمان مما كان سيؤدي الى ان يشكل الرئيس مبارك حكومة ائتلاف وطني لتحقيق الديمقراطية الكاملة للبلاد ومطالبته من تعديلات دستورية وقانونية بالسنسبة المطلوبة لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه والحد من سلطات رئيس الجمهورية لزيادة الواردة في الدستور الحالي والذي وضع في نظام الحزب الواحد واصبح لايشي الواقع السياسي في البلاد الى انه في حاجة الى تعديل.

اضف الى ذلك الغاء كافة الاوضاع القائمة مثل القوانين القديمة والخرات وقوانين الانتخاب والصحة والاحزاب واخيرا وليس اخرا الغاء حالة الطوارئ التي لم يعد لها اي مبرور سوى انها تهدد الحقوق الدستورية والسياسية للمواطنين.

قائمة العمل تشري

التجربة الديمقراطية

● ليس من الممكن ان تضم هذه القائمة الموحدة عناصر اخرى
● تشري التجوية الديمقراطية ؟
● من الممكن ان تضم هذه القائمة عناصر اخرى خاصة اننا سبق ان قلنا

انها قائمة حزب العمل فقط ويخلفها من يشاء بحيث يكون منضم الى حزب العمل
● كيف تقبل المعارضة الترشيع لمجلس شعب جديد معطون ايضا في مستويين ؟

● ان ذلك يعتبر نوعا من المساواة في العمل الوطني الديموقراطي لاجياء الديموقراطية في مصر بالرغم من ان قانون الانتخاب الحالي مسطون في دستوريته اننا ننظر الى مصلحة الوطن في الدرجة الاولى واستقراره السياسي اكثر مما ننظر الى مصلحة الاحزاب الشخصية فالاحزاب وسيلة وليست هدفا انما الهدف هو تحقيق حكم الشعب بالشعب والشعب اي تأكيد سلطة الشعب بحقه في اختيار نوابه تحت قبة البرلمان وهو مايسمى بالديموقراطية فهي كلمة يونانية قديمة ديموس بمعنى شعب دكراتيس بمعنى سلطة او حكم

● مواقف المعارضة من المطالب التي اقراها مؤتمر عبدون في ٥ فبراير الماضي ومعاي الضمانات الدستورية الان لنسراة الانتخابات ؟

● كل الاحزاب السياسية متمسكة بقرارات مؤتمر عبدون الذي عقد في ٥ فبراير الماضي بهدف تحقيق الديمقراطية الكاملة وقد رفعت هذه القرارات الى الرئيس مبارك وسلمها في مكتب الرئاسة المهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل شخصيا وان كان لم يتم الاستجابة لاي من هذه المطالب سواء اكان بالسنسبة لتعديل قانون الانتخاب من القوائم النسبية الى الدوائر الفردية او تعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية ليشرف القضاء على الانتخابات ويؤهل القضاء وكلاء النيابة رئاسة الدوائر العامة والفرعية ضمانا لمصداقية اللقاء حالة الطوارئ التي تنزع من المواطن حقوقه القانونية والدستورية وتسمح باعتقال والتعطيل ومحاكمة ايام بحاكم ايمن الدولة وتفتيش منزله وغير اذن من النيابة فان الاحزاب يرغم ذلك اي يرغم عدم وجود اية ضمانات لمصداقية الانتخابات وزاهاها وعمل راسها تشكيل حكومتها محايدة لاجازات الانتخابات كما حدث في انتخابات مجلس النواب سنة ١٩٥٠ عندما شكلت حكومة حسين سري باشا المحايدة فان الاحزاب رأت ان السلطة سرغم عدم وجود الضمانات الدستورية والقانونية امر قد يضر بمصلحة العمل الديموقراطي وسلطة الشعب ولايسظهر التيارات والاحزاب السياسية على حقيقتها تحت قبة البرلمان

الاحزاب حزب سياسي

نوع من الجماهير

● موقوف حزب الاحزاب من الانتخابات اذا لم تضم القائمة الموحدة وهي قائمة حزب العمل ؟ وامادي الاستعدادات التي قام بها الحزب ؟

● لقد اعد حزب الاحزاب قوائمته في كل الدوائر الانتخابية وكذلك في الدوائر الفردية وهي الى الان الاستعداد لمعركة العزلة الانتخابية كما سبق ان خلفها من سنة ١٩٧٦ وحصل على ١٢,٢٪ من اصوات الناخبين ومن مجلس ١٩٧٦ وثلاثة وعشرين مقعدا كما حدث في انتخابات مجلس الشعب في سنة ١٩٧٤ وحصل على ٧,٠ من المائة من اصوات الناخبين في ١٩٧٨ دائرة انتخابية ومن

في السياسة الموحدة

السبب مفتوح على

يريد انفسه

على اسباب

يعطى اطمح

في مقاعد مجلس الشعب ثلاثة مقاعد ثم خاض انتخابات مجلس الشعب الخاصة في سنة ١٩٨٤ ووفت نسبة ٨٪ عاتقا امام تشييد في مجلس الشعب الاخير فمن حزب سياسي نوع من الفرعاد الجماهيرية وتخوض الانتخابات للتحسين على تأييد الشعب ومن واقع برنامجنا الذي ينس على ان الحرية الاسلمية هي المصدر الوحيد للتشريع وان هدف الحزب هو تطبيق احكام الشريعة الاسلامية وازراء النهج الاسلامي المتكامل في كل نواحي الحياة من مصر وفي العالم الاسلامي كما ياتن الله

الباب مفتوح لكل من

يرغب الانضمام

لقائمة العمل



المصدر : ٤٢٢ رار

التاريخ : ٢٤ فيس اير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهرين على الأقل تقدير حتى يتمكن المرشح من المرور بدارئته والانتقاء بالتأخيرين وبعد الدورات السياسية له ولكن دعنا نواجه الامر الواقع ونفرض المعركة على بركة الله وان كان لا يفتقر ان استرعى النظر الى اننا كنا كنا نتوقع حل المجلس اما تؤتيت الحل فسكانت المصلحة العامة تقتضي ان يحل المجلس بعد انتهاء الدورة البرلمانية واتقرار الموازنة العامة والخطة حتى لا تعترض الوزارات في عملها ثم يدعى التأخيرين الى الانتخابات في شهر سبتمبر القادم او اعطس على الأقل وان يعلن ذلك من الان حتى تسير الامور سيرها الطبيعي .

الإذاعة والتلفزيون

حق للجميع

ولأشك انه من حق الاحزاب السياسية ان تستخدم الاذاعة والتلفزيون في شرح برامجها وبكيفية تطبيق هذه البرامج لحل مشاكل الجماهير في شتى المجالات تعريضاً لها عن قمر المدة المتاحة لها وتطبيقاً لقانون اتحاد الاذاعة والتلفزيون الذي يمنح الاحزاب السياسية هذا الحق خلال فترة الانتخابات على وجه التحديد واعمالاً لمبدأ المساواة بين الاحزاب السياسية في استخدام وسائل الاعلام القومية.

● هل تجري اتصالات لضم حزب التجمع الى قائمة المعارضة سكرام من وجود الإخوان المسلمين في هذه القائمة ؟

● الباب مفتوح امام كل من يرغب في الانضمام الى قائمة العمل على اساس برنامج ديموقراطي هو مقروا مؤتمراً عابدين بهدف اقامة حياة ديموقراطية سليمة والمساائل السياسية والانتخابية بالذات ليست كلمة ويد غطاما ولكنها مقاربات وتحركات ولقادات وخلافات ثم لقاءات اخرى وهكذا لانها موضوع اجتماعي متشعب ومعقد ويحتاج الى نفس طويل وصبر كبير .

مدة الدعاية الانتخابية

قصيرة جدا

● هل ترون سيادتكم ان المدة المقررة للدعاية الانتخابية وهي شهر واحد تكفي لان يعرف المرشح نفسه بكنهه وأدركته ويتبرح برئانه ؟ وماهو تعليق سيادتكم على قصر هذه المدة ؟

● لاشك ان هذه المدة من واقع تجربتي الطويلة في العمل السياسي على مدى ٣٥ عاماً متصلة خفت خلالها غمار احد عشر انتخاباً ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٨٠ مجلس الشورى ٨٣ مجلس الشورى ٨٤ مجلس الشعب ارى ان هذه المدة القصيرة التي أصبحت للمرشحين للدعاية الانتخابية منذ قيام الثورة حتى الان وكنا نتوقع ان تكون الفترة المتاحة في حدود ثلاثة اشهر او



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٣ فيس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قائمة المعارضة تهدد الحزب الوطني



الأهرام

المصدر :

٢٣ فبراير ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رفعت المحجوب



يوسف والي

لتعاطف الشعب مع هذه المجموعات السياسية التي مارست المعارضة بصوت خلال هذه الفترة العاضبة .. وقد انتهى الدكتور يوسف والي من وضع قائمة بإسماء الخارجين عن الالتزام الحزبي، وتقرر تصفية كل: الزوايا الذين وقفوا الى جوار الدكتور رفعت المحجوب في مواجهة والي خلال الفترة الأخيرة .. وقد تم تشكيل لجنة تعقد اجتماعاتها بصورة سرية حتى لا تتعرض للضغط البرهنية التي يمارسها الأعضاء على اللجنة .. وعلم المحرر السياسي أن الحزب الوطني قرر إرجاء إعلان قوائمته حتى يتعرف على أسماء الشخصيات التي تضمها قائمة المعارضة الموحدة حيث يمكن إجراء تعديل لمساواة بعض الشخصيات التي تمثل نقلا شعبيا في بعض الدوائر ..

علم المحرر السياسي للاحرار أن قائمة المعارضة الموحدة التي تضم حزبي العمل والاحرار والاخوان المسلمين قد أحدثت ذعرا داخل الحزب الوطني .. لدرجة أنه قد تم امخال تغييرات في معايير الاختيار والترشيحات للحزب .. وقد قام الدكتور يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني الذي استخار نقوده وبيته ليكون المسئول الأول عن اعداد القوائم في الحزب الوطني بإجراء اتصالات مع بعض قيادات حزب العمل وبعض الأخوان المسلمين لتضمهم الى الحزب الوطني ووضعهم في ترتيب متقدم في القائمة

كما أعلن عدد من الوزراء السابقين المغضوب عليهم وأعضاء مجلس الشعب عن الحزب الوطني داخل مقر الحزب الوطني في كورنيش النيل أنهم سوف يتشبهون لقائمة المعارضة الجديدة التي تضم الاحرار وحزب العمل والأخوان المسلمين .. وذلك في حالة التخل عن ترشيحهم .. وأنهم سوف يتشبهون

للحزب الوطني أن تشعبية الحزب

ليست نابغة منه .. وإنما ترجع الى

شعبيتهم التي تراكمت في الانتخابات

السابقة

ولقد أكد عدد من الأعضاء من

الرجال والنساء بأن هذه القائمة

الجديدة سوف تكون قائمة المعارضة

في مجلس الشعب الجديد نظرا



المصدر :

الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٣ شباط ١٩٨٧



رشاوى انتخابية

كلمة الانتخاب لها مدلول واحد هو اختيار الفضل الموجود بحرية مطلقة وإن حيد كامل لكن هذا المفهوم الصحيح والذي لا خلاف عليه نعمل على عكسه في الانتخابات في الدول الناقصة.

ومصر وإن كانت من الدول النامية إلا أنها كان لها ماض مشرف وعريق في العمل الديمقراطي ولكن في ثلث القرن الأخير تحول الأمر من حال إلى حال وكما نرى المخلصون بضرورة العودة إلى الحياة الديمقراطية ومزلنا حتى اليوم وعدا ننادي بذلك وتنمى إلا يصعب النداء بالأراج الرياح.

ولقد استشعر رئيس الجمهورية أهمية هذا الأمر وأصدر بيانا نقده فيه كل الأطراف المتنافسة في الانتخابات أن يكون صراعا شريفا ونبيلا ومستندا إلى الخلق المصري الأصيل بل ونشأ سيادته الشعب بلقلمه والى المبادئ الرأسمالية والفرع عن المزايدات الرخيصة وبالطبع رئيس الجمهورية حينما يوجه بيانا يوجهه رئيسا للجمهورية فهو يتوجه به لكل الشعب بما فيه أحزاب الحكم والأحزاب المعارضة ومن ينبغي أن يستريح كل ضمير لنداء السيد رئيس الجمهورية على أسس أن كل فرد يرغب في الهدوء والاستناد إلى القيم الرأسمالية في المنافسة الانتخابية وأيضا من المعروف أن رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الوطني ويقال له قلبه الضمعة إن ما ننادي به هو بعلقة التزام عند الحزب الحكم.

ولكن بكل أسف كالمعتقد نرى أن الحزب الحكم في واد آخر حيث صرح المسؤولون به بعد بيان رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الحكم على التصريحات التي تدل على أنتمنى في المعركة الانتخابية لاستعمال أسوأ الأساليب بل ووضع المغريات والوعود الخفية حيث

نجد بقدرة قادر تم في صحفكم الشبهة بأصحالة القومية التصريحات النقية: أولا: إعطاء الملاحين من غرامات توريد الفصح والفلول عن الموسم الماضي

ثانيا: إعطاء المخلفين في القامة المبلغ على الأراضي الزراعية ثلثا: ألف جنيه قرض لكل شاب لشراء وحدات لتربية الدواجن والأرانب

(٤) إزالة معوقات استصلاح الأراضي وتمليك البدان بأسعار من ١٠٠ إلى ٤٠٠ جنيه

(٥) لجنة وزارية لتوحيد إجراءات الأراج عن السلع

(٦) تخفيض التكاليف داخل قرية البضائع

(٧) توفير كل التسهيلات أمام حركة السيولة

بدأ الأسهل عن الحزب الحكم

والإفراط في الوعود البراقة وتدنّي الأمر في الدعاية الانتخابية إلى هذا الحد الرخيص وغير المتأله حيث بدأ الحزب الحكم في استعمال ذهب للعز وهو في نفس الوقت يحمل سيفه بل ويضعه على رقب العباد هل هذا يتماشى مع نداء السيد

الرئيس: وأنا أعلم بلادا في قرى دائرتي وعدوها في انتخابات ٨٤

يدخل الماء النقية ونلقوا لها في صفيها كمان الموسع لانفاعة محل

المشقة والمراحي حتى الآن ملقاة في الشوارع لم يتم تركيها ولا وصول ماء رقم مضي أربع سنوات عليه

هل نداء السيد رئيس الجمهورية رئيس الحزب الحكم

كان للمعارضة من الحزبين اللهم اهد الحزب الحكم ألا يفرط في

السوء على الصفحات الأولى للجراند وأن يلتزم بإخلاق الرفيع الذي يتبناه رئيس الجمهورية

رئيس الحزب

عبدالفتاح الشوربجي



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

علم مندوب الأحرار أنه على الرغم من أنه تمت الموافقة على أن يرشح الدكتور رفعت المحجوب نفسه في دائرة دمياط إلا أن هناك اتجاها يتزعمه الدكتور يوسف والي بعدم ترشيح المحجوب رئيسا لمجلس الشعب في الدورة الجديدة وذلك تحت شعار أن هذا القرار سوف يكون استجابة لمطلب شعبي. والجدير بالذكر أن الخلاف بين المحجوب ووالى كان قد تصاعد في الفترة الأخيرة قبل حل مجلس الشعب وأن الدكتور يوسف والي يتربع الآن وحده على كرسى الاختيار والترشيح لقيادات الحزب . ولد خرمس الدكتور يوسف والى أن يتم ترشيح المحجوب وإبعاده عن حضور كافة اللقاءات الهامة التي عقدت مع المحافظين ووزراء الداخلية لتحديد قوائم الحزب الوطني في الانتخابات القادمة .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ من أيار ١٩٨٧

١ تجربة القوائم الحزبية في الميزان :

الذين خاضوا التجربة يتحدّثون

« للأخبار »

نظام القوائم أفضل من الانتخاب

الفردى .. ولكن !

تجربة الانتخابات بنظام القوائم الحزبية المعصري وبصفة خاصة جمهور الأخوين الذين اعتادوا لسنوات طويلة الذهاب للجان الانتخابات لانتخاب نائب الدائرة الذي كان غالبا ينتمي لأكثر عائلات الدائرة عصبية أو قبلية وملازمة مألوفة أو أكثر المرشحين شعبية بسبب العلاقات الشخصية التي تربطه بابناء دائرته . والتي كان أساسها دائما المصالح المتبادلة والمتعلقة الشخصية

ول عام ٨٠ شهدت مصر انتخابات من نوع جديد لم تألفه من قبل هي انتخابات مجلس الشورى بنظام القائمة الحزبية المطلقة . ول عام ٨٤ جرت انتخابات مجلس الشعب بنظام القوائم الحزبية النسبية

والسؤال الذي طرح نفسه بمناسبة الانتخابات القائمة لمجلس الشعب هو ما رأى القانونيين والسياسيين في هذه التجربة ؟ التفت « الأخبار » ببعض الذين خاضوا هذه التجربة سعيا وراء الإجابة عن هذا السؤال معظم الآراء ذهبت الى أن نظام القائمة الحزبية النسبية أفضل بكثير من نظام الانتخاب الفردي . والبعض الآخر كانت له تحفظات على بعض تفاصيل التجربة

تحقيق :
خيرى نور الدين

على منصور محام وعضو مجلس الشورى نظام الانتخاب الفردي له عيوب منها أنه لا يعطي الصورة المصادقة لتمثيل الشعب لأن النجاح فيه لمن يحصل على ٥١٪ من أصوات الناخبين ويسقط من حصل على الـ ٤٩٪ من الأصوات ولا يمثل في البرلمان .. كما أنه يعطي الفرصة لتحكم العصبية الأتية عند اختيار المرشحين بدلا من عنصر المصلحة والكفاءة .. وكذلك تغلب الانتعاض على المصلحة العامة ..



المصدر : الأحياء

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٨٧

الانتخاب الفردي ينقل التصانك أكثر بين النائب والناخبين حيث يكون مسافة الدائرة صغيرة فيمكن للنائب معرفة العائلات ومناطق التجمع ذات الثقل الانتخابي .. أكثر مما هو الحال في الانتخاب بالقائمة حيث تتسع الدائرة وتكون على الشوارع بين أكثر من نائب . وقال .. مضي على تطبيق نظام القائمة زمن قصير .. ولا نستطيع أن نحكم عليه بأنه نظام سيء .. كما يلغى البعض أو نحكم بإفضائه كما يرى البعض الآخر . أريد أن أذكر بأنه عندما بدأت الشعوب نظام الانتخاب المباشر بدلا من الانتخاب على درجات .. هاجمه بعض المفكرين والسياسيين بحجة أنه قد ينقل لغاعة البرلمان من هم ليسوا على درجة عالية من الكفاءة والعلم .. لذا اعتقد أن الرأي العام سيحكم بعد فترة أى النظامين أفضل وأصدق تحديلا للشعب . وأرى أن الدول التي تسيير نخبة للثمن من الأفضل لها أن تأخذ بنظام القائمة .

أما المستشار ممتاز نصار (حزب الوفد) فيرى ضرورة العودة لنظام الانتخاب الفردي البسيط .. وأنه لا يمكن تقييم تجربة اللوائح الحزبية لأن قانون الانتخابات الحالي به عيوب ولا يمكن من تحقيق الديمقراطية الكاملة .

الدكتور فرخانة حسن (عضو مجلس الشورى) نظام القوائم له إيجابيات أبرزها أن انتدب النخب الفكرية يكون لعماده وإبرام الحزب الذي يختار قائمته وليس للأفراد مثمما كان يحدث في ظل الانتخاب الفردي .. أننا في فترة انتقالية حتى يتم تطبيق نظام القوائم بالأسلوب الصحيح ويستوعب الناخبين تماما فلسفة هذا النظام لذلك لا يسمح أن تعمل تحالفات نجاع نظام القوائم .

وقالت .. في تصوري يجب أن تتم انتخابات داخل كل حزب في كل دائرة بين الأشخاص الذين يرغبون في ترشيح أنفسهم من مستوى الشبكات والمراكز والإصا من الدائرة .. بحيث تكون أمام القيادات الحزبية المشغولة عن اختيار القوائم عدة أسماء منتقاة من قواع الحزب يتم تشكيل القائمة من

المرشحين في يد قيادات الأحزاب التي قد تأتي بعناصر غير مرغوب فيها .. وإن هذا التحفظ لا يعد عيبا في النظام .. أما هو مسئولية قيادات .

النظامان معا

الدكتور سليمان السطاري استاذ القانون وعضو مجلس الشورى .. نظام القوائم طلق حديثا .. إلا أن الشرع لم يبرج نظام الانتخابات حيث جعل انتخابات مجلس الشعب بالقائمة النسبية بينما انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية تتم بنظام القائمة المطلقة .

وقد جمع لقانون انتخابات مجلس الشعب الجديد بين نظامي القائمة النسبية والانتخاب الفردي .. والتنظم السياسية لا يمكن الحكم عليها إلا في ضوء التطبيق العملي ومدى نصح التجربة الحزبية وتقاليده الدولة .. وإن كلا من نظام القائمة الحزبية والانتخاب الفردي له عيوبه ومزاياه .. وهذا في رأيي هو الذي دفع ألمانيا الاتحادية لسلاخ بالنظامين معا على أساس تخصيص نصف مقاعد البرلمان للانتخاب بالقائمة النسبية والنصف الآخر لموضوع الانتخاب الفردي .

وقال .. ما زال الارتباط (في مصر) بين المرشح والناخبين على أساس القرابة والعصبية والمصلحة الشخصية أما الرابطة الحزبية فلم تتعمق بعد لهذا ترجيح الانتخاب الفردي .. وقد يكون من الملائم بعد الانتخابات القادمة أن يعد مؤتمر لتقييم التجربة .. وإذا ما رأى المجتمع بنظام القائمة للشرك نصف مقاعد البرلمان للمرشحين بالانتخاب الفردي والنصف الآخر للقوائم الحزبية النسبية

خطة التسمية والقائمة

حسن حافظ (عضو مجلس شعب) لكل نظام انتخابي مزايا وعيوب .. وإذا كانت مصر بدأت تجربة نظام الانتخاب بالقوائم مشاهرا بعد ١٨ عاما من ممارسة نظام الانتخاب الفردي .. فلعل التعود على هذا النظام نجم عنه الإحساس بالغربة تجاه نظام القائمة .

وعل أنه قد يحدث أن يكون عدد الأصوات التي حازها الحزب الذي لم يحصل على الأغلبية العديدة للواب أكثر من الحزب الذي حاز على عدد مساعد أكثر .. فيكون في هذه الحالة من يؤهل إليه الحكم يمثل فقط زيادة رقمية في عدد الوواب وليس زيادة حقيقية عند حساب رأى الشعب .

مثال للتوضيح : (عدد مقاعد البرلمان ١٠٠ مقاعد - عدد أصوات الناخبين ١٠٠٠ صوت إذن يكون نصيب المقعد من الأصوات ١٠٠ صوت .. حزب (أ) حصل على ٦ مقاعد بنسبة ٥٩/١٠٠ من الأصوات (لكل مقعد) فيكون نصيب حزب (ب) من الأصوات في (أ) ٦٠٠ مقعد ٢٠٦ = ٦٠٠ / ٢٩٤ = ٢٠٦ مقعد لحزب (أ) و (ب) الأربع مقاعد المتبقية حصل عليها حزب (ب) بنسبة ٩٠/١٠٠ من الأصوات فيكون نصيب حزب (أ) من الأصوات في (أ) ٤ مقاعد ١٠٠ / ٢٩٤ = ٤٠٠ مقعد لحزب (ب) فنكون النتيجة ٢٠٦ + ٤٠٠ = ٣٤٦ مقعدا لحزب (أ) الذي حصل على ٦ مقاعد و ٢٩٢ + ٢٠٦ = ٦٥٤ مقعدا لحزب (ب) الذي حصل على ٤ مقاعد . وقد فرضت الدول التي تأخذ بالقائمة الحزبية النسبية نسبة مئوية من عدد أصوات الناخبين .. تحرم الحزب الذي لا يحصل عليها من التمثيل في المجلس الباسي لأنها تدل على عدم وجود ثقل حقيقي للحزب بين الجماهير .. وتحديد هذه النسبة يتوقف على قدر نمو الوعي السياسي والانتخابي للشعب .. لذا أرى أن نسبة ٨٪ نسبة كبيرة لأنها لا تبلغ بعد درجة الوعي الانتخابي والدرجة التي تسمح بفرض هذه النسبة الكبيرة . وأشار إلى أن البعض يقول أنه في نظام القائمة سيكون سلطان اختيار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٣ فبراير ١٩٨٧

المصدر : الأخبار

مسئولية الأحزاب

الدكتور علي شمس الدين (مدرس
بكتية زراعة مشهور) تجربة القوائم
يمكن أن يكون لها نتائج ايجابية كثيرة
منها الحد من اختيار العناصر غير
الجيدة وتدعيم الانتماء الحزبي ورفع
الجاهزية للاهتمام بالعمل السياسي .
وقال ان واقع التجربة يشير الى انه في
بعض الدوائر ما زال يتم الترشيع على
اساس القبلية والعصبية الاسرية
والامكانات المادية السائلة للرشح
بصرف النظر عن الكفاءة والصلاحية .
وان عددا قليلا من قيادات الأحزاب هي
التي بيدها اتخاذ قرار ترشيح (عضو
الحزب) من عدمه مما اسفر عن تحول
ولا بعض التزاح لمن سيضعهم في
القائمة .. والمسئول الوحيد عن هذه
الحالات قيادات الأحزاب وليس نظام
القائمة النسبية .
وأضاف اني كموطن اطالب قيادات
الأحزاب بأن تضع معايير واساسا
موضوعية وعلمية (لاختيار
المرشحين) تضمن وصول أفضل
العناصر للمجالس النيابية .

من استقرأ آراء هذه الشخصيات
يتضح ان مسؤولية نجاح التجربة تقع
على عاتق قيادات الأحزاب (اقلية
ومعارضة) التي عليها ان تحسن اختيار
المرشحين بموضوعية . وان تسمي
للشعب ببرامجها واهدافها .. ليتفاعل
معه وتتضح التجربة وتؤتي ثمارها .
وكي تستقر مسيرة الديمقراطية في
الامتلاك .

بينها .. الذي قد يساهم في تنظيم القوائم
ولا أتمنى حدوثه هو أن يتم اختيار
بعض العناصر غير المرغوب فيها من
قبل الناخبين .

على الامام (وكيل المجلس المحلي
للغفارة) تجربة الانتخابات بالقوائم
الحزبية جديدة على المجتمع وتحتاج
لفترة أطول لاصدار الحكم الموضوعي
عليها .. ولا شك أنها تعد أعلى مراتب
الديمقراطية .. حيث يختار الناخب
برنامجه الحزبي الذي يتفق مع فكره ورأيه
.. كما أن من شأن هذا النظام القضاء
على العصبية الاسرية وسعارة
ومحرق الانتخابات .

اعتقد ان التجربة لم تحقق الهدف
منها بالكامل حيث انما في بلد نام تبلغ
نسبة الأمية به ٧٠٪ .. والأحزاب
السياسية لم تشوغل بعد في جذور
المجتمع .. وهذا ليس عيبا في فكرة
القائمة الحزبية النسبية .

الوعي السياسي

الدكتور أحمد فتحي مرسى (رئيس
اللجنة التشريعية بالحزب الوطني) ..
نظام القوائم الحزبية أكثر عدالة من
نظام الانتخاب الفردي .. لأنه يتيح
للأقلية ان تمثل في المجالس النيابية ..
في حين ان النظام الفردي يكتفي فيه
النجاح الحصول على ٥١٪ من أصوات
الناخبين وبذلك يمثل النائب الحاصل
على ٥١٪ جميع الناخبين بالدائرة بما
فيهم ال ٤٩٪ الذين لم يحصل على
أصواتهم .

وقال .. نظام القائمة يعزز الوعي
السياسي لدى الناخبين .. لأن الناخب
لا يفاضل بين أشخاص انما تكون
المفاضلة بين برامج ومبادئ .. كما انه
يقال من سطوة العصبية الاسرية
والقبلية .

وأشار الى ان التجربة نجحت لأن ..
وان المآخذ الوحيد له هو وجود توسيع
من الانتخابات بالقوائم داخل البرلمان
.. الاول القوائم النسبية للانتخابات
مجلس الشعب .. والثاني القوائم
المعلقة لانتخابات مجلس الشورى التي
لا تتيح الفرصة لتمثيل الأقلية



المصدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٨٧

إعلان القائمة الموحدة للعمل والأخوان والأحرار الخميس القادم

كتب - مجدى نجيب :

صرح المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل والأخوان ، أنه سيتم الانتهاء من إعداد ترشيحات القوائم المشتركة بين حزبى العمل والأحرار والأخوان المسلمين ، قائمة حزب العمل ، لانتخابات مجلس الشعب القادمة في مختلف الدوائر بالمحافظات يوم الخميس القادم

وقال : إن كل مرشح سيخوض الانتخابات القادمة تحت قائمة حزب العمل له استثماره عضوية في حزب العمل وهذا شرط أساسي . وأكد أن موضوع وضع مرشحي العمل والأحرار والأخوان المسلمين في مقدمة ومؤخرة القوائم مازال محل بحث ، ولكن هناك أسسا وضوابط ستلتزم بها عند ترتيب المرشحين في كل قائمة ومن أهمها وضع المرشح الأكثر شعبية على رأس القائمة واختيار وجوه جديدة تنفتح بقل اجتماعي وسياسي في دوائرها على أن تضم كل قائمة مرشحي العمل والأحرار والأخوان .

وأضاف : أنه تم الاتفاق على ترشيح عدد من قيادات حزب العمل على رأس القائمة الموحدة في بعض الدوائر .. فتم ترشيح المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل على رأس القائمة في الدائرة الأولى بمحافظة الدقهلية وأحمد مجاهد نائب رئيس حزب العمل في الدائرة الثانية بالدقهلية والدكتور حلمي مراد أمين عام الحزب في الدائرة الثالثة ، شرق القاهرة . ، وممدوح القناوى عضو مجلس الشعب السابق في سوهاج ، وشوقي خالد بالجيزة وصلاح القنص أمين حزب العمل بالغربية بالدائرة الأولى بالمحافظة . ، وجمال أسعد أمين عام الحزب بأسسوط ، وسيد رمسّم بالدائرة الأولى بالقاهرة .. أما الدوائر العقالي نائب رئيس حزب العمل السابق وعضو مجلس الشورى ففى مقدم الأفراد بجنوب أسسوط ، والدكتور أحمد درويش على رأس قائمة الحزب بالإسكندرية .

وأكد رئيس حزب العمل : أن قيادات حزب الأحرار البارزة قررت ترشيح نفسها في المقاعد الفردية خاصة بمصطفى كامل مراد رئيس الحزب . في الدائرة الثانية . وصلاح أبو اسماعيل بدائرة المنصورة بالجيزة .



إبراهيم شكرى



المصدر : الأحياء

التاريخ : ٢٢ من أيار ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير

● الدكتور يوسف والي أمين عام الحزب الوطني يعقد اجتماعاته في مقر للحزب غير معروف للكثيرين وللعلم هذا المقر ليس في جاردن سيتي

● تضم ترشيحات قائمة الحزب الوطني في الدائرة الأولى بمحافظة المنوفية المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات حيث أنه من مركز قويسنا

● استقبل المهندس أمين الذهبي أمين الحزب الوطني بمحافظة الغربية أمس الأول ولدا يضم ٣٠ معلما بالمحافظة جاءوا لترزكية عبدالرحيم الوزير عضو المجلس الشعبي المحلي بمركز طنطا في ترشيحات قائمة الحزب بالدائرة الأولى بالمحافظة



كمال الشاذلي

● كما تضم ترشيحات قائمة الحزب الوطني في الدائرة الثانية بالمنوفية كمال الشاذلي الأمين العام المساعد وأمين التنظيم بالحزب الوطني ومختار عبدالحميد وكيل مجلس الشعب السابق ورئيس لجنة القوى العاملة في الدورة السابعة واعتذر ناصف طاحون رئيس بشك ناصر عن عدم الترشيح لسظروف صحية

● يتصدر قائمة الحزب الوطني في الدائرة الأولى بمحافظة الجيزة حسنين سلام عضو مجلس الشعب (عمال) وهو أمين الحزب الوطني بقسم اليوم

● قيادات حزب الوفد الجديد تذلل جهودا كبيرة لاسترضاء مصطفى شاويح عضو مجلس الشعب السابق عن الوفد شاويح يعدد بفتح الملفات وكشف فضائح ومخالفات كبيرة للوفد وقيادات الوفد ليست لديها أية نية لترشيح شاويح في قوائم الحزب أو مساندته في الترشيح في المقاعد الفردية

● عقدت قيادات الوفد اجتماعا مع ٢١ عضوا ببلدية السوف بدائرة جنوب القاهرة أمس الأول لحل بعض المشاكل المتعلقة بينهما حول مرشحين القائمة بالدائرة . قيادات الوفد مصررة على ترشيح ٩ وفديين قدامى ، ولجنة الوفد بالدائرة تصر على ترشيح بعض الوجوه الجديدة التي لها ثقلها بالدائرة ولأن تزايد قائمة الحزب المفروضة عليهم في الانتخابات القادمة

● صدر قرار من قيادة السوف بمنع دخول عبدالله الحازقي المحامي وعبدالباسط يحيى (عضو الحزب) مقر الحزب لتسببها في هويتهما



المصدر : ٤٢ أخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ فبراير ١٩٨٧

خالد محيي الدين ينفي أي خلاف مع صبري مبدى

نفي خالد محيي الدين رئيس حزب
التجمع وجود أي خلاف شخصي أو
حزبي مع صبري مبدى عضو اللجنة
المركزية بالحزب بعد ما أُنشِج أنه
تشاجر معه وتجمدت عضويته بالحزب .
وكان أحد الأحزاب دعا صبري مبدى
للاتنضمام اليه ولكنه صرح بأنه سيمتثل
الانتخابات على قوائم حزب التجمع .



المصدر : النش

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات والشباب

سيظل الشباب في كل حركة زمرة أمثلها الباسم الذي يثير بحسب عظيم للالغاز التي يمثلونها لهم بحق نصف الحاضر وكل المستقبل . وإذا كانت أفكار ومبادئ مصر الفتاة ملائمت حية تتردد على السنة وأقسام السكتاب الأحرار فلأنها نشأت من الشباب وترعرعت بين الشباب فكانت عضواً على الحملة الطاهرة والعمل الخالص لوجه الله والوطن . ومماثلت ميلادها تنموا وتنمو على مر الأيام . فإمام في مصر شباب يحب بلده ويخلص لدينه وأخلاصاً طاهراً فينبغي أن تنشط القلوب والأرواح قبل أن تنشط الأيدي والأثواب لأن الله قبلتهم ومصر وجهتهم لا يتعصبون للأشخاص ولا للزمر ولا لكتهم يصوبون كل طاقاتهم لما يفيدهم كفاءة وقوة ولا سرهم كرمية هم مسئولون عن رعايتهم ولا وطنهم المحلية والقومية يحاسبون أنفسهم كلما وقفوا أمام الله مصليين متطهرين فمن لا خير له في ربه لا يعتن أن يكون فيه خير لوطه ولا لأمله وذويه .

حضرت المؤتمر الرابع كما حضرت الثالث والثاني وفي كل مرة كنت أجد الله أن شئت حتى رأيت شباب حركتنا يتجدد في وجوه هؤلاء الشباب الجدد . وجوه شابة بريئة صريحة بخبائها الله ورسوله والمؤمنين وكلمة تجددت هتافتنا منذ خمسين عاماً على الستينهم أقول في نفسي أن الخير لا يذهب هرباً ولو قلن بعض الناس أن جهادنا كان في غير موضع أو صرنا في واد . وما تشككنا في واجب ولا في جهاد لقد كان شعراءنا ، والأجابه وبع ما يكون ، . والله وحده هو الذي يعلم السر وأخفى والإخلاص والحق ويتضرع مهما طلل عليه الزمن فهو بعل ولا يهمل . ولقد سألني العجيب والأعجب عندما طالبني كل من قابلني في المؤتمر بأن لا أكف عن تعريضهم بتاريخ ومبادئه وأفكار الحركة الطاهرة حركة مصر الفتاة التي جددت شباب هذه الأمة . وجلت الصدا عن وجه الوطنية المصرية واعتدتها إلى طريقها الصحيح طريق الإسلام المستنير العنبر يهدي الله وسيرة الرسول وطريق الوطنيين الأحرار الذين اسم ينتشكوا في الخير ولا في بلادهم وموطنهم ولا في العدل والعدالة الاجتماعية والتقدم والريادة للمنطقة كلها . الفليس غير مصر لتتسلم والمسلمين وليس غير السكائنة للمصريه وللغرب في كل أقليم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً . وفي أي حلقه من الزمن تركت مصر العربية أو تركها العرب وأن على المنطقة الظلم والظلم وأصبحت حياة لا يقيم لها وزن ولا لأهلها قيمة تنسب يوم تنسب قيم الأفكار أو الشعوب .

جاءت فرصة الانتخابات لكم يا شباب المؤتمر الرابع أن تنشطوا بحماستكم الجارة الحادة التي شأفتها وكل فريق يتحمس لأراء أو لأشخاص يهتف لهم ولأفكارهم والمحدثه لكم في قيادتهم الشريفة الطاهرة المعشقة في المجاهدين المخلصين شكرى وحلى مراد وبقيه أصحابهم الذين التلوا حولهم رغم الإغراءات من حزب الحكومة الذي جعل حزب العمل كمجهر كشاف للرجال حتى إذا لمع فيه مواطن شريف سرلوه لحرزهم يشي الإغراءات ويعددها . ينطفي ويرى في حزبه الجديد مجتمعاً آخر أجمع على المنفعة والذهب والسلب فيرى نفسه غريباً فتنسب لغيره جذوة حماسة ويصبح لا شيء .

حزبكم يشرفكم ومبادئكم الإسلامية بالعدالة الاجتماعية ورفع الظلم الاجتماعي عن الطبقات الكادحة وتاريخ حركتكم الغفر لكم وانتم شباب مؤهل للأفصاح والمصاحبة والانطلاق بين الغرى والكفور والغرب واعرفوا أن شعبكم الاصيل المنتج يسكن الطبقات التي يعمل في الحقول فلا يهوا اليه والأهموه بأخلاصكم ومحبتكم مبادئكم . حزبكم وهو الأمل كما كنتم تهفون .

ولا تخافوا الطواغيت التي تحكم مصرهم من اللش لا يصرفون لساذا جاموا ولا متى يرحلون فهم غشوص كشوص مسرح العرائس الذين يحركهم كثيرهم حتى إذا لفتن أحدهم أنه أصبح شيئاً مذكوراً ينحس عن مكانه ويلقد صولجانه فإذا هو لا شيء في عداد الناس . وأسألو النشوي اسماعيل وإيو بابا وغيرهما ممن قارقوا الحياة أو من قللوا على ظهرها كالأموات لا تسع له رأياً ولا تعرف له قدراً : ليس من مات فاستراح يعيشت إنما الميت ميت الأحياء . (آين المراجعة الصغار والكبار وهما ناثهم الذين زينوا لهم الألفك ومضوا لأحرز عليهم أحد ولا يكت عليهم البواكي . معركة الانتخابات لفرصتكم . أذيعوا مبادئكم في كل مكان وفي كل ركن من أركان مصر وعلا عن الغشوص . الفالسلس الطاهر سموع الكلمة مجاب الدعاء . وصلوا لله من أجل بلادكم وأدعوا الله بالليل والنهار أن يجب لنسا من لدنه رحمة وأن يبيح لنا من أمرنا رشداً .

محمد متولي عوض



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الشريعة

التاريخ:

٢٤ فبراير ١٩٨٧

شريعة الطغيان!

ما أن طرح حزب العمل فكرة العمل الانتخابي في الانتخابات لمواجهة طغيان الحزب الحاكم حتى أقامت الأوقاف الإعلامية الدنيا ولم تقعدوها .. فالحزب الحاكم يرى من حقه أن يشرع أي قوانين .. ومهما يكن مظهرها .. دستوريتها .. كما ثبت في القانون الماضي الخاص بجلوس الشعب .. ويرى من حقه أن يحدد زمان الانتخابات .. وأن يرفض كل المطالبات العادلة لتحقيق ضمان نزاهة الانتخابات .. بما في ذلك مقررات مؤتمر العدالة للهيئة القضائية .. ويرى ضرورة أن يحكمنا نلابد .. بأغلبية ساحقة لا يشعر بها سوى المستفيدين المباشرين وثرمة من المنافقين والدجالين ..

هم يحاولون التشكيك في قانونية تحرك حزب العمل الانتخاب .. بمنطق شريعة الطغيان .. ولانتقل شريعة الغاب التي ترى أنها أرقى بكثير .. فالحزب الحاكم المعارد العملاق .. يجري معارضات مع بعض الرموز الناصرية .. وبعض رموز التيار الإسلامي كي يشتركوا في قرائنه .. أما عندما يقوم حزب العمل بذلك فهو حرام .. ومحرّم .. بل إن الحزب الحاكم يقوم بمحاورات لا أخلاقية مستفيدة من صنوبرجان الحكم واغرائه .. لاستقطاب عناصر شعبية في أحزاب المعارضة .. كما فعل في انتخابات ١٩٨٤ .. وانتقل في أقل من ٢٤ ساعة أفراد مرشحين لقوائم معارضة ال قوائم الحزب الحاكم .. ولم نسمع أي أوقاف الصحافة الحكومية تتحدث عن هذا الانتقالات الأخلاقي من حزب إلى حزب ! في حين أن هذا هو الانسداد الحقيقي للحياة السياسية عندما يتم من موقع السلطة .. أما التنسيق أو الانتقال بين أحزاب المعارضة فهو يتم بصورة حرة بعيدا عن الاضواء المبهرة للسلطان التي تغشي أبعاد خساعات النفوس ..

أنتم أيها الحكام الذين تتسودن الحياة السياسية وتحجبون الشريعة عن تيارات سياسية .. كما لو أن الشريعة ممتدة في يد الحاكم .. وليست واقعة تاريخيا وإرادة شعبية .. أما بالنسبة لدمرغ التناصيح التي تسكونها عن اختلاط برامج الأحزاب كما لو أنكم حريصون على أن يستجلب الشعب برامج المعارضة .. تقول لكم أن كرشوكة الطغيان والاستئثار بالحكم مع الغشل الذريع في إدارة شئون وحل مشكلات الشريعة .. أن كرشوكة هذا الطغيان وذالك الاستئثار برنامج سياسي كامل .. في هذه المعركة .. لأن حل مشكلات البلاد يتعثر أمام زعومكم بأنفسكم .. وخيالاتكم كالطواويس وسط الخرائط .. فأنتم أنتم .. أصحاب الإلبان الملوثة والدجاج المسموم .. أنتم أنتم .. أصحاب نسبة ٨ في المائة (مائة صنع في مصر) ولا مثيل لها في العالم .. أنتم أنتم .. أصحاب الفراري .. أنتم أنتم أصحاب عهد الديون .. والخضوع للأجنبي .. أنتم أنتم .. أصحاب هوان المصريين داخل البلاد وخارجها .. والشعب لا يرى أملا وأنتم جاشمون على دست الحكم ..

بل وترفصون أي مجال للتعاون والتنسيق في القضايا القومية .. وتعتبرون أي موقف تتخذه من الموقف القومي الذي يجب أن يخضع له الجميع !

اليس وضعتكم في جحيمكم ومكانكم الصحيح .. برأينا متكاملا .. يمكن الائتلاف تحت لوائه ؟

كفوا إذن .. عن هذا العويل .. وتقدموا بأبوابكم .. وصحافتكم .. الشعب .. وتحذثوا عنه .. انتهازكم الجبارة .. في إنشاء الكباري وغيرها .. وعكم من أسلوب الدسائس .. الذي أفسد الحياة السياسية .. أما نحن فلن نخاف وعيدكم .. فنحن نترك أن طريق التغيير شاق وطويل .. وأن معركة ٦ أبريل ليست إلا موقعة على الطريق .. ويشتر الصابرين ..

مجدي احمد حسين

والله أكبر .. ويحيا الشعب



المصدر: النشرة

التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٨٧

للنشر والذخامات الصحفية والمعلومات

ماه مناس في الممتدات لـ ممنى لمسلطة الانتخابات

قد اختلف في الرأي مع من تلقوا قرار رئيس الجمهورية بالاستفتاء على حل مجلس الشعب بالاستشير والترحاب، وان كنت لست متشابها بطبعي إلا ان الحقائق من حولنا تدعو الى التوجس والتشكيك في مدى مصداقية هذا القرار الذي لا اري الا أنه محاولة للانتقال ونقض حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخابات السابق المعمول فيه.

وذلك تقاديا لأي جدل قد يتشاجول مدى دستورية ما أصدره هذا المجلس المعطل من قوانين وتشريعات والتي منها قانون الانتخابات المعدل والذي استقم الانتخابات الجديدة على أساسه - والذي هو بدوره تشويه عدم الدستورية نظرا لأنه يتعارض مع ما اقره الدستور من تكافؤ الفرص بين المواطنين - وقد كنا نودو نشتمني اذا صحت التوازي والاهداف ان يسبق هذا الحل لمجلس الشعب النزول على مطالب الأمة والتي على رأسها تطبيق شرع الله عز وجل كاملا غير منقوص واطلاق الحرية والغاء الطواشي واطلاق صراح المعتقلين والغاء كافة القوانين سيئة السمعة ... هذا ان كنا جادين في توسيع رقعة المشاركة وتدعيم الممارسة الديمقراطية وغيرها من الشعارات التي يرفضها الحزب الوطني هذه الأيام.

وإذا كانت حكومة الحزب الوطني دولة مباحث أمن الدولة قد صارت حريش وأعتقلتني بعد ان لغقت في قضية برأتني منها القضاء والحمد لله وصدر لصالحى حكم من محكمة أمن الدولة العليا ... كل حكم منها أصدرته دائرة مكونة من ثلاثة مستشارين ... وبعد ان أصبح الحكم وجوبيا صدر قرار اعتقال رقم ٢٧ لسنة ٨٧/١/٢٦ ما يطل قسمة الامتحان لاحكام القضاء وسيادة القانون ... فإذا كانوا قد صاروا حريش وخريسة التكرير من أخواني فانهم لا يستطيعون ان يصادروا افكارنا وغولنا ... انني استاصل ... اية انتخابات حرة وأية ملائمة سياسية يمكن ان تتم في مثل هذا الجو ... وول ظل سياسة البش والارهاب التي يقومها زكي بدر ؟ اية حرية ترحي وبيوت الله تنتهك

● ● ● الرضا يصطفى على رؤوس المعصلين والقضايا تلغى للافراة والجماعات ، وتقتحم الجامعات ، وتكتم الاقواء ، وتتمنن احكام القضاء ؟

أي خير يرجي وقانون الطوارئ سيف مسلط على الرقاب ؟ .. أي خير يرجي وحول المعتقلين من أخواني تصدر لصالح الواحد منهم أربعة افراجات من محكمة أمن الدولة العليا حتى اذا خرج ومكث اسبوعا في بيته اعيد اعتقاله مرة أخرى ؟ .. أي خير يرجي وانتخابات مجلس الشورى ليست منا ببعيد ؟

انني اتمنى ان تشرى كل الاحزاب السياسية في قراراتها بخصوص هذه الانتخابات ... حتى لا تشرك في مسرحية هزلية سيناريو وحوار وأخراج الحزب الوطني وتقبل فيها دور الكوميديا وس تشارك في خداع الشعب ان مطالب الأمة العادلة والواضحة يجب الا تقبل المساومة وانصاف الحلول ويجب ان تقدم من المصالح الحزبية والشخصية . ولقدنا الله واباكم لما فيه الخير والملاح

اسامه رشدي على

امير الجماعة الإسلامية بجامعة اسبوط
معتقل بسجن استقبل طره .

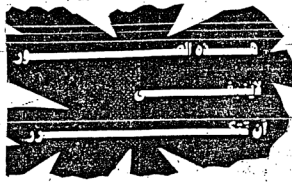
● هذا المقال وصلنا عن طريق البريد ، ويقول كاتبه أنه معتقل مع عددا من اخوانه بعد ان افرج القضاء عنهم أن حكم ببراءتهم مناس تيب اليهم ... ولا شك ان هذا أمر شائن ولكن نحن لانبتنى على ذلك قرارا بمقاطعة الانتخابات ... نعم نحن امام عبث شديد ، وننتظر محاولات تزوير لا يعلم مداها الا الله ، ولكن هذا لا يدفعنا للتكاسر اذا لا بد ان نجاهد ، وينبغي أن نعلم شعبنا كيف يصبر . ولا نسوق بطبيعة الحال أننا سنصلح الحال كله من خلال معركة الانتخابات القادمة ، ولكن من المؤكد أننا سنقدم بأذن الله خطوة من خلال رجونا في المجلس باكر قدر ممكن ، وسننشر الوعي والحماس بين الناس ، وكل هذا يستحق الغناء .

« الشعب »



المصدر: الشهر:

التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



في انتخابات مايو ٨٤ فأضحى لا إرهاب والتزوير الحكومي

الاعتداء على ديمم المعارضة المصرية
أمام الأسر التي تبين في القنطرة - شرق

افتحام مبنى "نور البحر" بالشرطة ومنع عمال الصداقة



المصدر: الشريعة

التاريخ: ٢٤ فبراير ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بلطجية الحزب الوطني حملتهم سيارات عثمان إلى مؤتمر حزبنا بالإسماعيلية
فالتحموه وانفخوا الأنوار... وماذا عن الديمقراطية ١٠



كرموه بعد أن تساقطوا وقد فرغوا
المعارضة بالقتل



شكري يتابع المهزلة وعينه على مصر... وممدوح فتاوى يذلل جراحة
ويتهمونه كذبا بالاعتداء عليهم ومحمد حسن حامد صائد دائما



عندما كثرت ديمقراطية السادات عن انبائها وقلق له حزب العمل ورجاله . وتحرركه المجاهد ابراهيم شكري في ربيع مصر واصبح الحزب ٢٤ ثانيا بعد انتخابات عام ١٩٧٩ . واستمر تحركه في كل مكان فحققت عليه وعلى حزبه ثورة اعداء الديمقراطية مستخدمين في عدائهم له اساليب الترهيب والترغيب . ولقد هذا كله كانت اعمال البلطجة السياسية التي لا مثيل لها

ابراهيم شكري قائد لم يتوقف عن الجهاد لحظة .. اختار دائما ان يتقدم للدفاع عن الشعب عندما يتأخر الآخرون ، واختار ان يكون عظيما في مواقف بسيطة في لفظة في التعبير عن جموع البسطاء كما اختار ان يكون قريبا من هؤلاء البسطاء في مواقفهم فليس كل دعوة

منهم ... ومن اجلهم طرق كل ابواب داعيا الى الحق ، وجاب ربيع مصر بكثير ، وفك يلقاى والتجوع سيرا على قدميه . لم ينظر الى هؤلاء البسطاء من د ، ولم تسفه اليهم المواكب ، والزلات ، والانقياد . بل سار معهم وسط الحفول وفي الغبار المتصاعد من تراتهم حوله ... وبذل جهدا كبيرا لكي يفتح جماهير الشعب في كل مكان بان الديمقراطية حق ، والرأي الآخر حق ، وان الاحزاب المعارضة جزء من النظام القانوني والدستوري في مصر ..

اما وقد اصبح الرئيس مبارك يتبعها يمتاح الديمقراطية في عمره ، واصبح الحزب الحاكم يقف بحرية التعبير عن الرأي وحقوق الاحزاب في اوصول لكلها للجماهير انما تنشر في هذا العدد بعض اللقطات عن اشواق العدوان التي احصاها بالمعركة الانتحارية المسلحة . تنشرها للسلطة والاعتبار تنشرها لكي نثبه شعبنا لكي لا يسمح ب تكرار هذه الجرائم ..

في القنطرة شرق مهزلة شهدها الاعضاء ..

كانت مفاهيم رب العائلة (السادات) مبادئ مستيطرة على الامبراطور (ممدن) ويقتل كان عرا عليه ان يكون المعارضة كيانه في دارته ..

في يوليو عام ١٩٨٢ أعلن حزب العمل عن ثورة ابراهيم شكري لعديده القنطرة شرق لانتقام مفر حزب العمل بها اول مفر حزب معارض . ثم يتوجه قيادات الحزب للاراضي اعلي لحضور مؤتمر شعبى بها ... وعندما حضره ركب حزب العمل كان في انتظارهم عدد من المنتمين لبلطجية الحزب الحاكم واصحاب السوابق والمجرمين - ولقد احدهم رئيس حزب العمل - لن تدخل

القنطرة ... سائق يملك ان تكلتها .. سائقه وان تدخلها الا على جثتي وعلى الفور لفر المجاهد الكثير من سيارته وتبعه وفاته ومنع شباب الحزب من الرد على البلطجية بسطرتهم . وطلبنا الاتصال بالشرطة التي حضرت بعد اكثر من ساعة (١٥) بقوة مكونة من ضابطين وسبعة جنود . وخلال الساعة تعرضت القيادات الوطنية للذلف الحجارة والافراط السائية . وكانوا محاصرين خلفهم قنطرة السويين ، وامامهم طريق مفلق بسيارة مجلس المدينة (حكومية) وسيارة احد قيادات الحزب الوطني وكثبات كبيرة من الحجارة كبيرة الحجم تلك الصور المشيئة التي نرجو ان نحى من ذاكرة الديمقراطية) اللقطات عدسات عشرات السياح الاجانب العائرين الى سيناء واغلبهم كما نعلم من الصحابة - وتناقلت صحفهم صورا ولقطات لما يحدث مع زعيم المعارضة في مصر ..

تصل المجاهد ابراهيم شكري ورفاله ماحدث ، وتغلب مدوح قناوى على اصلته في لسمه واقتصوا مقر الحزب في القنطرة شرق ، وفي المساء اتجهوا الى مؤتمر بالاسماعيلية الذي اقيم ببندي الغار وهناك فوجئوا بادارة الفادى تغلق دورات المياة ومنع حتى قيادات الحزب عن استعمالها وبعد بداية المؤتمر بدقائق اطلقت اسوار اتنادي عدا واحتل القاعد الامامية في المؤتمر بلطجية الحزب الحاكم الذين شاركوا في اخذات القنطرة وعصودوا الى محاولة قتل المؤتمر والتمثال الشعب فيه ... كل هذا تحت سبع وبعير رجال الشرطة وفي النهاية سيطر حرس وفك الكثير على الموقف حين وصل وسط الحاضرين مائتا ومكبرا ثم قال وسط كلمته ان البلطجة واظلاء الاسوار على الناس والتمثال الشعب لا يمكن ان تكون من عمل الرجال ..

قل الرغم من اصابة مدوح قناوى بسبب الاعتداء الا ان البلطجية حروا له محضرا كاذبا يمتهمه فيه بالاعتداء عليهم

في اليوم التالي التقى ابراهيم شكري بالرئيس مبارك والدكتور فؤاد محيي الدين رئيس الوزراء وامين عام الحزب الوطني وقها وشرح لهما ملامح في الاسماعيلية وعربا له عن دهشتها لم استنكارها واسلمها لما حدث ولكن لان صاحب الامر لا يهتم باليوم ويدهش ولم يستنكر ولا يخطأ لما حدث فقد دفع الثمن الجشعا واعطاهم المزايا . ووضعهم في قوائم المعليات ... ترى هل تغيرت اوضاع مصر اليوم ولم تعد محفلاتها شعبا في يد هذا او ذاك ... فيقول الرئيس مبارك بتجديد وجه النظام بقيادات وطنية شريفة ...

في بنى سويف الاكراد على الاستقالة

وقد ١٤ أغسطس ١٩٨٢ فرحبت للعمل امام مؤتمر شعبى في بنى سويف لاستعصت قيادات الحزب

الحكم بتعريض لافات حزب العمل وتهديد كوابره بسوء المصير إن لم يستقيلوا من الحزب تعرضوا لبطش الأجهزة التنقيضية . وقد ارسل عدد كبير من شباب بنى سويف رسالة الى ابراهيم شكري قائلوا فيها ، لقد اجبرونا على الاستقالة ... ومعنا الكثيرين من حضور المؤتمر ولكن نرجو الا تحزن لاننا معك بالقوسنا ، .. وكان سيطا الشرطة قد لعبوا دورا بارزا في إرهاب المواطنين لان قيادات الشرطة في بنى سويف هم القرب والشقا اعضاء مجلس الشعب . كما قامت سيارات المخابرات بجولات بالقرى خاصة ، الميمنية لتخدير المواطنين من حضور المؤتمر واجبارهم على اغلاق محالهم والتمزام مستانهم وتلك جرائم قسوانية ودستورية اشتركت فيها الشرطة . حتى عندما اقلت القبض على الماجرين الذين منزلوا العلاقات اقرحت عليهم بواسطة قيادات الحزب الحاكم والتمت القبض على أمين حزب العمل (١ : ١) ..

هذا المستوي من جحد الشرطة والاجرة التنقيضية وتضاعف اعمال البلطجة كلها اعمال تنشر بكارثة ان تكررت هذا العام



المصدر : **الاستخبارات**

التاريخ : **٢٤ فبراير ١٩٨٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في الاقصاء

ديمقراطية المسدسات .. !

■ وفي الاصر كانت هناك صورة اخرى ولكنها اكثر تعقيدا واعمق جرما اخذت في التزايد بداية من عام ١٩٨٢ . وكما اتسعت جماهيرية حزب العمل تزايد بطش الحزب السوفيتي معشلا في انضمام مجلس الشعب وثلثه المعتنقين ، وهو ما كشفه الزميل يحيى شعلان (أمين حزب العمل بالانصر وقتها) عن صلحته ، الشعب ، فقد حاولوا إنشاء عن طريق حزب العمل بالمغرب مرة ويتهديد مرات وفي ١٢ يناير ١٩٨٤ ترينس له (اقارب الاريس عضو مجلس الشعب) امام مقر عمله ، وانهلوا على سيارته بملصقي والانزع الحديد ، واحدثوا به اصابات بالغة ، اتجه وهو على حلقته الى فندق ، وبتريالاس ، والذي تصارف وجود ثلث حزب العمل وقتها القنان حمدي احمد مع مجموعة من البرلمانيين الفرنسيين وشاهدوا جميعا يحيى شعلان وقد غطت الدماء وجهه وخلفه يدعو عضو مجلس الشعب احمد الاريس شاهرا مسدسه ولحق يحيى شعلان وحاول قتلته لولا ان نطحه الشريط محمد عبد الجواد وامسك بهجاني وفي يده المسدس . ولكن ضغوطا شديدة مورست على الضابط ليعمل عن اقواله وزعم انه وجد المسدس على الارض حتى يقلت النائب من قهقهة الشروع في قتل يحيى شعلان . وقد حكمت المحكمة مؤخرًا على القاريه بالسجن وان بقي هو متخفيا وراء حملته البرلمانية (١٢) وتلك كانت بداية الاحداث الدامية ولم تكن نهائيتها

وبومها تالذ حزب العمل الرئيس مبارك ورئيس الوزراء ووزير الداخلية وقف النشاط الاجرامي للاريس واعوانه ولكنهم لم يستمعوا للنصح وتوالت الاعتداءات الى مالا نهاية له في ٢٧ مايو ١٩٨٤ وتلك فرصة اخرى .. !

حادث ١٧ فيزاير في تونس البحر ..

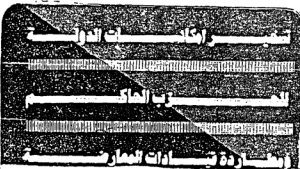
في هذا الوقت ومع قرب الانتخابات تصاعدت تصريحات الرئيس مبارك ووزير الداخلية حسن ابو بلعنا عن مزاة الانتخابات وحرية كل الاحزاب الحزبة وسنة الجماهير ... ■ وفي مساء ١٦ فبراير ١٩٨٤ حضر احمد القلي وقيادات الحزب بمرکز اجا الى شربين ونقلوا الى المجاهد ابراهيم

شبيدة الديمقراطية
نعمات حسن
ابت ان تتبع مبادئها
فقتلها



استبعدت نعمات حسن برئيس الجمهورية

فقتلوهما ولا زال ياتلها مطلق السراح .. !





المصدر : الشَّعْب

التاريخ : ١٩٨٧ فبراير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الهِلال الدامي في انتخابات مايو ١٩٨٤
رسم نشرته ، الشعب ، بعد اغتيال نعمات



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٩٤ فبراير ١٩٨٧

المصدر: النشر

شكرى قصة تحركات لبيدات الحزب الحاكم واستعدادها للتخرش به أثناء زيارته لنوسا البس ... لفل لهم لقد حدثت وزير الداخلية وهو مسؤول عن حفظ الأمن

وصل رئيس الحزب ونسلاؤه الى مسجد الجنبه بقرية نوسا البس واعتل الخطيب وبدأ في القاء الخطبة وبعد دقائق أقدم المسجد الحزب عضو مجلس الشعب (محمد البلتاجي) وعلمية المنطقين من الحزب الحاكم والبلطجية الماجورين . وهم يحملون الهراوات والعصى الخفيفة والسكاكين وانقلب الجو البني الى هرج ومرج بعد أن أقدم الحزب المسجد بأحاديثهم بشكل أسوأ مما فعله المحفل الفرنسي في الجامع الأزهر ... !

وأصيب إبراهيم شكرى وأحمد الفقي نائب أبا سابقا وقبائل الحزب واعتقلوا وساءل الأعداء من بعض الموجودين في المسجد وأصر رئيس الحزب برفع كل شيء عن أداء الصلاة ... وسجد لله داعيا أبناء مسجلته أن يتقدم مصر من آل إليه جانبها في ظل البلطجة السياسية

الشرطة مرة أخرى

سلكاها لإيصالها بالديمقراطية حضرت متأخرة عدة ساعات والمعرفة دائرة بلا تهازل . وعندما حضرت ظلت القوات داخل سيارتها . واستمر الاعتداء في وجود مدير الأمن والأغرب من ذلك أن المخططين والمتفكرين في جريمة ، نوسا البحر ، ضابط شرطة تربطه صلة قرابة بعضو مجلس الشعب ... !

وفي الأقصر اكتملت المساة

حفا ان قتل أي انسان بغير حق يعني قتل النفس جميعا ... إلا أن المسابقة كانت أكثر عمقا في حالة الأم التي قتلت ظمنا في الصعيد (المعروف بقميه وأخلاقاته) لقد قتلت أمراة بعد أن طلبت النجدة من رئيس الجمهورية ذاته ومن خلفه كل المسؤولين ولكن لا صوت يرتفع ليرد بلطجية الحزب الحاكم .. تلك الصورة المشهية ستبقى عارا على جبين هذا العصر ما لم تغير هذه الأوضاع

نعوذ لبدية قصة نعمات قام عبد المنعم بدران وأحمد

أعداد:

عماد محبوب

الادريس (عضوا مجلس الشعب) بالانتماء بنعمات حسن (السيدة البسيطة - القريه) وحاولا انتاعها بالقتال عن الترشيح وحجبا عن تأييد حزب العمل وأغروها بعمل فاسد هودوا بالقتال من عملها وتشريد أسرته . هودوا بالقتل ، فقلت : أكون شهيدة السواجب والديمقراطية ..

الرج باسم الرئيس في قضية نعمات

■ وأحل الحزب الوطني أمن نعمات في الدكتور صلاح الدين اسماعيل الذي اشاع أنه التقى بالرئيس مبارك الذي كلفه بالعمل على أحياء لثقة الحزب الوطني . ولماذا فهو مكتب بالحصول على تئليل نعمات حسن ومن أجل هذا زاد في عروضا لها حتى وصلت يوم ١٥ مايو الى ٢٠ ألف جنيه وثلاثة أرباع جرات في عمارة لويس فاضل حنى الهروب بمساعدة يحيى شعلان حنى انتهى موعد التئليل . فاستشاط رجل التئليل (!!) الحزب الحاكم غضبا على نعمات وكلما زاد تحرك نعمات بين الجماهير اشتعلت نارهم أكثر وأكثر فأعدوا عتدهم ...

■ وفي صباح يوم الانتخابات الماضية مرت نعمات وهي في قمة حشاشها على لجان الانتخابات بمطبعة الكرنك لسلامة ثمان على سبيل الانتخابات فوجدت أن بلطجية عبد المنعم بدران قد طردوا مندوبي الأحزاب ليقيموا بتزوير الانتخابات ، كما وجدت أن كثيرا من النساء يبلين بصوتهن بولن بطلة أو البات شخصية وأن رجل

بدران ، يتأهون حتى التأثير على الهائل (رئيس الحزب الوطني) .. اعترضت نعمات أمين رئيس اللجنة على ما يحدث فأصدر « بدران » أوامره لبعض النسوة ضرب نعمات علنا أمام رئيس اللجنة . وقاموا بالاعتداء عليها في وجود الشرطة .. وخرجت لتخزيه محضر في قسم الشرطة فأعترضه عبد المنعم بدران طريقا وشهر مسدس في وجهها ووضع فوهة صوب صدرها وفلله هدهد . سيكون اليوم هو أخير يوم في حياتك ، وأنهل عليها بالسبايح . وفي قسم بدران الأصر حررت محضر بالواقعة سجلت فيه كل الوقائع وأرسلت برقية بنفس الوقائع إلى رئيس

الجمهورية ، ووزير الداخلية . ومدير أمن قنا . ثم اتجهت إلى زميلها يحيى شعلان وأخبرته بمحدث فاضل صاحب معها ما مور القسم إلى مقر اللجنة نفسها في محاولة لإخلاء المندوبين فلبابها القارب ، بدران ، بالسبايح والضرب فعدت إلى السيارة وركبتها قبل أن تفلق إليها اشار ، بدران ، إلى ابن أخيه نصر الدين (الناصر) إشارة معينة خرج على الرها مسدس وأطلق منه طلقتين على نعمات .. فاستلزلت احداهما في كتفها والثانية نفلت من اسفل الذي اخترقه الصدر واستقرت فارقت الحياة .. واستمر الجنبه في تزوير الانتخابات !!

بعد ذلك سارت محكمة القاتل بحشى بطيئة من خلال محكمة أمن الدولة حتى لايسمح لمحاسن أسرة الشهيدة بالترافع ضد القاتل والمطالبة بالسبيل المدني . وحكم على القاتل بالسجن ١٥ عاما على الشغل وصق الحكم العسكري على الحكم وأصبح يتأ غير غير إلا للتنفيذ ومع ذلك فلازال قاتلها سبيل السراح لأنه يحشى بحشاش رؤوس كبيرة في الحزب الوطني ويسأل عن هذا الدكتور يوسف وآلى بصفته الأمين العام للحزب الوطني والذي توسط لديه أعضاء مجلس الشعب بقنا لاستصدار عفو من الرئيس عن القاتل (!!) كما يسأل عن تحدى القانون وترك القاتل بلا عذاب وزير الداخلية ومدير أمن قنا الذي يتشتر رجله على القاتل . وسبق أن نشرت « الشعب » تفصيلا مكثا لتواجده ونشاطه المستمر في قنا ... تلك صورة لابد أن يحوها السلوك العمل الحاد على احترام القانون والنسور ... !

أموال الدولة !

□ استغل الحزب الوطني امكانات الدولة - دون سائر الأحزاب - في الجولات الانتخابية التي قلم بها الدكتور فؤاد حنى الدين (رئيس الوزراء) وحسن أبو بشا (وزير الداخلية) وكمل الجنزورى وزير التخطيط والمهندس عامر ابابطة وزير الكهرباء وغيرهم من الوزراء والمسؤولين التقنيين استخدما السيارات الحكومية في تنقلاتهم وجولاتهم

■ وفي القاهرة سئل عبد سامن وزير الحكم المحلي وسعد محمد احمد وزير القوى العاملة الإنتاج في شركات القطاع العام بدائرة شرق وعقدوا



المصدر: النشر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٧، ٢٩ فبراير

مؤتمراتهم الانتخابية في مواقع العمل
و... ساعاته الرسمية... من
وشركات الاميرية والمملكة وخاصة
شركة الانشاء والرصف وجزارج
الليومزين

■ اقام وزير الداخلية الاسبق (حسن
ابويشا) اوكازيون انتخابيا... من
اموال الدولة لخصاصه وحساب الحزب
الوطني في ثمة السمان، فاستثنى
محل بيع العدوات من المواعيد
القررة واصدر رئيس الوزراء قرارا
ياخرج ثمة السمان من كريدون
المنطقة المخصصة للمنطقة العامة.
بالقرار رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٧٨. والقام
لخصاص الحزب ضد مواطني المنطقة
بسبب التعلية... نحن لاتفرض حل
مشاكل الجماهير ولكن نرفض ان
يكون هذا الحل رشوة تقدم دعائها
باسم حزب على حساب باقي
الاحزاب !!

حتى الدكتور محبوب !
■ ارسل الدكتور محمد علي محبوب
عضو مجلس الشعب انشاء
الانتخابات رسالة الى رئيس مجلس
ادارة شركة حلوان للصناعات
الهندسية يطلب فيها منع المواطن
زكريا محمد ابو السعود اجازة رسمية
مدفوعة الاجر والبدلات من اول مايو
٨٤ حتى ٢٦ أغسطس باعتباره مكلفا
بمهمة سياحية... وهي الدعاية
للحزب الوطني ومرشحة الدكتور
محبوب.
تري ماذا يفعل الدكتور محبوب
هذا العام وقد اصبح وزيرا للوقاف
!!! عيب يانكتور.

ابراهيم شكري يكشف التزوير.
■ كشفت مناقشات مجلس الشعب
للاستجواب المقدم من المهندس
ابراهيم شكري لرئيس الوزراء ووزير
الداخلية والوزراء والمحافظين من
ضغوط على مرشحي حزب العمل
لاجبارهم على الانضمام للحزب
الحاكم. وما قام به رؤساء المدن
ومأموري المراكز والاقسام من تلاعب في
تداول الناخبين وسلبية الشرطة أمام
اعمال البطاقة السياسية من اعضاء
وقيادات الحزب الوطني أثناء طردهم
لثديوي الاحزاب... هذا فضلا عن
استخفاف امكانيات الدولة لخدمة
مرشحي الحزب الوطني على الرغم من
تصريحات الرئيس مبارك في الصحف
والتي طالب فيها ان يكون المحافظون
محايدين بين كل المرشحين

والاحزاب.
■ قدم ابراهيم شكري مع
الاستجواب صورة من اعداد مجلة
الفتاة التي تصدرها محافظة
الاسماعيلية وهي نصف مرور المحافظ
عمارة مع مرشحي الحزب الوطني
وهو ما تم في كل المحافظات.
و... الجزيرة فضلا عن غرفة
العمليات التي شكلها المحافظ
والجولات التي القده في المستنق
لقد استدعي وهو في غرفة الانعاش
احد نواب حزب العمل وظل منه
الانضمام للحزب الوطني وضغط

عليه حتى استجاب...
■ وضرب شكري مثلا آخر... احد
اعضاء الحزب رشح نفسه لـ
انتخابات ١٩٧٩ ووزعت ضده فحسب

وعندما خلت الدائرة بوفاته ثلثها
تقدم مرة أخرى ويعد الغرض اعلن فوزه
بمناق ١٢٠ صوتا على مرشحي الحكومة
الذي طلب اعادة الفرز وابتطلوا المرشح
حزب العمل عددا كبيرا من الاصوات
واعطوا شجاع مرشحي الحكومة وفي
هذه المرة كان مسئول كبير (!!) الا
تريد اختصار الطريق... ولغلا
اختصر الطريق... !!
■ وكان شكري قد بدأ حديثه عن
هذه الضغوط قائلا: يجلس في هذه
القاعة من اتصل به سعد مامون
ليفرضه للحزب الوطني... ورفض.
وهناك ايضا من يجلس فيها بعد ان
قبل... !!

في الجزيرة

■ في دائرة الوزير... السابق حسن ابو
باشا رتعت اشارته تم تسوية بطاقات
الانتخاب في ثمة البطان وكسر بطاقات
وعزى جويل والسياسي وكريم بكار ومنشأة
لوكاري تلك بعد طرقة مندوبين حزب العمل
وصول الامر للجنة رقم ١٨ وهي لجنة
نساء قام رئيس اللجنة بوضع علامات صح
امام البهلاء تحت التهديد وقد اعترف بذلك
للغافل.

اما رئيس اللجنة الانتخابية بكفر الجبل
لقد تعرض لبطش الحزب الوطني اسام
احين رجال حسن ابويشا الوزير المرشح
وابعدوا رئيس اللجنة واستمروا في
مهمتهم

■ كل هذا رقم ١٦ خاص محافظة الجيزة
الحماية وفقا لتعليمات مبارك تجيب
خوارق المحافظة وعليها ميكافون وشحن
بيانات التأييد لمعشحي الحزب الحاكم
ورغم ان الدعاية الانتخابية غير مسموح بها
يوم الانتخاب.

في القليوبية

■ ضمت كشوف الناخبين في قرية
طنان مركز قليوب بلدة الوزيري مختارا
هائي سابقا، مثلت الاصوات الوهمية
بلا القاب وهم لتخاض ليس لهم
وجودا هذا فضلا عن ملك الاسماء
لاصوات خرجوا جميعا وادلوا
بصوتهم لصالح الوزير !! والاعرب
من هذا وذلك اساء خطيط الشرطة
والجيش المقيدة في الجداول زورا
وتكررت لعبة الاسماء الوهمية هذه في
كل المناطق التي تتزايد فيها قدرة
الحزب الوطني على تقلييل اللجان.

قرية العجائب

في كفر الشيخ

■ في قرية شيلس عمير بكفر الشيخ
وبها ١٩ لجنة فرعية وبها ١١ ألف
صوت (توزيعهم ينشر بكثرة
اجتماعية) وفقا للجداول، فهم ٧



المصدر : النشرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٨

سيادات تنفيذية وسياسية تاركت في المظبجة وعمليات تزوير الانتخابات

اعتقال عمدة

احست السلطة ان قرية العنانية تميل الى قائمة حزب العمل فقامت الشرطة في حيد تام (١٠٠) باعتقل عمدتها واخذته رهينة الى ان يقوم أهل القرية بالادلاء بصوتهم بحرية شامة وانتخاب قائمة الحزب الوطني .. انتهى الديمقراطية !

في قليب احرقوا الصناديق بأريس
في قليب تم تقليل عدد كبير من اللجان خاصة في الجبل الاصفر نسبة ١٠٠٪ والشاكلة ومحاجر ابو زعبل والمنايل وكفر حمزة اما في القلح فقد ولف شباب حزب العمل وشعوا عمليات التزوير وانتشروا بين الجماهير وكانت المؤشرات تؤكد

احصول حزب العمل على غالبية اصوات القرية حوالي ٦٦٧١ صوتا .. ولان المرجوم فؤاد محبي الدين كان قد اعلن انها ليريدها ١٠٠٪ حزب وطني فقد قام بلطجية الحكومة ، بترصد سيارات الحكومة ، وهي تحمل صناديق القلح واهرقوها .. نعم احرقوها والقوا بها في التربة .. لان زملائنا في القلح تركوا الصناديق لحملتها ، الحكومة ..

في الاسماعيلية

وفي الاسماعيلية كشف الغز عمليتي التزوير : ففي اللجنة ٣٨ بقسم ثان تم الاعتداء على مندوبي حزب العمل وطردهم واثناء الغز وجدوا ان عدد اصوات اللجنة ٧٦٧ صوتا حصل الحزب الوطني فيها على ٧٧١ صوتا بزيادة اربعة اصوات ول اللجنة ٣٤ كان بها صوتان زيادة اما اللجنة ١٨ فقد كانت مريحة شوية شوية على طريقة عثمان وبها ١٠٣ اصوات بزيادة !!

الاول سيدة قيد منهن ٤٥٥٤ قبل الانتخابات ب ٦ شهور وهو مريعني كارتة في التركيبة السكانية ١ و ٤ الاف رجل رفض مدير الامن الطعون التي قدمت في اسمائهم الوهمية ورفض توفير الحماية للمدوي حزب العمل ثم كانت النتيجة ١٠٠٪ لصالح الحزب الوطني علما بان هذه القرية بها ٤٠٠ اسم لتوليين واكثر من ٦٠٠ رجل مسافر الى العراق والخليج هذا غير لاسماء المترة والوهمية ..

من دمياط برقية

اخرى للرئيس مبارك

لم تكن نفعات حسن في الوحيدة التي طلبت تجدة الرئيس مبارك يوم ٢٧ مايو الحزبين يوم الانتخابات . فقد ارسل المهندس محمد حسن درة نائب دمياط وثائب رئيس حزب العمل ببرقية قل فيها : ربيع الستار في التاسعة صباحا حيث فوجيء مندوبو حزب العمل بقرى محافظة دمياط بمجموعات من البلطجية المسلحين يقتحمون اللجان ويقتلون بهم الى خارجها لتبدأ عملية تشديد البطاقات

وفي قرية الروضة استعان احمد شقيقه مرشح الحزب الوطني بحوال ١٥٠ من البلطجية ، واصحاب السوابق الماچوزين وشعوا المهندس محمد حسن درة من نقاد اللجان واعتدوا على ابن شقيقه الدكتور مهندس حسن طاهر درة وشج راسه ..

والطريف في الامر انه تم الاعتداء على الزميل احمد يوسف البريماني مندوب حزب العمل وطردته من اللجنة رقم (١١١) ومقرها نقطة شرطة الروضة !!

وتاكيدا لحيد الشرطة فقد اعطت عثمان توكيلات لمدوييه على بياض بينما تمتعت واماطل في اعطاء مندوبي حزب العمل توكيلاتهم . اما في لجنة عريشية مصر فقد خرج الاموات منذ سنوات بقيادة الحاج احمد علي حجاج اعطوا صوتهم لعثمان !!

في بورسعيد

اختلفت ظروف الحركة الانتخابية من محافظة لآخرى وفي بورسعيد كلها مذاق خاص

في البداية اشاعوا ان المعارضة ستفني المدينة الجرة اذا نجحت وبعد ذلك نشروا في الصحف قرارا بصرف ١٣٠٠ بطاقة استيرادية جديد على عكس سياسة الترشيد التي سارت عليها الحكومة قبل الانتخابات بغامين لاسباب اقتصادية وقبل



فؤاد محبي الدين

رئيس حزب الحكومة

■ لدى بولاق توجه الفنان حمدي احمد (عضو مجلس الشعب وقتها) عن دائرة بولاق (للدلاء بصوته) لجنة ولم يحد اسمه، فمر على أكثر من لجنة ولكنهم كانوا قد احكموا لعينهم... وقد كان الفنان حمدي احمد يتنثر بكتفائه ان والده المثلث منذ سنوات قد (اخرج بضم الخاء) من قهره لاعطاء صوته لحزب الحكومة رغم انه نائب معارض :



كامل ليلة قار بطمجة الانتخابيات بنفسه

من ليلة للمحجوب وتحذير لحزب العمل !

□ بدأ الدكتور كامل ليلة نشاطه مبكرا من الساعة الثامنة صباحا ولم ينتظر للاربعاء عصرا واشترك بنفسه في الاعتداء على المنوبين وطردهم وبكل حماس قام بشسوية البطاقات ولهذا الصورة شهود عيان ..

قال محمد محمد حسنين المصري : كانت مهمتي هي المرور على اللجان لتابعه سير العمل بها وكان معي توكيل عام بذلك من حزب العمل .. وفي كفر ثنوية وفي لجنة الإصلاح الزراعي فوجئت بالدكتور كامل ليلة يلتقم اللجنة رقم ١٢٦ ومعه مجموعة كبيرة من الضباط والجنود وبدأ في تسوية البطاقات بنفسه ولما عارضته انهل على ضريا ... فوجرت بسرعة لاحذر المنوبين في باقي اللجان وفي لجنة المحاسن القروي وبذت الدكتور وحاشيته ولما رأيته اوسعتي ضريا وركلا فاحذت بي اصاباى نقلت على



السعيد محمد علي والثر الاعتداء الوحشي عليه في ٢٧ مايو

لرؤساء اللجان بالسلاح قام النائب بنفسه بشسوية البطاقات وهو ما ثبت في محاضر اللجان رقم ١٣٢ ، ١٣٥ . □ وفي نفس دائرة الدكتور كامل ليلة تصدى مصطفى عبد الهادي المرسي مرشح الحزب الوطني للزميل السعيد محمد علي الحامي وشهرته السعدوي ومنعه من دخول لجان الانتخاب بالمدسة المشتركة بكنز الجينية ثم انهل عليه ومعه عدد كبير من الميلطجية واقارباه واحدلو به ويزميل اسماعيل سعد اسماعيل جروحا طمجة بالراس يتراوح طولها بين ٣ ، ٨ سم وكدمات شديدة بالظهر والذراعين واستمر لاجلها اكثر من ٢١ يوما !

في القاهرة باعوا القرام للمعارضة !

قامت الاجهزة المحلية بالقاهرة ومعها مامور الاقسام بالتلاعب في جداول الناخبين واعطت المعارضة جداول وهمية وطاقات انتخابية غير مسجلة في الجداول كما حدث مع حزب العمل في الاسماء حادق القبة والزراوية والشراوية والمحيرية .. بذلك تخطط مؤيدو المعارضة بين اللجان بينما الجداول الحقيقية مع مندوبي الحزب الوطني واستطاعوا ان يوجهوا من يعرفون انهم مؤيدون لهم .

الانتخابات ومش مهم الخراب الاقتصادي !! قامت بصرف ١٧٨ بطاقة دفعة واحدة كمرتين (للمصلحة) أو الرشوة الانتخابية ثم قامت قبل التصويت بايام بتأكيد العربون وصرف ١٦٠ بطاقة اخرى . □ كما صدرت التعليمات لموظفي الضرائب بوقف الحملات (مؤقتا) أثناء الانتخابات على صغار التجار . كما يسرت الاجهزة التنقيدية على المستوردين اعمالهم خلال الاسابيع الثلاثة السابقة على التصويت . □ ويوم الانتخاب وعندما بدأ القلق يساور حزب الحكومة من تلقو المعارضة اخرج مندوبوه في الثانية عشرة ظهرا خرجت الورقة فئة الخمسة جنيهات للصوت وصلت ال عشرة في الثانية وال عشرين في الثالثة .. يا بلاش !!

□ هذا العيد رافقه حزبنا في بورسعيد بقيادة لؤاد مدية وقام شباب الحزب بدعوة الناخبين لمبادئ وأفكار حزب العمل .

في سوهاج

■ ول اخميم محافظة سوهاج قام احمد محمود حسن الشريف مرشح الحزب الوطني بنفسه بضرب مندوبي المعارضة وطردهم وعندما اغترض رئيس احدى اللجان هجم عليه ابن عم المرشح وخنقه حتى استسلم لتسوية البطاقات وتقلت الضحايا الى مستشفى اخميم وبشرت النيابة التحقيق ... وتم تسديد باقي اللجان في العيادة شرق والسلاموني والصوامع شرق ..

في الدقهلية

في الدائرة الاولى بالدقهلية قام الدكتور صلاح حمادي باصطحاب مجموعة من الميلطجية والماجورين (المسلمين) في سيارات نقل والقحموا لجان الانتخاب في حفير شهاب الدين وابو ديشنة ببلقاس واعترضوا على مندوبي الاحزاب الاخرى واخرجوهم وتحت تهديدهم



المصدر : الشرق

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرها الى المستشفى وتبين وجود
اشتباه شرح بالقصص الصوري
وكدمات بالجبهة والذراعين وتم
اقيات ذلك بتناية طلحا !!

□ ولا طلحا قام ضابط الامن المركزي
فاروق البقي وهو تسيب كامل ليلة
ثري قوانين الحزب الحاكم -
سابقا ، ورئيس مجلس الشعب سابقا
ومعه فريق من الامن المركزي بالقتحام
للجان والاعتداء على المندوبين ثم
تسوية البطاقات وهم ماثلة بعض
رؤساء اللجان في محاضرتهم ايضا ..
حياد شرطة ! !

□ هذا ما فعله رئيس مجلس
الشعب عام ٨٤ في الانتخابات مع
اتضاء حزب العمل بالذهبية . ترى
ماذا يفعل رئيس مجلس الشعب
الحالي (الدكتور رفعت - المحجوب)
مع زملائنا في ديماط ... الامر في حاجة
الى تفكير واستعداد جيد لكي لا يحدث
موقعا لخدمة الشعب



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نيسان ١٩٨٧

قضية الانتخابات من الألف

الى الياء مطروحة على الشعب

غدا يفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، وتستعد احزاب المعارضة بين مؤتلفة ومنفردة لخوض هذه المعركة الانتخابية لمدة شهر يبدأ من السادس من مارس وينتهي بيوم الانتخاب المحدد له السادس من ابريل ١٩٨٧ ، وذلك في مواجهة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم . وتجري هذه الانتخابات في ظروف مماثلة لظروف انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ان لم تكن اسوأ منها . فحالة الطوارئ معلنة كسيف للارهاب مسلط على رقاب أنصار مرشحي احزاب المعارضة ، وقواعد الانتخاب ازدادت تعقيدا بصدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ الذي ابقى على اشتراط الحصول على نسبة ٨ ٪ من مجموع اصوات الناخبين على مستوى الجمهورية لدخول الناجحين من القوائم الحزبية الى المجلس ، وهي نسبة يمكن التغلب فيها في غياب ضمانات جديدة للانتخابات ونزاهتها ... وقد رفضت الاستجابة لاي ضمانات من هذه الضمانات المنطقية البسيطة المتعارف عليها في كل الدول الديمقراطية وفي مقدمتها توقيع الناخب بامضائه او بصمته عند الادلاء بصوته حتى لا تستخدم بطاقات الانتخاب الخاصة بالغائبين والمتوفين والمسافرين ، والاشراف الكامل للقضاء على اجراء الانتخابات بدلا من تركها في يد وزارة الداخلية تحت اشراف صوري للقضاء بوجود بعض اعضاء الهيئات القضائية في رئاسة اللجان العامة والرئيسية بعيدن عما يجري في اللجان الفرعية حيث يمارس الادلاء بالأصوات



للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

المصدر :

النشر

التاريخ :

٢٤ فبراير ١٩٨٧

وتقول أجزاء الانتخابات حكومة الحزب الوطني الحاكم التي عرف عنها التدخل السافر والغش لإدارة العملية الانتخابية لصالح حزبها عن طريق وضع إمكانات الحكومة وأجهزة الحكم المحلي والقطاع العام في خدمة مرشحيه ، وإطلاق يد البلطجية لتسييد بطاقات الرأى بعد إغتيال المشاجرات مع مندوبي الأحزاب والمرشحين في اللجان وإخراجهم منها ، وذلك اعتمادا على سلطة الحكومة وقوف الشرطة موفا سلبيا باسم الحيل القائم على التواطؤ وأعداء الحماية الواجبة للأمنين

المساكين من المواطنين ! .. وقد ثبت على حكومات الحزب الوطني هذا التزييف لإرادة الأمة في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ول نتيجة الانتخابات المصنعية لمجلس الشورى في العام الماضي ، وكان وزير الداخلية هو اللواء زكي بدر الذي سيوفر على هذه الانتخابات ، والذي عرف بتبهمه على المعارضة بأسلوب غير مسبق مما يجعل الكافة غير مطمئنين لإجراء هذه الحكومة للانتخابات العامة لمجلس

الشعب الجديد الذي سيتولى اتخاذ إجراءات الترشيح لشغل منصب رئيس الجمهورية للفترة القادمة ، في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس مبارك عدم موافقته على تشكيل حكومة محايدة يعطن لها الجميع تقوم بإجراء هذه الانتخابات متعللا بعدم وجود مثل هذه السابقة في أمريكا وإنجلترا ودول أوروبا الغربية ، وفي الدول التي لم تعرف أساليب الغش والتزوير والتلاعب في الانتخابات التي عاينها في مصر !

إضافة نروسة المظالمية انتخابات لمصرية الديمقراطية

ولابد أن الموقف الأمثل من جانب أحزاب المعارضة كان يقتضي المظالمية الشاملة للانتخابات في ظل هذه الظروف السنية حتى يظهر الحكم الذي يديره الحزب الوطني الديمقراطي على

حقيقته دون تمويه أو خداع وذلك بالسماح بإنتاج عدد محدود من الأحزاب التي يوافقون على تواجدها داخل المجلس وينبغي الأشخاص الذين لا يخدمون وصولهم إلى مقاعد .. فينيل للناظرين لشكل الحكم من الظاهر أنه حكم ديموقراطي يعترف فيه بوجود المعارضة داخل المجلس النيابي الذي يمارس سلطة التشريع ويراقب تصرفات الحكومة ، وهو في حقيقته حكم فردي شعوري يتخفى خلف ديكور ديموقراطي لا يعبر عن حقيقة الواقع السياسي وأروان الأحزاب والتيارات السياسية والوطنية الموجودة في الشارع السياسي . إن هذه المظالمية الشاملة للانتخابات لمجلس الشعب الجديد في وقت تعاني فيه البلاد أزمة اقتصادية حادة لا يمكن لحزب واحد يزعم نفسه أغلبية ساحقة مصطنعة أن يحلها وحده ، وسيقوم بمهمة الترشيح لشغل منصب رئيس الجمهورية للفترة القادمة التي تدوم ست سنوات لا يجوز أن يتولاها حزب واحد في دولة تنص دستورها على أن نظامها يقوم

محمد حلمي مراد

على تعدد الأحزاب - لا يمكن أن يفضى الطرف عنها أو تترك بلا معالجة بل كان لابد من قبول بعض مطالبات به المعارضة لصالح الشعب والديموقراطية الحقيقية في البلاد .. وهو كسب لوتعلمون عقيد .. يهون إلى جانبه دخول بعض أعضاء من أحزاب المعارضة إلى مجلس الشعب فتصايرهم الأغلبية المصطنعة للحزب الحاكم داخله ، وتمزق كل ماتريده الحكومة بحكم عدد أصواتهم ، وتحجب رئاسة المجلس مايلقدون من أسئلة أو طلبات إحاطة أو استجوابات بماليتها من سلطات في لاحتها الداخلية ، وتقلل باب المناقشة بتقديم طلب جاهن دائما من عشرين عضوا لمنع أى عضو من الكلام !

وليت الأمر يفت عند هذا الحد ، فإن الحزب الحاكم وأبوابه داخل المجلس وكذلك الصحافة تعير أحزاب المعارضة بأنها أحزاب الأقلية ولابد أن ترضع للأغلبية - وكأنها أغلبية حقيقية جاءت بطريقة مشروعة نتيجة انتخابات حرة محايدة نظيفة ، وكان النسب الحزبية لقاعد المجلس تعبير حقيقي عن رأى الشعب !!

المجلس القادم لمن يؤدوم طويلا انتخابه بشأن على قاصون بأهل دستورية

كما أن مجلس الشعب القادم ينبغي انتخابه على أساس قانون مجلس الشعب للعمل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٤ - وهو مطمئن يفهم دستوريته لثمانية عيوب فيه فسلما في مقابلنا للشورى بحرية الشعب الصادر في ١٩٨٧/٢/١٠ بل أن كل يوم يكشف له عيوب دستورية جديدة

تضاف إلى عيوبه السابقة . ومن هذه المآخذ الدستورية الجديدة أنه يمكن طبقا لما قرره هذا القانون أن يسقط في انتخابات المجمع الفردي في الدائرة عضو يلى العضو الفائز فيها - بالرغم من حصوله على عدد من الأصوات أكثر من عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة حزبية فائزة بمعد أو مقعدين ! بالرغم من أن المرشح في الانتخاب الفردي قد يكون مستقلا غير مدع من حزب بل يعتمد على إمكاناته وبالرغم من أن مساحة الدائرة واحدة في الدائرتين مع إجماع قه القانون الدستوري على أن الدائرة في ظل الانتخاب الفردي يتعين أن تكون أقل مساحة وكثافة من الدائرة في ظل الانتخاب بالقوائم الحزبية ! وهو ما يتعارض مع المساواة وتكافؤ الفرص التي نص عليها الدستور في المادتين ٨ و ٤٠ منه ، هذا إلى أنه يؤخذ أيضا على هذا التعديل الجديد للقواعد الانتخابية أنه لم يطبق مبدأ الخمسين في



المصدر: النشء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٤ فبراير ١٩٨٧

المادة للعمال المنصوص عليه في الدستور على مقاعد الانتخاب الفردى في حين اشترط توافر هذه النسبة في اعداد القوائم الحزبية و في تحديد الفائزين على مستوى كل دائرة.

وبصرف النظر عن الراى في مدى صلاحية توفير هذه النسبة بالنسبة لمقاعد الانتخاب الفردى أو غيرها فهو نص دستورى واجب الاحترام .. وإذا قيل أن الحرية في توافرها إنما تكون بالنسبة للدائرة ككل أو لجلس الشعب ككل ، فإن ذلك يزدى إلى فرض قيد على الحزبين في الشق الخاص بالقوائم الحزبية وعدم فرضه بالنسبة للمستقلين الذين أتيح لهم فرصة مقاعد الانتخاب الفردى وهو مايحل بالسماواة وتشكل الفرص المنصوص عليها في الدستور.

وهكذا فإن العيوب الدستورية بلغت العشرة خلال مايسبق ، وأصبح القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ معرضاً للحكم بعدم دستوريته ... وإذا كان أحد أعضاء هيئة قضايا الدولة (أى محام من إدارة قضايا الحكومة حسب

التسمية القديمة) ادل بتصريح أن تقديم طلب عارض من الأستاذ كمال خالد الحامى في طعنه المرفوع أمام المحكمة الدستورية العليا بالعلم في القانون المذكور غير جائز قانوناً .. فقد فاته أن المحكمة لها .. طبقاً للمادة ٢٧ من قانونها - أن تتصدى إذا شاعت لأى نص قانونى يعرض لها بمناقشة معارضة اختصاصها ، ويقتل النزاع المطروح أمامها ، وبالتالي فإن صاحب الشأن أن يستمرى نظراً إلى مثل هذا النص لاستخدام حقها في التصدى ... وإذا كانت مستحيلة عندئذ إلى هيئة الموقنين ، فإن هذه الهيئة سبق لها دراسة الموضوع برمتى وإن يستبقى الأمر وقتاً طويلاً .

وعلى أية حال وعلى أسوأ الفروض إذا تأخر الفصل في عدم دستورية هذا القانون - لسبب أو لآخر - فسيظل مشكوكاً في دستوريته وسيبقى الأمر بالحكم بعدم دستوريته .

فهل الأمر يستحق عناء الدخول في انتخابات تجري في ظروف سيئة ووفقاً لقانون سينتهى ببطالة دستورياً ، وهو مانسبذى إلى عدم استكمال المجلس الجديد سلطته الدستورية ؟

هذا من جانب أحزاب المعارضة .. ومن جانب السلطة الحاكمة .. هل من المصلحة العامة إجراء استفتاء شعبي على حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة طبقاً لقانون مطعون فيه دستورياً . بما لا يتكفله ذلك من جهد ومال في هذه الأزمة

الاقتصادية ثم تضطر إلى حل مرة أخرى ، ويقوم هذا المجلس المشكوك في أساس انتخابه ووجوده بإجراءات ترشيح رئيس الدولة لفترة رئاسة الجمهورية القادمة بما يحدثه من بلبلة وتشكك ؟

لمصادق الانواجهه الحاسمة ونسب الاشياء بأسمائها

لماذا لا يواجه الرئيس مبارك الحقائق ويطلب الراى القانونى السليم في هذا القانون الجديد حتى لا ندور في حلقة مفرغة شريطة ألا يطليه من تزيية القوانين الذين يفصلونها على هوى المسؤولين وبما يبقينهم هم في مناصبهم ، ويتصرف سريعا وقبل إجراء الانتخابات العامة لتصويب هذا الخلل التشريعى بالعودة إلى قانون مجلس الشعب الاصلى قبل تعديلى ١٩٨٣ و ١٩٨٦ ؟

ان محاولة تعطيل الاستفتاء على حل مجلس الشعب بأنه - للواسطة السياسية - حتى يستقار - بالزبايا الجديدة - قانون تعديل مجلس الشعب بدلا من الانصاح بصريح العبارة بأنه للضرورة بسبب ماظهر من تقرير هيئة الموقنين بالحكمة الدستورية العليا من وجود مأخذ دستورية على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ أدى إلى التشكيك في قرار الدعوة للاستفتاء وبلغ دعوى قضائية بالاعتراض عليه مخالفة مانصت

عليه المادة ١٢٦ من الدستور من أنه لايجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ..

ولذا فإن عدم الالتزام بالحقائق وعدم تسمية الاشياء بأسمائها من شأنه خلق المشاكل وإثارة المتاعب وهذا مايسوقه للصحح بضرورة إعادة النظر في القانون الذى ينتخب على أساسه مجلس الشعب الجديد قبل حلول موعيد انتخابه تقاديا لما

يرتبط على انتخابه استنادا إلى قانون غير شرعى لبطالته دستوريا حتى نواجه الحقائق قورا ولانتفاهى عنها .

لتفصيل القانون الدستوري من جانب المعارضة لتجنب خنثائها

كما أدى تفصيل القوانين لخلق المعارضة من جانب الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم وأغليبيته المضطعة داخل مجلس الشعب إلى محاولة إيجاد المخارج الشرعية السلمية للافلات من هذه التذيرات السبيلة للافلات مما يحاك لها بدلا من الانتجاء إلى التمرد والعنف والوسائل غير المشروعة .

وإذا كان من المسلم به قانونا أنه يمكن الاستفادة من الغفوات الموجودة في صياغة القوانين ولو ابت إلى ضياع حقوق الخزانة العامة في تشريعات الضرائب أو إلى الفلت مجرم كما في التشريعات الجنائية ، فمن باب أولى يكون من الجائز والقبول فلها وقضاء تفسير مواد القوانين ذات الصبغة السياسية التى تضعها السلطة الحاكمة على خلاف المبادئ والأصول الديموقراطية المتعارف عليها لتفادى اهدار حقوق الشعب والتلاعب بمصائره وللخلص مما يدبر لسحق المعارضة الشريفة .



للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشريعة

التاريخ: ١٩٨٧ م / ١٩٨٧

فإذا كانت المادة الخامسة مكرراً
المعدلة بالقانون المطعون فيه رقم
١٨٨ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه
لا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة
أكثر من مرشحي حزب واحد كما تنص
المادة السادسة لفترة أولى معدلة
بالقانون المذكور وعلى المرشح في
قائمة حزبية أن يرافق مع طلب
الترشيح صورة معتقدة من قائمة
الحزب الذي ينتسب إليه. مثبته بها.

ادراجها فيها .. فإنه يكفي أن يكون
اسم المرشح واردا بقائمة حزبية
معتبرة عند الترشيح بصرف النظر عن
ماضيه الحزبي بشرط - إلا - يكون
مرشحا لحزب آخر إذ تنص نفس
المادة على أنه لا يجوز أن تتضمن
القائمة الواحدة أكثر من مرشحي
حزب واحد أما التيارات السياسية أو
الفكرية أو الوطنية أو الدينية
الأخرى فلا حظر عليها في التزول على
قوائم أي حزب كمرشحين له.

وبناءً على ذلك فإذا حاول
الحزبيون في حدود القانون أن ياتلفوا
في برنامج انتخابي موحد للإصلاح
الديمقراطي حاولت التيارات التي
حزمت من تشكيل كيانات لها أن تدخل
على قوائم حزب من الأحزاب فلا تلوم
الحكومة إلا نفسها.

ولنستمع إلى مكتبه الاستاذ عبد
الستار الطويلة الصحفي بمجلة روض
اليوسف في عدده الأخير تحت عنوان
«خط الأوراق ومسؤولية الحزب
الوطني» ..

« أن التفسير على الأحزاب
السياسية جميعاً لدخول البرلمان
القادم واجب سياسي ودليل على بُعد
نظري .. ومن هنا فإن الحاجة ملحة إلى
إلغاء نسبة المقاعد في المائة أو
تخفيضها إلى أربعة أو خمسة في المائة
على الأكثر .. وإذا لم يحدث ذلك

فسيفيل التخييط وخط الأوراق مما
يؤكد أن إجراء الانتخابات في ظل
قانون الانتخاب الحال إنما هي عملية
أجراج للمعارضة وبث روح الفوضى
والارتباك داخلها. وهذا قد يعني
مكسبا حزبيا لحزب الأغلبية، لكن
هذا أمر مؤقت وعلى المدى البعيد
خسارة له وللنظام السياسي كله ..

ملحوظة

هذا هو الموقف الانتخابي
لقانون للانتخاب ملء بالالفهم
ومطعون في دستوريته .. حكومة
حزبية لا يطمئن ماضيا في إجراء
الانتخابات بحيد وحريه مهما علت
أصوات المسؤولين بخلاف ذلك ..

وامكانات الحكومة والمحليات لمرشحي
الحزب الحاكم، والمتاعب والمضيقات
والقيود لمرشحي الأحزاب الأخرى
والمستقلين .. والنتيجة مجلس شعب
على كف الكفر في انتظار الحكم بعدم
دستوريته أو حله قبل انقضاء
مدته .. وخلال وجوده تضيق على
المعارضة وحرياتها من أداء
رسالتها .. قبل ادخل الانتخابات ١١ ..



المصدر : الشَّجَرَة

التاريخ : ٢٤ جبرابر ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● مصادقة وعود الرئيس وعود وزير الاعلام ؟

● عمليات غسيل المخ بأجهزة الاعلام الرسمية ● تسخير التليفزيون والاذاعة للدعاية للحراب الوطنى تمثلا أعنف ألوان الضغوط على المواطنين

المنطق الساذج ؟

قد يسارع وزير الاعلام بإعلان عن منح المعارضة بضع دقائق في التلفزيون والاذاعة لتعرض فيها برامجها كما حدث في الانتخابات السابقة مردداً أنه بذلك يمنح جميع الأحزاب فرصة متكافئة ولا يفضي على أى مواطن ما في هذا القول من مغالطة.

يقلم :

السيد الغضبان

ساذجة ؟ غايب هي الفرصة المتكافئة والتلفزيون والاذاعة مسخرة بعشرات الساعات كل يوم يتحدث فيها وزير من الحزب الحاكم عن إنجازاته ويلقنهم وعوده البراقة للناخبين ، ويعرض فيها التلفزيون والاذاعة المؤتمرات الجماهيرية التي تحتشد لاستماع الوزراء والمسؤولين ؟ وتخرج فيها كاميرات التلفزيون ومسكوكواته والاذاعة تطوف البلاد لاهثة خلف وزير أو مسئول أصابته موجه نشاط مفاجئة فتتابعته رحلته التي يثر فيها الوعود باسم حكومة الحزب الوطنى ؟ يتم ذلك كله بمنطق أن متابعة نشاط الوزراء لا يدخل في نطاق الدعاية الانتخابية وإنما هي أخبار موضوعية وليست بحاجة إلى الرد على هذا المنطق الكسح الساذج لكل هذه الاحاديث وإنشائها . وكل هذه التحركات الوزارية تصب بوضوح وبشكل مباشر في نهج الدعاية الانتخابية المباشرة للحزب الوطنى ..

في بيانه إلى الأمة أكد الرئيس مبارك أنه حرص على توفير مشاغل الحصرية للمواطنين للدلاء بأصواتهم بحرية تامة وأكد رفضه للتزييف والتزوير ولا شك أن كل مواطن يرحب أشد الترحيب بتأكيدات الرئيس مبارك غير أن هذا الترحيب مرسوم بسلامة الأجهزة والمؤسسات الحكومية بهذا التأكيد وتعلم جميعا سلطة الرئاسة وقدرتها على إلزام جميع هذه الأجهزة والمؤسسات بالالتزام بشوجهيات الرئيس .. من هنا ستكون الخطوة الكبرى إذا توافقت تصرفات هذه الأجهزة والمؤسسات الحكومية مع توجيهات الرئيس المعلنة لسلامة .. عندها لا يملك أى مواطن إلا أن يتسامح هل أصبحت هذه الأجهزة والمؤسسات من القوم بحيث تتصرف تصرفات متداهة ومتعاقبة مع توجيهات وتصرجات رئيس الجمهورية ؟ والخطر أن تدور في الأذهان تساؤلات من نوع آخر حول مدى مصادقية هذه التصريحات ؟

من يخالف

توجيهات الرئيس

وعندما نحرص في هذه الكلمة على التنبيه لهذه المخاطر فإننا نفعّل ذلك من منطق الثقة في حسن نية الرئيس مبارك في مصادقته . وأيضا حتى ننتبه إلى المخاطر التي تهدد هذه المصادقية إذا لم يكن سلوك المؤسسات والأجهزة الحكومية معبرا بامانة عن وعود الرئيس التي قطعها على نفسه في بيانه لامة ... وإذا كانت أجهزة الشرطة والحكم المحلي من أهم الأجهزة التي يتصلص تصرفها وسلوكها بهذه القضية لسانتي اتوا امر هذه الأجهزة لزملاء آخرين وأركز الاهتمام على المؤسسة التي تستأثر من هذه الصفحة بالاهتمام الأكبر وهي وزارة الاعلام .. وإذا كانت تصرفات أجهزة الشرطة والحكم المحلي إذا ما زست ضغوطا أو تزويرا تتم بشكل واضح في كثير من الأحيان فإن الشائير الخطير لأجهزة الاعلام الرسمية وخاصة التلفزيون والاذاعة ، يجعل وزارة الاعلام المسيطرة على هذه الأجهزة في مقدمة المؤسسات المطالبية بأن تلتزم توجيهات وعود الرئيس مبارك قبل تلتمز وزارة الاعلام بتنفيذ هذه التوجيهات ؟

برنامج تنفيذي لوعود الرئيس وحشي لا تدخل في دواية من التفاصيل فإننا نقدم بمطابق معددة تراها بمثابة البرنامج التنفيذي لوعود وتصرجات الرئيس مبارك ..

— يلتزم التلفزيون والاذاعة بعدم الداعة المهرجانات الشعبية التي تقام للوزراء والمسؤولين طوال الفترة السابقة للانتخابات .. ولأن تلقد السابقة للانتخابات .. ولأن تلقد المهرجانات أي شيء مفيد من الشاحية الخيرية فإن أذيعت المهرجانات فعل التلفزيون والاذاعة أن يقدم تسجيلات لحزب المعارضة وأن يكون لكل حزب الحق في وقت مماثل للوقت الذي استغرقه عرض المهرجان الحكومي يلتزم التلفزيون والاذاعة بعدم الداعة وعود الوزراء التي تفعل كالمطر قبل الانتخابات .. فإن فعل فمن حق المعارضة أن يخصص لها وقت مماثل لتعرض على الجماهير وأيضا ..



المصدر : الأستاذ سعيد /

النشر والتخيمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٨٧

الوعد وتكشف حقيقة هذه الوعد ..
فهل يلتزم التلفزيون والإذاعة بهذا السلوك ؟ ! ! !
أخشى أن القول : إن معرفتي بأسلوب تفكير وزير الإعلام يجعلني أشك كثيرا في التزام التلفزيون والإذاعة بهذا السلوك بل أننى أتوقع أن يعدد وزير الإعلام هذه المرة إلى تسخير التلفزيون والإذاعة للدعاية الانتخابية للحزب الوطني بشكل سافر ويتخذ واضح : وأرجو مخلصا أن يكون هذا الشك في غير محله ؟ ! !

موقف وزارة الإعلام ؟ !

على أي حال فسوف نتابع أسلوب التلفزيون والإذاعة في هذه المعركة الانتخابية لنقدم للمواطنين حساب حول هذا السلوك .. فإن التزام الحياض تقدمنا له بكل الشكر والشقاء وتأكدنا من مصداقية وعود الرئيس مبارك .. وإن أمر على الانحياز الماسح للحزب الوطني فلا أوم علينا أن نكشفنا هذا الانحياز الذي يعتبر بكل المقاييس ضغطا خطيرا على الجماهير ، ابتساع من الضغط العادي الذي تعارسة أجهزة الشرطة أو الحكم المحل تلك الضغوط التي تعارستها أجهزة الإعلام بعمليات الدعاية العريضة بما يصل إلى مستوى عمليات غسيل المخ وهذه الضغوط تمثل في تقدير كل من له صلة بالعمل السياسي - تمثل أكثر أنواع التزيف والتزوير فعالية ؟ !

مرة أخرى نؤكد أننا نحرص الشديد
الحرص على أن يكون سلوك الأجهزة
والمؤسسات الرسمية منسجما مع
تصريحات الرئيس مبارك ووعدوه
للمواطنين بأن المعركة الانتخابية
سيذول لها مناخ الحرية الحقيقية
والبعد عن التزيف والتزوير ! إن أبت
هذه المؤسسات والأجهزة وفي مقدمتها
وزارة الإعلام إلا أن تنصرف بأسلوب
يتناقض مع وعود رئيس الجمهورية
فإنها بذلك تضع مصداقية وعود
الرئيس في كفة ميزان تحتمل فيه إلى قول
الرسول صلى الله عليه وسلم : ليس
الإيمان بالتمني ولكن ما وقر في القلب
وصدقه العمل ، فلا قيمة لكل التواي
الخاصة مالم يعبر عنها واقع عمل في
الممارسة العملية المومنة



المصدر : ٢٠١٢ م

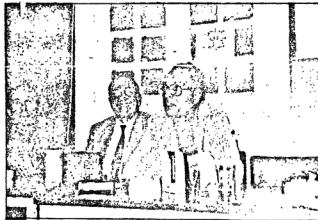
التاريخ : ١٩٨٧ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ● في المؤتمر الصحفي لخاله محيي الدين :

سنواجه محاولات التزييف بالاعتماد على الجماهير

في صباح السبت الماضي عقد خالده محيي الدين الأمين العام لحزب التجمع مؤتمراً صحفياً يعبر جريدة الأمان حضره عدد كبير من مندوبي الصحف ووكالات الأنباء المصرية والعربية ، أعلن فيه قرار اللجنة المركزية لحزب التجمع بدخول انتخابات مجلس الشعب في ٦ أبريل بقوائم حزبية ومرشحين في بعض المقاعد الفردية وشرح فيه تفاصيل الاتصالات التي دارت بين قيادة التجمع وحزب المعارضة الأخرى وأسباب قرار الأمانة العامة ثم اللجنة المركزية والاشتراك في الانتخابات رغم الأوضاع القانونية والإدارية التي تسبب بوضوح إلى اتجاه الحكومة إلى تزوير الانتخابات ثم أجاب على أسئلة الصحفيين وشارك في الأسئلة د . رفعت السعيد أمين اللجنة المركزية ، وحسين عبد السراي غمسو الأمانة المركزية ومحمد سيد أحمد عضو الأمانة العامة الذين حضروا المؤتمر الصحفي للأمين العام .



خالده محيي ورفعت السعيد يردان على أسئلة الصحفيين



المصدر :

الأهالي

التاريخ :

٢٥ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والخلاف وفتحت السعيد ... ان التزيف يسرى على كافة قوى المعارضة ومن ثم فكل احزاب ولوى المعارضة مطالبة ان تتكاتف لكي توفر الحد الأدنى من ضمانات الانتخابات وعليها ان تواصل العمل المشترك لرفع يد وزارة الداخلية عن الانتخابات باعتبارها جهازا غير ملوث به وادعوة النقابات وتأييد القضاء للتدخل ومساندة المطالب الشعبية والسياسات بضمانات حقيقية ضد التزيف .

وحول تزوير الانتخابات قال خالد محيي الدين لقد طلبنا تعديلا واحدا في قانون مباشرة الحقوق الأساسية وهو التزام الناخب بالتوقيع و رقم بطاقته الشخصية او التصويت وكتابة رقم بطاقته الشخصية او الماثلية ورفض هذا الطلب .

وفي هذه الانتخابات من الصعب خلال ٢٠ يوما تغطية جميع متناحي الانتخابات بالمندوبين بالإضافة للعنف الذي يستخدم ضدهم وطردهم بالقوة لا يتم تسريد البطاقات الخالية حيث لا يزيد عدد الذين يدلون بأصواتهم عن ٤٠ ٪ في أحسن الأحوال وتستغل أسماء الغائبين لتضاهي الى حقيقة الحزب الحاكم .

الاحزاب على حزب الوفد لاعتبارات عديدة ودارت اتصالات واجتماعات لاتخاذ هذه الفكرة ووضعت لجنة فنية نسبيا لتسوية المواقع في القوائم على الاحزاب المختلفة وعلى أساس البرنامج الديمقراطي الذي وافقت عليه الاحزاب في مؤتمره في فبراير ولكن الهيئة العليا لحزب الوفد لم توافق لاسباب قانونية ثم عرض علينا حزب العمل ان نشترك معه ومع حزب الانصار وكل القوى الوطنية والتقدمية في قائمة واحدة لم يكن لنا من حيث المبدأ اعتراض على ان تطبيق نفس الاسس وبرنامجه في فبراير لكن فوجئت بالاستاذ ابراهيم شكرى يبرهن لي منزل ويبلغني انه اتفق مع الاخوان المسلمين على ان يأخذوا ٤٠ ٪ من القوائم ٢٠ ٪ للأحرار وبقي ٤٠ ٪ يتم اقتسامها بين العمل والتجمع ووجدت ان هذه التركيبة مختلفة عن السابق ويصعب قبولها أساس التحالف وعرضت الامر على الامانة المركزية للحزب فرغفت بالاجماع وقررنا العودة الى قراراتنا السابقة بالنزول على قوائم حزب التجمع فالامانة العسمة عندما فوجئتن بمواصله الاتصالات حول القائمة المشتركة طبقا لخصايط معينة قررت في نفس الوقت اعداد قوائم الحزب لخوض معركة الانتخابات في حالة عدم نجاح هذه الاتصالات وهذا الاساس دعيت اللجنة المركزية باعتبارها المستوى الحزبي الاعلى لاصدار قراراتها النهائية الذي جاء متفقا مع قرار الامانة العامة .

وقال خالد محيي الدين ان القرار صدر بعد معارضة شديدة في الاجتماع ومطالبة بالمقاومة لأن شيئا لم يتغير .. لا قانون مباشر الحقوق السياسية ولا نسبة الـ ٨ ٪ لضيق الفترة بين حل المجلس واجراء الانتخابات او مزول الموالطين عن الانتخابات وهو ما ظهر واضحا في الاستفتاء على حل مجلس الشعب .. وفي النهاية فان التيار الغالب كان مع النزول لأن مواجهة كل النواقص والعيوب تكون بالمواجهة وليس السلبية .. وتقرر دخول الانتخابات بالقوائم الحزبية في كل الدوائر .

وحول فكرة القائمة الموحدة او المشتركة لاحزاب المعارضة قال خالد محيي الدين ان صاحب اول دعوة لها كان مصطفى كامل مراد على ان تنزل الاحزاب جميعا اما على قائمة اقوى الاحزاب او اضعفها على اساس القياس السويدي المتاح وهو نتائج انتخابات ١٩٨٤ اي على قائمة الوفد والامة ووقع اختيار اغلب

ونفي خالد محيي الدين ان يكون عدم اتفاق احزاب المعارضة على نزول الانتخابات على قائمة واحدة يعنى انهاء اي نوع من التنسيق او التشاور بينها وقال ان اي مشروع او حزب لخوض الانتخابات لابد له من التنسيق مع اخوين والدخول في حوارات ومساومات مع كل الاطراف خصوصا في المقاعد الفردية وهناك مصالح مشتركة للجميع ان تكون المعركة تنسيقية وان تتكاتف لتتولى من تدوين في كافة اللجان .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأعمال

التاريخ :

٢٥ فبراير ١٩٨٧

جمال عبد الناصر ابراهيم امينا للجمعية في بني سويف

● انتخبت لجنة محافظة بني سويف جمال عبد الناصر ابراهيم امينا للجنة محافظة بني سويف كما انتخبت اللجنة فؤاد عزال امينا مساعدا وامينا للتثقيف وابراهيم محمود امينا للتثقيف ومحمد فرغلي عبد الرحمن مسئولاً للعمل الجماهيري وعميد القطاع محمود سليمان مسئولاً للاعلام ونور الدين سيد محمد مسئولاً للمالية وعبد الفتاح محمود سليمان مراسلاً للامان.

كما رشحت اللجنة جمال عبد الناصر ابراهيم وانيس ابراهيم محمد عضوين اصليين في اللجنة المركزية ومحمد فرغلي عبد الرحمن ومحمد عبد الله زهران عضوين احتياطيين.

بحول ما نشر في إحدى المجلات عن تجديدها عضوية صبرى مبدى في التجمع قال خالد محي الدين زارني صبرى يوم الاربعاء الماضي وعرض على فكرة ترشيح نفسه في القمحة الفردي محافظة الاسماعيلية كعضو قيادي في حزب التجمع واعاد قائلة حزبية بها ولم يقل في الحلقا انه جمد عضويته في حزبنا .. وليس صحيحا ما نشر عن وقوع شادة بينه وبينه في اجتماع الامانة .

واحب ان القول ان صبرى طلب منه ان يوقع للحزب الاشتراكي العربي الناصري تحت التأسيس فاعتذر لأنه عضو قيادي بحزب التجمع ولا اجد مطلقا اي مطلق ان يعتذر صبرى مبدى عن الانضمام للحزب الناصري ثم يذهب للحزب الوطني .

واضاف د . راعت السعيد ان احد الاسلحة التي لجأ اليها السلطة في هذه المعركة هي استخدام الصحف السماعة بالقومية كاداة لخدمتها في الانتخابات كما تستخدم الشرطة والامن المركزي واجهزة الحكم المحلي وبعض المحافظين فهم يبتغون النية على استخدام الصحافة كاداة لصالح الحزب الحاكم .

الانتخابات بطن التزوير وبالنسبة بفسح قواعد لكي لا تثنى الناشئ مطابقة لاتجاهات الرأي العام وبالنسبة مفيدة للحرية ومحاكم استثنائية ..

وليس صفة ان حزب التجمع مستهدف منذ عام ٧٦ من الاعلام الحكومي واجهزة الامن ومنذ عام ٧٦ ولستوات قليلة مضت كان لحزبنا دأشا عسرات ومضات داخل السجن والمعتقلات في عام ٧٧ كان لنا ٤٤٦ معتقلا في وقت واحد الاذاعة والتلفزيون حكر على الحزب الحاكم باختصار لسنما مجتمعا ديمقراطيا

واضاف خالد محي الدين في الفترة التي تسبق الانتخابات الحكم المحلي يلعب دورا خطيرا بمسك بحياء الناس مثلا في كفر شكر لا يمكن لأي عضو في حزب التجمع ان يحصل على سكن بل وعمل الاسرال ان استادا جامعيام مرموقا رشح وكيل للكلية. عندما عرض العميد الاسم على وزير الداخلية قال انه لا مانع لديه ولكن رئيس الوزراء في ذلك الوقت لم يوافق لان الاساتذ عضو في التجمع وقال رفعت السعيد اذا كانت المعارضة لا شيء فلماذا هذا الفضيحة الذي تثيره الحكومة .

وقال محمد سيد احمد السؤال هو هل يوجد حزب اقلية في مصر ان احزاب المعارضة كلها لها تاريخ مصر الفتاة الناصريون الماركسيون الاخوان المسلمون السود وفي الروافد التي تكوّن المعارضة كلها جزء من تاريخ مصر اما الحزب الحاكم الذي يدعي انه حزب الاقلية فليس له افضالة وهو في الواقع ليس حزبا وانما مصالح ترتبط بالسلطة .

وسواجه اي محاولة للتزيف بالاعتماد على الجماهير وعندما سئل خالد محي الدين عن رأيه فيما يقل عن عدم وجود جماهير حقيقية لاحزاب المعارضة وانها لا تمثل شيئا ..

اجاب قائلا لم يزعم التجمع ابد انه حزب الاقلية فلا نحن ولا غيرنا اختصر اختيارا حقيقيا لمصر لم تشهد بعد انتخابات حقيقية لتقول هل نحن ام غيرنا حزب الاقلية .

واحب ان اؤكد ان العالم لا يعرف الا في حالات نادرة احزابا تولد علاقة بالاحزاب تولد صغيرة وتنمو الا في حالات استثنائية مثل حزب الوفد القديم الذي ولد مع شورة ١٩١٩ او الاتحاد الاشتراكي الذي كان حزب عبد الناصر ولد في السلطة وكشغل الحزب الاشتراكي الايطالي رفعة في الوقت رئيس وزراء ايطاليا في الانتخابات على ٩ ٪ بعد ٨٠ سنة من وجوده

ولو كان الحزب الحاكم حزب الاقلية فلماذا لا يجرؤ على دخول اي انتخابات الا بالاستناد الى جهاز الدولة والمطاطة .

واضاف حسين عبد الرزاق ان مقياس الانتخابات يميز عن قوة الاحزاب او شعبيتها في حالة وجود مجتمع ديمقراطي ويرغم كل الفضيحة الحاصل في مصر حصول الديمقراطية اقول ان هناك ديمقراطية صحفية فحسب بمعنى انه مسموح للاحزاب ان تصدر صحفها بدون تدخل حتى انما وما هذا هذا لا توجد ديمقراطية وانما يوجد حالة الطوارئ وبالنسبة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأخبار

التاريخ :

٢٥ فبراير ١٩٨٧

الوفد بدون الاخوان

الوفد - باعتبار أن انتخابات القوائم هي الانتخابات الرئيسية ، وأن نيل السبب مفتوحا لاحتمال الترشيع على القوائم الفردية ، في حالة تعذر الالتحاق ، على أن تسهم انتخابات الدوائر الفردية ، في تعزيز انتخابات القائمة .

ومع أن الصحف الحكومية قد اشارت الى الوفد بحاول اجراء اتصالات مع بعض قيادات الوطن من « شخصيات » عملية ترتيب القوائم ، ونشرت تصريح كمال الشاذلي برفض اعلان قوائم الوسطى الا قبل ساعات من اغلاق باب الترشيع ، باعتبارها محاولة لقطع الطريق على محاولة الوفد ، الا ان لؤاد سراج الدين نفى مزاعم الصحف الحكومية ، وقال ان الوفد لا يحاول استقطاب أحد ، بل ان التنازح عليه ، كما أكد اننا لؤاد سراج الدين ان سوفوف الوفد الانتخابي لن يتأثر بخروج الاخوان .

وتتمنى لهم التوفيق ، واكد ان الوفد على طول تاريخه كان عامرا برجاله .

بعد أن أعلن الوفد قراره برفض التنازل على قائمة موحدة مع قوى المعارضة الأخرى أصبحت القضية الرئيسية هي أعداد القوائم الانتخابية للحزب بصورة تضمن له النجاح من ناحية ، ولا تؤثر على وحدة الحزب من ناحية أخرى .

ولم تكن مهمة الفريق الذي تساهم د. نعمان جمعة لاختيار المرشحين على القوائم سهلة ، خصوصا بعد اعلان قرار الاخوان بالانضمام الى ائتلاف العمل والاحرار فلم يبق في الوفد بعد اعلان القرار سوى د. عبد الغفار عزيز الذي لا يعتبر نفسه من أعضاء جماعة الاخوان ، كما تعتبره الجماعة ازمرا فقط .

وقد كانت هناك محاولة قام بها عبد الغفار عزيز للتأثير على سوفوف بعض القاطب الاخوان ولكن محمد حامد ابوالنصر حسم الموقف باصدار توجيهات صريحة بأن كل من يتقدم عن قوائم الاخوان يعتبر خارجا ومن الشواذ ، وإن يتال أي تأييد في أي دائرة لأن الجماعة حريصة على استكمال ائتلاف العمل والاحرار وللنسبة المقررة .

وقد حسمت فتوى المرشد العام للاخوان حامد ابوالنصر - مصير هذه الاتصالات وجعلت د. عبد الغفار عزيز نفسه مثيرا وكذلك حسن الجمل .

وخرج من قوائم (٨٤) ايضا محفوظ حلمي والخيثاني (غربية) ومسالح ابواسماعيل (جيزة) وحسن جودة (بني سويف) ومحمد العواغي وحسن عبد الباقي (القاهرة) وانضم سيف الغزالي (الذي سبق أن فصله الوفد) الى الوطني .

وحتى هذه اللحظة ايضا لا يبدو ان احمد طه (نائب الساحل) قد حسم موقفه حيث تنازعه رغبة قيادة الوفد في الترشيع على قوائمه ، ورغبة امثال الساحل في الترشيع ، مستقلا ، في الدائرة الفردية .

وليس صحيحا ما يشاع عن ان اتصالات قيادة الوفد ببعض الشخصيات العامة كاسماعيل فهمي ، وزير الخارجية الانبثق ، قد استهدفت حثهم على الترشيع في القوائم الفردية ، فالهدف الرئيسي للاتصالات كان حثهم على ترشيح على قوائم



المصدر : ١٢٢هـ

التاريخ : ٢٥ من ربيع الأول ١٩٨٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الديمقراطية المنقوصة كالشرف المنقوص
التعددية القائمة هشة ومنقوصة ولا بد من تعددية حقيقية



النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

المصدر :

ألهال

التاريخ :

١٩٨٧ فبراير ٥

المقيدة للحريات وتصادع ظاهرة العنف والعنف المضاد والنزوح المزيج . عجز السلطة عن حل مشاكل الجماهير ، وعجز الجماهير عن أحداث التغيير المطلوب .. وحيا فريد عبد الكريم حزب التجمع وأمنيه العام ليس لانه استقامت الاجتماع وانما لانه حزب عتيق لم يتدخل عن لفصال عبد الناصر والدفاع عن منجزات الثورة حتى لزمان الظلام والظلام ..

وتحدثت لعلي واكد باسم حزب التجمع فاعل استعداد الحزب للتعاون مع الحزب الاشتراكي العربي الناصري ، تمازينا متفرا من أجل بناء مستقبل الوطن والنضال المشترك لتحريره من جميع أشكال التخلّف والتبعية والسيطرة الاجنبية ..

واعلن أحمد مجاهد باسم حزب العمل ضرورة العمل المشترك قائلا اننا نعمل وسنعمل متكاتفين ضد عدو واحد هو الامبريالية والصهيونية وتحدث نبيل الهلال باسم الشيوعيين المصريين فقال ان الناصريين الحقيقيين مبعوثون منذ ١٥ مايو ١٩٧١ ، وهما هم اليوم يؤسسون حزبهم واولئك الكارهون ، كما أن الشيوعيين المصريين هدف للملاحقات والمطاردات الأمنية المتلاحقة منذ العشرينات ، ومع ذلك فهم على الساحة موجودون .. وأن ذلك يدل على أن المشروعية السياسية لا تستمد وجودها من نص في تشريع او ارادة حاكم ، بل تكتسب بالنضال وتكرس بالممارسة وتلقاها ارادة الجماهير ، وتميها احضان الجماهير ..

طالب فريد عبد الكريم وكيل مؤسس الحزب الاشتراكي العربي الناصري بالاعتدالية الحقيقية والمساواة الكاملة للأفراد والجماعات في تكوين الأحزاب واستخدام الامكانيات القومية والاحتكام الفزيه الى الشعب وسد الثغرات امام تزوير ارادة الامة ، واعلن ان كل الدعاوى عن واحة الديمقراطية زائفة طالما بقي قانون الأحزاب قائما ، وأن مايلال عن ديمقراطية الجرعات يحمل في مضمونه انه لا توجد ديمقراطية حقيقية فالديمقراطية المنقوصة كالتشرف المنقوص ، وأنه ليس هناك من يمكن أن يكون معلما لهذا الشعب أو قاضيا يحكم على درجة نضجه ..

ثم تحدث فريد عبد الكريم الذي اعلن ايضا أن الاشتراكية لا غنى عنها ولا مساومة عليها ، وأن تجربة التعددية الحالية منقوصة وقشة لانها تفصل بين الحرية السياسية والاجتماعية واحجام الجماهير عن المشاركة السياسية لادراكها بانها مشاركة شكلية وبعيدة عن صنع القرار ، ولوجود ترسانة القوانين

جاء ذلك في كلمته في الجلسة الافتتاحية للجنة العامة لهيئة مؤسس الحزب ، التي بدأت جلساتها يوم السبت العاشر .. وقد بدأت اللجنة جلساتها باختيار رئاسة لها من الفريق محمد فوزي وفريد عبد الكريم . وعبد المليم المغربي .. والمصالحة على ضم بعض الشخصيات العامة للجنة ، وعلى جدول الاعمال ..





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأخبار

التاريخ :

٢٥ فبراير ١٩٨٧

واضاف الهلال ان المهام جسيمة وكثيرة وان يقوى فصيل من فصائل اليسار

التجمع :

ملاحقة الفتنة في كل مكان

● ناقشت لجنة محافظة أسوان أحداث الفتنة الطائفية التي بدأت تطل برأسها في المحافظة بعد أن انتشر في محافظات الصعيد الأخرى والتي بدت في اشاعة انتشار ظاهرة اكتساب السلطة والطالبات صليانا على ملابسهم دون أن يعرفوا مصدرها . وأصدرت اللجنة بيانا استنكرت فيه هذه الأفعال غير المسئولة التي تثير بذور الفتنة الطائفية في مصر كما يهيب برجال الأمن بسرعة كشف العناصر التي تسعى لاختلاق مثل هذه المشاكل كما دعى البيان رجال الدين الاسلامي والمسيحي ورجال التربية والتعليم للقيام بدورهم لتوعية الطلاب ومناقشة الأمر سويا ، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لدرء أخطاره .

● صدر العدد التاسع من صحيفة أهال سوهاج التي يصدرها التجمع بالمحافظة ويشرف على تحريرها على اسماعيل ومحمود . هذا اوى من بين موضوعات العدد : أرلوا ايديكم عن النقابات والانتخابات العمالية

العربي على انجازها بنفرد .. واننا نتطلع ان يعطى مؤتمرنا دفعة قوية لتسلم اليسار العربي .. قاعدة خرسانية لا يتحالف واسع .. ومؤتمرنا ينعقد ونحن على مشارف انتخابات جديدة ، واليسار المصري مطالب بأن يتعامل مع المعارك الجماهيرية بمقياس العكسب السياسي وليس بحسابات الربح والخسارة البرلمانية ، وهو مطالب ألا يترك الساحة مستباحة لكل صفوف الرجعية واليمين من اعداء الحرية والاشتراكية والوحدة ، وان ينزل الى الجماهير موحد الموقف موحد البرنامج موحد الماشية .. وعليضا ان نفصح خدع ويدع اللعبة الانتخابية من قلب ساحة المعركة وليس من فوق مقاعد المعترجين .

وتحدث شفيق المؤتمر من البلدان العربية ، سميرة ابو غزالة (فلسطين) عارف عبد الرزاق (العراق) معسن بشور (لبنان) احمد الخطيب (الكويت) حمد الفرخان (الاردن) كما تليت برقية من الاتحاد الاشتراكي للفرات الشعبية بالمغرب حيا فيها اللجنة العامة لهيئة مؤسس الحزب الناصري وتنى لاعمالها كل النجاح ..

وبعد مناقشة البرنامج السياسي للجنة انتقل الاجتماع في اليوم التالي الى مناقشة بقية الوثائق عن طريق لجان من بين اعضاء لجنة المؤسسين ، وهي لجنة ششون المؤسسين ولجنة الششون العربية والاعلام ولجنة العمل الجماهيري ...



المصدر : ١٢ أيلول

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

البيان الختامي للجنة اللجنة المركزية الديكتاتورية والفقر والاستغلال

— تالشت اللجنة المركزية مؤلف الحزب من انتخابات مجلس الشعب وبرز في المناقشات اتجاه يدعو إلى مقاطعة الانتخابات استناداً إلى كثير من الأسباب في مقدمتها :

بالأنحساب من المواجهه ، وانما بالتمسدي ودعوة المواطنين الى تحمل مسؤوليتهم في تغييرها ، فالشعوب لا تتعلم من المواقف السلبية وانما من تجاربها تتعلم الشعوب . ان المعارك السياسية الحادة بما تشهده من تحركات جماهيرية واسعة ، ودعاية سياسية مكثلة هي افضل مجال لاكتساب الخبرة وفرض القوى وتحسيد المواقف . وليس حقنا ان نخل الساعه السياسية في مصر لليمن بكل درجاته ، يصل فيها ويحول ويتقدم باكثر من قائمه انتخابية تشيع الاضطراب والبلبله لدى المواطنين ، يوظف الاوراق في اخطر عمليه تزييف للرعي تتعرض لها الطبقات الكادحة عندما يتقدم لها اليمين مستترا خلف المنعة خادعة ومضلله . ليس من حقنا ان نترك هذه الانتخابات بالرغم من كل سوءاتها دون ان يطول فيها صوت اليسار بالحقيقه ، يترجها الى اقلية الشعب الكادحة يكشف الحقائق ويقفح الاباطيل ، ويعدمنا في

— ان هذه الانتخابات ستجرى في اطار نفس الشريط الممجعه التي جرت فيها انتخابات ١٩٨٤ - المزورة ، ابتداء من نظام القائمة الحزبية المشروطة المعلنون في دستوريته ، الى اجراءات الانتخاب الخالية من اي ضمان بعدم التزوير والتي تسمح بتشديد الاصوات بالجملة ، وتعطي لوزير الداخلية سلطة مطلقة على كل خطوات العملية الانتخابية خاصة وان تصريحات رئيس الجمهورية الاخيرة تؤكد اصراره على عدم القيام بأي مبادرة لتهيئة ظروف افضل للانتخابات باستقدام سلطته الدستورية في تعديل نظام الانتخاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية لسكفالة دستورية نظام الانتخاب وسلامة الاجراءات . كما ان شخص السيد / زكي بدر وزير الداخلية يدفعا الى التوجس الشديد من احتمالات العنف الحكومي وتشجيع الاساليب التي تخرج الانتخابات عن طبيعتها كالممارسه الديمقراطية .

— تؤكد الاحداث انصراف الشعب عن الانتخابات تعبيراً عن رفضه للافهاض القائمة ويأسه منها ، ويسود الاحباط قطاعات جماهيرية واسعة بسبب التزوير المستمر للانتخابات ، واستقر في قناعة الكثيرين ان الحكومة تحول بالتزوير دون ان يكون مستوفى الانتخابات وسيلة التغيير ، وتبلغ الناس دفعا الى طرق اخرى للتغيير .

— ان تقويت الانتخابات في ابريل لا يعطينا الوقت الكافي للاستعداد . وقد اكد اصحاب هذا الرأي ان مقاطعة التجمع للانتخابات سوف تكسبه جماهيرية اكبر وستجعل موضع احترام الجماهير . — وبالرغم من ان الاسباب التي يستند اليها اتجاه المقاطعة بمقاطعة الانتخابات هي اسباب واقعية في جعلتها ، الا ان اللجنة المركزية ترى ان مواجهة الظروف اللاديمقراطية الشائنة في مصر لا تكون



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٧

المصدر : الأمل

□ ان موقفنا السياسي والانتخابي يستند الى العديد من عوامل القوة على عكس ما يتصور بعض الزملاء من اهمها :

□ ان حل مجلس الشعب وثبوت عدم دستورية قانون الانتخابات يؤكد صحة مواقفنا اثناء انتخابات ١٩٨٤ وبدعم ثقة المواطنين في سلامة تدبيرنا للامور . كذلك فانه اذا هلك البعض نتيجة الاستفتاء الاخير فانه ينسب ان الجماهير قد قسأت لوبرلمان الحزب الحاكم ولمعارسائه ورجاله لمعا وليس لاي شيء آخر .

□ يضاعف ازدياد حدة الازمة الاقتصادية الاجتماعية من ضغط الجماهير على الحكومة وحزبها ، كما يضاعف الفساد المنتشر في المجتمع ولأجهزة الحكم المحلي هذا الضغط وهو ما سبق ان ركزنا عليه في حملتنا الانتخابية السابقة وحذرنا المواطنين من انه بدون تغيير حقيقي فان معاناتهم ستستمر . وان الوعود التي يقدمها لهم مرشحو الحكومة وما تنشره الصحف القسومية على لسان المستولين مجرد رشوة انتخابية رخيصة سوف يتنصل منها الحزب الحاكم بعد انتهاء الانتخابات . انتنا نتعامل مع جماهير طمحتها الازمة وثبت لها صحة رأينا وسنواصل الحوار معها على ارضية مؤاتية لنا .

□ ان مجرم الحكومة والحزب الحاكم على المكاسب والحقن المستقرة للطبقات الكادحة خاصة العمال والفلاحين والشباب ، ومشروعات القوانين التي يتقدم بها الحزب الحاكم وحكومتها وتوابه الى مجلس الشعب المنحل تقدم للجماهير صورة حقيقية للحزب الحاكم خاصة ما يتطلع منها بحقوق اعمال القطاع العام والعلاقة الانجرارية للاراض الزراعية وتعيين الخريجين وفرض رسوم اضافية في المدارس والجامعات والتخلف عن مبدأ مجانية التعليم ومجانبة العلاج والارتفاع المتوالي في اسعار السلع الضرورية .

□ ان استكمال الهيكل الاساسي للحزب الاشتراكي العربي الناصري ، وتضامن كل قوى اليسار مع التجمع في المعركة الانتخابية بقوى جبهتنا ويساعدنا على خوض هذه الانتخابات بلعالية اكثر من عام ١٩٨٤ . كذلك فانه يضع الاساس لتحالف ارباب في المجال العمل لاساحة اليسار عموما .

□ ان التنسيق بين احزاب المعارضة داخل اللجان الانتخابية قد يحد من فعالية تشديد الاصوات بالجملة التي يلجأ اليها الحزب الحاكم والتي يتروتب عليها انخفاض نسبة ما حصل عليه من اصوات الى جملة الاصوات المشاركة في الانتخابات .

□ واستنادا الى نقاط القوة هذه في موقفنا السياسي والانتخابي وانطلاقا من

[البقية صفحة ٧]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٧ فبراير

المصدر :

الأهالي

البيان الختامي [بقية]

مستقبلنا عن مستقبل الحركة السياسية للقرى التقدمية - فإن اللجنة المركزية ترى أن موقف الحزب من انتخابات مجلس الشعب يجب أن يتم على أساس المفاضلة بين المواقف المطروحة ، وما يحققه كل منها من نتائج إيجابية أكثر من غيره ، وخاصة بالنسبة لتطوير الحركة الجماهيرية وبناء جبهة اليسار وزيادة فاعلية جماهيرية التجمع . وتقرى الموافقة على اشتراك الحزب في انتخابات مجلس الشعب بقوائم تمثل تحالف اليسار العريض ، وتدعو الحزب الاشتراكي العريض والشامسي تحت الشاسيس ، والماركسيين خارج التجمع وبأشكال أقسام الكتلتين المصري والليبية الاشتراكية والمسترة إلى المشاركة في هذه القوائم تجسيدا لهذا التحالف ، وفرض المعركة الانتخابية في حركة منسقة في إطار برنامج انتخابي مشترك تصدره كل الأطراف .

وتقرى اللجنة المركزية أن هذا الموقف سوف يحقق النتائج التالية : - الاستفادة من المعركة الانتخابية في ممارسة دعابة سياسية واسعة النطاق والاتصال بالكتل الجماهيرية مع إمكانية تمثيل التجمع واليسار المصري في مجلس الشعب .

- دفع أكبر عدد من الكوادر الحزبية للارتباط بالجماهير ، والاحتكاك بها واكتساب خبرة التفاعل معها ونحن بهذا نقدم قيادتنا للجماهير ونزعمها في صفوفها لتتطور في المستقبل كقائدات شعبية .

- كسب عضوية جديدة ، وإنشاء وحدات حزبية في مواقع جديدة في زمن قصير نسبيا . وذلك فائتا نفعي الحزب ونزوده بقوى جديدة ، خاصة وأن شغلنا الشاغل في هذه الفترة هو بناء التجمع كحزب جماهيري وليس من شك أن المشاركة في الانتخابات ستكون مجالا هاما لدعم جماهيرية التجمع .

- الاستفادة من دروس الانتخابات السابقة في تطوير قدرتنا على استيعاب العضوية الجديدة وتنفيذها وتنظيم حركتها بمجرد انتهاء الانتخابات .

- إبراز موقف اليسار من قضايا ومشاكل المجتمع في مواجهة دعابة اليمين . - اكتساب خبرة عملية في بناء التحالف اليساري ، وإعطاء الأولوية في تقاسمنا السياسي لبناء جبهة اليسار على أسس صحيحة ومن خلال العمل المشترك وعلى أولوية العمل عليها أكثر من الزملاء في مناقشات مؤتمرات الكادر الأخيرة . وتقرى اللجنة المركزية أن نشاطنا الانتخابي يجب أن يركز على أن الاشتراكية هي مستقبل مصر ، وإنهاء فائز على إخراج البلاد من أزمتها . كما ترى اللجنة المركزية أن القضية المعنوية لنشاطنا الانتخابي هي مواجهة الجماهير بمستقبلنا عن الدفاع عن حقوقنا انتزاع حرياتنا وتغيير واقعها وإن الأولوية في نشاطنا الانتخابي يجب أن توجه إلى الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والشباب والنساء لتميزتهم بقوة انتخابية تصوت لنا وتحمي صناديق الانتخاب وتمنع التزوير . أن تصدى الجماهير لمنع التزوير هو خير ضمان لمستقبلها وأفضل وسيلة لحماية حقوقها ، وبدون أن يصبح الشعب طرفا إيجابيا في المعركة الانتخابية فلا أمل في أي تطور ديمقراطي ولا أمل في انتهاء الاستغلال وسياسة النهب والفساد الشعب .

ويقرر نجاحنا في تعبئة جماهير الطبقات الكادحة حول هذه الحقائق وإقناعها بها - فائتا سنجح في تقويض فرصة تزوير الانتخابات على الحزب الحاكم وليس هناك طريق آخر سوى أن يتحمل الشعب مسئولية . ولهذا فائتا توجه ندائنا إلى كافة النقابات المهنية وللمقدمتها نقابة المحامين وبقايا الصحفيين والنقابات العمالية والمنظمات الديمقراطية ونادى القضاء بأن تضطلع بمستقبلها التاريخي للعمل بإيجابية من أجل تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لضمان نزاهة الانتخابات وتوفر الضمانات التي أجمعت عليها أحزاب المعارضة . وعاشت مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة .



المصدر : الأمل

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة بدأت التزوير بالتلاعب في جداول الانتخابات

بدأت الهيئات الحكومية الاستعداد للتزوير الانتخابات صدى
تعليمات من مجلس الوزراء الشركات القطاع العام بالحصول على
كشوف بأسماء العاملين المفيدة أسلأهم بجداول الانتخابات
موضحاً بها كل البيانات الخاصة بهم وكشوف بأسماء العاملين
الذين لم يقيموا أسماءهم بجداول الانتخابات ليتم التصرف على
أسسها بحيث يتم نقل أسماء عمال هذه المصانع المفيد من
جداول قراهم ومراكزهم إلى المدن التي يعملون بها . وضم أسماء
غير المفيد في الجدول .
أرسل القطاع الإداري بجميع المصانع الحربية منشورا دوريا
بذلك لتعديري القطاعات في ١٦ فبراير الماضي ، رغم أن القيد في
جداول الانتخابات أو النقل منها قد توقف بنهاية ديسمبر الماضي .
وفي مصنع ٤٥ الحربي بالمعصرة ، جمعت إدارة الشركة
البيانات العائلية والشخصية من العمال ، استعدادا لتفكيك
المنشور ، ونقل الناضحين ، وتقييد غير المفيد من المعروف أن
وزير الإنتاج الحربي جمال السيد سيكون على رأس قائمة الحزب
الوطني في دائرة خلوان ، يتلوه مصطفى منجى رئيس النقابة
العامة للمصانع الحربية .
كانت هذه اللعبة ذاتها نفذت في الانتخابات مايو ١٩٨٤ .



المصدر : الأمل

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زكي بدر يتوعد المعارضة ويؤكد

استقاطها في العروعة

هاجم اللواء زكي بدر وزير الداخلية زعماء المعارضة وأعلن أنهم جميعاً تحت مراقبته إلى أن تاتي اللحظة الحاسمة ، كما اتهم صحف المعارضة بإثارة الجماهير بحديثها عن صفقة الإكبان المولوة بالإشعاع الذري ورفض الوزير أن يصفح عن اسم المستورد الذي قام بالتعاقد على شراء هذه الصلصلة .

وكان زكي بدر ومدير أمن القاهرة ومدير مصلحة الأمن العام وعدد من كبار ضباط وزارة الداخلية ضيوف نادي ليونز الجيزة على المشاء بفندق الميريديان مساء الثلاثاء (١٠ فبراير) ، وبدأ على أسئلة الأعضاء حول احتمالات فوز المعارضة في انتخابات مجلس الشعب القادمة مهاجم الوزير رؤساء الأحزاب ووصفهم بعبارات غير لائقة فقال إن فؤاد سراج الدين يحلم بحكم مصر ولكن ذلك ، عثم أليس في الجنة ، وأضاف أنه - أي الحزب - لن يحصل على مقعد فهو معروف هو



زكي بدر

ويعطونه ، ورجاله بأنهم (.....) وردا على احتجاج إحدى العضوات قال الوزير إن ليس متصاملا على السوفديين ولكنه يعرفهم جيدا .

قال الوزير المهذب أن الأمين العام لحزب التجمع خالد محيي الدين هو رأس الأفعى والرأس المدير لكل الاضرابات

أما بقية زعماء الأحزاب فقد قال عنهم الوزير أن لا خوف منهم وليس لأحدهم أي وزن في الشارع السياسي . على حد قوله .



المصدر : ...

التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العين بالعين .. والسن بالسن

لم يعد هناك شك أن الحكومة تخطط للتزوير الانتخابي . ولاشك هذه المعلومة إلى مجرد السوابق أو إلى شخص الوزير المسئول عن اجراء الانتخابات . والموعود والاسلوب الذي اختارته السلطة لاجراء الانتخابات وإنما إلى عديد من الوقائع التي تتجمع الآن لدى الأحزاب والقوى السياسية بل والمواطنين العديدين . ومن بينها الخبر المؤسف الذي تنشره الأهرام على هذه الصفحة مدعماً بالمستندات حول استخدام العاملين في القطاع العام في عملية التصويت (وتسديد الأصوات) لحساب الحزب الوطني ، الحاكم .

ولا يمكن أن يقلق المواطنين ، ملايين الناخبين في القرى والمدن ، أمام هذه الحيلة صامتين ...

فالتزوير يعني أن يعود إلى مجلس الشعب نفس الأشخاص والمصالح التي قادت البلاد إلى هذا الغلاء الفاحش والبطالة والعجز عن مواجهة متطلبات الحياة . وتدهور التعليم والعلاج ونقص القيم الاستهلاكية والاختلال الخلقي . والتعبية للبيت الأبيض (الأمريكي) والاستسلام للعدو الإسرائيلي . وانتهاك الكرامة الوطنية والشخصية .

والمواطنون وحدهم هم القادرون على فشل هذا التزوير ومنعه ...

○ ○ باصراهم على الذهاب إلى صناديق الانتخابات والإدلاء بصوتهم طبقاً لما يطلبه عليهم ضميرهم . فكل صوت يدل به لصالحه في صندوق الانتخابات يحرم المزدورين من صوت يستخدمونه في جريمتهم .

○ ○ ويبلغ عن مذبذبي جميع الأحزاب ومنع البهائية و... بشرى الزجرام عن طريقهم من لجان الانتخابات ليتفردوا بالصناديق ويعتزلوا جريمتهم ...

○ ○ ويبلغ النبيلة العامة بكل محاولات التلاعب في جداول القيد والرشوة الناخبين والتلاعب في صناديق الانتخابات

ولنعلم المزدورون أن الشعب لن يخالفهم هذه المرة ولن ترضيه حبال الشرطة وعصابات الميلطجية . وسيكون شعارهم العين بالعين والسن بالسن ... واليادى الظلم

الأهالي



المصدر : الأمل

التاريخ : ٢٥ من أيار ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة المركزية للتجمع
تقرر خوض المعركة الانتخابية
بعد مناظرة عاصفة

خالد محيي الدين : المشاركة فُرِضت

علينا وسوف نخوض المعركة بشجاعة

رفعت السعيد يذيع اسرار الاتصالات بين الاحزاب حول القائمة الموحدة

ابراهيم شكري يقول أن مقاطعة المعارضة
للانتخابات قد تعرض البلاد لانهياردستوري
رئيس حزب العمل يتفق مع الاخوان والاحرار
ويترك لهم ٦٠ ٪ من المقاعد ثم يعرض على
التجمع اقتسام الباقي (!!)

بعد اجتماع استغرق ٩ ساعات وتخللته مناظرة حامية بين الداعمين الى مقاطعة
التجمع ، لمعركة انتخابات مجلس الشعب ، وبين المطالبين بضرورة أن
يخوض الحزب المعركة ، وافلت اللجنة المركزية (٩٦٢) بأغلبية ١٦٤ ومعارضة
٤٦ وامتناع ٦ عن التصويت من بين ٢٢٤ عضواً . خاضوا اجتماعها ، أن
يخوض التجمع المعركة الانتخابية بقلامة وأن يخوضها في النوازل الفردية فكسبا
كان ذلك ممكناً

لغت المناقشات المبرحة والحجة والديماغوجية التي دارت في اجتماع اللجنة
التي جمعه الماضي انظار المراقبين السياسيين الذين لاحظوا أن التجمع هو آخر
الاحزاب الذي أعلن موافقة من خوض المعركة الانتخابية . انعطى الفرصة لمناقشة
ديمقراطية داخل مسؤولياته القيادية ، ليكون القرار معبراً عن رأى الحزب .

وكانت الامانة المركزية - وهي اعل
مستوى سياسي في التجمع - قد تناقشت
المرغوع في عدة اجتماعات و اجبرت
حوارات حوله مع الاحزاب الاخرى ، ثم
عرض الموضوع للنقاش على الامانة

مناظرة

امانة النقاش



المصدر :

الأهوال

التاريخ :

٢٩٨٧ / ٥٥ / فبراير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد رفض خالد محيي الدين القول بهذا التقسيم من حيث المبدأ ، وعلى أثر ذلك عقدت الأمانة المركزية للجمعية اجتماعاً طارئاً السبت الأسبق في ديرة الاجتماع الذي انتهى بالموافقة على دعوة اللجنة المركزية لاجتماع طارئ والموافقة على دخول الانتخابات بالقرائن وال ترشيحات الفردية ودعوة المحافظات لاعادة القوائم حتى اذا صوتت اللجنة المركزية بالموافقة على خوض الانتخابات تكون قد اعددتوا انفسها واذا صارت بالمعاطفة لا تكون قد خسرنا شيئاً .

حجج المحافظين

يرتفع بعد ذلك باب المناقشة ، وكان هناك تياران اساسيان أحدهما يدعوا للمعاطفة والثاني يدعوا للمشاركة في الانتخابات ووسط هذا التباين رأى ثالث يدعوا للمشاركة المشتركة .
ركز تيار المعاطفة على أن الانتخابات تجري في ظروف غير ملائمة على السعيد الديمقرطية قائلاً بمدفوفه ، ودلهلية ، أن خوض الانتخابات يخلق الظروف غير الديمقرطية التي انتقدوا مؤتمر أحزاب المعارضة في ٥ فبراير بقدرته المسددة امام الرأي العام الذي قبل بحجج المعارضة بأن إجراءات انتخابات في ظل الظروف الراهنة سيكون ينتهجها التزوير ، وطالب فوده التجمع بأن يباخذ الموقف المبدئي بالمعاطفة حتى لا يتحول بمشاركة في الانتخابات الى محال لقرارات النظام غير الدستورية .

وقال عبد السلام بنق (شرقية) أن التجمع وقف صميدياً في الساحة السياسية معارضا لاتفاقيات كاسبريفيد والصلح مع اسرائيل وقد تبين للجميع فيما بعد مدى صحة موقفه . وأكد ان قرار المعاطفة هو واجب حزبي وسياسي وقال ان معركة المعاطفة لاقت اذعياً من اذاعة معركة انتخابية على مستوى الجمهورية وتساءل كيف ندخل انتخابات نعلم سلفاً انها ستؤبد بعد أن رفضت الحكومة كاتبة الطلبات الخاصة بضمها لزامتها وأوضح ان

قوائم الحزب الوطني . وقال : فؤاد سراج الدين ، أنه يقلل بفكرة المعاطفة اذا لم تكن مقاطعة كافة الأحزاب لها على أن تشمل المقاطعة أيضاً رفض فكرة التمييز في المجلس وبالتالي رفض فؤاد سراج الدين المقاطعة انطلاقاً من أنه اذا لم يكن هناك اجماع عليها فانها لن تكون مجدية .
وحين انتهت المناقشات في هذا الاجتماع الى القبول بفكرة القائمة الموحدة فؤاد سراج الدين تشكيل لجنة للتنسيق باسم اللجنة الفنية ، امر وفد التجمع على عرض فكرة القائمة

الموحدة على الأمانة العامة للحزب وغالب بعدم اجتماع اللجنة الفنية قبل يوم الخميس وهو اليوم التالي لاجتماع الأمانة العامة للتجمع .
وعقدت الأمانة العامة للتجمع اجتماعاً في اليوم التالي لاجتماع قيادة المعارضة الاربعة الأسبق وقد نشرت الامايل في عددها السابق اتجاهات المناقشة بالامانة العامة التي انقسمت الى ثلاث اتجاهات يدعوا اولها للمعاطفة وسطاب الثاني بالموافقة على القائمة المشتركة على أحزاب المعارضة ويرى الثالث خروجه خوض التجمع للمعركة بقوائمه الخاصة وانتهت المناقشة بالموافقة على خوض المعركة الانتخابية والموافقة على قبول القائمة المشتركة مع تفويض خالد محيي الدين في متابعة الاتصال بأحزاب المعارضة الأخرى والتنسيق لاعداد القوائم المشتركة التي تضمن تشكيل كافة القوى السياسية .

وقد تتابعت الأحداث بعد ذلك ببرافض الهيبة العليا للوفد لفكرة القائمة المشتركة باعتبار انها غير قانونية وصوت لرفضها ١١ في مقابل ٩ لتأييدها كان من بينهم فؤاد سراج الدين نفسه .
وكان من المنطقي أن يرفض التجمع خوض اجتماع اللجنة الفنية لأحزاب المعارضة ، حيث لم يعد ما يبرره بعد رفض الوفد لفكرة القائمة المشتركة ول أعقاب الاجتماع الذي عقد في حزب العمل يوم السبت الأسبق ورفض مثنيان الأخوان المسلمين وحزب الاحرار فضلاً عن قيادات حزب العمل ذهب إبراهيم شكري الى منزل خالد محيي الدين ليعرض عليه ان يقسم حزبا التجمع والعمل نسبة ٤٠٪ من قوائم حزب العمل المنع ٤٠٪ منها للأخوان المسلمين و ٣٠٪ للأحرار

العامه في اجتماعها يوم السبت الأسبق الذي انتهى بدعوة اللجنة المركزية للاجتماع لتعلن قرار الحزب النهائي حول هذه القضية .
وخلال هذه المراحل كلها ، كانت لجان المحافظات قد عقدت عدة اجتماعات استطلعت خلالها رأي الكادر الاساسي للتجمع وجماعيه والمشاغلين معه في قضية الانتخابات .

مشاورات حتى النهاية

بدأ الاجتماع في العاشرة صباح الجمعة الماضي ، بتقرير معلومات حول تطورات الموقف وتفاصيل المباحثات التي دارت مع الأحزاب والقي السياسية الأخرى ، قدمه . . . ورفض السعيد ، أمين اللجنة المركزية للتجمع بسبب تأخر الامين العام للحزب خالد محيي الدين عن الحضور ، إذ كان مجتمعاً أشدكاً بمرسئ السوزاء السوراني الصالح المهدى .

شرح ، ورفض السعيد ، تسلسل الأحداث والمشاورات مع الأحزاب الأخرى حول المعركة الانتخابية . فقال أنه تم اجتماع يوم الثلاثاء ١٠ فبراير بعد مؤتمر المعارضة في ٥ فبراير في منزل فؤاد سراج الدين ، حضره من التجمع خالد محيي الدين ، و لطفي واك ، و وجي عباس ، و رفض السعيد ، ومن الوفد فؤاد سراج الدين و إبراهيم فرح ، و مصطفى فريدي ، ومن العمل فؤاد سراج الدين ، و أحمد مجاهد ، ومن الاحرار مصطفى كامل سراج .

و بعد الفتح التزويدي ، ومن الأمانة ويدا مصطفى كامل سراج الاجتماع مطالباً بضرورة دخول أحزاب المعارضة مجتمعاً على قائمة موحدة وتكتم إبراهيم شكري حول خروجه وأعمى دخول القائمة الموحدة للمعارضة وقال انها قضية أساسية . ورفض ، خالد محيي الدين ، فكرة المقاطعة الشاملة للمعارضة للانتخابات واعترض ، إبراهيم شكري ، عليها اعتراضاً قاطعاً انطلاقاً من أن المقاطعة قد تؤدي الى انهيار دستوري يعرض مستقبل الديمقرطية في مصر الى الخطر وأشار الى أن بعض التيارات السياسية الأخرى تجري مشاورات بالفعل مع الحكومة لخوض الانتخابات على قوائمها وقد تفردت المقاطعة بعض اعضاء احزاب المعارضة بقبول التضييق الحكومي عليهم لدخول الانتخابات على

الأساسية :
المشاركة تجهض
محاولة الحكومة لحصار
الحركة الجماهيرية
وسوف نقاوم
كل محاولات التزوير



الأمل

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٥ شباط ١٩٨٧

حالة الطوارئ والقوانين المعقده للحريات وفيه الضمانات لتسراة الانتخابات وقانونها المجحف ذات واستمرار السلطة التنفيذية لتزوير كافة الاستفتاءات والانتخابات وتقلد زكي بدر لمنصب رئيس الداخلية وتاريخه المشوه في تزوير انتخابات مجلس الشورى وحتى الاستفتاء على حل مجلس الشعب لا يزال سائلا . كل هذه وتلك مؤشرات تؤكد أن الحكم لن يسمح لنا بالفوز في ظل هذا الحصار القانوني والاجرائى . يحذر رأت سيف من النتائج الفاسدة لعدم اللجوء على جماهيرية الحزب وعلى العاطلين عليه ومن خطرهم سيادة مشاعر الاضطهاد واللامبالاة وانعدام الثقة في العمل السياسى وطلب في حالة توصل الاجتماع على قرار بالمشاركة إن تكون مشاركة جزئية لاتشمل كل الدوائر .

الداعون للمقاطعة النظام ليس جادا في تأكيد التعددية والمقاطعة تفضح موقفه وهى سلاح هجومى وليست موقفا سلبيا

وشكك رأت سيف في امكانيه تحقيق هذا الهدف الانتخابى في ظل الظروف الموضوعية الراهنة . وقال أن استمرار

اشراف القضاء على الانتخابات يشكك الراهن هو اشراف صبرى لاقية له وأنه ليس بإمكان أى حزب أن يفر الغمسات لحصاية مستابق الاقتراع واعداد المندوبين في ٢٤ ألف لجنة انتخاب على مستوى الجمهورية وأوضح أن الذى لا يستوعب درس المناهى القريب في انتخابات ٨٤ المؤرخة لن يكون قادرا على تغيير الحاضر أو التأثير في المستقبل وإنما قيادة التجمع الراهية المستنيرة ان توابنهها من أن تستدفع لمشل هذا الشرك .

العصف بالجماهيم

وقال رأت سيف (دلهية) ان لسكلا الرايين المطالبين بالمقاطعة والمشاركة مبررات الموضوعية المعقولة وأوضح ان دخول الانتخابات من أجل خوض معركة سياسية فقط لم يعد كافيا ، بل يجب أن يكون تواجدا في البرلمان هدفا هو الآخر



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأمل

التاريخ :

٢٥ فبراير ١٩٨٧

وقال د. سينوت حنا (بمعية) أن الحكومة تسعى لتشيتب الانتخابات العمالية والجماعية التي اتسع نطاقها على مدار العام والقياداء عليها نهائيا باختيارها لموعد ومكان وزمان المعركة الانتخابية بعدها دون استشارة احد . وأضاف أن واجب حزب التجمع هو لم يشمل هذه الجماهير لا المشاركة في عمليات تشييتها واكد د. سينوت أن قرار المقاطعة هو قرار ايجابي لاحركة سلبية سوف يجتذب اليه كافة العناصر الأخرى الداعية اليه داخل احزاب المعارضة الأخرى كما أنها سوف تدفع قسطا من اخرى من المجتمع بعد احتجاج القضاء على استعدادهم من الاشراف على العملية الانتخابية لاحتياجات معاكلة . واكد أن المقاطعة ان تعزنا قلوبنا برنامنا المعد للبطاقات التي تنحاز اليها وعلينا ان نناضل

من اجل جذب قطاعاتها المختلفة للمرض هذا البرنامج واحداث التغيير . وقال صلاح عيسى ان رفض الاحزاب الأخرى لشكرة المقاطعة ليس مبرورا لرفضنا لها واكد أن من الخطا القول بأن المقاطعة ستؤدي إلى انعزالنا عن الساحة السياسية لأن العكس هو الصحيح تماما اذا اردنا المقاطعة كمعركة سياسية هجومية . سوف تستدعي قوى سياسية كثيرة في المجتمع المصري يستغلها الاصرار على عدم تصويب المعادلة السياسية المختلة .

وأضاف صلاح عيسى ان ادارة الرئيس مبارك ليست لديها أية نية لتصحيح المعادلة السياسية المعجوبة في مصر وترفض أية ديمقراطية تقسم على المشاركة في اصدار القرار السياسي وهو ما تاذك من رفض الرئيس لمطالب المعارضة

الخاصة بضمانات نزاهة الانتخابات وأضاف أن الحكومة لو كانت جادة حقا فيما تدعيه من رغبته في دخول كافة القوى البرلمان لمقتضت نسبة ٨٠٪ واكد ان النظام يحتاجنا ويحمل حبايا لنسا سواء دخلنا البرلمان ا لم ندخل وان المقاطعة تسبق من النظام الشرعي التي تشهينا عليه علة مشاركة في انتخابات مطعون في شرعيتها ونزاهتها وبرلمان مطعون في دستوريته تهين عليه كل قوى اليمين المصري

و استطرد صلاح عيسى قائلا ان الحزب الوطني يصير على الحصيل على ٨٠٪ من مقاعد البرلمان ليضمن الأغلبية التي تمكنه من الانفراد بالحكم واصدار القرارات التي تسهل عليه ذلك دون مشاوره . فلماذا تغل أن تكون أداة لخدمة ان تكسب منها شيئا . الا منع شرعية لليمين ليستمر في الحكم منفردا

بالمقاطعة أقوى

●● ولعل شوقي جعفر (دبلوماسية)

ان رفض مؤسسة الرئاسة لمطالب المعارضة الخاصة بنزاهة الانتخابات قد وضعها في موقف متناقض مع المعارضة . واكد أن الجماهير قد توصلت للقناعة أن الانتخابات هي تشيئية لانقاذ لها فيها ولا جعل رسائل لسانا بفصل التجمع بالمشاركة في هذه التشيئية ؟ اوضح أن الانتخابات تجري وطلاب الجامعة والمدارس الثانوية الذين يلعبون دورا هاما في الانتخابات مشغولون بامتحاناتهم ودروسهم وكذلك العروسين . وجدد الدعوة لمقاطعة الانتخابات واكد ان الدعم العادي لهذه المعركة هو قضية مستحقة وتساؤل اذا كان بالامكان توفير بعض المال فلماذا لا نمنحه لصحبة الامال لتصدر بومه .

●● وايد أنور إبراهيم (الشيخ) جج صلاح عيسى الداعي للمقاطعة ودعا للاستعداد لمعركة المجالس المحلية وقال أنه يرغب سواه قانونها الا ان حرية الاختيار والحركة بها أوسع . والتناقلها بحياة المواطنين أرق . كما عذرت

[البقية صفحة ١٠]



المصدر: الأمانة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ من أيار ١٩٨٧

نؤاد مرسى : مشاركتنا في الانتخابات تحافظ على استمرار رؤية اليسار مرفوعة



المصدر : الأمل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٨٧

(بقية صفحة ٢)

هانس (الاسماعيلية) أيضا الدعوة للمقاتلة لنفس المبررات السابقة

● ● وقال علي الهادي (قلمية) أن قرار الامانة العامة للتجمع بالموافقة على دخول الانتخابات قد خيب ظنوننا .

واضاف أن نسبة التصويت لا تزيد عن ١٠٪ وأن مقاطعة التجمع للانتخابات ستسفر عن نتائج باهرة إذ لن تذهب النفس اصلا لادلاء باصواتها . وهم يحثون كرادس التجمع على عدم اعطاء شرعية للمجلس القادم . وقال بالمقاطعة النهائية للانتخابات مع وضع خطة مدروسة لاستثمار تلك المقاطعة استثمارا سياسيا جيدا .

● ● وقال مصطفى الصباح (شرقية) ان الحكومة المصرية مقلبة على التوقيع على شروط صندوق النقد الدولي مما يدفع الى تآزم الاوضاع الاقتصادية للمواطن المصري كما انها عمالة على المساكن الاقتصادي المحرم الذي تعاني منه فهي لا تترك اذخر على الصعيد العربي بالقرصة الاسرائيلية اليومية على الاوضاع اللبنانية وهذا طرف خطير يجب ان نجتمع فيه عن المشاركة في لعبة الانتخابات لكي نمرز للحكومة سياساتها الخاطئة . كما ايد علاء أبو زيد أيضا (شرقية) كاتبة الحجج الداعية للمقاطعة .

المقاطعة للمشاركة

وبين الداعين للمقاطعة والمطالبين بالمشاركة برزت فكرة ثالثة اسمها

• محمد سعيد أحمد ، (القاهرة)

• محمد سعيد أحمد ، فكرته قائلا أن المجتمع يبراز بانه عامة وصلت الى الحكم نفسه حتى ان مليوناً من المصريين قد صرخوا ضد حل مجلس الشعب وهذا دليل على ان مقارنه من قلب النظام نفسه للناس باستقرار اوضاع غير مستقرة ؛ وأكد ان المجلس القادم سيكون أكثر سوءاً من سابقه ودعا لاستخدام سلاح المقاطعة لدفع الحكومة للتخسين شروط المعركة الانتخابية فإذا لم تستجب تكفي بمقاطعة في السواوير الفردية فقط

● ● وكان محمد فرج (منوفية) قد طرح فكرة مشابهة تدعو لعلان التجمع انه لن يدخل المعركة الا بتحقيق شروط حددها

الادنى القبول بفكرة خالد محيي الدين بتشكيل حكومة محايدة ، وقبل مقررات مؤتمر المعارضة في ٥ فبراير الماضي ، فإذا لم تستجب الحكومة فعلياً يرفض وسائل التزوير في مؤتمر محلي بعد المشاركة في العمليات الاولى للانتخابات .

حجج الموافقين

ركز التيار الداعي للمشاركة على أن الظروف لم تكن ايداً موافية في مصر في ظل شتى الانتخابات فادعا عبد الحميد عطا القاهرة لخوض الانتخابات في دوائر المستقلين مع التنسيق مع احزاب المعارضة لتوفير المتدربين . وقال فؤاد العتقل (بحيرة) أن الانتخابات اعادت الحيوية للجان الحزب ووحدته الاساسية

● ● وقال علي طلحسان (قلمية) أن علينا كحزب مناهل ان نقبل التحدي الانتخابي بصرف النظر عن النتائج . وأوضح صابر بركات (القاهرة) أن الانتخابات ستخلق للتجمع جزءاً من برنامجها في المؤتمر الثاني باتاحة الفرصة لاعادة بناء حزب جماهيري

● ● وقال عبد الهادي (بشت) (بكر الشيخ) أن معركة التجمع في الانتخابات سوف تضيق رصيدها لليسار وتساعد على نشر خطوطه والمكازم الاساسية وهي معسكر اليسار في كل بلدان العالم

● ● وطالب جمال عبد الناصر (بنسى سوف) بوضع اولوية لخوض الجوانب الحزبية الضعيفة للمعركة الانتخابية لاعادة بناء نفسها .

● ● كما طالب كمال أبو عيطة (الجيزة) بخوض المعركة ببرنامج يساري يوضح عن ان توضع القوائم بالتنسيق مع القوى التقدمية الناصرية والماركسية وتزحف شعار التاميم والاشراكية

● ● ودعا مسودح الديباني لخوض المعركة بقلامة حزبية مفردة وقال انه ليس من حق أي قوى خارج التجمع ان تفرض عليه خطاً

● ● وعارض د. ابراهيم سعد الدين (الجيزة) مبدأ المقاطعة الشاملة بالقلامة الفاسدة بالتجمع لاعتقاده باستحالة تحقيق نسبة ٨٠٪ ودعا لدخول الانتخابات في الدوائر الفردية التي يحظى فيها التجمع بالنفوذ على أن يكون برنامجاً شاملاً لنقاط الإصلاح

الديمقراطية التي اسفر عنها مؤتمر فبراير وما طرحه التجمع للإصلاح الاقتصادي والإنقاذ الوطني

● ● ودعا جلال رجب كافر الشيخ كاتبة لجان الحزب للمساعدة في دعوة الممارين لحضور الجلسة الاستثنائية التي دعوا اليها ليتم المسألة الانتخابية والمساعدة على تشكيل لجان للدفاع عن الديمقراطية بان يأخذ ألف حمام على عاتقهم توكيدات من كافة الاحزاب للاعتراف على مقايمة مصداقية الانتخابات ومقارمة أية محاولة للتزوير

● ● وقال ، علي اسماعيل ، سوعا أن مقاطعة الانتخابات ستبعثنا عن الصراع الاجتماعي المتعدد الاطراف في المجتمع ويدخل المعركة مستجذب الجماهير معاً لمقاومة القويو المعروضة ضد زعامة الانتخابات .

● ● وقال ، حسن محمد حسن ، [أسوان] على اللجنة المركزية ان تصدر قراراً مشروطاً لخوض المعركة الانتخابية لتشكيل حكومة محايدة وأشراف القضاء والتحقق من شخصية الناخب

● ● وايد ، عبد الرحمن طيل ، [مياط] الفكرة نفسها وقال ان نفسا الحياة اليمية هم الجماهير أكثر من قضية الديمقراطية ودعا لاستمرار المقاطعة حتى تستجاب بعض شروطنا ولي حالة عدم الاستجابة نفرض الانتخابات



مقاطعة الجماهير للانتخابات وفي حالة غير متوقعة الآن في المجتمع المصري وأكد أن المقاطعة ستساهم في السعي الحكومي لإنهاء حركة الجماهير التي انضمت في عام ١٩٨٦ على إضرار انتصارات ودعا د. فؤاد مرسى ، المشاركة في الانتخابات لأجهزة مسمى الحكومة وإنهاء من حركة الجماهير . وأشار إلى أنه قد أن الأوان لحزب اليسار في مصر أن يخلق أجهزة السلطة وأن يكون له فيها دور لذلك أصدر مخلصان تمسوقا للمشاركة في الحركة الانتخابية تحت راية اليسار المصري .

● ● ● ودافع أبو العز الحويص عن قرار المشاركة وأكد أن الجماهير تخرج في البيت وتمتحن أوضاعها لكن السلطة هي التي تتوعد إرادة الجماهير بإسقاطها وطالب أن يكون برنامج التجمع هو برنامج لسلق قوى الاستئثار في مصر بما فيها قوى البين المستترة ودعا لخوض الشخصيات العامة في الحزب للحركة الانتخابية لدعم القوائم والدوائر الفردية وأكد أن الصراع الآن في مصر هو صراع بين قوى الاستئثار وقوى النظام القاش .

● ● ● وقال خالد محيي الدين أن المشاركة في الانتخابات موقف صعب لكن الأكثر صعوبة هو مقاطعتها . وأكد أننا حزب صرحي ارتضينا السبل الديمقراطية طريقا للتغير وأن البرلمان هو وسيلة من وسائل التغيير السلمي في المجتمع كله في ذلك مثل التعددية الحزبية حتى ولو كانت متقزمة . وروضح خالد أننا لسنا وحدنا الذين نعانى من ظروف صعبة بل أن كافة القوى بما فيها الحكومة ترمي بمثل هذه الظروف .

وحذر خالد محيي الدين من الانكسار السلبية التي يمكن أن ترتب على بنية الحزب التنظيمية إذا ما انتهي إلى قرار بالمقاطعة . وأكد أننا ندرج الحركة غير متفائلة لكنها مفرقة منه علينا . وأوضح أن سلاح المقاطعة لن يكون فعلا إلا بمشاركة كافة أحزاب المعارضة وأن يكون شاملا .

وأنتهت اللجنة المركزية بدورة من أخطر دوراتها بالمواقفة على دخول الحزب في الحركة الانتخابية بقوائم حزبية مع التشجيع في المقاعد الفردية كلما كان ذلك ممكنا .

اليومين المتعاقبة وأكد أن المعركة الانتخابية من اختيار لنا أمام جماهيرنا . ● ● ● وقال د. رفعت السعيد [دهليج] أن القائد السياسي لا يستغنى المقاطعة كما أن اليسار لا يقطع وأنه ليس من المتصور أن تأتي المعارك الجماهيرية البيت فتركها بارتنا وأنها لا يجب أن تكون ذبلا للجماهير وعابسا أن نقودها إلى الموقف الصحيح .

● ● ● ودعا هاني الحسيني ، إلى خوض المعركة الانتخابية ببرنامج اشتراكي في الانتخابات يدعم لتفنين وتنظيم حق الاغراب ، كحق ديمقراطي وأكد أن المعركة الانتخابية أسسية لتطوير الأدوات التجمع التنظيمية والعزبية

● ● ● ودعا البشري فرغلي ، [بورسعيد] لخوض أي معركة انتخابية وعارض فكرة خوض المعركة في الدوائر الفردية فقط ، وطالب بضرورة المشاركة بقوائم حزبية فقط حتى لتساهم اعدادها في أصوات الأخرى .

● ● ● وقال أحمد زغلول ، [المنيا] أن المقاطعة عمل سلبى وأن ظروفنا الآن أفضل من ظروف المعركة الانتخابية في ١٩٨٤ وأن اليسار هو أسل الشعب المصري فكيف يترك الميدان مختارا

● ● ● ودعا د. عبد الله مزارع ، [اسبوط] لخوض الانتخابات بالقوائم والدوائر الفردية وأكد أن للحزب قدرته في النضال في أكثر من دائرة

● ● ● وقال الشيخ مصطفى عاصي ، أن المقاطعة خوض الانتخابات كلاما مشككا ودعا لمقاطعة القوائم والاكثاء بخوض المعركة في الدوائر الفردية

راية اليسار

وبدأ فؤاد مرسى ، أمين اللجنة السياسية كلمته ببيت من الشعر لحافظ إبراهيم نحن في موقف تمشع إزاء فيه ، وعزت الراى تربي وأضأت أن كافة الحزج والأراء سواء الداعية للمقاطعة أو للمشاركة لابد بشجاعة ولم يبر سوى اتخاذ القرار وأوضح د. فؤاد أن القول بأن اليسار لا يقطع أبدا هو خطأ وأضأت أن اليسار يخذ موقف المقاطعة إذا كان المجتمع مهيبا لتورة على ذلك أن تتدخل وإذا كانت مقاطعة اليسار ستؤدى إلى

بشكل جزئي ، لبعض الدوائر الفردية .

● ● ● وقال د. علي الشويجي ، [الشيخ] أن القوانين المقيدة للحريات قرأتين صنتها قوى طبقية لها سيطرة سياسية وإجتماعية . وأكد أن الحكومة هي حكومة التطفيليين وأننا نطالب بضمائنا لمزاها الانتخابات لا لتسيب الحكم الطفيل اليها بل لحشد الجماهير حول هذه المطالب العادلة كضمانة وحيدة لمنع عمليات التزوير . وأوضح أن فقدان معركة أو خسارتها لا يعنى عدم خوضها وأشار إلى أن اليسار يشكل قوة خللة منذ زمن طويل في أوروبا ولا يجب ودعا للموافقة بإلزام على خوض المعركة الانتخابية بالقوائم وال الدوائر الفردية

● ● ● وعرض د. صميم فياض موقف التجمع في القاهرة الدام لخوض المعركة الانتخابية وطالب بدخول الحزب للمعركة الانتخابية في جميع الدوائر مع دعوة لكافة القوى السياسية التسمية والماركسية لخوض المعركة على قوائم التجمع .

● ● ● وقال د. مختار جمعة ، [إسمان] أن إرادة الشعب المصري تتوحد منذ ٧ ألاف عام وأننا ليس بمقدورنا أن نطاع المعركة ونترك الناس عرضة لقوى



المصدر : النصر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ٣ مارس ١٩٥٧

يتهامسسون أن :-

- المرشحين المتأخرين في قوائم الحزب الوطني . أيدوا مشاغلهم من تصريحات بعض المسؤولين أن الانتخابات القادمة سوف تكون انتخابات مزبلة .
- د . ليبي زعيم محافظ البحيرة يبدل كل جهوده لإبعاد د . سعد الخوالقة عضو مجلس الشعب السابق عن قوائم الحزب بالإسكندرية . نظرا لما تردد العام الماضي عن سعي الدكتور الخوالقة ليحل محل ليبي زعيم محافظ البحيرة .
- أستاذًا جامعيًا سيتولى رئاسة مجلس الشعب المقبل .
- العميد فاروق بدير مفتش أمن الدولة بالشرقية . ود . طلبة عويضة رئيس المجموعة البرلمانية السابقة قد رفعا تقارير إلى قيادة الحزب الوطني يعالبيان فيها بإعادة ترشيح محمد سيد أحمد العمدة الذي تقل ٢٢ عاما عضوا بالمجلس . ولم يقدم أية خدمات لأهل الدائرة .. والذي من المتوقع الإيجل على ٢٠ / أصوات الناخبين في قرينته (القطاوية) مركز أبو حماد .
- النائب الولدي السابق سيف الدين الغزالي سوف يستبعد من قوائم الحزب الوطني ليحل محله خليفة حسنين النائب الولدي السابق أيضا .. وينتظر تعيين سيف الغزالي ضمن العشرة الذين سيعينهم رئيس الجمهورية .



راوية عطية

- راوية عطية نائبة الجيزة - الدائرة الأولى لبذل جهودا مكثفة للحاق بقطار القائمة .. وإذا فشلت سترشح نفسها في المقعد الفردي لمناصفة د . يحيى الجمل المرشح بدعم الحزب الوطني .

- محسن عليوة مدير مشروع المحاجر السابق بالشرقية والذي نحس لمخالفات ارتكبتها . يبحث عن حزب ليقلل ترشيحه على قائمته .. ومن المنتظر في حال ترشيحه على قائمته أحد الأحزاب إلا يحصل على أكثر من (٢٠٠٠) صوت بقرينته (بحطيط) مركز أبو حماد .
- النائبين السابقين عن حزب الوفد (سعد عبد الحليم بسيوني . محمد أبو السعود) عن الدائرة الثانية (بحيرة) سوف يرشحان على قوائم الحزب الوطني في الانتخابات الحالية .
- د . عبد الغفار عزيز عضو مجلس الشعب السابق عن حزب الوفد قرر عدم ترشيح نفسه في الانتخابات الحالية .
- اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية السابق سيخوض الانتخابات في إحدى دوائر القاهرة الفرديّة .
- اسماعيل فهمي وزير الخارجية الأسبق اعترض عن خوض الانتخابات في الدائرة الرابعة (فردي) بالقاهرة . بعد ترشيح الدكتور فتحي سرور في نفس الدائرة .
- د . رافت المحجوب رئيس مجلس الشعب استخرج صحيفة الحالة الجنائية يوم ١٧ فبراير الماضي لتدبرها لمديرية أمن البحيرة حيث كان مصمما على المشاركة في الانتخابات بأحدى دوائر البحيرة . غير أن ضغوطا مورست بلغته لترشيح نفسه في دمياط .



المصدر : الشرح

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



محمد محبوب

● د. محمد علي محبوب وزير الأوقاف
أصر على خوض الانتخابات على قائمة
الحزب الوطني لضمان الفوز . نسفرا
لعدم وجود شعبية له بدائرة جنوب
القاهرة .

● د. كمال الجنزوري وزير التخطيط
أصر على الترشيح ضمن قائمة الحزب
الوطني بالدائرة الثانية متوقفا لضمان
الفوز .

● كمال خالد المحامي رفض ترشيح نفسه بالدوائر الفردية بدمياط رغم
وعود الحزب الوطني والوفاء بعدم ترشيح أي مناس له بالدائرة .
● من الأسباب التي دفعت الحزب الوطني للاجتماع عن ترشيح حسن أبو
باشا وزير الداخلية الأسبق بدائرة الجيزة الأولى عدم إقراره بالدعوة التي
وجهت له في أعقاب الشرطة الأخيرة .

● من المتوقع أن يتصدر د. عبد الله برهان رئيس نادي أعضاء هيئة
تدريس جامعة إسكندرية قائمة الحزب الوطني في إحدى دوائر المحافظة .
ويتنظر استبعاد د. فاروق جرائه من ترشيحات الحزب الوطني .



المصدر : الشريعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

الأعيان الحزب الوطني

● عضو مجلس الشعب سابق عن حزب الوفد ، التقى مؤخرا بالدكتور يوسف وأبي الأمين العام للحزب الوطني ، واتفق معه على خوض الانتخابات المقبلة بالدائرة الثانية (شمال قنا) على قائمة الحزب الوطني .. وطلب إلى من المرشح المذكور تكتم الأمر .. وعدم ابلاغ قيادات الوفد به .. والاستمرار في اجراء الاتصالات والتنسيق مع حزب الوفد حتى يمكن معرفة المرشحين في الدائرة .. ثم التخل عنه في الوقت الملائم .. وهو ما قد يؤدي إلى حدوث انهيار كامل في قائمة الوفد في المحافظات الحرجة قبل اغلاق باب الترشيح .. ومعروف أن النائب المذكور كان مؤيدا للحزب الوطني وسياساته طوال الفترة الماضية داخل المجلس ..

● قامت مؤخرا د . نيلة الأبراشي الاستاذ المساعد بالمركز القومي للبحوث وعضو مجلس الشورى - حزب وطني باستخراج بطاقات انتخابية لسكرتير العاملين والاستاذة بالمركز القومي للبحوث دون استشارتهم .. والأغرب من ذلك أنها اختارت عناوين مختلفة تابعة لمنطقة الدقي رغم أن الاستاذة والعاملين يقيمون بمناطق مختلفة بالقاهرة ..

وتواجه الدكتورة نيلة الأبراشي موقفا حرجا في المركز القومي للبحوث بعد أن وجهت بحملة قاسية من استخرجت لهم البطاقات الانتخابية بعد اقتضاح أمر هذا العمل الشائن ..

البطاقات جميعها استخرجت من قسم الدقي بتواطؤ كامل من المسؤولين بالقسم المذكور - تسعى قيادة الحزب الوطني لإغراء محمود رافت عضو مجلس الشعب الأسبق (ودي قديم) لترشيحه على قوائم الحزب في الدائرة الثالثة شرقية ومقرها مركز أبو حماد .. حتى تكون عليه الفرصة في الترشيح على قوائم حزب الوفد .. وقد أكدت المصادر أن الحزب الوطني وضع النائب المذكور رقم (٩٠) أي في ذيل القائمة مما يؤكد سقوطه في الانتخابات المقبلة ..

● هددت قيادة الحزب الوطني الدكتور فحسي طه بعيد كلية الصيدلة بجامعة الزقازيق بأنه سوف يتعرض لمضايقات عديدة إذا أصر على ترشيح نفسه على قائمة حزب العمل بالدائرة الأولى (شرقية) ومقرها الزقازيق .. الدكتور المذكور اضطر للترجع بعد ازديار الضغوط والتهديدات ضده ..

● شنت أجهزة الأمن وبنو جيهاث مباشرة من قيادة الحزب الوطني .. حملة كبيرة خلال الأسبوع لمساومة مرشحي المعارضة سواء بالترهيب أو الترغيب .. وتشيع تلك الأجهزة أن الحزب الوطني سوف يحصل على كافة المقاعد .. سواء بالنزق أو بالعالية .. لأن العملية مطبوخة وجاهرة ..



المصدر : الشـبـح

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٨٧

وثيقة دستورية مؤقتة للجمعية التأسيسية

ومثير للقضاة .

هذا وقد وجه رئيس مجلس إدارة نأدى القضاة بالإسكندرية الدعوة لعقد جمعيته العمومية الساعة السادسة مساء أمس ولم يرد لنا ماتم في هذا الاجتماع حتى منوال الجريدة للطبع .
كما يتعقد مجلس إدارة نأدى القضاة بالقاهرة مساء اليوم لمواصلة بحث ما اقترحه بعض أعضائه في جلسة الأسبوع الماضي من إصدار بيان ينتشدون فيه رئيس الجمهورية تعديل قانون تنظيم ممارسة الحقوق

وقد ما يقرب من ألف عضو من أعضاء نأدى القضاة طلبا بعقد الجمعية العمومية للنظر في تنفيذ نص المادة ٨٨ من الدستور بإشراف القضاة على الاقتراع في الانتخابات حتى لا يعهد اليهم برئاسة اللجان الرئيسية والعامّة فقط دون اللجان الفرعية التي يتم فيها الإلقاء بالأصوات مما يجعل هذا الإشراف ضروريا وغير جدي .
وتحاول الحكومة الحصول على توقيعات مضادة على طلب بعدم عقد الجمعية وهو وضع غير منطقي

السياسية بما يحلق مطلب رجال القضاء ، ومحاولة البعض الآخر من تقديم الاقتراح مضار لأحياط الاقتراح الأول بأن يتعذر رؤساء اللجان الرئيسية بحيث يشرف الواحد على ١٥ لجنة فرعية وتخصص وزارة الداخلية لكل منهم سيارة للمرور عليها وهو ما اعترض عليه من أنه لا يحقق الإشراف الفعلي الكامل .



المصدر : التنقيب

التاريخ : ٧ مارس ١٩٨٧

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات

يقول الرئيس صوت الناخب لا يبلع

ولا يشتري ، وعزبه يشتري المهرثمين !

حذار من التدخل في شؤون القضاء

الاستمرار في تزوير الانتخابات باسمه !

قيود انتخابية جديدة أولى

بما إجراء الانتخابات بالمراسلة !

ان الصورة المنفرة التي رسمتها في مقال الاسبوع الماضي لانتخابات مجلس الشعب ، يبدو أنها تحتاج من وجهة نظر المسؤولين الى بعض الترتوش لمزيادتها تنقيرا

فلم يعد كافيا أن القانون الذي يحكم انتخابات هذا المجلس ملء بالعيوب الدستورية التي ستعصف بأذن الله بالمجلس القادم ، ولم يعد كافيا أن قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لا يتضمن أية ضمانات جديّة لكفالة نزاهة الانتخابات

ولم يعد كافيا أن الانتخابات تجري ل ظل حالة طوارئ وتعمل ما تضمنه الدستور من حريات عامة وبشخصية دون توفر ظرف من الظروف الواردة في قانونه التي تجيز اعلان هذه الاحكام العرفية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٨٧

المصدر :

الناشر :

٢٠ مارس ١٩٨٧

« هذا من التدخل في شؤون القضاء نستمر أو نؤزير »

نقد فوجيء وجال القضاء والنيابة بتصریح منشور في الصحف اليومية الصادر يوم الجمعة الماضي ٢٧ فبراير على لسان المستشار قبل خاتمة ماير إدارة النيابة وكرتير عام نائى القضاة بنفى فيه ما نشر فى بعض الصحف من أن هناك دعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية للنادى للنظر في موضوع إشراف القضاة على الانتخابات مقروا أن هذه الجمعية لاتعقد إلا بناء على دعوة من رئيس محكمة النقض يوسف رئيسا لها أو من رئيس مجلس إدارة النادى وذلك طبقا للقانون ولأئحة النادى .

كان هذا التصريح مفاجأة لهم لأنه يخالف نص المادة ١٢ من النظام الأساسي للنادى القضاة الصادر بوزارة الشؤون الاجتماعية بقرم ٤ لسنة ١٩٦٦ بالتطبيق للنانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، والتي تقدر بان يدعو رئيس الجمعية

يقلم الدكتور :

محمد حلمى مراد



الجمعية أو رئيس مجلس الإدارة الأعضاء للاجتماع بناء على طلب مجلس الإدارة أو كما طلب انعقادها رابع الأعضاء أو ماثلان منهم أيهما أقل من بيان الغرض من الاجتماع ... وقد تم مع ما يقرب من ألف توقيع من أعضاء النادى لعقد جمعيتهم العمومية ، فكتب يتقافل سكرتير عام الإشراف على شطرنج المادة المتعلقة بكيفية دعوة الجمعية العمومية ، الواردة بلائحة النادى ؟؟

رئيس على طلب عقد جمعية عمومية من القضاة وأعضاء النيابة للنظر في أمر يتعلق بشكرهم وسعيهم على إغراء إلى إشراف رجال السلطة ، القضاء ، على اللجان العامة والفرعية لا يتغير سوى إشراف صوري أن أن الاقتراع يتم في اللجان الفرعية المتعددة المنتشرة في شتى أنحاء كل دائرة انتخابية ... وهو ما يخالف المادة ٨٨ من الدستور التي تقضى بأن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية .

القوائم لمصلحة الشخصية مظلوما على أمره نصف أراجيته - وهو يرعى كل حال - ولكنني أوم بصورة أشد هذا الحزب الحاكم الذى يتهاون عليه الانتهازيين وما أكثرهم ... فما الحكمة إذن من البحث عن نقاط الضعف في مسرحى المعارضين والعمل على التأثير فيهم لنقلهم إلى صفوفه ، وأمامه السكثريون من المتدعين والانتهازيين ؟

إنها صورة مقلزة ... يشتم منها كل رجل شريف ... وكل صاحب مبدأ ... بل إنها تعتبر أسوأ قوة يمكن أن يقدمها الحزب الحاكم بقيادة الرئيس حسنى مبارك لشعب مصر بل للعالم بأسره ...

وتجعل الشباب يعاف العمل الحزبى ويكفر بالديموقراطية . وأود أن أعيد على سامع الرئيس مبارك كلماته في البيان العشار إليه حتى يتدخل لإيقاف هذا التشويه في شعائر المواطنين وفى تقسيم في نسطاننا الديموقراطى إلى قائل :

إننى أقول لكل الأحزاب (ومن بينها طعنا الحزب الوطنى الديموقراطى) ضغوا في اعتباركم شباب مصر الذى سيتولى المسئولية من بعدنا ، ضغوا في اعتباركم أننا نريد لهذا الشباب أن يؤمن بأن الديموقراطية حقيقة يعيشها

لاشعاع زائف يتردد أمامه .. نعم نريد لهذا الشباب أن يكمل الطريق حاسميا الديموقراطية ، مدافعا عنها أمام أعداء الديموقراطية ، مضيفا إليها لا منصرفا عنها أو ضالقا بها .

كيف بالله يتحقق ذلك وهو يرى هذه الصور البشعة لانتقال من راسم يخطيون أو يكتبون كقائدات في حزب من الأحزاب المعارضة ، ثم لجاسة ويلا تغير في سياسات الحزب الحاكم أو أساليبهم يصبح من الساططين باسمه والمعلقين له والجالسين على مقاعدته والاعمالين له ... ألا يكون مغذوا ان فتن هؤلاء القتلون ... وأعلن سخطه على الأحزاب ومن فيها ؟؟

ارحموا الشباب ... وارحموا مصر ... يرحمكم الله .

ولنتنقل إلى صورة أخرى مثيرة من صور تدخل السلطة في القضاء لمنع من الحفاظ على عزته وكرامته . ومن تمكينه من أداء دوره الذى كلفه به الدستور في الانتخابات العامة ، توصلا لإطلاق يدها للتلعب فيها .

ولم يعد كافيا أن حكومة حزبية تسجرو الانتخابات ، وقد عهدنا حكومة هذا الحزب تستخدم إمكانيات الحكومة وأجهزة الحكم المحل والقضاء العام وسلطانها ونفوذها لشدة مرشحيه ، وتقوم بتزييف إرادة الأمة عند إعلان نتيجة الانتخابات مع توفير عدد محسوب من المقاعد للمعارضين الذين تسلطوا إلى تسويهم حفاظا على الشكل الديموقراطى الذى تحرس عليه ،

بل أصبح المسئولون عن إدارة العملية الانتخابية يتقنون في التحكم فيها لتضييق الخناق على المرشحين من المعارضين وألسل ما يمكن سلبه من مسرحى أحزاب المعارضة .

وهكذا لا يكتفون بطيح الانتخابات على مرأهم ، بل يعملون على المساد المسية السياسية ، وإبعاد المواطنين عن الأساليب الديموقراطية .

« صورة مقلزة لثراء بعض المرشحين بمصر »

المرشحين بالحكم :

وإذا كان الرئيس حسنى مبارك ذكر في بيانه إلى الشعب عقب إعلان نتيجة الانتخابات على حل مجلس الشعب السابق (: أن صوت الناخب هو صوت مصر ، ولا تريد أبدا لصوت مصر أن يريف أو يباع ويشتري) ، فانه يكون من التناقض غير المقبول أن يسمى حزبه - الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم - خلف مرشحي أحزاب المعارضة لمحاولة اقتناصهم لقوائم الانتخابية بكل السبل أى بسيف الممزق وبه .

فلم يصيح صوت الناخب هو الذى في السوق يباع ويشتري . وإنما أصبح المرشحون أنفسهم ... !! ولا يتصور

أنه من السبل أن يقتل الحزب الحاكم مرشحا كان يقطع فيه بالأسس - الإسم فعلا وليس مجازا - ويوجه لأقوى عبارات التمدد ، ويختلف معه أشد الاختلاف في كثير من سياساته ... ثم يصيح بعد يوم أو بعض يوم عضوا متحمسا للحزب الحاكم ، ويقول إن يدرج اسمه على قوائم طارحا خلفه ما كان يدعيه من قيم ومبادئ في سبيل منفعلة ذاتية يظهرها للجان لوزة بمقعد ضمون - باطنيق المعروفة - في مجلس الشعب - فهل هذا الشخص يضع أن تفتح له القوائم وتقدم له المقاعد التي يراس الجالسين عليها الرئيس مبارك الذى يقول هذا القول ؟؟ قد يكون هذا الموانع المتشعل بين



المصدر : النشــر

٢٠ مارس ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإذا كان الإشراف الوهمي للقضاة على الانتخابات العامة من خلال اقتضار شراهم على اللجان العامة والرئيسية من شأنه أن يعترض سمعة القضاء

لفلسف بها نتيجة ما يحدث بعيداً عنهم في اللجان الفرعية ، ويهدر نقمة المواطنين فيهم ، فإنه يصحح من أوجب واجباتهم أن يغضبوا لوضعهم في هذا الوضع المريب وأن يهتوا للدفاع عن شرفهم ، لا يمكن القول أن ذلك اشتغالا بالسياسة لانهم لا يهدفون إلى نصرة حزب على حزب أو تأييد تيار على حساب تيار آخر ، وإنما الشداع عن سلطان القاضي واستقلاله وحمايته من العبث والشك .

ولنقرأ معا ما أورده المذكرة الإيضاحية لقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ إذ تقول :

خير ضمانات القاضي هي تلك التي يستمدانها من قرارة نفسه ، وخير حصن يلجأ إليه ضميره ، فليل أن نقف عن ضمانات القاضي ، فنحن عن الرجل تحت وسام الدولة ، فلن يصنع الوسام منه قاضياً أن لم يكن له بين جنبيه نفس القاضي ، وعزة القاضي ، وكرامة القاضي ، وغضبه القاضي لسلطانه واستقلاله .

والواقع أن طلب عقد جمعية عسومية غير عادية للنظر في هذا الموضوع ليس بالأمر الجديد ، فقد سبق أن قررت الجمعية العمومية لنادى القضاء أن ينشر بيان حول هذا الموضوع بمناسبة الانتخابات العامة القادمة ، كما قررت الجمعية العمومية الأخيرة تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون يشكل تنفيذ نص الدستور تنفيذاً سليماً غير أن اللجنة المشكلة لم تقدم بعد بهذا المشروع المطلوب .

هذا وقد جاء ضمن توصيات مؤتمر الدالة الأول المعلن في ٢٤ أبريل ١٩٨٦ بتأدي القضاء ، وودع الرئيس حسني مبارك عند افتتاحه بأنه سيضعها موضع الاعتبار !

(تنظيم الإشراف القضاة على الانتخابات التتابعية في كافة مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعلية ، وأن يرسس القضاء اللجان الانتخابية ، كافة ، وأن استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل ..

فليس إذن من الغريب أن يتحرك القضاء ، وقد أعلن عن اجراء انتخابات عامة - المطلوبة بتنفيذ ما طلبوا به تحقيقاً

لحسن أداء مهمتهم وحفاظاً على عزيمتهم وكرامتهم بين يدي وطنهم ... وإنما الغريب حقاً أن تصدر الأوامر من وزارة العدل إلى رؤساء المحاكم ليجلسوا للقضاة على التوقيع على طلبات بعدم عقد الجمعية العمومية لنادى القضاء !! ... وأن يتم اتصال مدير إدارة النيابة بالمحامين العامين للضغط على أعضاء النيابة الموقعين على طلب عقد الجمعية بسحب توقيعاتهم !! ... أن هذا الاجراء يعتبر أمراً غير مسبق ليس في الوسط القضائي الميجل بل في أوساط الجمعيات الخاصة والشركات !!

ومن ناحية أخرى فإن هذا التصرف هو الذي يعتبر اشتغالا بالسياسة لأنه يبريد كبت صوت القضاء المحايدين المستقلين الذين يتألمون من عزة القضاء وطهارته ارضاء لما تريده الحكومة ، الصورية ، التي لا ترغب في التطبيق السليم للنص الدستوري الخاص بالإشراف القضاة على الاقتراع في عملية الانتخابات العامة .

نقول للمشرخين أرفعوا أيديكم عن السلطة القضائية فهي مستقلة عن غيرها من السلطات ، ولا تلعبوا بالثار ، فأنها تحرق اللاعبيين بها ... وأقول لأصحاب القرار ول مقدمتهم رئيس الجمهورية : انصتوا جيداً لصوت العدل والحق ... ولا سيق أن أوقعوا الرئيس السراجل جمل

عبد الناصر في موقعة لا محل لها مع القضاء والتي اصطلح على تسميتها بمذبحة القضاء ، وكنت من أول المصنفين من المستبشرين فيها .

١- جبهة جديدة في الحياة الانتخابية يراد بهذا ابتداء الانتخابات صامتة

والإضافة الثالثة المنفردة تتعلق بقرار وزير الداخلية المنظم للدعاية الانتخابية في قبال أنها تعتمد على أساسيات القرار السابق عليه مع ... إضافة اتجاهات جديدة تناسب المتغيرات ، ... ولا يمكن أن تكون الاتجاهات الجديدة تخفيفاً من القيود بل تخفيفاً لها .

فلم يعد وود المحظورات في النشرات الانتخابية في القرار بكانت لتقييد العرضيين بل أصبح متعباً اعتماد هذه النشرات من جهات الأمن قبل طباعها وتوزيعها ... فضلاً عن ضرورة إخطار العرضين لقسم الشرطة المختص بأسماء الأشخاص الذين يتوبون عنه في تنظيم الدعاية الانتخابية له ، وذلك قبل البدء في تنفيذها . ومع ما يعطى الدعاية الانتخابية المحدد لها إسام معدودات ، ويجعل العرضيين عليها في خوف من قمعهم الشرطة لهم إذا كانوا يعملون مع مرشح معارض .

كما أن المراكب الانتخابية ممنوعة .. ولست أرى كيف يمر العرض مع انصاره



العدد ١٢٣٤

المصدر :

٢ مارس ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

على المحلات والمقاهي والأندية ومقرات
العائلات في الريف دون أن يعد هذا الحظر
في حكم المواقف المحظورة بموجب هذا
القرار .

وأضاف وزير الداخلية في حديثه عن
هذا القرار بجريدة الأسماء يوم
٢٧ / ٢ / ١٩٨٧ أن النتيجة تتجه إلى
تضييق أماكن محددة لتعليق المصحات
الدعائية للمرشحين ذلك فضلا عن المنع
المفروض من وضع الملصقات تماما على
دور العبادة والأماكن الحكومية ، أي أن
من يريد أن يعرف شيئا عن المرشحين
ومبادئهم وبرامجهم عليه أن ينتقل إلى
الأماكن المخصصة لهذه الملصقات .

ومع ذلك تتعدد القيود المتعلقة بتسوية
الدعائية الانتخابية ومكانها بل وهناك قيود
على الحد الأدنى للاتفاق عليها مما يسهل
التهرب منه من ناحية ، ويمكن استخدامها
للمضايقة من ناحية أخرى ، وعلى
استخدام مكبرات الصوت اكتفاء
بالمساحات الداخلية في الاجتماعات التي
تحتاج إلى إذن خاص ... الخ أحكام القرار
المتعلق بالدعائية الانتخابية .

وفق كل ذلك فإن مدير أمن القاهرة
يصرح بأن الدعائية الانتخابية محظورة
حتى تتم الفصل في الطعن التي تقدم في
طلبات الترشيح المصعد لها يوم ١٦
مارس ، أي لا يتبقى سوى ثلاثة أسابيع
حتى يوم الانتخاب في السادس من
أبريل ... بل قد تمتد أعمال لجان الفصل
في الطعون بعد ١٦ مارس ، وقد يصدر
قرار - كما حدث في انتخابات عام
١٩٨٤ - بوقف الاجتماعات قبل يوم
الانتخاب بأسبوع !!

وقد يكون أبلغ في الوصول إلى المقصود
أن يعلن رسميا : إنه تقرر إجراء هذه
الانتخابات لمجلس الشعب الجديد صامتة
أو أن تتم الدعائية الانتخابية بالمراسلة
بدلا من إزعاج المرشحين والتساخيفين
بالمواهب والمحرم من صفوف هذه الدعائية ،
والموافقت المحددة لها .

هذه بعض « الترهيب » المضاعف خلال
أسبوع للصورة المنقصة للانتخابات
العامة ، ولم يقلق باب الترشيح بعد ، ولم
تبدأ حملة الدعائية ، ولم تدخل مرحلة
الاقتراع والتزج ... فليتنا أن نتخيل ما
سيحدث في كل هذه المراحل على ضوء ما
تقدم ... والله الأمر من قبل ومن بعد .



الشعب

المصدر :

٣ مارس ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليكن برصاص المجامير الاستعمارية

• إلغاء قانون الطوارئ
• إلغاء القوانين سيئة السمعة
• إطلاق حرية تأليف
• لأعزاب وإصدار الصحف
• وأخيرًا إلغاء كاب ديفيد

إذا كانت الحكومة تحكم سلطة الحكم قد نجحت في
ارغام الأمة على خوض معركة انتخاب على قواعد من قانون
مضحك يزيغ نتيجة الانتخابات مقدما ويحول دون رأى
الشعب ، فلنحول المعركة الى حملة ضارية ضد عيوب
النظام القائم والجائ فوق صدورنا وأهم هذه العيوب بعد
كاب ديفيد هذه الترسات من القوانين التى ابدعها مع
يتعاطى صاحبه مخدرات من طراز عنيف .

ولهذا نحن ننتقد ندعوا الى تعديل
اسلوب النقد والاحتجاج من القول
المكتوب ، والقول الملفوظ وراء
الاسوار الى حبرات محصنة ، وليس
حكومة مصر بدعا بين حكومات الاسم
والشعوب ، فكل شيء يصدر تلك
الحكومات الا حينما تتدفق جسوع
الغاضبين في مسيرات ومظاهرات
تخيف الحاكم من التحول الى شيء بعيد
عن الغضب بأسلوب يخشى الحاكم من
تطوره .

ولو راجعنا تاريخ مصر وتاريخ

وهو الصواب والحق من ناحية أخرى
والحكماء قبل غيرهم من الناس
اجمعين ، لا يهزمون الا شيئا واحدا هو
انه مادام ان البلد يسودها الهدوء ، فكل
ما تقوله احزاب المعارضة ، وما تكتبه
في صحفها من مقالات ، كلام يتبدد في
الهواء . واذا كانت في بعض الاحوال
تبدى التزمزيم ما تقوله المعارضة ،
وتوغل لصحاتها ان ترد علينا بعبارة
حسدة ، فهذا الغضب لا يبدل على
احساس الحكومة بما في حديثنا من
مرارة ، ولا ما فيه من حرارة ، وتعتقد
ان هذه المرارة وتلك الحرارة ، مجردة
فاهرة لا تثبت ان تختفى ، ويبقى كل
شيء في مكانة .

ان الانتخابات في بلاد العالم كله
كسباق الخيل ، يثير الاهتمام
الشعبي ، لتتبع المعركة الانتخابية
ومعرفة من يسبق من ، ومن يهزم من .
فلنستغل هذه الخاصية في المعركة
الانتخابية ولننظم حملة مشتعلة
ومتصلة ضد كل ما نشكو منه ، من
قوانين القهر والغلابة المفروضة على
شعبنا لسنوات عديدة .
ان كل شيء يبدل على ان الحكومة
معزومة الا تغير شيئا مطلقا . فهي
تعتقد ان كل ما سفته وسنه قبلها انور
السادات ، من قوانين ، وكل ما تقوله
وما تفعله ، هو من حقها من ناحية ،



للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

٣ مارس ١٩٨٧

التشريع من أن السيسى البريطانى قاله ولم يصدر شيء مثله من الحكام المصريين . ولكن السذى عوض المصريين عن هذا الخلف هو أن مصر كلها خرجت في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ في مظاهرة تضم ما يقرب من مليون وكان على رأس هذا المليون رئيس وزراء مصر وحوله جميع الوزراء . وكان هذا اليوم بشيرا بأن مصر تحركت من بكرة أبيها وأنها ترفض الأوضاع السيئة التى كانت قائمة وقتذاك .

والحق أن دور القضاء والقضاء الإدارى بصفة خاصة ، فى القرار فواعد الحرية فى مجالات الظاهر والمسيرات والمواكب دور جليل يجب أن يشاد به وينوه عنه وتلقم الأحزاب والعاملون فى الحقل السياسى ما أرسنه محكمة القضاء الإدارى بربابسة المستشار محمد عبد المجيد من مبادئ . ويتقدم هذه المبادئ ساعدة تقوى أن حتى الاجتماع والظاهر حقان أصيلان . لا يحتسار الراغب فى ممارستهما الى استصدار إذن من السلطة . وإنما يكفى أن يخطر هذه السلطة برغبته لتتخذ كل وإن السلطة لا تملك المنع وهي لا تملك الحثين معا . وهذا الحكم هو الواقع فتح دستورى

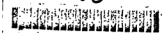
بقى أن تسند الهيئات السياسية هذا الحكم وتدع به بالتصرف على مقتضاها . فلا تقل من السلطة هذه المحكمة التى تلجا إليها لتمتعن عن الترخيص بأقامة اجتماع فى مكان ما ، أو تسيير موكب أو تظاهرة فى موعد ما . وقد أخطر الاستناد عبد المحسن حمودة وزير الداخلية ومعاونيه أنه يتولى إقامه أربعة احتفالات فى أربعة ميادين كبيرة فى القاهرة ، فهاجرت محكمة القضاء الإدارى هذا الطلب الذى يبدو لبعض الناس مبالغاً فيه ، ولكنه فى رأى المحكمة ، أمر فى موضعه ، ولا تريب على الراغب فى القيام به .

وجب أن يسبق فى إذهاب رجال الشرطة ، أنهم لا يمكن رفض إقامه اجتماع فى ميدان بعينه بدعى أنه مغفل للمرور . فقد جرت العادة فى مصر على أن تقام السراقات للاجتماعات فى الميادين الكبرى ، إذ من الممكن إقامة السراقات فى جانب من أى ميدان بحيث لا لاتتعطل سيولة المرور ، ولا يبعد الناس عناء فى السير فى الميدان المقام فى جانب منه سرائق . ولسوا لحس الجمهور أن الشرطة تخسب بهذه

الامم الأخرى لسوجدنا أن التغيير لا لابد أن يجره نفس نفساً فى الشارع ، ويتبعه الحال هذه الحركة لا يجب أن تتسم بالعنف ، أو يتخللها الشغب . فهناك فرق كبير بين التغيير عن الغضب ، الذى يوحى بالتفاعل عام ، وبين العمل المتسرع بالعنف فهذا الأخير ، قد لا يكون تعبيراً عن الغضب ، بل قد ما يكون اختلافاً بالانفهام . صحيح أن المظاهرات التى تضم الألوف ومع ذلك تبقى منتظمة ، ويعددها عن الأضرار بالممتلكات العامة والخاصة ، هى من سمات الحياة السياسية فى البلاد التى عرفت كيف تمارس الحياة السياسية ، فى إطار من النظام وذلك لأن فيها (شرعة) تعرف أن المظاهرة " لا تتخلل من حيث معناها السياسى عن العقاب والخطية . ولذلك يسير رجال الشرطة على جانبى المظاهرة والمسيره ، فى بقية تجمع نشوب أى شغب ، فى حين يكون قادة المسيره أو المظاهرات أحرص من الشرطة على النظام . ليبقى هذا الأسلوب من التعبير عن الاحتجاج والرفض سلمياً وبعيداً عن كل انفعل غير مضبوط . وهاج عجز مطرب . وقد لا يعرف الكثيرون أن أول قانون منظم للمسيرات والمواكب ، صدر سنة ١٩٢٢ . وقد كرت فى هذا القانون صدر فى وقت كان فيه الإمركه لا يد الانجليز ، ولا أحد يظن أن الانجليز كانوا يحمون أن يلجا الشعب الى أسلوب التظاهر والتجمع . ولكن الانجليز تعلموا فى بلادهم احترام هذه الأساليب من التعبير العام . وعرفوا كيف يخطون اعصابهم ، حينما يسعون بامر مظاهرة ، ليدركون أن الشعب ينتقل من أسلوب الاحتجاج والرفض ، الى أسلوب آخر والظريف أن الشرع وهو انجليزى - كتب فى ديباجة القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢ تنظيم المواكب والمسيرات أنه لم ينظم القانون حق الشعب فى هذا الأسلوب من العمل السياسى وأن الأوان قد أن يصدر قانون منظم لها . ليستطيع الشعب المشاركة فى الأمور السياسية العامة . قال

بقلم :

فتحى رضوان



الشرع الانجليزى هذا الكلام منذ أكثر من سنتين عاماً ولم يخلج السياسة المصريون الذين جاسوا بعد هذا

الاجتماعات المعفودة فى الميادين الكبرى فى مناسبات احميه . مضايقة لها تنتقل المعازير للفرار منها ولو كان ذلك مصداقاً لحق الشعب . لما اصر استنفالون بالسياسة على اختيار الميادين الكبرى كثيراً لعقد الاجتماعات فيها . مع ملاحظة أن الاصل أن تكون الاجتماعات فى هذه الميادين لأن الغاية من الاجتماع هو جمع الألوف حول فكرة واحدة . وأن اجتماع الألوف فى اجتماع ، أمر يدعو الى سرور الناس . ونهى له الشرطه الظروف المواتية .

ولا نشأ أن القضاء العادى حكم فى قضية مرفوعة ضد وزير داخلية سابق بالعقوبة المديدة للحرية ويتعامل من

الوظيفة . حينما ثبت وفسه لتتقيد حكم جنائى صادر من القضاء لتسوق وزير الداخلية عن تنفيذ هذا الحكم . وإذا كان الحكم قد التى . فالتات انه لم يبلغ فرض المحكمة الاستثنائية تأييد الادانه .

فالمحكمة الاستثنائية لم تعرض لهذا الجانب من الحكم وأقصرت ساسيها على رفع الدعوى الجنائية ضد الوزير المتهم بدون الحصول على إذن برفع الحصانة عنه بسبب كونه عضواً فى مجلس الشعب .

وبذلك يبقى الحكم - الذى يعتبر سابقة جلية وخطيرة - لم ينتق من اهميته وخطره . وبقي موقف القضاء السرائع فى مجال الحريات العامة والحرص عليها . موقفاً يجب على مصر كلها أن تقر به .

ولكى يستطيع القضاء مواصلة مسيرته العظيمة بهذه الاحكام الجديدة التى صدرت فى السنتين الأخيرتين ، يجب أن تتحول المعركة الانتخابية بخسها ومنشوراتها واجتماعاتها ومسيراتها ، مهرجاناً لحق الاجتماعات . وحق التظاهر . ولبسهم الخطباء اصواتهم بتأييد هذا الحق . وليندوا سبيل أسلوب . سبيل القيد التى تليد حقوق الإنسان

فإذا خرجنا من هذه المعركة بفهم جديد لهذه الحقوق ولأسلوب ممارستها . كانت المعركة خيرا وبركة . ولو زيفت فيها اصوات الناخبين فالشعب الذى يستطيع أن يعبر عن نفسه . تسبح لا يمكن أن يضع له حق أو تنتهكه حرمة



المصدر : الشعب

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم مقاومة القضاة

.. الحكومة تصر على تزوير الانتخابات

وقع مايقرب من ألف عضو من أعضاء نادي القضاة طلباً بعقد الجمعية العمومية للنظر في تنفيذ نص المادة ٨٨ من الدستور بالإشراف القضائي على الاقتراع في الانتخابات حتى لايمهد اليهم بيرئسة اللجان الرئيسية والعامه فقط دون اللجان الفرعية التي يتم فيها الإلقاء بالأصوات مما يجعل هذا الإشراف سوريا وغير جدي

وتحاول الحكومة الحصول على توقعات مفسدة على طلب بعدم عقد الجمعية وهو وضع غير منطقي

ومثير للقضاة

هذا وقد وجه رئيس مجلس إدارة نادي القضاة بالإكندرية الدعوة لعقد جمعيته العمومية الساعة السادسة مساء امس ولم يرد لنا ملامح في هذا الاجتماع حتى مثول الجريدة للطابع

كما يتعقد مجلس إدارة نادي القضاة بالمقاهرة مساء اليوم لمواصلة بحث ما اقترحه بعض أعضائه في جلسة الأسبوع الماضي من اصدار بيان يتشددون فيه رئيس الجمهورية تعديل قانون تنظيم ممارسة الحقوق

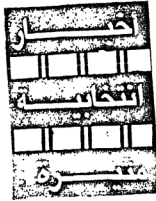
السياسية بما يخلف مطلب رجال القضاء ، ومحاولة البعض الآخر من تقديم الاقتراح بمسار لإحباط الاقتراح الأول بأن يتعهد رؤساء اللجان الرئيسية بحديث يشرف الواحد على ١٥ لجنة لجمعية وتخصص وزارة الداخلية لكل منهم سيارة للمرور عليها وهو ما اعترض عليه من انه لا يحقق الإشراف الفعول الكامل



المصدر : الشَّج

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



- يقول الرئيس صوت الناخب لا يباع

ولا يشتري ، وحزبه يشتري المرشحين !

- حذار من التدخل في ثنون القضاء

للاستمرار في تزوير الانتخابات باسمه !

- قيود انتخابية جديدة أولى

بها إجراء الانتخابات بالمراسلة !



يوم من بان الديمقراطية حلبة يعيشها
لأعضائها زائف يتفرد أمامه ... نعم تريد
لهذا الشباب أن يكمل الطريق حكاما
الديمقراطية ، مدافعا عنها أمام أعداء
الديمقراطية ، مضيفا اليها لمتصرفا
عنها أو ضائفا بها ،
كيف يبله يتحقق ذلك وهو يرى هذه
الصور البشعة لانتقال من راسم
يخطبون أو يتكلمون كقائدات في حزب من
الأحزاب المعارضة ، ثم فجأة وبلا
تغير في سياسات الحزب الحاكم أو
استراتيجيه يصبح من الشاغلين باسمه
والممثلين له والجالسين على مساعده
بمجلس الشعب ... لا يكون معذورا أن
غلن بهؤلاء الفتون ... وأعلن سخطه
على الأحزاب ومن فيها !!

ارحموا الشباب ... وارحموا
مصر ... برحمتك الله
ولنتأمل في صورة أخرى مثيرة من
صور تدخل السلطة في القضاء ليعلمه من
الضايفين عزته وعرامته . ومن يتكهن
من آراء دوره الذي كلفه به الدستور في
الانتخابات العامة ... توصلا لاطلاق
يدها للتلذع فيها .

هـ - من التدخل في شؤون القضاء نستخرج في تزوير الانتخابات باسمه ،

قد فوجئ رجال القضاء والنزيهة
بتصريح منشور في الصحف اليومية
الصادرة يوم الجمعة الماضي ٢٧ فبراير
على لسان المستشار ميل شاكور مدير إدارة
النزيات وسكرتير عام ندى القضاء بتلى
فيه ما نشر في بعض الصحف من أن هناك
دعوة لاعد جمعية عمومية غير عادية
للتأني للظفر في موضوع إشراف القضاء
على الانتخابات مقروا أن هذه الجمعية
لا تعقد إلا بناء على دعوة من رئيس محكمة
التنقش برصفه رئيسا لها أو من رئيس
مجلس إدارة التأني ذلك طبقا للقانون
ولأمانة التأني .
كان هذا التصريح مفاجأة لهم لأنه
يخالف نص المادة ١٢ من النظام الأساسي
لتأني القضاء المسجل بوزارة الشؤون
الاجتماعية برقم ٤ لسنة ١٩٦٦ بالتطبيق
للقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة
والتي تقرب يدان بعد ورئيس الجمعية

ان الصورة المنقطة التي رسمتها في مقال الاسبوع الماضي لانتخابات
مجلس الشعب ، يبدو أنها تحتاج من وجهة نظر المسؤولين الى بعض
الترشوش لمزيداتها تغييرا .
فلم يعد كافيًا أن القانون الذي يحكم انتخابات هذا المجلس ملء
بالعيوب الدستورية التي تستعصف باذن الله بالمجلس القادم
ولم يعد كافيًا أن قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لا يتضمن أية
ضمانة جدية لكفالة نزاهة الانتخابات .

ولم يعد كافيًا أن الانتخابات تجري في
ظل حالة طوارئ ، تعمل ما تضمنه الدستور
من حريات عامة وشخصية دون تراف طرف
من الظروف الواردة في قانونه التي تجيز
اعلان هذه الاحكام العرفية ،
ولم يعد كافيًا أن حكومة حزبية ستجري
الانتخابات ، وقد عهدنا حكومة هذا
الحزب تستخدم امکانات الحكومة وأجهزة
الحكم المحلي والقطاع العام وسلطانها
وتفوزها لخدمة مرشحيه ، وتقوم بتزيف
إرادة الأمة عند اعلان نتيجة الانتخابات
مع تزوير عدد محسوب من المقاعد
للمعارضين الذين تستطعن الى نوعيتهم
حفاظا على الشكل الديموقراطي الذي
تحرص عليه .
بل أصبح المسؤولون من ادارة العملية
الانتخابية يتفنون في التكمك فيها لتضييق
الخناق على المرشحين من المعارضين
ولسلب ما يمكن سلبه من مرشحي أحزاب
المعارضة .
وهكذا لا يكتفون بطبخ الانتخابات على
هوامم ، بل يعملون على إفساد الحياة
السياسية ، وإبعاد المواطنين عن
الاساليب الديموقراطية .

ـ صورة مظرة لقرار بعد الترشحين بمرحلة الحزب الحاكم ،

وإذا كان الرئيس حسني مبارك ذكر في
بيانه الى الشعب عقب اعلان نتيجة
الاستفتاء على حل مجلس الشعب
السابق : [ان صوت الناخب هو صوت
مصر ، ولا تريد أبدا لصوت مصر أن يتغير
أو يباع ويشتري] ، فانه سيكون من
التناقض غير المقبول أن يسمى حزبه -
الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم -
خلف مرشحي أحزاب المعارضة لمحاولة
اقتناصهم للوائحه الانتخابية بكل السبل
أي بسيف المعز ذهبيه .
فلم يصبح صوت الناخب هو الذي
في السوق يباع ويشتري ، وإنما أصبح
المرشحون أنفسهم !! ... ولا يتصور



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧



بمقام الدكتور :

محمد حلمي مراد



الجمعية أو رئيس مجلس الإدارة الأعضاء للاجتماع برئاسة علي طلب مجلس الإدارة أركنا طلب اعتمادا ربيع الأعضاء أو مائتان منهم إليهم أقل مع بيان الغرض من الاجتماع .. وقد تم جمع ما يقرب من ألف توقيع من أعضاء النادي لعقد جمعيتهم العمومية ، فحكيت يتخالف سكرتير عام النادي عن شطرنج المادة المنظمة لتكليف دعوة الجمعية العمومية ، الواردة بلائحة النادي ٢٢

وليس في طلب عقد جمعية عمومية من القضاة وأعضاء النيابة للنظر في أمر يتعلق بكرامتهم وبسمعتهم أي غرامة إذ أن إشراف رجال السلطة ، القضاة ، على الانتخابات العامة على أساس رئاستهم للجان العامة والرئيسية لا يعتبر سوى إشراف صوري إذ أن الاقتراع يتم في اللجان الفرعية المتعددة المنتشرة في شتى أنحاء كل دائرة انتخابية .. وهو ما يخالف العادة ٨٨ من الدستور التي تنص بأن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية .

وإذا كان الإشراف الوهمي للقضاة على الانتخابات العامة من خلال الفصل على إشرافهم على اللجان العامة والرئيسية من شأنه أن يعترض سمعة القضاة

للمسلس بها نتيجة ما يحدث بعيدا عنهم في اللجان الفرعية ، ويهدد ثقة المواطنين إليهم ، فقلته يصبح من واجب واجباتهم أن يفضيوا لوضعهم في هذا الوضع الغريب وأن يهبوا للدفاع عن شرفهم ، لا يمكن القول أن في ذلك اشتغالا بالسياسة لأنهم لا يهدفون إلى نصرة حزب علي حزب أو تأييد تيار علي حسب تيار آخر ، وإنما الدفاع عن سلطان القاضي واستقلاله وحملته من العبث والتشكيك . ولنقرأ معا ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون استقلال القضاة رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٢ إذ تقول :

خير ضمانات القاضي هي تلك التي يستند لها من قرارة نفسه ، وخير حصن يلجأ إليه ضعيفه ، فقلل أن تلتفت عن ضمانات القاضي ، فلتش عن الرجل تحت وسام الدولة ، فلن يصنع الوسام منه قاضيا إن لم يكن له بين جنبيه نفس القاضي ، وعزرة القاضي ، وكرامة القاضي ، وغضبة القاضي لسلطانه واستقلاله

والواقع أن طلب عقد جمعية عمومية غير عادية للنظر في هذا الموضوع ليس بالأمر الجديد ، فقد سبق أن قررت الجمعية العمومية إنادي القضاة أن ينشر بيان حول هذا الموضوع بمناسبة الانتخابات العامة القادمة ، كما قررت الجمعية العمومية الأخيرة تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون بشكل تفويض نص الدستور تنفيذاً سليماً غير أن اللجنة المشكلة لم تتقدم بعد بهذا المشروع المطلوب .

هذا وقد جاء ضمن توصيات مؤتمر العدالة الأولى المعطلة في ٢٤ أبريل ١٩٨٦ بتادي القضاة ، وبعد السنتين حسني مبارك عند افتتاحه بأنه سيضعها موضع الاعتبار !

(تنظيم الإشراف القضائي على الانتخابات النيابية في كافة مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعلية ، وإن سراس القضاة للجان الانتخابية ، كافة ، وأن استقر ذلك اجراء الانتخابات على مراحل .. فليس إذن من الغريب أن يتحرك القضاة ، وقد أعلن عن اجراء انتخابات عامة - للمطالبة بتنفيذ ما طلبوا به تحليفا

لحسن آراء مهمتهم وحفاظا على عزتهم وكرامتهم بين يدي وطنهم ... وأما الغريب حقاً أن تصدر الأوامر من وزارة العدل إلى رؤساء المحاكم ليجلسوا للقضاة على التوقيع على طلبات بعدم عقد الجمعية العمومية لتأدي القضاة !! ... وأن يتم اتصال مدير إدارة النيابة بالمحامين العاملين للضغط على أعضاء النيابة الموقعين على طلب عقد الجمعية بسحب توقيعاتهم !! ... إن هذا الاجراء يعتبر أمراً غير مسبوق ليس في الوسط القضائي المجهل بل في أوساط الجمعيات الخاصة والشركات !!

ومن ناحية أخرى فإن هذا التصرف هو الذي يعتبر اشتغالا بالسياسة لأنه يبريد كبت صوت القضاة المعادين المستقلين الذين يتألمون من عزلة القضاة وطغيانه أربابا لما تريد الحكومة ، الحزبية ، التي لا ترغب في التشطيق السليم للنص الدستوري الخاص بالإشراف القضائي على الاقتراع في عملية الانتخابات العامة .

نقول للمستخائين ارفعوا أيديكم عن السلطة القضائية فهي مستقلة لانه يبردها من السلطات ، ولا تلعبوا بالثار ، فاشها تحرق اللاعبين بها ... وأقول لأصحاب القرار ولق مقدمهم رئيس الجمهورية : انصتوا جيد الصوت العدل والحق ... ولا تستمعوا لصوت التماثيل المناقيل الذين سبق أن أوقعوا الرئيس السراجل جمال



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٣ مارس ١٩٨٧

المصدر: الشريعة

عبد الناصر في موقعة لا محل لها مع القضاء والتي اصطلح على تسميتها بمذبحة القضاء . وكنت من أول المحذرين من المتسببين فيها .

فيود جديدة للدعاية الانتخابية يراد بها إجراء انتخابات صامتة

والاضافة الثالثة المتفرقة تتعلق بقرار وزير الداخلية المنظم للدعاية الانتخابية في الانتخابات مجلس الشعب الجديد والتي قيل أنها تعتمد على أساسيات القرار السابق عليه مع إضافة اتجاهات جديدة تناسب المعطيات ... ولا يمكن أن تكون الاتجاهات الجديدة تخفيفاً من القيود بل تغليظاً لها .

فلم يعد ورود المحظورات في النشرات الانتخابية في القرار بكاف لتقييد المرشحين بل أصبح متعينا اعتماد هذه النشرات من جهات الأمن قبل طبعها وتوزيعها ... فضلاً عن ضرورة أخذ المرشح لقسم الشرطة المختص بإسماء الأشخاص الذين يتوبون عنه في تنظيم الدعاية الانتخابية له . وذلك قبل البدء في تنفيذها .. وهو ما يعطل الدعاية الانتخابية المحدد لها أيام معدودات . ويجعل المشرعين عليها في خوف من تعرض الشرطة لهم إذا كانوا يعملون مع مرشح معارض كما أن الموكب الانتخابية ممنوعة .. ولست أدري كيف يمر المرشح مع أنصاره

على أمحلات والمقامي والاندية ومقرات العائلات في الريف دون أن يعد هذا المرور في حكم الموكب المحظورة بموجب هذا القرار .

وأضاف وزير الداخلية في حديثه عن هذا القرار بجريدة الأسماء بـ ٢٧ / ٢ / ١٩٨٧ أن النية تتجه إلى تخصيص أماكن محددة لتطبيق لمصالحات الدعاية للمرشحين ذلك فضلاً عن المنع المقرر من منع وضع الملصقات تماماً على دور العبادة والأماكن الحكومية . أي أن من يريد أن يعرف شيئاً عن المرشحين ومبادئهم وبرامجهم عليه أن ينتقل إلى الأماكن المخصصة لهذه الملصقات .

ومعكذا تتعدد القيود المتعلقة بشوعية الدعاية الانتخابية ومكانها بل هناك قيود على الحد الأدنى للأفان عليها مما يسهل التهرب منه من ناحية . ويمكن اعتمادها للمنافسة من ناحية أخرى . وعلى استخدام مكبرات الصوت اكتفاء بالمعاملات الداخلية في الاجتماعات التي تحتاج إلى إذن خاص ... إلخ أحكام القرار المتعلق بالدعاية الانتخابية .

ولم يبق كل ذلك فإن مدير أمن القاهرة يصرح بأن الدعاية الانتخابية محظورة حتى تتم الفصل في الطعن التي تقدم في طلبات الترشح المحدد لها بـ ١٦ مارس . أي لا يتبقى سوى ثلاثة أسابيع حتى يوم الانتخاب في السادس من أبريل ... بل قد تمتد أعمال لجان الفصل في الطعون بعد ١٦ مارس . وقد يصدر قرار - كما حدث في انتخابات عام ١٩٨٤ - بوقف الاجتماعات قبل يوم الانتخاب بأسبوع !!

وقد يكون أبلغ في الوصول إلى المقصود أن يمان رسمياً : إنه تقرر إجراء هذه الانتخابات لمجلس الشعب الجديد صامتة أو أن تتم الدعاية الانتخابية بالمراسلة بدلاً من ازجاء المرشحين والتنافيخ بالمياح والمزج من صفوف هذه الدعاية . والمواثيق المحددة لها .

هذه بعض الترشح المضاعفة خلال أسبوع للمصورة المنشرة للانتخابات العامة . ولم يقل باب الترشح بعد : ولم تبدأ حملة الدعاية . ولم تدخل مرحلة الاقتراع والفرز ... فحينئذ أن نتخيل ما سيحدث في كل هذه المراحل على ضوء ما تقدم .. ولله الأمر من قبل ومن بعد .



جوارح الكون وعصر عصر الحزم

المحزب الوطني يحاول أن يقتضي على المعارضين

التحالف هو أصدق القوى المطالبة بالشرعية وعليها دعمه

● رأيك ما الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه التغيير إذا أغلق طريق التغيير غير إرادة الشعب ؟

● إذا لم يعط الشعب حق فلا يجب عليه أن ينتزع حق من حاكميه بالأسلوب الذي يراه ، وإذا سكت الشعب على الظلم أوصمت الجماهير صمت القور للبتنظروا عذابا وعقابا من عند الله حيث قال الله عز وجل (واتقوا عنتا لا تعصيان الذين ظلموا

منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب) .

د. عمر ما توقعاتكم لتنتج هذه الانتخابات ؟

● -توقعاتي أن الحزب الحاكم سيحافظ على الحد الأدنى الذي يحتاج اليه وهو ٧٠ ٪ لكن يتكهن من اتجاه رئيس الجمهورية الحال والحزب الحاكم طامع بذلك في المزيد .

● ما رأيك في اللائحة التي يعقها الحزب الحاكم في كل موسم انتخابي

● معلنا أنه سيطبق الشريعة الإسلامية ؟

● مواسلة الكذب على الله ورسوله والاتجار بالدين الذي يرمون به غيرهم

● الضحك على أنفسهم ثم على الناس استهتارا بالجماهير واستهزاء بهم وعدم

المبالاة بأذى أرمهم بخداع الشعب بعث هذه الوعود الكاذبة (بخدا عن الله والذين آمنوا وما يصدقون إلا أنفسهم وما يشعرون ، في قلوبهم مرض فزادهم الله

مرضا ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون) ولا أدل على ذلك من أن رئيس مجلس

الشعب الممثل من قبلهم قد أوقف المناقشة في أمر الشريعة إلى شهر ربيع ، ثم

أرسل إلى بعض أتباعه - شياطين الانس والجن يوحى بعضهم إلى بعض خرف القول غيورا - أن يقدموا اقتراحا بإغلاق باب المناقشة في أمر الشريعة ووافق عليها

أشاع الحزب وأغلق بذلك حاسا مجرد الكلام والمناقشة في أمر الشريعة

الاسلامية على أنهم لم يقدموا خطرة واحدة في ظل حكمهم لتنفيذ أي شرع

اسلامي (أفرايت من انخذ إلهك سواء وافطه الله على علم وحقته على سعة وقلبه

وجعل على بصيرة يشاوله فمن يهديه من بعد

ال)

● في منزله الكائن بأحد بلوكات المساكن الشعبية بـ الحاذقة ، بـ الفيوم ، كان هذا اللقاء ، وفي جو فقير تماما كان لقاء (الشعب) بالرجل العالم الفاضل الموسوعة الجريء الذي يمثل الشيخ الأزهرى كما هو مطلوب منه ، بدوره الرائد وأحاسنة نبض شعبه المسلم وبأحقبته بمكانته وجدارته بدوره النموطاني لا ننسى يوم أن وقف د. عمر عبد الرحمن - المعتقل آنذاك - في ساحة محكمة أمن الدولة صدافعا عن عقيدته ودينه قائلا :

اننى مطالب أمام قديمتي وأمام شعبى أن أدفع بالسلم الجسود وأرد الشبهات والضلالات واكتشف السوء

أجرى الحوار :

محمود جمال الدين

والاحتراف وافصح الظالمين على أعين الناس وإن كلفني ذلك عاني وما أمك فاذا كانت النيابة تطالب بإعدامى فإن هذا لا يروعنى ولا أزعجنى له بل أقبل حيثشء ه فزت ورب الكعبة ، وأرد مستبشرا . ولست أبال حين أفتت مسلما على أي جثث كان في الله مصرى

● د. عمر . كيف ترى انتخابات مجلس الشعب الحالية ؟

● رأي أنها مهزلة من المهازل المستمرة في اللعب بأقدار الشعب وقادعاء الحرية والديموقراطية ، ولا أدل على ذلك من قول رئيس الجمهورية أنه يعطى الشعب حقوقه من الحرية والديموقراطية



المصدر : الشرق الجديد

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ ملحوظة : قبل أن يكمل د. عمر اجابة هذا السؤال بق جرس التليفون وكان المعتكف هو العميد / اسراهم عبيد الرازي رئيس فرع مباحث أمن الدولة بالفيوم والذي طلب من الدكتور عدم الانتقال الى اى مكان خارج محافظة الفيوم بدون أن يبلغه فرد عليه الدكتور : لماذا ؟ فقال العميد انها اوامر وزير الداخلية : ممنوع الخروج .. ممنوع .. ممنوع .. ممنوع (قائمة طويلة) .

× × × ×

● ما رأى فضيلتكم في التحالف بين العمل والإخوان والأحرار . ما رأيكم في هذه القائمة .. قائمة العمل ؟
● لا بأس بذلك التحالف مادام كل من الفريقين قد ارتأى ذلك صالحا له وسادام ذلك سيجعلهما يتخطيان الحدود والحدود التي وضعها الحزب السعوتي في طريق المعارضة ، سوف اكون بالخارج يوم الانتخابات ولو بعثت بمسوتي فاسعطي حورتي لهذا التحالف بالتاكيد . ولا شك أن كل الجهد يبذل للنيل من الحزب السعوتي وهذا التحالف هو احدق القوى المطالبة بالديمقراطية وعلينا دعمه .



المصدر : الشريعة

التاريخ : ٣ مارس ١٩٥٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أولاد شكري وشربين تراكمتنا من الأسلام لما من أجسلي النخيل

.. لام

كتب : علي أبو حطب
بدأ المهندس إبراهيم شكري المعركة الانتخابية من شربين بصلاة الجمعة في مسجد الشربيني مع أهالي ومواطني شربين وقيادات حزب العمل الاشتراكي بحافلاته الذهبية وعلى رأسهم الدكتور أمين الدخوري أمين عام محافظة القاهرة ، والحاج السعيد كامل والمسيح تشار حمدى الشبوي وحيد الصلاة انتقل موجب الزعيم إلى مقر حزب العمل بشربين .
□ واستفاد شكري حديره بآلات الانتخابات الماضية كانت برسا يجب أن نأخذ منه ، فلقد حصلت المعارضة على ١٢٠ مقعدا لم تحصل منها إلا على ٥٨ مقعدا فقط .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٣ مارس ١٩٨٧

المصدر:

النشر

وأضافت : كانت القرارات اللجنة العليا لحزب العمل أما مقاطعة ليعرضوا مبادرة الدخول في قائمة واحدة .. وتم الاتفاق على مبدأ الدخول واستمرت الاتصالات بالأمين العام للجمعيات وكانت محالته كهدف لم يذع إلى الاجتماع السابق برغم أن الإختلاف لم يكن مريباً له ، وكذلك الإختلاف على النسبة وبعد ذلك وافضت اللجنة المركزية للجمعيات الدخول في التحالف .

ومذ ذلك بدأت المحاولات لاتصال هذا التحالف بضغط وصور مختلفة وبخاصة على حزب العمل .

فقط علينا أن نتمسك بحصيل التت وان نستطيع كل العمل لان نناضلنا للخير وليس للهدم فنحن نريد ديمقراطية كاملة وليست على جبرعات .

وراجعت : أساس اشتراكنا ننتخب من العدل في الإسلام وليست من الماركسية او الشيوعية او غيرها فلنتمسك بهذا التحالف والله اكبر ويصلي الشعب .

كلمة الشعب

وبعد ذلك انتقل موكب الزعيم ومن خلفه قيادات الحزب بالذهاب الى عزبة شكري حيث السرايا المقام في حديقة المهندس ابراهيم شكري وقد تحدث الزعيم الى قيادات الحزب وامال القرية الذين جمعوا من بكرة ابيهم فقال ان هذه الليلة ادعو الله سبحانه وتعالى ان تكون فاتحة خير وقال ان ذكرته في عام ٩٠ وبعد ان قمت ببراهيم نحو الشعب لي رفع كلمة الشعب في مجلس النواب مطالباً بالاصلاح ومطالباً بوقف الإيقاف ومطالبة اللور والبرخ والفجور ومطالباً بان يكون هناك عدالة اجتماعية وبعد ان طالب بتحديد الملكية الزراعية عرفت مؤتيي كنان لابد ان يجسروني فامتموني بالمعيب في الذات الملكية ١٩

لقام كلمات منشورة وقبضوا على ويسحت وبعد ان خرجت ذهبت الى شربين وقد كانت المبرج تنتقلني ولم يعجب الشرطة هذا الاستقبال وقال الاخوة نريد ان تجلس مع شعبك بك فقلت نأتني الى هنا في هذا المكان .. في تعين المرحوم (شكري) ان هذه الليلة نتكلم في تلك الليلة تماماً (هذه الليلة ممكن ان يذود بها ان شاء الله

اعلاء كلمة الله

ثم قال : اني مستبخر خيراً ببدء المعركة بعد هذا التحالف التي انتهت اليه مساعينا للوقوف ضد جبروت الحزب الوطني .. ويطرقنا الى ذلك هو بالتنظيم الجيد في ٤٨ دولة

ونحن ان نحدث مانسبها تياراً عاماً يمكن ان يكون مسانداً للجهة تحت تيار حزب العمل وهو يستهدف وبفعل اعلام كلمة الله سبحانه وتعالى ان هذه المعركة معركة كبيرة من اجل الشعب ومن اجل تطبيق الشريعة الاسلامية

معاناة الجماهير

وبعد ذلك تحدث المجاهد الكبير عن معاناة الجماهير وقال ان الجماهير مازالت حائرة ياللون بحجرة صغيرة وبسالة

ويأتي من يقول اننا ننسى ٢٠٠ وحدة سكنية . ان الجماهير ترى العمارات الكبيرة ومازال الكثير منها غير مشغول والآخر لا يجد من يسكنه بالشأن الباطن . وان الخرجين لا يجدون فرصة عمل وانهم يتهيرون من هذه الالتزامات وتأتي مواعيد الدفعة المتوسطة والعليا دون ان توفر اي فرص عمل لهم . كيف ندعو الشعب ان يزيد الانتاج وهو يرى انتاجه يهرق ؟

لن نذبح هذه المرة

ثم عاد الشهيد الحسي وتحدث عن الانتخابات مرة ثانية وقال ان هناك مشاركة وتحالف مباركا وقال ان الله انها معركة انتخابية تتمايز فيها لكي نوسع نيلنا العمل الارضية للمعارضة لتؤدي رسالتها داخل مجلس الشعب لكي نقبض شمن حفصو الجلسات . ان نتنافسنا مع الحزب الوطني والاحزاب الاخرى نتفلسا شريفاً اننا لن نقدم لهم انفسنا هذه المرة لكي يذبحونا ذبحاً كما حدث في المرة السابقة . واذ امنوا اذاعة يجب ان يتكبرون منكم محطة اذاعة منتقلة واذ امنوا عنا التلفزيونين سنكون هناك شرايط الفيدفيو المسجلة

قناة القوام

علينا ان نلق ضد الفتنة الكبرى ان هذه القوام لفته لترويض الاحزاب وليس لتلبيسها . يجب ان يكون الناخب هو الذي يترتب الثالثة وليس يوسف والي او غيره . يتحدثن الانبان السنين يسبحون في قلمنا واحدة ياللون القانين اي قانون ١١ ان القانون الذي لا يمكن ان نخالقه هو

الشريعة كيك يترتب : اننا نخدع الشعب ونحن نقول : اننا نغفل من قاعة واحدة تضم العمل والاخوان والاختيار وبعضنا نريد ونحاول ان نمنح الاسود طريقة شرعية يجب ان نضاهي على الصناديق ونموث دالعا عليها اذا اردتم ديمقراطية صحيحة لابد ان ندفع الشمن ان الديمقراطية ليست ممة من احد ان ارادة الشعب هي التي تحدد اساليب الديمقراطية

ان اي قاعة ينشئ اليها القيادات من حزب العمل والاخوان وحزب الاحرار عليا جميعا ان يلق خلفنا خطانا على ان نحصلوا على الغلبة القاعد وليس مفعدا هنا اي مقدين هناك

معركة الإنجازات ١٩

كمال الشاذلي يقول بان المعركة الانتخابية هذه المرة معركة إنجازات اي

إنجازات ١٩ : ففي مرفق التعليم مدارس تعمل على ١٢ ثرات وبعدما على لشرين ان التعليم يرم برام كامل وسدرس يعلم اليتاء الصلاة والقيم وان يتكون هناك أنشطة تجعل الطفل يفكر لا يزيد مساهمين اما في مرفق الصحة فليان المستشفيات العامة لا توجد بها الاساسيات ويقرون بعد ذلك تعليم مجاني وعلاج مجاني

وان مشكلة الاسكان لم يحلوا فيها شيئا ومشكلة الغذاء فان طامنا ياستابتنا من الخاير كل ذلك وبغيره الكثير من سياسات الحزب الوطني

وبعد ذلك تحدث المهندس ابراهيم شكري عن مساهمت في نسوا البحر والاستايبية قبل المعركة الانتخابية الماضية ثم اختم حديثه الطويل بشعار المعركة الانتخابية القادمة :

الله اكبر ويصلي الشعب الله اكبر وتحيا مصر والله اكبر لله الحمد هذا وكان قد تحدث كل من الدكتوران الدكتورين أمين عام محافظة الدقهلية وقال لقد ادبنا في المعركة السابقة اذ جينا فهدل اعضاء الحزب الوطني وقد حاول



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الشيخ عبد

التاريخ :

٣ مارس ١٩٨٧

ألتصع عن السبق في الاسلام
وقد تحدثت حسني حسنين عن شباب
عزبه شكري ورجب عبد الواحد عن اتحاد
طلاب جامعة المنصورة ويسارك تحالف
حزب العمل والايخوان وقدم الاستاذ
مصطفى خليل ابيات زوجلي بعنوان احسا
مين ... وهم مين

على هامش الجولة

- اتقدم الى حزب العمل الاستاذ السيد
أبوالمعز كشك عضو مجلس الشورى وقوم
برسالة الى المؤتمر جاء فيها : لم اكن طوال
حياتي بعيدا عن المهندس ابراهيم شكري
وقال : سوف تجدوني دائما معكم في حزب
العمل سواء دخلت الانتخابات اولم
ادخل .. سواء تجتعت اولم التجع
- حضر ابن من أبناء شربين يسكن في
الاسكندرية جاء ليصلي معنا وسلم للزعيم
مطوف به مبلغ من المال تسرعاً منه
للمعركة الانتخابية
- حزب العمل والايخوان سند منيع على
الظلم : اسلامية اسلامية لاشرفية
ولاغربية مثاقفات دوت في أرجاء المؤتمر

الحزب الوطني ان يستقطب البعض منا .
انك يا زعيم تعيش في ضمائرنا واننا على
الحق وهم على الباطل ، وقال : ان وجود
الاخوان معنا سوف يضيف الكثير الينا .
وتحدث الحاج السيد كامل امين
الدائرة الاولى فقال : اننا نلق وننادي
بمصالح ومطالب الجماهير اذا كانت
مطالب عادلة تحسن لحمل الاسانة على
اعتاقنا مهما كانت العرارة .

وقد اختم كلمتي بان الصاديق لصادمة
وانتم رجال فلا بد ان تلق جميعا القواء .
وقال الدكتور السيد ابن الملا مفسو
مصر الفتاة ورفيق الزعيم حينما يتذكر
ابراهيم شكري يجب ان تذكر انه السجل
الذي تعلمنا منه الزلاء وتحدث السيد ايسر
العلا عن الاغنية الملوثة .. وقال ان
مصر ١٩

شريد ان تعود الى الله ... شريد ان تلق
خلف من قال لا اله الا الله باحق .
وتحدث الاستاذ عيه قويدى مرسح
الدائرة الاولى عن مفهوم المعارضة في
الاسلام :
وتحدث المهندس محمد سلطان عليه



الشمس

المصدر :

٣ مارس ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبدأ العد التنازلي للانتخابات

تشير الدلائل أن المعركة الانتخابية الحالية ، سوف تكون من أشد المعارك الانتخابية التي شهدها البلاد ، فالحزب الوطني أصبح مهدداً بالاحتمال على الأغلبية التي تتيح له السيطرة على مقاليد الأمور في المجلس . بسبب مجمل سياساته الخاطئة والمتناقضة ، .. ومن هنا جاء رفض الحكومة الاستجابة لطايات قيادة المعارضة بضرورة وضع الضمانات اللازمة لنزاهة وسلامة العملية الانتخابية .

في الصورة من داخل الحزب الوطني تؤكد أن الصراع تفاقم لدرجة خطيرة ، مما حدا بالجنة

● ضغوط أممية لمساومة مرشحي المعارضة

المشرفة على اختيار المرشحين إلى فرض طوق من السرية على أسماء المرشحين ، تخوفاً من حدوث إنبهار في صفوف الحزب قبل إعلان باب الترشيح .

ومع اقتراب موعد الانتخابات ، أصبحت الأحزاب في حالة من الشباق مع الزمن .

محروود « الشعب » اقتحموا طوق السرية المضروب حول ما يجري داخل مقار الأحزاب ونقلوا ما يحدث خلف الكواليس .



حزب العمل

استمرت المشاورات طوال الأسبوع الماضي بين أعضاء اللجنة المشكلة لاختيار المرشحين، وحتى صباح يوم الأحد الماضي انتهت اللجنة من اختيار المرشحين لـ ٣٠ دائرة. وتم الاتفاق بصفة مبدئية على أن يشكل صدر اللجنة في السويس أحد مرشحي الإخوان المسلمين، بينما يجتاز حزب العمل المركز الثاني، ورويس سعيد سيحتل المركز الأول، الإخوان المركز الأول، وبينما سيقتصر مرشحو حزب العمل القوائم على كل من الدائرة الأولى ومقرها بنتر قنا حيث سيحتل يحيى شعلان عضو اللجنة التنفيذية وأمين الحزب بقنا المركز الأول، والدائرة الثانية بسوهاج، الوادي الجديد، البحر الأحمر، أسوان، الإسماعيلية، دمياط، ودوائر السهيلية الثلاث، وسط القاهرة، ويتنظر أن يختصر الإخوان قوائم العمل في بنسي سويس.

ومن المتوقع إعلان أسماء بقلي المرشحين اليوم أو غدا.

ومن المنتظر أن يتصدر يحيى شعلان أمين حزب العمل بقنا وعضو اللجنة التنفيذية قائمة العمل، ويرجح أن تشمل القائمة الشيخ أحمد حنفي القاضي مفتش وعظماؤا أسوان وتشكل الدائرة الأولى بقنا مقلداً لقوبا لحزب العمل حيث فاز حزب العمل في الانتخابات الماضية بالعدد في الدائرة التي شهدت استيلاء نعتات حسن على أدى رئاسة الحزب الوطني، غير أن نسبة أ. ه. وقلت عائلا أمام تشكيل ثالث قنا في الدورة الماضية.

صراعات الحزب الوطني

تزايدت حدة الصراع المتصاعد بين الدكتور يوسف المصطفى رئيس مجلس الشعب والسابق الدكتور يوسف وأن الأمين العام للحزب الوطني، فعمل الرغم من نجاح الدكتور وأن في القضاء على المعارضة في اللجنة المشكلة لاختيار مرشحي الحزب الوطني، وتشاول فرص إعادة انتخاب المحجوب لرئاسة مجلس الشعب المقبل، إلا أن المحجوب لم يستسلم للمؤامرة، واستمر طوال الأسبوع الماضي في ممارسة ضغوطه على بهدف إعادة ترشيحه لرئاسة المجلس - فهو من جهة يدفع بمليديه من أبناء بلنته (الزنا) بمخالفة معياد أن

الحضور يومياً وعلى السجّاج في مقر مجلس الشعب لئلا عن شايبيهم له، ويتواجد بصفة مستمرة داخل مجلس الشعب أتوبيس مكيف مكتوب عليه (القاهرة - الزنا) مهمته نقل المؤيدين إلى المجلس وأعادتهم في رحلات يقوم بها الأتوبيس يومياً. ومن جهة أخرى يجري المحجوب اتصالات مكثفة مع أعضاء الحزب الوطني الذين من المرجح لترشيحهم على قوائم الحزب الوطني، حيث يستعينهم من مخالفتهم للحصول على دعمه له وتأييده في العودة لركائس المجلس الجديد، وقد استقبل يوم الخميس الماضي وفد أعضاء الحزب الوطني من محافظة أسوان حيث طلب اليهم التوفيق إلى جواره ضد محاولات الدكتور وأن الهافرة التي تكتسب نفوذاً وإبعاده عن تقلد أي موقع هام في المرحلة المقبلة. ومن المتوقع أن تشهد دائرة الإسماعيلية معركة ساخنة بين قائمة حزب العمل والحزب الوطني، ويعرف أن قائمة حزب العمل كانت قد حصلت في الانتخابات السابقة على ١٠٪ من الأصوات.

وتدور معركة رهيبة بالإسماعيلية بين قيادات الحزب الوطني لاختيار أسماء المرشحين، فبعد أن تقرر ترشيح عثمان أحمد عثمان على القعد الفردي في الدائرة، أصبح من المتوقع أن يخوض صبري مبدى المعاصي الانتخابات في قائمة الحزب الوطني.

ويبقى صبري مبدى معارضة شديدة من قيادات الحزب الوطني بالمخالفة نظراً لآرائه المتطرفة، وبين الزنا الشائب العمال أحمد أبو زيد كمرشح قوي ينتظر أن يحتل رأس قائمة الحزب بالمحافظة، بينما يبدو صراع بين قيادات الحزب في مراكز اللق الكبير، والقنطرة، وقليد، ففي اللق الكبير يدور الصراع بين شخصيات من اللق هـ - جبر إبراهيم جبر المرشح السابق ورجل أعمال ومحمود فهمي أمين الحزب الوطني باللق الكبير، وعبد الكريم بغدادى رئيس مدينة قليد ويتنافس حمص هذا الصراع لمصلحة محمود فهمي، وفيه يتصارع بين محمود سليم اللق السابق وبين المجلس المنحل وعبد الله الشكوى وبين مساعد الحزب الوطني، ويتوقع استبعاد مركز ليد من ترشيحات الحزب.

وفي القنطرة اشتعل الصراع بين الشعب السابق إسماعيل محمد

إسماعيل (القنطرة غرب) وممدوح يعقوب (القنطرة شرق) وذلك لاحتلال مقعد العمل.

ومن المنتظر أن يخسرم الصراع لمصلحة ممدوح يعقوب أمين الحزب الوطني بالقنطرة شرق تزعيم محاولة منع المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل من دخول القنطرة شرق في يوليو ١٩٨٢، والجدير ذكره أن عدداً من الشوايب والتهامات المخلة تدور حول المرشح المذكور.

وفي الفيوم استخدم الصراع بين اللواء ثروت عطالله محافظة الفيوم، ومحمد رجب مديري جمعية الشيخ موسى والذي تقدم بطلب لترشيح على قوائم الحزب الوطني، غير أن المخالفة قائل بطلب بالرفوف السدي بديره بالفيوم بإسلاف مئات التزيات للدكتور يوسف وأن الأمين العام للحزب يطالبون بترشيحه في القائمة رغم معارضة

وأن الدائرة الثالثة بالقاهرة استمرت قيادات الحزب الوطني في بذل الجهود لمساواة مرشحي المعارضة ولتفهم للتلخ في أحزابهم مقابل وعود بترشيحهم على قوائمه، أو توليتهم بعض المناصب الهامة، فقد أجرت قيادات الحزب اتصالات مع أسامة سليمان أمين تنظيم حزب العمل بمركز فلقوس (شرقية) والحجاج على أحمد بيومي عضو هيئة مكتب المحافظة، الذين حاولوا إقناعهم بالحصول على مرابا عديدة إذا استأقوا من حزب العمل وانضموا للحزب الوطني، غير أن كافة محاولات الحزب الوطني باتت بالفشل الذريع بسبب رفض الإغلاء أعضاء الحزب العمل.

وقد تصاعد الصراع في فلقوس بين أعضاء الحزب الوطني لاحتلال رأس القائمة وتنجرت الخلافات الشخصية بين كل من عبد العزيز مرشد ورئيس مركز الحزب الحسينية وأمين الحزب الوطني السابق من جهة - وكل من صلاح الطرطوسي ومحمد عزت أعضاء مجلس الشعب (حزب وطني) من جهة أخرى، وقد وصل الخلاف إلى حد أن رفض عبد العزيز مرشد تسليم مفتاح مقر الحزب الوطني إلى أنشبايين



المصدر : النشرة

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● المحسوب يبذل محااولات مضنية لإعادة ترشيحه لرئاسة المجلس الجديد

شارك في التحقيق:

محمد سود بكري
أبو العباس محمد
زينب عامر
حجاج نوفل

فلاين زايد
علي المكاش
محمد جمال عرفنة
طارق اسماعيل

وقد بذل المحافظ جهودا مكثفة لمنع
إعادة ترشيح بعض النواب الذين
وقفوا ضده خلال الفترة السابقة ، ول
مقدمتهم أمل عبيد الكريم الشاذلي

ومن أبرز الأسماء المرشحة لخوض
الانتخابات علي قوائم الوطني في
محافظه أسوان كل من : طاهر غلام ،

عبد القادر أبو بكر ، مصطفى حسين ،
وتشهد كرئيس الحزب الوطني
بالاسكندرية صراعات خطيرة ، حيث تلجأ

الوقوف داخل الحزب الوطني بصورة لم
يسبق لها مثيل ، وصلت إلى حد التهديد
بكشف المخالفات والانتهاكات الرسمية

التي تحدث داخل المحافظة .. ومعروف
أن الحزب الوطني بالاسكندرية منقسم
حاليا إلى ثلاث مجموعات .. المجموعة

الأولى تضم أنصار المحافظ السابق
المرحوم فوزي مفاض وبممثلي رئيس
المجلس المحلي وأعضائه ، والمجموعة

الثانية من مجموعة أعضاء مجلس الشعب
الذين أدلوا بشهادتهم ضد المحافظ
السابق والفرق الأخير هم مجموعة رجال

الأعمال الذين يمثلون قنوى ضفت
شديدة وابسطاعوا استقلال الصراع
الدائر بين الطرف الأول والثاني

لصالحهم ، لتدفعوا ببرجالهم لتدول
المناصب القيادية بالحزب ومن المقرر أن
يقوض أحد رجالهم وهو طمعت مصطفى

المقاوم والمعروف بالانتخابات الحاصي
بالدائرة الأولى بالمعهد الفردي
بالاسكندرية كممثل لرجال الأعمال .

السابقين معا دفع بهما إلى تحطيم باب
الطغر . وعلى أثر ذلك تقدم د . عزت علي
اسماعيل أمين مساعد مركز لافقوس
بمستاقته من الحزب بينما جمد انتفاع
عبد العزيز مرشد تشاظمه وعلى رأسهم
أحمد عزازي عبد الفتاح احتجاجا على
تصرفات قيادة الحزب بلافقوس ، وقد
سرب الحزب الوطني شائعة تقول أن
الحزب قرر استبعاد صلاح السطاروطي
ليحل محله عبد العزيز مرشد في
القائمة ، وتقرر استبعاد عثمان أبو
الليل المرشح في الانتخابات الماضية .
وإلى أسوان يسعى اللواء قدرى
عثمان محافظ أسوان لاستقطاب زعماء
قبائل (العبادية ، الجعفرية ،
الانصار ، النوبة) بدعوى ضمهم
لقوائم الحزب الوطني في ترشيحاته ،
وذلك حتى يكون عليهم الفرصة من
الانضمام لأي حزب آخر أو الترشح
على قوائمه

وقد أصبح من الواضح أن الحزب
الوطني قد استبعاد أعضاء مجلس
الشعب الذين وقفوا ضد المحافظ
السابق ، ومع أحمد عزت جبريل محمد ،
أحمد الشربوي ، حامد الخيال
ويحاول الحزب الوطني دعم مسلفوه
ببعض الشخصيات البارزة سواء من التيار
الديني أو التيار اللامبري لمواجهة قسامة
أحزاب المعارضة التي تلقى تأييدا واسع
النطاق من جماهير الاسكندرية ، كما
يحاول الحزب الوطني استغلال الشركات
الصناعية الكبرى في المعركة الانتخابية
نظرا لما تمثل من ثقل انتخابي ، حيث قام
يوم الخميس الماضي المهندس محمد عبد
الوهاب وزير الصناعة بزيارة لمقر الحزب
الوطني بالاسكندرية ، حيث اجتمع مع
بعض قياداته بحضور بعض رؤساء
مجالس ادارات الشركات الصناعية
الكبرى بالمحافظة ، وشأنهم معهم دور
الشركات الصناعية وأهميتها في المعركة
الانتخابية القادمة .. وقد جاء ترشيح
الحزب الوطني للمهندس فوزي حسين
رئيس مجلس إدارة شركة البترول كيماريات
بدائرة حزب اسكندرية كمرحلة أولى
لإستغلال تلك الشركات في المعركة
الانتخابية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٧.٣.١٢

المصدر:

النشرة

وقد عقد الرئيس مبارك اجتماعاً مؤخراً ضم كلا من الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطني والدكتور رفعت المحجوب نائب رئيس الحزب والاسراء زكي مدير وزير الداخلية والدكتور أحمد سلامة وزير الحكم المحلي وبعض أعضاء المكتب السياسي لمناقشة الخلافات التي نشبت بينهم حول ترشيح أسماء المرشحين للانتخابات مجلس الشعب على قوائم الحزب وعلمت (الشعب) ان الدكتور يوسف والي رفض إعادة ترشيح بعض أعضاء مجلس الشعب المنحل والمائدة الجاهات والناصريين الذين يشهد الدكتور رفعت المحجوب

كما اعترض الاسراء زكي مدير وزير الداخلية على إعادة ترشيح بعض أعضاء مجلس الشعب المنحل الذين يتقدم بهم الدكتور المحجوب ومن ناحية أخرى أكد مصدر مسئول بالحزب الوطني أنه لن تقبل التقدم بالقوائم الرسمية للترشيحات في الدوائر الأخرى يوم ٦ مارس لتكوين القائمة على الأعضاء المستعدين من الترشيحات على قوائم الحزب المعارضة أو في الدوائر الفردية وقال : ان الحزب حرص على عدم هروب النواب السابقين خاصة من لهم شعبية في دوائهم الانتخابية ..

وأكد ان اللواء زكي مدير وزير الداخلية أصدر تعليمات لمديرى مديريات الأمن بالمحافظات بتقديم كافة التسهيلات لإنهاء كافة إجراءات مسرعى الحزب الحاكم بعد ان تقبل تقديم قوائم الحزب في الدوائر الأخيرة ..

● وفي مقر الأمانة العامة للحزب الوطني بكونش النيل حشد عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب من مختلف المحافظات المستعدين من الترشيح على قوائم الحزب ومنهم وداد شلبى وسعد حن حسين وإسماعيل محمد عبيد السولى وتوفيق إبراهيم وصحبي عيسى محمد ويونس علي رمضان وصبرى محمد عبيد العال وعبد العظيم أحمد عبد الحفيظ وعلى حسين محمد عراب وتوفى محمد الشامي أعضاء مجلس الشعب المنحل لمقابلة الدكتور يوسف والي الأمين العام للحزب أو الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس السابق ولكنهم تهربوا من مقابلتهم ..

وقد اعترض أعضاء مجلس الشعب المنحل على أسلوب قيادة الحزب الحاكم له نكتهم قيادة الحزب إعلان قوائم الترشيحات حتى القرابين من أعضائه وأكادوا على أنهم سوف يتخفون سوقنا مثددا من الحزب في الانتخابات لحزب

قوائم والرقوة بجانب أحزاب المعارضة إذا دخلت منهم ..

● تنافس في الوفد

من المنتظر ان تخلق قوائم حزب الوفد في الانتخابات الحالية من قرابة ٢٠ نائباً من نواب الوفد في المجلس السابق ، على القاهرة سوف تخلق القوائم من كل من (حسن الجمل - خليفة حسين ، سيف الغزالي) جنوب القاهرة) ، سامي مبارك ، مصطفى ناجي (شرق القاهرة) أحمد حسان (وسط القاهرة) عبد المنعم فرج ، الفت كامل (غرب القاهرة) محمد عيد ، زقة البليش ، محمد مصطفى درويش (استثنائية) ..

وقد شهدت الدائرة الثانية جنوب القاهرة تنافساً بين كل من عبد العزيز حلمي الحامى ، ود ، عبد الحليم مدور الذي صعد حكم ساحليته في عضوية المجلس ولم يتمكن من دخوله ، وقد بدأ التنافس بينهما على احتلال رأس القائمة بعد اعتذار الدكتور وحيد رافت عن الترشيح .. ومن المنتظر ان يجسم الأمر لمصلحة عبد العزيز محمد البليش دعماً وأيضاً من قيادة الحزب ، أما خليفة حسين النائب الوفدى السابق عن

الدائرة فسوف يخوض الانتخابات على قوائم الحزب الوسطى ، وفي الدائرة

الأولى (شمال القاهرة) ينتظر ان يخوض إبراهيم فرج المسكرى العام للحزب الانتخابات في الدائرة الفردية بعد اصرار كريم زيدان على احتلال رأس القائمة ، ومنتظر ان يحتل صدر القائمة في تلك الدائرة كل من كريم زيدان ، أحمد طه ، حامد الأزهري ، العزيز شطا ،

وفي دائرة شرق القاهرة ينتظر ان يتصدر قائمة الوفد كل من د . محمد بيلال ، أنور الغراموى ، محمد أيسطة طه الشريف ..

وفي الدائرة الرابعة جنوب كل من علوى حافظ ، سيد السنان ، حمدي الجندى ، رمزي عبد العزيز ، بينما سيخوض د . عبد المنعم الشراوى الحامى كمرشح فردي في دائرة وسط القاهرة ..

وفي دياربانتظار ان يتصدر الفريق مدكو ابو الغن قائمة الحزب في الدائرة بينما تقرر مصفة نهائية استبعاد المستشار الصلحي بقائمة الصحفيين عبد الحميد الإسلاموي رئيس لجنة

الإعلام لجنة الوفد بالقاهرة من الترشيح على قوائم حزب الوفد ، ولم يبدأ انسحابهم من قوائم الوفد في دائرة غرب احتجاجاً على وضع أحمد السنان في الملع الأول المخصص للعمل .. كما شهدت أروقة حزب الوفد تنافساً بين عدد من السيدات لتصدر قوائم الحزب ، وعلى اثر مشاهدة حدث مؤخراً جمعية الطولود - عواطف والى رئيسة تم استبعاد ..

وحللت الدكتور كاتيليا شكرى محلها .. وأن لسان تشد صفوف حزب الوفد حالة من التنازع بين جبهتين .. الأولى جبهة صالح ممدوح أمين الحزب ياسون والشابة بقيادة نعيم الحبيب الحامى وتعد أسباب الصراع الى اختيار السابق حزب الوفد لعطو الحزب الترشح بقيادة محمد حسن لموقع امرأة الحزب ياسون أما اثر حفلة نعيم لبيب الوادى القديم ، الذي رأى في تصرف قيادة الحزب شامعاً لسوء القيادة السوفدية القديمة وأبناء الوفد الحقيقيين ..

وقد ربح الوفد صالح محمد حسن ل الدائرة الفردية ياسون ، وفي الدائرة التي تشهد مراعاً قويا خاصة ان حزب التجمع وضع فتحي محيى الدين في نفس الدائرة .. وهو ما سيؤثر على عدد الأصوات التي سيحصل عليها كل منها ، حيث ينتهي التنازع الى الفتوى .. ول الدائرة الثالثة (شرقية) اشتد التنافس بين كل من حسن عبيد ، ود ، نزيه عبد الرحمن وعبد الجواد شواي لاحتلال المقاعد الأولى في قائمة الوفد .. تشهد كواليس الوفد بالاستثنائية خلافات بين النصارى الوفدية القديمة وبين عناصر أخرى تدعى تمثيلها لنصارى الوفد

التي تشهد مراعاً قويا خاصة ان حزب التجمع وضع فتحي محيى الدين في نفس الدائرة .. وهو ما سيؤثر على عدد الأصوات التي سيحصل عليها كل منها ، حيث ينتهي التنازع الى الفتوى .. ول الدائرة الثالثة (شرقية) اشتد التنافس بين كل من حسن عبيد ، ود ، نزيه عبد الرحمن وعبد الجواد شواي لاحتلال المقاعد الأولى في قائمة الوفد .. تشهد كواليس الوفد بالاستثنائية خلافات بين النصارى الوفدية القديمة وبين عناصر أخرى تدعى تمثيلها لنصارى الوفد



المصدر: النشرة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣ مارس ١٩٨٨

أنتم لاتعلمون للحكم استقبلوا إرهمكم الله

بقلم: تيساديل حبيب

ماذا يدبر لنا ؟ وما أكثر الأسرار والألغاز في السياسة المصرية ؟ وسط الاستفتاء والقوائم والاستعداد للانتخابات .. أعلن أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي قد تم ، وقيل إن المباحثات تجري في واشنطن حول الدين العسكري ، وجاء شيمون بيريز ليتباحث مع الرئيس مبارك ..

ماذا يدبر ؟ وكيف تتشابه هذه الأحداث مع بعضها البعض ؟

ماذا دار في المباحثات مع بيريز ؟ وكيف ارتبط ذلك مع الصلعة التي حصلت مع الخارجية الأمريكية وصندوق النقد ؟ وما علاقة هذا كله بالانتخابات العامة ؟ لابد أن هناك صلة ما بين الانتخابات وبين هذه التحركات الأخرى ، فحتى لا نصدق أن الانتخابات تكثرت لمجرد اكتشاف خطأ دستوري ، والأمر المؤكد أن أي حديث عن الحكم الديمقراطي يكون سخفاً بمعنى له إذا استعمرت الأمور الجهرية تدار بمعرفة الأمريكان والصهيانية ويمشوا بكتهم .. وإذا ظلت القوى الوطنية بعيدة تماماً عن المعرفة ولا تقوى المشاركة

ومع ذلك ، ولأطراف الدائرة المحدودة لما نعرفه ، نستجوب الحكومة في ثلاث قضايا ، ويكفي أي اتهام منها لانتلاع أية حكومة في دولة معترية .

□ والقضية الأولى عن ثورتي العلاقات بين المسلمين والأقباط

لقد تنازلت الشعب، هذه القضية منذ فترة ، ولنا إن مسلسل العنف

والصدام أن له أن يتوقف ، ولكن نلاحظ أن تحذيرات لم يلق أية أذان واعية ..

أيها السادة ، نحن نكلم في هذا الأمر وعيننا على المخاطر التي تهددنا ، وأعين

طبيعة المخططات الغربية والصهيونية التي تهدف إلى تفسد المجتمعات

الاسلامية والعربية .. إن ما يحدث في لبنان نذير خطير ، والخبر العراقي الايرانية

قد اتخذ شكل صراع سني - شيعي إن لم يتبته المخلصون اربهم دينهم .. بل لقد

أصبحت الفتنة في لبنان من هذا القبيل فعلاً ، فهذا الصراع المسيحي - المسلم

أشدت والنهب في داخل الصف الاسلامي بين الشيعة والسنة .. ولا حول ولا قوة إلا

بالله ..

بكل هذا الحذر ، وبكل هذا الإدراك للمخاطر ، فلنا إننا لا ينبغي أن ننظر إلى

تكرار أحداث العنف الطائفي ببرد واستخفاف .. لا ينبغي أن نتعامل مع هذه

الأحداث كما لو كانت أحداثاً متفرقة لا يربطها سبب مشترك وتخطيط عام .. فلنا أن

المشكلة ينبغي أن تواجه من الجذور ، من أسبابها الفكرية والسياسية والقانونية

والسياسية والاجتماعية والتربوية ، وهذا البحث القومي ينبغي أن تشارك فيه كل

الاتجاهات التي تنتمي إلى هذه الأمة .. فلنا هذا كله ولكن لم نجد من يسفع

والأحداث في كل يوم تتصاعد .. ولنا الأسبوع الماضي - وحده - اتسع

العنف في بني سويف (يوم الخميس) ثم امتد إلى سوهاج (يوم السبت) حيث

أحرق مسجد وكنيسة ..

أين الحكومة ؟ ولماذا قامت الحكومات إن لم يكن قيامها من أجل التصدي

للعوامل الفرقة ؟ .. لمعمر بلذات عرفنا أن الحكومة هي التي تعقد العروة الوثقى

وهي التي تجمدها وتنعق أعضائها ..

أين الحكومة ؟ أين السياسات وأين الاجتماعات والمناقشات ؟

لقد ذكرت في مقال سابق أن البلاد بلا رئيس للحكومة ، ول غيبة هذه القيادة

السياسية ، كان طبيعي أن يحل هذا الموضوع الخطير ، موضوع العلاقة بين

المسلمين والأقباط في وزير الداخلية ، وكان طبيعياً أن يختزل هذا الرجل إلى مسألة

حيية وأحداث مؤسسة بشومة وأمن مركزي ..



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣ مارس ١٩٨٧

المصدر: النشر

لقد تطلعت الحكومة .. واعتبرت بما
ثم أو كادت .. ثم سحبت ما قدمت ..
وعادت للقول والاعتراف الملبور ..
حتى اضطر بعض كتاب الحكومة إلى
الإقرار بأن الحكومة أخطأت في سلوكها
وفي أسلوب المعالجة الذي ألقاه ذلك
الرأي العام ..

والحقيقة أن الأمر أجدهم أخطر من
أن يوصف بأنه خطأ في المعالجة ..
فحين يبادءه بصدد جريمة بشعة ..
وبصدد تستمر على العبر من .. وقد
نقلت كل محاولات لستلزام
والاستفزاز والتشديد إلى إخراج
الحكومة عن مصمتها .. هنا أيضا نحن
بصدد أعمال جسيم في أمور لا يجوز فيها
الأعمال .. فمن الذي عوقب في ذلك ؟ ومن
الذي يحمي المجرم ؟ من هو صاحب
السلطان الشرعي الذي يجبر كل
المستوطنين في البلد على أغلاق
أوقافهم ؟

ومنى تستقيل الحكومة أو متى
يستقيل وزير أو مسئول .. إن لم يكن ذلك
في مثل هذه المناسبات ؟

□ و .. نصل للاستجواب
الثالث وهو عن الانتخابات ..

لقد تدخل الأستاذ أحمد بهاء الدين
في المناقشة حول هذه الانتخابات حين
كان متصوفا في البداية أن كل مجلس
الشعب لا يعكس اتجاه (ولو
محدودا) لتحسين الفلبسية
الديمقراطية .. وقد حاول بهاء الدين أن
يضيق النقاش لفحصنا ما قد ساد آن
تجديد ما هو صحيح وما هو خطأ في
قواعد الديمقراطية والانتخاب .. وقال
إن المناقشة يجب أن تنحصر فيما هو
أسدوى وما هو غير دستوري .. فهذا
أقرب لحدود التعديل .. ولأنه أنه كان
محا ..

إلا أن محاولته لضيق النقاش بدأت
بالفشل .. رغم الصلاح الدستوري الذي
ولفته .. ففضت الإجراءات الانتخابية
في طريقها لتعديبا بانه اعتراضات ..
حسنا .. نحن في استجوابنا هذا
أكثر تواضعا في مطالبنا من الأستاذ
أحمد بهاء الدين .. لتحسين لانتخاب
بتعديل القانون مراعاة للدستور أو غير
الدستور .. نحن نطالب ألا يبعد
شبهة الغش عن الانتخابات ..
وبماثير الانتخاب هنا من أن الحكومة

ماتت الحكومة وعليها أن تعتمد على
أنفسها .. ونستع في هذا الصدد (بإذن
الله تعالى) خطة متكاملة تواجه خطة الإعداء
وتبطل نواياهم .. ولكن حتى أن يسمع
السيد زكي بدر ما يشاع عن ريش صادة
كبرياءه تطيع مشايخا على شباب النساء
السلطات .. لقد سمعت شخصيا .. خلال
الشهر الماضي .. هذه القصة عبر عشرين
مواظنا من أمال بني سويف وأسسيوط ..

ويغصهم القلق وصدقه وبقته .. وقد
سمعت من هؤلاء قصصا أخرى عجيبة ..
فكيف لم يصل إلى وزير الداخلية شيء من
ذلك ؟
إذا قال الوزير إن التبايل لم يصله لكان من
واجبه أن يستقيل فوراً .. وإذا قال إنه علم
بأمر لكان واجبا أن تنسكه عما فعل إزاء ما
سمعه .. هل حقق في الأمر ؟ وإسنادا لم
تعلن نتائج التحقيق لكي تهدأ الخواطر
وتطمئن القلوب ؟

في هذا الوجه بالبيان عمل مقصود
منه (إن حدث) استفزاز المشاعر
وأطلاق التهمات العدواني .. ولورثت
حدث هذا العمل .. فإن الفاعل سيكون
عنصرا مغريا مشبوها .. وأيا كانت ملته
فإن نعر المسلمين وعدل للاتباط في الوقت
نفسه .. وبالقرينة .. ولو ثبت حدوث هذا
العمل .. لتبارى الاتياب مع أخوانهم
المسلمين في معارضة السلطات لأتباع بهذا
المجرم أو بهذه المعالجة ..

فلماذا لم تتحرك الحكومة ؟ إن شباب
الشرطة يتحركون في بلاغ أقل خطرا من ذلك
بكثير .. فلماذا التماس هنا ؟ إن القسي
المسلم القوي على دينه سيتصور أن
تقاسم الداخلية يعكس استخفافا وتهانا
في صيانة الحريات وحماية الكرامة ..
والأبواب سيستمر تقاسم الداخلية على
أن يضع الأبرياء في موضع الشبهات ..
ويعرضهم للتهديد والإيذاء بغير ظهروا
فداع ..

لماذا لم تتحرك الداخلية طوال الفترة
الماضية في حدود اختصاصها بمعناه
الضيق والمعارضة كجهة مسئولة عن أمن
الأفراد .. وعن الأمن الداخلي العام ؟
لماذا لم تحاول جسيم .. أم تاملت متعمدا
لصالح الشيطان من أجل إحداث فتنة ؟
الامر المؤكد أن السيد زكي بدر إن
يستقيل بسبب هذا الذي حدث .. والمؤكد
كذلك أن من هم فوق زكي بدر إن يطلبوا منه
ترك وثارته .. وعلى هذا فإن المسترلية عن
حماية أمتنا أصبحت على عاتقنا نحن ..

□ نستنتج بصدد ذلك إلى
الاستجواب الثاني .. وهو
متعلق باستيراد مواد غذائية
ملوثة بالإشعاع النووي .. وإن نطيل في
الشرح لفترة ماكتب .. ولكن لعلنا نشير
بشكل خاص إلى ما انتشر في الصفحة
الثالثة من هذا العدد .. وخاصة مقال
نعمت أحمد فؤاد ..



المصدر : النشرة

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المركزى (وخاصة الصحافة الرسمية والإذاعة والتلفزيون)

إن إجراء انتخابات حرة مكسب أخلاقي هام لكل البلاد المجتمع . فاحسن أن يشهد الحكومة بالكتاب والتزوير فحين إنشاء المجتمع . وبين قيم فائدة بين أبناء المجتمع . ولكن إضافة الشباب في المقام الأول . هناك إلى هذا الجانب الأخلاقي . هناك المكسب السياسي أيضا المعتمد في رغبتنا المخلصة في إعاش الأسفل في إمكانية الإصلاح بطرق قانونية .

إن الناس تنطلق إلى الإسلام منهجا ودولة . الناس يؤمن بأن الإسلام يحقق التنمية المستقلة وينشر الرخاء والترحام . فهل يمكن أن يتبع مجلس الشعب لهذه الأمال ؟ هل يمكن أن يصل إلى المجلس من يمثلون هذه الأمال ؟ هل يصل المرشحون على قوائم حزب العمل إذا كان هذا هو رأي أمتهم ؟
إن شيوع الشكوك .. ولا تتحول الإتهامات - حول نزاهة أية حكومة فيما يتعلق بالانتخابات .. يؤدي فوراً وبالقطع إلى تغييرها .. ومع ذلك .. ليس هناك مصرى عاقل واحد يتوقع حدوث ذلك . ولذا فإن علينا هنا أيضا أن نعتد على الحلول الذاتية . علينا أن نعتد على إيماننا وسواعدنا في الداف إلى صناديق الانتخاب وأن حمايتنا من التلاعب .. وبإسالة التوفيق .

■ أرجو أخيرا أن أتبه القارئ إلى أن الأسباب التي أوردناها في المقال لنشيل ، الحكومة لاتعتمد على المواقف من السياسة العامة في أمور الشريعة والحريات العامة وفي أمور الاقتصاد والعلاقات الدولية .. نحن لم نذكر شيئا من ذلك . وأردنا أن نقول : إنه حتى إذا استمرت سياسات الحزب الوطني ، فإن الحكومة الحالية فاشلة في تنفيذها . أي أن السياسات صميمة . وتنفيذها صميمة أعظم . والنيابز باله . ولكن عسى أن يكون العرج قريباً . وثلك الأيام ندأولها بين الناس .

لم تعد نخجل من سيرة التزوير والمزورين ، فالمسؤولون أصبحوا يتسمون في سفرية واستخفاف كلما سمعوا اتهامهم بالتزوير .. والطبيعي أن يستفز أى إنسان إذا القيت في وجهه مثل هذه التهمة ؟! فمصاداً جرى في الدنيا ؟ أنيا ؟ الحكومه لم تعد تظهر بمنظر الغيور على الشرف والسمعة . ولم تعد تعيب بالرد على الخصوم . والمتحيرمين ، إلا أن موضوع التزوير في الانتخابات في الحقيقة أكبر وأخطر من أن يتجاهل . ونحن نقول هذا رغم إدراكنا لصعوبة الرد على الاتهامات الموجهة للحكومة . فقد تورطت الحكومة (وخاصة الداخلية ووزارة الحكم المحلي) في كمية من التدخل والتزوير في أشكال لها يصعب تبريرها أو التوصل منها .. وقد خير المواطنون كل ذلك بأنفسهم . بحيث يستحيل انتقاء أى فرد (على سبيل المثال) يتسائل الاستفتاء الأخير . أو يتسائل استفتاء مجلس الشورى . ودعك من انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ .

ولكن نحن لانتطلب من الحكومة تكذيباً أو تبريراً . نحن نطلب منها وعداً بأنها ستجري انتخابات أفضل ، وبوسعها أن تقول أنها ستفعل ذلك في ضوء الاستفادة من التجارب الماضية . وبعد أن درست أوجه القصور التي تفسد النتائج .. وليس في هذا التصريح - وفق الصيغة المقترحة - ما يثبت .

بل إنني أذهب إلى أبعد من ذلك فأقول : إن الحكومة ، الذكية ، عليها أن تقول ذلك حتى وإن لم تكن مخلصه في التنفيذ .. فليس من السكاء ، - في ظني - أن تزوجها نهاراً والعين في العين . فبعض الحياء مطلوب . على الأقل من أجل خساطر المراسلين الأجانب . ودعك من خساطرتنا نحن الشعب المصري !!

■ إن الحكومة تتجاهل المقترحات المحددة التي تمنع التزوير أو تحد منه . وهذا يعني أنها تنسوي المعنى في طريقها . ولتذكير القارئ - الناخب نكتب أن المقترحات يمكن أن تختصرها (في إطار الزمن المحدد والفرص لهذه المعركة) في : إشراف القضاء على العملية بدلاً من وزارة الداخلية وكسر احتكار الحزب الوطني لأجهزة الإعلام

عادل حسين



المصدر : الشـجـع

التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحالف بين العمل والأخوان والأحرار ضرورة وطنية

فهل يجنسى شعب مصر ثمار تأييده لهذا الحدث التاريخي ؟ ؟ ؟

تحالف الوفد والأخوان في انتخابات ١٩٨٤ ، وانفص التحالف في انتخابات ١٩٨٧ ، لم يستمر إلا سبوعين طويلا . التحالف الحالي بين حزب العمل والأخوان تنتظر نتائج المستقبلية على القوى السياسية التي «تسفر عن هذا التحالف .. كل الدلائل والشواهد تؤكد أهمية هذا التحالف بل تشير إلى ضرورة بما يحمله كل طرف من التحالف من اتجاهات تكاد تكون متسقة مع بعضها البعض ..



إيهاب الأزهرى



فهمى هويدى

● ويشكل المستشار فريد نصر ورئيس محكمة الاستئناف بنشاطا :

ان النسبة التي فُرِضت على الأحزاب وتم تحديدها (٨ ٪) هي التي دفعت الأحزاب بعد التجربة الأولى إلى البحث عن مخرج حتى يستطيعوا الوصول إلى مقاعد مجلس الشعب والتعبير عن دورهم في المجتمع .. ولا يملك أحد أن يعيب على أى حزب أو جماعة أن يتخذ مثل هذا الموقف الذي صنعه قانون لم يكن لأحدهم رأى فيه ..

ومجلس الشعب بصفته السلطة التشريعية لابد أن تعكس نوعية أعضائه الفكرية والسياسية اثرها بالإيجاب أو السلب على مسار العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغيرهم في مصر .. ويعتمد ذلك بالقدر الأول والأخير على سلامة اختيار ممثل الشعب في مجلس الشعب دون محاسنات أو مزايدات .. فيص الدستور ان الحكومة ليست وحدها هي صاحبة القرار .. ولابد ان يوافق مجلس الشعب .. ويقرر تشكيل الجهود في اختيار النماذج المصالحة دينيا وثقافيا وعلميا .. يكون الامل كبيرا في أن يجنسى الشعب ثمار هذا التحالف ..

حاشيا .. مخربها وحرامها

● ويقول المستشار محمود هريدي : انني افضل التركيز على الساحة الاخلاقية لاجابة على مثل هذا السؤال .. فإن السمة التي تغلب على هذا التحالف هي سمة الالتزام بعدة مبادئ شرعية تتناول في مقدمتها تطبيق شرع الله والحكم بما أنزل الله وما رآه ذلك من أثر في نفوس جميع الناس ..

فهمى هويدى

■ ليست هذا التحالف يكون

استراتيجية تحت راية الاسلام

إيهاب الأزهرى

■ اذا استطاع التحالف ان يتصلى

لاخطاء الحزاب الوطنى .. فتلك هي النمرة

تحقيق : أحمد عبدالله



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

النشرة

التاريخ :

٣٠ مارس ١٩٨٧

الله وما وراء ذلك من أثر نفوس جميع المواطنين .. ويكفهم ثمرة مجتونها أنهم من ظل هذه المبادئ وان يخالوا من حاكم ولا من مسؤول .. إنما الخوف سوف يكون من الله سبحانه وتعالى وحده ..

فإذا استأخروا المشركين تعبئة الشعور بهذه المبادئ .. لسرع نسبية صدر المتغيرات بانها السبيل الوحيد للخروج من أزمتنا المتعددة .. فإن ذلك طبيعة الحال سوف يحقق كل الآمال التي يصبو إليها الشعب ..

ولأنه مثالا تطبيقيا .. إنه إذا طبق شرع الله .. فلن يستطيع حاكم أن يوقف العمل به أو يغير منه أو يبدل له حسب الأوامر .. أما في ظل القوانين الوضعية فمن حق الحاكم أن يوقف العمل بها أو يغيرها بما لا يمس قانونا يتكسبون إليه .. ويستبدله لهم بما يسمى قوانين الطوارئ .. حتى أصبح الأصل في مصر هو قوانين الطوارئ .. والاستثناء عن القاضي الطبيعي وليس تقتض الضرورة ذلك إلا ما يخطئه الحاكم ..

ومثل ما حدث لذلك حدث لهذا التناقض الغريب في حياتنا السياسية .. فعندما اشتعلت أحداث الأمن المركزي وفي الجهة المسؤولة التي تسطح وناسا في كفاءة القانون الطبيعي وتقرض على البلاد دوما بأن تكون البلاد حالة استثنائية تحتاج أن تكون طوارئ .. أقول أن هذا الأمن المركزي مؤسسه الذي مارس التشريع واليدم والسلب والاعتداء على حريات وأموال المواطنين تنسدى لها الشعب من تلقا نفسه وأرقهم ودافع عن البلاد من شرهم .. وقام رئيس الدولة بترك التحقيق في كل هذه وقائع سرع دون ترك أو مخادعة فحازت لديه التحقيقات ثقة كبيرة .. وفقد ذلك الشعب أثبت أنه الأمين الصالح على البلاد ولا خوف منه .. وإن القضاء العادي لأشبهه به قبل أنك دائما قدرته وكفاته .. ثم مفاد أن حاسي البلاد من مخرجها وسالبها وتغلبها .. ورغم ذلك تقرر سد العمل بقوانين الطوارئ .. ومما عزع في نفس أن قرار هذا صدر مساء ليلة عيد العيلة .. إن وقف رئيس الوزراء على جسد الشعب يومها ليؤمل باعتباره أنه يعلن ضد القوانين الطوارئ لأنه يرى أن القوانين العادي غير كاف لمعالجة الأمن والأمان في البلاد .. حتى غلظت أن العصور بعد العمل بهذا القانون كان مقصودا به أصحاب مؤثر العيلة وحدهم ..

ولذا فالتالي أقول : أن شعب مصر لن يرضى شأنا إلا إذا تمكن تسيار التحالف المتوجه إليه بخاصة تام من يد دوح مبادئه وأخلاقياته في أفراد ومجتمعات هذا الشعب .. من أجل الاحتكام إلى قوانين يحترمها الحاكم والمحكوم .. وتعيد

الحاكم والمحكوم .. وتحدد لكل واحد في المجتمع أيا كان موقعه .. ما حقوقه وما واجباته .. فليس مطمئنا على بيته وعلى نفسه وعلى دينه بما يحقق صالح الإنسان والانساني ..

غضوا أخطاء حزب الوطني

● ويرى إيهاب الأزهرى مدير عام إذاعة الشباب والرياضة سابقا :
لست ألك بتعاليق لهم الخير مصر .. إن في الدولة حزا يسمى بالوطني يسير بالشعب إلى طريق وسراييد ترقى الشعب بدلا من أن تأخذ بيده وتجروه من هذه

الأزمات التي تعانيتها جميعا .. إذا استطاع هذا التحالف أن يلق ويصدق أمام تيار الحزب الوطني الذي جبل لنفسه كل المكاسب وكل الصالحات .. فسان أول الفطرات الإيجابية التي يمكن أن يحققها .. هو أن رأى الشعب المعمرى الحقيقي في علاقه مع البلاد في الأرض والمصلحة ول التوجيه الاستراتيجي الأمريكية ..

إن في جريدة الأهرام صفحات نشرت في الأسبوع الماضي عن تنظيم النسل .. والعجب العجيب أن الذين يؤمنون بهذه الأعمال هم أول من يتخلى عن تنظيم النسل اليوم وجعلوها فرصة لتنظيم الدخل المالي الجيد ..

إنني أتبه الجماهير في مصر إلى نشال واحد من أشقة ما يفعله الحزب الوطني فيهم ويجعلهم يبعدون حساباتهم جيد .. هو ما تبه الإذاعة وما يعرفه التلفزيون من بيانات ومعلومات تهدف إلى جعل شعبا جهولا لا يها إلا اهتمام له الإسماء وكطعامه ويقرأه ويبقى مسرفا كالأعشى لا يدري من أمر نفسه شيئا .. ودور هذا التحالف هو أن يقيم الآراء التي تقنع الأسماء الناس وتسويج عقولهم إلى أن الذي يمشرون ليس يمكن تغييره وتحويل مساره .. ثم كان السؤال هذه المرة للاستألف فهم هويدي المعرف الإسلامي المعروف ..

فلان :
إن النتائج تتوقف على الأعداد .. فإذا كان التحالف المعركة عتلا فليس أن هناك تائسيرا مرجوا على المستويات المختلفة ثم لم هي أهداف التكتيكية أم أنها أهداف استراتيجية .. فإذا كان الاتفاق استراتيجيا .. فلا بد له من بقاء اتفاق ما تسير في خيطه متوازنة .. ولا تكن المعركة الإخلفة من الثلاث .. ويقول سبحانه وتعالى : وعاونوا على البر والتقوى .. إن هذا التحالف إذا كان استراتيجيا حقا .. فالتنازع لن يكون : إنه تحالف

وتضامن من أجل اعداد أجيال إسلامية تحمل عبء الرسالة .. وهذا يحتاج إلى جلسات مطولة بين الأطراف الثلاثة لصياغة الاتفاق في نقطة مدعومة .. وهو عمل شاق وجاد ..

ولو صدقنا في ذلك .. فانه لا شك يكون تحول تاريخيا خطيرا .. إن التحالف زواج سعيد ولكن يارك به لا شك .. ولكن المهم أن يكمل هذا الزواج ويتابع حتى يثبت لنا أن الزواج دائم .. وتوفر له أركان السلامة والنجاح ..

وكان اللقاء الأخير مع فضيلة الدكتور أحمد التكمي الرئيس بكية للجمعية العامة الأزهر .. فيقرنا قلنا ..

اسمحوا لي أن أستمع كلمة التضامن بدلا من كلمة التحالف لأن هذه الكلمة الأخيرة لا ورأس في أذان الناس .. من خلال التحالف القائمة والتي يوجه مبهودا إلى الاعتداء والتي يوجه وجهانها ولكن استعمل في التعاون بين هذه الجبهات الثلاث العمل والأحرار والأخوان المسلمين .. وهذا التعاون سوف لا يكون له النجاح العظيم إذا التفت من مبدأ واحد وصمم على رومان تصديق التباين أن يكون هذا التعاون والابتعا من أجل كلمة الله والرفوف من أجلها من خلال المجلس التشريعي .. انني اعتقد أن الذين هم على رؤوس هذه الجبهات .. لا شك لا يهتمهم ويخبرهم على دينهم .. فهذا التعاون الذي

هو أسلوب من أساليب الإسلام ومبدأ من مبادئه وصديق الله العظيم .. وتساوون على البر والتقوى وتعاونوا على الأثم والعُدوان .. لأن هذا التعاون سوف يكون له الأثر العظيم على هذه الجبهات وحمل الشعب المصري والإمة الإسلامية ..

كما إذا حدثت كما قلت التي من أجل شريعة الله وكلمة الله .. ولست أعلم مسافتنا مسلمين أن هذا الشعب وهذه الأمة لا تجد نفسها إلا من خلال هذا الدين ونحن نعلم في التاريخ القديم والأجدد به مصدره الأية في تاريخها الحديث أنهم توجد إلا من خلال عقيدتها التي أسستنا ويتناضل كل جوانب الحياة ومسوق الله العظيم لله يقول : يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحكيكم .. فها هو يشمل كل جوانب الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية .. ومن عظمة دينه أنه وضع المبدأ وترتلت كتيبة وتنشيطه على حسب العمر والمكان .. وهذا استطاع أن أقول أن هذا التعاون إذا ما استغل وخرج من هذه المشاكسة سوف يكون لهذا التعاون أثر عظيم على الأمة ..



الشعبة

المصدر :

٣٠ مارس ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



زكى بـلـدـن خطـر

لا أستطيع أن أتصور الانتخبات القادمة وهي تجري بطريقة حرة ونزيهة . السبب في ذلك بالاضافة الى فقدان كل الضمانات المطلوبة هو الوزير اللعق في وزارة الداخلية زكى بدر . وما أدراك من هو ؟ اخر مضايقة كانت تزوير انتخابات الشورى بطريقة خلفه ولجته . انشئ اشعر أن الانتخبات التي ستجري في عهده ستكون من أسوأ الانتخبات في تاريخ مصر . ارفعنا وتضيقا على المرشحين ، وتزييفا لارادة الناخبين . أتمنى أن أكون مخطئا في تصوري ، ولكن كل الدلائل تؤكد وجهة نظري . كم من الاضطهاد ارتكبت في بلادي في عهد زكى بدر . الحكومة أسرفت في عهده عن وجهها الحليبي . الكرية القبيح المظلم ، وفقدت بياها حيالها .. قبل زكى بدر كانت الحكومة تقبل أن ألتقون الطوارئ لن يستخدم الا في أضيق نطاق وضد الإرهاب فقط ، وجاء زكى بدر واستخدمه على نطاق واسع وضد فئات مختلفة من الشعب ومن المؤسف أن الاستخدام الأساسي للسلطات الطوارئ في الوقت الحاضر وهو للاطاحة بسيادة القانون وانتقل من فصرح عنهم المحاكم في القضايا السياسية بعدة نهائية . قبل زكى بدر كانت الحكومة تردد في اقتحام الجسملحات الا للضرورة القصوى وفي هذه السنة فطعن في عهده اقتحام أربع جامعات بأسبوسوطوحج والمنصورة والرفايق والبطنة قاتلي ا ا بل ووصل الأمر حتى الى

اقتحام بيوت الله لأول مرة وأنا حرماتها كما حدث في أسبوط . قبل بدر كانت السجون قد أخليت من المعتقلين ، واذت بلادي لأول مرة طعم سيادة القانون لحد حس لاي شخص الا بأمر القضاء . بعده عادت الاعتقالات من جديد ، ففي السجون حاليا عشرات من المعتقلين يساوم وزير الداخلية قبله كان التعذيب قد توقف لم بعده عاد من جديد بسوحشية وقد بلغت من جرأة هذا الوزير أن يلفظ في ولجة أنه يتجسس على الناس في حياتهم الخاصة ويعرف أسرهم بيوتهم الشخصية . ان زكى بدر لا يمثل شخصه ، بل سياسة حكومة المسئول عنها بالدرجة الأولى لرئيس الجمهورية . وللأسف قطع الرئيس مبارك ضلته بمعارضة ، فلم يعد يقرأ صحفها ، وازدادت عزلة فلم يعد يقرأ لغتها من أكثر من سنة . ويلاحظ أن هذه العزلة جاءه توقيتها بعد تعيين زكى بدر وزيرا للداخلية ، لقد لفصل سياسته على الصوار مع المعارضة .

انشئ اشعر أن بلادي تعود من جديد للخلف ، الى الحكم البوليس من جديد ، أخشى أن تكون الانتخبات القادمة ذروة المأساة في هذا الاتجاه اذا شيين خطا رأيس . وشهد المصريون المحايدين أن الانتخبات كانت حرة ، فالحق ساطع في هذا اليق معتبرا علنا لزكى بدر ، لأنني ساكون في هذه الحقبة الخطأ في حقه ، ومن واجبي الإعتذار له علنا كما يامرني ديني . أما اذا صدقت تولعشت ، فأرجو من القراء أن يذكروا انني ثبتت مكرأ الى أن زكى بدر هو أكبر خطر يهدد استقرار مصر .

محمد عبد القدوس



المصدر: النشرة

٣ مارس ١٩٨٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ليكن برنامج المعارضة

الاستحقاق

- إلغاء قانون الطوارئ
- إلغاء القوانين سيئة السمعة
- إطلاق حرية تأليف الأحزاب وإصدار الصحف
- وأخيرًا إلغاء كامب ديفيد

الإسوار في جدران محصنة ، وليس حكومة مصر بدعا بين حكومات الأمم والشعوب ، لئلا شيء يحسرك تلك الحكومات إلا حينما تتدفق جموع الغاضبين في مسيرات ومظاهرات تخيف الحاكم من التحول إلى شيء بعيد عن الغضب بأسلوب يخشى الحاكم من تطوره .

ولو أراجعنا تاريخ مصر وتاريخ

الأمم الأخرى لوجدنا أن التغيير لا يحدث إلا بصركة يحس بها في الشارع ، وبطبيعة الحال هذه الحركة لا يجب أن تتسم بالعنف ، أو يخلطها الشغب ، فهناك فرق كبير بين التعبير عن الغضب ، الذي يوحى به بالفعل عام ، وبين العمل العشوائي بالعنف لهذا الأخير ، قد لا يكون تعبيرا عن الغضب ، بل ربما يكون إخلالا بالنظام صحيح أن المظاهرات التي تضم الوفود ومع ذلك تبقى منقطعة ، وبعيدة عن الأضرار بالملمتلكات العامة والخاصة ، هي من سمات الحياة السليمة في البلاد التي عرفت كيف

إذا كانت الحكومة بحكم سلطة الحكم - قد نجحت في إرغام الأمة على خوض معركة انتخاب على قواعد من قانون مضحك يزيّف نتيجة الانتخابات مقدما ويحول دون رأى الشعب ، فلنحول المعركة إلى حملة ضارية ضد عيوب النظام القائم والجائم فوق صدورنا وأهم هذه العيوب بعد كامب ديفيد هذه الترسانة من القوانين التي ابتدعها منح يتعاطى صاحبه مخدرات من طراز عنيف .

اجمعين ، لا يلبثون إلا شيئا واحداً هو أنه ما دام أن البلد يسوده الهدوء ، فكل ما نقوله أحزاب المعارضة ، وما نكتبه في صحفها من مقالات ، كلام يتبدد في الهواء ، وإذا كانت في بعض الأحوال تبتدى التزمزيم مما نقوله المعارضة ، وتوعز لصحافتها أن ترد علينا بعبارة حادة ، فهذا الغضب لا يدل على إحساس الحكومة بما في حديثنا من مرارة ، ولا ما فيه من حرارة ، ونعتقد أن هذه المرارة وتلك الحرارة ، مجرد ظاهرة لا تلبث أن تختفي ، ويبقى كل شيء في مكانه .

ولهذا فنحن لا نطلب ندعوا إلى تعديل أسلوب النقود والاحتجاج من القول المكتوب ، والقول الملفوظ وراء

أن الانتخابات في بلاد العالم كله كسباق الخيل ، يثير الاهتمام الشعبي ، لتتبع المعركة الانتخابية ومعركة من يسبق من ، ومن يهزم من ، فلنستغل هذه الخاصية في المعركة الانتخابية ولننظم حملة مستعجلة ومتصلة ضد كل ما نشكو منه ، من قوانين الظلم والظلمة المفروضة على شعبنا لسنوات عديدة .

أن كل شيء يدل على أن الحكومة معزومة إلا تغير شيئا مطلقا ، فهي تعتقد أن كل ما سنته وسنه فيها أنشور السادات ، من قوانين ، وكل ما نقوله وما نفعله ، هو من حقها من شاحية ، وهو الصواب والحق من ناحية أخرى ، والحكام قبل غيرهم من الناس



المصدر :

الشمس

التاريخ :

٣ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المبادئ لأن الغلبة من الاجتماع هو جمع الآلاف حول فكرة بذاتها . وأن اجتماع الآلاف في اجتماع أمر يدعو إلى سرور الناس ، ونهيه له الشرطة الظروف المواتية .

ولا تنس أن وزير الداخلية سابق قضية مرفوعة ضد وزير الداخلية سابق بالعقوبة المقيدة للحرية وبالعزل من الوظيفة . حينما ثبت رفضه لتتخذ حكم جنائي صادر من القضاء لتوقف وزير الداخلية عن تنفيذ هذا الحكم ، وإذا كان الحكم قد أُلغى ، فلماذا أشه بل بلغ قفص المحكمة الاستثنائية تأييد الإدارة .

فالمحكمة الاستثنائية لم تتعرض لهذا الجانب من الحكم وانصرفت أسبابها على رفع الدعوى الجنائية ضد الوزير المتهم بدون الحصول على إذن برفع الحصانة عنه بسبب كونه عضواً في مجلس الشعب .

وبذلك يبقى الحكم - الذي يعتبر سابقة جليلة وخطيرة - علم ينقص من أهميته وخطره . ويبقى موقف القضاء الرافع في مجال الحريات العامة والحرص عليها ، موقفاً يجب على مصر كلها أن تغفر به .

ولكي يستطع القضاء مواصلة سيره المنظمة بهذا الإحكام الجديدة التي صدرت في الستين الأخيرتين ، يجب أن تتحول المعركة الانتخابية بخطتها ومتشوراتها واجتماعاتها وسيرتها ، مهرجاناً لحق الاجتماع وحق التظاهر . ويرفع الخطباء أصواتهم بتأييد هذا الحق ، وليندووا حبل أسلوب - سبيل القيود التي تقيد حقوق الإنسان .

فلذا خرجنا من هذه المعركة بأهم جديد لهذه الحقوق ولأسلوب ممارستها ، كانت المعركة خيراً وبركة ، ولو زيفت فيها أصوات الناخبين فليشعب لها يستطيع أن يعبر عن نفسه ، فليشعب لا يمكن أن يضيع له حق أو تنتهك له حرمة .

والحق أن دور القضاء والقضاء الإداري بصفة خاصة ، في القرار قواعد الحرية في مجالات التظاهر والمسيرات والمواكب دور جليل يجب أن يشاد به وينوه عنه وتطعم الأحزاب والعاملون في الحقل السياسي ما أرسنه محكمة القضاء الإداري بسياسة المستشال محمد عبد المجيد من مبادئ . ويتقدم هذه المبادئ قاعدة تقول أن حق الاجتماع والتظاهر حقان أصيلان ، لا يحتاج السراغب في ممارستها إلى استصدار إذن من السلطة ، وإنما يكفي أن يخطر هذه السلطة برغبة لتتخذ كل الإجراءات الكفيلة بممارسة هذا الحق وأن السلطة لا تملك المنع وهي لا تملك الحيل معاً . وهذا الحكم في الواقع فتح دستوري .

بقي أن تسند الهيئات السياسية هذا الحكم وتدعمه بالتصرف على مقتضاه . فلا تقلل من السلطة هذه المحكمة التي تلجأ إليها لتمنع عن الترخيص بإقامة اجتماع في مكان ما ، أو تسير موكب أو تظاهر في موعد ما ، وقد أخطأ الاستاذ

عبد المحسن حمودة وزير الداخلية ومعاونيه أنه ينوي إقامة أربعة احتفالات في أربعة ميادين كبيرة في القاهرة ، فاجازت محكمة القضاء الإداري هذا الطلب الذي يبدو لبعض الناس مبالغاً فيه ، ولكنه في رأي المحكمة ، أمر في موضعه ، ولا تتركيب على الرغاب في القيام به .

ويجب أن يستقر في أذهان رجال الشرطة ، أنهم لا يملكون رفض إقامة اجتماع في ميدان بعينه بدعوى أنه معطل للمرور ، فقد جرت العادة في مصر على أن تقام السرايدات للاجتماعات في الميادين الكبرى ، إذ من الممكن إقامة السرايد في جانب من أي ميدان بحيث لا تتعطل سيولة المرور ، ولا يوجد الناس عناء في السير في الميدان المقام في جانب منه سرايد . وأولاً حس الجمهور أن الشرطة تضيق بهذه الاجتماعات المعقودة في الميادين الكبرى في مناسبات ذات أهمية ، مضايقة لها تتحلل المعازير للغار منها ولو كان في ذلك مصادرة لحق الشعب . لما أصر المشتغلون بالسياسة على اختيار الميادين الكبرى كثيراً لعقد الاجتماعات ، فيها مع ملاحظة أن الأصل أن تكون الاجتماعات في هذه

تمارس الحياة السياسية ، في إطار من النظام وذلك لأن فيها (شرطة) تعرف أن المظاهرة والمسيرات ، لا تختلف من حيث معناها السياسي عن المقل والخطة ، ولذلك يسير رجال الشرطة على جانبي المظاهرة والمسيرات ، في يفتنة تمنع نشوب أي شغب ، في حين يكون قادة المسيرات أو المظاهرات أحرص من الشرطة على النظام . ليلي هذا الأسلوب من التعبير عن الاحتجاج والرفض سلمياً وبعيداً عن كل انفصال غير مضبوط ، وهذا غير مطلوب . وقد لا يعرف الكثيرون أن أول قانون منظم للمسيرات والمواكب ، صدر سنة ١٩٢٢ . وقد كبرت أن هذا القانون صدر في وقت كان فيه الإمبراطورية في إنجلترا ، ولا أحد يظن أن الإنجليز كانوا يخبون أن يلجأ الشعب إلى أسلوب التظاهر والتجمهر ، ولكن الإنجليز تعلموا في بلادهم احترام هذه الأساليب من التعبير العام . وعرفوا كيف يضبطون أعصابهم ، حينما يسعدون بشار مظاهرة ، فيدركون أن الشعب ينتقل من أسلوب الاحتجاج والرفض ، إلى أسلوب آخر والطريق أن المشرع وهو إنجليزي - سكت في بداية القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢ لتنظيم المواكب والمسيرات أنه لم ينظم القانون حق الشعب في هذا الأسلوب من العمل السياسي وأن الإوان قد أن يصدر قانون تنظيمها ، ليستطيع الشعب المشاركة في الأمور السياسية العامة . قل

بقلم : فتحى رضوان

المشرع الإنجليزي هذا الكلام أكثر من ستين عاماً ولم يجهل السلسلة المصريين الذين جاسوا بعد هذا التشريع من أن السياسي البريطاني قاله ولم يصدر شيء مثله من الحكام المصريين . ولكن الذي عوض المصريين عن هذا التخلّف هو أن مصر كلها خرجت في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ مظاهره تقسم ما يقرب من مليون وكان على رأس هذا المليون رئيس وزراء مصر وحوله جميع الوزراء . وكان هذا اليوم بشيراً بأن مصر تحركت من بكرة أبيها وأنها ترفض الأوضاع السيئة التي كانت قائمة وذاك .



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

٥ الدائرة المفترقة

- قانون الانتخاب غير دستوري
- أصدره مجلس غير دستوري
- الأجدى أن يطرح الرئيس نفسه للانتخاب المباشر

في أوائل فبراير الحالي أصدر الرئيس حسني مبارك قراراً بدعوة الشعب للاستفتاء على حل مجلس الشعب أو استمراره ، بعد أن وافق المجلس السابق على قانون الانتخابات الجديد المقدم من السيد العضو كامل الشاذلي ، والذي يسمح للمستقلين بترشيح أنفسهم لعضوية المجلس ، بأمل تلافي الأخطاء الدستورية التي وقع فيها القانون القديم الذي حرم على المستقلين الترشيح لعضوية مجلس الشعب .

وفي ١٢ فبراير ٨٧ وافق الشعب بقلم أمين شاكور وزير السياحة الأسبق ومجلس جديد

والمعلوم أن مجلس الشعب المنحل قد تم انتخابه على أساس قانون غير دستوري وضعه الدكتور كامل ليلة ، بالاتفاق مع رئيس الوزراء السابق المرحوم فؤاد محيي الدين وهو القانون رقم ١١٤ لسنة ٨٢ الذي ابتدع نظام القوائم بدلاً من الدوائر الفردية ، التي كانت قد استقرت عليها الانتخابات التشريعية في مصر منذ عام كما ذكرنا .

واقترعنا بعدم دستورية القانون ١١٤ لعام ٨٢ خاض الأستاذ كمال خالد المحامي معركة قانونية أسفرت عن تصريح المحكمة الإدارية العليا لسيادته برفع دعوى بعدم دستورية القانون ١١٤ لسنة ٨٢ أمام المحكمة الدستورية العليا .

وأحيلت الأوراق إلى هيئة مفوضي الدولة بالمحكمة الدستورية العليا لتقديم الالزام في هذا الطعن ، وانتهت الهيئة من دراسة وتحليل هذا الطعن إلى التوصية بالحكم بعدم دستورية المواد التي تحرم على المستقلين ترشيح أنفسهم للانتخابات بعضوية مجلس الشعب .

وبمجرد الإعلان عن ايداع هذا التقرير ، وتحددت جلسة ٢ يناير ١٩٨٧ لتفظر الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا ، وهنا حدث هرج ومرج واضطراب شديد في قيادة الحزب الوطني الذي وجد من الشروري التعجيل بإجراء تعديل في القانون ١١٤ لسنة ٨٢ ، بمنح المستقلين حق المشاركة في الانتخابات في عدد محدود من الدوائر ، وصدر بذلك القانون رقم ١٨٨ لسنة ٨٦ في ٢١/١٢/١٩٨٦ ، أي قبل موعد انعقاد جلسة المحكمة الدستورية العليا بيومين فقط .

وقد استندت السلطات العليا إلى هذا القانون الجديد كزريعة لطلب الاستفتاء على حل مجلس الشعب استناداً إلى نص المادة ١٢٦ من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة القصوى وبعد استفتاء الشعب . وقد تلاحظ أن القرار الجمهوري بحل المجلس وطلب الاستفتاء لم يشر إلى الضرورة ، التي دعت إلى صدور هذا القرار .



المصدر : الشريعة

٣ مارس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

ويقول الفقهاء الدستوريون أن التعديل الذي صدره القانون ١٨٨ لسنة ٨٦ ، ينطبق عليه نفس ما ينطبق على القانون ١١٤ لسنة ٨٢ بصورته مشوبا بالعوام الدستوري ، ذلك لأن وفاء الدعوى المنظورة أمام المحكمة الدستورية العليا ، كما جاء بتقرير هيئة مفوضي الدولة ، قد كشفت بوضوح عن عدم دستورية القانون الذي أنتخب مجلس الشعب السابق على أساسه ، وبالتالي فإن هذا المجلس لا يجوز له أن يصدر التعديل الذي ينتخب على أساسه المجلس الجديد ، لأن فاقد الشيء لا يعطيه .

ولقد تلاحظ وللأسف أن التعديل الجديد لا يضمن أبدا أن يعكس التمثيل في المجلس النيابي الجديد ، الصورة الصحيحة للقوى والانتظمة السياسية في مصر ، كما أن الفرصة التي منحها القانون الجديد للمستقلين لدخول المجلس الجديد ، أصبحت مستحيلة أو شبه مستحيلة على الأقل ، بعدما أعلن الحزب الوطني وبإغى الأحزاب أنهم سيلقون بالترشيح في هذه الدوائر ، وبالتالي سيواجه المستقلون منافسة غير متكافئة من مرشحي الأحزاب وخاصة حزب الحكومة .

وإذا كان النظام الراهن يعني حقيقة إعطاء الفرصة للمستقلين ، للدخول في المجلس الجديد ، فقد كان من المتعين عليه أن يجعل عملية الانتخاب تتم وفقا للنظام الفردي ، بمعنى أن تقسم البلاد إلى عدد من الدوائر الانتخابية تتفق مع طبيعة الانتخاب الفردي . ولكن القانون الجديد قسم البلاد إلى ١٨ دائرة انتخابية فقط مما يتناسب مع نظام الانتخاب بالقائمة ، ويجعل مهمة المرشحين المستقلين في غاية الصعوبة إن لم تكن مستحيلة .

وعلى أية حال فنحن نود أن نشال : هل حل مجلس الشعب السابق وانتخاب مجلس جديد هو غاية في حد ذاته ، أم وسيلة لتحقيق هدف أو أهداف معينة لمصلحة الشعب ولمصلحة النظام الديمقراطي المفترى عليه ؟

وإذا كان ضمن الأهداف المطلوبة تصحيح الخلل في النظام السياسي الراهن والقائمة بنظام ديمقراطي صحيح فهل سيمنح للمجلس الجديد القيام بهذه المهمة ؟

نحن لا نعتقد أبدا بإمكان ذلك لأن المجلس الجديد سيكون صورة طبق الأصل من المجلس السابق ، وإن تغير في الموضوع شيئا إن يخرج من المجلس عدد من النواب لأنهم ينتمون إلى فلان ، ليحل محلهم نواب آخرون من ناس حزب الحكومة لأنهم ينتمون إلى إعلان فالصورة النهائية ستكون مجلسا تسيطر عليه الأغلبية كبيرة جدا من نواب الحزب الحاكم تقابلها أقلية ضئيلة لأحزاب المعارضة . وهذه الأوضاع لا توجد إلا في الدول المتخلفة التي يحرص فيها الحاكم الفرد على أن تكون له أغلبية ساحقة في المجلس النيابي يضمن بها أعضاء صفة دستورية على قراراته الدكتاتورية .

إن النظام الديمقراطي السليم هو الذي يحترم ولا شك إرادة الأغلبية ، ولكنه يأخذ في الاعتبار رأي الأقلية ومثل هذا النظام يتحضر وجوده إذا كان للحزب الحاكم أغلبية ساحقة في المجلس النيابي بحيث يهتف بصفته التفاضي أو تجاهل رأي الأقلية أي المعارضة .

والنظرة المجردة إلى الأوضاع في المجالس النيابية في الدول الديمقراطية المتقدمة كدول غرب أوروبا أو أمريكا مثلا ، تظهر بوضوح أن الأغلبية التي تتمتع بها الأحزاب الحاكمة تتراوح ما بين ٥٢٪ و ٥٤٪ . ويعني ذلك أن المعارضة تمثل نصف الناخبين تقريبا ، وبالتالي يشعر الناخبون عما تقدمه من آراء أو معارضات لمشروعات القوانين التي تقدمها حكومة الحزب الحاكم إذا وجدت ذلك ضروريا .

ولا يعني ذلك أن المعارضة يمكن أن تشكل حركة حزب الأغلبية الذي يحكم البلاد ، ففي بريطانيا مثلا لا تزيد نسبة نواب حزب المحافظين في مجلس العموم على ٥٢٪ ورغم ذلك فقد أمكن لهذا الحزب ، خاصة أثناء تولي مسز تاتشر رئاسة الحكومة ، أن يضع حدا حاسما لخطرسة وطغيان الاتحادات والنقابات العمالية وغيرها ، التي كانت قد دفعت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد إلى حالة الإنهيار .



المصدر : الشريعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٨٧

وفي ألمانيا الغربية يشترك في الحكم حزبا الديمقراطي المسيحيين والإشتراكيين الأحرار . ولهم أغلبية في البوندستاغ لا تتعدى ٩٠ ٪/ ولكن هذه الأغلبية الضئيلة لم تمنع هذا الائتلاف الحزبي من أن يحكم بنظام يمين الوسط . وأن يحقق نجاحا اقتصاديا لم تشهد ألمانيا من قبل .

وما ذكرناه عن بريطانيا وألمانيا ينطبق أيضا على فرنسا وإيطاليا والدول الإسكندنافية وكلها بلاد عريقة في النظام الديمقراطي . وأهم ما يميز نظام الحكم في هذه البلاد . هو احترام آراء المعارضة وأخذها في الاعتبار وهذه هي الديمقراطية السليمة .

ولذلك فإن انتخاب مجلس شعبي جديد في مصر . سيسيطر فيه الحزب الحاكم على أغلبية ساحقة من المقاعد سيؤدي إلى تثبيت الأخطاء الحالية في الممارسة الديمقراطية . ولن يساعد أبدا على علاجها أو بناء ديمقراطية صحيحة . لأن مثل هذه الأغلبية الساحقة في مجلس الشعب ستؤدي ولا شك إلى استمرار دكتاتورية الحزب الحاكم أو الحاكم نفسه . ولن تمنح الشعب فرصة إدارة جهاز الحكم بواسطة الشعب لمصلحة الشعب وهذه هي أول قواعد الديمقراطية .

والإصلاح الذي يطمناه الشعب جميعه . يعد أن قاسى من السيطرة المطلقة للحكام . هو أمر يمكن تحقيقه إذا خلصت النوايا . ونحن نثق بأن الرئيس مبارك إذا ما قرر أن يكون رئيسا لكل المصريين . بدلا من أن يكون رئيسا للحزب الوطني . فإنه سيفتح الباب على مصراعيه لتحقيق الإصلاح المنشود . وبناء ديمقراطية صحيحة . وبغير ذلك سيفضل الشعب يدور في حلقة مفرغة لا يمكن الخروج منها . وستظل الديمقراطية حبرا على ورق بدلا من أن تكون نظام عمل وأسلوب حياة .

ولذلك ألم يكن من الأجدى لنا جميعا إلغاء النظام المتبع حاليا في انتخاب رئيس الجمهورية ليصبح بطريقة الانتخابات المباشرة بدلا من حل مجلس شعب وانتخاب مجلس جديد . سيأتي صورة مكررة للمجلس القديم . ولن يدفع النظام الديمقراطي خطوة واحدة إلى الأمام ؟



المصدر : الشرق

٣ مارس ١٩٨٧

التاريخ :

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخير سيعم الجميع !

نحن الآن في جمهورية مصر العربية على أبواب انتخابات جديدة لمجلس شعب جديد ورئيس جمهورية جديد - هذا بعد أن لعن الشعب بإعلان صوته ضد مجلس الشعب القديم بل الهزيل .
أنتا تتولع من الصحافة المصرية والتي تسمى بالصحافة القومية تعضيد الحزب الوطني الديمقراطي - بالعودة البراقة وبشكر الخير والبركة التي ستجعل أفراد شعب مصر يعيشون السنوات القادمة فيما يشبه جنة رضوان عليه السلام ... !

فسوف تعلن وزارة الشؤون أن جميعاتها الاستيعابية مملوءة بكل ماذا وطلب من الغنية ومواد نظافة كالمصليون - والذي أصبح في شدة المصلحة الضعيفة - وللمواطن أن يحصل على ما يشاء في أي وقت وبأي كمية دون تحديد أما رغيف الخبز والذي بلغ ثمنه عشرة قروش فسوف يدعم ليصبح ثمنه قرشاً واحداً مع خلو المسامير وكلمة المخاض ... !

أما وزارة الزراعة فسوف تعلن البشري للفلادين بأغلاتهم من توريد محاصيلهم للحكومة أي للبيك الزراعي وسوف تملأ مخازن الجمعيات التعاونية الزراعية بالأسدة وعلف المواشي والمبيدات الحشرية وغيرها وغيرها مع تقديم السلف النقدية لهم لمن يطلبها ... !

وسوف تشوهر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الأراضي الصحراوية المزودة بالعقبة الأساسية لها من ماء الري والكهرباء والسماد والأمن والأمان بأسعار لا تعدى مائة جنيه للفدان الواحد وتوزع على خريجي الجامعات والمدارس وهم العاطلين بعشرات الألوف وخاصة منهم الزراعيين هذا مع إعطاء كل خريج عشرة الفدنة وعشرة بقرات سمان وركوبة ولا يدفع لها أي مقدم من الممن - بل يدفع ثمنها على ثلاثين عاماً مع فترة سماح خمسة سنوات ... !

أما وزارة الري فسوف تطلق الماء بالقرع حتى تفيض على جانبها وسوف تعلف مخاليق الري من المحضر - وسوف تنشق الشروع والرياحات في قلب الصحراء لتحولها إلى جنان وتنتج القمح بدلاً من استيراد ... !

أما وزارة الشؤون الاجتماعية فسوف تعلن عن إعفاء المتأخرين عن سداد القسط التأميني الاجتماعي عن دفعها بل سوف تقدم عروسة لكل شاب يقل على الزواج وذلك بأن تنوب عنه في دفع المهر أما الفتاة فسوف تهدبها الوزارة أشلاء بينها وستنضم اليهم وزارة الإسكان بكرمها المعهود بمنح العروسين شقة ذات إسكان متميز ... !

كذلك سوف تشمر عن ساعد الجد والمطيرة وزارة الإسكان لبناء مساكن المواطنين من سكان القبور والعشش والجحور والحواري والأقعة والذين هدمت منازلهم على أن تحيط بها الحدائق الغناء ليشرقوا أنهم في طريفهم إلى جنة رضوان عليه السلام ... !

أما وزارة التربية والتعليم فسوف تمنح الإباء منحة شهرية مقلل مصاريف الدروس الخصوصية التي يتحملها الإباء وسوف تصرف للتلاميذ الملابس الموحدة وبذلك تتحمل عن الإباء الكثير من المصاريف والأعباء

وعلم جراً

محمود عبد العزيز الطناني



المصدر: الأمل

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



المصدر : الأمانة

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حذرفنا وزارات مبارك جميعها من الخضوع للضغوط الأمريكية .. فلم تستجب

السلطة الوطنية

كاتب المجلد

د. محمد عبد الله

مكتبة



المصدر: الأمل

التاريخ: ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتاب الكسب

١. كتاب الكسب

٢. كتاب الكسب

٣. كتاب الكسب

٤. كتاب الكسب

٥. كتاب الكسب

٦. كتاب الكسب



المصدر : الأملك

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٧.٣.١٩

القوانين التي تهمكم في تربية الأولاد إلى تربية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ع.مارس ١٩٨٧

المصدر: ٢٤٢٢

طالب حزب التجمع بانتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أضرت بمصالح الـ ١٢ هئات الشعبية من العمال والفلاحين والموظفين والحرفيين والرأسمالية الوطنية ودعا إلى تثبيت الأسعار والمواد الأساسية وتموينية واستمرار الدعم والغذاء كافة مظاهر الانقراض الذي «والى عدول الدولة عن سياسة تملك الوحدات السكنية الشعبية والتزائها بتوفير المساكن بالإيجار». كما طالب بالانضمام الدول بضمان مجانية التعليم وتعميم نظام التأمين الصحي وحماية مصالح القطاع العام للدواء ومضاعفة الحد الأدنى للأجور والحد من عائد لمشاكل العلاقة بين المالك، والمستأجر في الأراضي الزراعية وحدادة صغار ومتوسطي التجار من استغلال الطفيليين وتعتد الإجهدة الإدارية والأهـ خام بمشاكل العمالة اليدوية وتوفير قصور الثقافة والنوادي للشباب وإلغاء أى قيود على حرية النشر وإصدار المطبوعات غير الدورية. وأكد التجمع على ضرورة وقف كل محاولات تصفية القطاع العام. وحماية صغار الصناع والحرفيين وتجار التجرة من المنافسة الأجنبية. وتشجيعهم لتطوير إنتاجهم

وطالب التجمع بتطهير الحياة العامة من الفساد والانحراف في كافة أجهزة الدولة المحلية والتمهيدية وسالغاء عالة القبول المقيدة للحريات وبإطلاق الحريات للتنشيطات الثقافية العمالية والمهنية والعلاجية لمباشرة نشاطها. وانتخاب قياداتها. وبإنشاء نقابة لأئمة المساجد والوعاظ. ودعا التجمع إلى إسقاط اتفاق قيادات كاتبة تدفيع وماترب عليها. وتوثيق علاقات مصر العربية

جاء ذلك في برنامج التجمع الانتخابي الذي أعلنه هذا الأسبوع ولਿਆ يلى ١٢ بنص الكامل له .



الإمالة

المصدر :

التاريخ : ١٩٨٧٣١٨٧

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

لماذا ننتخب التجمع ؟

يتقدم حزب التجمع لانتخابات مجلس الشعب مستندا الى تاريخه الحافل بالتضحيات والمواقف الثابتة ، دفاعا عن حرية الشعب واستقلال الوطن في مواجهة الاستغلال والاستبداد والسيطرة الاجنبية والنهب لثروات البلاد .

فنحن الحزب الذي دافع وما يزال عن ثورة ٢٣ يوليو وانجازاتها ، وتصدى بحزم وما يزال لكل محاولات الاجهاز عليها ، وتطهير صيغاتها وتشويه قياداتها .

ونحن الحزب الذي يؤمن بان مستقبل مصر انما يتحقق في ظل مجتمع اشتراكي متحرر تماما من صور استغلال الانسان للانسان ، الامر الذي لا يكون الا بالطريق الديمقراطي المستند الى الاقتناع الشعبي والاغلبية البرلمانية .

ونحن حزب الوسطية الصادقة الذي تصدى منذ انشائه لمحاولات السيطرة الاجنبية ومخططات الهيمنة الامريكية والنزوع الاسرائيلي وعارض اتفاقيات كامب ديفيد وقاومها ودعا الى إسقاطها .

ونحن حزب العروبة الذي دافع في احلك الظروف عن عروبة مصر وامن دائما بان مستقبلها يزدهر في انتسابها الى امته العربية .

ونحن حزب الجماهير الكادحة والقوى المنتجة ، من عمال وموظفين وفلاحين وحرفيين ومثقفين ومهنيين ورأسمالية وطنية منتجة .

واجبنا منذ البداية سياسة الانفتاح الطليل ، وناضلنا دون توقف من اجل محاصرة وتصفية النشاط الطليل وسيطرة الفئات الطليلية على الحكم .

ونحن حزب القيم الشريفة ، نؤمن بان رسالت السماء قوة دافعة للتقدم والنضال ضد كافة صور القهر والاستبداد والاستغلال ، وبانها تؤكد حق الانسان في الامن والحرية والتقدم والرخاء دين تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو الدين .

ونحن حزب الدفاع الجاسل عن الحريات ، طالبنا دائما بحق الشعب المصري في التمتع بحرياته الاساسية وبحق كل انسان مصري في

اعتناق الرأى والتعبير والتنظيم الذي يراه محققا لمصالحه بلا وصاية عليه من أحد .

وقد نحنا مقارنتا وجريدتنا لكل مناضل وصاحب رأى ، حتى لو اختلف معنا ، ان معارك السنوات العشرة الماضية خير شاهد على صدق توجهاتنا واصالة فكرتنا وسلامة تقييمنا للاحداث .

فنحن الحزب الذي قال ، لا لكاتب ديفيد ، لا ، لا لانتفاخ الطليل ، لا ، لا للتطبيع مع اسرائيل ، لا ، لا لحكم الحزب الواحد . لا نأيا بانصعاب

وتعرضنا بسبب هذه المواقف لكل اشكال الاضطهاد من تشريد وتشهير وتطليق للثيم الباطلة وزج في السجون والمعتلات ، ومصادرة جريدة ، الامالي ، ونشرتنا الداخلية ، التقدم ، واتهام مقرات الحزب والاستيلاء على مطالبه مرات عديدة ، وبكينا فخرا اننا كنا في مقدمة من شملتهم حملة سبتمبر سنة ١٩٨١ مع سائر قيادات الحركة الوطنية ، وكنا اخر من خرجوا من السجون بعد حادث المنصة في ٦ اكتوبر ١٩٨١ .

وانتم ايها المواطنين - في هذه المعارك - وخبر شهود على ثبات حزبنا في الدفاع عن حقوق الكادحين والمنتجين وعن استقلال البلاد ، فلقد ناضلنا مما وازلنا ناضل بشرف وامانة ضد الامبريالية الامريكية واسرائيل الصهيونية والفئات الطليلية .

اننا ندعوكم لمشاركتنا معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة ، وهي معركة ستؤثر في مستقبل البلاد لسنوات طويلة قادمة ، وها نحن تقدم لكم برنامجنا الانتخابي العام لانقاذ مصر من الفساد والطغيان والتبعية .

لا تقدم في هذا البرنامج الانتخابي اجراءات لبناء الاشتراكية ولا للتحول اليها وانما نعلمي الاولوية لانقاذ الوطن من الازمة الطاحنة التي ارضته اليها سياسة الانفتاح الطليل ، ونذكر ان تنفيذ هذا البرنامج في اطار المجتمع الرأسمالي الحال هو خطوة ضرورية لاعادة التوازن الى الاقتصاد المصري وابقاف الترهل في كافة ارضاع البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٧ م

ترتفع اصواتهم بالشكوى ، أو الاحتجاج أو المعارضة . وتقرض قضية الحريات والحقوق الديمقراطية بكل قوتها . وقد هلكت بها أسال الجماهير العربية . فما الزمة الاقتصادية تصطبغ بالقع ، وتغالقها يعنى المزيد من القمع بينما تبدو الديمقراطية طلبة بوصفها الاطار الوحيد لحل الازمة الاقتصادية حلا سليما ترضاء الجماهير .

لكل ذلك فان البلاد بحاجة الى تغيير شامل يخرجها من ازمته ، الامر الذى يتطلب مشاركتكم الكاملة ، فالقضايا الطفيلية تدافع عن سلطتها وثروتها الحرام . ولا تريد أى تغيير يضعف نفوذها أو يهدد مصالحها ، وهذا هو هدفها الحقيقى من النظام الجديد لانتخابات مجلس الشعب بإقتالة الحزبية النسبية مشروطة ما يبالو ينصرون على استمراره بالرغم من ثبوت عدم توريته ، لانهم يريدون بهذا النظام اختلاس السلطة والثروة خمس سنوات اخرى ومن واجد بنا جميعا ان تتصدى لذلك وأن نخوض هذه الانتخابات بهدف التغيير الشامل بما فى ذلك القضاة ومن المنظم لانتخابات مجلس الشعب نفسه .

اننا نطالب الجماهير بان تقرض التغيير من خلال الانتخابات أى بوسيلة ديمقراطية ، ونطالب كل مواطن بان يصرار على الإلءاء بصوته بحرية تامة ، وحماية عقلية الانتخاب من أى تدخل أو تزوير . وفصح اى محاولة للتأثير ، على نزاهتها ، وحراسة صناديق الانتخاب .

ان المهمة الرئاسية فيه في المعركة القادمة هي اقتناص مصر من الازمة الشاملة التي تترد اليها نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح الطفيل وايقاف هذا التدفق اوضاع البلاد واعادة بناء مصر لصالح جميع قواها الوطنية المنتجة .

مكافحة الغلاء المتصاعد
وتتحقق بالا جراءات التالية
وضع حد لجز الميزانية العامة للدولة :
بإعادة النظر في كافة الاعفاءات الضريبية والجمركية .
المنوعة طبقا لسياسة الانفتاح الاقتصادي .

ان سياسة الانفتاح لم تؤد فقط الى تسده مور الاقتصاد المصرى بل ادت ايضا الى تسديد اعتماد مصر على الخارج . وعجز الاقتصاد المصرى عن التوازن بدون القرض والمساعدات الأجنبية المشروطة التي تهمق التبعية وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية . كما مكنت الفئات الطفيلية السيطرة على مقدرات البلاد والتحكم في الأجهزة التنفيذية والحكم المحلى وسلطة التشريع من خلال الانتخابات المزيفة التي أقرخت القوانين سيئة السمعة ، وإشباع الفساد في كثير من المجالات وتجمست جوانب هذه الازمة الشاملة في مظاهر صارخة : النهب تعبيرا عن الازمة الاقتصادية ، والفساد تعبيرا عن الازمة الاجتماعية ، والتعصب الطائفى تعبيرا عن ازمة الديمقراطية ، وغلبة الإنتماء عبريا عن الازمة الوطنية . والحققت هذه الازمة الاذى البالغ بمصالح الأغلبية الشعبية ، لصالح اقلية طفيلية مترفة ، واهدرت المال لماسب التي حققها الشعب بنضاله الطويل وخاضة في ظل ثورة ٢٣ يوليو المجيدة بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر .

للاسياسة الافكار

و في السنوات القليلة الماضية تاجرت الازمة الاقتصادية واتسعت وتعمقت نتيجة للأصرار على التمسك بسياسات السادات وعدم الرغبة في تحميل الفئات الطفيلية المتعشة للمال اعباء سياساتها المدمرة . ولقد حذرنا الحكومات تباعا : حكومات فؤاد محى الدين ، وكمال حسن عل ، وعلى لطفي ، واخيرا عاملة - صدقى من مغبة الخسوف للفساد الريكة ، وشروط صندوق النقد الدولى . لكننا جميعا اعلمنا في تجاهل تحذيرتنا ، وعمدت الى تحميل اعباء سياساتها للطبقات الشعبية والة ثبات الوسطى مع استجداء المعونة من الخارج . وتحولت الديونية الخارجية الى عبودية جديدة .

وبالقدر الذى عجزت حذ كومات الحزب الوطنى عن توفير الحل السليم لازمة الاقتصادية بالقدر الذى راجد : هذه الحكومات تلاحق العمال والفلاحين والطلبة والموظفين بإجراءات الكبت ، والقمع حتى لا



للشراء والخدمات السكنية والمعلومات

المصدر :

٢٠١٢

التاريخ :

١٩٨٧

بمقاومة التهرب من الضريبة وتبسيط القانون الضريبي وتطوير جهاز الضرائب على أساس من توفير الحوافز واستقلال الإدارة الضريبية لوقف عملية تمويل العجز في ميزانية الدولة عن طريق طبع مزيد من النقود .
بتصفية الأجهزة والمؤسسات الصورية التي لا تخدم التنمية ولا مصالح الشعب مثل مجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة .
بالتزام الحكومة بأن تضرب المثل في تخفيض الاستهلاك الحكومي واتباع سياسة تكشف تنفق وموارد البلاد المحدودة .
الحد من العجز في ميزان المدفوعات الخارجية :
بالغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة

بحظر استيراد السلع الترفيحية لمدة ثلاث سنوات وضبط استيراد السلع الكمالية .
بإعطاء الأولوية في الاستيراد للألات ولستلزمات الإنتاج وذلك لتشغيل الطاقات العاملة في القطاع العام والخاص والقطاع الحر .
بتنوع مصادر الاستيراد لتكون الواردات بقدر الامكان من الاسواق التي تستوعب الصادرات المصرية .

التزام الحكومة بتثبيت مستوى الاسعار

بتثبيت اسعار السلع والمواد التموينية الضرورية للاستهلاك الشعبي وكذلك الخدمات الاساسية والمواصلات والكهرباء والمياه باستمرار الدعم في صورة العينية . اى بيع بعض السلع الضرورية للشعب بأثمان مخفضة للمستهلكين عن طريق البطاقات .
بالغاء كل دعم يذهب الى العقيلين ايا كان المسمى الذى يخفى وراءه مثل الاعفاءات الضريبية والجمركية والامتيازات المصرفية بتمويل الدعم من صندوق خاص لموازنة الاسعار تجمع موارده من حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية التى تفرض على القادرين .
توفير المساكن الملائمة للشعب زيادة المعروض من المساكن الشعبية والمتوسطة وذلك من خلال :

حظر المضاربة على اراضي البناء والتلاعب في نظام كودين المدن
توفير الدولة للمساكن الشعبية بحيث لا تقل اعتماداتها عن (٩٠ ٪) من جملة استثمارات الاسكان .
عدول الدولة عن سياسة تملك الواحد السكنية الشعبية والتزامها بتوفير المساكن بالإيجار .
مسئولية شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص التى يزيد عدد العاملين بها عن (٥٠٠) عامل عن توفير السكن للاثم للعاملين فيها .وضع معايير جديدة لتوزيع الشقق الحكومية تأخذ في الاعتبار دخل الاسرة وقرب مسكن من العمل بالإضافة الى حالات الزواج الحديث والنقل الجديد والازالة والاخلاء الادارى .

التزام الدولة بتقديم المسكن في حده الأدنى لكل مواطن على ان تكون الاولوية لسكان القوبر والعش وحالات الازالة والزواج الحديث .
انشاء صندوق لدعم الاسكان يتم تمويله بصفة خاصة من الاعتمادات المخصصة حالياً لدعم مواد البناء وعن حصيلة الضرائب التى يجب ان تقرر على المساكن الفاخرة والشقق المغلفة دون استعمال .

حل مشكلة الاسكان في الريف

تطبيق قوانين الملائات الاجبارية على الوحدات السكنية في القرى
تخصيص مساحات للتوسع السكنى والعمرانى

تشجيع الاسكان التعاوني :

سد الثغرات التى تتبع إستغلال الدعم المقدم للاسكان التعاوني لصالح مجموعات معينة من المستقلين الطبقين .

توفير العلاج المجاني للشعب الدفاع عن التزام الدولة بضمان مجانية العلاج

تعميم وتطوير نظام التأمين الصحى بوصفه نظام للعلاج الشامل لجميع المواطنين واخصاه للرقابة الشعبية .

اولوية العلاج المجانى في مستشفيات الدولة والوحدات الصحية الريفية مع تحسين الخدمة الطبية

اخضاع اسعار العلاج في مستشفيات



التاريخ : ٤ مارس ١٩٥٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستثمار لضريبة ائتمالية تخصص حصيلتها لتحويل التوسع في المستشفيات الحكومية والعامة .

حماية مصانع القطاع العام للدواء وتدعيم انتاجها مع المحافظة على ثبات اسعار الادوية الاساسية التي تنتجها وحمايتها من المنافسة الاجنبية ومن تجارة التهديد مع تطوير الصيدليات العامة لتكون مراكز انتاج مساعدة .

تثبيت اسعار الادوية ذات الاستخدام الشعبي الواسع .

توفير التعليم المجاني للجمهور
توفير تعليم عام مجاني لجميع المواطنين مع تخطيط لبلبي حاجات المجتمع بحيث تؤمل المواطن لمواجهة تحديات المستقبل ويعدده للاشتراك الفعال في تطور وتقدم بلاده ويتطلب ذلك :

اتخاذ الاجراءات التي تحمي وتكفل مجانية التعليم فعلا . اننا نرفض وقد رفضنا من قبل فكرة الجامعة الاهلية ونرفض ايضا ان يكون التعليم تجارة ، وان توجد المدرسة المتميزة نظير نفقات عالية للاغنياء بينما تبقى المدارس العامة ليناك الشعب بمستواها المنخفض الحال . ولذلك لابد من التوسع في انشاء المدارس العامة ومضاعفة عدد الفصول والدراس التوسع في تخريج المعلمين والاستفادة من خريجي الجامعات بعد فترة اعداد تربوي محدودة .

استيعاب كل الاطفال في سن الازام ، مع الالتزام بتقديم وجبة غذائية مجانية في مرحلة التعليم الاساسي .

رفع الاجور والمعاشات للعمال والموظفين

مضاعفة الحد الادنى للاجور الى مائة جنيه مع زيادة اجور العاملين حاليا بنفس النسبة . رفع الاجور سنويا بنسبة زيادة الاسعار على ان يشمل ذلك اصحاب المعاشات . تصفية المفارقات الصارخة والاضاع الظالة لكثير من فئات العاملين الناتجة عن ثغرات القانون ٨٣ لسنة ١٩٧٢ وقوانين اصلاح الوظيفة والرسوب الوظيفي وذلك باعادة تسوية حالة جميع العاملين بالحكومة على

اساس قاعدة عادلة وموحدة

هي اعادة تقييم المؤهلات الدراسية على اساس عدد سنوات الدراسة مع احتساب سنوات الخدمة الفعلية لغير المؤهلين سنوات خبرة تعادل سنوات الدراسة .

حل مشاكل العاملين الحاصلين على مؤهلات اعلى اثناء الخدمة صرف بدلات طبيعة عمل تتناسب مع الظروف والمخاطر التي يتعرض لها العمال والموظفين وكل وظيفة او مهنة .

وتعديل نسبة هذا البذل بحيث تتراوح بين ٢٥ ٪ و ٧٠ ٪ من اجمال الاجر وليس اول مربوط الدرجة .

تطبيق تشريعات العمل التي تحمي العمال ضد الفصل التعسفي والاضطهاد على شركات الاستثمار ومؤسسات الانتاج الحرة .

الاقترار بحق العاملين في مشروعات الاستثمار والهيئة العربية للتصنيع وشركات الاشراف المباشر في انشاء نقاباتهم .

حل مشاكل الفلاحين
اقامة علاقة ايجارية نقدية مستقرة وعادلة بين الملك والمستأجر يراعى فيها :

حماية المستأجر او وراثته العاملين بالزراعة من الطرد طالما كانوا ملتزمين بالشروط القانونية والتعاقدية .

امكانية اعادة النظر في القيمة ايجارية في ضوء تكاليف الخدمة واسعار المحاصيل الاساسية .

ايجاد حل عادل لمشاكل العلاقات بين صغار الملك وصغار المستأجرين .

تطوير النظام التعاوني الزراعي لمصلحة الفلاحين :

اتخاذ الحركة التعاونية الزراعية على اساس ديمقراطية تتيح لأعضائها السماع الفعالة في وضع وإدارة نشاطها لتكون اطارا للتنمية الزراعية وحل مشاكل صغار الفلاحين .

تعديل قوانين التعاون الزراعي بحيث تكون الجمعية قادرة على القيام بجميع مهام التسويق والتمويل والخدمة والتجميع ونض المزارعات .

وضع التسويق التعاوني في خدمة الفلاح



المصدر : المجلات

التاريخ : عام ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالرجل في الآجر والتزيينات والحواجز المادية ، وكذلك تسجيل كل النساء تلقائيا في جداول الانتخاب .

• التوسع في الحقوق والخدمات المقدمة للمرأة العاملة في حالة الحمل والولادة وخاصة حقها في إجازة لمدة سنة ونصف مرتب بعد إجازة الوضع .

• الاهتمام الخاص بمشاكل المرأة الريفية بحيث تمتد مظلة الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية إليها ، واستغلال طاقاتها في الحرف المنزلية وتنظيم ذلك في اتحاد انتاجي يجعل من هذه الحرف وسيلة لرفع مستوى الريفية .

• تعميم دور الحضانة في الشركات والمؤسسات التي تستخدم خمسين عاملة فأكثر والتوسع في إنشاء دور حضانة عامة تتناسب رسومها مع دخل المرأة العاملة .

• دعم وتطوير الاندية والمؤسسات الشبابية ومراكز الشباب في القرى والمدن وتعميمها وتوسيع دور الشباب في ادارتها بأسلوب ديمقراطي .

• حق الشباب في تكوين منظمات الديمقراطية دون أي وصاية ادارية

• توفير المنابر الثقافية للشباب من قصور ثقافة ونواد ادبية وإلغاء أي قيود على حرية النشر وادصدار المطبوعات غير الدورية .

• دعم الحقوق الديمقراطية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا وإشراكهم في اقتراح نظم ومناهج التعليم واساليبه .

• رعاية شباب الصناع الحرفيين بإشراكهم في النشاط السياسي والاجتماعي لربطهم بقضايا المجتمع وحمايتهم من تبديد دخلهم في أوجه انفاق استهلاكية ضارة .

• تأسسا : الإعداد لبناء اقتصاد وطني مستقل بالاعتماد على انفسنا

• حماية ودعم وتطوير القطاع العام : يهدف محارلات تصفية القطاع العام أو بيعه للقطاع الخاص ومحاولات القطاع الاجنبي والمشتري الاستيلاء على الوحدات الناجمة للقطاع العام وإيقاف كل محور استخدام المال العام المملوك للشعب في مجموعه لاثراء فئات محدودة من الرأسمالية عن طريق مشاركة المال العام في الانشاء

وتخفيض الكميات الموردة اجباريا من المحاصيل الزراعية ورفع اسعارها .

ان يكون بنك القرية وحدة حسابية ملحقة بالجمعية التعاونية الزراعية التي تقوم بتمويل عملية الانتاج الزراعي .

وضع سياسة شريفة افضل تجاه الفلاحين يراعى فيها :

• التغيير الفعلي لقانون اعفاء صغار الفلاحين (٣ افدنة فأقل) من الضرائب ومعاقبة كل من يعطل تنفيذ هذا القانون .

• منع الجهات الادارية والسلطات المحلية من رمض أي ضرائب أو رسوم مخالفة للقانون على الفلاحين .

• مواجهة ابتزاز الادارة للفلاحين عن طريق الحجز الاداري الموصى وقضايا التدييد الوعسى وعدم تقديمهم لمحاكم امن الدولة بهذه التهم .

• مساواة القرية بالمدنية في المواد التموينية سائيا : الاستجابة الى مطالب الحرفيين وصغار التجار

• تسهيل حصول الحرفيين على الخامات ومستلزمات الانتاج بأسعار مناسبة وكذلك تبسيط تصريف منتجاتهم .

• تبسيط القروض للحرفيين بفوائد مخفضة لتجديد الآلات والمنشآت

• وضع نظام كفء لضمان تصريف منتجات الحرفيين بمساعدتهم على تطوير التسويق التعاوني لمنتجاتهم في الداخل وفتح أسواق خارجية لها .

• تخفيض فئات الضرائب على الحرفيين وحل مشاكلهم مع اجهزة الضرائب وخاصة ما يتعلق منها بالتقدير الجزائي .

• حل المشاكل الادارية التي يعانيها الحرفيون مع السلطات المحلية والتمهينات الاجتماعية وهيئة الكهرباء .

• تقليل حلقات الوساطة بين المنتج الخاص وتاجر التجزئة وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الفاكه والخضر في المدن الكبرى .

• حماية صغار ومتوسطي التجار من استغلال الطبقيليين ومن تحت اجهزة الادارية وتعميد الاجراءات .

ثامنا : رعاية المرأة والطفولة والشباب • الدفاع عن حق العمل للمرأة ومساواتها



المصدر : الأرقام

التاريخ : ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمساهمة في مشروعات خاصة تنافس القطاع العام وتخريبه .

● وضع سياسة للأسعار تأخذ في الاعتبار التكاليف الحقيقية للإنتاج في كلا القطاعين العام والخاص وضرورة تحقيق ربح معقول للوحدات الاقتصادية المنتجة ، ومن أدوات هذه السياسة التسعير الجبري في بعض الأحوال ، وتحديد هامش الربح في أحوال أخرى .

● توحيد الإطار القانوني لعلاقات العمل في القطاعين العام والخاص بما يؤكد الحقوق المنتمية لعمال القطاع العام وتعميمها على القطاع الخاص (شاملا المشترك والأجنبي) ويتم في هذا الإطار تحديد الأجور وظروف العمل والرعاية الاجتماعية والصحية ووسائل زيادة الإنتاج ورفع الانتاجية عن طريق عقود عمل جماعية بين إدارات الوحدات الاقتصادية والهيئات النقابية ويقضى تحرير إدارة الوحدات الاقتصادية في هذا المجال أن يقاومه حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلاليتها إزاء الحكومة والأحزاب وعدم التدخل بأية صورة في انتخاب مستوياتها القيادية وانهاء تجريم الاضراب السلمي .

● حماية القطاع الخاص المنتج ودعومه وتطويره :

إن حربنا الذي يسعى إلى محاصرة النشاط الطفيل وتصفيته يفرق بوضوح بين النصابين السماسرة ، مستغل المال العام ، والمتاجرين باقوات الشعب الذين يعملون على تحقيق الربح السريع ويبينون الثروات الضخمة التي يودعونها أو يوظفونها كلها أو بعضها في الخارج من جانب ، وبين كل المستثمرين في الأنشطة الانتاجية في الزراعة والصناعة والخدمات المرتبطة بها كالتنقل والتجارة الداخلية وصغار الصناع والحرفيين وتجار التجزئة من الجانب الآخر .

ويدرك حزبا أن المستثمرين في الأنشطة الانتاجية وصغار الصناع والحرفيين وتجار التجزئة وغيرهم يلعبون دورا هاما اقتصاديا واجتماعيا في مصر . وهو يسعى إلى حمايتهم من المنافسة الأجنبية والاستغلال الطفيل من جانب وإلى تشجيعهم على توجيه أموالهم وخبرتهم لتطوير الإنتاج والانتاجية في مصر

ومساعدتهم في تطوير منشاتهم ومشروعاتهم ومنشآتهم من الجانب الآخر .

● تعبئة الموارد المحلية والحد من الاعتماد على الدين الخارجي :

● محاصرة النشاط الطفيل تمهيدا لتصفيته التنموية المتكاملة للمناطق النائية - التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للمناطق النائية (سيناء والنوبة والصحراء الشرقية والصحراء الغربية) وهي مطلب شعبي عادل لاهل تلك المناطق

الحفاظ على وحدة التراب المصري وضرورة الاندماج الاقتصادي والبشري لكافة المواطنين وتعزيز بوابات مصر الشرقية والجنوبية والغربية .

تطوير البحث العلمي وتطوير

التكنولوجيا لخدمة المجتمع :

لا يكتمل الحديث عن التنمية الشاملة إلا بالتركيز على الدور البارز لتطوير البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا لخدمة المجتمع .

● مواجهة ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره :

● محاصرة الرأسمالية الطفيلية باعتبارها المصدر الأساسي لكافة صور الفساد والانحراف في الحياة الاقتصادية واجهزة الدولة والعمل على تصفيتيها .

● تطهير الحياة العامة من الفساد والانحراف وتمكين الجماهير بالوسائل الديمقراطية وخاصة ديمقراطية الإدارة ، والإنتاج من كشف وفضح وأدانة كافة صور الفساد والانحراف واساليب العملات والرشاوى والسمسرة والمضاربة في جهاز الدولة والقطاع العام والحياة السياسية .

● التمدد لفساد الإدارة وخاصة في اجهزة الحكم المحلي وما يشوب أعمالها من انحراف في التعاقدات مع المقاولين وتوزيع الخدمات على المواطنين مثل المساكن ومواد البناء وقطن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٧ م

- حظر كل دعوة عنصرية او طائفية تمس وحدة المصريين ، واعلاء الدعوة الى التسامح الدينى في اطار التقليد المصرى : الدين لله والوطن للجميع .
- احياء القطاع العام الثقافى فى السينما والمسرح والتزجئة والنشر وادارته بأسلوب ديمقراطى وتوجيه الثقافة الجماهيرية للقيام برسالتها فى الاقاليم دين وصاية ادارية او من اجهزة الحكم المحلى .
- تمثيل التيارات الفكرية والحزبية فى ادارة الاذاعة والتلفزيون ليكون انتاجها تعبيراً صادقا عن هموم الناس ومشكلاتهم الحقيقية واداة لتربية وعيهم ، وتوسيع مدارفها والترويج عنهم بنقد وفتح وقيم جمالية ريوجية عالية .

دفع التطور الديمقراطى للامام
الديمقراطية هي الارضية الوحيدة التى يمكن ان يقوم عليها ويتردد فى ظلها نضال الجماهير من اجل مطالبها العادلة وقد تعرضت الممارسة الديمقراطية فى ظل حكم السادات الى عدوان صارخ من ابرز مظاهره ترسانة القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات ومحاصرة النشاط السياسى والحزبى المعارض . وتعرض الديمقراطية المحدودة المتاحة حاليا لعدوان الحكومة وبطشها بالعمال والفلاحين والطلبة والمتقنين المعارضين لسياسات التبعية والطبائعية والفساد . من هنا فان الاولوية فى نضالنا الديمقراطى للفترة القادمة تتمثل فى المحافظة على القدر المتاح من الحقوق والحريات الديمقراطية فى مواجهة كافة محاولات العدوان عليها ، وتطويرها فى اتجاه توسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية لجماهير الشعب من خلال :

- لتجديد ولوازم الانتاج والسلع الاستهلاكية . وما ترتب على ذلك من تحول اجهزة الدولة عن طابعها القومى الى اجهزة خاصة لخدمة الحزب الحاكم وتوليد الثروات الخرام باستغلال النفوذ الوظيفى والسياسى والحزبى .
- تشديد العقوبة على جرائم اختلاس المال العام والرشوة واستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية ووضع حد للاستهتار بالملكية العامة والمال العام .
- فرض العقوبات الرادعة على المتاجرين بالاعراض وعلى خطف النساء وعلى المضاربة بالقرود الشعب وغش الادوية وبيع الاغذية الفاسدة وتجارة الحبوب المخدرة واختلاس الاموال العامة ومصادرة ثروات من استغلوا مراكزهم للثراء غير المشروع .
- محاربة الدعوة فى اجهزة الاعلام للانحلال الخلقى ، وهدم القيم والمثل العليا ، والهيوط بمعنويات الجماهير والاستخفاف بعقول الناس ، وتخريب الحياة الثقافية والروحية ، وترويج المثل المنحطة مثل الجشع المادى والاستهلاك السفلى .
- عاشرا : تحقيق تنمية ثقافية وطنية ديمقراطية وتقدمية
- لابد من مواجهة الهجمة الثقافية الاستعمارية والصهيونية التى تحاول ان تمر من تحت شعارات السلام والتطبيع عبر قنوات مشبوهة هدفها اخضاع الشعب المصرى وفرض الاستسلام والتبعية عليه . كذلك لا بد من وقف موجات الانهيار والانحطاط بالثقافة المصرية ويتطلب ذلك :
- كفالة حرية الفكر والابداع واستقاط كل القوانين التى تقيد حركة المتقنين
- احياء التراث الوطنى المصرى لكل روافده وانعاش ذاكرة روعى المصريين بمنجزاتهم عبر التاريخ وبخاصة انتاجات ثورة ٢٣ يوليو التى تمت بعقول وسواعد المصريين .
- خلق وتطوير الثقافة التى تحت على الولاة الوطنى والانتماء القومى والتى تؤكد هوية الشعب المصرى وتنميها والتى تستنهض الهمم من اجل اعادة بناء مصر .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

المصدر : الأمل

● إجراء اصلاح دستوري يكفل استكمال مقومات النظام الجمهورى البرلمانى الديمقراطى الذى يقوم على تعدد الاحزاب دون شروط ، ومسئولية الحكومة امام مجلس الشعب عن كل امور الدولة والانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين اكثر من مرشح ، والا تزيد مدة الرئاسة عن دورتين متتاليتين والغاء محاكم امن الدولة ومنصب المدعى الاشتراكى . واعادة انتخاب مجلس الشعب الى شهر نوفمبر تطبيقا للدستور . والغاء المادة (٧٤) من الدستور . والغاء المادة (٧٤) من الدستور .

● إلغاء محاكم القيم ومجلس الشورى .
● احترام حرية العقيدة الدينية واسلطهم مبادئ الشريعة الإسلامية التى تحرم الربا والاستغلال والاستبداد وتأسر بالعدل والحرية والمساواة بين الناس فى الحقوق والواجبات بما يضمن الوحدة الوطنية ويحمى الاستقلال الوطنى ويؤكد سلطة الشعب فى الحكم .
● ضمان الحريات السياسية للمواطنين وفى مقدمتها حرية الرأى والاجتماع والتظاهر والتنظيم والاضراب السلمى وتكوين الجمعيات واعمال المبدأ الدستورى يحق كل مواطن فى ممارسة حقوقه السياسية مستقلا او فى اطار حزبى .

● حق كل القوى والتيارات السياسية والطبقات فى اقامة احزابها المستقلة دون قيد والغاء العمل السياسى نهائيا وقرار وحماية حق الانتماء الحزبى للمواطنين كافة ، وعدم تعرضهم للاضطهاد او التمييز بسبب هذا الانتماء . وتجريم ملاحقة المواطنين بسبب نشاطاتهم الحزبية او النقابية بنص واضح فى الدستور .

● إلغاء كافة صبر الدمج بين مؤسسات واجهزة الدولة وبين تنظيمات الحزب الحاكم بما يضمن ان تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد والتأكيد على المبدأ

الدستورى الذى يحظر التمييز بين المواطنين بسبب الدين او العقيدة .

● إعادة تنظيم الصحافة بما يلقى احتكار الحزب الحاكم لها ويضمن حقوقا متساوية فى النشر لكل الاحزاب فى الصحف القائمة والغاء كافة اشكال الرقابة المباشرة والمقنعة على الصحف وكفالة حق العاملين فى الصحف فى انتخاب مجالس ادارتها وتحريرها وتأكيد حق الاحزاب اصدار صحفها ومخاطبة الشعب من خلال الاذاعة والتلفزيون والغاء المجلس الاعلى للصحافة ونقل اختصاصاته الى نقابة الصحفيين .

● إلغاء ملكية مجلس الشورى للصحافة واعتبارها ملكية عامة ذات طبيعة خاصة على ان يجرى حوار جماهيرى واسع حول تنظيمها . مع توفير الضمانات والحريات الفعلية لها وتأكيد دور العاملين فى ادارتها مع تمثيل الاحزاب فى مجالس ادارتها .

● إلغاء نظام انتخابات مجلس الشعب بالقائمة الحزبية النسبية المشروطة وانتخابات المجالس المحلية بالقائمة المطلقة وتوفير ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات . وتعديل قانون انتخابات مجلس الشعب بالغاء شرط الـ ٨٪ من اصوات الناخبين كحد ادنى لتمثيل كل حزب فى المجلس وتأكيد حرية ترشيح المستقلين فى قوائم خاصة بهم وايادة القوائم المشتركة لحزبين او اكثر وتعديل نظام احتساب الاصوات .

● تشديد عقوبة تزوير الانتخابات الى الاشغال الشاقة وعدم سقوط الدعوى الجنائية او المدنية الناشئة عنها بالانقادم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٠٧

عضويتها على كبار الملاك والراسماليين غير المشتغلين بالزراعة وقصر العضوية في مجالس الإدارة على أعضائها وتأكيد حريتها في مباشرة نشاطها وانتخاب قياداتها دون أي تدخل أو ضغط من الأجهزة الإدارية بحيث تصبح تعاونيات الفلاحين والحرفيين منظمات ديمقراطية حقا قادرة على التعرف بنفسها على مشاكلهم ووضع الحلول لها .

• مساعدة عمال الزراعة لتطوير منظماتهم النقابية بحيث تصبح منظمات نقابية ديمقراطية حقيقية ومستقلة تدافع عن حقوقهم وترعى مصالحهم .

• المحافظة على المكاسب الديمقراطية الاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو وخاتمة نسبة ٥٠٪ على الأقل للعمال والفلاحين وقيادة القطاع العلم للاقتصاد القومي وإذابة الفوارق بين الطبقات والاصلاح الزراعي والتعاون والمشاركة في الإدارة والارباح .

• إنشاء نقابة لائمة المساجد والوعاظ اسوة بباقي المدن .

• تعزيز الاستقلال الوطني وتأكيد عروبة مصر وعدم انحيازها دوليا .

• اسقاط اتفاقيات ونهج كامب ديفيد بما في ذلك رفض تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل .

• اسقاط أي انتقاص للسيادة المصرية التامة على كامل سيناء ورفض أي قيد على قيام القوات المسلحة المصرية بواجبها في الدفاع عن سيناء وحدود مصر الدولية .

• التعامل مع قضية طابا كقضية احتلال اسرائيل لارض مصرية وليس بوصفها قضية نزاع على الحدود .

• إشراك سكان سيناء في حمايتها طبقا لنظام دفاعي يرضع في الاعتبار ظروف سيناء وموقعها .

• الحلال قوات دولية تابعة للأمم المتحدة محل القوات المتعددة الجنسيات .

• الغاء كافة التسهيلات والفوائد الممنوحة

• الغاء حالة الطوارئ وتعديل قانون الطوارئ بحيث يقصر اعلان الطوارئ على حال الحرب الفعلية أو التهديد بالحرب على أن يخضع استخدام سلطات الطوارئ لرقابة مجلس الشعب والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات والمناقضة للدستور وحقوق الانسان بما فيها قانون العيب ونقل مصلحة المسجون من وزارة الداخلية الى وزارة العدل .

• تحقيق وحدة السلطة القضائية والغاء كافة اشكال القضاء الاستثنائي وتحقيق استقلال حقيقي للقضاء والغاء أي تدخل من وزارة العدل في شئون القضاء .

• حق المواطنين في تحريك دعوى التعذيب ضد كل موظف عام يهذب مواطنا أو يأمر بتهذيبه أو يستمر على تعذيبه أيا كان وضعه سواء كان التعذيب بدنيا أو نفسيا وسرعة التصرف في بلاغات التعذيب الاخيرة وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة .

• الغفر الشامل عن المحكوم عليهم في كافة القضايا السياسية قبل ٦ أكتوبر ١٩٨١ وحفظ كافة التحقيقات في القضايا والتحقيقات السياسية التي لم يتم الحكم او التصرف فيها حتى الآن .

• تحويل الحكم المحل الى حكم شعبي حقيقي

يقوم على اساس انتخاب كافة هيئات الحكم المحل بالانتخاب العام المباشر وانتخاب المحافظين ورؤساء المدن والقرى واحكام رقابة المجالس المحلية على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطاتها عليها وتأمين علنية جلساتها ورصد ميزانيات مستقلة لنشاطها .

• اطلاق الحرية الكاملة للتنظيمات النقابية العمالية والمهنية والطلائية لمباشرة نشاطها وانتخاب قياداتها دون أي تدخل من الأجهزة الادارية وتأكيد استقلال الحركة النقابية وتأمين حق العمال في الاضراب السلمي وتحقيق المساواة بين العمال في القطاعين العام والخاص .

• ضمان ديمقراطية الحركة التعاونية وحظر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

٢٢/٤/٨٢

التاريخ :

٤ مارس ١٩٨٧

حاليا في المخيمات في لبنان وتأييد نضالات الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة .

• العمل على حل القضية اللبنانية على أساس الانسحاب الاسرائيلي والمحافظة على عروبة لبنان ووحدة اراضيها واستقلالة الوطني والتوصل الى صيغة ديمقراطية للحكم تحظى بالاجماع الوطني .

• تأييد نضال الشعب السوري الشقيق لتحرير ارضه المحتلة واتخاذ مبادرات تستلهم روح اكتوبر في تحقيق تعاون مصري سوري يخدم اهداف النضال القومي العربي .

• العمل على ايقاف الحرب العراقية - الايرانية وتسوية الصراع سلميا مع الرفض الحازم لاحتلال ايران لاية ارض عراقية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي ومع شجب الاصرار الايراني على تغيير النظام السياسي للعراق بقوة السلاح . فالعرقية والاسلام يقتضيان تكثيف كل القوى المادية والبشرية للعراق وايران لمواجهة العريضة الصهيونية والهينة الامريكية خاصة بعد ماكتشف من تعاون بين الامبريالية الامريكية والصهيونية وحكام ايران .

• العمل على اقامة تكامل حقيقي بين شعبي وادي النيل على اسس ديمقراطية يرضاها الشعب المصري والشعب السوداني وبما يحقق المصالح الاساسية للبلدين الشقيقين .

• السعي لاقامة علاقات طبيعية مع ليبيا لصالح الشعب المصري والشعب الليبي .

• تأييد وتطوير كل خطوات التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية كدائرة فعالة لتحقيق التنمية الحقيقية الشاملة والمطردة لكل بلد عربي على حدة وللوطن العربي ككل .

لامريكا بما فيها محطات الانذار المبكر واتهاء سياسة الترويب المشترك مع قوات امريكا وحلفائها ورفض تخزين السلاح الامريكي في مصر .

• دعم القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية وتوفير السلاح المتطور بالكميات الكافية للقيام بمهامها الوطنية المقدسة وتنمية الصناعات الحربية المصرية لوقف الاعتماد على امريكا في تسليح الجيش المصري .

• وضع التزامات مصر القومية فوق اى التزامات اخرى والسعى الى عود العلاقات الطبيعية مع كافة الدول العربية الشقيقة مع الحرص على عدم التورط في تشكيل محاور سياسية عربية لتتنبوا مصر مكانتها الرائدة داخل الجامعة العربية وخارجها .

• العمل على ان تصبح منطقة الشرق الاوسط منطقة منزوعة السلاح نوبيا وكذلك الشأن

بالنسبة للبحر الابيض المتوسط .

• دعم نضال الشعوب العربية لتصفية كل اشكال المشاركة في المخططات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها مثل قوات الانتشار السريع والتدريبات المشتركة وتقديم القواعد والتسهيلات وتخزين الاسلحة .

• دعم وتطوير علاقات النضال المشترك مع القوى الوطنية والتقدمية العربية ومساعدتها على انتهاء الصراع والاقتيال فيما بينها سعيا الى بناء موقف عربي موحد في اطار جبهة شعبية عربية .

• التمسك الحازم بحق الشعب الفلسطيني في استخدام كافة اشكال النضال وحقه في تقرير مصيره واقامة دولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المشى الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني واخاذ الخطوات التى تساعد المنظمة على تجاوز ازمته الداخلية واستعادة علاقاتها النضالية مع كافة اطراف الموجهة مع اسرائيل والمحافظة على وحدتها وكيانها المستقل . والحيلولة دون اتمام جريمة الابادة الجسدية للفلسطينيين التى تجرى



المصدر : ٢٠٩

التاريخ : ١٩٨٧ م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- إعادة النظر في علاقات مصر الخارجية للعودة فعليا الى سياسة عدم الانحياز وممارسة مصر لدورها التاريخي في مقدمة دول العالم الثالث بما يمكنها من تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية على امتداد العالم الثالث والدول الاشتراكية بنفس القدر الذي تهتم فيه بالعالم اللاسعمال المتقدم وذلك بهدف انتهاء سياسة التبعية الاقتصادية لأمريكا وكسر احتكارها لتوريد السلاح لمصر .
- توحيد جهود الدول الاسلامية لتنمية الروابط الروحية المشتركة بينها وتحقيق استقلالها وتقدمها وحمايتها من الوقوع في براثن الاحلاف والتكتلات العسكرية وتطوير التبادل الاقتصادي والثقافي فيما بينها . والعمل على انتهاء التدخل من جانب كل الاطراف الاجنبية في شئون افغانستان .
- القيام بدور بناء في اطار منظمة الوحدة الافريقية لتصفية بقايا الاستعمار ومقاومة غزو الاستعمار الجديد ومساندة دول المواجهة الافريقية لنظام جنوب افريقيا العنصري ومساندة الدول وحركات التحرر الوطني الافريقية على تسوية ما بينها من نزاعات بالطرق السلمية .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٧

وجسوه جسدಿದೆ تفوض الانتخابات

● لواء جسام الدين احمد المهدي
مدير ادارة الدفاع المدني والحريق
بوزارة الداخلية سلفا ورئيس جمعية
٢٦ مارس لانسكن التعاوني بمحافظة
الجيزة .. رشح عن الدائرة الاولى
بالجيزة ، فئات .

● الدكتور جلال رجب المحامي عضو
مجلس نقابة المحامين مفوض لجنة
الخرابات .. مرشح للمقعد الفردي
بدائرة محافظة كفر الشيخ .

● محمد علي القصاص مدير مكتب
جريدة الاهرام بمحافظة كفر الشيخ
مرشح للمقعد الفردي عن كفر
الشيخ .

● الدكتور الطاهر احمد مكي استاذ
الادب الحديث بجامعة القاهرة ووكيل
كلية دار العلوم للدراسات العليا
والبحوث مرشح فردي عن الدائرة الاولى
في محافظة قنا .

● الدكتور عبدالعزيز الامام مستشار
الجراحة في مستشفى المجيزة رشح
نفسه كمستقل في الدائرة الثالثة في
محافظة الشرقية .

● الدكتور الإمام حاسن علي رسام
الجمهورية العسكرية من الطبقة الاولى .

● نبيل محمد عمر صاحب ومدير
مدارس عمر الخاصة بدمياط ووكيل
الشعبة الملاحة لميناء دمياط .. مرشح
مستقل للمقعد الفردي بدمياط .



المصدر : الأحياء

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رموز انتخابية جديدة لمواجهة اعداد المرشحين

كتب - محمد صلاح الزهاوي :

وقد تبين من استقراء عدد المرشحين للانتخاب الفردي على مستوى الجمهورية حتى الآن وقيل الحقائق بف الترشيح بثلاثة أيام أن بعض الدوائر الانتخابية زاد فيها عدد المرشحين لغضوية مجلس الشعب للانتخاب الفردي عن ٢٠ مرشحاً مما دعا الى ضرورة الحراج عدد آخر من الرموز لمواجهة الاعداد المتزايدة من المرشحين .. حتى يمكن منح كل مرشح رمزاً انتخابياً يساعده في عمليات الدعاية للتيسير على الناخبين الأيمن للتعرف على المرشح عند الإدلاء بأصواتهم باختيار رمزه الانتخابي .

ومن الجدير بالذكر أن ادارة الانتخابات بوزارة الداخلية كانت قد أعدت ١٠٠ رمز وضع منه ٢٠ فقط لي القرار الوزاري . وسوف يتم اختيار عدد آخر منها لمواجهة الزيادة .

عنيت الأخبار ان وزارة الداخلية سوف تصدر قراراً تكملياً خلال الأيام القليلة القادمة .. يتضمن اضافة عدد من الرموز الانتخابية الى رموز المرشحين للانتخاب الفردي لمواجهة الزيادة غير المتوقعة في أعدادهم .

كان قرار وزير الداخلية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٤ الخاص بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب قد تضمن تحديد ٢٠ رمزاً للمرشحين للانتخاب الفردي في كل دائرة انتخابية هي :

جمال - سيارة - قارب شراعى - مخالة - فانوس - سلم نقال - مسدس - سمكة - ميزان - زهرة - دراجة - سيف - تدليقون - طيارة - طبق - فنجان - كرسى - نظارة - نجفة - شاكوش ..



المصدر : الخبير

التاريخ : ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس لكل المواطنين : **اخياروا المرشحين بعد دراسة واقتناع**

طالب الرئيس حسني مبارك امس من كل مواطن ان يختار ممثليه في انتخابات مجلس الشعب القادمة بدراسة واقتناع لدعم السلطة التشريعية وتحقيق ذاته وان يقول كلمته دون خوف او تهديد.

وقال الرئيس ان مصر تعيش تجربة ديمقراطية هائلة يلتزم بها الحكم وتتسك بها الجماعات .. جاء ذلك في كلمته التي القاها نيابة عنه الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء في الاحتفال بعيد العلم الخامس عشر الذي اقيم في نقابة المعلمين اسس .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إعلان القوائم في دائرة واحدة

ما زالت الأحزاب كلها تتكتم أسماء مرشحيها في القوائم .. ما زالت بعض الأحزاب تسعى إلى سرقة نائب أو أكثر من لهم شعبية في الشارع السياسي المصري ويكون قد اسقط من قوائم حزبه .
قائمة الحزب الوطني في اليوم عرفت اسمائها على رأس القائمة الدكتور يوسف والي أمين الحزب القائمة بها ٥ نواب من المجلس الذي تم حله . تمتثل هذه القائمة الأولى التي عرفت اسمائها والمعروف ان الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق قد رشح عن الحزب الوطني في المقعد الفردي .

حزب الوفد أعلن قائمته في اليوم أيضا .. ومن المعروف ان الوفد لم يحصل على مقعد واحد في الانتخابات السابقة بالفيوم .
أما حزب العمل فقد استكمل جميع قوائمه في ساعة متأخرة أمس وتضم ترشيحات الائتلاف الثلاثي العمل والأخوان والأحرار في الدائرة الانتخابية على مستوى الجمهورية . ومن المقرر إعلانها اليوم .. ويرجع السبب في تأخير إعلان القوائم إلى إعادة ترتيب المرشحين في كل قائمة واتضاع عدد من النواب السابقين والشخصيات البارزة في الائتلاف مؤخرا .. وقد تقرر ترشيح قيادات الإخوان والعمل على رأس القوائم أما قيادات الأحرار فتأكد ترشيحهم في المقاعد الفردية .

وقد تقدم حزب التجمع بأول قائمة حزبية أمس في دائرة محافظة بورسعيد تضم ٥ مرشحين .
أما بالنسبة للترشيح للانتخاب الفردي ، فقد بلغ عدد المواطنين الذين تقدموا بطلبات الترشيح أمس ١٧٧ مرشحا على مستوى الجمهورية .

وعلى الصفحة الثالثة رأى اساتذة الجامعات في معوم الناخب المصري .
وأخر تطورات الموقف في الأحزاب قبل اقتراب ساعة الصفر لإغلاق باب الترشيحات .



المصدر : ٥٢٢ جنار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

(٢) أساتذة الجامعات .. وهموم الناخب المصري :

عدم الانتماء .. واللامبالاة .. والاندحام الثقة في المرشحين
على الأحزاب أن تلتزم ببرنامج للوطنية لتشجيع الناخبين



المصدر : **البحر**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٨٧**

كتب - عيسى مرشد :

في أي قضية لا بد أن يكون لاستاذة الجامعات رأى .. وفي هذا التحقيق السريع مع بعض استاذة الجامعات تستطلع ، الاخبار ، رأيهم في قضية ، حقوق الناخب المصري .

يتحدث أولا د . عمر شاهين استاذ الامراض النفسية والعصبية بجامعة القاهرة . قائلا : لعل الشائع ان مفهوم الناخب المصري يتدرجها سلبية في الانتخابات والامتناع عن أداء واجبه في الادلاء بصوته .. والحقيقة ان التحدث عن هذا الموضوع صعب . لان هناك أكثر من ١٤,٨ مليون مواطن مقيمة اسماؤهم في جداول الانتخابات وتحتل النسبة الرسمية للأدلاء بالأصوات الى حوالي ٨٠٪ في الاستفتاءات و ٧٥٪ في الانتخابات ورغم ذلك فإن احزاب المعارضة تشكل من امتناع الناخبين عن الادلاء بأصواتهم وأداء واجبهم الانتخابي وتشكك في انصافهم على صناديق الاستفتاء او الانتخاب .. وعلى ان هناك فعلا انجما الى عدم الإقبال على أداء الواجب الانتخابي .. في مقدمتها قضية عدم الانتماء . وعدم احساس المواطن بمشاكل بلاده والانشغال الى البحث عن لقمة العيش .. وعدم الاختلاف الواضح بين الحكومات المتعاقبة .. ويوجد موجه من الاحباط العام بين المواطنين تدفعهم الى

امتناع المخدرات والاحترافات السلوكية . ويضيف د . عمر شاهين : في الريف تختار العائلات من يمثلها في الانتخابات .. ولهذا فاننا نلاحظ العائل والعصبية هي التي ما زالت تسيطر على الانتخابات في الريف .. ولهذا ايضا فإن الإقبال على الانتخابات غير في الريف المصري يعكس العنن حيث تقل نسبة الإقبال على الانتخابات . لان بعض نفعهم في تشكيلها الاجتماعي على الاسر الصغيرة محدودة العدد .. والاحزاب السياسية في مصر عمرها قصير وتفاعلا مع الجماهير ما يزال محدودا لهذا فانهم لا زال ضعيفا .. ولكننا في مواجهة هذا كله لا بد ان نشارك جهودنا لتوعية المواطنين صاهية أداء واجبهم الانتخابي لان في أدائه مساهمة في التخطيط لمستقبل مصر . ويطلب د . رشاد خليل عميد كلية الشريعة والقانون بدمياط ضرورة التزام الاحزاب بميثاق للوطنية أمام الناخبين لتثبيتهم على الإقبال على صناديق

الانتخاب . ويضيف د . حسي الأن الناخب في الريف لا يعرف القوائم ويراجع الاحزاب غير واضحة .. وما زال الناخب الريفي ينتخب الانفراد لا القوائم

ويؤكد د . رشاد خليل ان شعب مصر شعب متدين .. والانتخاب شهادة .. ومن يتكلم اثر قلبه . لهذا يجب ان يتفهم احد عن الادلاء بصوته في الانتخابات .. ولو احسن الناخبين الاختيار لادى هذا الى تحقيق الصالح العام .

ثم يتحدث د . نبيلة الأبراشي بمركز البحوث الاجتماعية وعضو مجلس الشورى . فتؤكد ان تقدم الاسم والشعب يقاس بمدى اقبال اتباعها على الانتخابات ويقاس بمدى اقبال اتباعها على الانتخابات وممارسته حقهم في اختيار ممثلهم سواء في البرلمان او القنات او الاتحادات .

ويضيف د . رشاد خليل ان سبب احجام بعض المواطنين عن قيد اسمائهم في جداول الانتخابات وبالتالي عدم مشاركتهم فيها كان اثرا من اثر فترات مظلمة مرت على مصر ساد فيها الاستبداد والتسلط والظلم مما ادلى الى سلبية بعض المواطنين والامبالاة تجاه الانتخابات نتيجة احساسهم انهم لا يشتركون في صنع القرار .

ولكن الآن .. ومع تقدم الحياة ومع الديمقراطية الذي يزداد يوما بعد يوم والحرية السياسية التي يشعر بها كل مواطن .. بدأ الإقبال على الادلاء بالأصوات .. واسمح للمواطنين يقولون على المشاركة في الانتخابات .. ومع ازدياد الوعي السياسي تدريجيا يزداد اقبال الجماهير على الانتخابات .

وأخيرا يتحدث د . سعيد صبحي استاذ المحة النفسية بكلية التربية بجامعة عين شمس فيقول .. احجام البعض عن الادلاء بأصواتهم في الانتخابات له عدة اسباب .. منها انعدام الثقة في بعض المرشحين . وظهور حالات انحسار في بعض المجالات .. والشعور بالامبالاة .

ولكن لا بد من توعية المواطنين بأهمية مشاركتهم في الانتخابات لانها دليل الوعي والارادة والرغبة القلبية في المساهمة في بناء المجتمع اذا ما تحققت موضوعية اختيار المرشحين .

غدا رأى الأدياء
ورجل القائلون



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



حوسم شراء الضمائي ! الانتخابات على الطريقة المصرية

بجدران أربعة ، يتحرون فيها من أعين الآخرين التي تنظر على أخص خصوصياتهم ، وتجرح حياءهم البشري .

ومع أن هذه المشاكل جميعها ، من صنع هؤلاء المرشحين أنفسهم ، الذين يتواطؤون مع الذين يحكمون ، ويدعون عن سياساتهم ، ويستكونون عن محاسنهم ولا يتذكرون أن هناك شعبا يمثلونه ، إلا إذا اقتربت الانتخابات العامة ، وفتح باب الترشح ، إلا أنهم يعيدون ترشيح أنفسهم بكل صفاته ، يعابئون سياس البعض من إصلاح الأحوال ، وتليف الكثرين على الحصول على الحد الأدنى من الحقوق ، في أي شكل - وأي مستوى يكون - فيدعون عربونا صغيرا تالفا ، قد يكون علاوة ، أو علة سكن لم يبق بعد ، أو ظهور مؤثر للفراخ على رفوف المجمعات ثم يحصلون على بعض الأصوات ، وينفخ مولد الاستجابة للحقوق ، إلى الانتخابات القادمة !

ولأننا نعيش هذه الأيام موسم انتخابات عامة ، وانتخابات للقطاعات المهنية ، وعلى رأسها نقابة الصحفيين ، ولأن الحكومة أرادت أن تدعمر مرشحها لمنصب النائب إبراهيم تافع ضد خصمه محمود المراغي وجلال الجماض فما كان أولها ، يطرخ اجتماع عام للصحفيين مشكلة الأجور المهنية ، ويطرخ برنابجا لرفعها ، فيؤيده الحاضرون بحماس ، حتى سارعت ففقدت اجتماعا خاصا للمجلس الأعلى للصحة وقررت منح علاوة في الأجور ، وأزاعت ذلك في نشرات الأخبار وفي قنوات التلفزيون ومحطات الإذاعة وفي الصحف ، كانها

في كل بلاد الدنيا الديمقراطية ، فسان مواسم الانتخابات ، هي مناسبات تلتفت فيها سائلة زهرة ، وتصارع فيها مائة مدرسة فكرية ، ويتجادل فيها أصحاب الآراء والمواقف ، لذلك تصبح مواسم صحوه للعقل والفكر ، ويقتطف للضمير الفردي العام ، وتشد للاهتمام بمشاكل الناس وهموم الآخرين ، وترتبية وترقية لنسوانع الانتماء للام وللأوطان وللكون كله !

لكن مواسم الانتخابات - على الطريقة المصرية - تتحول إلى أسواق لشراء الضمائر وبيع المبادئ ، ومواسم لتحطيم صلاية الإنسان ، وإكراهه ، بالضغط أو بالاغراء أو بالافساد - على أن يبيع ما يؤمن أنه الصواب في أسواق الخساسة ، ويورصات شراء الكرامة البشرية ! في مواسم الانتخابات - على الطريقة المصرية - يشرق فجأة قلب الذين يحكمون فينتكرون أن هناك شعبا من الفقراء ، يجب أن يجد ما يطعم به أولاده ، وما يستر به بناته ، وما يواجه به تقلبات الزمن ، وغدر الأيام ، فتظهر اللحوم المدعومة على رفوف المجمعات ، وتعتز منافذ بيع الخضار والفاكهة بما يؤكل منا يطبق الفقراء ومحدودي الدخل ومن لا ظهر لهم شراؤه .

في مواسم الانتخابات - على الطريقة المصرية - يتذكر مرشحوا الحكومة - في الانتخابات العامة وانتخابات القطاعات المهنية والمالية ، أن الأجور التي يتقاضاها الذين يعملون ويعرفون ، أقل من أن تنسج حاجة أو تصون كرامه ، أو تؤمن مستقبل ، وأن هناك ملايين يعيشون في الغراء ويبيتون الأيواء ، ولا يحصلون إلا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأهالي

التاريخ :

١٩٨٧ مارس

تشر بهم ، وتقصده أمتهان كرامتهم ، ولم يفهم الناس ، ولم يفهم الناس أن هذه هي حقوق الصحفيين الذين يعملون باجور قليلة في واحدة من أشق المهن ولكنه ربطوا بين الانتخابات وترشيح الحكومة لإبراهيم نافع ، فظن بعضهم أن الصحفيون يبيعون أصواتهم ، واستنجدوا - وهم على حق - أن الذي يبيع صوته يمكن أن يبيع كل شيء !

وكان لابد أن يبيننا - في الأهالي - بعض من غيبار الخماسين الانتخابي ..

فمنذ أسبوعين نشرنا في صفحة المصري الفصحى ، التي تخصصها لنشر شكاوى الجماهير ، شكوى لمواطنه مصرية ، تعمل في شركة مقاولات كورية تدعى ، دونج سان ، للبناء ، تعمل في مشروعات كثيرة في مصر ، منها عتابر الدرفة بشركة الحديد والصلب ، وملحق لفندق شيراتون القاهرة ، ومعسكر بجوار مرس مطروح ، تقول أن الشركة تضطيد العمال المصريين ، وتسيء معاملتهم وتفصلهم بالجملة ، وتستقدم كوريين باعتبارهم خبراء في تكنولوجيا المقاولات بينما كل خبرتهم هي شراء الخضر من السوق ، وسك دفاتر الحسابات ، وطالبنا بحماية المصريين في مصر !

وفي الأسبوع الماضي ، جاء إل الأهالي المستر . K . B . SUH المدير العام للشركة بموقع الحديد والصلب ، وبرفقته محام مصري وصف نفسه بأنه مستشارها القانوني ، ومعهما رد على الشكوى ، يقول أن العمال المفصولين ، كانوا يعملون ب عقود محددة المدة ، وانتهت ، وأن وقائع الاضطهاد العنصرية لها ليست صحيحة ، وأن معظمها قد حورت بشأنه محاضر للشرطة تم حلفها !

وليس في هذا كله شيء .. فنحن ننشر شكاوى المواطنين على مسؤوليتهم ، ونحاول أن نتثبت من صحتها ، ونحتفظ في الوقت ذاته ، بحق الرد لكل من تسبه

الشكوى أو تنسب إليه وقائع .. لكن موسم الخماسين الانتخابي كان قد طال كل شيء .. فاندن جاموا يتحدثون باسم الشركة ، لم يطالبوا بحقوقهم المشروعة في الرد ، ولكنهم جاموا في ذهنهم أن كل صحفي قابل للشراء ، وأن محروى الأهالي معروضون للبيع ، وأن صفحاتها يمكن أن تؤجر بفروشة ، وأن محرويا يمكن أن يستأجروا لمن يريد ، وهكذا عرضوا عن ، بهيج حسين ، - المحسرة بصفحة المصري الفصحى - استعدادهم لمنحها تذكرة سفر للخارج ، إذا ما قامت بأعداد تحقيق صحفي عن الشركة ، بشر بحيث لا يبدو أنه إعلان ..

وفشلت بهيجة حسين في اقناعهم بأن ، الأهالي ، لا تقبل أية اعلانات تتعلق بمواد صحفية نشرت ، ولكنها ترضون حق الرد ، كحق قانوني وديمقراطي ، وتشاجرت معهم ، ودخلت إلى مكتب مدير التحرير ، وهي تتلفظ غصبا لأن هناك من يتوهم أنها يمكن أن تباع ضميرها المهني ، أو أن تتنازل عن كرامة المهنة التي تنتمي إليها !

وغصبا نحن ، لأننا أدركنا أن الذين شوهوا سمعة الصحفيين المصريين قد أساعوا بين الناس أنهم معروضون للبيع ، حتى أصبح الأمر في حكم العلم العام ، وسعدنا - أيضا - لأن ما فعلته بهيجة حسين وهي أحدث محرة تنضم لأسرة تحرر الأهالي .. لم يرض على قيدها بجدول نقابة الصحفيين أكثر من أسبوعين - دليل غر أن هناك ملايين ، يقارمون سياسة شراء الضمائر ولا يعرضون مهنتهم في مزايدات بيع المبادئ ، ومنالقصات أثبات الضعف البشري !

فلك حكاية تروينا لكل مواطن سوف يدل بصوته في الانتخابات العامة يوم ٦ أبريل القادم ، ونهديها لكل صحفي سوف يدل بصوته في انتخابات نقابة الصحفيين التي تجري بعد ٤٨ ساعة من الآن .

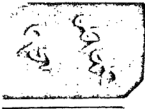
« المحرر »



المصدر : ٢٤٤٢ هـ

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٨٧ هـ

قائمة أسماء الأشخاص في
الكتاب





المصدر : ٢٤٠٧٢

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من أفسى ما يعيشه المواطن هذه الأيام - إذا كان لم يفقد الأمل بعد - هو شعوره بالمهانة وهم بخرومته من حق المشاركة في تقرير مصيره وطنه . بخرمونه بطريق مباشر وغير مباشر ، إذ يفعلون ذلك بالتبليس ومظهرية الاستفتاء وتفصيل القوانين على المكاس . كل ذلك رغم ، حل المجلس ، والتلويح بصناديق الانتخاب ، ذلك أن هذا الذي يجري على المسرح السياسي هو أبعد مما يكون عن الحد الأدنى الذي يسمح لمواطن يلفظ أن يحترم نفسه ، أو أن ينتمي لوطنه ، أو ينتج خليفة أو أن يحاور أخاه فيما يختلف فيه . قبل وكيف كان ذلك ؟

فنعول :

الجمراء .. الخ ، كل ذلك لأنها تعلم أنه لا أحد ينتمي إليها شعبياً وتلقائياً إلا بمقدار مصلحته الذاتية جدا . وربما العشائرية أحيانا ، فهي غير آمنة على النتيجة - ومن هنا جاء كل هذا التخييط والغفلة .

وخير عقاب لهؤلاء الناس ، هو أن نرضى - مرغمين - أن يقولوا الحكم فترة ثانية . ومع أننا نحن الذين ننسحق الضم ، إلا أنه بحق لنا أن نسأل أن مزيدا من الفشل (والفسس) سوف يؤدي بهم إلى بعض الليقلنة أو يرغمهم على حتم الانسحاب .

(٢) وحزب السوف قد استبعد مصداقيته بضربة شجاعة ، فبدأت تنضج معالمه الأصلية ، وذلك بما غامر به حين قرر أن يكشف عن وجهه الوطني الحر . بتاريخه الشعبي المعتد ، ومعالمه اليمينية السبعينية والاحتد ، ولغتها تكون البداية الجديدة التي ستسمح بتبرعم

الصوف ، وتصحيح الأخطاء في مجال المعارضة خاصة ، كما سمح بتبرعم بعض التيارات وإظهار الحكومة كذلك عارية إلا من مخارونها ومطامعها وغفلتها بحسابات التاريخ . ودرس السودان الشقيق ، ونظرة إلى الساحة السياسية الآن بعد هذه الفترة الرجيزة من التحرك السريع سوف تدلنا على أريمة قوى محددة المعالم وإن تعددت محاور تقاطعاتها ، ثلاثة منها تمثل الناس / الشعب ، وواحدة تمثل الحكومة (وإن غلفت لافتة الحزب) :

(١) فالحكومة (وما يتناع عنها من انتمائها لحزب يسمى ، الوطني ، أو ، الديمقراطي ، سوف تدخل كل المعارك بلا هوادة ، وسوف تستعمل كل أساليب السلطة الظاهرة والخفية في التهريب والترغيب ... وخلافة . (إذا لم يكف التهريب والترغيب .. وعمل ذلك فهي ستدخل في كل الدوائر بالقوائم وبالأفراد ، بالاعود وبالعين

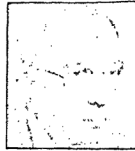
إن مجلس الشعب الذي صدر قرار بطله ثم أن الشعب (بعض الشعب) قد استغنى عن ذلك هو الحق ، هو مجلس سروري منذ نشأته . وقد استملطه خلال عمره القصير ديكتورا للنظام ، ومجمعا للمصالح الذاتية ، ومطبقا للقوانين المستعجلة ، ومع ذلك فهو في تقديري أفضل من المجلس القادم والعياذ بالله ، ولا يقول أحد : إن الشعب هو الذي حل هذا إذ لابد أن ننشبه إلى أن الحكومة طرحت شيئا ، والشعب وافق على شيء آخر ، رغم أن النتيجة كانت في الحالتين هي الحل . ذلك أنه شتان بين الحل نهريا من مواجهة القانون ، أو تحسبا لغد المبادرة ، أو طمعاً في مزيد من المقاعد العمولة ، حسب المكاس وهذه هي منطلقات الحكومة . وبين الحل أملا في مزيد من الديمقراطية والمشاركة الحقيقية في الحياة السياسية ، وهذه هي مطالب الناس .

ومع ذلك فالأمر لا يخلو من مزايا : فقد سمح هذا الذي جرى بإعادة تنظيم



٤ مارس ١٩٨٧ . التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د . يحيى الرضاوى

ولكان ذلك أقرب الى التطور الطبيعى
بغض النظر عن النتيجة المؤقتة .

٢ - أما المحور الثانى للصراع ، وهو أقل
صراحة ، وأن كان أخطر أثرًا ، فهو بين
الجماعات الدينية (المتقية تحت لافعة
التقليد الجديدة) وبين وزارة
الداخلية (كارتية ، الحزب الوطنى)
اذ لابد أن وزارة الداخلية (الحزب
الوطنى) تدرك أن هذه الانتدفاع الدينية
هى أشد خطرا عليها (وعلى الديمقراطية)
إن كان الامر يعنىها) من أطراف المحور
الأول (الوفد / التجمع) ربما أن
الحكومة ليست بمنأى ولا يسارا ، لأنها
ليست بشئ (رغم التحصن فى المناصرة
قرب كل انتدابات) فانها لابد أن تنته الى
أنها - سلطة دون شعب - ممدودة
بما هو سلطة دون وعي ، (الانتدفاع
الدينية دون البعد الحضارى) ، وبالحفاظ
أخرى فإن الحكومة قوة عمياء لا تهتم الا
سلطة عمياء مقابلة ، ومن هنا كان هذا
المحور من أخطر المحاور التي قد تعطل
المسيرة بغض النظر عن أى الطرفين -
المستقلين - هو الذى كسب الجولة .

٣ - ثم المحور الأشمل الذى لابد أن
يحتوى ما قبله وهو ما سيجرى بين ما
هو حكومة ، (مقابل ما هو حكومة ،
أى الحكومة ضد كل الناس الحقيقيين)
المعارضين والمستقلين ،
والموضوعيين ، والشرقاء ، والمتكلمين ،
والصابرين ، ثم الوفد والتجمع والاخوان
والتامرين الخ - الخ .

وكما ذكرت سابقا فإن ثمة محاور
متعددة الاتجاهات سوف تتقاطع فى نفس
الوقت مثل :

التامرين ضد الاخوان ، الجماعات
الدينية ضد العلمانيين ، نفس الجماعات
ضد بعضها .. الى اخر ماثل ذلك .

لكن كل ذلك لن يؤثر إلا أقل القليل فى
النتيجة الخطيرة المنتظرة ، لأن الصراع
الوحيد المعقول ، والمعاصر / الوفد /
التجمع (قد حرمه كل من قانون الانتخاب
الملغى ، ثم صراع السلطات دون الناس ،
قد حرمه من فرصة الظهور على السطح بما
يستحق . وما بعد .

.....
وقل ظل هذه الظروف ، يستحق لنا أن
نتساءل : إلى أين ؟ ولمصلحة من ؟ وإلى
متى ؟؟؟

ثم هل لمثل - وهو يدرك كل هذا - أن
يجلس فى بيته يوم الانتخاب رافضا أن
يكون دمية فى يدين قاتلين يجهش بحقه
وسلطة لا تحترمه ؟

لا ، وسوف أذهب حاملا مستوى
الأضعف على أحد طرقت المحسور
الحقيقي (الوفد / التجمع) احتراماً
لنفسى رغم كل شيء ، وأسألك للتاريخ
القريب إن شاء الله .

جذورهم لم تمت (من يدري)
(٢) وحزب التجمع قد تساكه تميزاً
وتحديداً ، بصلابته المعنوية ،
وشجاعته أيضاً فى رفض الألوان
المباحة والصفقات السرية ، فبدأ يمثل
اليسار فى أوضاع ما يتأذى به ويتحتم
مستقبله (فلعل وعسى)

(٤) أما المجموعة الرابعة فتتمثل فى
هذا الخليط السياسى السدني -
الذى لا يربط بينه إلا الحساس
الوطنى ، والشكل البدنى (وبعض
نوايا حل إسلامى إيمانى ليس له ما
يحميه من المعتقدين أنفسهم) ، وقى
تقديرى أن هذا التجمع إنما يعلن قلباً
للولوع إذ يضع الحصان أمام الغربة ،
فبدلاً من أن تسخر السياسات لخدمة
الدين وتعميق الإيمان بدفع التطور ،
أصبح الدين هو مظلة الساسة ولعبة
من ألعاب القوى ، بما يهدد الدين
والسياسة معاً .

محاور الصراع

وكان المعركة محاور الصراع
الانتخابية القادمة - الجارية - تدور حول
عدة محاور ، بعضها شريف ظاهراً ،
وبعضها خفى ضابط ، ولا يمكن فى مثل
هذا المقال أن أعدد كل التوافيق والتباين
المحتلة لتقاطع هذه المحاور ، فسأكتفى
بأهم ما يتبقى أياضاً :

١ - فالصراع الحقيقى والشريف يتبقى
أن يجرى بين حزب الوفد بما تأسل به من
جديد ، وبين حزب التجمع بما تتحد به من
تماسك .

ورغم أن هذا المحور هو أقرب المحاور
الى ما هو طبيعى وسياسى وجاهى ، بحق ،
إلا أنه أقل المحاور فرصاً فى مواجهة
حقيقية ، ومعاً ، مع أن الشعب لو تركه أن يختار
حقيقته وفعلها ، دون أثار المدحور
المسكرى ، والاتحاد الاشتراكى على
السياسة ، لاختار بينهما دون سواهما ،



المصدر : الأمل

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات الجلود المتغيره ١٢

والسؤال الذي يطرح في مثل هذه الحالة هو ، هل هذا الشخص الذي ينظر الى مصلحة الشخصيه قبل كل اعتبار وما العبادي عند الازد ، يريد به للوصول الى أغراضه ومصالحه ، هل مثل هذا الشخص جدير بان يمثل في المجلس ويمثل المبادئ التي أخذته على أساسها ، أم انه وهذا استداده وهذه فكرته من الممكن ان يخون هذه المبادئ في اول فرصة حتى يفهم غيبه شخصيه فاعقد انا الناخب ما اتادي به وماكان أمل في الحصول على صوت جعل هذا الأمل الى مجلس التشريع ومنع القوانين التي تنظم حياتي .

انه امر يجب ان أراعيه بدقة لان في صلاح الأفراد الصالح المجمع ، وما الالتزام بالأخلاق والتمسك بالمبادئ ، الا عنصر أساسي في الاختيار وكرية واجبة حتى نضع الرجل المناسب في المكان المناسب . والله الموفق .

الوكالة اتفاق او عقد بمقتضاه يقول شخص امور شخص آخر او جملة اشخاص في مسألة معينة او جملة مسائل وتقتضي الوكالة في الوكيل أن يحصل فكر موكله وصالحه وأن يعمل كل مايستطيع لأقرار وتنفيذ هذا الصالح كقيامه الموكل وطبقا للاتفاق المعلوم بينهما والذي انتخب الموكل الوكيل على أساسه .

المستشار صلاح عبدالمجيد

جلودهم ومبادئهم بين قشرة وأخرى ، فبعضهم قد انصرف من أقصى اليسار الى أقصى اليمين ، واليمين مجرماً عتيقاً ضد النفس بشفة فجأة في أحضان السلطة فترشح نفسه على مبادئ حزبها وأخذ يدعو الى هذه المبادئ بكل قوة وقد أغض عينييه عما يشوب هذه المبادئ من مشالب وماتعمد عليه أساليبها من قوانين مهذرة الحرية مقيدة لها طامعا نكادي بضرورة الخلاص منها .

يظهر هذا واضحا في انتخاب أعضاء المجلس النيابي ، فالمرشح ، يترشح نفسه طبقا لبرنامج معين والشخص ينتخبه طبقا لهذا البرنامج وخاصة بالنسبة لنظام الانتخاب بالسقوائم لان هذا النوع من الانتخاب هو انتخاب لبرامج معينة فكر ومبدأ ويتعين لذلك ان يكون هذا المرشح ممن يحملون هذا الفكر عن عقيدة ثابتة على استعداد للتضحية في سبيله ، قد اعتلقت عن إيمان وكرس حياته في سبيل الدفاع عنه ، والناخب وقد اختاره لذلك فهو مؤمن بتمسك هذا الناخب عنه في السير على نفس الطريق .

وهنا نشور مسألة أخلاقية بالغة الأهمية في هذا الخصوص وهي مسألة حسن اختيار الناخب لثابته ، فبعضهم ان يدقق الناخب في تاريخ ثابته في يرى ما اذا كان هذا الثابت مما يحملون فكراً معيناً يمتثلونه أم انه ممن يتلونون طبقا للظروف وجريا وراء مصالحهم الشخصية ، وصل هذا الفكر الذي يحملونه هو عقيدة مؤكدة راسخة أم هو طريق للوصول الى غاية أو هدف ، فانا أختار ثابتي طبقا للمفهوم معين وبرنامج معين ، فهل يحمل من اختاره من الصفات الشخصية والأخلاقية مايمكنه من ان يستمر على المبدأ الذي انتخب على أساسه أم انه في اول منعطف من الطريق يرى فيه صالحه سيترك هذا المبدأ أجريا وراء منفعته غير ملقى بالا لعتده واتفاقه معي على ان يجعل ما أراه انا طوال مدة نيابة اوكالته ، حيث قد انتخب طبقا لهذا المبدأ وهذا الرأي والعقيدة والبرنامج ، ولذلك كانت الدقة في الاختيار واجبة والصفات الأخلاقية عنصر هام من عناصر الاختيار ومبررات الانتخاب وأسائيد الغرير .

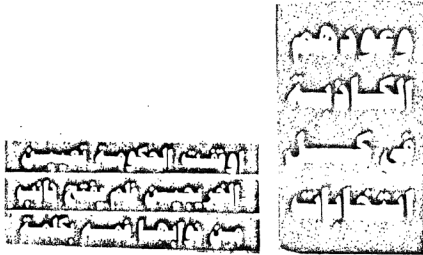
تتر هذه القضية الآن ونحن نرى بمناسبة الانتخابات وعلى الساحة السياسية بعض السياسيين الذين تتغير



المصدر : ٢٢٢

التاريخ : ٢ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الحزب الوطنى دائما :

ابشروا بعد عام ١٩٩١ هناك ٩٠٠ ألف فرصة عمل جديدة

ارتفع عدد العاطلين من خريجي الجامعات والمدارس الفنية والمتوسط إلى ٦٥٠ ألف عامل بالتنام والكمل وفي العشرة أيام الأخيرة ، وفي الوقت الضائع الذى تلقى الحكومة عادة في تشكيل لجنة وزارية لبحث موضوع تعيين الخريجين ، وتخرج خلال الصحف بتصريحات رسمية ، تؤكد أن فرص العمل متوفرة . كان الأزمة في طلبى العمل وليس في فرصة طلع وزير القوى العاملة على الناس بتصريح هو المثلثة من نوعه يؤكد فيه أن خطابات تعيين خريجي ١٩٨١ مؤهلات متوسطة و ١٩٨٢ ويناير ١٩٨٣ ستصدر خلال أيام . وفي الوقت نفسه أرسل الوزير برسالة للأهram أعلن فيها بوضوح أن الدولة أخذت حين إلتزمت نفسها بتعيين الخريجين وطلب من كل مواطن مقترحات لحل المشكلة . فهاهى الحكاية ؟

ولماذا صنت الحكومة طوال هذه الفترة ؟ وماهو دور حكومة الحزب الوطنى في تنفيذ تعيين الخريجين ... وماهى قصة هيئة المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدول من أجل هذا التنفيذ ؟ هذه الأسئلة التى يجيب عليها هذا التحقيق !

تحقيق :

محمود الحضرى

٦٥٠ ألف
خريج عاطل
والتصريحات
الورديّة
هدفها
اصوات
الناخبين

التعيين قبل الانتخابات
قبل انتخابات مجلس الشعب الماضية
في مايو ١٩٨٤ ، أعلنت الحكومة أن
وزارة القوى العاملة فتحت باب تعيين
خريجي المؤهلات العليا عام ١٩٨١



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٧ مارس

المصدر:

٤٢٢٢

وقد تكتفت فيما بعد حقيقة مشروع يوسف والي، فحسب الأرقام المعلنة، فإن جملة ماتم توزيعه من الأراضي الجديدة لم يتجاوز عشرة آلاف فدان، تألها - على الورق - ألف خريج و١٠٠ الواقع ٥٠٠ خريج فقط هم أبناء شباب الحزب الوطني بمقتضى المحافظات. ولم تكتف اللجنة بهذا بل درست كيفية تقليص فرص العمل الجديدة عن طريق مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة، تمهيدا لإلغاء أعمال هذه الوزارة وقصرها على الوزارات ذات الطلب الممتد مثل التعليم، وتطرقت قرارات اللجنة إلى تقليص التفرقات وتخفيضها بنسب تتراوح بين ٢٠ و ٥٠٪ تبعاً لראى كل هيئة وصلة، وأعدت بعد ذلك تقريرا مفصلا في أوائل يونيو ١٩٨٦، عرضته على الأمانة العامة للحزب الوطني، وعلى الوزراء.

الاعتراض اليتيم

السعيد الذي اعترض على هذه القرارات كان سعد محمد أحمد بصفتة رئيس اتحاد عمال مصر، ولكن مبررات جاءت ضمنية وصوت خرج لمحمد وسط التأييد للفق إلى كافة أرجاء الحكم ما كان من الاعتراض سوى التلاشي، وبعد موافقة الأمانة العامة للحزب الحاكم على قرارات اللجنة، ثم عرض الأمر برسمته في شهر يونيو على لجنة السياسات، وكان على رأس قائمة جدول أعمالها مع بحث قضيتي إعادة الدعم النقدي، ومجانبة التعليم، فنأقشت اللجنة تقريرا يقول: إن المطالبين بعينهم خلال السنوات القادمة هو ٢٨٢٢٢٢٦ خريج بينهم ٢٥٢٢٨ من حملة المؤهلات العليا عام ١٩٨٢ وبعده يناير ١٩٨٢، و ١١٤ ألف من حملة المؤهلات المتوسطة، ووقتها تالقت اللجنة أن خطابات التعيين ستمثل لمن همسهم الدور خلال شهر يوليو ١٩٨٦ بحيث يؤوزع على مختلف الوزارات بحسب احتياجات كل منها والمحافظات التابعة، ول الوقت نفسه قالت: إن هناك فائضا من الخريجين يصل إلى حوالي ٢٢٢٢٢ خريجا سيتم تشديدهم وتوزيعهم على وزارات الصناعة والزراة والاتزان الحربي والنقل والبتور والزراة، وكلفت اللجنة العليا للسياسات وزارة القوى العاملة بإرسال كشوف بأعداد الخريجين للوزارات المعنية لمعرفة وأنها، وكانت المفاجأة

١٩٨٦ الذين حل عليهم الدور في التعيين فالتهم عام ١٩٨٥ دون الإعلان عن تعيينهم، وصدرت التعليمات بعد مهلة التعيين من ثلاث سنوات إلى أربع بعد التخرج مع العلم أن وزير القوى العامة آنذاك، سعد محمد أحمد، قال في تصريح له: إن عام ١٩٨٦ سيشهد تعيين هؤلاء الخريجين ولم يشر إلى نائب من نواب مجلس الشعب المنحل، إلى أية إشارة من أي نوع إلى هذا الموضوع! ويأتي عام ١٩٨٦ - عام الأزمة كما وصفته الدوائر السياسية - ليشهد مزيدا من الصمت الحكومي على قضية تعيين الخريجين، حتى أصبح مفهومها، أنها قضية في التلاجة، فقبل أعيايد مايو الأخيرة بقليل، ومع بداية المفاوضات المكثفة مع هيئة المعونة الأمريكية وحكومتها وصندوق النقد الدول وطبقا، لتعليمات سياسية عليا من الحزب الحاكم وحكومته تكون مهمتها في الأساس بحث كيفية وطرق خفض الاتفاق الحكومي وأحييت أعمالها بسرية تامة، وضمت اللجنة ممثلين عن لجنتي القوى العاملة بالحزب الوطني ومجلس الشعب ووزارتي المالية والقوى العاملة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ول عجل - كما يقول أحد المسؤولين لماقشة أعمال اللجنة وتحت إلهام د. يوسف والي أمين عام الحزب الوطني ود. علي لطفي صاحب الفكرة إتخذت اللجنة عدة قرارات - كان معظمها قد تم إعداده من قبل - تركزت على ضرورة تخفيض التعيينات الجديدة وأيجاد فرص عمل بديلة، وقصر التعيينات بالحكومة والقطاع العام على نظام المسابقات والاختبارات وعلى حسب الاحتياجات الفعلية.

افكار والي

وعلى الفور اقترح د. يوسف والي، أمين عام الحزب الحاكم مشروعه الولدي أن هناك عشرات الآلاف من فرص العمل في مشروعات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي يتسلكها للخريجين، وبذلك فإن تقلص فرص العمل أمام الخريجين هو الطريق الأوجذ لجذب الشباب للعمل بالأراضي الجديدة، ووجدت كل الدوائر الحكومية بما قاله الوزير.

وتعني المؤهلات المتوسطة عام ١٩٨٠ ووجدت بأن خطابات التعيين للمتقدمين خلال شهري يونيو ويوليو من العام نفسه وصدرت الخريجين، فقدم ٢٠ ألف منهم بأوراق التعيين! وانتهت انتخابات مجلس الشعب وفاز الحزب الوطني وتولى مقاليد الحكم من جديد، وطبقا لتاسست الحكومة وعهدا، السبيلة وانتهى عام ١٩٨١ دون أن يصل خطاب واحد لخريج واحد، ول عام ١٩٨٥ وتكررت الحكومة أن هناك دفعة أخرى قد تخرجت، وأنها مطالبة بتعيين خريجي عام ١٩٨٢، فبدأت في تعيين من تقدموا بطلبات تعيينهم، وعينت حوالي ٢٥ ألف خريج في وزارات التعليم والحكم والمح والبتور والشئون الاجتماعية، ول هذه الأثناء كان موضوع إلغاء تعيينات الذين تخرجوا قبل ١٩٨١ محل دراسة، ومشاوره في المفاوضات مع هيئة المعونة الأمريكية وصندوق النقد الدول.

مهلة ثلاثة شهور

ول أكتوبر ١٩٨٥ صدرت قرارات وزارة القوى العاملة بمنح مهلة ثلاثة شهور من تخرجوا قبل ١٩٨١ ولأربع سابقة، لفكي يقدم من يرغب منهم في التعيين أوراقا للوزارة بشخصه، وكانت تلك الخطوة لتجميد التعيينات، - وقد اتفقت أعداد من الذين تخرجوا في ذلك العام، وكان من بينهم عدد ممن سافروا للعمل بالدول العربية، قدرت الوزارة في هذا الوقت عددهم بحوالي ١٠ ألف خريج من المؤهلات المختلفة فضلا عن الذين عادوا من ليبيا فقدر مد المهلة حتى نهاية نفس العام، وظل الوضع شبه مجمد حتى تم توزيعهم على الوزارات وعلى رأسها الزراعة والتعليم ثم الحكم المحلي فالتعيين، بعد أن تم استبعاد عشرة آلاف خريج بحسب عدم استيفائهم للشروط ومن بينهم أن بعضهم قد سبق توزيعه على وظائف قدرتهم الوزارة في هذا الوقت بستة آلاف خريج، وبمازال وضعهم معلق حتى الآن. ووسط الزحام تجاهلت الحكومة - عن قصد أن بدون قصد - الحاصلون على المؤهلات العليا عام ١٩٨٢، والحاصلون على المؤهلات المتوسطة عام



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٧

المصدر:

٢٠٠٠

أرقام الساعات

● ● ● بلغ عدد الخريجين من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٦ في حدود ٦٥٠ ألف خريج منهم ١٢٦ ألف عام ١٩٨٢ بينهم ١١٤ ألف مؤهل متوسط و ٢٥ ألف مؤهل عال. و عام ١٩٨٣ بلغوا ١٢٧ ألف منهم ١٠١ ألف مؤهل متوسط و ٢٦ ألف مؤهل متوسط وكان خريجوا ١٩٨٤ في حدود ١٢٢ ألف بينهم ١٠٦ ألف متوسط ومؤهل عال ٢٦ ألف. وانخفض الخريجين عام ١٩٨٥ إلى ١١٢ ألف ٩٥ ألف مؤهل متوسط و ١٧ ألف مؤهل عال و ارتفع العدد إلى ١٤٧ ألف عام ١٩٨٦ بعد النظام الجديد لدخول الجامعات منهم ١١١ ألف متوسط و ٢٤ ألف عال و ثمانية آلاف ثانوية عامة لم تلتحق بالجامعة ولم يعاد قديمهم من هؤلاء الخريجين تم تكليف خريجي كليات التربية والآداب ودار العلوم والشريعة والدراسات الإسلامية واللغة العربية والنبات والطب.

● ● ● أعلنت وزارة العالي في يوليو الماضي عن قبول ٢٨٥٠ خريج من كليات التجارة والاقتصاد والحقول لعام ١٩٨٢ والأعوام التالية للعمل في مسموريات الضرائب بالمحافظات على أن يجزى اختياراً للمتقدمين وأرسل عام ١٩٨٧. تقدم للإعلان ٥٢ ألف خريج حتى نهاية توقيعهم الماضي. ولم يحدد حتى الآن موعد إجراء الاختبارات المحدد لها بنسب وإفساير ١٩٨٧.

المذلة أن وفقت معظم الوزارات، وعلى رأسها وزارات الصناعة والتجارة والبريد والتموين الخريجين وقالت: إن لديها فائض عمالة تسريده أن تصرف فيه، وقيلست المحافظات الثانية قبول أعداد محدودة منهم.

مهرات اللجنة السياسية

وتوات اجتماعات اللجنة العليا للسياسات فناقشت عدداً من التقارير عن حجم العمالة وجدت فيها خلائتها لتكون مبرراً لقرار (مسبق) عن تقليص (التعيينات) الجديدة. واحد هذه التقارير يقول بالنسبة أنه نتيجة التزام الدولة بتعيين الخريجين منذ عام ١٩٦٤ زاد عدد العاملين الذين تحصل الدولة أجورهم بالقطاع الحكومي من ٩٠٠ ألف عام ١٩٧١ إلى ٢,٥ مليون عام ١٩٨٥. (ومن المتوقع) أن يصل لثمانين عدد الخريجين عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٩١٤٦٢ خريج تحتاج مليارات جنيه سنوياً لتغطيتها! وناقشت اللجنة العليا للسياسات في ذات الوقت تقريراً أعده الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

واعتمدته د. عاطف عبيد، وزير التنمية الإدارية يقول: إن الخطة المقبلة ستوفر ٩٠٠ ألف فرصة عمل جديدة بداية من يوليو ١٩٨٧. وكل هذا صحت من الحكومة انتظاراً لفرص العمالة المقبلة في الخطة.

وانتهت لجنة السياسات لقرارات من (الخطر) ما يمكن حيث قررت فتح باب الاعارة والإجازات بدون مرتب لمدة عشر سنوات مقابل أن يسد المعابر وصاحب

الإجازة ٥٠٠ دولار للمؤهلات العليا و ٢٠٠ دولار للمتوسط سنوياً.

الميزانية الجديدة

وخرجت إلى الترميزانية الدولة لعام ١٩٨٧/١٩٨٦ بيند جديد وهو تخصيص ٥٥ مليون جنيه لتدريب فائس الخريجين وتأهيلهم على وظائف مختلفة من خلال ثمانين وزارة ومراكز القطاع الخاص، وأشارت الخطة لنفس العام أن هناك ١٢٢ ألف فرصة عمل جديدة ستوفرها عناصر الخطة، المحكمة، واشترطت الحكومة أن يتم التعيين من خلال اعلانات القطاعات الحكومية بشرط اجتياز المتقدم لاختبارات الهيئة التي تعدها. وكانت الخطة السنوية تنتهي ولم يعين واحد فقط.

تجديد أمريكي

ومع مطلع أغسطس الماضي بدأت المباحثات المكثفة بين مصر والأمريكية بشأن القروض والتمتع الأمريكي لعمور. فكان المطلب الأساسي للجانب الأمريكي تخفيض هذا الجيش الذي يسمى بالعمالة وتجميد التعيينات الجديدة مع التخلي تدريجياً عن تعيين الخريجين. وهددت أمريكا في حالة عدم تلبية هذه المطالب أنها ستقوم بالتشكيك في قدرات الاقتصاد المصري وعدم السواء (بسداد) أقساط القروض الجديدة التي تطلب بها مصر. وشكلت الفسوط والتهديدات (عندما طالب) صندوق النقد الدولي بزيادة المطالب وفرض يد الحكومة من هذا الاقتراض في التعيينات ووضع معايير وشروطها.



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٩٨٧ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكانت وزارة القوى العاملة ما تزال تعد
كشوف تعيين خريجي سنوات ١٩٨٢
(عليا) و ١٩٨١ (متوسط) وعندما
صدرت التعليمات العليا بتأجيل ذلك
وارسال الخطاب للخريجين لأجل غير
مسمى . ويأتي عام ١٩٨٧ (فتشهد القوى
العاملة) أن لديها رصيد من خريجي
خمس سنوات يحتاجون إلى فرص عمل
علاوة على خريجي ست سنوات أخرى من
مؤهلات متوسطة .

ويأتي موسم الانتخابات

ويصدر قرار حل مجلس الشعب وتخشي
الحكومة انقلاب الشباب عليها وخفض
أسهمها في أقل من أسبوع تشكلت لجنة
عمل من وزارات القوى العاملة والتنمية
الإدارية والشؤون الاجتماعية والزراعية
والصناعة والتعليم والبحث العلمي لبحث
تعيين خريجي سنوات ١٩٨٢ ويناير
١٩٨٢ مؤهلات عليا و ١٩٨١ متوسطة بعد
مرور خمس سنوات على تخرجهم وتعد بهذا
تقريراً في ثلاثة أيام لتقديمه على اللجنة
الوزارية للخدمات للعرض فيما بعد على
اللجنة العليا للسياسات . وتزداد
التصريحات تكثفا لتقول : أن خطابات
التعيين ستصل خلال أسبوع أو
أسبوعين . فحين كانت طوال هذه السنوات
وهل تتمسك الحكومة . وماذا أعدت لمن
حل عليهم الدور منذ عام وأكثر في التعيين
من خريجي دفعات ١٩٨٢ مؤهلات عليا و
١٩٨٢ مؤهلات متوسطة سؤال نسطرحه
قبل أن ينخدع المواطن !!



المصدر : الأمل

التاريخ : ١٩٨٧ مارس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة ترفض تحديد الدعاية الانتخابية بأسبوع واحد

استنكر زعماء أحزاب المعارضة تصريحات مدير أمن القاهرة بتحديد فترة الدعاية الانتخابية للمرشحين بأسبوع واحد فقط تبدأ من أول أبريل .
كان مدير الأمن قد قال في تصريح لصحيفة المساء أنه لن يسمح لأن مرشح بيان يقوم بالدعاية الانتخابية ، قبل البدء المقرر للفتنات والطقن . أي في ٢٦ مارس القادم .

أكد د . رفعت السعيد أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع أن الهدف من هذا الإجراء هو إجهاد المعارضة الانتخابية وتكم أنفسهم المعارضة بينما بدأ الحزب الحاكم بالفعل دعيته من الآن وغير الانداعه والتفزيون وأضاف : إن التجمع يلتزم بالقانون لا بتعليمات مدير الأمن وسيخوض اعضاء المعارضة الانتخابية فور تقدم الحزب بقوائمهم من المرشحين ووصف هؤلاء سراج السعدين تصريحات مدير الأمن بسالفة والسخرية ويقول المواطنون وقال : إن الأفضل منها هو إلقاء الانتخابات وتعيين أعضاء مجلس الشعب . وأكد ابراهيم شكرى عدم التزام حزب العمل بتصريحات مدير الأمن وقال : أنها لا تلزم الا مدير الأمن نفسه .

أكد د . رفعت السعيد أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع أن الهدف من هذا الإجراء هو إجهاد المعارضة الانتخابية وتكم أنفسهم المعارضة



رفعت السعيد



المصدر : ٤٦١ أخبار

التاريخ : ٤ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع اقتراب ساعة العسفر
عادت الحياة والاجتماعات لمقر أمانة الحزب الوطني
مراجعة نهائية لقوائم الوفد .. وأول قائمة للتجمع في بورسعيد



المصدر : ٢٠٧٧

التاريخ : مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• في القيرونة : عودة الوفد .. عودة الديمقراطية

بدأت حملات الدعاية الانتخابية في محافظة القليوبية حتى قبل أن يتقدم احد المرشحين لمرتبته . وإن كانت هذه الحملات تلتد - حتى الآن - هادئة هادئة - في إطار تعليم الانتخابات وتكثيف الحملات على الجدران . وعلى القاعات والحدائق . وتعليم أعضاء لجنة الوفد العامة بالقليوبية بزيارات موعظة لمن يترشح للعضوية . وتعليم حملة شاملة لواجبه الحق الانتخابية وتحول طر الثورة من اليمين الى اليسار . وتعليم حملة شاملة لواجبه الحق الانتخابية وتحول طر الثورة من اليمين الى اليسار . وتعليم حملة شاملة لواجبه الحق الانتخابية وتحول طر الثورة من اليمين الى اليسار .

كل جماعه مصريه . بل وكل فرد من أفراد مصر . مستقل الى جنب الوفد . لانها تعرف تاريخه الطويل في النضال من اجلها . وتطلع كل من جعل سلامه القومي ورئيس لجنة الداعي ورئيس اللجنة القومي ورئيس لجنة الوفد على ان تكون هناك محاولات للتفكير في سير الانتخابات . ولكن النتيجة - رغم اختلافه .. - انه ستكون هناك محاولات للتفكير في سير الانتخابات . ولكن النتيجة - رغم اختلافه .. - انه ستكون هناك محاولات للتفكير في سير الانتخابات . ولكن النتيجة - رغم اختلافه .. - انه ستكون هناك محاولات للتفكير في سير الانتخابات .

ويقال أمين القوي ورئيس لجنة الوفد بشبين . ان الفترة التي قبل فيها الوفد عن السلطة السياسية هي فترة التكتله للديمقراطية . وفي عوده الال والرجاء ... لذلك فان

القيرونة بدمية بها - شبه مجهولة . في نفس الدائرة . اما القوي الوطني ثم بيد تشالما وعليا مديوسا بل ان جميع مقارمه - حتى المير الرئيسي بدمية بها - شبه مجهولة . في نفس الدائرة . اما القوي الوطني ثم بيد تشالما وعليا مديوسا بل ان جميع مقارمه - حتى المير الرئيسي بدمية بها - شبه مجهولة . في نفس الدائرة . اما القوي الوطني ثم بيد تشالما وعليا مديوسا بل ان جميع مقارمه - حتى المير الرئيسي بدمية بها - شبه مجهولة .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاحتجاجات الشعبية في إيران

● ول محافظة الذهبية ، مزارات
العزبة الدنانية مدنة . وكان وراء
الهدوء والصمت ، طوم من جانب الحزاب
المعارض على حوض عزبة ساذجة
الزيتون في وجه أية عملية تروير أو
تدخل . وتحظى وراء هذا الهدوء أيضا
معلومات جبرى . ينظم في السواقر

الجزيرة . لتسوية الخلافات حول ثواب
الإنشاء في القوائم التي لم تكن بعد .
وقد شهدت الأيام الماضية تشامبا
مطروقا في الجانب الغربي في الذهبية . ثم
من خلاله تشكيل لجنة برئاسة السنابل
أحمد عبدالنبي . وأعداد البيانات
وتوجيه الكواطين . والتخفيف الإقليمي

المرحلة القادمة . وتشهد من الذهبية :
المسيرة والسيارات وبيت غير
والنقل وغيرها . اجتماعات ودية معتك
تضم الشباب والقيادات . استعداد
لحوض العزبة الاحتجاجية . بينما حرص
الحزب الواسع على جذب نفس الوجوه
القريبة التي التست بأصمت حول مرز
عسوينها في الجباس الساذجة .
والاستعانة بالمعنيين المحليين في
اختيار مرشحيه .

وتتعد الشعبية السلطة في الشارع
والتي لم تحل في السواقر . سواقر الوفد
يبحث عن : أن الوفد يستطيع الحصول
على ٨٠٪ من أصوات الناخبين في غيبة
التدخل الحكومي . بينما يؤكد عبدالسلام
أحمد عيده - سواقر لجنة الوفد
أحمد عيده - أن الوفد هو القوى
بإستراتيجيتين - أن الانتخابات
الأحزاب المعارضة . وأن الانتخابات
القادمة لن تكون حرة كما حدث في عام
١٩٨٤ .

ويؤيد الإخوان المسلمون بدعائهم في
وترى أحمد عزاد . أمين حزب العمل
ويستغلون أن الجماعات تتناقل مع
أحزاب المعارضة . إلا أن ارتباط الناخبين
بأحزاب لا يزال ضعيفا لأن ارتباطهم
بممثلات القوى من الائتلاف الحزبي
يؤيد الإخوان المسلمون بدعائهم في

ويؤيد أحمد عزاد - سواقر الوفد
يبحث عن : أن الوفد يستطيع الحصول
على ٨٠٪ من أصوات الناخبين في غيبة
التدخل الحكومي . بينما يؤكد عبدالسلام
أحمد عيده - سواقر لجنة الوفد
أحمد عيده - أن الوفد هو القوى
بإستراتيجيتين - أن الانتخابات
الأحزاب المعارضة . وأن الانتخابات
القادمة لن تكون حرة كما حدث في عام
١٩٨٤ .



المصدر : ٢١ - وفد

التاريخ : هـ مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

امن الدولة تطارد المرشحين

● تقوم مباحث امن الدولة بدمياط بتنشيط مكلف لمحاولة معرفة اسماء المرشحين لقائمة الوفد ، وارسلت بعض المخبرين من تحوم حولهم شبعة الترشيح ، ومن امثلة هذا النشاط ما حدث مع محمد رفعا خميس من لجنة الوفد بطارسكور ، حيث تابعه رجل مباحث امن الدولة عدة ايام ، ثم سألته احدهم ان كان مرشحا ام لا .

ويطالب محمد بدرأوى رئيس لجنة الوفد بدمياط رجال امن الدولة بالمحافضة بالاستئذان عن مثل هذه التصرفات التي تعطل ضغوطا وتهديدات لأعضاء الحزب ، مما يعد تدخلا سائرا لصالح الحزب الوطني ، ويتساءل عما يمكن ان يحدث بعد ذلك إذا كانت البداية يمثل هذه الضغوط وهذه التدخلات ؟

والتقت «الوفد» ببعض المواطنين من دمياط للتعرف على آرائهم في الانتخابات القادمة وللمرصة الأحزاب القائمة فيها ..

● زكريا عبدالسلام - «تساجر مائيلتورة» - ٥٥ سنة : الشعب كله قريب من الوفد لأنه الحزب الذي يقدم حافواها ويطلب يحمل كافة مشكلاتنا ونحن لم نختلف هنا في دمياط من الحزب الوطني أي شيء ، وكل الوعود التي اعطوها لنا في الانتخابات الماضية لم تنفذ ..



المصدر : الفرع الوطني

التاريخ : مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دمياط ترفض رفعت المحجوب

بدأ التحالف الدكتور أحمد الجويلي ،
جولة بقرى والمراكز اصطحب فيها
عددا من الشخصيات البارزة في الحزب
الوطني ، لالتماع بعض المشروعات
كمدنية للتنشيط الدعائي في الحركة
الانتخابية ، وإن كان ترشيح الدكتور
رفعت المحجوب على رأس قائمة الحزب
الوطني بدمياط قد أثار موجة عارمة من
الاستياء على المستويين الشعبي
والحزبي ، نظرا لإدارته التعسفية
لجلسات مجلس الشعب السابق من
مناسبة ، ولأنه حجب بعض قيادات
الحزب الوطني التي كانت تطعن في
ترشيحها ، وكانت الفرصة متاحة لذلك ،
لولا وثوب المحجوب إلى رأس القائمة ..



المصدر : **الوفد**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٥ مارس ١٩٨٧**

الشرقية .. كواد الحزب الوطني في قفص الاتهام

لا تزال المعركة الانتخابية في محافظة الشرقية محصورة داخل معار الأحزاب وفي حدود شبيقة بين المرشحين ومعانينهم المقربين منهم - ولم تزل قوائم كل حزب في على الكتمان إلا من بعض الشائعات التي تطلق هنا وتتردد هناك - فإذا مرت بشوارع الزقازيق أو طقت في سائر مدن وقرى المحافظة فلن تجد إلّا خبيراً أو ناخباً على انتخابات المجلس التشريعي ، وإن تجد إلا حركة خفية في معار الأحزاب ، ومضايقات ، بعد ، وتؤايل كل عائلة - ومعنى ذلك أن الشارع السيلبي لم تبدأ حركته وأن رجل الشارع لا يزال بعيداً عن دائرة الاهتمام - فلا أحد يسيطر عليه دعائيه - ولا أحد يعارض عليه تأثيره بعد - ومع هذا الهدوء الذي يشوبه حذر شديد - فإن رؤساء الأحزاب بالشرقية يتوقعون أن المعركة الانتخابية ستكون عنيفة - إذ تصمم أحزاب المعارضة على مواجهة الحزب الوطني بنفس أسلوبه إذا أصر على سرقه الانتخابات بأسلوب العصا والبلطجة الذي لم يتورع عن استخدامه في المعركة السابقة - ولذا فإن الأحزاب ترى أن مواجهة العنف بالعنف ليس مجرد رد فعل أو مهارة حزبية بل هي إمالة لحماية إرادة الجماهير من أن يستغل بها الحزب الوطني - ولذا فإن



عبد السلام رزق



محمد ميشر



فوزية غناني



إبراهيم الشربشي

الشعبية الحزب الوطني بالشرقية تتحصر في بعض الوافدين في مشروعات وأعضاء المجالس المحلية والمعد لحد.

الوفد لا يدعي أغلبية !

أما حزب الوفد فإنه يرى أن المعركة الانتخابية القادمة فرصة لتحقيق نتائج أكثر مما حصل عليها في المرة السابقة - وهذا ما يتوقعه إبراهيم عبد الرحمن الحماشي ورئيس لجنة الوفد بالشرقية إذ يقول أن فرصة الوفد ستكون أفضل من المعركة السابقة وإن يلازم عليها انكسار الأخوان المسلمين.

ويقول محمود أببلة أن الوفد قوة سياسية حقيقية لا يمكن تجاهلها - حيث أن القيادات الوفدية القديمة استطاعت تربية وتزجيج قيادات وكوادر وفدية جديدة يمكنها أن تملأ الفراغ الجماهيري وتنضم معها - هذا علاوة على العائلات الوفدية القديمة والتي لا تزال تقي النثار الوفدي.

وتكر طمعت رسلان أن حزب الوفد بالشرقية يطالب برئيس الجمهورية بتوفير ضمانات الحدية والنزاهة وذلك بتشكيل وزارة محايدة فإذا كانت الحدية في كفة القدم تكتف خزانة مصر عشرات الآلاف لاستخدام حكام من الخارج خوفاً من صراع الأحزاب الثورية - فلا يجد أن تجنب شعب مصر شرور الصراعات

● يرى طمعت رسلان أن الحزب الوطني في موفد لا يحسد عليه - فعوده التي لطمعا على نفسه لم يتحقق منها شيء بل إن معاناة الجماهير زادت خلال العامين الماضيين.

● ويشفي محمود أببلة سكرتير الوفد بالمحافظة أن الحزب الوطني بالشرقية يرتكب تماماً لأنه سيخوض المعركة وبعض قياداته في نفس الاتهام حيث ألقى القبض على أمين التنمية الشعبية بالمحافظة - وفي قضية التحزاف أخرى ألقى القبض على رئيس مدينة الزقازيق وثلاثة مهندسين ولم تجدي حيلهم - والقبض على مرتبطين بالقيادات العليا للحزب بالمحافظة.

● ويذكر محمد ميشر عضو التجمع أن هناك شائعات مقصودة حول استقالة الحافظ من منصبه - بسبب انحرافات مجمع الرفص - ولذا قرر الحزب ترشيح الحافظ على أول القائمة لكي يظل ويصمت بالحصول البرلمانية.

● ويعاني الحزب الوطني بالشرقية من حدة الانقسامات والصراعات بين الجناح الناصري وبيزعه رفعت الهجرس - والجناح الساداتي وبيزعه طلبة عويشة - رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الوطني - وللهذا الصراعات الثريا السيلبي على الحزب في مراكز وقرى الشرقية - ويبقى أن نقول أن القواعد

أحزاب المعارضة تتساق فيما بينها لتوفير العدد الكافي من المقربين لحراسه الصغار - ولا تخلو المعركة الانتخابية بالشرقية من مضايقات أولياء الحزب الوطني سيخوض المعركة في وقت يوجد فيه عدد من قياداته تطف في القفص الاتهام على ذمة قضايا انحراف واستغلال نفوذ هي الحديث اليومي لأبناء الشرقية - مما أصاب صورة هذا الحزب بتشتتاتها لها الرضا في المعركة الانتخابية ومن العسير عليه أن يظل الجماهير في قضية مكشوفة وإذا كنت جماهير الشرقية أهل جود وفهم - فإن ذلك ليس معناه أن يوجد أبناء الشرقية باصواتهم للحزب الحاكم وهم يرونه ما رغبه ذمة ولا للمواطن حقا ! ولقدية هذه المقالات محاولة الحزب الوطني استغلال الدين في استقطاب الجماهير لفرش في المقاعد القديرة شخصية إضرية - اشتهرت في ندوة الرأي التي تنظمها وزارة الداخلية - ولعل يتروى أن هذه الشخصية لا تملك الشعبية الجماهيرية القوية.

ولقدية هذه المقالات ترشيح أعضاء حزب التجمع على قوائم حزب الأمة وهم من النشيل الناصري الذي يتوقع ألا يجد له مكاناً في قوائم الحزب - وقد نزلت الوفد - في جوة ميدانية بالمحافظة لاستطلاع المناخ السيلبي والتعرف على طلائع المعركة الانتخابية.



المصدر : **الوفد**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٧

الوفد هو الحزب الوحيد القادر على تفهم مشاكل العمال ورعاية مصالحهم

في إحدى غرف عمليات حزب الوفد التقينا مع ياسين سراج الدين رئيس اللجنة العامة للوفد بالقاهرة وعضو مجلس الشعب السابق . وعلمى حافظ نائب الوفد ومارس المعارك السياسية داخل مجلس الشعب .



ياسين سراج الدين



علوى حافظ

في منزل ياسين سراج الدين وجدت عددا من أعضاء الوفد بعضهم يظلم الترشيح ضمن قوائم الحزب في القاهرة .. وقد أعترض لبعضهم أمامي - في ود وتقدير - عن عدم إمكان ترشيحهم ، وبإحدى - ياسين سراج الدين - بقوله : كما ترى ، مشكلتنا هي كثرة المرشحين !
● قلت : إذن فليست هناك أزمة ؟
قال ليست هناك أزمة على الإطلاق . فقد تلقينا ٤٠٠ طلب للترشيح في القاهرة ووجدنا من العمال والفئات ، وجميعهم على درجة كبيرة من الوعي السياسي والعلمي لديهم أسئلة جامعة في الاقتصاد وال قانون ومستشارون ، ومهندسون وضباط سابقون من القوات المسلحة والشرطة وتجار كبار

● هل تم إعداد قوائم القاهرة ؟
- انتهيتا من إعدادها وسوف تعتمدها اللجنة العليا للحزب ورئيس الحزب قريبا . وقد أعدت القوائم لترشيحة الحزب الثانية من اسم المرشح الأول - رأس القائمة - لترك الفرصة للعمال ورئيس الحزب حرية الاختيار ، علما بأنني كنت على رأس إحدى هذه القوائم - قائمة دائرة وسط القاهرة - في انتخابات ١٩٨٤ . ولكنني واحد من جنود الوفد ، إذا كلفني بترشيح نفسي فسأبني الداء ، والوفد يرى ، كما قال رئيس الحزب ، أن الترشيح تكليف قبل أن يكون تشريفا .

● هل يمكن أن نعرف أسماء مرشحي الحزب في دوائر القاهرة أو أبرز الأسماء ؟
- لا نستطيع الإعلان عن أسماء المرشحين الآن والأمر متروك لقيادة الحزب بعد اعتماد القوائم .

● أعلن الحزب الوطني عن بعض أسماء مرشحيه للدوائر القومية .. فهل لحزب الوفد مرشحون لهذه الدوائر ؟
- سيكون لنا مرشحون في جميع الدوائر القومية على مستوى الجمهورية ولكن لا نستطيع الإعلان أيضا عن أسماء هؤلاء رغم إعلان الحزب الوطني عن أسماء بعض مرشحيه لأنه في هذه الحالة ستكون أمامه فرصة لتغيير هذه الأسماء حتى آخر لحظة من فترة الترشيح .

● بأي شروط يتم اختيار المرشحين ؟
- أننا نراعى في القائمة أن تمثل جميع الأسماء الدائرة مع ضرورة توافر صفات معينة في المرشح منها أن يكون ولديا ملتصقا بمبادئ الحزب وبرئاصه ومتمتعنا بحسن السمعة . وله أرضية جماهيرية تؤيد ترشيحه . ونفك بجانبه في الانتخابات . وأن يكون قادرا بالحركة والفكر على خوض المعركة . ومستعدا للتصدي ومواجهة كل الإغراءات . وفادرا بمساعدة الحزب على اختيار مندوبين يمثلونه في اللجان الفرعية التي تتبع هذه الأقسام . وأن يتعاون مع زملائه من المرشحين على المشاركة في وسائل الدعاية لقائمة الحزب . وأن يعمل بإخلاص لإنجاح القائمة بغض النظر عن ترتيبه بها



المصدر: ١١ وفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٧

سيكتر، مرتزقة، الانتخابات بصورة ربما
نشره الى الانتخابات ونشود لقيامها.

● سالت ياسين سراج الدين هل
سيؤخر تصالح العمل والأحزاب
والأخوان، على الولد في هذه الانتخابات ؟
إذا كان هناك تأثير بسبب انسلاخ
الأخوان من قوائم الولد، فالأرضية
الشعبية التي اكتسبها الولد في العامين
الماضين يحسن أداء نوابه في مجلس
الشعب، وصديقه، سوف تغطي هذا
التأثير وزيادة

● تتسائل صف الحكمة، هل
يحصل الولد على نسبة ٨/١٠ ؟
- هذا سؤال ساذج لأن الولد حصل في
دراسة تأسيسية وفي أول انتخابات له عام
١٩٨٤ على ٧١٥/١٠، ولأن أصبح أكثر قوة
واستعدادا وتنظيما واعلاما، وصارت له
أرضية شعبية تفوق مكانا له، وأما أن
يحصل الولد على ضعف المقاعد التي
حصل عليها المرة الماضية إلا إذا كان
صاحب هذا السؤال يعلم أن الانتخابات
ستجرى في مناخ غير ديمقراطي، وتحت
مظلة التزوير المذموم والمغشوق ..
وبمناسبة التزوير فأنني أعترض على أن
تقوم الحكومة والحزب الوطني بفتح
اسماء ناخبين في جداول الانتخابات بعد
إغلاق باب التقييد، وقد حدث ذلك في أكثر
من قسم بالقاهرة منها قسم بولاق وقسم
الإريكية، كما أعترض على ما ذكره اللواء
أحمد راسخ مدير الانتخابات بوزارة

الداخلية أنه يمكن التثبت من شخصية
الناخب والسماح له بالتصويت بمجرد
التعرف عليه بمعرفة المرشح أو مندوبه في
اللجنة الانتخابية.

وقال علوي حافظ مؤكدا: إذا اجريت
انتخابات حرة لا تتدخل فيها السلطة ولا
يسمح فيها بالتزوير، فسوف يحصل
الولد على ٨٠/١٠ وليس ٨/١٠.

وقال ياسين سراج الدين وكأنه تذكر
شيئا: أرجو أن يكون الأخوة الإخفاء قد
عادوا إلى انتماءاتهم السياسية القديمة،
وفي الإيمان بالولد ومبادئه التي تمثل
الوحدة الوطنية الحقيقية، ونحن نعلم
باصواتهم ونطلبها.

● وسالت علوي حافظ: أين سترشح
نفسك ؟

- لم نحدد حتى الآن، ولكن غالبا .. ل
دائرة غرب القاهرة

● هل سترشح على قائمة أم في الدائرة
الفردية ؟

- سأكون ضمن قائمة الحزب.

● يقول البعض إن الولد حزب
.. شيوع .. ميل بتطبيق ذلك على القوائم
التي يجري إعدادها ؟

- القوائم التي أوتيناها على الانتهاء
منها، تضم عناصر شابة كثيرة، كما تضم
نسبة من النساء العاملات في الحقل
الاجتماعي والشخصيات العامة

مولد في القاهرة

● سالت ياسين سراج الدين كيف
تعدون للدعاية الانتخابية ؟

- هذا يتحدد بعد معرفة المساحة ونوع
الدعاية التي سوف تسمح الحكومة بها
مثل السرايدات والمؤتمرات
والاحتفالات، فقد تلجأ الى وضع قيود
على المؤتمرات والاحتفالات لتحصنها
داخل أسوار المدارس والنوادي.

● ويقولون إن قانون الانتخابات يسمح
للمرشح المستقل بإنفاق خمسة آلاف جنيه
فقط للدعاية الانتخابية وللجنة الحزبية
بعشرين ألفا.

- قال علوي حافظ، هذا تحديد لا يمكن
السيطرة عليه، لأن الدعاية ترتبط
بالدائرة وازدحامها بالمرشحين، وهذه
التجربة أثبتت أنه لا يمكن السيطرة عليها
أو حصرها بأي قيد.

● المعركة الانتخابية لم تبدأ بمقارنها
في الشوارع، كيف تتصورها ؟

- قال علوي حافظ، ستكون معركة
.. شرسة .. فالقوائم الحزبية مع هذا العدد
الضخم من المرشحين، الفرديين، ستكون
زحاما شديدا، يحضر الناخب ويرفع نعما
في اختيار المرشح المناسب الذي يعبر عن
أرائه، وهذا سيؤدي الى تضيق
وصخب في أسلوب الدعاية يجعل القاهرة
وغيرها في .. مولد .. انتخابي كبير .. كما



المصدر: **الأسبوع**

للتحرر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: **١٩٨٧**

الحزب الحاكم منه مشاكل الجماهير؟



ونتأمل من دوائر القيادات الحزبية في الشارع السياسي القاهري - لتعرف كيف يفكر المواطن المصري في مستقبله السياسي. وماهي اتجاهات الرأي العام بالنسبة للانتخابات المقبلة...
تضمن الدائرة الرابعة من أكثر الموائر الانتخابية أهمية وتأثيراً، حيث تضم أكثر من ٣٨ ألف صوت موزعة على أكثر أحياء القاهرة كثافة وتميزاً لمختلف الفئات الاجتماعية والمستويات الاقتصادية والمهنية. وهي السيدة زينب - الجمالية - منشية ناصر - الدرب الأحمر - قصر النيل والزمالك...

حكومة الحزب الوطني بتزيم بعض الآثار - إلا أنها - كالعادة - نسبت الإنسان المصري نفسه. حتى كثرت مشاكله ومهمومه. وحتى استطاع الفساد أن يستشري وأن يعيق جذوره. حتى أن الحديث يدور بين بالي الحي حول نادي شباب الخاضعين الذي يدور الهمس أنه تحول إلى بؤرة للفقر والمخدرات...

وقد بدأت الدكتوراة أمل عثمان - مرشحة الحزب الوطني وأزيرة الشؤون الاجتماعية في حكومته - حملتها الدعائية بالجمالية في سراياات العزاء. تصالح أعالي الحي بيد. وتصلح في اليد الأخرى دفتر الاعياد لتوزعها على المحتاجين الذين طال ترودهم على الوزارة طلياً وللاعانة. ولكن الوزيرة لم تتذكرهم إلا في موسم الانتخابات...

ومن مرشحي الحزب الوطني أيضاً أحد كبار تجار الوسي - يتنافس على المقعد الفردي - ورغم علامات الاستفهام التي تحيط ببرنامجاته المتكررة لفر الدعوى العام الاستشاري...

● وفي دائرة قصر النيل والزمالك، يخفي العف، وتنعقد المظلة في الدعاية للرشاي الانتخابية والوعود الوردية. حيث معظم الناخبين أما من المقتنض أو اصحاب المصالح الاقتصادية... عدا بعض الماثل الشعبية القليلة مثل - معروف... وإذا أخذنا ماحداث عام ١٩٨٤ مؤشراً للمعركة القادمة. فليس من العسير أن يتوقع فوز الوفد. حيث يبلغ مجموع الأصوات بدائرة قصر النيل ٢٧٩٩ صوتاً. حصل منها الوفد على ١٢٣٣ صوتاً مقابل ٢٠٢٧ للوطني، و٢٧٧ للتجمع، و١١٢٢ للعمل. ولم تخلف الصورة كثيراً في الزمراك. حيث حصل الوفد على ٣٥٨ صوتاً. والوطني ٥٩٨، والتجمع ٧١. والعمل ٣٣



د. أمل عثمان
اعانات الشؤون الاجتماعية
جزء من الحملة الدعائية

● وفي حي الدرب الأحمر - ٣٣٥ صوتاً - حصل منها علوى حافظ. في الانتخابات الماضية. على ٣١٧٥ صوتاً بنسبة ١٢٪. وحصل الحزب الوطني على ٣٩٧٥ صوتاً انسألت وراء الإغراءات والوعود التي تخطرت بمجرد إعلان نتائج الانتخابات. ولا تزال مشاكل الإسكان ومياه الشرب والمخارج مستحكمة. ولم يفلح الحزب الوطني مشروع السيدة فاطمة الثبوية. كما لم يفلح وعوده لصناع الأذية والآلات. وربما هذه هي نفس الأساليب التي سوف يستخدمونها مرشحو الحزب الوطني في دعايتهم. ولكنهم سوف يجدون أنفسهم في موقف حرج حينما تساهلهم الجماهير في الدرب الأحمر ماذا فعلتم خلال السنوات الماضية إذا كانت الأسعار سائرة في الارتفاع. وحركة الأسواق تواصل الركود. والقيود أهلة بسكان البيوت المتهارة...

● وفي الجمالية - حي الحضرة الإسلامية في العصر الفاطمي - اهتمت

● في السيدة زينب هو مركز النقل في الدائرة الرابعة لأن به حوا ١٤٪ من أصوات ناخبي الدائرة الرابعة. وكان الوفد في انتخابات ٨٤ قد حصل فيها على ٥١٢٢ صوتاً بنسبة ٣٣٪ من عدد الأصوات. وثلاثة مقاعد للوفد عن الدائرة...

أما الوفد حالياً، فانفسية للانتخابات القادمة على الأبواب. فمزال مشوباً بالقلق والشرب. خاصة في الفترة التي لم تعلن فيها الأحزاب بعد عن قوائمها. وقد استغل الحزب الوطني ورجاله بالسيدة زينب هذا الشرب الجماهيري لتوجيهه ضد الوفد - أقوى المنافسين في المعركة المقبلة - وذلك بإطلاق شائعات مفادها أن الوفد وضع على رأس قائمته الانتخابية، بعض الأسماء المرفوضة شعبياً. والتي تحظى بأكثر قدر من سخط الجماهير. ومن ناحية أخرى يتبع بعض المنشعبين إلى الحزب الوطني أن الوفد قبلهم ووعدهم في بقعة القائمة. بعد أن دفعوا النمن - والغريب أن بعض هؤلاء وخؤلاء تولوا مناصب قيادية في الحزب الوطني نفسه. أو كانوا من خدم الديكتاتورية والتنشيط الوحد في العهد الشموني. أو تحول حول رؤوسهم شبكات مؤيدة في الشارع غير المشروع...

إلا أن ناخبي السيدة زينب يعرفون الحقيقة. ويعرفون أن قوة الوفد الحقيقية تكمن في أنه حزب الجماهير. والشارع السياسي في السيدة زينب يطلب من توبه أولاً اللطافة. ثم اتساع الأفق. والقدرة على التأثير. ولا يتحسسون للترشحن من اصحاب السلطة. فهم يترسسون بأن يمثل حي السيدة ابتأؤه فقط. لذلك فويل لترشيع الدكتور أحمد فتحي سرور - وزير التعليم - بفوز شديد...



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٧

الديمقراطية بالجرعات بكم : إبراهيم فرج

أعلن الحزب الحاكم مؤخرًا بلسان رئيسه عن نظريته للديمقراطية وتطبيقها لها .
وبأن من الحديث أن هذا الحزب يعتبر الشعب المصري ليس أملاً للشمع
بالديمقراطية الكاملة ، وأن من المصلحة والخير للشعب أن يتخاطب الديمقراطية على
جرعات .. جرعة بعد جرعة وأن هذا هو الأسلوب الأمثل لتطبيق الديمقراطية
وتحفيظها .

ولابد أن يكون ذلك معزواً في نظر الحزب الحاكم إلى نقص في لياقة الشعب وأهليته
لممارسة الحقوق السياسية .
وهكذا سقطت الإقنعة في النهاية . وتهاوت الكلام . فلم يعد خافياً أن الحزب
الحاكم لا يشعر خيراً للشعب . ولا يسعى أبداً لعودة الحياة النيابية السليمة إلى
البلاد . وقد غابت عنها تلك قرى أو يزيد . من حكم استبداد متواصل . بدأ
بمكتاتورية سافرة . وتوسط عهده بديمقراطية الأنثياب . ثم انتهى بديمقراطية
الجرعات . وبدأ واضحا أن الحزب الحاكم أن يتخلل أبداً عن إحكام قبضته على
الحكم بكل وسائل القمع والأرهاب . وأن التمسك بالحكم والعرض عليه بالتواضع هو
المبدأ الأساسي في نظامه . والبرئاع الوحيد الذي يطرحه ولا يصد عنه . على أن
ديمقراطية الجرعات . هذا الشعار الجديد للحكم . تعطي بذاتها تفسيراً آخر
للإجراءات التي تتسبب بها هذا الحزب زمناً طويلاً . تحت مسمى قانون الطوارئ
والقوانين الاستثنائية الأخرى . والمعروفة بالقوانين سيئة السمعة . إذ في ظل
ديمقراطية الجرعات يمكن اعتبار هذه القوانين هي المساعدة على استمرار سياسة
القمع . وهي التي تفسر أيضاً كيف أصبح الشعب المصري كله داخل سجن كبير تقع
أسواره على حدود مصر الدولية .

وبهذا تكون قد سقطت تماماً الدواعي والأسباب الأخرى التي ادّعت أن صدور تلك
القوانين سيئة السمعة . والتي كان يُشتمل لها أغراض أخرى .. فعلاً قانون
الطوارئ حين فرض كان إلى إرحاث النضج وسيبسه . وقد زالت آثار هذا الحدث .
ولكن بقي قانون الطوارئ . واستمر لأغراض أخرى . وتعللوا في بقلته ثرة
بمواجهة الإرهاب . وثرة بمواجهة تجارة المخدرات . وثرة لما رآه وزير الداخلية
معيناً له على القضاء على جرائم الثأر بين العائلات .. وهكذا إلى ما شاء الله . فما إن
انتهى الغرض الأساسي الذي وضع من أجله هذا القانون . حتى يُشتمل لاستمراره
غرض آخر لم يكن في قصد المشرع . وتلك نظرية جديدة على القانون لا يعرفها
المشرعون في العالم . إلا لا يجوز في فهم القانون أن يتلوه لغرض الذي وضع
من أجله .

الديمقراطية الجرعات هي إذن تعبير واضح عن أن الحزب الحاكم لا يدين
بالديمقراطية الحقيقية المعروفة . وإنما هي ديمقراطية فصلها تفصيلاً وأمرها
بيده . يعطي من جرعاتها للشعب ما يشاء ويمنع عنه ما يشاء من جرعاتها . وما على
الجماعيين إلا أن تتجرع هذه الجرعات إن طوعاً وإن كرها . ثم يدعي الحزب الحاكم
بعد ذلك أنه وطني ديمقراطي . ولذا أن تتشامل في مصدر حق هذا الحزب في هذه
السيادة التي يمارسها على الشعب الذي هو وحده - وطبقاً لدستور البلاد - صاحب
السيادة كلها . ومصدر السلطات جميعها .

ولنا أيضاً أن تتشامل في السند القانوني لحجزة الحزب الحاكم لجرعات
الديمقراطية التي يعطيها للشعب . ولا نجد في واقع الأمر من سند لذلك سوى سيادة
روح الطغيان لدى الحزب الحاكم القابض على مقابض الأمور بالقهر والإرهاب
والاستئطاف . والسخر لجميع أجهزة الدولة لحمايته . وعاشنا عندنا بذلك إلى مراحل مريت
في فجر التاريخ . كان استبداد سلطة الحاكم فيها للحق الإلهي . أو بالأحرى إلى عهد
الفراعة . حيث كان الحاكم هو في نفس الوقت الإله الذي يمنح الشعب ما يشاء من
حقوق . ويمنع عنه ما يشاء منها . ويقول للناس : أنا ربكم الأعلى !

ولكن . ليس لدينا دستور أقسم الحاكم بيميناً على احترامه قبل أن يتبنوا سلطاته
الدستورية . والتي لا يجوز بخل من الأحوال أن تتعدى ما رسمه الدستور له . ولا
تصل إلى حد السيطرة والسيادة على الشعب الذي يقر الدستور أن له وحده حق
السيادة التامة غير المنقوصة . وأن الحاكم يقوم على رعاية مصالحه رعاية كاملة .
وهو ما لا يسيح لحاكم أن يدعي أن الشعب ناقص الأهلية أو أن ليس له أن يمارس
جميع الحقوق السياسية على قدم المساواة . خاصة أننا في زمان أعترف المجتمع
الدولي كله للإنسان بجميع حقوقه المشروعة والمفردة له كإنسان . وضمن هذا
الاعتراف الموثيق والمعاهدات . فضلاً عن الأعراف الدولية .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٧ م مارس

والحاكم ليس سوى خادم للشعب . فكيف ينتهي الأمر بخادم الشعب إلى أن يسوده ويسيطر عليه . ويشل حركته ويتركه هو كلب يشاء ؟
و دستورنا الحال مع كونه قد صدر في ظل الحكم الشمولي . ومع ما به من ثغرات ناتجة عن أنه وضع عن غير طريق الجمعية التأسيسية المنتخبة انتخاباً حراً مباشراً من الشعب . مع ذلك فإنه لا تبدو من مطالعة تصومه أي ملامح تغير عن نقص في اهلية الشعب لممارسة الديمقراطية الكاملة عن طريق نظام تعدد الأحزاب . وهو تعدد حقيقي يفترض أن تتساوى هذه الأحزاب في جميع الحقوق المقررة لها بالدستور والقوانين . باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الدولة ونظام الحكم فيها . وهو ما يلغى أن تكفل لها وبطريق المساواة التامة جميع الوسائل اللازمة لممارسة هذه الحقوق . ويعتبر الانقراض من ذلك عنواناً على الدستور ذاته .

إن حديث الديمقراطية بالجرعات . قد عاد بنا إلى عهود تاريخية سحيقة تجاوزها الشعب المصري بمراحل غير تاريخية الطول . خاض فيها معارك شارية من أجل الحرية والاستقلال . وكان هناك عهد للاستعمار لم يعترف الشعب فيه للمستعمر بأي سلطان عليه . وقاوم الطفيلان في كل صوره . ولا يختلف طفيلان الحاكم المستعمر عن طفيلان أي حاكم مصري . إذ ليس للطفيلان سوى معنى واحد وإن تعددت صوره والوانه . ويستوى الاستعمار والاستبداد . لأن العبرة بالعاني وليست بالألفاظ .

وإذا كان الحديث عن الجرعات بقولنا أن تصور أن يكون بيد الحزب الحاكم وحده السيطرة الكاملة على هذه الجرعات . يعطيلها على هواء وقشاً شام . وكان لنا أن نسلم جدلاً بأن الشعب المصري في هذا الوضع المهيمن قليل الشأن والكيان . مما يجعله قابلاً ومحتاجاً لتعاطي الديمقراطية بالجرعات .

فهل لأحد أن يجد في مسلك الحزب الحاكم ما يشير بنهاية لهذه الجرعات يبرأ بعدها الشعب المصري من نقص أهليته وتخلّف وعيه . استغفر الله .

وهل وجد أحد لدى الحزب الحاكم خلة ظاهرة أو خفية . خسية أو عشوية أو مثوية تضع أجلاً لانتهاه هذا العلاج . وترشح لبئوع الشعب من الرشد السياسي . ونهاية للجرعات أجلاً يشفي بعده الشعب من مرض نقص الأهلية ويهبط مستوى الوعي . أم أن القضية في واقعها ليست إلا شعراً جديداً يخط علينا غشايش في قلته مثل سائر الشعرات السائلة التي هوت . بعد أن فقدت فعاليتها في تحذير الشعب وتضليله وحمله على قبول الحكم الاستبدادي الذي يحفظ دائماً ليفاته على الدوام وليس الدوام إلا لله وحده

وها نحن على مشارف انتخابات ستجرى لعضوية مجلس الشعب . وسط هذا الزوبيع من الليل . وهذا الظلام الداسس المفروض بقانون الطوارئ وترسانة القوانين المكملة والمساعدة له . ومع ذلك فنحن نشير بجر جديد تشق فيه شمس الحرية . فلا مدعاة أبداً للباس . لأن الشعوب لا تئاس ولا تموت . وسياسي الحكم حتماً من أن يفرضوا وضائتهم على شعب عريق تشد حضارته آلاف السنين . وسوف تكون جرعات الديمقراطية من نصيب الحزب الحاكم وحده . فهو الذي عليه أن يتجرع ما أراه للشعب أن يتجرعه . وأن يضعه بالخرى والعار . ويقولهم هذا عن ديمقراطية الجرعات تضال إلى تاريخ هذا الحزب صفحة أخرى سوداء . إلى جانب صفحات أشد سوداء . سجل التاريخ فيها تزويجهم للانتخابات . وتزويجهم لإرادة الشعب .

والحقيقة أننا لا نرى في هذا الحزب الحاكم أملاً برئياً . ولا حلاً له في البقاء أو الهيمنة على البلاد وقد انعدمت مصداقيته . وكان من أباب ذلك ما يدعونه الآن من نقص في أهلية الشعب الذي يتسبون إليه في مواضع أخرى - زوراً وبهتاناً - أنهم يستحوذون على ثلثة الأغلبية الساحقة فيه . وهم يرون في هذه الوافق على أقصى درجات الوعي . ويقولون له ذلك . ثم يعيدون ليقولوا أنه ليس أهلاً للديمقراطية الكاملة . وإن عليه أن يتلقاها منهم عن جرعات . ويكشون بذلك عن روح عدائية كانت فيه للشعب . والشعب يبداهم في ذلك عدا بعداء . ولكل شئ الحياة ومنطق الأمور . إذ لا يمكن أن يتصور نظام ما أي مساندة له أو تأييد من مواطنين تنكر لأبائهم السياسيين . وجد من خريزتهم الأساسية . ولك بهديته كليله بلضخ مبدأ أو شعار ديمقراطية الجرعات . الذي ينطوي على إشارة إلى ما يفترضونه - كعادتهم - من تزوير للانتخابات وأهدار لإرادة الشعب الحقيقية . ويستطيع في النهاية أن يؤكد أن الشعب المصري سيخوض معركة الانتخابات القادمة بأقصى عزيمته من أجل تحرير إرادته وتحقيق الديمقراطية الكاملة . والله معه ..



المصدر :
العدد :

مارس ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صناديق القرع

إن لم نكتب علينا أن نذهب إلى صناديق الاقتراع كي ينتخبنا أعضاء البرلمان لا لنتنخب نحن أعضاء المجلس التشريعي . ولذا أفرغ تغيير تسمية صناديق الاقتراع إلى صناديق القرع . وبما أن الاقتراع سيكون على الأفراد المنتخبين وكذلك على قوائم الأحزاب فنقترح أن يكون هناك نوعان من صناديق القرع . نوع باليشتمل وآخر بالحمة المرفوعة ثيمنا بالديمقراطية الحديثة التي أسسها كبر العائلة والتي تزعمت على الصلطين فانتجت فائضا لو صدرت لعالج مشاكل المدفوعات والموازنة معا وبخطة معلم .

يجب علينا أن نصدق تسيروا الجراشد . اليوم واليوم . والمجالات . الأسبوعية ، فجميع ما يكتب بطمن القلوب وينتج الصدور فالمسألة والحمد لله مزيد من الديمقراطية وجرعة شافية من الدواء حتى يشعرون الشعب على ممارسة حقوقه . يأسلم ولسه ياما في الجراب يا حوى . وجلا جلا جلا . واحد اثنين ثلاثة . غيره الكورس . الله الله يايدوى وجاب اليسرى واليسرى هم الأسرى طبعاً الذين يمثلون الغالبية الخرساء والغالبية المتكلمة أيضا .

لذا التعب ايها الاحباب بما أن النتيجة تسعة وتسعون وثمانية وثمانون فلنذهب الأعضاء المختارون للمجلس لينتخبوا الدوائر الانتخابية بدلا من أن تنتخبهم دوائرهم . وفي هذه الحمة يمكن إضافة أعضاء من سجلات الوفيات إلى مجلس الشعب . فكون هناك قوائم للأحزاب وانتخابات فردية وثلاثة للفقيرين من أبطال المجاس السبيلة الذين أجادوا العرف والتزم بأغنية الأفنديت ألا وهي . موافلون . موافلون . وليس هذا القراء على أحد لأنه إذا كان الغاضبون ممن توفاهم الله بقتروا . فيصفا أو لا يجب أن يشاف للمجلس أعضاء متوفين يمثلون الأموات المختارين .

وهكذا تصبح الديمقراطية لها الترويجي عظيم فتشتمل على الأحياء والأموات معا في مسيرة مهينة نحو الميثاق الأكيد . وهكذا تضع أيام أخرى مياه متفورا بلا عمل ولا إنتاج وتضيع أموال كانت أولى أن توجه للتنمية وتحسين المرافق بدلا من التهربات التي باحت وشاغت والتي لو نظر وأضعوها لأنفسهم في مرارة الواقع لماثوا ضحكا وانضموا إلى قائمة الوفيات أعضاء عاملين في المجلس أمثل الله عمرهم ومن عليهم باشقاء المعالج .

عبد الله الوكيل



المصدر : **الفرنت**

التاريخ : **مارس ١٩٨٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بمينا القمح ، ولانزال الاتصالات مستمرة مع النائب السابق
عن حزب الاحرار حسين العلوجي .

● صرح عبدالسلام رزق أمين التجمع بالشرقية وعضو
اللجنة المركزية بان امانة التجمع بالقراريق ومراكز المحافظة
تضع خطة عملية لواجبة ، البلطجة ، التي يمارسها الحزب
الوطني وخاصة في الدائرة الثالثة حيث الدائرة الانتخابية
لامين التجمع وحيث يوجد اكثر من مرشح للحزب الوطني
ويؤكد عبدالسلام رزق ان المرشح احمد فتحي عمر عضو
سابق عن الحزب الحاكم ، ابو الهول ، ليس له اي مؤهلات
سياسية او فكرية لدخول المجلس التشريعي باستثناء قوته
على منارسة البلطجة ، يساعده في ذلك ابو هول آخر هو
المرشح يوسف عطوان .

● قال ممدوح فتاوي أمين مساعد حزب العمل الاشتراكي
ان تحالف العمل مع الاخوان لن ينعكس على ترتيب الاوضاع
داخل حزب العمل ، فقد اكدت نتائج انتخابات المؤتمر العام
الاخر ان الناصريين هم الغالبية العظمى داخل الحزب فعموز
القياد الناصري كانوا في صدارة من فازوا بعضوية اللجنة
التنفيذية .

● يتردد في اوساط المعارضة بالدائرة الثانية بمحافظة
الدقهلية ان المنافسة في المقاعد الفردية قد تكون بعيدة عن
الحيدار وتكاد الفرص ، حيث ان مرشح الحزب الوطني عن
المقعد الفردي شقيق لوتيس مركز ومدينة السنبلاوين التي
تكون مع اجا وميت غير محيط الدائرة الثانية بالدقهلية .
● صرح مصدر مسئول بحزب الامة ان الحزب يجري
محاولات للحصول على الدعم المالي للعملية الانتخابية والتي
يقدرها الحزب بما لا يقل عن ١٠٠ الف جنيه اسوة ببقاى
الاحزاب - عدا الوفد - واضاف ان الحزب قرر ان يخوض
المعركة في ٢٦ دائرة .

● يجري حزب الامة اتصالات مكثلة مع الشباب الناصري
داخل حزب التجمع بالشرقية لاتخاذهم بالترشيح على قوائم
الحزب بالشرقية - اسفرت هذه الاتصالات عن ترشيح منصور
الشورى أمين التجمع بالقراريق - والمهندس عبد العزيز
عبدالباسط عضو لجنة التجمع بالقراريق ، وعضوى التجمع



المراسل الكورية في الدائرة الخامسة

تضم الدائرة الخامسة خمسة اقسام : الوكيل ، الموكي ، باب الشفعية ، القاهر ، الابنية وعابدين .. وكما هي العادة في كل معركة انتخابية .. تحولت المقايي الشعبية الى مسارح للدعاية الانتخابية .. والحوارات الساخنة حول توقعات المعركة القادمة ..

الوطني ينسب اساليب الدعاية التي تعودوا عليها في الممارسات السابقة ، حيث يقدمون الخدمات الفردية ، ويتسلمون من الامال شكواهم او يستمعون اليها ، ابوروها بها بعد ذلك على ابواب الوزراء والمسؤولين .. وذلك دون التعرض للمشاكل التي تعاني منها المنطقة .. ول مقدمتها انباء المراقبي والخدمات .. مما خلق شعورا عاما بالاستياء لدى جماعات المواطنين ..

● وفي دار السلام ، جرى الحوار حول الجسور التي مدها الحزب الوطني مع اسرائيل .. حيث عبرت الجماعات غضبا لهذا الموقف ، ورفضها لتأجيل تلك علاقة خاصة بين مصر واسرائيل ، وترى هذه الجماعات ان الولد هو الحزب الذي يستلهم ان يتبنى قضايا الامة المصرية ..

● في منطقة عين الصيرة ، دار الحديث حول الضمانات التي تكفل سلامة الاشراف على العملية الانتخابية ، والحيولة دون تزوير اوصالهم .. انهم يرون ان هذه الضمانات غير كافية ، خاصة بعد ان بدأ رشحو الحزب الوطني في تقديم الرشاوى الانتخابية ، التي يلوز بالنصيب الاكبر منها المتطبعة ومشغلو اعمال العنف ، وقد التقينا بنموذج من هؤلاء المتفنعين بالانتخابات .. فقال : لا يهمني من الذي يلوز في النهاية .. كل همي ان اوفر الاحتياجات الضرورية لاسرائيل .. والانتخابات فرصة للمكسب ..

وفي شمال القاهرة - شبرا ، الساحل ، وروض الفرج ، الشرايية ، والزواوية الحمراء - تبرز شخصيات ولدية تحظى باكبر قدر من حب وقلعة الجماعير .. مثل : كرم زيدان واحمد طه ، وهما يتوقعان ان تكون المعركة الانتخابية القادمة على درجة عالية من السخونة رغم الطعن في قانون الانتخابات الجديد بعدم الدستورية ..

وليس من المتوقع ان يقلل الولد متأسلة أكثر من جانب احزاب المعارضة الاخرى ، حيث لم تقدم هذه الاحزاب حتى الآن - وجهوا في مجال العمل الشعبي والنسائي ، خاصة بعد انضمام سيد رستم - العضو المعلن عن حزب العمل في مجلس الشعب السابق - ان الحزب الوطني .. ويتوقع الكثيرون ان يضعه الحزب الوطني في مقدمة قائمته .. ولئن من المنتظر ان يرشح الجميع الدكتور ميلاد حنا وهو شخصية لها ثقلها الشعبي في دائرته ..



أبريست
يوردلى
الزف

عاد الى صلول الولد عمر ابو ستيت عضو مجلس الشورى .. والمعروف انه ينتمي إلى أسرة ولدية اصلية .. وكان جدده امين بك ابو ستيت عضو لجنة الولد المركزية خلال ثورة ١٩١٩ ..

.. ورئيس مجلس محلي المنشأة .. يترك الوطني ويتنضم للولف .. استقال المهندس غاظم الشيباني رئيس مجلس محلي مركز المنشأة بمحافظة سوهاج .. استقال من الحزب الوطني .. واعلن انضمامه إلى حزب الولد ..

● نوح بدلا من حلمي مراد .. جرت خلال الايام القليلة الماضية محاولات كثيرة لإقناع الدكتور حلمي مراد بالعدول عن قراره بعدم دخول الانتخابات عن دائرة شرق القاهرة .. في نفس الولد بدأت قيادات الاخوان الاتصال بمختار نوح عضو مجلس نقابة المحامين لإقناعه بتصدر القائمة الموحدة بدلا من حلمي مراد ..

الواقع ان تدور معركة ساخنة بين سلطة الحزب الوطني .. وسلطة الشعب ..

مشاكل العمال

وفي منطقة جنوب القاهرة ، حيث التجمعات الصناعية والعمالية الكثيفة ، ظهرت الجماعير ارتياحها التام لحل مجلس الشعب السابق .. واشتغالها الى مجلس نيابي جديد يمثلهم تمثيل حقيقيا ، من خلال الوجود الشابة .. والكفالات العالية ، والوطنية الصادقة .. وفي وسط تجمعات العمال بمنطقة حلوان الصناعية .. بدأ ان تثار تساؤلات حول الصانع .. في حل مشاكل العمل والعمل منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن .. يجعلهم لا يبقون مرة اخرى في تكتار صورة المجالس السابقة .. كما ان اهتمام الولد بهذه المشاكل سواء على مستوى الممارسة الحزبية او على صفحات جريدته ، جعل هذه التجمعات العمالية تؤن بشويرة التغيير .. في البساتين يلوم رشحو الحزب

ويقول سيد شاكر ، مرشح الولف للمعد الفردي ليست هذه هي اول مرة اخوض فيها معركة انتخابية ضد حزب الحكومة انها المرة الثالثة .. وبحكم تجربتي اعرف ان الولد يتمتع بشعبية كاشخة بين مواطني الدائرة .. بينما لا يتمتع الحزب الولف الا بالفرقة على التلاعب في اصوات الناخبين .. لذلك اطالب المعارضة بالتواجد الفعلي في كل لجنة انتخابية يعضون على الاقل برافان العملية حتى وصول المستوفى الى لجنة الفرز الرقمية .. اما اذا حدث التعالب بفعل التفسير .. فالامر لله وحده !! والواقع ان تكون المعركة المقبلة حية الوطنية .. ومن المعروف ان التعليلات قد صدرت في رجال التكوين وجميع اجزة الرقابة .. يتوقع المخالفات وتحرير الحاشي لكل من يقهر ميلا في المعارضة .. ولكنني اعرف ان جماعير الدائرة تؤيد الولف .. وسوف لا تخضع لخلل هذا الزايف ..

ويقول سيد شاكر ان اعترض بانفسه لفتاوى الانتخاب الطعون حاليا بعدم دستوريته امام القضاء .. ولكن ما يظنون عليه اسم الدوائر الفردية .. او مقاعد المستقلين .. لا يمكن ان يبطئ عليها هذا الوصف .. ففي الساعات الاولى التي اعلنت فتح باب الترشيح .. تقدم اليها شخصيات عامة .. ما يزال اصحابها في موقع الصدارة من الوزارة الحالية .. فهل هؤلاء يمثلون فكرة مستقلة ؟ وكيف يكون للناخب الواحد اربابان .. ؟ معروفا ان والاخر يختار قائمة حزبية .. معروفا ان الناخب اما ان يكون حزبيا او مستقلا .. فكيف يؤثر على بمقائين كل منهما تمثل فكرة مختلفا ..

ويرى حسام ابو الغز الحماي عضو لجنة الولد العامة بالقاهرة ، ان حل مجلس الشعب السابق كان صدمة لاعضاء الحزب الوطني .. وسوف تحاول قيادات الحزب ان تزيل اثر هذه الصدمة بمحاولة التفتح في مناطق الانتخابات المحلية وادارة دفتها لصالح الحزب الحاكم .. ولئن المواطنين يعرفون ان الحزب الوطني فشل في حل كل مشاكلهم .. وواضح ان من مقادير هذا الشلل هو الغلاء الفاحش .. وسعيوه الحصول على لفة العيش .. لذلك سوف يلق الناخبون ضد كل محاولات التزوير .. ويستعدون امام كل وسائل الإغراء او التخويف .. ومادام حزب الولف قد خاض المعركة بوعاده الشعبية العريضة .. فلتني



المصدر : الـ وند

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٧ م مارس

الدعايرحة الانتخابية بقوة السلاح في كفر الشيخ



حسين عبدالرؤف

ما يجري على الساحة السياسية بمحافظة كفر الشيخ عجيب فهناك «ابراهيم الزاهد» ابن الحزب الوطني ومؤسسة بالمحافظة يعلن في كل مكان وعلى الملا أنه يتحدى الحزب الوطني في نتيجة الانتخابات القادمة ، وذلك بعد أن أعلن ترشيحه مستقلاً ، وبعد أن تم الصلوة من امانة الحزب بكفر الشيخ وتعيين آخر بدلاً منه ..

وحدث رجل الشارع بالمحافظة ، هو ما سيجذب يوم الانتخابات بمركزى الحامول وببلا من إرافة الدماء ، وتقصيل ، الصناديق وتغييرها تحت قوة السلاح ، وأصبحت الروح المسيطرة على قيادات أحزاب المعارضة بالمنطقة أنهم إذا أرادوا انتخابات نظيفة ، فلا بد من وجود ميليشيات مسلحة ، على حد تعبيرهم - لأن الغلبة هناك لقوى العضلات وليست للقوى الشعبية ؟ خاصة أن رجل الشارع ينظر إلى هذه الانتخابات إلى أنها لا تعدو أن تكون مسرحية هزلية ، فالحزب الوطني يريد بها انتخابات طبق الأصل مثل سابقتها وحتى لو كان الفوز عن طريق سرقة أصوات الناخبين ، أو تدخل الأمن المركزي أو إرافة الدماء ..

أعلن بنوبل جلاوة ، محافظ كفر الشيخ أنه لم يبقَ طعم النوم من أجل المعركة ، وركز في اجتماعاته الشديدة على ألا تأخذ المعارضة أي صوت انتخابي ، وأنه سوف يجتهد رؤساء المجالس لهذا الغرض ، وأن نفس الوقت يقوم المحافظ بدعوة الشخصيات الهامة لكي ترشح نفسها في مجلس الشعب عن قوائم الحزب الوطني ليجتهدوا من المعارضة وعلى رأسهم «علي فهمي» الدافعتاني ، وزير المواصلا السابق .

وأكدت هذه المعركة الانتخابية ، صعوبة مفاجئة لرابطة الاتحاد النسائي بببلا ، حيث أرادت امرأة أن يكون لها دور على الساحة السياسية ، فقام الاتحاد بالثبات جميعه المرأة المسلمة ، ونشط في عقد الندوات ، وإقامة مشروع معو الأمية للسيدات ، ودان للمسلمين ، ومستوصف لعلاج المرضى من الفقراء ، ودور للحضانة ..

ويرى حسين عبدالرؤف ، المحامي بببلا ، أن الذبحة الانتخابية واقعة ولا

أضطر المحافظ إلى إصدار قرار بتجميد تشكيل المجلس بعد أن أشد الصراع بين فريق «عويضة» وفريق «ابوسعدة» ، ووسط هذا الصراع خرج بعض النواب للدعاير ضد الحزب الوطني ، بعد أن هوجنوا باستبعادهم من التشف القدم إلى الدكتور «يوسف» والى .. فوق كل ذلك انتشرت شائعات قوية بأن الحكومة قررت إلغاء توريد محصول القمح والعدس والقمح ، فلتسابق الفلاحون من تحرق ضدهم محاضر مناباة أمن الدولة ، للاستمرار من الحقيقة ، فصدوا بانها مجرد شائعات ، وبترجم من ذلك بصر المسئولون من الحزب الوطني على ذلك استناداً إلى أن القرار قد صدر ولم يصل بعد ، وهناك قائمة كبيرة من السلع الغذائية تم زيادة أسعارها بنسبة كبيرة جداً ، ويعلم وصلت هذه القائمة إلى فرع الشركة العامة للسلع الغذائية بالجبله ببشر ببلا ،



المصدر : ٢٢ وفد

التاريخ : مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين الحزب الوطني بقويسنا
يقتصب أرض الشبان المسلمين
اصدرت محكمة قويسنا حكما بتفريم
محمد احمد سعيد المحامى وامين الحزب
الوطني بقويسنا ، مائة جنيه لاعتدائه
على قطعة ارض تمتلكها جمعية الشبان
المسلمين ، وهدم المبانى القائمة عليها .
اصدر الحكم القاضي عبد الرحمن هبة
رئيس المحكمة بتاريخ ٨٧/٢/١٧ بناء على
دعوى اقامتها جمعية الشبان المسلمين
ضد امين الحزب الوطنى بالمدينة .



المصدر : ٢١ نوفمبر

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧

● الفريضة .. وصراع القوائم في الحزب الوطني

تحركت جميع الأحزاب السياسية بمحافظة الغربية لشرح برامجها الانتخابية ، والقاء الناخبين بالتصويت لصالح قوائمها أو مرشحيها في الدوائر الفريضة .. وسارت هذه الحركة - في إطار الأحزاب - في اتجاهين .. الاتجاه الأول هو إعداد قوائم الراغبين في الترشيح ، والاتجاه الثاني هو سعي القيادات الحزبية المحلية إلى إمانات أحزابهم في القاهرة ليكونوا هم أنفسهم ضمن القوائم



بنوي محمد - عبدالرحمن الشاذلي

دون تواجد كافة القوى والتيارات على الساحة السياسية .

● عبدالرحمن الشاذلي ، محاسب بنك

الاستدريه - طنطا .

نظم القائمة مازال غير مفهوم حتى الآن ، نظرا لارتفاع نسبة الأمية بين

الناخبين ، وأرى أن الانتخاب الفردي هو

أصلح النظم حيث يجمع بين اختيار

الرجل الأصلح والصفة الحزبية

للمرشح .

● أحمد فوزي - طالب بصيدلة طنطا :

نتيجة الانتخابات معروفة للجميع منذ الآن . فلماذا اشغل نفسي بها .. لا

أحمل بطاقة انتخابي !

● البيومي عبدالوهاب بحيري ، طالب

صيدلة ومن قرية ميت حبيش المليية :

الانتخابات الماضية كشفت من هو

النائب الذي يستحق أصواتنا .. أنه

النائب الذي يتعدى بتطبيق الشريعة

الإسلامية ، ولا يتكلم كثيرا في فترة

الدعاية الانتخابية ثم يصمت تماما أثناء

انعقاد جلسات المجلس !

● علي الغرابي : موظف بالإدارة

التعليمية بسيون وعضو حزب العمل :

- سيكون ن وفلة في هذه الانتخابات ،

مع النواب الذين نشأوا في أحضان

السلطة ، وأجروا التصليق الحاد تحت

قبة المجلس !

● بنوي محمد المصري - طالب :

- سأخاطر المرشح الذي اشعر أنه يهتم

بمشاكل الجماهير اليومية .

● ناصر حسين - طالب من مركز

السلطنة :

- حزب الوفد معارضي قوى .. ياللي

الأحزاب لا اشعر بوجودها .

● عادل عبدالفتاح :

- أميل إلى إعطاء صوتي للتيار

الإسلامي

● كمال محمد أحمد بخالجي - فلاح من

زفتى - لا أؤيد إعضاء مجلس الشعب

السابق ، لقد ذهبوا بعد الانتخابات

الأخيرة ، ولم أراهم حتى اليوم .. سأخاطر

أحد مرشحي المعارضة الأقوياء ..

بينما اختفى إبراهيم الذهبي - أمين الحزب الوطني بالغربية - في مكان مجهول . لإعداد قوائم مرشحي حزبه . بعيدا عن المطاردات والملاحقات .. فتحوط طوابير راغبين بالترشيح إلى مكتب المحافظ المستشار فكري عبدالحاميد .. وكل من يخرج من مكتبه يظلم يسيل من

الثبات الحارة ، على اعتقاد أن مقابلة

الحافظ هي جواز المرور إلى القائمة

ولم تبد قيادات حزب العمل نشاطا

دعائيا ملحوظا حتى الآن ، ربما لإنشغالها

في اختيار المرشحين وإعداد القوائم .

بينما يغدو الأخوان المسلمون الدنوات

والقائدات في مختلف أنحاء المحافظة .

ولكن يلاحظ أن التيار الإسلامي - خاصة

في الحلة الكبرى - ينقسم إلى فريقين

أحدهما يؤيد الأخوان في إطار تحالفهم مع

العمل ، والآخر ينصهر الوفد . ولكن

الفريقين يتفلقن على عدم تأييد الحزب

الوطني ، إلا أن بعض أئمة المساجد

يجاملون الشيخ منصور الرفاعي عبيد

الذي رشحه الحزب الوطني للدائرة

الغربية .

وأن مدينة زفتى تضم أكثر من ٤٠٪

من أصوات الناخبين في الدائرة الأولى ،

يوجه إليها الحزب الوطني اهتماما دعائيا

خاصا ، وكذلك الحال في مدينة بسيون

الشهيره بوفديتها ، وبأنها بلدة

عبدالفتاح حسن باشا ، ويتردد أن يباحث

أمن الدولة ترابا لحركات المشتبه إلى

التيار الإسلامي بعد أن تقلد قرضيخ

الحاج إليس ، أحد قيادات الأخوان

المسلمين .

أما في مدينة كفر الزيات ، فقد تحول

المكتب السياسي الذي يملكه عماد

ضبيد - سكرتير لجنة الوفد بكفر

الزيات - إلى وكالة أنباء تصدر عنها آخر

أخبار المعركة الانتخابية !

وفي جولة يتكشع السيلسي في أنحاء

الغربية التفتيا بعدد من المواطنين :

● محمد جبرس محام من الدليمون -

كفر الزيات :

- إذا كان المطلوب هو التعرف على

حقيقة آراء الناخبين ، فيجب أن ترفع

وزارة الداخلية يدعا نهائيا عن الصلبة

الانتخابية ، وأن تتركها كلية بين أيدي

الغضاة .. ولعل ذلك يجب إلغاء كافة

القوانين القيدية للحرية أو التي تحول



المصدر : ١٢ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٨٧

المنوفية .. تفضل الانتخابات الفردية

يعتمد الوفد في محافظة المنوفية على رصيده التاريخي والشخصيات العربية في العمل الوطني منذ أكثر من ٣٠ سنة . قبل غياب الوفد عن الساحة السياسية ، وعلى جموع الشباب والأجيال الجديدة التي يلقى الدكتور محمد أبو الغار - رئيس لجنة الوفد العامة بالمنوفية - بأنهم لن يتربدوا مطلقا في الإذلاء بأصواتهم للحزب القدر على تمثيلهم . وللرجال الذين يستطيع أن يعيد النهم بمستقبل العمل السياسي لتغيير الصورة الحالية القائمة ..

ومن طرائف المعركة الانتخابية في المنوفية ، ما صرح به أمين الحزب الوطني بالمحافظة . في مؤتمر عقده بقرية ، شبرا باز ، بأن كل من لا يتخلى أعضاء الحزب الوطني يعتبر خائنا للوطن ! ورغم نبرة التعالي والتعبد الواضحة في هذا التصريح وغيره من الأقوال والعيارات الممللة . إلا أن الحزب الوطني يعاني بشدة في العثور على شخصيات عامة . أو ذات لقل جماهيرية . ليتقدم بها إلى الانتخابات سواء في الدوائر الفردية أو من خلال القوائم .. وهي نتيجة طبيعية لحمايلت بعض رجال الحزب الحاكم ، والتي عرفت بعضهم للوفد أمام القضاء كمتهمين ، وبعضهم الآخر لسخط جماهيرى عنيف .. بالإضافة إلى السلوك البرلماني لنواب الحزب الوطني في المجالس السابقة التي انعقدت له فيها الأغلبية ، حيث التزم معظمهم بالصمت أو بالموافقة على مقترحات الحكومة .. حسب التعليمات الصادرة إليهم ، وأخيرا سياسة الحزب الوطني في إدارة دفة الأمور بواسطة حكومته المتعاقبة ، والتي أدت إلى الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، وارتفاع الأسعار بشكل جنوني . واتحط مستوى جميع المرافق والخدمات ، وسوء حالة الملاحين نتيجة لتسكك الحكومة بسياسات زراعية فاشلة .

وتجد في المنوفية تفسيراً جديداً للالتفات على الترشيح في المقاعد الفردية . يقدمه اللواء مهندس صلاح الدين أمين بيومي ، وهو أن المواطن المصري يحب الانتخابات الفردية ، لأنه تعود عليها ولم يعاير غيرها في معظم فترات تاريخه البرلماني .. ولكنه يترشح على التوقيت الذي اختار إجراء الانتخابات لأنه يصادف اقتراب موسم الانتخابات مما يجعل القبل الشباب على الإذلاء بأرائهم غير مضمون .



المصدر : **الوفد**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٥ مارس ١٩٨٧**

نتيجة الانتخابات ستكون لصالح الوفد

رغم كل التدخلات ومحاولات التزوير

في محافظات
البحرية
البحرية

• في الإسكندرية : الهدوء الذي يسببه العاصفة

• في الإسكندرية .. الحركة الانتخابية هادئة جدا على الرغم من كثرة عدد المرشحين في مقاعد المستقلين والذي بلغ رقما قياسيا .. وحتى ملول الجريدة للتعلم أي حزب من الأحزاب بالتمتعه .. فاشكورات والمقورات والاجتماعات السرية .. هي طابع كل الأحزاب التي تخوض المعركة .. والشكلة ان الجميع يرغبون في ان يتصدروا القوائم الحزبية والنك يلفظ بتسمية جارية مكتسحة ووزن مبالغ فيه في الشارع الذي ينتظر ان المعركة الانتخابية بلا مبالاة شديدة .. فهو لا يقد تلك في بوابه الصائغ دائما عن الدام عنه وعن فضياه .. منذ ان تحول البرلمان الى مجلس لامة او الشعب !! وإذا نظرنا الى حزب الوفد فان هناك الكثير من الاسماء الجديدة سوف تفسها قوائم الحزب في شرق ووسط وغرب الاسكندرية .. وقد بلغ عدد الذين تقدموا للترشيح في قوائم الحزب ٤٣ مرشحا تم اختيار ٢٣ منهم في قوائم الحزب وكانت المفاضلة صعبة للغاية وتركت للجنة الحزب بالمقاهرة .

وفي الحزب الوطني فان الامر كان اكثر صعوبة عندما تقدم اكثر من ١٠٠ من قيادات الحزب منهم كل اعضاء مجلس الشعب السابقين في الدورة الماضية والذين سيتم استبعاد مجموعة كبيرة منهم رغم كل الاتصالات التي قاموا بها مع القاهرة والدكتور يوسف والي وزكي بدر بالتحديد ويتردد ان قوائم الحزب الوطني الثلاث بالاسكندرية ستضم مجموعة من رؤساء الشركات الصناعية ومجموعة من رجال المال والاعمال وكذلك مجموعة من رؤساء الجمعيات الدينية لمواجهة التيار الاسلامي وستقتصر قوائم الحزب الوطني بالاسكندرية على مرشحة واحدة في دائرة شرق المدينة !!

وكان اختيار الحزب الوطني لمرشحيه في مقاعد المستقلين مفاجأة حيث ضم مقولا لاول مرة بخوض تجربة الترشيح وكذلك العمل السياسي وقيل ان سبب ترشيحه الاساسي هو توابه عملية تمويل المعركة الانتخابية بشرق المدينة .. وكان هذا المقول من الاسماء المقيمين جدا لحفظ الاسكندرية السابق !! وفي دائرة الوسط تم ترشيح الدكتور السيد علي السيد وزير مجلس الشعب والشورى لمواجهة نجوم المعارضة الذين تم ترشيحهم في الدائرة وهم عادل عبد الحاملي وعلم احمد مؤسس الحزب الناصري .. وفي الدائرة الثالثة تم ترشيح الكيمياء فوزي حسين امين الحزب المساعد ورئيس شركة البيروكيميويات بالمعمرية في مواجهة ابوالعز الحريري ومجموعة من مرشحي المعارضة .

وكان من المفروض ان يشترك في وضع القوائم الحزبية للحزب الوطني كل من محيي الشاذلي امين الحزب وعزت قفوس رئيس المجلس المحلي والمستشار اسماعيل الجوسقي المحافظ والذي عقد اجتماعا ثنائيا مع امين الحزب تم فيه وضع قوائم الحزب للدوائر الثلاث .. وظن المحافظ من رئيس المجلس الشعبي وضع تصوره لقوائم الحزب بمفرده ! وفي حين فرضت السرية التامة على القوائم التي وضعها المحافظ تسربت قائمة رئيس المجلس الشعبي المحلي للنخب لحظ وكثرة اعضاء الحزب والمجلس الشعبي ضد عزت قفوس .. ويتردد ان القيادة السياسية رفضت ترشيحات المحافظ وامين الحزب واعتبرت ان على بعض الاسماء ولم أعادة القوائم مرة اخرى صباح يوم الاثنين الماضي ومن المنتظر ان تكون محافظ الاسكندرية هي اخر المحافظات التي سيتم اعلان عنها .

اما باقي الاحزاب فانه من المنتظر ان يحتل مرشحو الإخوان المسلمين راس قوائم القائمة الموحدة لحزبي العمل والاحزاب كما انه من المنتظر ان تضم قائمة حزب النجم مجموعة من اساتذة الجامعات على راس القوائم .. ومزال حزب الامة يبحث عن مرشحين لمنضمهم الى لاهته الحزب !!



المصدر : الوفد

التاريخ : مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



• بلطية لم يرشح
نفسه للانتخابات
علمت
أن عبد المنصف بلطية
رئيس المجلس البلطية
للمحافظة القاهرة لم يتقدم
للترشيح في انتخابات مجلس
الشعب حتى يتفوق للخدمة
العامة . والمعروف أن
اللطيف بلطية يتمتع بتقدير
جماهير القاهرة الكبرى
سواء على المستوى المحلي
أو النيابي .



المصدر : الأمانة

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في بؤرة

الانتخابات

.. الحزب الحاكم يصره مليار جنيه من المال العام على مرصحة

.. هـ اعلية جبهة عجم التناول في بؤرة الادراك الانتخابية

ثلاثة أسباب ، قد تكون أربعة ، تؤكد أن المال - رامبو الانتخابي سيلعب دورا هائلا في الترويج ، في حالة ثبات معدلات التزوير على ما هي عليها يحصرها الخبراء السياسيون في :

الاحتكار المطلق لأجهزة الدعاية ، القومية ، من راديو وتليفزيون .
المباغنة واتساع الدوائر الانتخابية على نحو غير مسبق .

بروز تواجد المنظمات الاقتصادية للتيار الإسلامي التي تستقطب نحو ١٦ مليار جنيه من مدخرات المصريين ، وليس من المتصور أن تبقى هذه الكتلة المالية بعيدة عن التواجد السياسي المباشر إلى ما لا نهاية .

مليار جنيه ينقلها الحزب الحاكم من أموال الخزائن العامة ، التي تعاني عجزا مزمنًا ، للدعاية لمرشحيه .. لماذا ؟
٥٠٠ مليون أخرى ينقلها المرشحون الأفراد والحزبيون .. كيف ؟

وهل من تفسير للأقبال المنقطع النظير بلغة شبك السبيلما على الترشيح الفردي خاصة في ضوء تكلفة الدعاية الانتخابية الباهظة التي قدمها الكاتب أحمد بهاء الدين بربع مليون جنيه تنضاعف في حالة الإعادة ؟

وهل تستطيع الفئات الشعبية أن تجد لها موطأ قدم في هذا السباق العاني المحموم للوصول إلى برلمان ميزانيته السنوية لا تتجاوز ٦ مليون جنيه ؟



المصدر : ٢ ألامالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٧



المازق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي انحشرت فيه البلاد بسبب سياسات الحزب الحاكم الامر الذي يدفعه الى الانساق المهووس من المال العام لتزكية مرشحيه فاقدي المصداقية علاوة على ما سينقله ، المغضوب عليهم ، من هذا الحزب في محاولة لعبور المحيط من الباب الملكي بعد ان سد في وجههم باب السلطان كل ذلك يدفعنا الى التساؤل عن ، كم تكلف الدعاية الانتخابية ؟ وماهو انعكاس ذلك على تضاريس البرلمان القادم ؟ وهل لقرار وزير الداخلية الحزب الحاكم ، بتحديد مصاريف الدعاية اى جذوى في هذا الصدد ؟

وكيف يمكن تحرير اجهزة الاعلام من استعمار الحزب الحاكم حتى لا يباع صوت الناخب ، الذي هو صوت مصر ، ولا يشتري كما يطالب الرئيس مبارك رئيس الحزب الوطني الحاكم . بنود الإنفاق الدعائي

تهنئتي : بمصباح تظلم



الطبعة ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاستراتيجية ، انه يفترض كيف
معدلات التدخل الحكومي على
عليه ، فإن خطوة التصويب المال
الحال تكمن في كون المال من خندق
الطفيليين والشركات ذات السور
الهامي ، أي بعيدا عن عملية الإنتاج
وهو الأمر الذي يلقى بائنا قتل من الشعب
على المجلس القوم وأسكنة شبيهه
برمجا للخروج بمصر من أزمتها
الاقتصادية الطاحنة

ومن السودان ، ومصر ، التقت
، الأما ، باستاذة العلوم السياسية
د . جمال البقال - عضو المكتب
السياسي لحزب الأمة - حيث يقول :
السودان كما في مصر تحتاج الانتخابات
التي جده شفعه لضعف موارد الأحزاب
وترامي مساحات الدوائر ، ومسوية
المواصلات ، برغم مناه الديمقراطية
التي ساد السودان إبان الانتفاضة ،
وحيدة أجهزة الإعلام والأجهزة
الرسمية ، إلا أن التنازل نستطيع مع ذلك أن
نطبق القانون الصار

تجسيد الصبر على السدعية
الانتخابية بسبب احوال الفساد التي
كان قد انشأها نظام نميري لكتنا بسعد
وضع قانون جديد لهذا الغرض واعتقد
أن ذلك سيعطي قبول غلبة الأحزاب
خاصة بعد أن تبين أن أحد الأحزاب
كان ينفق في الانتخابات على يوق قدراته
بمراحل ، بسبب كيناته الاقتصادية
التي كان قد أقامها في ظل نظام نميري
وعلاقته ببعض الدول العربية ، وينتج
التي تزداد وصل ببعض أحيانا ال
المقارعة بمواد وكلة الإغالة الدولية
للجوع انتشبا

تذكر ما يسمى بالمعونات الأمريكية
هنا

ويقول د . مصطفى كامل السيد -
الاستاذ بكلية العلوم السياسية
بجامعة - : في الديمقراطية
الأيروية ، يتم تحديد مقابل لكل صوت
انتخبي يحصل عليه ، ن المانيا ، ٣٠
مارك لكل صوت يحصل عليه الحزب
كلن للدعاية وهو يجب استلوا
مصر ، تونس ، وصف الشتر
من ، الشفحت ، الغزلة التي يدفع بها
مجلس الشورى إلى الأحزاب الداعية

- إن من يطالبون بالإبلاغ صوت مصر
ويشتري مساعدون ، يرفضهم
الاستراتيجية للمطالب العادلة والحرية
للمعارضة بشأن الانتخابات ولقانونها
على بيع حرية الأمة كاملة إلى من
لايرحم ، من تجار السموم والمخدرات
والتهلين الذين لايجدون غضاضة في
بيع كل شيء إلى السوطن وعليه إلى
الاستعمار الأمريكي ، وأنا أؤكد
ويعني الحزبي : أن الحزب الحاكم
ينفق من خزانة الدولة على الدعاية
الانتخابية للمرشحين ليس أقل من مليار
جنية

● كيف ؟ محسوبة ، فخذ عندك
التجول من ملايين المحاضر الزراعية
ومحاضر المعلمين والتجريف والتعمير
على خطوط التنظيم والقيام بمشروعات

وهية في مجالات المرافق لكن درجة
بسلطة ، والنسج في القضاة
الفريقية ومخلفات السور وينشاء
الاكتشافات للبطيعة وأحتل ساعات
الإرسل السلكي والاسلكي (ضمن
الدفقة ٢٠٠ جنية) ، وتجنيد ألف
السيارات الحكومية في الدواوين
والمصالح والمخيمات والهيئات
الاقتصادية وشركات القطاع العام
لخدمة مرشحيهم .. وتجنيب
الحاسب في الحكومة دون ترسلاتهم
وهو يعشت الآلاف ترشيحه للكم
الانتخابي ، و . و . فهل يصح
القول بأنهم حريصون على ألا يبيع
الصوت أو يشتري مع ذلك كله ؟ وهل
لقرار وزير الداخلية بتحديد شكله
الداعية لقيمة الأكاديمية اعلانه عن نتائج
انتخابات الشورى العاضية والأقبل
الجماعية ، الهل ، عليا ؟ إن الأمن
في النهاية لايقدر عليه إلا الشان اما
الحكومة وأما مرشحي رجال الأعمال
وشركات الأموال وتجار الممنوع ، مام
تباير الجماهير لخصايه أصواتها
ومصلحتها ، وقد فعلت معي من قبل في
حرم بك بالاسكندرية عام ١٩٨٤
وتجنحت في الساء كل أموال وأرهبا
الحكومة

مصادرة من الاساس

وتشير الدوائر الحزبية إلى أن
الكوايس السياسية شهدت صراعا
ضاربا عند أعداد القوائم ، لم يحسم
الموقف فيه لدى بعض الأحزاب سوى
المقدرة العالية للمرشح ، وتمت بذلك
المصادرة على من يملك الشورى في
التقدم للمرشح ، وبذلك تراجع مبدأ
القاء سيطرة رأس المال على
الحكم ، إلى هياوية النسيان بل
ويضيف د . أسامة الغزالي حرب
الخبير بمركز الدراسات

وإذا أخذنا بتقديرات السدي وحسد
تكلفة الدعاية الانتخابية للمرشح
الفردي بنحو ربع مليون جنية في ضوء
المعاملة التي تقول أن عدد المرشحين
في الدوائر الفردي يصل إلى ١٩٠٠
مرشحا فرديا فعني هذا أن الدعاية
الفردي في هذه الدوائر تتطلب ٣٧٥
مليون ، تتضاعف في حالة إعادة
.. وإن يبدو لهم أن هذا التقدير مبالغ فيه
نشير أن المرشح الواحد يحتاج
إلى :

١- تجهيز مقر انتخابي أو أكثر لمدة
شهر

٢- تجهيز سيارة على الأقل لمن يملك
مئلتها للظواف على الناخبين

٣- ١٠ - ١٥ مرادق انتخابي
بكتلفة ما بين ٣٠٠ - ١٠٠٠ جنية

٤- الجنية لعشائير والمطاط وأجور
الطابعين ولعن الخشب وأحبال
الربط

٥- ٢٠ ألف منشور وملصق انتخابي
تحدد تكلفتها في ضوء معرفة نوعية
الورق المستخدم والحجم ونوع
الكتابة ، وذلك للدائرة الواحدة

٦- تبرعات للمعيرات الأهلية
والخيرية والمدارس والمساجد
والأبرشيات

٧- ويحتاج المرشحون للثلاثة وحدهم
أو مقترعين إلى ٢٢ ألف منشور لجنة
ليوم الهول العظيم - رسوم

الانتخابات - تقال تكلفة اعطاهم
ومرشيهم يصل إلى ٧٥ ألف جنية

ثم هناك الإعلان في الصحف
(الصلحة ٢٠ ألف جنية للصفحة)

واستجبار لبعض حقوقي الانتخابات
من قبل بعض المرشحين ومن قبل
الحزب الحاكم وحده ، وهناك الأموال

غير المنظورة - تحت الترابيزة -
للمصالح الانتخابية المعقودة مع من
يسمون سندقا أو كذبا - مبالغ

الدائرة - وهناك وكالة المرشح ، أو
الحزب ، للزور في المجال العامة -

وهناك المساجلات الانتخابية على
العامي - والمشاريع على حساب
البية المرشح بطعم - وهو أسلوب لم

يعد لافرا لقط في المدن الكبيرة ، بل
امتد إلى القرى كذلك ويدفع المرشح

إيجارا لبعاعة للمكان والكراسي -
وهناك لحزب الوطني وحده ، الواس

النصر ، ويتكلف الورق ٤٠٠ جنية
واللوحات المعدنية ، وتكلفة استخدام

لاعبي الكرة وبعض الفنسين في
الدعية

- وهناك تكلفة تصوير قوائم
الناخبين نفسها ، وقد يكتشف المرشح

بعدها أن الساذخية غيرت القائمة
ألمعاده تمام

وهناك وهناك لكن الذي هنا أخطر ..
يقول أبو المن الحزبي عضو الاسامة

العام للندج والمرشح الفردي في
دائرة غرب الاسكندرية :



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٧ مارس

المصدر :

الأحزاب

ويقضي الأمر كذلك فرض رقابة دقيقة لا على السقف الأعلى للاتفاق ولكن على مصادر العمل ، حتى لا يصار إلى العمل المملوك لحزب السلطة والعمال الخاص المملوك لشركات والبراد بعينهم ، حق الجماهير والأحزاب ذات الوجهات الوطنية الاجتماعية في الوصول إلى البرلمان . ويكفي أصحاب دعوى الأموال نقوداً أنهم يستطيعون عرجاناً القرار الرسمي حتى وهم خارج البرلمان كما حدث عند إلغاء قرارات يناير ١٩٨٥ .

والأكثر خطورة كما يقول د . مصطفى ، أن التجارب المصرية من التزوير تدفع بملايين الأشخاص إلى الشارع في العزوف عن الانتخابات ، وبالإصرار على هذا التزوير وحسن العرض ضمانات عملية الانتخاب ، فإن ذلك يعني ألا يتوجه إلى المستقبل إلا أولئك الذين طرحوا أصواتهم في بورصة المرشحين .

ويضيف أبو العز الحصري : إن السيطرة تتناول الشخصيات التي تسوية المرشحين أنفسهم . وقد لاحظنا أن من بين المرشحين مثلا عددا كبيرا من ضباط القوات المسلحة والشرطة

السجلين في المعتقل ، الذين لم تكن لهم أية امتيازات بالعلم السياسي ، وارتكبت بعضهم أثناء خدمته ما يفسد له الجبين والسمعة ومن أتهكأ للحيات وأعداءه على الحريات ، وجاءوا اليوم ، فيها لتزوير دفع الانتخابية التي ظهرت منتفكة الواحد منهم ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف جنيه على الأقل ليعلم الناس فقط اسمه الانتخابي فمن أين يتلون يعمل والمناصب الانتخابية والمجالس في المحافظات من يف ذراعه وهل هي محاولة لعسكرة تكنولوجيا الدعاية

يرى د . ميلاد حنا أن على الحزبات العامة أن تتكلم بما يسمعه ، تتكلم الديمقراطية ، وأن تتيح للرأي العام أوسع رقعة ممكنة على هذه التكلفة وتوزعها بين الأحزاب جميعها . ليس فقط في الانتخابات البرلمانية . ولكن في كل الانتخابات . كما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية . وكيف لا مصر أن التواب الإعلامية - تواب الحكومة - هم عادة ، معينين - من قبل أمين الحزب والمعلقين وزير الداخلية ، ولا يجب أن تضيف إلى هؤلاء

نواب العمال ، وهم أكثر سوءاً ، لأنهم تتشاجر عوامل ذاتية لا موضوعية مصالحهم أي ما تكون من المصالح الوطنية والاجتماعية . ويؤكد ميلاد حنا أن تمويل الحزبات العامة لتكفل الديمقراطية لكل الأحزاب ضرورة قومية شائنا شأن تمويل القضاء والعدالة والشرطة والسلك الدبلوماسي والأمن العام .

ويرى د . عبد الملك عودة أن

استعملت أساليب التكنولوجيا الحديثة في الدعاية والإعلان - كإجهزة الفيديو وربما العروض السينمائية - لتضيق إلى التكلفة أبعاداً أخرى لكنه مع ذلك يؤيد صدور قرار بتحديد مصاريف الدعاية ومصاريفها على أن يتم البحث عن أسرار للتثبيت والتأكد والمراقبة .

وعن بيع الصوت وشراؤه ، يقول د . عبد الملك : المجتمع ليس شريفة واحدة ولا طبقة واحدة . وهناك شرائع تضغطها غزوها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تعرض لغراء العمل الانتخابي لكن السؤال إلى أي مدى تؤثر قبل هذه الفئات في العدد الفل لتأثيرين ؟

ويرى الشيخ صلاح أبو اسماعيل أنه لا يحتاج إلى أكثر من ، شمس ، للدعاية الانتخابية . وفيما يعرض عليه المال يقول قد الاستماع عن التصويت للمشرى الذي لا بد أن يكون قد حصل على المال بطريق الذهوب . وأن الاتفاق بالحجم الذي حدث عنه أحد بهاء الدين قد يأتي بنتائج عكسية .

الاعلام القومي

ومنذ أيام دعاء . أحمد فاضل ضرور وزير التعليم إلى تخصيص قناة خاصة للدعاية الانتخابية لكل المرشحين الأفراد والحزبيين ، لكن الاقتراح أهيل عليه التراب . غير أن كل المرشحين الذين تحدثنا بهم ، وأسادة العلوم السياسية ، أكدوا على أهمية حيد الأجهزة القومية للاعلام ، لا بمعنى الشرائع ، الذي هو الحيد إزاء المعارضة والترويج المتصور لمرشحين الحكومة . ولكن بتأثيره فرص واسعة ومتساوية لكل الأحزاب للحوار حول أهم القضايا القومية المحورية لتخصيص الناخبين بالفريق الحليقة في الوجهات السياسية للحزب بل ويشيد د . أسامة الفزالي بحرب القول : إن التلفزيونين بالتحديد ، يصفه أهم وسائل الاعلام المعاصرة ، مطلوب منه التفكير عن كل ما يلمسه ويقامه الاجتماعية والسياسية من تشوه . بتأثيره الفرصة لإسراع حوار ديمقراطي معن بين القوى السياسية ، إذا كان يراد من جراء هذه الانتخابات أن تكون بالفعل - تواب الحكومة - أو تزوير الحجم الحليقي للتقنيات السياسية في المجتمع .

ويقول أبو العز الحصري : إن السمة التي اکتون بها الحكومة من جراء عوامل ذاتية كان قد أدارها المرحوم د . جمال العظمي بين القوى السياسية في التلفزيونين قد جعلت الحزب الحاكم يقرده مرة قبل السماع بأي ظهور لأي سياسي معارض

على الشاشة الصغيرة ، ويسكن ما شاهدته وشهد عليه الرأي العام من مهزلة ما يسمى بمشكلة الفرصة للأحزاب للتعيين عن برامجهما عام ١٩٨٤ . بحيث لم يزد الوقت المخصص لها منها عن ٤٠ دقيقة على دلفتين . شايك عن عمليات المونتاج والبث في الصوت الميت - بعد التجربة - لتتجسس ما قد يخلقه ذلك من أثر .

ويضيف الحصري أن طلبة الاسلحة الضعيفة اذقية في التغيير لا تحصل على هذا الاستعمار الإعلامي للتلفاز وسواء من أساليب التزوير والتلاعب والترهيب بسبب ركي يسر وهيب بوس ، والى . ولا فتيين والتأثير أفضل كما اقترح الأستاذ سواء سراج الدين ، وتسميد يوين مصر من أموال الدعاية الانتخابية كما اقترح أحمد الكواء .

ويقول خالد محيي الدين ، أمين عام الشجع والمرفيع بدائرة بثها ، - لحفظ في الآونة الأخيرة اثقة هفتش صغير لأخبار الاحزاب - المصحف القومية ، وربما كان ذلك عبثاً إلى أسباب تتعلق بظروف صحفية ، لكن المطلوب هو تحرير جهازى الأمانة للتلفزيونين من استعمار الحزب الحاكم لهما ، خاصة وأن المصالح الاقتصادية والوطنية والوطنى العام يتهدد البيلاد يقتضى أول ما يقتضى

إشاعة روح الحوار الديمقراطي في تلك الأجهزة ليس في التيارات وفي كافة القضايا بالإضافة إلى الطرق الانتخابية الرافعة ، وإن تغلر بعض إعادة تجربة انتخابات ١٩٨٤ ، وسجلات الفضيل الذي أتيج فيها للدعاية الحزبية ، وفي الأوقات غير الملائمة ، في نفس الوقت الذي يبيع فيه الجهاز أكثر ساعات إرسالها شائراً الدعاية للحزب الحاكم . وقد لاحظ المشاهدون منذ أيام كيف اضمحت نسوة تليفزيونية شارك فيها د . يحيى الجمل مرشح الحزب الوطني والمحمسي على منصور ، قبل وفاته ، تشوع عن الدعاية لهما . في نفس الوقت الذي تعلم فيه كيف تغلق كافة قنوات الاعلام في العراق ، حليقة النظام الحالي . لكن الآراء أيام الانتخابات احتراماً لحق المواطن في المعرفة ، الذي هو القدس الحلوئ وأسكن أي يناد ديمقراطي . ولعل لينا يملأ عن خفافة شايك / بيريز . يصرف الشكر عن رأينا فيها . ويؤكد ثوابته لينا أذاعة إسرائيل .

ويؤكد خالد محيي الدين أن استنوار الاحتش الاعلامى الحال سيلمح من سلبية السكتية الصمعة لسلمين الشخصيين ، الذين يتحولون مع الامبالاة إلى أرض خصبة لكل افكار التطرف والتخلف .



٢٠٠٧

المصدر :

١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات .. بلا برامج

لم يكن باب الترشيح للانتخابات مجلس الشعب يفتح في الخامسة من مساء الجمعة الماضي .. وتعلن قوائم الأحزاب والترشيحات الفردية ، حتى تنبه الجميع إلى حقيقة هامة تلحق التامل .

فباستثناء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي الذي أعلن برنامجه منذ أسبوعين ونشر بجريدة الأمل الإربعاء الماضي ، فإن أي من الأحزاب التي تخوض الانتخابات .. الحزب الحاكم ، حزب الوفد ، تحالف الأخوان والعمل والأحرار ، حزب الأمة .. لم يتقدم إلى الناخبين حتى الآن ببرنامجه الانتخابي !

وهو أمر لا بد أن يشير أكثر من علامة تعجب فالمفروض أن الأحزاب التي تشارك في الانتخابات العامة ، تطلب إلى الناخبين منحها الثقة على أساس برنامج انتخابي عام .. تتعهد للمواطنين بتنفيذ في حالة فوزها .. برنامج يتشاور كل قسما ودموم الوطن .. ويعالج المشاكل الأساسية بدءا من الأجور والأسعار .. وأزمة السكن والعلاج والتعليم والمواصلات والمجاري .. وصولا إلى غير الموزونة العامة ويزان المدفوعات وغيب السيفراطية والعلاقات مع الدول العربية والموقف من اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية الصلح مع العدو الإسرائيلي وما يسي بها لعلاقات الخاصة مع أمريكا .. إلخ ..

ولكن لحسنة الأحزاب وترشيحها على أساس هذا البرنامج .. في الانتخابات التالية ، سواء تمت بعدد خمس سنوات أو أقل ..

ولكن ما تشهده هذه الأيام .. يؤكد أن الأحزاب كانت منغلقة عن البرامج بترتيب القوائم ويتعامل مع بعض المنتخبين إليها المهتمين بالبحث عن موقع مقادير في هذه القائمة أو تلك .. والتفكير بالانتقال من حزب إلى حزب مفاس .. ولم يكن لديها اهتمام حقيقي بأعلام الناخب ببرامجها التي تخوض الانتخابات على أسسها .. لتتميز انتخابات ١٩٨٧ .. الثانية في عهد مبارك بأنها انتخابات بلا برامج !

وفي ظاهرة لا بد أن تلحق التلق .. فلماذا تريد هذه

● وإذا تعذر تطبيق هذا الهدف .. نتيجة للتزوير .. أو عدم نجاحنا في إتمام العملية برمتها .. فإننا نرجو من القوي والمؤسسات على حركة الحزب ..

فمنسعي خلال المعركة الانتخابية إلى توجيه ضربة لسيطرة الحزب الواحد على مؤسسات الدولة .. وإنهاء احتكارات السلطة .. وتشكيل قوة ضغط على الحكومة القائمة لتفتح الطريق أمام أساطع السيادة المتبعة منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن .. والتي أدت إلى كل ما تعانيه من أزمات طاحنة ..

هذا هو هدفنا .. وبيلي على الأحزاب الأخرى التي دخلت الانتخابات بلا برامج .. أن تتحدد أمام السراي العام هدفها وبرامجها

الأشياء



المصدر : ٢٠١٧

التاريخ : ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بل هناك تخطيط للتزوير

الحكومة وضعت برنامجاً واسعاً لمنع التزوير في الانتخابات

في سنة ٧٩ قال كتاب الحكومة : إنها انزده

انتخابات وفي ٨٤ قال نفس الكتاب : إنها مزورة

وفي ٨٤ طردت الحكومة مندوب المعارضة وسودت

بطاقات المئوتى والفائبين والمجندين لحسابها

في واحدة من المصادفات المعقّدة والمتكررة وبدون تعليقات من أحد : كتب ثلاثة من صحفيي السلطة ، في ثلاثة أيام متوالية يتاجعون أحزاب المعارضة وما نشر في صحفها عن نية الحكومة تزوير الانتخابات مجلس الشعب في ٦ إبريل القادم . في يوم الخميس الماضي كتب ، محفوظ الانصاري ، في صحيفة الجمهورية تحت عنوان ، خوف من التزوير ام الفشل ... ! ، يؤكد أن حديث التزوير هو غطاء للفشل مرتقب وحافظا لماء وجهه افسده غياب الشعبية ، وحملة للتشكيك والتهميش وإبراء الذمة . ولحقه ، موسى صبري ، صباح الجمعة في الاخبار تحت عنوان ، أحزاب الاقلية ومرض الاعصاب ، قائلا : .. أما ان نقرأ الآن وحتى قبل اعلان الاحزاب لقوائمها الانتخابية ، الصفحات الطويلة العريضة ، التي تنشر دون أي مبرر - فإن الانتخابات ستزور فهذا امر لا يمكن أن يوصف : الا بأنه تهريج وتاليب واستفزاز.

وعلى عكس ما يقول مصطفي السلطة ، ليس الامر خروفاً من الفشل ، ولا هودعة للسلية ولا أمر القلة أو ربما عن مبرر للتأنيب ولكنه استقرار مادي وما أعدته وتمده الحكومة ، وتحليل دقيق للمخاطر

يطرح - طبقاً لعلم السياسة - أكثر الاحتمالات ترجيحاً وهو التزوير ويسعى الى افشائه .

قواعد التزوير

فالتزوير يستند الى مجموعة من القوانين القائمة ، والى ممارسات الجهاز المسئول عن إجراء الانتخابات والى سيطرة الحزب الحاكم بشكل مباشرته القوية المعروفة على جهاز الدولة ، ثم الى التجارب السابقة . فالتقنين الانتخابي الحالي وقانون ممارسة الحقوق السياسية موفقتين . للتزوير بضمن حصول الحكومة وحزبها على أغلبية معنونة طبقاً للنسبة التي تقرها الحكومة .

فجميعهم على ثقة أكثر مما جميعاً .. أن الانتخابات مجلس الشعب مزورة ... مزورة ... مزورة بل أن بعضهم شارك ويشارك في العملية والآخرين قريبون من المطبخ الذي يشقو تخطيط التزوير والاخبار والتقارير التي تسلمه مكتبة أو شغاعة من الزملاء الذين يتابعون الانتخابات ، تجعلهم على يقين أن الحكومة تعزيم (وتخطط) لتزوير الانتخابات .

ولكن الرأي العام ، الذي عاش التزوير مرات عديدة ويحس به في السطريق ، لا يستطيع مقاربة هذه الدعاية المكثفة ضد أحزاب المعارضة إسقاطاً للجمع والوفد وتنسيق بعض لقاءات - غسبية للصحافة ، المسماة بالقومية ، والخاصة فيصدق ما لا يمكن تصديقه . من هنا تبدو أهمية هذه الملاءمة الصدف .

واستكمل ابراهيم سعده الجسولة بمقال صباح السبت فيه اخبار اليوم تحت عنوان ، ماكن أحزاب الاقلية ، خدمه يدور ، إن التشكيك في نزاهة الانتخابات ، من جانب أحزاب المعارضة كان منتظراً ومترقباً ، وهكذا تعودنا في كل الانتخابات السابقة ، ولكن غير المنتظر وغير المتوقع ، هو أن يبدأ التشكيك وإطلاق الاتهام ، بالتزوير قبل بداية المعركة وليس في أعقابها .

الصحيفة الوحيدة التي لم تصبها الصدف ، هي الامام لأن ، ابراهيم صالح وكل معارفيه كانوا منشغلين إصفاً في انتخابات نقابة الصحفيين .

مزورة .. مزورة

ولا أظن أن اياً من كتاب السلطة الذين كتبوا دون أن يتلقوا التليفون اياهه ، أو يطلب منهم أحد ، ينتظر من أحزاب المعارضة أن تقدم لهم أسباب مصادرتها بالحديث منذ الآن عن تزوير الانتخابات .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١١ مارس ١٩٨٧

المصدر:

الأصالح

صحافة السلطة

ولعل السادة رؤساء التحرير وصحفي السلطة قد قرأوا الدراسات التي أعدوا مركز دراسات الإسراء حول موقف الصحافة خلال الممارك الانتخابية فليها لهذه الدراسات: خص: حزب التجمع الوطني للتقدمي والوحدوي خلال انتخابات ١٩٧٦ من النقد الذي نشر في الصحافة نسبة ٨٤ ٪ لـ ٢٧,٥ ٪ يحمل اتهامات وإتقارم والتفصيل ٢٧,٥ ٪ المجتمع يرفض الاتجاه اليساري في الأساس ٢١,٦ ٪ اليساريين الذين ٢,٠ ٪ اليسار يستخدم أسلوبا رجعيا في الدعاية . أما بالنسبة للانتخابات الأخيرة مايو ١٩٨٤ فتقول الدراسة المنشورة تحت عنوانه انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ دراسة وتحليل، وهي الدراسة التي لم يدخل ملحوظا الانتصاري من الإشارة إليها

تقول الدراسة حول تطبيع جريدة الامام للمعركة الانتخابية انها امتازت انميزارا كاملا بجانب الحزب الوطني .. وان مالات ابراهيم دافع كانت تتكلم باسم الحزب الوطني .. ونفس الشيء يمكن قوله عن الجمهورية والأخبار أما تلك التي تسمى بالمساء فحدث لا حرج . الغربي أن الحزب المعارضة اشارت هذا كله سنوات طويلة وطالبت في مؤتمرها الأخير في ٥ فبراير الماضي بتطوير الفضائات الاساسية لنزاعة الانتخابات .. ولكن مستشاري الرئيس تصوره بعدم الاستجابة لهذه المطالب التي يسودها لا يمكن الحديث عن انتخابات ديمقراطية والا لتقبل لبعدها وصبري أو الانتصاري أو نافع لماذا ترفض الحكومة مطابقة جد أول الانتخابات للسجل المدني ؟ لماذا يرفضون اثبات الشخصية بالمطابقة والتوقيع أو البصم ؟ لماذا تتنكس الحكومة بنسبة الـ ٨ ٪ التي ادانها الجميع ؟ .. ليس من سبب هذا الا الرغبة في احكام التزوير . أكثر من هذا ماذا نضع قادة الحزب الحاكم رئيس الجمهورية بعدم الاستجابة

وجد أول القيد الحالية وعدم مطابقتها للسجل المدني أدى عمليا إلى أن عدد المقبولين في الجد أول (١٤ مليون) يقل عن عدد من لهم حق الانتخاب بنسبة تزيد عن ٥٠ ٪ (٢٥ مليون مواطن) بالأخص إلى وجود ملايين من المتولين والمثابئين تستغل أوصافهم لحساب الحزب الحاكم، في ظل عدم التمس في القانون على ضرورة اثبات شخصية الناخب بالمطابقة الشخصية أو العائلية والتوقيع أو البصم عند الإدلاء بصوته .

ثم الإضرار العموري للقضاء على الانتخابات بينما يتولى مسؤولو الإدارة المحلية والحكومة اجراء عملية الانتخابات ويتم اختيارهم بعناية من قبل الحكومة وتغير وزير الداخلية فيقول وإعلان نتيجة الانتخابات ، وهي الجهاز العدوب على طبع الانتخابات العامة

فهو يلقي باشرطه لنسبة الـ ٨ ٪ كل مغزي واليانية لنظام التمثيل النسبي فلذا افترضنا جدا لا حصول الحزب الحاكم على ٦١ ٪ من الأصوات دون تزوير بينما حصلت الحزب القصة المتنافسة كل على نسبة تقل عن ٨ ٪ / حصلت جميعا على ٧٠,٩ ٪ / فان هذه الحزب القصة لا تشغل مجلس الشعب ويحصل الحزب الحاكم على ١٠٠ ٪ من مقاعد مجلس الشعب .

● كذلك لفريق حساب الأصوات تطعي الحزب الحاكم مساعد انصافية لا حصر لها حتى في ظل تجاوز بعض الحزب لنسبة الـ ٨ ٪ والطريقة التي قدمت بها الحكومة الدوائر الانتخابية في قانون كامل لبله هي نفس القاعدة الشتمة في قانون رفعت الحزب : جعل مساحة كل دائرة وعدد سكانها من الضخامة بحيث يستحيل لأي حزب أو مرشح أن يتصل بأهل الدائرة أو يوافر المال اللازم لمجرد الانتخابات فقط باستثناء حزب الحكومة التي تسوق في خدمته كل امكانيات الدولة أو مشوشة مساحة الدائرة الواحدة ٥٠٠ كيلو متر مربع ويترافح عدد السكان بين ٩٠٠ ألف و ٢٠٠ ألف مواطن (٢١ دائرة) تضم كل منها أكثر من مليون نسمة) ممنوعين على أكثر من ٦ مدن وملا قسرية في كل دائرة ويحتاج كل حزب أو مرشح وسبع مليون جنيه على الأقل لعملية الانتخابات لقب .

والاستفتاءات منذ مطلع هذا القرن . وبالإضافة للقوانين فإن تحكم الحكومة في أجهزة الإعلام والدعاية من صحافة وإذاعة وتلفزيون هو سلاح باتت للتزوير فأحزاب المعارضة محروبة تماما من هذه الأجهزة ٣٦٥ يوما في العام عدا (٣٠) عشرون و (٤٠) أربعين دقيقة أو حتى ٨٠ دقيقة خلال المعركة الانتخابية بينما تسبب هذه الأجهزة ليل نهار بالحزب الحاكم وإنجازاته الوهمية وتصب سخطها ويجهونها على الحزب المعارضة .

لقرارات مؤتمر العدالة الأول الذي عقده نادي القضاء ومطابا لاشراف الكامل للقضاء على الانتخابات دون تدخل من أحد ؟ لماذا ترفض الحكومة حتى الآن الاستجابة لهذه القرارات الصادرة منذ مارس ١٩٨٦ بقرار رئيس الجمهورية للقضاء بتنفيذا ؟ ولم تطالب القضاء هذه الأيام بتنفيذ القرار ؟

انه التزوير بسادة

ثم .. هل نسيت تجارب السنوات القليلة الماضية ؟

● هل نسيت التزوير في انتخابات ١٩٧٦ خاصة في انتخابات الاعادة واللجوء الى العنف المسلح ضد مرشحي التجمع المستقلين (الدرب الأحمر - كومبو - قصر النيل اليك ، كفر صقر ، دكرسى ، بسوق ..) ؟

هل نسيت انتخابات ١٩٧٩ التي مورس فيها التزوير بصورة فاضحة خاصة من خلال وزارة الداخلية إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه الانتخابات علامة في تاريخ الحياة السياسية المصرية على تزوير اتم وافراكم من مصفى السلطة تزكروا انها انزه انتخابات واكثرها حرية ثم سر الزم دونه فاذابكم عام ٨٤ متزويران بتزوير انتخابات ٧٩ وكان عبدالمعز سيفر امريكا إمبرمان أيلتس . لساعتك في مضاعفة في الولايات المتحدة أن انتخابات ٧٩ كانت مزورة

أما انتخابات ١٩٨٤ فقد حدثنا انها ستم دين دخل أو تزوير ومدنا وعقد الرئيس حسني مبارك ، ولكن جاء يوم ٢٧ مايو ليحمل نموذجنا بشعا للتزوير فحضر مقربوا الحزب المعارضة من اللجان خاصة التجمع والرد واستخدم العنف المسلح ضد المرشحين وانتصارهم



حسين عبد الوازن



المصدر : الأمل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٨٧

وسودت بطاقات الموتي والمثالبين
والمجندين لحساب الحزب الحاكم ثم تكفل
كمنيوتر وزارة الداخلية بإظهار التتبع
المطلوبة وقد أثبت التحقيق الذي قامت به
محكمة النقض بخلان الانتهاكات في ١٠
دوائر انتهت من فحصها ولكن هذه التقارير
تأملت في أدراج د. رفعت المحجوب
بمجلس الشعب .

التخطيط للتزوير

إن هذه الحقائق كلها وما بدأ يتكشف
خلال الأيام الماضية من وقائع ثابتة حول
الاستعداد للتزوير نشرت الأمل لنماذج
له () تنقل بأن الحكومة تخطط لتزوير أكثر
بشاعة .

ولم ننشر هذه الحقائق لمجرد تسجيل
موقفه للتاريخ أو لاشاعة روح اليأس ولكن
لنقول الحقيقة للمواطنين .. ولقول لهم
أيضا وهذا هو الأهم :

لا نسبحوا مرة أخرى للتزويرين بشأن
يسرفوا إرادتهم لا تسمحوا لهم بأن يقتلوا
حلم التزويرين بالديمقراطية ويوقعوا
ضحايا لسياساتهم التي قادتنا إلى الفسار
والثبعية والفساد ...

لا نسبحوا لهم بشأن يدفعهم إلى
اليأس ... أو الكفر بالديمقراطية وبأسلوب
الانتخابات ...

ولنؤكد للمواطنين أننا ستصدي لهذا
التزويرين لكن لا نملك ترسانة من السلاح
لنرفض القانون والدستور ونمنع التزوير
بعد أن تحولت أجهزة الدولة التي كانت
لحماية القانون والسهر عليه إلى أدوات
التزوير والعدوان على القانون ...

ولكننا نستطيع فزيمة التزويرين بالقس
بالملايين التي تملك إذا أصرت على
ممارسة حقها في الإزالة بمسوتها في
الانتخابات ورفضت أن يكون صوتها للبيع
أو الشراء وتمتد بإرادتها الموحدة
للمحارلات الأرباب المصلح والمكف وحت
المتدوين من السطرد أن تحمي حرية
الانتخابات وتمنع التزوير .

وبما أننا نقول ذلك شاركنا كتابة المسئلة
وأرغوا منهم بالقول في أمانتهم بالتزوير ولا بد
أن يدافعوا عن من يذهبهم في كراسيهم ...
ولكن مهما طال الزمن .. فليذهب لهم
على أن يقول كلمته ويغرس إرادته يوما ...



٢٠٠٢

المصدر :

مارس ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات ٢٠٠٢

لعل لا أغالي إذا طلبت كل أحزاب المعارضة .. أن تبدأ كل مسيراتها الانتخابية من
شروع في الزمالة ..
شروع يحيى بلثا إبراهيم .

رئيس الوزراء الوحيد في مصر الذي أجرى انتخابات حرة . فأتى ببرلمان يتسم
أكثر من ٩٠ ٪ من نواب المعارضة ..

وسلط هو شخصيا . هو البلثا رئيس الوزراء أمام الائتدى نجيب الغرابي
من يحيى بلثا إبراهيم نموذج لاذ من الرجال ، لعله قدم القدوة التي لم يقد بها أحد .
بل لعله فتح بموقفه هذا بابا لم يوصد بعد . إذ أدركت الرجعية المصرية أن الشعب
المصري شعب . وغد ، ما أن تتحرك له الحيل حتى يقبض الأمور على أعقابها . فإتأتى
بالائتدى بدل البلثا ويقامو وطن العداى بدل رئيس الوزراء ويسلم المعارضة بسنل
الحكومة .

ومن هذه اللحظة بدأت الرجعية في اختراع شيء اسمه تزوير الانتخابات .
البعض ارتكب التزوير على استحيا . والبعض ارتكبه بغيا . بحيث جعل الناس
يضمكون بدلا من أن يدهشوا . ويشككون بدلا من أن يتعجبوا .
وهكذا تتحدد مدرستان : مدرسة سمحت للشعب أن يعبر عن أرائته . ومدرسة
زورت إرادة الشعب ..

ولهذا فلا بد من مسيرتين ..

مسيرة المعارضة تبدأ من شروع يحيى بلثا إبراهيم بقرمالة .
ومسيرة الحكومة وحزبها وأملها عدة اقتراحات . ولايس . منع التمسك
بحزبه الموتي . من أن تبدأ بيميدان أواد محيي الدين .. وأن تمر بعمل الحسواني
التنوي اسماعيل وفي طريقها من المهندسين ستجد أيضا منزل حسن أبو بلثا .
وتيمنا لا بأس من أن تواصل السير حتى لا تلغى حيث السيد زكى بدر .

د . رفعت السيد

صفحة
من
تاريخ
مصر



المصدر : الأمل

١١ مارس ١٩٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قوائم الحزب الوطني

محاسب الحسابات

انتمار واضح ليوسف والى على حساب المحجوب

وجوه الفساد تؤكد مواقفها من جديد

ونسبة التغيير منخفضة والاسراع
مازلت في معظمها هي نفس الاسراع
المعروفة بارتكابها لكثير من الانتهاكات
سواء على المستوى العام أو على مستوى
دوائرها .
ويكنى ان تستعرض اسماء مثل :
عثمان أحمد عثمان وتوفيق عويضة وعبد
الغني ومصلاح الطاروطي ومحمد خليل
حافظ وهو الامر الذي يؤكد انتهاء اى أمل
في التغيير أو حتى المراجعة عليه .
ولعل أكثر الإشارات التي تعكس بصرية
الرئيس مبارك عن القوائم ومرشحي
الحزب الحاكم في المقاعد الفردية هي
تضمنها اسماء عدد من الشخصيات
المعروفة (رفعت المحجوب وعبد القادر
حاتم وصوفى أبو طالب وحمى الجمل)
التي يمكن ان تكون مستعدة في أية لحظة
لتولي رئاسة المجلس وذلك لتتلاقى مع
الحزب الوطني في المجلس السابق عندما
كانت هناك ضغوط لتغيير السدكتور
الحجوب الا انه لم يكن هناك بدلالة
و قد غاب عن القوائم سعد محمد أحمد
وزير القوى العاملة السابق ورئيس اتحاد
العمال وسعد مأمون أحمد أبطال معركة
توزيع انتخابات مايو ١٩٨٤ وحسن أبو
بشار بكامل لية والنائب الامى سعيد الفتح
عمر أحمد عمر

ينفس الامر ينطبق على النائب السوفى
المنشق حسين البدرى الذى شريطة
علاقات وثيقة مع المحجوب .
ويأتى أيضا ضمن هذا السياق ترشيح
النائب شافى عطيش في قوائم الحزب
الوطني رغم انه كان قد درج على تسمية
انتقادات عنيفة للمحجوب في أسلوب
ادارته للجلسة وهو من النواب المحسوبين
على يوسف والى ويمكن اعتبار ترشيح د .
حمدي السيد الذى انتقد بشدة دور
المحجوب في وضع قانون الانتخاب الجديد
تأكيدا جديدا على ما نال نفوذ المحجوب من
خلف ولعل العامل الأكثر أهمية والذى
يرى كثير من المراقبين ضرورة النظر
بقوائم الحزب الحاكم من خلاله مومدى ما
تمكسه هذه القوائم عما أشيع في الفترة
السابقة من أن قرار الرئيس بعل المجلس
ضمن أحد اطرافه الأولى والأساسية هو
رغبة القيادة السياسية في أحداث تغيير في
بنية الحزب الحاكم بإبعاد عوامل وانعاصر
الفساد المال والانتصاف الرأسمالية
الاقدام داخله ويرى المراقبون أن ذلك لم
يتحقق ومازالت عناصر الفساد والانتصاف
ورأسية القدم داخل الحزب الحاكم أن لم
يكن قد ازدادت نفوذها فالذين اشرفوا على
انتقاء اسماء المرشحين هم نفس الطامع
وينفس توجهاته الاجتماعية والسياسية
الذى اشرف على انتقاء عناصر الحزب
سواء أيام السادات أو في عهد الرئيس
مبارك في انتخابات مايو ١٩٨٤ .

كشف إعلان الحزب الحاكم لقوائم
في نهاية الأسبوع الماضى - كما يترصد
المراقبون السليبيون- عن ازدياد نفوذ
الابن العام للحزب د . يوسف والى
كما تتكشف القوائم الأولية للاسماء
المرشحة أن القائمة التي رشحها أمين
علم الحزب كانت لها الغلبة على
ما عداها من القوائم والاسماء التي
طرحتها قيادات الحزب الأخرى خاصة
ورفعت المحجوب ورئيس مجلس الشعب
السابق .
والدولة القرائن على ذلك واستبعاد نواب
الحزب الوطني السابقين في
الاستكبرية ل أحمد عزت - أحمد
الشراوى - جبريل محمد - وعبد
كاديا واد تصعيد الهجوم على محافظ
الإستكبرية السابق مما تسبب في أزمة
شديدة داخل لجنة الحزب بالمحافظة
وصلت الى حد تهديد . والى بالاحتيم الى
لجان التاديب بالإضافة الى استبعاد وداد
علمي التي كانت تشغل مقعد السراة
بالمحافظة داخل المجلس وكانت قد
انضمت الى النواب الثلاثة في حملتهم ضد
المحافظ وانتهامه بالانصراف بالمال
وتسيير موارد المحافظة لحسابه
الخاص .
ومن بين مظاهر تقلص نفوذ المحجوب
أيضا استبعاد النائب السوفى السابق
شفيق العزالي الذى انشق على حزبه بدعم
د . رفعت المحجوب وعودة عقب حل
المجلس بضمه القوائم الحزب الحاكم



المصدر : الأمازي

١٨٨٧٣١٨٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



... حتى الآن فاللتجمع الوطني التقدمي هو الحزب الوحيد الذي تقدم مرشحوه ببرنامج متكامل يطرح تصور الحزب للخروج بالوطن من ازمته السياسية والاقتصادية الراهنة ويقدم اقتراحات بحلول بديلة للسياسات التي تصير عليها حكومات الحزب الحاكم على الرغم من نتائجها السلبية التي ضاعفت فقر الفقراء واضاعت قدرة الوطن على المواجهة المستقلة بعد ان اصابته بالتبعية السياسية والاقتصادية لاعدائه التاريخيين وقد قام حزب التجمع الوطني بشرح وتفصيل برنامجه الانتخابي العام الذي نشرناه في العدد الماضي ..
في ثلاثة برامج تفصيلية للفئات الاجتماعية المختلفة اولها هذا البرنامج الخاص بقضايا ومشكلات العمال والفلاحين .

مع العمال والموظفين

يمثل العمال والموظفون قوة أساسية في المجتمع المصري ويساهمون بالدور الأكبر في الإنتاج والخدمات . وأي تفكير في تجاوز أزمة الاقتصاد بدون حل لمشاكل العمال والموظفين لا بد ان تبوء بالفشل . فالمشاكل التي يعانيها حرصا على زيادة الانتاج وتحسين الخدمات . اما الاستثمار في تجاهل مطالبهم بل ومواجهتها من قبل الحكومة بالقمع والبطش والعنف فمعناه دفع القاعدة المنتجة الى طريق مسدود محفوف بالأخطار للجميع . ولذلك فان حزبا يتقدم بهذا البرنامج منحازا الى العمال والموظفين لانه منحاز الى مصر وتقدمها .



■ التوسع في المشروعات الانتاجية والاستثمارية التابعة للقطاع العام لاستيعاب العمالة المتعطلة والعائدة من دول النفط وخلق الظروف التي تجعل القطاع الصناعي مجاذبا للعمالة وليس طاردا لها .
■ حظر مشاركة القطاع العام في إنشاء أو المساهمة في مشروعات القطاع الخاص والاستثماري والاجنبي .



اولا : في مجال تطوير القطاع العام ودعمه :
ان الخسائر التي تحققها بعض وحدات القطاع العام ليست مسئولة العمال او نتيجة لنسبهم وتراخيهم بل إنها في الحقيقة بسبب السياسات العامة للدولة وفساد الادارة واستيراد تكنولوجيا غير مناسبة وغير اقتصادية ومن الضروري تطوير القطاع العام :
■ إشاعة الديمقراطية في مواقع الانتاج وشارك العمال في مجالس الادارة واعادة لجان الانتاج ، ومؤتمرات الانتاج التي يشارك فيها العمال لمحارمة الفساد والرشوة بوحدة القطاع العام وإعطاء ممثلي العمال في مجالس الادارة صلاحيات المحاسبة والرقابة والحد من السلطات الفردية لرؤساء مجالس الادارات .



المصدر : الأصلاح

التاريخ : ١٩٨٧ ص ١١

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

ثانياً : في مجال الاجور والاسعار والتأمينات الاجتماعية :

■ مضاعفة الحد الأدنى لاجور العاملين بالدولة والقطاعين العام والخاص الى مائة جنيه شهرياً .
■ مع زيادة اجور جميع العاملين بنفس النسبة .
■ مضاعفة الحد الأدنى للمعاش ورفع سنائر المعاشات بنسبة ارتفاع الاسعار . ومنع اصحاب المعاشات مزايا عينية مباشرة في مقدمتها تقرير حق العلاج المجاني لهم والسرهم .

■ رفع الاجور والمعاشات سنوياً بنسبة زيادة الاسعار .

■ تصفية الفارقات الصارخة والارشاع الضالمة لكثير من فئات العاملين الناتجة عن قوانين التسويات وحل مشاكل العاملين الحاصلين على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة .

■ إلغاء نهاية مربوط الدرجات بالجدول الحالية وإطلاق العلوارة الدورية بنسبة ٧ ٪ من الاجور سنوياً مقابل الخبرة المكتسبة للمعامل .

■ إضافة ايام ايام الراحات الاسبوعية بسواقع اجر ٤ ايام لعمرات جميع العاملين بالقطاع العام والحكومي تطبيقاً لقانون العمل وأحكام القضاء .
■ اطلاق الترفيزات على وظائف موازية ومتكورة حتى مستويات الادارة العليا لتشجيع عمال الانتاج على مزيد من الابتاع .

■ تعديل نسبة بدل طبيعة العمل بحيث تتراوح بين ٢٥ ٪ و ٧٠ ٪ من اجمالي الاجر وليس على اساس اول مربوط الدرجة .

■ تخفيض نسبة اشتراك العاملين في التامينات الاجتماعية الى ٨ ٪ من اجمالي الاجر (متغير وثابت) مع حق العامل في الحصول على قروض لمواجهة الكوارث والمناسبات يسعر الفائدة التي تحسب لاموال التامينات الاجتماعية .

■ رفع سعر الفائدة على اموال التامينات الاجتماعية الى ١٠ ٪ لمساعدة في تحسين نسب المعاشات الحالية مع اشراف الاقتصاد العام للعمال على انظمة التامينات الاجتماعية وإدارة اموالها .

■ تخفيض مدة منح الحد الاقصى الى ٣٢ سنة بدلا من ٣٦ سنة وذلك باحتساب المعاش على اساس ٤٠ ٪ من متوسط اجر السنين الاخيرتين بدلا من المتبع حالياً وهو ٥٥ ٪ .



ثالثاً : في مجال الحريات النقابية :
■ الدفاع عن استقلال ووحدة الحركة النقابية

وحقها في وضع قوانينها ولائحتها وتصنيف بنائها وتأكيد حق العمال في الانضمام السلمي .

■ دفع النقابات للدفاع عن العمال في القضايا الناجمة عن تصف الادارة والحقوق الجماعية والفردية المتراكمة في المحاكم والنضال من اجل تطبيق الاحكام الصادرة لصالح العمال في

القضايا المعاملة لزملائهم ، ومد رقابة مكاتب العمال على وحدات القطاع العام .

■ عدم التدخل في حرية الممارسة النقابية سواء تدخل الحكومة أو الادارة بما في ذلك إلغاء حق وزارة العمل في الحل الاداري أو تدخل المدعي الاشتراكي في حق الترشيح أو تدخل أجهزة الامن والادارة في الانتخابات .

■ الاعتراف بالشخصية الاعتبارية الكاملة للمنظمات النقابية وعلى الاخص بالنسبة للجنة النقابية بحيث يكون لها صلاحية تمثيل اعضائها في التفاوض والتوقيع والتحكيم والتقاضى .

■ حق الاجتماع وحرية عقد الجمعيات العمومية لكافة مستويات التنظيم النقابي دون وصاية ، وحق الجمعية العمومية لكل مستوى وحدتها في تاديب وفصل اعضائها |

■ تجريم اضطهاد العاملين بسبب الدين أو السياسة .

■ حق عمال القطاع الخاص والاستثماري والعربي والاجنبي في تشكيل نقاباتهم والمشاركة في الادارة .

■ حماية النقابة العمالية من التسلط الاجنبي وخطر قبول الحركة النقابية للتبرعات والمنح الثقافية في هذا المجال .

■ عدم اشتغال النقابات بالمشايرع الاستثمارية لما في ذلك من إهدار لطبيعة العمل التطوعي .

■ الالتزام بالقانون بمنع تشغيل العمال اكثر من ٧ ساعات يومياً مع رفع الاجر الى الحد الذي يكتفي احتياجات العامل فلا يضطر للبحث عن عمل اضافي .

■ حماية عمل القطاع الخاص والاستثماري من الفصل التعسفي ومنع التوقف في مشروعات القطاع الخاص بإحكام قضائية مع ضمان كافة الحقوق والتعويضات للعمال



المصدر : الأمازي

1987

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رابعا : مجال الرعاية الاجتماعية :

- حق العمال في الوجبة الغذائية ورفض البديل النقدي الذي ثبت أنه لا يلاحق زيادة الاسعار فضلا عن اهمية تناول الوجبة لحماية العمال من امراض المهنة .
- التمسك بالخدمات المجانية والضرورية وتوسيعها في مجال التعليم والصحة والمواصلات والاسكان والثقافة ومد مظلة التأمين الصحي لعلاج اسر العمال
- توجيه الـ ١٥ ٪ من الارباح للاسكان لعمال كل منطقة صناعية على ان يتم ذلك تحت إشراف المنظمات النقابية .
- إلتزام الدولة بتعيين الفريجين والعائدين من الخارج والشباب الذي يصل الى سن العمل من الجنسين والمقيدين بمكاتب العمل وصرف اعانة بطالة لاتقل عن الحد الادنى للاجور للمتوفقين عن العمل .
- النص في القوانين على ان مخالفة قوانين العمل واللوائح المنظمة لها ضد العاملين مثل النقل والحصل التعسفي وغيرهما هي بمثابة جنح يعاقب عليها بالحبس .
- إلتزام الحكومة وادارات الشركات بتسوية منازعات العمال وديا بتطبيق احكام القضاء والفتاوى التي صدرت لصالح بعض العاملين على جميع الحالات المتشابهة .
- كفالة حق المرأة العاملة في العمل نصف الوقت مقابل نصف الاجر الكامل ومشمولاته .
- رعاية العمالة المصرية بالخارج وضمان حقوقهم التأمينية ومكافأة نهاية الخدمة وتحسين ظروف وشرط عملهم بعد انعاقبات مع حكومات الدول المضيفة وثقافات العمال بها .





المصدر: الأمانة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٨٧

تهويل دعاية حزب الحكومة من منايا الخدمات بالمحافظات !

١٥٠ مليون جنيه مصاريف الدعاية في المعركة الانتخابية
المعارضة تطالب بمواجهة مع الحكومة في التليفزيون
الامن يمنع المستبعدة من قوائم « الوطني » من مقابله والى



المصدر : الأمل

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عقد مساء يوم السبت الماضي اجتماع سرى برئاسة الدكتور يوسف والي الأمين العام للحزب الحاكم وحضره اللواء زكي بدر وزير الداخلية وعدد من أعضاء هيئة مكتب أمانة الحزب الحاكم لبحث خطة التحرك الذي خلال المعركة الانتخابية . وقد ناقش الاجتماع أسلوب تمويل الحملة الانتخابية للحزب الحاكم حيث تقر أن يقوم الأمين العام للحزب الحاكم بإرسال خطاب تكليف لكل محافظة بضرورة توفير من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ ألف جنيه من أموال صندوق الخدمات بالمحافظة لتمويل المعركة الانتخابية .

أعلن الأعضاء استقلالهم من الحزب وتأييدهم لمرشحي أحزاب المعارضة في الانتخابات القادمة .

وأكد خالد محيي الدين الأمين العام للجمع رفض الحزب لما أعلنه وزير الإعلام عن تخصيص ٨٠ بليوناً للحزب في الإذاعة والتليفزيون على مدار ٤ أيام وقال : إن الظرف الراهن يحتم إجراء حوار واسع بين كافة

التيارات لعرض برامجها ومشرعيها متجاوزاً عملية الإنهاء الصماء لبرنامج في دقائق محدودة . وطالب بأنهاء احتكار الحزب الوطني لأجهزة الإعلام .

وطالب إبراهيم شكري بتطبيق قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون وتخصيص قناة للإذاعة والتمهيد فرص أوسع ومتكافئة للحوار والذمعة والا

فان المعارضة ستلجأ إلى القضاء ودعا مصطفى كامل مراد إلى ضرورة قيام الحكومة بعمل لائتات في مداخل أمين

أكد اللواء زكي بدر وزير الداخلية أنه تم مراعاة اختيار عدد من مديري الأمن - في المحافظات ذات - الدوائر الساخنة - من بين الذين يدينون بالولاء إلى الحزب الحاكم .

وأقدم عدد كبير من أعضاء الحزب الحاكم استقالتهم من الحزب احتجاجاً على قوائم المرشحين التي أعلنت

يوم الجمعة الماضي . بعد أن هوجموا الذين سبق وأن تلقوا وعداً شبيهة فاطمة من قيادات الحزب الوطني

بترشيحهم بخلو القوائم من اسمائهم وفوجيء بتأخير ترتيبهم في القوائم . فتأردوا ورحلوا إلى مسيرات إلى المقر

المركزي للحزب بالمقاهرة احتجاجاً على ذلك .

رفض رجال الأمن المتكلمين بحراسة مبنى الحزب السماح لهم بمسعود العمري - لمقابلة الدكتور يوسف والي

الأمين العام للحزب - وذلك تنفيذا لتعليمات كامل الشاذلي الأمين العام

المساعد للحزب الحاكم وأمين التنظيم .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلى أعدة الإنارة لتعريف المواطنين
بمختصرات لبرامج الأحزاب
ومرشحها كما يحدث في الدول
الديمقراطية ، وتجنباً لتشويه وجه
العدن بالدعاية العشوائية .
وأعلن إبراهيم فرج نقيب رئيس
حزب الوفد أن الحزب ضد فرص الإعلام
بالجرعة ، وقال إن ما أعلنه وزير
الإعلام يشكك في نزاهة الانتخابات منذ
الخطوة الأولى .
وأشار جابر زكي المتحدث باسم
« الإخوان المسلمون » ، أن احتكار
الحزب الحاكم للإذاعة والتليفزيون
ينالض كل مايرلعه من شعارات خاصة
وهما جهازان تنوء بحمل ثقلاهما كل
فئات الشعب .
وأضاف أن من الأكرم رفض الطريقة
التي حدها وزير الإعلام للدعاية
للأحزاب .



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

أحداث الأسبوع

مغزى نتائج انتخابات

نقابة الصحفيين

تتطور معركة انتخاب نقيب الصحفيين والتجديد النصفى لمجلس النقابة - التي انتهت يوم الجمعة الماضي - على عدد من السطوح المستجدة على حياة نقابة الصحفيين في السنوات الأخيرة من أبرزها ..

● ارتفاع المستوى بشكل لم تمهده النقابة في كافة الممارك الانتخابية في السنوات السابقة . فقد شكل الذين ادلوا بأصواتهم ٧٢ في المائة من مجمل المقيدون في جدول المشتغلين في النقابة والبالغ عددهم ٢٣١٩ عضواً .

● الفارق المخطط بين نسبة الأصوات التي حصل عليها النقيب الفائز وبين النسبة التي حصل عليها منافسوه . فقد حصل إبراهيم تافع في ٦٣ في المائة من الأصوات بينما حصل كل من محمود المرافي وجمال السنين الصامسي على ٢٧ في المائة فقط من الأصوات برغم أن الأول قائد نقاس بارز في نقابة الصحفيين فضلاً عن تمثيله لروى فكرية يفترض أن يكون لها ثقلها واحترامها في مهنة كهنة الصحافة ، والشأنى رائد من رواد الصحافة المصرية وممثل اتجاهها فكروا القرب ما يكون للتشكيك الليبرال وربما تكون هذه من المرات النادرة التي يحصل فيها النقيب الفائز على أصوات تفوق أصوات الفائز الأول في مجلس النقابة



إبراهيم تافع



محمود المرافي

● عدم التوازن في تشكيل مجلس النقابة من حيث تمثيل المؤسسات الصحفية أو مختلف التيارات الفكرية في الصحافة المصرية فقد أسفرت النتائج التي انتهت بها انتخابات مجلس النقابة عن وضع تحوز بموجبه الأدران الكبييتان المستقرتان - الأسماء والأخبار - على مقاعد فضلاً عن التقييبيتهما لاثوز السدور الصغيرة الفاسرة ، والتي تتفاقم في داخلها المشاكل المهينة لإلا على ثلاثة مقاعد فقط ، وهي موازنة غير عادلة تكشف عن أن التصويت في الانتخابات يجري على أساس قبل بالدرجة الأولى وليس على أساس سياسي أو حتى مهني . ويكشف التشكيل للجديد لمجلس النقابة عن عدمن الدلالات من أهمها : هزيمة التيار النقابي الداعم لاستقلال النقابة وتحريرها من التبعية للأجهزة الحكومية والذي ينظر للنقابة على اعتبار أنها صاحبة دور تسويري فضلاً عن دورها الاقتصادي والنقابي ، وهو ما يكشف عنه حجم الأصوات التي حصل عليها المرافي والصامسي فضلاً عن عدم فوز عدد من أعضاء المجلس ممن لهم رؤية وذاتية فكرية ودور نقابي كاميته شليق ومحمود سالماني ومحمود عرش ..



المصدر : ٢٠٠٧

التاريخ : ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اسيم توفيق



جلال عارف



جاسم جاسم

من الدلائل الهامة ايضا نجاح الخطوط الاقتصادية في دفع الصحفيين للاستقامة والهدوء وعدم طرح أى قضايا سوى القضايا التي تمس اوضاعهم المالية مقابل ان تحل لهم العكوبة مشاكلهم الاقتصادية التي يعانون منها كما تعاني كافة الفئات الوسطى في المجتمع حيث ينفر الصحفيون دون سواهم من العاجلين باستعداد القانون الذي يقنن سلم اجورهم او علاواتهم . ومن المعروف ان الحكومة مولت العلالة الاخيرة في الاجور للصحفيين التي وصلت الى ٢٥ جنيها شاملة بدل المراجع بما يزيد عن ٥ مليون من الجنيهات للمؤسسات الخاسرة . وهو اتجاه تذله الحكومة مع بقية النقابات التي تشمل الفئات الوسطى جانيا كبيرا منها وأبرز مثال على ذلك المسمى المبدول الان لحد ندادى القفصة على عدم الاهتمام بالقضايا العامة ...

ولقد ساعدت عدة عوامل على أن تسفر نتائج الانتفايات عما انتهت اليه من بينها شخصية ابراهيم نافع الذي تصرف بذكاء ولباقة وتهذيب فلم يدخل في خصومة مع الصحفيين ، وخفف من حدة التوتر في العلاقة التي سادت بين الصحفيين والسلطة في عهد غيره من النقباء السابقين فضلا عن أنه يرأس ألقى واكبر مؤسسة صحفية في الوطن العربي بالاضافة للدعم الذي تمنحه له الدوائر الأكثر ذكاء في الحكم التي ترى أن صرف

البلدية من ١٠

(مجلة النشأ)



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الطلبة

التاريخ : ١١ مارس ١٩٨٧

انتباه الصحفيين عن القضايا الأساسية يتطلب منها مغيراً لما كان سائداً من قبل ، وقد تمثل ذلك المنهج في سحب البساط مؤقتاً من تحت اقدام دعاة استقلال النقابة بتحقيق مطالبهم النقابية فوراً كقضية رفع أجور الصحفيين التي طرحها المرافعي كحطلب قبل بدء المعركة الانتخابية وتحققت على يد إبراهيم نافع .

بالإضافة إلى إلغاء إذن السفر للمخارج للصحفيين وإعادة جميع المفصولين بعد إعلان صلاح عيسى إضرابه عن الطعام وتأييد الصحفيين لمطالبة ،

وقد ساعد على سرعة انجذاب هذه المطالب محدودية عدد الصحفيين الذي جعل الاستجابة لمطالبهم لا تكلف الحكومة كثيراً .

ومن العوامل التي أثرت على ظهور تلك النتائج قانون سلطة الصحافة الذي يجعل سلطة تعيين مجالس الإدارات و رؤساء التحرير في يد الحكومة بما يشكل ضغطاً على إرادة الصحفيين ويهدد إيمانهم وبقية عيشهم في حال اختلاف رؤاهم مع رؤى الحكومة

ومن العوامل الأخرى الهامة أيضاً تغيير تركيب عضوية النقابة تغييرات شديدة خلال السنوات القليلة الماضية وهو ما تمثل في انضمام ما يقرب من ألف شاب جديد للنقابة تعنيه بالدرجة الأولى مشكلة الاقتصادية المتفاقمة في مهنة تتطلب بنود اتفاق وأجواء أكثر من أي مهنة أخرى بالإضافة إلى سيادة روح الأميالة وعدم الانتماء وتلاشي السموجات العليا في أوساط الصحفيين الشبان بشكل عام كنتيجة منطقية لازمة الاقتصادية والاجتماعية التي خلقتها سياسة الإنفتاح الاقتصادي على المجتمع المصري

بمجملة

ومن العوامل الأخرى التي ساعدت في هذه النتيجة تساهل لجنة القيد في النقابة بإدراج أسماء العاملين في أنشطة مكلفة داخل دور الصحف دخولاً للنقابة لاسباب انتحائية بحيث يصبح للأزم لمن منحهم تلك الفرص فضلاً عن استخدام امكانيات المؤسسات الصحفية لاستجلاب الاغلبية الصامتة غير المهتمة بالعمل العام أو النقابي ودفعها دفعا للتصويت واستحقاق الصحفيين العاملين بأوروبا ودول الخليج على نفقة تلك المؤسسات والحرص على حشدهم يوم الانتخابات ..

كما ساعدت في ذلك أيضاً حالة الارتباك في صفوف التيار الداعي لاستقلال النقابة بتنافس جناحيه المرافعي والحماسي من ناحية ونجاح إبراهيم نافع وانصاره في استقطاب بعض العناصر التقدمية التي أعلنت تأييدها له لاسباب مهنية أو مصلحة .

ويبقى مؤكداً انه برغم أخفاق محنتي المرافعي فإن مجرد خوضه لمعركة النقاب فقد ساهم بفعالية في دفع الحكومة إلى الاستجابة لجانب كبير من مطالبات التي طرحتها في برنامجه وفي لقاءاته بالصحفيين ورغم أن استقلال النقابة عن الأجهزة التنفيذية لم يتحقق لحين وبصاته الشبوا صلابتهم ومبدأاتهم إلا أن تأثيره على استقلال النقابة الذي يرفعونه منذ الغزاة الحكومية عليها في أعقاب أحداث يناير عام ١٩٧٧ ..

أحييت الخطايش



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

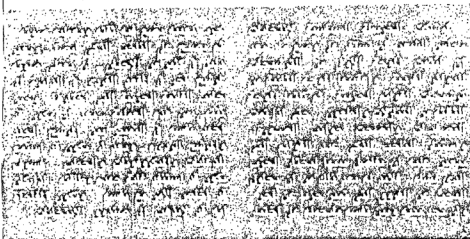
مخبر الإحداثيات

بسم :

سلامة أحمد سلامة



تحديات يواجهها المرشدون والناخبون !





المصدر : ١٢٤٥ هـ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ - ١٩٨٧

هذه صورة قد نأخذ من سيرة ، ولكنها ليست بعيدة عن الواقع .. فلست اعرف نظاما انتخابيا بلغ من التعقيد مثلاً يبلغ نظامنا الانتخابي في مصر ، وهو ما كان يتطلب درجة مماثلة من الوعي الانتخابي ، وتاريخاً طويلاً من التقاليد الديمقراطية ، ومستوى ارتقي من الممارسة السياسية ، وتقاليداً راسخاً واستيعاباً شعبياً عميقاً للمعلية .. تجعل من كل هذه الاجراءات والموازات والاختيارات عملية سهلة ميسرة ، يقل عليها الناخب دون تردد او إجحاف ، ودون شبهة ضغط او تزيف او خداع . اما وان الامر على ما هو عليه ، وقد تكون تلك احدى مهام المجلس النيابي الجديد ان يعيد النظر في النظام الانتخابي برونه ، فمن المؤكد ان المعركة الانتخابية التي نمرسها التجربة الديمقراطية في مصر هذه المرة ، تضع تحديات ضخمة امام الناخبين وامام المرشحين في حد سواء .. امام القوى السياسية : ممثلة في الاحزاب والجماعات المعلنه وغير المعلنه والتي ما زالت تحت التأسيس ، وامام جموع الشعب التي وجدت نفسها فجأة ، مطالبه بالحاح للمشاركة الحقيقية في العملية السياسية .. اي في تقرير مصيرها بنفسها عن طريق اختيار ممثلين في مجلس الشعب ، بعد ان كانت الصلوة السياسية او القيادة السياسية كما تسمى هي التي تحدد لها اختياراتها ، وتنتخب لها من يمثلها ، وتعرض عليها أسلوب تفكيرها وطريقة حياتها في ظل انتخابات صورية في معظم الاحيان .. هذه الزاوية تختلف الوضع عن مرات سابقة .. ان تتسع دائرة الاختيار لتشمل محيطا اكبر من القوى السياسية التي جاءت تعرض نفسها على الشعب كي ترتب عنه ، وتتسع دائرة المشاركة الشعبية لتشمل محيطا اكبر من الناخبين عددا ونوعا . في هذه المرة دخلت عناصر الاخوان المسلمين بصورة اوضح ، وتنشط العناصر الناصرية

بجراة اكبر ، وانتج الطريق امام شخصيات مستقلة تبحث عن رداء حزبي ، مثل مرشحي حزب المستقبل وحزب النهضة تحت التأسيس ، وامام احزاب تبحث عن شخصيات مستقلة تجتذبها اليها ، وامام شخصيات مستقلة لا تريد ان تنتمي الى اي حزب او تيار سياسي .

● وبالنسبة للناخبين ، فان الغلبة الكبيرة من الناخبين الذين لا ينتمون الى تيارات حزبية معينة ، يات بزيادة لديهم الطسوح في ان تحققوا اختياراتهم التي يريدونها ، دون تدخل غامض من جانب السلطة ، وان تتوفر لديهم الحصانة لمعرفة الذين يخدمونهم والذين يتفلقونهم والذين يتاجرون بالامهم ، وتتضاعف لديهم الرغبة في ان شيئا جديدا قد يحدث .

يغير النماط الاغلبية الساحقة التي اعتادوها والقوا من قبل . هذا الشيء الجديد الذي يريد كل واحد منا حدوثه في هذه الانتخابات ، ويتوقعه بصورة غير التي لها واعتادها في مرات سابقة .. هو التحدي الحقيقي الذي يفرض نفسه على الجميع ، وهو معيار مدى التطور الذي يمكن ان تحققة العملية السياسية في اتجاهها نحو تعميق النظام الديمقراطي وتدعيمه ، وارساء التقاليد التي تضمن استمراريته والمحافظة عليه .. وذلك بالرغم من الصعوبات والمآخذ والتعقيدات التي تكتنفها ، والتي تبدو امام جميع الاطراف بمثابة جبل على بتعين صعوده وعيوره قبل الوصول الى الجانب الآخر من النهر . ومعنى ذلك ببساطة ان العبرة هنا بالممارسة وليس بالنتائج .. بممارسة الاحزاب والقوى السياسية في خوض المعركة ، ويمدى تصديق الناخبين ولقنهم بالمستقبل وحرصهم على اداء حقهم الانتخابي .. وليس بما تسطر عنه من فون لهذا الحزب او ذاك .

●●●

● ويعيدنا عن التشنجات الحزبية والتشويش السيلسي الذي يمارسه كل طرف ضد الآخر ، فلما منه ان هذه هي الدعاية الانتخابية ، وهي ابعد ما تكون عن ذلك ، يمكن القول ان هذه الانتخابات تجري بشروط ون ظروف مختلفة عن الانتخابات السابقة لهم

تجري في جو اكثر ارتباطا الى مسيرة الديمقراطية بعد ان مرت البلاد في عدد من الازمات الداخلية والخارجية - مازالت الازمة الاقتصادية تمثل اصعب شئ لها يل ان التعامل اليومي للاحزاب السياسية يثبت ان الانسراج الديمقراطي يكاد يكون هو الاتجاه الغالب ، وان كان بخطوات تدريجية بطيئة .

ولا عيب في ذلك التدرج فمادم يقدم في حركته نحو الامام ، كما انه لا عيب في ان تكون جرعت الديمقراطية مرتبطة بالقدرة على استيعابها . كل شعب يصنع ديمقراطيته بنفسه على خلال ممارستها ، ومن خلال قدرته على توطيها للائمة نظام حكم مستقر يستجيب لاحتياجات الشعب ومطليه وتطلعاته . وتلك هي القضية الاساسية التي تواجه الاحزاب المصرية وهي تخوض معارك الانتخاب . ليس يكفي ان تتبرع لوائيتها الباطل من بين يديها او من خلفها لنظام انتخابي فريه وعادل ، ينتج فرضا متساوية ومتكافئة للجميع بدون قيود .. بل ان الاهم من ذلك هو كيف تستطيع الممارسات الحزبية وممارسات السلطة ان تحافظ على روح القانون وادعاه ، وعلى روح الممارسات التي تمت حتى الان ،

● فلذا اعمنا النظر في بعض الممارسات التي تمت حتى الان ، وسوف تكشف انها ليست بالضرورة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

15 مارس 1987

ما يتفق مع الروح الديمقراطية والنزاهة السياسية .. وهو متغصنه من أهم الصعوبات التي يهتم على الأحزاب السياسية أن تتجاوزها لكي تحقق العملية الانتخابية أهدافها، وفي مقدمتها :

أولاً : غياب البرامج الانتخابية :

لقد انشغلت الأحزاب بصراعات القوائم داخل صلوفا، وبخاصة تلك الأحزاب الصغيرة التي تحاول أن تجد لها موضع قدم .. فلا كان الحزب الوطني قد اعتمد على مقدمه من عمل خلال السنوات الماضية، وعلى نوعية الأداء الراهن لمواجهة المشاكل، فضلاً عن مواقفه السياسية المعروفة والمتنوعة بالفعل .. فإن معظم الأحزاب الأخرى لم تهتم بأن تقدم للناخب برنامج مفصلة تشرح له رؤيتها للشعائل القائمة وطريقة حلها، وماهى أوجه الخلاف بين ماقدته ومايجرى تنفيذه بالفعل .. واستأنست حزب التجمع الذى طبع برنامجا مكتوباً ثم عدل على شعارات مثيرة لاتوجه بل بل قدر متواحي بالبرقية في تاجيب الصراع .. فإن أحدا لايرفع على وجه التحديد أين يكف الوف من عدد من المشاكل، باستثناء موقفه من عبدالناصر ونورة وبوليو، ولايكف سينجج الخلاف في صياغة سياسات يتفق عليها الإخوان وحزب العمل وحزب الاحرار على ماينهم من تبليين .

ثانياً : قضية التحالف :

في الديمقراطية البرلمانية عريقة أو غير عريقة، يتم التحالف بين الأحزاب والقيادات السياسية بناء على اتفاق محدد ومكتوب يتم بعد مشاورات طويلة، يلتقى فيها طرفان أو أكثر حول مواقف مشتركة من القضايا السياسية .. دون أن يتطوى ذلك الاتفاق على اصدار للبيادى السياسية التي تمثل قوام الاتفاق، وفكره السليمي .. قبل الانتخاب هناك بفترة كافية .. ففى بريطانيا هناك تحالف بين حزب الاحرار والحزب الديمقراطي الاشتراكي يحدد الحزبان بالضبط في اطاره موقفهما المشترك من قضايا التوظيف النقوى، والبطالة، والسوق الأوروبية المشتركة، وكافة المشاكل التي تعاني منها

بريطانيا .. بل ويكاف يوجد اتفاق حول تقسيم الوزارات في الحكم اذا حصل التحالف على الاغلبية .. وفي فرنسا كان هناك اتفاق واضح ودقيق استمر لفترة من الوات بين الاشتراكيين بزعامة ميشران والحزب الشيوعي في اول عهد ميشران بالحكم .. حدد فيه الطرفان موقفهما من قضايا التامين والقطاع العام وحلف الاطالطى والعلاقات مع امريكا وروسيا .. وحين انهار الائتلاف انهار لأن أحد الطرفين قرر تغيير توجهاته تحت ضغط ظروف اقتصادية وسياسية صعبة .. اما هنا فلا أحد يعرف ولا الأحزاب المختلفة نفسها تعرف .. لافيل الانتخابات والبعدها .. كيف يكون الموقف من قضية الديون .. أو العلاقات المصرية الإسرائيلية، أو تطبيق الشريعة أو أى قضية تخطر على بال .. فالتحالف قد نشأ بين العمل والاخوان والاحرار لأسباب انتهازية سياسية بحتة بهدف اصطياد الاصوات .. وليس بهدف التعاون على تحقيق برامج سياسية محددة لاخلاف عليها .

ثالثاً : قضية الانفلاق الانتخابى :

أو بعبارة أخرى الاتفاق على الحملات الانتخابية .. ول كل الدول الديمقراطية يوجد قانون يحكم هذه العملية ويبرمج تسرب اموال خارجية أو داخلية مشروعة تستخدم في الحملات الدعائية .. وقد شكك العديد من المرشحين - وبخاصة في الدوائر الفردية - من ضخامة هذه الدوائر واتساع زمامها، وعجز أى مرشح فردي مستقل مهما تكن موارده .. إلا اذا كان مليونيراً .. عن الاتفاق على تقائلاته ورسائل الدعاية في حدود معقولة .. وقد جرى العرف في الدول الديمقراطية الأخرى على أن تقدم الدولة للأحزاب والافراد المشاركين في الحركة الانتخابية مساعدة مالية تتفاوت بحسب عدد الاصوات التي يحصل عليها في الانتخابات، بشرط أن يحصل على نسبة معينة من اصوات الناخبين الذين ادلوا باصواتهم .. وربما يكون من الملائم أن يقد قدير مثل مصر .. لايسعد كثير من الدول الأخرى أن ينهض فيها نظام ديمقراطي .. وقد تستخدم الاموال من مصادر خارجية للتأثير على كثير من مقومات العملية الانتخابية .. قد يكين من الملائم أن يتم تقنين وسائل الاتفاق

الانتخابى وإعلان مصارده .. وإلا فقد نجد انفسنا يصد عمليات افساد خارجية متعددة للعملية الانتخابية، لاتقل ضرراً من عمليات التزوير التي يقال كثير من الاصوات في التزوير بها .

■ هذه التحديات التي يواجهها المرشحون وتواجهها الأحزاب، توجد بالمقابل لها تحديات وصعوبات تواجه الناخبين .. ليس اولها محاولة انتهاك عقل الناخب واغتيصاب ارادته الحرة المستقلة .. وليس آخرها تلك التعقيدات التي يشتمل بها النظام الانتخابى في مصر والتي يتو في فهمها المتعلمون من الناخبين، مع عتد تلك الاغلبية القليلة من الفلاحين والعمل والبسطاء من الناس .

وإذا كان عيب المعارك الانتخابية انها لاتعطي للأحزاب السياسية فرصة كبيرة لكي تتوقف طويلاً أمام شأخبيها كي تزودهم بالعرفه السياسية اللازمة في منابستهم لحقوقهم السياسية، بل أن كل مرشح غالبا يكون في عجلة من امره، لايهمه من الناخب إلا الوصول الى صوته دون أن يدرك حجم التدوير النفسى والسياسى الذى يتركه خلفه في نفوس الناخبين الدقائى والجدد .. فلننا نتعتقد أن تكرار التجربة الانتخابية كليل بارساءه اسس وتقاليد يمكن أن يشعل بها الناخب المصرى ضد التآثيرات والاضغوط التي يتعرض لها .. وسوف ينتخم علينا هذه المرة أن نتعرف على وجه اليقين نسبة الذين ادلوا باصواتهم بالفعل من بين الناخبين السياسيين .. فليس من المقصور الا تتجاوز نسبة الذين يعارضون حكمهم الانتخابى في بريطانيا أو فرنسا أو امريكا خمسين أو ستين بالمائة .. وان تقلل الحسبان لدينا فوق اليمتين بالمائة .

إن يخفى المرابن قد يطوله التنبؤ ببعض النتائج لحساب هذا الحزب أو ذاك .. ولكننا نتعتقد انه مهما تكن النتائج، فإن أهم شيء فيها أن تشفر عن رجوه جديدة ودماء جديدة تميز عن كافة الأحزاب والقوى السياسية في مصر .. وهناك مقدمات توحى بذلك، حيث رفض الحزب الوطنى عن كافة اعداوا لئاسى بها يمكن أن تغير من الزوائد السياسية التي لم يكن هناك غناء في استمرارها أو وجودها .. وهذا حزب الوفد حذوه في ذلك .



المصدر : الألام ر.ا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ما ا.د.س. ١٩٨٧

والنبوءة الثانية التي قد نخاطر بها .
هي ان هذه الانتخابات قد تسفر عن
نهاية حزب او اكثر من الاحزاب
الصفوية التي تعاني من مرض الجفاف
السياسي . والتي استمرت حتى الآن
بوسائل صناعية ولن يستطيع محلول
الجفاف ان يعالجهم مرة اخرى . وبعبارة
ثانية فقد تشهد الخريطة السياسية
مفاجآت جديدة بعد الانتخابات تؤذن
بصعود قوى سياسية جديدة وأقول قوى
كانت تمثل شيئا ما على المسرح
السياسي ..



المصدر : ١٢ وفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مارس ١٩٨٧

سراج الدين يحذر من ممارسة العنف في الانتخابات القادمة

قوائم مرشحي الوفد تقدم اليوم وغداً وتضم ناصراً شاباً تخوض التجربة الانتخابية لأول مرة

أدى فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، بتصريح خاص إلى «الوفد» ، أعلن فيه ، أن الحزب قد انتهى من إعداد قوائم مرشحيه في جميع الدوائر الانتخابية ، وأن هذه القوائم ستقدم إلى مديريات الأمن بالمحافظات اليوم ، والخميس ، وغداً ، الجمعة ، وقال فؤاد سراج الدين ، إن الوفد سيدخل الانتخابات في معظم الدوائر الفردية . وأكد رئيس الوفد ، أن قوائم الحزب تضم وجوهاً جديدة ، وأن معيار الاختيار استند إلى قدرة المرشح على العطاء الوطني ، ومدى شعبيته بين أبناء دائرته ، وأن رأى لجان الوفد العامة بجميع المحافظات كان موضع الاعتبار أثناء إعداد القوائم ، وذلك بعد أن أسهمت هذه اللجان في عملية اختيار الأسماء المؤهلة للترشيح .

وأضاف فؤاد سراج الدين في تصريحه إلى «الوفد» ، أن توجيهات الهيئة العليا للحزب ، أدت إلى منح العديد من العناصر الشابة فرصة خوض التجربة الانتخابية لأول مرة ، وأن الوفد يعتبر ذلك تسليماً كبيراً .

وحول المعركة الانتخابية ، قال رئيس الوفد : أننا نرجو أن تكون معركة شريفة ونزيهة ، لأن الظروف الراهنة لم تعد تحتمل أي تلاعب بإرادة الأمة ، أو تزوير لراى الشعب ، وأن أية محاولة للتزوير من جانب الحزب الحاكم ستواجه بالحسم . خاصة أن أحزاب المعارضة ، لديها الآن رصيد من التجارب التي أسفرت عنها انتخابات مجلس الشعب الماضية ، وانتخابات مجلس الشورى الأخيرة .

وحذر فؤاد سراج الدين ، الحزب الحاكم من اللجوء إلى أساليب البلطجة السياسية ، وأكد أن الأمر سيختلف هذه المرة ، وأن العنف سيجوب بالعنف ، وأن الحزب الحاكم سيدفع ثمناً فادحاً إذا حاول ممارسة العنف في الشارع المصرى أثناء الانتخابات .



المصدر : ٢٠١٢ ح ٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٧

تاريخ النشر

« »

الانتخابات السياسية

تستعد كل الأحزاب السياسية لخوض المعركة الانتخابية لمجلس الشعب خلال الأسابيع القليلة القادمة وذلك بعد أن انتهت من التقدم بقوائمها الحزبية ، وتدفق المرشحون الأفراد على الدوائر القروية حتى تجاوز عددهم ألفي مرشح يتوسط يزيد قليلا على ٥٠ مرشحا للدائرة الواحدة أو للمفرد الواحد .

ولكن القاطرة الجديدة في هذه الانتخابات والتي حدثت لأول مرة في تاريخ مصر الحديث هي تجمع التيارات الإسلامية الشعبية في مصر تحت لواء حزب واحد هو حزب العمل وتقدمت هذه التيارات الإسلامية بما يزيد على ثلاثمائة مرشح في كل الدوائر الانتخابية ماعدا دائرة سيدهم الجنوبية ، وهي قلعة سياسية تستحق التسجيل لأنه لم يسبق لها مثيل ، وأشد أن ذلك يرجع إلى أسباب تاريخية واجتماعية عميقة في تاريخ مصر الحديث أي أن هذه القاطرة الإسلامية الجديدة لم تظهر فجأة أو بالصدفة أو بسبب تحالف حزبي كما يعتقد البعض ، ولكن الحقيقة هي أن مصر دولة إسلامية اعتنقت دين الإسلام الحنيف منذ الفتح الإسلامي في أوائل القرن السابع الميلادي وانتشر هذا الدين فيها انتشارا سريعا لسماعته ويسره وتمشيته مع الطفرة الإنسانية حتى أصبح ٩٠٪ من سكان مصر يدينون بالإسلام كما أن وجود الأزهر الشريف على أرض مصر ومن تخرج فيه من علماء المسلمين ودعائه كان سببا رئيسيا في تعميق المنهج الإسلامي والمبادئ الإسلامية في نفوس المصريين بل في نفوس المسلمين جميعا وبالقائل فإن شريعة الإسلام كانت مطبقة في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى منتصف القرن التاسع عشر حينما بدا الخديو اسماعيل في تطبيق بعض الشريعات الفرنسية في مصر ثم جاء الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ وبدات الحكومات منذ ذلك التاريخ تطبق التشريعات الوضعية في معظم القوانين المصرية فيما عدا الأحوال الشخصية ثم ظهر الإمام الشيخ حسن البنا في سنة ١٩٢٨ متاديا بإعادة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مصر ، وأسس جماعة الإخوان المسلمين التي انتشرت شعبها في مصر وفي العالم العربي بشكل لم يسبق له مثيل وجذبت عددا كبيرا من الشباب المصري الذي انضم إليها إيمانا منهم بالإسلام وبعيدا عن المنهج الجديد ثم بدأت الحكومات المصرية في الأربعينات تنصدي لهذه الدعوة بعنف وشدته بالغين مما أوجأ الإخوان المسلمين إلى العنف فدافعوا عن أنفسهم ثم اغتيل الشهيد الإمام حسن البنا في سنة ١٩٤٨ وعقب اغتيال رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي بدأت سلسلة من الأعمال الخفية بين الحكومة والإخوان حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ اتخذت سياسة المهادنة مع جماعة الإخوان المسلمين إلى أن حدثت واقعة المنشية في سنة ١٩٥٤ والتي أطلق فيها الرصاص على الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وفي أعقاب ذلك الحادث بدأت حكومة الثورة سلسلة من الإجراءات الخفيفة القمعية الشرسة ضد جماعة الإخوان المسلمين بشكل لم يسبق له مثيل فأوردت منهم أعدادا كبيرة في السجون ومارست أعمال التعذيب الوحشي ضد المعتقلين منهم مما اضطر عددا كبيرا منهم للهجرة إلى عديد من الدول العربية والإسلامية التي رحبت بهم وتركهم يمارسون دعوتهن الإسلامية فكان ذلك سببا في انتشار الإخوان المسلمين في عديد من الدول العربية والإسلامية بعد أن منع نشاطهم في مصر منذ بلاء وفاة الله علي بعضهم من فضله فلهجوا في تكوين شركات إسلامية ونشاط اقتصادي متعدد النواحي كان نجاحها بافرا ثم علقت حكومة



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ - ١٧ - ١٩٧٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الثورة في مصر الى مصر الى التفتن بالاحوان المسلمين مرة اخرى في النصف الثاني من الستينات بشكل عنيف وجائر متجاوزة كل الحدود الانسانية الماثولة الى ان أنقذ الرئيس جمال عبدالناصر الى جوار ربه . وتولى الرئيس السادات حكم مصر في سنة ١٩٧٠ فكانت الثورات اليسارية والماركسية قد استشرت في مصر استثناء كبيرا وخاصة بين شبقة الجامعات المصرية وفي صفوف النقابات العمالية وفي اعيان مظاهرات الطلبة سنة ١٩٧٢ اجتمع الرئيس الراحل انور السادات مع قيادات مجلس الشعب ومكنت واحدا منهم شاهدا على ما دار في هذه الاجتماعات من مناقشات طويلة حول مقاومة المد الشيوعي واليساري بين طلبة الجامعة حيث انتهى القرار الى إنشاء الجماعات الاسلامية في الجامعات المصرية كوسيلة للتصدي للثورات اليسارية الماركسية . وتبرع بعض اعضاء مجلس الشعب لهذه الجماعات اذكر منهم المهندس عثمان احمد عثمان ومحمد شامين رحمه الله . ومحمد عثمان اسماعيل محافظ اسيوط السابق واخذت الرباعات الاسلامية تنتشر بين صفوف طلبة الجامعات وفي الربيف المصري والمدن المصرية حتى تجاوز عددها عشر

» البقية ص ٩ «



المصدر : ٤٢ رار

للتنظيم الإسلامي : التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٧

مخبر في الجهاد الإسلامي

جماعات إسلامية اتخذت كل منها منهاجاً إسلامياً معيناً عن الآخر . ولقدت الحكومة المصرية أو الاتحاد الاشتراكي العربي بمعنى أدق (التنظيم السياسي الوحيد للثورة في ذلك الوقت) اتصاله بهذه الجماعات الإسلامية والتي اتخذ بعضها استخدام العنف للتصدي للحكومات المصرية بحجة أنها لا تطبق الشريعة الإسلامية حتى كانت حادثة القضية المشهورة والتي كان نتيجةها اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات أثناء العرض العسكري في ٩ أكتوبر سنة ١٩٨١ . والذي أعقبه إجراءات قبض وابعاد واسعة النطاق قامت بها الحكومة المصرية ضد الجماعات الإسلامية المنتشرة في الجامعات المصرية والمدارس الثانوية والربيع العربي في إنشاء الأمن . ثم أخذت هذه الإجراءات تحف تدريجياً ولكنها منازلت مستمرة بين حين وآخر حتى وقتنا هذا .

أدت بهذا السرد التاريخي الموجز لتاريخ الحركة الإسلامية في مصر أن نأخذ أول معركة انتخابية بخصوصها للتيارات الإسلامية متجعة تحت لواء كلمة التحالف الإسلامي الذي ضم الأحرار والإخوان والعمل والذي أصبح تياراً شعبياً ينتظر أن يحصل على أغلبية المقاعد في مجلس الشعب ويتولى الحكومة الجديدة بإذن الله ، وليس هذا تعنياً أو

تحليفاً في الحق الخليل ولكنه واقع سياسي ملموس للشعب المصري كله والسياسة هي فن الواقع وفن الممكن ، ويرتكز هذا التصور على الأسباب الآتية :

● أولاً : إن الله الإسلامي ظهر في مصر في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ الهزيمة حيث أيقن الناس في مصر بعدوا عن منحهم الله ودينه (دين الإسلام) فأصبحت عيشتهم شتى وانظر الله لهم أبته في هذه الهزيمة المفكرة .

● ثانياً : إن علماء الأهر الشريف بدأوا يدعون الناس في المساجد في المؤتمرات إلى اتباع منهج الله وسنة رسوله حتى يربح الله عنهم هذا الخسار ويحييهم حياة طيبة .

● ثلثاً : إن أعضاء الجماعات الشريفة المنتشرة في ربوع مصر وكذلك جمعية الشبان المسلمين بدأوا جميعاً يفتون الناس ويدعونهم إلى تطبيق أحكام الله وشريعته وسنة رسوله للخروج من المأزق الاجتماعي والاقتصادي

الاقتصادي وسرعة الحل الذي تتعرض له البلاد ويقضي منه الشعب .. وإن هذه الدعوة الإسلامية التي اشترك فيها وسامع في نشرها الأهر الشريف وعلماءه الأجلاء ، والأخوان المسلمون ، والجماعات الإسلامية ، والجماعات الشريفة ، وخطباء المساجد ، التي يزيد عددها على ٦٠ ألف مسجد ، وجمعية الشبان المسلمين ، كل أولئك ساهموا مساهمة فعالة في المد الإسلامي التي شهدت مصر في الثمانينات بشكل لم يسبق له مثيل .

● رابعاً : حزب الأحرار الذي بدأ كمنبر سياسي في سنة ١٩٧٥ وكان الملجأ الأول لبرنامجه هو أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للدستور والقانون ثم أصدر في سنة ١٩٨٢ جريدة النور الإسلامية لتوضيح المنهج الإسلامي للعوام في كل مجالات الحياة . ثم قدم عن طريق نوابه في مجلس الشعب وعن طريق الشيخ صلاح أبو اسماعيل عضو المجلس بكتعديلات

الخطوة في القانون المدني لمنع الفوائد الربوية ، ثم عد في سنة ١٩٨٥ وبدأ حواراً مفتوحاً مع الجماعات الإسلامية تولى أمره الداعية الإسلامي الشابة الأستاذة الباهرة د.عيسى المحامي وكيل حزب الأحرار ورئيس مجلس إدارة جريدة النور وصاحب فكرتها ومؤسسها من خلال حزب الأحرار تولى سيدته إدارة هذه

الفتوات التاريخية التي تقاوم عليها شباب الجماعات الإسلامية وأبناء الدعاة الإسلاميين وعلى رأسهم الشيخ صلاح أبو اسماعيل والشيخ يوسف البديري والشيخ د . الغمراوي وغيرهم حتى أصبح الأمر يفتي إسلامياً يستمر بنبط فيه التشكيك من مثل الأستاذ محمد عبد الوكيل والشيخ د .

الجماعات الإسلامية الشريفة بشروطها وكانت النتيجة أن اختلفت بعض قيادات في جداول التشكيك لاختلاف من يمثلهم من نواب مجلس الشعب من يؤمنون بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كخروج وحيد من حزب الأحرار عدد كبير من

قيادات الجماعات الإسلامية كجماعة الأهر المعروف والتي عن المفكر والفقيهين ، وجماعة ابن بن ملة وعلى رأسهم الشيخ يوسف البديري والشيخ عبد الله الغمراوي والأستاذ صبري نور ، وبدأ التعاون الوثيق بين حزب الأحرار



المصدر : ١٤٢٠ هـ / ربيع الأول

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ - ١٣٨٧ هـ / ربيع الأول

وجماعة الإخوان المسلمين واللقاءات المستمرة بينهما لتوحيد الجهود من أجل الدعوة الإسلامية وإبراز المنهج الإسلامي . كما بدأت بعض قيادات الجماعات الشيعية في الانضمام إلى حزب الأحرار مثل الشيخ محمد عرفان والشيخ الموسوي إبراهيم والشيخ صلاح العنقري وغيرهم مما أدى إلى دعم الدعوة الإسلامية وتجمعها تحت لواء حزب الأحرار بعد أن عدل برنامجه وأصبحت الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع وأصبح هدف الحزب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

● خلاصاً : انضمام التيارات الإسلامية إلى الأحزاب السلفية المصرية كحزب الوطني ، وحزب الوفد ، وحزب العمل ، وحزب الأمة وأخيراً حزب التجمع أدى إلى المشاهد في الواقع السياسي المصري أن كل الأحزاب السلفية بلا استثناء قد احتوت في نطقتها بعض العناصر الإسلامية وخاصة بعد أن عدل الدستور المصري وأصبحت الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .

● سلباً : الداعية الإسلامي الكبير الشيخ صلاح أبو اسماعيل نائب رئيس حزب الأحرار وعضو مجلس الشعب كان من أهم العوامل ومن أبرز العناصر التي دفعت باتجاه الإسلام إلى فئة مجلس الشعب كما أنه كان محركاً لوليا لاقطاع فكرة الفكر الإسلامي بالانضمام إلى الأحزاب السلفية على أسس أن المنهج الإسلامي يدعو إلى الدين والدنيا وأنه منهج عبدة وعمل في ذلك المنهج السلفي يتضمن الدين الإسلامي الخفيف بكل مبادئه ، وقد نجح في ذلك نجاحاً كبيراً حينما ألتحق الإخوان المسلمين بدخول انتخابات مجلس الشعب في سنة ١٩٨١ في قائمة حزب الوفد ونجح منهم تسعة أعضاء فكانت ظاهرة إسلامية تاريخية تستحق التسجيل وتعتبر من أعمال الدعوة الإسلامية الهامة التي تجزئها الداعية الإسلامي الشيخ صلاح أبو اسماعيل الذي وصف حيث وفقه وفعه لنشر هذه الدعوة الإسلامية لا في مصر وحدها ولكن في كل ربوع الدنيا بأسرها ولو أن تجربة الإخوان المسلمين مع الوفد قد تعثرت هذا العام وخارج معظم النواب من أصحاب الدعوة الإسلامية من حزب الوفد وانضموا إلى تيار التحالف الإسلامي ، بالرغم من هذا التمثيل القوي لاشق فيه أن تجربة الوفد مع الإخوان المسلمين ظاهرة تاريخية تستحق التسجيل وتستحق الإعجاب في نفس الوقت .

● سلباً : إن الرئيس حسني مبارك وفقه الله وسدد خطاه لم يتبرء لحظة واحدة في السماح للتيارات الإسلامية بدخول الأحزاب السلفية بل أنه والحق بقول حينما سألته عن رأيه الشخصي في الحوار الذي يعقده حزب الأحرار إجراءه مع الجماعات الإسلامية في ظل الشئ الذي القيم في قصر القبة بمنسفة انتهاء دورة مجلس الشورى قل سيادة فوراً : « ياريت » أي ليت هذا الحوار يتم لما فيه من مصلحة كبيرة للجماعات الإسلامية كما أنه حينما اجتمع مع قيادات حزب الأحرار في عام ١٩٨٢ وطلبه الداعية الإسلامي الأستاذ الدكتور دعيس وكيل حزب الأحرار بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية أجاب الرئيس قائلًا : « أنه يرحب بذلك » ، وأنه رئيس مسلم لدولة إسلامية ... ولكن الأمر بيد مجلس الشعب فهو السلطة التشريعية التي تقر القوانين ، ولكنه في مسؤوليته وإن القوانين إذا عدلت بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية لأنه سيقومها ويصدرها ، ولذلك فلن لأخذ الرئيس مبارك فضل لا ينسوي وسيذكر له التاريخ أنه أول رئيس مصري يرحب بتعدد ديالات القانونية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

تلك هي قصة التيار الإسلامي القوي الذي ظهر بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الحديث والذي تولى عهده في كل الأحزاب السلفية بلا استثناء وعلى رأسها التحالف الإسلامي الكبير الذي يحرص الحركة الإخوانية مع الأحرار ومع العمل في قوة وصلاية وإيمان والذي قد انتدبه شعب مصر بأكمله بل قد أنشأه العلم الإسلامي والفكر في الشرق على السواء ونحن نتوقع بأن الله أن شعب مصر بأغلبية كبيرة سيصوت بأن الله مع مبادئ التحالف الإسلامي الكبير لينتخب أغلبية مقاعد مجلس الشعب ويشكل أول حكومة مصرية تعود إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي غابت عن مصر ما يزيد على قرن من الزمان حتى تالاق مبادئ الدين الإسلامي الخفيف وينطبق منهج القويم السليم في كل مجالات التشريع والحياة في مصر لتخرج مصر من أزمتها مزروعة الراس مطمئنة الضمير تسير على طريق سوى سليم لتلحق بهذا الشعب السعداء والرفعة والاعتزاز في الدنيا والآخرة بإذن الله .

مصطفى كامل د



المصدر : الألو - راد

التاريخ : ١٦ - ١٣ - ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كل أسبوع

لست أدري لم افقدت حماستي في متابعة أخبار الانتخابات الحالية . مع انه كنت في فترة الشباب اتابع مثل هذه الاخبار باهتمام بالغ الى حد انني كنت اضع لنفسى قوائم لمختلف الدوائر وكل المرشحين فيها من مختلف الاحزاب . واسجل فيها النتائج التي تعلن عن كل دائرة ..

فسواطر الانتخابية

لن اطعن في نزاهة كل انتخابات قبل ان تجري مثلما يفعل البعض . كما انه ليس لدى أي اعتراض على شخصية أي مرشح . اذ لا اخفي انني لم أعد اهتم كثيرا بمعرفة هؤلاء المرشحين بعد ان اصبحت العملية الانتخابية تجري بنظام القوائم وعدم القتراعي بله النظام الامثل لانتخاب اعضاء البرلمان . رغم كل ما يدله البعض في محاولة تبرير الأخذ بهذا النظام رغم مخالفته لكل دستور صدر في مصر . منذ بدء الحياة النيابية الى اليوم ..



المصدر :

الأحد وار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ - ١٧ أيار ١٩٨٧

ومكافحة الأمراض ، وبغض معدل
الوفاة ، والحرس على النظافة ، لأن
الشخص المتمثل بالرأيا قليل سيكن أكثر
وعيا بدوره في مكافحة هذه المشاكل ،
إلى جانب مايتكسب من احترام لنفسه
ووطنه ..

لعب الأطفال

ونصيبها في مشروعات الاستئصال ؟
ليس من الغريب أنه رغم كثرة
المشروعات الاستشارية التي تسع من
تنفيذها في مصر كل يوم ، ومئات سبل
والآلاف الملايين من الجيوش التي
خصصت لها ، فأننا لم نسمع إلى الآن
من مشروع استشاري واحد قرر أصحابه
تخصيص لمساندة لا تتجاوز إلى قدر
كبير من التكاليف المشغولة - في
البداية على الأقل - وهي صناعة لعب
الأطفال ؟
لماذا لم يفكر أي مسئول في اقتحام
هذا الميدان الذي مازالت فقره فيه ،
رغم أن وثائق من هذا النوع من
الصناعات يبالغون الملايين من أطفال
مصر وأبنائهم ، الذين يقسمون إلى شراه
لعب الأطفال المسبوقة مهما كان ثمنها
مرفقا ؟
إن الجزء الأكبر من مصانع الشركات
الاستشارية يعمل في مجال الصناعات
الاستهلاكية وأكثرها كثافة ينتاج سلع
غذائية أو سلع كيميائية يمكن الاستغناء
عنها .. ولا شك أن لعب الأطفال ضرورية
جدا في زيادة الوعي الطفل ، وكثافة الفكر
من المعلومات المعروفة ، وخاصة اللعب
الصديقي التي تملأ رواد الفناء وغيرها
من الموضوعات العلمية التي تنمي
مدارك الصغار ..
وإذا كانت هيئة الاستشارات تقدم
مقترحاتها وتوجيهاتها لبعض المواطنين
في استئصال أومهم في مصر ، فلماذا تعد
دراسات جدوى لأقامة مصانع اللعب
للأطفال في مصر لمعرضها على هؤلاء
المستثمرين ؟

القوائم العزبية ، ولاسيما إذا جاء حكم
قضائي آخر يؤكد عدم دستوريته !

مشكلة الأمية ..

متى نعالجها جديا ؟

لو احصينا عدد الآراء والمقالات
والبحوث التي نشرت عبر السنوات
الماضية عن مشكلة الأمية الخطيرة التي
تعتبر وصمة عار في جبين أية دولة ،
لاستوعبها آلاف الملفات والمجلدات
ومع ذلك فإن كل الحكومات المتوالية
التي تعاقبت على حكم مصر وفلت عجزت
عن حل هذه المشكلة التي نجحت في
القضاء عليها دول صغيرة ليس لديها ولو
جزء صغير من الإمكانيات التي تتواجد
لدينا ..
صحيح أن في برامج وزارات التربية
والتعليم استثمارات غير قليلة تحت بند
مكافحة الأمية ويصعب أن جهودا كثيرة
بذلت ومحاولات لاصرها لها نفذت من
أجل تحقيق هذا الهدف .. ولكنها وجه
فشل حتى في إبقاء نسبة الأمية في مصر
عند المستوى الذي بلغته منذ سنوات
لأن كل اللائح توجيها من هذه النسبة في
ازدياد مطرد .. رغم أن جامعاتنا تخرج
لنا عشرات الآلاف كل عام من حملة
الشهادات العليا على اختلاف أنواعها ..
لماذا هو السر في هذا العجز المستمر
عن مواجهة مشكلة في رأيي المشكلة
الأيلى في دولة تسمى لاستعادة مكانتها
بين الدول التي تتصدر الآن ركب التقدم
العلمي ؟

لماذا أن نقول إن السبب في هذا
الفشل الدائم في القضاء على مشكلة
الافتقار هو عدم الجدية في معالجتها
والافتقار بقرائير وأحصاءات زائفة من
مختلف مراكز ومراكز الأمانة في مختلف
المناطق عن عدد الذين أتموا
امتحانات محو الأمية وهذه الأحصاءات
يقدّمها العاملون في هذا المشروع الذين
يمكنون هيئة المتعنيين بمكافآت ومجوزات
مقابل هذا العمل .. ولكن أصحاب
الضمائر بينهم قليلون للألف ، وإلغابهم
يقدم أوراق امتحانات صورية اشترك هو
في تزويرها ، وقد تلقيت رسائل عديدة من
بعض أصحاب الضمائر العلمية يتكفّفون
فيها عما يحدث من تحاليل وتلاعب في
مراكز محو الأمية لأظهار نتائج لا تمت
للحقيقة بصلة !

إن مشكلة محو الأمية لايد من
التصدي لها بكل قوة وجدية ، وإن
توضع تحت أي أمية مخلصة لوطنها ،
لأن محو الأمية إلى جانب ما له من
صورة حضارية مشرفة ، كقوس في حد
نفسه ، بل وبالمساعدة على حل الكثير من
المشاكل الأخرى التي يعاني منها
المجتمع المصري .. كتطبيق النسل

بحتى بعد التصديق الذي أدخل
مؤخرا على هذا النظام بناء على اقتراح
لأحد نواب الحزب الوطني والقرار
البرلمان بأغلبية كبيرة ، وهو أمر كان
متوقعا من برلمان يتمتع فيه الحزب
الحاكم بأغلبية ساحقة ، ذلك التصديق
الذي أنتج نغما غريبا يجمع بين أسلوب
الانتخاب باللائحة ، واسلوب الانتخاب
الفردى لأمانة الفرصة للمستقلين عن
الأحزاب ، فأنشئت مازالت عاجزا عن فهم
هذا النظام الجديد الذي لم يحل
المشكلة ، بل لعله زادها تعقيدا ..

لا يزال الناس يسيرون بين حين وآخر
لماذا لم يتمسك الاستفتاء العام الذي
دعا إليه الرئيس حسني مبارك لإبداء
رأي الشعب في موضوع جيل البرلمان
السابق ، سؤال آخر للمواطنين عن
وليهم في النظام الذي تنجز .. العملية
الانتخابية الجديدة ، ولاسيما أن عددا
ضخما من الكتاب والمصحفين ، وخاصة
في الصف الأول من أعضائها اعربوا على
أكثر من مناسبة عن عدم رضاهم عن
نظام الانتخاب باللائحة والمطالبة
بالعودة إلى نظام الانتخاب الفردي
باعتباره أكثر سلاسة وفهميا ولدى
جماهير الناخبين من مصر .. ولو حدث
مك في الاستفتاء إلى جانب إبداء
الرأي في حل البرلمان بعد ظهور عدم
دستورية النظام الذي انتخب مجلس
الشعب لتمثيل عن أسسه ، لشكنا ذلك
أفضل لأنه كان كخلايا بأظهار الرأي الذي
يفضله أغلب المواطنين ، وأسكت
الاصوات التي تعارض النظام
باللائحة ..

ومشابهة الحديث عن طريق
الانتخاب ، والعميد الذي دار حول
الاستفتاء ونظام الانتخابات في المسانبة
الغربية فيما يتعلق بالنسبة المئوية من
الاصوات التي يتعين على كل حزب
المحصل عليها ليصبح من حقه الفوز
بمقاعد برلمانية ، وهل تكون هذه النسبة
٨٠ % أو ٨٥ % أو أكثر أو أقل من ذلك ،
فأنشئت اقتصر على المستقلين الذين ضيروا
المك بما يحدث في ألمانيا أن يجسروا
أولا أعضاء نظام آخر أساسيا في
انتخابات ألمانيا الغربية ، حيث يعطى
هذا النظام لكل نائب صوتين ، أحدهما
يستطيع أن يعطيه لأي مرشح فرد
يختاره ، والثاني يمنحه للحزب الذي
يفضله ولو لم يكن ذلك الناخب الفرد
عضوا فيه ..

وهذه الطريقة يتاح لكل ناخب أن
يعبر بصوته الممنوحين له بين مرشح
مستقل أو من حزب آخر ، وبين الحزب
الذي يريده وأن كان لا يريده المرشح
الذي اختاره للحزب ..
وعلى أية حال فأنشئت مازالت اعتقد أن
الانتخابات القادمة ربما كانت آخر
انتخابات تتمسك فيها السلطات بنظام



المصدر: الأحرار

التاريخ: ١٦ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر قائمة التحالف بالجيزة

تابع اللقاء
أسامة الكرم

ماهو مولف من القرن ... هل ضيعت الفرصة أم طلبت بإعلاء كلمة الله وهل كان طريقه سهلا أم وعرا وإن كان وعرا لمهل صبرته وهل أثر في التهديد وهل صادقت في سبيل الله أقوى الروس، فيوم قل السادات لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين لم أشعر إلا وأنا متحن فهو رئيس الجمهورية وخلقه الجيش والشرطة وأنا عبد ضعيف لا حول لي ولا قوة وتذكرت قوله (ص) خير الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، وتذكرت عندما قلت لكم اعطوني صوتك لتصلح الدنيا بكدين فإما أن أكون صادقا في ذلك أو كاذبا، فقدت استجوابا في المجلس واتهمت السادات بالعلمانية وعدم فهم الدين والسياسة والذين سمعوا كلمتي في جامعة القاهرة وطعنا والاستنكرية سمعوا مني هذا القول حين هاجمت السادات واتهمته بذلك وهذا بفضل الله وسنته، قل لا نتموا على أسلمكم قل الله يمن عليكم أن هداكم للإسلام، من أجل ذلك جئت اليوم لكي اذكركم بأن السلطة التشريعية تحتاج لمن يقولون نعم حتى تستطيع تنفيذ مشاريع القوانين التي أقتت طيبا للشرعية الإسلامي.

شهدت مدينة وردان بالجيزة عيدا كبيرا احتشد فيه أكثر من خمسة آلاف مواطن لحضور المؤتمر الإسلامي الذي سلمه مرشحو التحالف الإسلامي في الدائرة الثانية بالجيزة احتشد أثناء الدائرة دون أن تجمعهم الميكروفونات ولا الرشواوى الانتخابية ولا الهدايا، لكن جمعهم اللفة والمحبة للشرعية الله في ليلة شتاء باردة امتلات حرارة الإيمان الدافئة التابعة من الإعتاق شال الله أن يمد مرشحي التحالف الإسلامي بروج من عنده وإن يؤيدهم بصره المؤثر.

وقبل اقامة المؤتمر الكبير التقى فضيلة الشيخ صلاح ابواسماعيل بأهالي مدينة بطن وسط في استقبال شامي جارف وتغلت هتافات ابتهاجا بحيا العلم وبحيا الدين بحيا صلاح ابواسماعيل ثم تحدث معهم حيث أكد أن هذا الحب الذي جمع بين أهل المدينة العريقة وفضيلته يرجع للعقائد التي تعارفوا وتعاهدوا عليها مع فضيلته وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، والمقصود هنا بالتعارف أن تتعارفوا على مواقف من العقيدة الإسلامية وهل القول لا اله الا الله وأنا مستعد لدفع حياتي فناء لها

خمسة آلاف

يهتفون

لبيك اسلام البطولة

كلنا نحمل الحمى

صلاح ابو اسماعيل اتهمت السادات

بالعلمانية وعدم الفهم للدين والسياسة



المصدر: الأحرار

التاريخ: ١٦ أيار ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عصام العريان :

نطالب بعودة مصر

الى صيغتها

الاسلامية

عبدالفتاح رالي :

لا للديون ونعم

للأبدى المتوضئة

سيد السوهاجي :

المعركة معركة

صناديق ولن نتركها

ولو قاتلونا بالرصاص

ماذا تريد ؟
ثم تحدث الاستاذ عبدالفتاح رالي (مرشح بهوس) وتغيب المعلمين بالجيزة : متسائلا من نحن ؟ وماذا تريد ؟ نحن الاخوان ونريد هذه البلاد اسلامية لا شرقية ولا غربية لان الحزب الحاكم افسد علينا الحياة فالحزب يقول لا للديون ونعم للأبدى المتوضئة . وهنا ثعلت هتافات عائد يا اسلام ..
سأله سائد يا افران .
ثم اكد الحاج سيد جيه (مرشح الوراق) رئيس الجمعية التعاونية للانشاء والتعمير اننا نعمل جميعا ونطالب الحكومة والشعب ان يلتفت حولنا لانقاذ البلاد وتطبيق الشريعة للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعد ان جاءوا بالدين والمعونة والهموم فلننظر للاصلاح الزراعي والصناعي رالي ان يكون هناك حق رحبة للفرع والمجتمع والبقاء القرائين السيرة السمة .

جربوا الاسلام

ثم تحدث د. محمد زكي بشندي (مرشح كرداسة) وجه الشبه بين موقفك اليوم وموقف سيدنا عثمان بن عفان حين قال ايها الناس انكم بحاجة الى خليفة فقال لا الى خليفة قوال . ولهذا فنحن ندعركم الان لحظيرة الاسلام لان هو الحل لقد جربتم جميع النظم الاشتراكية والراسمالية تحت سميات مختلفة حتى وصلنا الى ما نحن فيه من ازمتا ودين . نقول لكم جربونا مرة واحدة كما جربتم غير وستعجبون كما سعد اسلافنا بحكم الاسلام .

ثم اوضح سيد السوهاجي امين مساعد حزب العمل بالجيزة : ان لكل مواطن صوتين الاول لقائمة من فوائم الاحزاب والثاني لمرشح فردي له رمز فلا بد من اختيار لحزب واحد ومستقل واحد فاذا ما اعطى الصوت لحزبين او لاكثر من مستقل يبطل الصوت . وادعى المواطنين بان المعركة معركة صناديق ولهذا ان نتركها ولو قاتلونا بالرصاص وهنا اشتدت الجماهير
ليك اسلام البطولة كننا نقدي الجعي
ليك واجعل من مجامعنا لمرح سلسا
ليك وان عيش اللواء سكتنا له
الدما .

والى الطريق لمدينة وريدان توافقت عشرات السيارات خلف فضيلة الشيخ صلاح حتى تجمعت اكثر من مائة وخمسين سيارة امام مركز شباب وريدان التي اقيم بها مؤتمر شعبي ضم شهداء اكثر من خمسة الاف مواطن من مختلف ارجاء الدائرة ليستمعوا لكلمات مرشحي التحالف الاسلامي بقائمة حزب العمل

الصفة الاسلامية

وبدا الاستاذ محمد عثمان (مرشح اوسيم) كلمته بتلاوة . محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رجاء بينهم . ويقول (ص) . مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد . ايها الاخوان الكرام هذه هي قضيتنا التي من اجلها نجاهد من اجلها نكفح ان نعيد هذه الامة لسيرتها الاولى الى صيغتها الاسلامية بعد ان صلبوها بصفقتهم الصهيونية . البهيمية . الحادية وقد نلقوا بسموهم في جميع المجالات فهذه هي قضيتنا وهذه الانتخابات فرصة لنس القواني لعودة هذه الامة الى ما كانت عليه .
ثم تحدث الحاج سعد حجاج (مرشح شنتيل) قائلا ما جئنا لمصعب نبني على هذا فهد عرض من اعراض الدنيا الزائل وما عندكم ينفد وما عند الله باق . جئنا لنعلن على الملأ اننا لانبغي جاما ولا سلطانا ونريد عزة وكرامة لامتنا ائتلقنا على محبة الله وطاقته وتعاقدنا على نصرته الله وشرعيته . جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوفا ايها الاخوياس معا على الطريق الى العدل الاسلامي والى مجلس نيابي يلتزم بحق الله والمواطنين .



المصدر : **الرسالة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **الرسالة** ١٦ مارس ١٩٨٧

هذه دعوتنا

ثم تحدث د. عصام العريان قائلا ان مبادئنا أحب اليها من عيشتنا وأهلينا وإنما في سبيل الله نستعذب السجون والمعتقلات لأننا نطلب الاجر والثواب من الله العظيم . انما دعوة الاسلام الذي علمنا ان نتقدم الصفوف لان الاسلام دين ودولة دين شامل فيه المسقف والسيف والقانون والاقتصاد ومنهج حياة الرسول زعيمنا والقرآن دستورنا . والله غايتنا والجهاد سبيلنا والوفاء في سبيل الله اسمى امانتنا هذه الدعوة لم تقدم شعارات انما قدمت الحق فقتل الامام حسن البنا ايام الملك ونشقوا في صحراء مدينة نصر شباب وقيادات الاخوان وفي السجن العربي ذاق الاخوان اشد اساليب التعذيب وما فرطوا في شيء من دينهم او مبادئهم . فحين نريد ان يتصدر الرؤساء صفوف المصلحين حتى يكونوا قدوة لهم ونطالب بقطع دابر المفسدين حتى نفسح الطريق للمصلحين . نحن نريد ان نيه . للشباب البيت المسلم انما تتمتع قلوبنا على الشباب حيث تمتلئ السنوات الطوال . نتفارقا لطابور العمل فاني المشاريع الانتاجية . افسحوا الطريق للشباب فانهم سيفودون الأمة نريد المجتمع المسلم المتعاطف المتعاون نريد الشعب المسلم الذي يطبق الاسلام .

ثم تحدث فضيلة الشيخ احمد طراز مؤيدا باسم علماء الازهر قائلة التحالف الاسلامي واكد ان تأييد هذه القائمة الاسلامية تابع من صدق هؤلاء الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه ولهذا ندعوكم باسم الله ورسوله لاجلاء هذه الدعوة انهم فتية امنوا ببرهم اذ قاموا

فقالوا . ربنا اننا من لدنك رحمة وهي لنا من امرنا رشدا .

استجد لله شكرا وكان مسك الختام كلمة فضيلة الشيخ صلاح ابو اسماعيل المرشح الفردي في الدائرة فقال : من حق ان اشعر ببريد الواحة وحلاوة الاستقرار واستدوا لي ان اتحدث بنعمة اشجع النفس وانما اتحدث بنعمة الله على العالمين . وامام بنعمة ربك نحمد . فالاخوان اليوم يدخلون الانتخابات على قائمة حزب العمل ولقد حدثت في مائتين استاذنا الشيخ صالح عثماني حيث

مضى علما فقد اراد السادات ان يعزل الاخوان حين اصدر قانونا يسقط اي جريدة او مجلة يعوت صاحبها وبهذا تتوقف . الدعوة . فقلت للاخوان وانما خادهم ولقد تعلمت منهم الكثير بعد ان غالب الدعم ان كل قانون يوضع الان هدفه عزلكم يا رجالا فلتسلكوا طريقكم لان الاسلام علمنا ان نصر الحق فاني باس ان يكون لنا وجه حزبي وقلب اخواني اسلامي فحين اسلم نعيم بن مسعود طلب منه الرسول (ص) ان يكتب ايمانه وان يعمل بنصرة الحق وبعد ان فقد الاخوان طريقهم للدعوة من خلال مجلة الدعوة فلابد من سياسة شرعية تغير الاحوال ودعوتهم لحزب الوفد بعد ان اخذنا منه المواقف لكننا وجدنا فيه عذرا وكنت قد سيقفتم الى الهيئة العليا فلما واجهت الطمانينة في مقر دارها كنت عينا باسلامي عليهم ففضلوني واستمرت في دعوتي للاسلاميين والاخوان في طول البلاد وعرضها بدعوتهم الى دخول الانتخابات للسلطة التشريعية فليس من المعقول ان تنجح في تغيير الدستور في المادة الثانية ونجحنا في تقنين الشريعة الاسلامية وان نتوقف عند هذا الحد بعد ان واجهتنا عفة عدم موافقة اعضاء المجلس على تنفيذ ذلك ملتزمين بالحزبية على حساب الواجبات الاسلامية . وهامم الاخوان استفادوا من تجربة الوفد ودخلوا

بشروط تحفظ لهم مكانا كبيرا بعد ان دخلوا الوفد تايحين لا مرشحين . وشكرا . قليل . اعتذرت عن الترشيح مع الحزب الوطني وقت لقيادات انه ليس لي ان اكون خادما للحزب الوطني في مقراته لو طيقتم الشريعة ونسأل الله ان يعز الاسلام بكم وهذه دعوة النبي (ص) للمهندس ابراهيم شكرى وعصق جهابذة لتطبيق الشريعة في البرلمان والان حينما ارى الجاحل تتخربك من المراكز الاربعة للدائرة لتخوض المعركة اسجد اليوم شكرا على استجابتي لدعوتي وقد مل ان يكون في المجلس ثواب يجيبون حين يستألون ماذا قال ربكم قالوا خيرا .



مصرنا



يقلم الشيخ

عبداله الغوافي

مصرنا !
حديثنا اليوم عن الانتخابات وقد بدأت الصحف الحكومية بنشر وعودها ومنجزاتها وما خلفته من نجاح مع إخفاء كل السلبيات وكذلك بدأ الوزراء بإصدار قرارات برفع أسعار شراء السلع الزراعية من الفلاحين وكذلك تشجيع السوق بفسلح التي تحتلها الأسر من أرز وعدس ولحم وفراخ ومكرونة ودقيق وخضراوات عن طريق المجمعات

كذلك بدأت وثقة الأحياء في كل المدن بإصلاح بعض المرافق ورصف الطرق وإصلاح حل المياه والكهرباء في كل الأحياء والمدن.

ومن الجك بالعصرنا قول : لماذا يحدث كل هذا في هذه الأوقات وتتسارع الجماهير على هذه رشوة للانتخابات وبعد أن ينتهي المرء تعود ريمة لعادتها القوية ولماذا لا يكون هذا الحال على مدار العام وبعض الجماهير كان منتظها يارت حول العام انتخابات !

وبعض الجماهير تتسائل لماذا تقوم الصحف الامراء والايثار والجمهوريه والمساء وبعض الحملات مثل الصور والتكوير بالدعاية لأعضاء الحزب الحاكم بطريق مباشر وبأسلوب مقنن للنفس رغم أن هذه الصحف مؤسسات وأن جريدة الحزب الحاكم هي صحيفة « مايو » ؟

فإن بل هذا الأسلوب على شيء فإنما يدل على أنهم أصحاب منافع شخصية فهم وراء السلطة في كل الأزمان والعهود.

والأكثر من ذلك أن بعض المحافظين وخاصة من كان يعمل منهم في هيئة الشرطة أو القوات المسلحة أصدرت تعليمات لتنظيم أسلوب الدعاية وكانهم مازالوا في الخدمة العسكرية وأن جماهير الشعب جنود تحت إمرتهن وواجب عليهم السمع والطاعة فقط وليس من حقهم الاعتراض على التعليمات لأن صدرت التعليمات من اللواء / سعد الشرييني محافظ الدقهلية وهذه التعليمات تنص على عدم وضع الملصقات على جدران وحوائط المنازل والمساجد والمصالح الحكومية وعدم وضع لافتات على بوابات بعض الطرق والشوارع وكذلك عدم لصق إعلانات على أعمدة الإنارة والتليفونات وكذلك منع المسيرات الشعبية . وكل المرشحين بالدوائر الثلاث بالدقهلية يتسائلون إذا كانت التعليمات تمنع كل هذا فكيف تتم الدعاية وأين تلصق الاعلانات وتعلق اللافتات بإسادة المحافظة ؟

ولكننا نعلم إنك سوف تتغاضى عن هذا أمام إعلانات ولافتات ومسيرات الحزب الحاكم حفاظا على منصب المحافظ فقط . رغم أنك بإسادة المحافظ حاكم لحفاظة الدقهلية يجب العدل بين الجميع وأن لصق الاعلانات ووضع اللافتات والمسيرات شيء طبيعي جدا ولا يشكل أى خطورة على الوطن . وكيف تفسر ماحدث في انتخابات ١٩٨٤ م وأشارك سيادة المحافظ في الدعاية وتأييد مرشح الحزب الوطنى بالحضور وإقامة السراويل ونصب البوابات على طول الطريق مما جعل مجلس المدينة بالطريقة مصاريف كثيرة .

وقد طلب منى بعض الجماهير بالخروج للإعلان والدعاية بالميكروفونات بعد أن رفض ضابط المباحث آنذاك أن أخرج للإعلان عن موعد المؤتمر الخاص بجزى بالطريقة فإذا تعرض لهم أفراد الشرطة فسوف يكون لهم موقف لاتعرف نتائجها ولكن رفضت الخروج على النظام العام رغم أن الحزب الوطنى يستخدم كل الوسائل المتنوعة للإعلان والدعاية لترشيحهم وكذلك من أجل المحافظة على كل فرد من أبنائك يا مصرنا . فضابط المباحث أع لنا جميعا وكل فرد من أفراد



المصدر : الأحرار

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ حزيران ١٩٨٧

الشرطة شقيق لنا جميعا وكل فرد من الجماهير حبيب لنا جميعا وواجب ان نحافظ على الجميع بلا استثناء .
وأحمد الله ان مرّت الانتخابات السابقة بالطريقة والقرى المحيطة بها في سلام وأمان . وبعد الانتخابات سمعت بأن مشاجرات قد وقعت في بعض الدوائر الأخرى بسبب احتكاك افراد الشرطة ببعض الجماهير واستطيع ان اتسبب السبب للتعليقات الخائفة التي يستثني منها الحزب الحاكم فقط .
مضربا اذا كان كل ما يحدث بسبب منع الدعاية والاعلان لأحزاب المعارضة فبأي أسلوب يقوم المرشح بالدعاية لنفسه وشرح برنامج حزبه وأين تصق الاعلانات والدعاية ؟؟؟
اقول لكل مسئول بالمحافظات إرفعوا ايديكم عن الانتخابات تمر بسلام بين المواطنين وإستأ ل حاجة لمساعدتكم فقد خلكم هو سبب كل النكبات بين الجماهير . والله معك دائما يا مصرنا



المصدر: الأحرار

التاريخ: ١٦ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإضراب العام في عيون

الصحف: العمل يمتد على الصحافة

العصبيات القبلية
العمدة

وضابط النقطة يتكروك في الانتخابات
لصالح الحزب الوطني



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٤

أكثر الحافظات أصية وفقرا تصوّت للحزب الحاكم !

التي يعلمها الناس منهله .
ويقول : أبو الخير جابر عويد ، طالب
بتربية الفهم ، نحن نعرف أحزاب الوعد
والأحرار والعمل ولكننا نؤكد على دور
الأحرار المسلمين رغم الذين يؤيدون
الكتاب والسنة .

ومن عزبة الجميدى يقول رجائى
محمد عويس ، الرجل الصالح الذى
تختاره الدولة ويختاره الحزب الوطنى
هو الذى ننتخبه ونعرف أيضا حزب
المرافعة .

ويقول السيدة ، أم احمد ، من قرية
، بأها ، ننتخب الناس التى يهتموا
بالشعب ، الناس الصالحة وطبعاً نسمع
عن الأحزاب .

خوفا من البوليس

ويؤكد محمد عبدالمعتمد عبدالجواد
، إن الحزب الوطنى هو حزب الحكومة ،
وفى قرية أيشنا - يقول سعد قرنى -
فلاح ومن عزبة الحاجر بنى سليمان
، نلتصم عن الانتخابات ولا نعرف
الأحزاب وبيدونا ورقة ونعلم عليها ثم
قال ، أتركوا لى لودى .. أنا لا أريد أن
أذهب لمركز الشرطة وأتهدل .
ويقول محمد سيد احمد - أنا
لا أعرف شيء عن السياسة وعازين
مصلحة البلد .

التقت الأحرار ببعض الفلاحين فى
مركز إيشواى بمحافظة اليوم وتحدث
، محمود عمر السيد ، فلاح ، للعدة فى

بعد مرور عشر سنوات على تعدد الأحزاب وبعد تجربة انتخابات مجلس
الشعب بقلعة النسيبة فى ١٩٨٤ وبعد قرار رئيس الجمهورية بحل هذا
المجلس والقرار انتخابات جديدة فى ظل قانون جديد يسمح للمستقلين بدخول
هذه الانتخابات خاصة بعد الغاء مقعد المرأة .. نجد انفسنا أمام قضية هامة
هى مدى مشاركة الفلاح المصرى فى الانتخابات من خلال رؤيته للأحزاب
السياسية ..

واختارت ، الأحرار ، بعض القرى فى الصعيد والثلاث بالفلاحين فى كل مكان
وتحدث البعض وخلف البعض الآخر وانتكر الجميع معرفتهم بالأحزاب
السياسية فى مصر واكدت الغالبية على انتخاب متربذة الحكومة ويامر به
العدة أو شيخ البلد أو بتعبير أقوى ، يعلم على الورقة التى بها الاسم التابع
للحكومة .

إنها الحقيقة المرة فى الصعيد .. واقع
اليوم يعيشه الفلاح المصرى .. لا يعرف

شيئا عن تجربة عمرها عشر سنوات من
حياة مصر .. لا يعرف شيئا عن الأحزاب
وللتصميم إلا عن أشخاص الحزب
الوطنى الذين كانوا فى الاتحاد
الاشتراكى ويعرفون عليهم فى القرى فى
مواسم الانتخابات ويصنع لهم العدة
ويودعهم ويطلبهم بانتخاب ، البية ،
بناط الحكومة .

اكدت الدراسة التى أعدها مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام أن لانتخابات مجلس الشعب فى
عام ١٩٨٤ معايير خاصة للتصويت عن
طريق الناخبين فى اقاليم مصر تتمثل فى
محددات اجتماعية واقتصادية
وسياسية .

ففى اليوم اعل نسبة امية على
مستوى الجمهورية كانت اصل

الحافظات اصواتا لصالح الحزب
الوطنى حيث بلغت ٩٢.١٥٤٪ من
مجموع اصواتها الصحيحة بالإضافة
الى أن الحافظة تتزايد بها نسبة
جماعات القراء بين محافظات
الجمهورية ..

□□ وهذا يؤكد مدى الضغط
الاقتصادى والاجتماعى الواقع على
المواطنين فى محافظة اليوم .. من اجل
ذلك تذهب اصواتهم لحزب الحكومة ..
توضح الدراسة أيضا أن أقل ثلاث
محافظات فى نسبة التصويت هى الشرقية
والمشوية والمنيا حيث تصل فيها نسبة

الريف الى حوالى ٨٠٪ نجد ان التصويت
فيها زاد على نسبة ٥٠٪ ..

وهذا يبين مدى تأثير الريف المصرى
بالتغيرات السياسية يصرف النظر عن
تجاوبه الفعل مع الأحزاب الموجودة
ومدى معرفته بها .

تجولت ، الأحرار ، فى بعض قرى
بنى سويف وتحدثت مع الفلاحين الذين
اكدوا انهم لا يعرفون شيئا عن
الأحزاب .. بل يعرفون اشخاصا
ينتخبونهم كل مرة .. كما يقول طه
عبدالسميع سلطان من قرية ، بأها ،
ويؤكد : محمود محمد احمد عندما قال :

الحكومة هى التى تنفع البلد وليس لى
اى معرفة عن أى حزب مما تتوافق ..
أما اسماعيل محمد ، فلاح فيطاب
بانتخاب الحزب الوطنى وهو الحزب
الوحيد الذى يعرف .

وفى لقاء اخر مع محمود شعبان - من
قرية بأها وحاصل على ليسانس لغة
عربية بجامعة الأزهر قال عن الأحزاب :
« من حق الشعب أن يمل مجلس
الشعب ، واكد أن الأحزاب كلها كويسة
وبيدفعوا عن الشعب مثل حزب التجمع
وحزب الوفد أما فارق طه عبدالمعتمد
فلاح فيقول : زينا زى الناس كلها ..



المصدر: ٢٢ أيار

التاريخ: ١٦ مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلدنا له دور كبير في وقت الانتخابات ولا تعرف شيئا عن الأحزاب حيث يرسل لنا المدة شيخ الخفر للتلفي به مساء ويأمرنا بانتخاب الناس بتوقع الحكومة وإذا طالبنا بحل مشاكلنا في الري والزراعة يوعدنا بقعدة مع النائب وقد شاهدنا في المرة السابقة ناس يقولوا من حزب المعارضة ، فلم نقابلهم ولا نعرف احد فيهم .

واضاف سيد عبد الجواد فلاح - يجتمع المدة مع ضابط المنطقة مع شيخ البلد مع الاعيان ويحددوا ويقسموا البلد ويتم توزيع الفلاحين على اللجان في انتخابات وبالأمر يذهب الفلاحون لأعطاء أصواتهم للحكومة . وانتقلت إلى مركز مغارة بمحافظة المنيا وعاشت مع الفلاحين وأرائهم حول الأحزاب السياسية واتجاهاتهم في الريف المصري .

ويقول عبد الحميد إبراهيم فلاح . عندنا العائلات الكبيرة لها دور كبير في الانتخابات فيسألون على أصوات الفلاحين ونحن نقدر هذه المصائب لأنها تخدم جموع المواطنين في القرية . ويضيف أحمد فؤاد فلاح : . عندنا أحزاب ولكن ليس لها دور لأن الفلاحين لا يعرفون شيئا عنها .

□□ هذه جولة استطلاعية لبعض قرى الصعيد أكدت اتجاهات الفلاحين ورأيهم في الأحزاب السياسية ومعايير انتخاب المرشحين لمجلس الشعب ويؤكد مدى تأثير الأمية والفقر والمصائب القبلية .



المصدر :

٢٢ - ح - ر

التاريخ :

١٦ - أ - ١٩٨٧

مرشح قائمة الحزب الوطنى بالمنوفية يحيل عمال مصنعهِ الى محكمة الجنج

قام عبدالمصود حمزة عضو مجلس الشعب السابق ومرشح قائمة الحزب الوطنى الديموقراطى بمرس النابن منوفية فى الانتخابات القادمة - بإحالة عمل مصنع الزجاج الذى يمتلكه مع والده إلى محكمة الجنج .

كان العمال قد طُلبوا بالحقوق العمالية لهم ولزملائهم مثل التأمين لتشمل على أجورهم الحقيقية واشراكهم فى التأمين الصحى وغلاء المعيشة المقرر لهم عملا بنص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ وكذا الاجور المستقطعة منهم .

ويعد ان عرض الامر على مكتب علاقات الوسط الذى قام بالاشراك مع لفتيش وزارة القوى العاملة وثمين ان صاحب المصنع متورب من دفع الاقساط الحقيقية عن اجور العملية لجميع عماله منذ تعيينهم وتم ابلاغ هيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التى اوقعت الحجز على شركة حمزة وفروعها استيفاء لحقوق الهيئة التى اثبت البحث والتحقيق تلبسه متوربا من دفعها .

وردا على مطالبة العمال بحقوقهم قام صاحب العمل بفصل العمال الشاكين واحيل امر فصلهم امام القضاء العالى بعد فشل المساعى الودية . واصدر القضاء كلمته بالغاء الفصل والزام صاحب العمل بأن يؤدى اجور العمال المفصولين .. إلا ان صاحب العمل امر على عدم تنفيذ احكام القضاء لما له من نفوذ واتصالات حتى ساءت حالة العمال وتشردت أسرهم - ولما وجد العمال انه لا فائدة مع صاحب العمل وضرب عرض الحائط بالقوانين والاحكام القضائية وبدأ التلاعب اجبرهم فى ظروفهم هذه على توثيق اقرارات وتنازلات عن جميع شكاواهم والاحكام الصادرة لصالحهم مقابل شيء من حقوقهم .

وتمكن العضو ووالده من دفع دعوى خصومة ضد الهيئة العامة للتأمينات لرفع الحجز عن شركته وفروعها وشاع على التأمينات الاجتماعية مايزيد على ١٢ الف جنيه - ولم يتمسك بحقه إلا المواطن فاروق ابراهيم الخضرى قائم عليه النائب دعوى وجعته بتبديد رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٨٥ ثم قضت محكمة الجمالية ببراءة المواطن من التهمة ومازالت حقوقه شائعة عند النائب ووالده .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦ أيار ١٩٨٧ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصحف والأحرار

هؤلاء هم رجال التحالف الإسلامي .. ورجال مخلصون لعقبتهم .. ثابتون على مبادئهم .. من أجل كلمة الحق .. ذاقوا الكثير من التعذيب .. ولم يخافوا جبروت السلطات وأرهاب الحكام .. ومن أجل أن يكون الإسلام هو الحق تقوم جريدة الأحرار بتقديم هؤلاء الرجال إلى القراء ..

بسم الله الرحمن الرحيم : اصبر معي يا رب

محمداً

المشهورة دعوى : رضع التقناقص بيسن القوانين

الصحفية والأحرار

اعداد :
صالحة علام
اسامة الكرم
محمد الفقي
جمال شوقي



من ينافع عن قوانين الشريعة المصوبة داخل المجلس؟

الكريم وبالشرط التي اتفق عليها فيها.

المجلس
• ويضيف : وقد قمنا هذا المشروع الى مجلس الشعب عن طريق الدكتور الزجرى اسماعيل منقول عليه رحمة الله الذي قدم بدوره الى مجلس الشعب الذي اصطلح الى لجنة الشكاوى والمقترحات برئاسة الزجرى محمد بوابي الذي كتب تقريراً عنه أكد فيه انه لا خلاف ولا جدال في تطبيق هذا المشروع . واحال الى مجلس الشعب الذي احاله مرة أخرى الى اللجنة التشريعية التي لم تتخذ فيه اي اجراء واضح في حاجة الى تحريك والدفاع عنه . وبالنسبة للقانون المدني فلم تكن في حاجة الى تعديل مواده البالغة ١٤٠٠ مادة تقريباً سوى ثلاث مواد فقط من التي شجع الرأى وقد عدلنا ما بمشروع قانون الخمرينغ الذي ويقدم للبلد بملء لساننا للشعب الشريعة صلاح

الاستاذ الحجة ديعس المجلس ورئيس مجلس ادارة خريدة النور الإسلامية . مرتج المجمع الفروي بالذاترة الاولى محافظة بجيرة ... يقوم برناميه الانتخابي على التناوب بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية واتخاذ منهج الله شريعة ومنهاجاً . ويرى الاستاذ الحجة ديعس فكرة برناميه الانتخابي بقوله : ان فكرة البرنامج واضحة جداً . وهي تقوم على اساس تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع لم في العالم الإسلامي كله . وذلك بان يتم رفع التناقض بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في المرحلة الاولى . ول ظل هذا الاستمرار بينهما يمكن تطبيق كافة الشائع الإسلامية في شتى مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والسياسية ونحوها .

وعن كيفية رفع التناقض بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية . فيرى ان هذا التناقض يتم رفعه بواسطة من اثنين . الاول مناقشة القوانين التي تم تبنيها طبقاً لاحكام الشريعة الإسلامية في مجلس الشعب الذي كان بين عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ . تلك اللجان التي شكلت من علماء الاسلام ورفها القانون الوضعي من اساتذة الجامعات ورجال القضاء وبعض الشخصيات العامة وشملت من اعادة تدوين كثير من القوانين طبقاً لاحكام الشريعة الإسلامية وعده تقتضي ضرورة طرية نظراً لكثرة ايراد وشتمها والثانية ان يكتب تعديل بعض المواد في قانون العقوبات تنظم في الحدود الإسلامية وبما يتواءمها من تعديلات ويعلق بها نظام الرأى في القانون المدني . وعن التعديلات التي تمت بالنسبة لقانون العقوبات والقانون المدني يقول : قمنا في حزب الاحرار باعداد مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات ليسمح بمقتضاها قانوناً اسلامياً كاملاً . لم تكن في حاجة الى العامة . هذا القانون يكمله وانما عدلنا منه ٥٦ مادة فقط وارادنا جعلها ١٤ مادة تم بها صيانة حدود السرقة بقطع يد السارق والارباق بالقتل او الصلب او بقطع الايدي والارجل بخلاف . وجدل شارب الخمر وجدل الزاني غير المحصن ووجد الثاني المحصن وجدل القاذف طبقاً للايات الواردة في صلب القرآن

في مراقبة تنفيذ احكام الله في كافة القوانين التي تصدر عن المجلس . لهذا فهو يصنع المسؤولين بتذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم : كلكم راع فالحاكم راع شعبه ومساله . وقادت لومته وايضا الاول والاخير راع بيته وتعال .

وللشيخ عبدالله الغوايي نشاط كبير وبمصر في خدمة أبناء الدائرة وضواحيها من امال الميزة والمطرية والمجالية وميت سلسل . فقد سبق بتقديم مشروع لائحة منظمة لتطبيق المبادئ الدينية المطرية . فاولية لتكون نواة لحركات اخرى في باقي احياء المنطقة ولكن المسألة رفضت التصريح بتخصيص قطعة ارض لذلك !! رغم وجود تبرع من إحدى الشركات الأجنبية بواقعة المشروع !! ويؤكد فضيلت ان مشاكي الصرف الصحي ورفض الطرق الوضعية . وايضا التوازن الضيق بين اسعار الحاصلات الزراعية ومصاريفها . هي اهم مآلهه التي تزعج نفس ليتزج حل املائه بالاضافة الى اصلاح خط التعليم . معروف ان الشيخ عبدالله

الغوايي سبق ان رفع في الانتخابات الماضية وحصل على اصوات كبيرة تكفي لدخوله المجلس إلا ان القيد الموضوعية في قانون الانتخابات من شرط الـ ٨ اعاق تنظيمه لإنشاء دائرة داخل المجلس .

الشيخ يوسف البدرى

اما فضيلة الشيخ يوسف البدرى المرتج الفروي بدائرة جنوب القامري بتأيد التحالف الإسلامي فقد تخرج في كلية دار العلوم عام ١٩٥٩ وبدأ نشاطه الديني مبكراً بالانضمام الى شعبة الاخوان المسلمين بمقره بمرسة احمد عرابي الثانوية بالقرناني وساهم في إنشاء عدة معاهد للدعوة والعديد من المساجد . هذا بالإضافة الى كتاباته الغنية بالصحف والمجلات المختلفة .

وقد قام فضيلت بالعودة من الاسفار خارج البلاد لدراسة احوال المسلمين في ايران وتركيا كما انه يسمي جاعداً عن طريق الزيارات المتكررة لوفد التثليل بين ايران والعراق . ويقوم بمساعدة الشعب الانساني في جهده .

• يدعو للائه بحث حول مفهوم

ابواسماعيل في ذلك الوقت الذي قدبه في ١٩٧٩ ولم يتخذ تجاهه اي اجراء وهو في حاجة ايضا الى يدافع عنه . وقد قدمنا كذلك قانوناً لغاء قانون احوال الشخصية وعذا مع بداية صدور جريدة النور . وهو بعيد الحال الى مكان عليه طبقاً لقانون الاجوال الشخصية الذي صدر سنة ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ والذي لم يسبب للبيت الحصري الشاكال التي سببها القانون الجديد من مدم كثير من الزيجات بعد قيامها .

الشيخ عبدالله الغوايي

وضعت قائمة التحالف بالذخيلة الشيخ عبدالله الغوايي المدرس بالازهر وابن المرحوم الشيخ عبدالرازق الغوايي الذي توفي بايدي زبانية التعذيب في الستينات حيث كان عضواً بارزاً في جماعة الاخوان المسلمين . والشيخ عبدالله الغوايي الذي اعتقل وعمره ١١ عاماً بعد ان اتم حفظ القرآن - حاصل على الاجازة العالية من كلية الدراسات الإسلامية والعربية ويستكمل حالياً رسالة الماجستير . جميعه تطبيق الاسلام هو الحل الوحيد لإنهاء مشاكلنا الحالية ويرى الشيخ عبدالله الغوايي ان المهمة الاساسية لعرض مجلس الشعب



المصدر :

الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ مارس ١٩٨٧

التربية في الإسلام بالملتقى الإسلامي بالوزارات هذا العام .

● خاص الانتخابات من أجل أن تكون كلمة الله هي العليا بتطبيق شرع الله وحشي يكون كل ما أمنا في وقتنا وعلى كل مقدسات ومعاق في بدنه من كل داء ويحده قوت يوم له ولعالمه .

● ويرتاجيه لتحقيق ذلك على المستوى العام تطبيق أحكام الشريعة بدلا من التلقين الوهمي .

● تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس التواضع بالحق والتهيؤ عن المنكر والسلم والطاعة للحاكم مالم يأمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة .

● تكوين مجلس شورى من علماء الإسلام ليكونوا بطلان خبيث يفسد العلماء المتخصصين كل في مجاله للاستشارة بأرائهم في تشريعات الحلال والحرام .

● إحلال رأي جمهور الفقهاء محل رأي الأقلية باعتبار أن الفقهاء أهل النظر والأجتهاد والتأليف أهل العمل والتمعن مع إعادة النظر في الأحزاب بوصفها أحوال .

● إعادة النظر في نظام الشورى عن طريق الاستفتاء وجعله نظاما أساسيا

وتطبيق خريظه .

● تحقيق الإصلاح الاقتصادي المتمثل في إلغاء الرأب كقائمة استهلاك وتوسيع الرقعة الزراعية واستثمار الأرض والتماتات الطبيعية وتعميم سعر الجنيه وعمدة حق الأوراق المالية

● وتبذل النظام العام للعاملين فيه والعودة للنظام الإسلامي في المراقبة والمسامرة والمضاربة والبيع بالتقسيط وبيع السلم محل الرأب في الداخل والخارج وذلك لتجميع رؤوس الأموال من وإلى البلاد .

● رفع الدعم غير المياتر بأعماله نقدا للمستهلك مباشرة .

● القضاء على أزمة التلة بين الملاك والستاتيريين ومنع استغلال أحدهما للأخر .

● احترام حرية الملكية وتنظيم موارد بيت مال المسلمين من الزكاة والمعدنات وانعاقها في مصارفها الشرعية والحاكم أن يتخضع الناذير الأثرية بمشورة العلماء لمد البعز والعداء السلام الغريبي المستورد .

● تحويل المصارف والاستثمارات إلى الشكل الإسلامي .

● إنشاء مصرف إسلامي عالمي مساهم لحيل المضمرات للجمعية الإسلامي لتشجيع الإنشاء الإسلامي محليا وعالميا .

● إعادة محاولة الدين الربوي وتحويلها إلى نظام إسلامي صرف قدر الأمكان .

● وإعادة النظر في سياسة الإعلام إذاعة مسوقة وسريفة وصحافة وسجرا وتاليف وبرامج وسياحة داخلية وخارجية واستبعاد ما يخالف الإسلام منها .

وتجريبه .

● إعادة النظر في السياسة التعليمية وتعديل المناهج حسب تعاليم الإسلام وإعادة النظر فيما يدور من دورس في مدارس البنات وتذكير مدارس البنين والقاء الفترة الثانية في مدارس البنات وجعل الدارسة اياما ثلاثة لكل فترة من الفترتين بالتناوب .

● إنشاء وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للقضاء على المخالفات الشرعية .

● بناء القوات العسكرية على أساس من التقوى والقوة التكنولوجية وجعل الوزارة باسم وزارة البهادر .

● قائمة العلاقات الخارجية على أساس أن عنصر الناس جميعا إلى الإسلام تحت ظل قوله الله . والله العزة وبرهوه وللؤمنين . .

● إنشاء مجلس شورى من علماء الإسلام ليكونوا بطلان خبيث يفسد العلماء المتخصصين كل في مجاله للاستشارة بأرائهم في تشريعات الحلال والحرام .

● إحلال رأي جمهور الفقهاء محل رأي الأقلية باعتبار أن الفقهاء أهل النظر والأجتهاد والتأليف أهل العمل والتمعن مع إعادة النظر في الأحزاب بوصفها أحوال .

● إعادة النظر في نظام الشورى عن طريق الاستفتاء وجعله نظاما أساسيا

وتطبيق خريظه .

● تحقيق الإصلاح الاقتصادي المتمثل في إلغاء الرأب كقائمة استهلاك وتوسيع الرقعة الزراعية واستثمار الأرض والتماتات الطبيعية وتعميم سعر الجنيه وعمدة حق الأوراق المالية

● وتبذل النظام العام للعاملين فيه والعودة للنظام الإسلامي في المراقبة والمسامرة والمضاربة والبيع بالتقسيط وبيع السلم محل الرأب في الداخل والخارج وذلك لتجميع رؤوس الأموال من وإلى البلاد .

● رفع الدعم غير المياتر بأعماله نقدا للمستهلك مباشرة .

● القضاء على أزمة التلة بين الملاك والستاتيريين ومنع استغلال أحدهما للأخر .

● احترام حرية الملكية وتنظيم موارد بيت مال المسلمين من الزكاة والمعدنات وانعاقها في مصارفها الشرعية والحاكم أن يتخضع الناذير الأثرية بمشورة العلماء لمد البعز والعداء السلام الغريبي المستورد .

● تحويل المصارف والاستثمارات إلى الشكل الإسلامي .

● إنشاء مصرف إسلامي عالمي مساهم لحيل المضمرات للجمعية الإسلامي لتشجيع الإنشاء الإسلامي محليا وعالميا .

● إعادة محاولة الدين الربوي وتحويلها إلى نظام إسلامي صرف قدر الأمكان .

● وإعادة النظر في سياسة الإعلام إذاعة مسوقة وسريفة وصحافة وسجرا وتاليف وبرامج وسياحة داخلية وخارجية واستبعاد ما يخالف الإسلام منها .

● وإعادة النظر في سياسة الإعلام إذاعة مسوقة وسريفة وصحافة وسجرا وتاليف وبرامج وسياحة داخلية وخارجية واستبعاد ما يخالف الإسلام منها .

● وإعادة النظر في سياسة الإعلام إذاعة مسوقة وسريفة وصحافة وسجرا وتاليف وبرامج وسياحة داخلية وخارجية واستبعاد ما يخالف الإسلام منها .

يقول : متفحة توفيق قاسم . ان

الناخب المصري عليه ان يكون لديه تصور مناسب للمرشح الذي سيخاروه لجلس الشعب . وماألتى سوف يطق ان شاء الله للإسلام والمسلمين . وذلك على أسس ومعايير أخلاقية ودينية شمس . إلى تحقيق الصلحة العامة للجميع .

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

عادل درغام

وفي الاسكندرية يقدم التحالف الإسلامي . عادل درغام . خريج المعهد العالي لخدمة الاجتماعية عام ١٩٨٢ والذي يعيش من أنشطة شباب الاسكندرية في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين . وفيه عضوا في العديد من الجمعيات الخيرية بالاسكندرية .

ويطلب عادل درغام بشروطه إنشاء صندوق توفيق للشباب خاص بحل مشكلة الاسكان التي تفتبر عنق الرجاجة لحل مشاكل الشباب

● محمد موسى الغرباوى

وفضيت قائمة التحالف الإسلامي

● محمد موسى الغرباوى

وفضيت قائمة التحالف الإسلامي

● محمد موسى الغرباوى

وفضيت قائمة التحالف الإسلامي

● محمد موسى الغرباوى

وفضيت قائمة التحالف الإسلامي

● محمد موسى الغرباوى

وفضيت قائمة التحالف الإسلامي

● محمد موسى الغرباوى

وفضيت قائمة التحالف الإسلامي

● محمد موسى الغرباوى

وفضيت قائمة التحالف الإسلامي

محمد توفيق قاسم

اما المرشح الثاني عن العمل في قائمة التحالف الإسلامي في دائرة جنوب القاهرة . محمد توفيق قاسم .

رئيس قسم بقطاع الشؤون الإدارية بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج . يرى ان الهدف الاساسي له هو تطبيق الشريعة الإسلامية لكي يستطيع المجتمع الإسلامي أن يتفهم من كونه

ويصلح من امره دنياه وأخرته .

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات

● محمد توفيق قاسم قام بمجهود كبير في طرأن لقائنا مركز إسلامي كبير يضم مسجدا . مسجد البسدي الإسلامي . وستتسب محضرا طيبا . وفصل تقوية لطيفة للناس ومركزا لتعليم القرآن وأدرا لتسابات



المصدر : ٢٩٢ حسان

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالدائرة الثانية . حيث تم
بمحافظة الدقهلية . محمد محمد
موسى الغرباوى . المفتش بوزارة
التشوين .
يرى موسى الغرباوى ان المشاكل
المستعصية التي تواجه مصر لاجل
لها سوى الاسلام لقد خاضت مصر
العديد من الحلول الا هذا الحل الذي
هو تطبيق شرع الله في ارضه .
كما يطالب موسى الغرباوى بالقاء
قرار وزير التشوين رقم ٨٥/١٦٨
والخاص بتنقلا مفتش التشوين
وكذلك انصاف حملة المؤهلات
المتوسطة وموق المتوسطة .

خالد الزعفراني

وقد رشح التحالف الاسلامي في
المقد العزى بدائرة كفر الشيخ خالد
الزعفراني احد الوجوه الاسلامية
التي تتمتع بشعبية كبيرة داخل
المحافظة . لقد اعتقل اربع مرات
وعذب على ايدي مراكز القون في
السبتيات والسبعينات وبالرغم من
ذلك فقد استطاع الحصول على درجة
المجستير من داخل المعتقل .
ولخالد الزعفراني العديد من
المؤلفات الاسلامية منها . دعوة
الاخوان المسلمين وعقوبة ابناء
جماعتها . و . . . اب القبر ونعيمه .
و . لقاء ملك الموت



المصدر : النبا - رام

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحياة في الانتخابات

بين تأكيد الحكومة وشكوك المعارضة



خالد محضر الدين



وحيد رافت



ابراهيم شكرى



د. احمد سلامة

- الأحزاب : توقيع الناخب في جداول
- الانتخابات ضمان للصوت الصحيح
- إدارة الانتخابات : القانون يمنع هذا .. ولا اجتهد مع وجود نص نحن محايدون

تحقيق : عبد العظيم الباسل

أولها : تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ليصرف القضاء ليس على اللجان العامة فقط ولكن على اللجان الفرعية أيضا .

● **لغيا :** إلغاء حالة الطوارئ خاصة في فترة الانتخابات خوفا من أن يساء استخدامها .

● **لحيا :** ضمان عدم اسامة استخدام بطاقات المرأة والتصويت بها من غير صاحبات الشأن !! ومن هنا نقترح أن يتم الانتخاب بالبطاقة الشخصية أو العائلية ثم نختم « بختم معين » حتى لا يتمكن الناخب من الإدلاء بصوته أمام لجنتين !!

لا اجتهد مع وجود نص

□ اللواء احمد راسخ مفير: إدارة الانتخابات يجب قائلًا : الانتخاب بالبطاقة الشخصية وتسجيل رقمها أو ختمها اجراء لم ينص عليه القانون وهناك قاعدة قانونية تقول « لا اجتهد مع وجود نص » .

وإن اعتقدنا أن هذه الاقتراحات من جانب الأحزاب هي اقتراحات غير عملية وغير منطقية أيضا .

في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة جديدها في الانتخابات في نفس الوقت نجد كثيرا من الشكوك من جانب الأحزاب . البعض يطالب بإدارة الانتخابات بعيدا عن اشراف وزارة الداخلية.. والبعض الآخر يتنادى بتوقيع الناخب أمام صوته وتسجيل رقم بطاقته - شخصية كانت أم عائلية - وعدم ظهور المسؤولين التنفيذيين مع مرشحي الحزب الوطني في مؤتمرات دعايتهم ضمانا لجدية المنافسة .

ما هي الضمانات المطلوبة أكثر من تلك الضمانات التي وثقها القانون والقرارات الخاصة بالانتخابات وبمباشرة الحقوق السياسية التي تكفل الحرية الكاملة للناخب عند الإدلاء بصوته - هكذا يقول اللواء احمد راسخ مدير إدارة الانتخابات .

ويضيف قائلا : إن جميع الضمانات مكتوبة للمرشحين سواء كانوا قوائم حزبية أو أفرادا .. وهي تبدأ من حضور مندوب عن المرشح في كل لجنة انتخابية وتنتهي بوجود نفس المندوب في عمليات فرز الأصوات التي تتم تحت إشراف رجال اللجنة القضائية .

ماذا تقول الأحزاب

□ مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار : نحن نؤكد على كلام الرئيس مبارك الذي أعلن في زيارته المفاجئة لأسوان .. ونأمل أن يكون الحياذ كاملا .. ومن أجل ذلك تقدمنا باقتراحات للرئيس مبارك ليصدرها في شكل قرارات بقوانين :



المصدر :

الألم

التاريخ :

١٦ مارس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقارنة بمرشحي الحزب الوطني باعتبار إنها أجهزة عامة يملكها كل الأحزاب . ونحن نرحب بتأكيد الرئيس مبارك على جيد الحكومة في الانتخابات وننتهي أن نسمعه المسئولون في الحزب الوطني خاصة وأنه كان قدوة في إدارته الأخيرة لأسوان وبورسعيد حيث لم يرافقه خلالها بعض الوزراء باعتبارهم ضمن قوائم المرشحين لعضوية البرلمان على قوائم الحزب الوطني .

تأييد لا تأثير !

□ الدكتور أحمد سلامة وزير الحكم المحلي يعقب قائلا : لا أوم على أيام عضو الحزب إلا ما كان موقعه وأيا ما كان وظيفة في أن يدعو بمجلس مرشح الحزب .

والمرغوب - أيضا - على أي شخص ينتمي لأي حزب أن يكن على التزام أدبي بالعدالة لمرشح حزبه خاصة وأن نجاح الأحزاب ومدى قبول الشعب لها يقاس بمدى للمعاد التي حصل عليها الحزب في مجلس الشعب .

وأما المتنوع والذي يخرج عن الحيدة أن يستقبل الموقف أمكانيات وظيفة التي تشكلها الدولة في تحقيق مكاسب لحزبه .

ومن هنا ينبغي أن يكون هناك فرق بين الحيدة والتدخل . فالتدخل المرفوض هو استغلال المسئول التقني لامتكانيات وظيفته سواء كانت مدية أو أدبية للتأثير على أصوات الناخبين .

وبين وزير الحكم المحلي بالتأثير أن يرغم المسئول مؤسسي على تغيير أرائهم دون إيمان واقتران من جانبهم لصالح المرشح هذا أو ذاك .

ولكن إذا تمكن المسئول من اقتناع مؤسسي بصفاته ما يدعو إليه واقتن المؤسسون بذلك .. فهذا لا يكون تأثيرا وأما تأييد واجب .

□ فالدعاية لمرشح الحزب التزام واجب حزبي . وأما التأثير على الناخبين لصالحه هو المرفوض .

ويضيف وزير الحكم المحلي مقبلا على الطائفة بالقانون الطارئة في فترة الانتخابات ليقول : لا نستطيع إعداء فالحاجة لتطبيق مازالت قائمة . ولكننا متفلقين على عدم استخدام الحركة الانتخابية لاسيما وأما لم نستخدمه من قبل .

أما بالنسبة لتشديد العقوبة في جرائم الاعتداء على الحريات السياسية .. فنحن نزيد ذلك ونطلب تشديد العقوبة تلك على المتخالفين عن التصويت في الانتخابات التالية أو غيرها من الانتخابات .

□ اللواء أحمد واسع يعقب قائلا : الشريعة لا علاقة لها بالعملية الانتخابية غير تأميتها وتنظيم الإجراءات الخاصة بها من أعداد كتشوف الناخبين وتلقى طلبات الترشح .

أما سير العملية الانتخابية داخل اللجان ولجان الفرز فامرهم متروك لإشراف القضاة في حضور مندوبي المرشحين حيث تتم على مرأى ومسمع منهم .

وبالنسبة لأصوات السيدات اللائي تخوف البعض من استخدام أصواتهن لغیر مصالح الشان لوك أنه لن يسمح لأي سيده بالالاء بصوتها الانتخابي إلا بعد التأكد من شخصيتها وأن يكون أسماها مدرجا بجندل اللجنة التي تدل بصوتها أمامها .

والقول لن ينبغي من رئاسة مساعد وزير الداخلية للجنة إعلان النتائج نصيبا من التلاعب في النتائج النهائية .. أنه يرأسها بالفعل ولكن هذه لجنة عليا لا تلك أن تعمل في النتائج التي حصلت عليها الأحزاب وأما دورها هو تجميع ورصد النتائج التي أعلنت في الد ١٨ دائرة حتى تقوم بحساب نسبة الـ ٨٠٪ ، التي لابد أن يحصل عليها الحزب الفائز .. وذلك لتوزيع القاعد الانتخابية وفقا لعدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها الأحزاب الناجحة .

الدعاية للحزب الوطني

□ أما المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل فيحذر من إنباز المسئولين التقنيين إلى جانب مرشحي الحزب الوطني ليقوموا بالدعاية لهم واستغلال مواقعهم التقنيين في خدمة المرشحين المنتخبين إليهم .

والقول ذلك - والكلام لرئيس حزب العمل - من واقع تجربتي الانتخابية في عام ١٩٨٤ حيث قام أحد رؤساء الحزب - دائرتي الانتخابية - بالدعاية ضدني في المساجد والمؤتمرات العامة لصالح منافسي من مرشحي الحزب الوطني .

وهناك نقطة أخرى تتعلق برسائل الإعلام فهي ذات تأثير كبير في العملية الانتخابية .. لذلك لا يجب أن تعمل هذه الأجهزة في خدمة مرشح على حساب المرشح الآخر . وينبغي عليها أن تعطي فرصا متساوية لرؤساء أحزاب المعارضة

□ خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع يؤكد على وجهة نظر رئيس حزب الأحرار ويطلب بتوقيع الناخب أمام صوته أو أن يضع بصمته ، بالنسبة للاميين ، حتى نتأكد من أن الصوت الذي أدلى به الناخب هو صوته الحقيقي .. وبذلك نحل المشكلة التي تظهر داخل اللجان خاصة التي يغيب عنها مندوبو المرشحين فيرفع أعضاء هذه اللجان للناخب بالأصوات حسب هوامم !!

مطلوب حيد وزارة الداخلية

□ أما الدكتور وحيد رافت - نقيب رئيس حزب الوفد - فيؤكد على قضية الحيد بقوله : يجب أن يكون من جانب الحكومة وبين تدخل جهات الإدارة مركزيا أو محليا خاصة وأن اللجنة التي تعلن نتائج الانتخابات يرأسها مساعد وزير الداخلية - وفي - أيضا - التي تقوم بحساب مقاعد كل حزب في البرلمان وفقا لنسبة الأصوات الصحيحة التي حصل عليها .

ومن هنا نرى ضرورة الحيد الكامل من جانب وزارة الداخلية . وإذا كان ذلك على المستوى المركزي - والكلام لنائب رئيس حزب الوفد - فإنه ينطبق كذلك على المحليات في المحافظات فلا يجب أن يتدخل المحافظون ورؤساء المدن للتأثير لصالح مرشحي الحزب الوطني .. وعليهم أن يلتزموا بالحيادية الواجبة .

وهناك نقطة أخرى تتعلق بجدول الناخبين حيث يجب أن يحصل كل حزب على أدق وأحدث صورة لهذه الجداول لأن الجداول التي وزعت على الأحزاب لم تعد منذ عام ١٩٨٤ وهناك وفيات كثيرة تستبعد جوانبها - أصوات صحيحة لم تذهب إلى قوائم هذه الجداول !!

والفقيه في النهاية وكما يقول نائب رئيس حزب الوفد تتعلق بالسوتيلي والشعور بها من جانب الإدارة المشرفة على إجراء الانتخابات والتي من واجبها أن تلتقي الحيد الإيجابي لا السلبي !!



المصدر : الأمل رام

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إقامة الانتخابات تتطلب إصلاح من الدستور على مراد

كثبت .. إيمان مصطفى :

بإقتراب موعد إجراء الانتخابات .. ظهرت مشكلة هامة بالنسبة لعدد مندوبى الأحزاب الذين سيقومون بعملية مرافقة سير العملية الانتخابية داخل كل لجنة ، ومندوبى المرشحين للقاعد الفردية والمنوط بهم القيام بنفس المهمة .
فقد كفل القانون لكل حزب حق ترشيح مندوب له في كل دائرة تقدم لها بقائمة من مرشحين .. وفي التعديل الأخير لقانون انتخاب مجلس الشعب والذي جمع ما بين نظام المقعد الفردى بالإضافة إلى القوائم الحزبية .. أقر القانون أن يكون لكل مرشح للمقعد الفردى مندوب أيضا .. وأمام كثرة عدد المرشحين للمقعد الفردى والذي بلغ في المتوسط نحو ٥٠ مرشحا بكل دائرة علاوة على قوائم الأحزاب .. فإن من المقرر طبقا للقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية أن تجرى القرعة من بين هؤلاء المندوبين سواء للقوائم الحزبية أو للقاعد الفردية بحيث يختار ٦ مندوبين من بينهم .
وقد قام المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكي بإبلاغ اللواء أحمد راسخ مدير الإدارة العامة للانتخابات بهذه الملاحظة حيث أبدى الأخير استعداده لتقديم أى اقتراح من الممكن أن يساهم في حل هذه المشكلة إلى مجلس الدولة للنظر في الوضع القانوني له .
وبالفعل فقد أرسل الدكتور حلمى مراد الأمين العام للحزب خطايا رسميا لإدارة الانتخابات يتضمن أن تتم القرعة بالنسبة لمندوبى المرشحين للمقعد الفردى دين اشراك مندوبى القوائم الحزبية في القرعة بحيث يكون مندوبين في اللجنة وأن يستكمل العدد القانونى من بين مندوبى المرشحين للقاعد الفردية .
وصرح الدكتور حلمى مراد .. بأن تعدد الأحزاب هو النظام السياسى للدولة وأن لتلك الأحزاب عدد ٤٠٠ مقعد بمجلس الشعب في حين أن القاعد الفردية عددها ٤٨ مقعدا فقط .. ومن ثم يصبح من غير المنطقى أن يكون مندوبو الأقلية هم المراقبين للعملية الانتخابية !!



المصدر : ٢٢ - ٢٠٠٢ م

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٨٨

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرحلة جديدة لتحرك الأحزاب بعد مداواة جرحى القوائم !

كتب : عبد العظيم درويش

• **وفي التحالف :** مازالت قيادات التحالف - العمل ، الاحرار : الأخوان المسلمين - يجهون اتصالات مكثفة لاستكمال قوائم مرشحين في بعض الدوائر وذلك خلال الفترة المتبقية امامهم في ضوء القانون، حتى يوم ٢٦ مارس الحالي .

• **وفي حزب الامة :** تؤكد كل الشواهد أن الحزب قد فقد الأمل في تخطي عقبة الـ ٨ % من أصوات الناخبين وبالتالي فقد اختفى مرشحو الحزب تماما عن الشارع السياسي حيث لم يتحرك مرشحو الحزب الوطني حتى الآن !

بدأت الأحزاب السياسية مرحلة جديدة من مراحل تحركها خلال المعركة الانتخابية التي بدأت ملامحها تتضح يوما بعد يوم : بعد أن كان نشاط الأحزاب فيما عدا الحزب الوطني مقصورا خلال الفترة الماضية على مداواة جرحى القوائم ، ورأب الصدع الذي أصاب بعضها بسبب ترتيب هذه القوائم .

• **ففي الحزب الوطني :** يؤكد كمال الشاذل الأمين العام المساعد للحزب الوطني وأمين التنظيم أن الحزب سيلتزم بكل الموضوعية خلال المعركة الانتخابية التي يؤكد على أنها ستكون منافسة شريفة بين جميع الأحزاب السياسية من أجل مصر وشعبها

• **وفي حزب الوفد :** يستعد الحزب لبدء حملته الدعائية في صورة مؤتمرات شعبية تشترك فيها قيادات الحزب حيث سيعقد أول مؤتمر شعبي في الفيوم يوم السبت القادم يشارك فيه فؤاد سراج الدين رئيس الحزب وجميع قيادات الحزب .

ويقول الدكتور عبد الحميد حشيشي السكرتير العام المساعد للحزب أنه تم إعداد جدول زمني لعقد مؤتمرات شعبية - في عواصم المحافظات - يشارك فيها جميع قيادات الحزب وذلك بدءا من يوم السبت القادم .

وقال إن لجنة الإعلام الانتخابي انتهت من طبع البرنامج الانتخابي للحزب والذي يركز على ٥ محاور أساسية هي الشريعة الإسلامية ، النظام الدستوري والانتخابي والسياسي ، الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والربط بين الديمقراطية السياسية وبين الديمقراطية الاجتماعية ، والسياسة الدولية والعربية .



المصدر : جنة

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كل القبائل تؤيد حزب في مطروح

العمل والمطمحون يتقنون ذلك فيصمم سعد الحماض

في بنى مسجوف مشفقون ولقبايون على رأس

قائمة حزب العمل تطبيق الشريعة الإسلامية

ابراهيم الجعفرى تصدى لجبروت المحافظ ، وتورقه هجوم الفقراء

مطروح من : أبو الزغبي

تضم قائمة حزب العمل الاشتراكي بمصر مطروح ثلاثة من قيادات العمل السياسي بالمحافظة .

وتعتبر قائمة حزب العمل الاشتراكي أقوى قائمة بالمحافظة نظرا لثقل الوزن السياسي للمرشحين حيث تضم خلفهم كبرى قبائل مطروح . لكل مرشح منهم قبيلة التي تتنافس الإدارات الحاكمة بالمحافظة على كسب ودها . وبذلك تكون المعركة في مطروح من جانب واحد فقط طرفها حزب العمل الاشتراكي ، في الوقت الذي تخطط فيه قوائم الأحزاب الأخرى بما فيها قائمة الحزب الوطني التي يدعمها المحافظ وحاشيته وأدائه . ولكن قوة قائمة العمل طغت على كل ما عداها نظرا لسايمتكم به مرشدو الحزب من تساييد شعبي طاع . وبالتالي قائمة الحزب .

(١) - إدريس هيبه جبر : فلاح - كان رئيسا لمجلس محلي منبئية مطروح ووزير متقاعدين واستقبل وانضم لحزب العمل . وهو يشغل مركز الأمين المساعد للمحافظة وشغل له الترشيح في قائمة الحزب في انتخابات ١٩٨٤ . وهو من أبناء قبيلة الإنشاشات (على الأحمر) وهي من كبرى قبائل الصحراء الغربية ويمارس العمل السياسي منذ عشرين عاما وكان عضوا بارزا بالاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب بمطروح .

(٢) - سعد حسنين الخناس : فلاح نقاب المعلمين بمحافظة مطروح وأمين الحزب وعضو اللجنة التنفيذية

وهو من أبرز قيادات العمل السياسي وبنواده بالمحافظة ويرجع اليه الفضل في تفتيت وإزالة الإقطاعية القبلية التي كانت تأتي بمرشحين بالاتفاق مع العمد والمشايع لا يملكون المحافظة خبر تمثل في خاض الحزب - الانتخابات الماضية ضد مرشحي الإنشاشية (الحزب الوطني) مما فتح الطريق أمام بقية الأحزاب لدخول الانتخابات هذا العام بإتداء من المحافظ .

(٣) - غريال عكش كبد العزيز - فلاح - من قيادات فياضل المسننه بمطروح عضو بالمجلس المحلي لمركز مطروح ... ويمارس العمل السياسي منذ الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي .. تؤيده قبيلته في الترشيح للوقوف ضد طغيان الحزب الوطني بالمحافظة .

هذا ويرتكز المرشحون في قائمة الحزب على المشكلات الرئيسية ومكانية حلها حيث يتعرض المواطنون بتسايفات المحافظين لعدد من المشكلات التي عجز عن حلها الحزب الوطني وقيادته وأبرز مشكلات المحافظة تكلص في الآتي :

● مشكلة مياه الشرب : التي تعاني المحافظة منها معاناة شديدة وخاصة

في فصل الصيف مما يعرض السباحة والصيف للأنهار الشديد والتسراج عاما بعد عام وتهدف حلول المرشحين في مكانية استكمال ، سرعة النصر ،

التي وصلت الى مدينة الحمام على بعد ٢٢٠ كيلو من مطروح وإصلاها الى مطروح مع الاستفادة بخلف تجمعات عمرانية جديدة وزاوية بالقرب من ربع مليون قدان

● مشكلة تمليك الأراضي الزراعية والصحراوية لإنشاء المحافظة على الرغم من وجودهم فيها وزراعتها منذ عشرات السنين . وعلى الرغم من صدور قانون من مجلس الشعب عام ١٩٨١ لتمليك الأراضي لروافعي اليد في المحافظات الصحراوية وبدأ تطبيقه في المحافظات الأخرى . ولم يبدأ حتى الآن بمطروح التقدم فيه خطوة واحدة .

● مشكلة الإسكان وهي مشكلة حديثة العهد بالمحافظة وذلك بسبب سوء التخطيط من جانب الحزب الوطني والحكومة وكثرة تدخلاتهم بالواسطة والصعوبة والاستيلاء على حقوق المواطنين فبدل من توزيعه على أحيائهم المستحقين وتم توزيعه على أحيائهم وأقاربهم وأقاربهم . هذا بخلاف بيع عدد كبير من الوحدات السكنية الـ هيئات ومؤسسات متعددة على الرغم من مخالفتها للوائح والقرارات المنظمة للإسكان الشعبي .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٧ مارس ١٩٨٧

المصدر:

النش

● الخبثات ومشكلاته المتعددة ..
وعدم توافر فرص العمل السكانية
والمناخية لإبناء المحافظة ، مما عرض
إبناء المحافظة لأول مرة في تاريخها إلى
البطالة
ونظرا لأهمية هذه القضية بصفة
خاصة فقد أقر لها مرشحو حزب
العمل الاشتراكي في برنامجهم العامة
مشروعات أنشائية صغيرة لملأين
الغذائي ومشروعات سياحية وبيئية ،
بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام
بالتصالح الأراضي الزراعية وتمليكها
لشباب المناطق التي تتوافر بها
المياه العذبة والأراضي الخصبة .

مرشحوا حزب العمل عن دائرة بني
سويف رجال اتخذوا من الإسلام منهجا
لهم في عملهم .. معروفون لدى اهالي
بني سويف بالشرف والسطوة
ويجدونهم معهم في الشدائد ، وهدفهم
هو الإصلاح ورفع المعاناة عن الشعب
ولغاها القوانين المقيدة للحريات
● حسن جوده عبد الحافظ من مواليد
عام ١٩٢٩ ويعمل موجه عام رياضيات
بالتربية والتعليم عضو مجلس
سليق ، دورة ٨٤ ورئيس مجلس إدارة

جمعية الدعوة الإسلامية في بني سويف
وقد قامت هذه الجمعية كما يشهد
بذلك الامال بإنشاء مدارس الدعوة
وحضانتها وبها ١٧٠٠ طفل ومدارس
الدعوة بالقرآن وبها ٤٠٠ طفل وحضانة
الدعوة يتاصر بها ١٥٠ طفل جميع
اسلامي في بيابه مسجد ومسؤول
وايضا مسؤول في بني سويف في
بهيتين وإنشاء الله سوف يتم إنشاء
مدرسة في الواسط فبعد ان حصلت
الجمعية على الأرض هذا غير المساجد
التابعة للجمعية في مراكز المحافظة
ويتمد بني سويف وعن برنامج . يقول
حسن جوده عبد الحافظ عن اسباب
ترشيحه لنفسه : هدف هو الإصلاح
الشامل في التعليم والإسكان والإعلام
والاقتصاد من منطلق اسلامي لكما في
صلى الله وسلم (لا يصلح آخر هذه
الامة الا بما صلح به اولها) كما
سبحان بالمطالبة والعمل الفاعل
القوانين سيئة السمع مثل قانون
الطوارئ وقوانين الانتخابات كلها
وتعديل الدستور حتى نحصل على
ديمقراطية سليمة .

● زكي الشعراوي من مواليد ٢٧ -
١٢ ٤٥ مركز الفشن ، يعمل رئيس
قسم التنمية العمرانية بمأجوده
المحلية لمركز الفشن ، وعضو مجلس
إدارة نقابة الأطباء في بني سويف ،
وأمين مساعد حزب العمل من بني
سويف .
● زكي الشعراوي له مساهم طويل
بالعمل السياسي وتاريخ حافل في مقاومة
الفساد في عام ٧٥ فاز في انتخابات
المجالس المحلية وأصبح وكيلا
لمجلس محلي المدينة بالفشن ول خلال
هذه العدة تبني كثيرا من القضايا التي
تهم الجماهير والعمل على حلها خاصة
مشروع الجزائر المتأخري .
ولولا القيود التي تم في انتخابات
مجلس الشعب عام ٨٤ والاعتداء على
منوحي حزب العمل في الجلسان لكان
عضوا في مجلس الشعب
وعن برنامج الانتخابي يقول :
سوف اعمل على تحقيق مساجد في
برنامج حزب العمل الاشتراكي من رفع
المعاناة عن الطبقة السكادحة وأرشاء

قواعد الديمقراطية السلمية والعمل
على إلغاء القوانين المقيدة للحريات
وسيرة السعفة .

● أحمد عبد الرحمن محمد نوح
وشهرته أحمد نوح من مواليد ١٩٤٧
طنسا مركز بيا .. يعمل ملحق تسيير
بمديرية تموين بني سويف ورئيس
مجلس إدارة جمعية الاسكان بمديرية
رئيس الجمعية الاستهلاكية للعاملين
بالتموين ورئيس مجلس محلي قرية
طنسا مكو سابقا يعاهد أحمد نوح
الوطنيين على السعي الجاد لتحقيق
مساجد في برنامج حزب العمل من تطبيق
الشريعة الإسلامية ، ورفع المعاناة عن
الطبقات الكادحة والتعليم النشء على
اساس دين سليم وإدخال مشاريع
التنمية بالمحافظات والقضاء على
مشكلة البطالة وإلغاء القوانين المقيدة
للحريات ومعاودة كتاب نيفيد .

كتب - عبد العزيز سليم
أبراهيم الجعفري أمين حزب العمل
الاشتراكي بمحافظة البحر الأحمر ، لا
ينتمى إلى مدينة أو مكان محدد
بالمحافظة ، ولكنه يعتبر نفسه أبنا
للمحافظة كلها وخادما أمينها ومخلصا
لأهلها .
لسنا في حاجة لأن نلقه للناس ،
فاهل البحر الأحمر يعرفونه جميعهم
لموافقه الصلبة في الحق وحماية حقوق
الوطنيين وخاصة الفقراء والكادحين
والمتواضعين منهم .

انتخبه اهل البحر الأحمر في
الانتخابات الماضية لمجلس الشعب
وبالفعل حصلت قائمة حزب العمل على



أبراهيم الجعفري



المصدر : الشهر سنة ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

القرى تقوم بتحلية ماء البحر ويكون لديها اكتفاء ذاتي. ولا تعتمد على حق من المحافظة في متطلباتها.

وعن مشاكل الغدقة يقول :

المئات من أبناء المدينة الذين ولدوا فيها ومنزجون ولديهم أولاد يقبضون مع أسرهم في سكن واحد وكثير منهم أيضا يقبضون بمساكن مرتفعة الأجر أو غير مناسبة وتكثر الزلزالها بمعرفة الإدارة الهندسية بمجلس المدينة.

ومشكلات أخرى كثيرة تهم الصيادين بالغدقة وتستحق الشطر إليها باهتمام . وخاصة تلك القبوض المفروضة على الصيادين ومنعهم من الصيد ليلا . فلذلك أهمية كبرى .

وفي مدينة سفاجا ؟

مازال أثنى وأبناء مدينة سفاجا الاصليون يقبضون في المساكن القديمة (العتشي اليابالي) بالإضافة إلى نقص الخدمات الطبية بالمدينة ومنجم أم الحويطات حيث يتم نقل الكثير من الحالات إلى مستشفى الغدقة العام وفي تبعه ١٠كم .

ومع تطور مدينة سفاجا في المستقبل فليزم إنشاء مدرسة بحرية إن شاء الله .

ويجب التفكير الجاد في مستقبل شركة الفوسفات وشركة الحمراوين حيث أنها مصدر الرزق الوحيد لأهالي مدينة القصير وهذه الشركات مازالت تعاني من الدولة .

بالإضافة إلى كثرة حملة المؤملات العليا بالقصير دون عمل حيث يعملون الآن بغابات تراب الفوسفات وهذا العمل وإن كان كريما إلا أنه غير مناسب لتخصصاتهم العلمية . كما أن وضع توقيت للصيد بالخبر ووضع قبوض غربية على الصيادين بحجة الأمن وخلافه جعل الكثير من الصيادين لا يجدون رزقا .

والغريب أن تنشر الصحف عن حاجة المحافظة إلى مؤملات عليا وأن بها آلاف فرص عمل للشباب القادم للبحر الأحمر وأن المساكن متوفرة والمناخ جاذب في الوقت الذي يعاني فيه أبناء المحافظة من البطالة وعدم وجود فرص العمل المناسبة بسبب سوء التخطيط الحكومي .

اصوات كانت تؤمله ليصبح عضوا بمجلس الشعب لولا حاجه الـ ٨٪ المصطلح ضد حزب العمل بالتحديد . كما أثبت الأيام .

ابراهيم الجعفري يعيش الجسر الأحمر وأهله ويعرف مشاكل محافظته جيدا . ماكدت أساتحه ليهيا الأوراح يتحدث عنها باستفاضة شديدة وأصر على أن يتحدث عن مشاكل كل مدينة عن حدة تأكيد القوة العامة بمشاكل كل واحدة منها . وحياته للبحر الأحمر ..

وهو ابن المحافظة والعاشق السولها لها ولائها بدأ حديثه عن رأس غارب فقال :

يشكو أبناء مدينة رأس غارب مدينة البترول من قلة المساكن التي توزع في رأس غارب . ويتكون أيضا من قلة الخدمات الصحية حيث يتم نقل الحالات الخطيرة إلى مستشفى الغدقة وفي تبعه عنهم ١٦ كم .

وكثير من شباب رأس غارب يبحث عن عمل وشركات البترول الموجودة بالمنطقة تقضي احتياجاتها من المحافظات الأخرى . ومن أبرز المشكلات التي تستحق رعاية كل مسئول شعبي وتنفيذ هي مشكلة المياه التي لم تحل حتى الآن حيث خطورة المياه على الأطفال الصغار

وحيث تقوم كل أسرة بشراء صفيحة الماء العذب للشرب بسعر جنيه للصفيحة الواحدة للشرب والمأكل والمشرب وعليهم حمل هذه المياه من الغدقة أو السويس أو القاهرة في حالة عدم توفر شرائها .

في حين يحصل المستثمرون والقرى السياحية بالغدقة على كميات غير معقولة من المياه العذبة تكفي لمدينة رأس غارب كاملة والمفروض أن هذه



شافي صلاح



عبد العظيم المغربي



المصدر: الأمل - رام

التاريخ: ١٧ - ١٨ أيلول ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات في دمياط

في دمياط المعركة ساخنة ساخنة والتنازلات مستمرة

تحقيق:

محمود مراد
على داود
سلامة حسن

المعركة والثورة والامل

ولمّا اعتقد فلان برامج الحزب الوطنى المعروفة من خلال الممارسات الحالية كذلك فلان فكر مرشحيه معروف ومن ثم فلان الدكتور رفعت المحجوب يقول بلسان زملائه ان اسلوبه الاند بىء وانما تشرع انتاجات الخطة الحسية التى ترشك على الانتقاء .. والخطة الجديدة التى ترشك على البداية .. ويؤكد ان هذا اسلوب جديد فى البداية الانتخابية يلقى تجاوبا مع الجماهير العريضة بحكم مبادئه وسياسة حزبية فى عهد الرئيس حسنى مبارك وبقياته .. ويضيف ان المعركة ليست مع الاحزاب بمعنى ان لا يوجد للمواجهة مع احزاب اخرى .. وانما هناك مواقف شخصية لبعض المرشحين فيها .. اما الاساس فهو المشاكل المحلية والانتكالات الاسرية .. لكن المحجوب يتفق مع تحليلنا بان المعركة سياسية ويشترك الى هذا وهو يتحدث عن التجربة الجديدة بالنسبة له .. فيقول انه لم يكن بعيدا عن النقطة وايضاها - فهو ابن قرية الزرقا - ولكن هذا التلاحم الجديد .. اضاف اليه مزيدا من تسمع نضج المواطنين وهم بطليون الكثر ولاصدارة لطبيعتهم .. هم يريدون كل المراق والخدمات بل ان قرية - كمثال بها استنزل دماء الى بين المحافظات والقرية وهو ينتهى فى العائشة مساء لكنهم بطليون استمراره ليللا .. هذه

التخفى تحت عباءة معينة او وراء شعارات برافقة .. وتتخذ هذه المعركة السياسية اشكالا مختلفة بقصد الاتحاد عن مناقشة الموضوع والاستغراق فى الامور الشخصية واتصال معارك جانبية ومعنية .. وفى يوم وصول الى دمياط .. وكان الوقت مساء - بدا ان اماسى افراد صحفيا فقد تشرت صحيفة ان قرية ميت الخول عبد الله قد رفضت استقبال مرشحي الحزب الوطنى وفتحت ضد المحجوب .. ويضاف ان سالت عنه فقبل ل ان له قرية ميت الخول فاتجبت اليه لاجد ضجة كبرى وعمرت وشاعت النصبة الحسية التى يلق المرشحين فوقها وقد انتهت ولزم المرشحين امكانهم وسط هتاف ابناء القرية والقرى المجاورة ول نفس اللحظة وقف محمود مختار شعير - احد اقطاب القرية - وهو المرشح رقم ٢ فثات فى قائمة حزب الوفد الجديد .. ويصوت على اعلان ان متسبب من الترشيح ومن حزب الوفد لصالح الدكتور المحجوب .. ان الخبر مثير خاصة وانه اول تنال لمرشح داخل قائمة والحساب حزب آخر لكننى لم الهث وراء هذا الانجلاء .. وانما حاولت بقدر المكن ان اتحسن الافكار السياسية للمرشحين باعتبار ان السياسة ليس حديث ترك وانما هى فن معالجة الواقع وحل مشاكل الجماهير .. ويعنى آخر فانه يصيح مهم ان تتعرف على فكر المرشحين فى مواجهة القضايا المطروحة فى الساحة

بدايات عديدة تصلح لكى تكون مدخلا للحديث عن دمياط منها اتساع الدائرة الانتخابية التى تشهد بطول المحافظة على شاطئها البحر الابيض وتركز فى تداخل الحدود على محافظات الدلتا المجاورة .. ومنها ان الدائرة تضم عددا من المرشحين المعروفين المشهورين فيبينهم الدكتور رفعت المحجوب الذى يجرى لأول مرة معركة الانتخابات فى الشارع وهى تجربة جديدة عليه

هناك ايضا المهندس حسب الله الكفراوى تشده لممارسته العملية وامرزا بالقضية لدمياط - المدينة والميناء الجديدين .. وهناك الدكتور محمد حسن الزيات ابن بئر المحافظة والديبلوماسى .. وعلى الناحية الاخرى فى حزب العمل - او التحالف - هناك المهندس محمد حسن دره وهو الوحيد الذى له شعبية يدعم بها قائمة التحالف .. ثم هناك قائلان للوفد الجديد والتجمع و ٢٠ مرشحا فرديا بعد ان تنال ٢١ مرشحا

ومن هنا ولاسباب عديدة .. تعدد داخل الكيان عن دمياط وتنهب مركزها التى تشهده نحو ٢٨٢ ألف صوت انتخابى .. ومع ان الانتخابات فى الدائرة - مثل غيرها - فى الدلتا والصعيد - تتأثر وتغتنم على التكتلات العائلية وابرز المشاكل المحلية لمحاولة كسب اكبر قدر من الشول لها ... الا انها - وبالدرجة الاولى - معركة سياسية وان حاولت بعض اطرافها



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

١٩٨٧

التاريخ :

١٧ مارس ١٩٨٧

وغيرها وبغيرها مطالب مشروعة تمتلكت نتيجة الانجازات الكبرى فقد تم التنازل ألف مليون جنيه على دمياط في الخطة الخمسية المنتهية وهناك استثمارات أخرى في الخطة الجديدة منها ٢٥٠ مليون جنيه لخطة الكهرماء بجوار قرية الركابية بكثر سعد وهي تعد ثالث محطة من نوعها في مصر ... وهي تدعم شبكة الكهرماء .. انه لا توجد قرية في دمياط ولا كهرماء .. الناس انن نتيجة هذه الانجازات يطلون وهم يأملون نتيجة التحولات الكبرى التي حدثت بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فانه اذا لم يكن للثورة فضل فيكفيها انها فتحت باب الامل امام الانسان ايا كان في كل مكان .

يشفي المهندس حسب الله الكفراوي ان القضية الاساسية هي تحويل الامل الى واقع .. وان دمياط شهدت وتستشهد مشروعات تنموية تؤدي الى خلق الاف من فرص العمل وطرق التنمية وبمرارة يتحدث الكفراوي عن مرشح منافس دفع كثيرين لترشيح انفسهم على المقعد القروي اى لخالفته شخصيا .. ويقول : لقد جاعني هؤلاء المرشحون وقالوا انهم لم يفكروا في الانتخابات لكن ، فلان ، هو الذي دفعنا وثول تسديد الرسوم والتلفات المالية لهذا فقد كان مسلسل تنزلات المرشحين مستمرا اذ تنازل ٢١ حتى الان . لقد اختار الحزب الوطني مرشحيه بناء على اعتبارات عديدة منها التمثيل الجغرافي لمرکز دمياط : فارسكور والزاقي وبركز وبندر دمياط .. وهكذا كان اختيار القائمة التي تضم : الدكتور رفعت الجحوب فئات واحد فؤاد شيبه عمال ، دكتور محمد حسن الزيات فئات وبعض شاكى فلاح ومحمود الهلال فئات وعلم

يصل وحاتم البدرى عمال ، بالاضافة الى المرشح القروي المهندس حبيب الله الكفراوي وكفر سعد ..

المتغيرات الثلاثة والعمل

وبهذا التمثيل يخوض الحزب الحركة بنشاط زائد بل انه - بشهادة المراقبين - الاكثر نشاطا على الساحة ، يليه مباشرة المهندس محمد حسن دره الذي يحتل المكانة الاولى على رأس قائمة التحالف والعمل والاحرار والاخوان ، فهو بصحة فردية وبصرف النظر عن الحزب يشتغل بشعبية في دمياط جعلت حزب العمل يحصل في انتخابات ١٩٨٤ على ثورتك الاصوات اى كان مستكنا ان يفوز بمقعدين لولا ان الحزب - على مستوى الجمهورية كلها - لم يحصل على نسبة ٨٪ من مجموع الاصوات ... وهذه المرة يأمل بالطبع ان يحصل على اصوات اكثر مع الاخذ في الاعتبار ثلاثة امور هامة :

• الامر الاول : ضد الاتجاه ، وهو دعم قائمة الحزب الوطني بوجوده جديدة بينها الدكتور المحبوب وخرجت منها بسيرة السعدان ولم تملك المرأة لان النشاط النسائي محدود ولان البيت الدمياطى محافظ .

• الامر الثاني : ضد الاتجاه ايضا ، وهو الانجازات التي حققتها حكومة الحزب الوطني وابرزها البناء والمدنية الجديدة .. فضلا عن معارسات المحافظ

الدكتور احمد جوييل التي جعلت ، الدمايطية ، يتسكنون به وبطلين من الرئيس استمراره في موقعه .

• الامر الثالث : لصالح الاتجاه ، وهو تحالف الاخوان المسلمين مع العمل بد

تركهم الولد اما الاحرار فلا وجود له ان قائمة التحالف التي تحمل اسم حزب العمل الاشتراكي تضم سبعة

مرشحين - وليس لها مرشح فردي - وهم ثلاثة من حزب العمل : المهندس محمد حسن دره المقاول المعروف

فئات ، وعبد الرازق منصور عثمان مدير الادارة المالية بالادارة التعليمية بفارسكور ، عمال ، وحسين محمد حسين ناظر معهد ابتدائي ازهرى ، عمال ، وابربعة من الاخوان المسلمين هم : الدكتور احمد عبده سلامة طبيب ، فئات ، وقد كان عضوا بالحزب الوطني ثم قدم استقالته بعد الترشح ولهدا طعنوا في ترشيحه . وعبد الوكيل على مصطفى المؤنفل بمديرية الامن ، عمال ، وعبد الوهاب محمد عيسى تاجر ، فئات ، وحسن ابراهيم مرغى ، عمال ..

ولكن افكار هؤلاء تتصادم مع الواقع فهم ضد مجانية التعليم وضد وضع حد اقصى للملكية الزراعية .. وهم وضد تعيين الخريجين .. وهم يعتبرون بجداد السلطة ممثلة في المحافظ .

دور المحافظ والشرطة

ان المحافظ الدكتور احمد جوييل يرأب مايجرى في الحركة الانتخابية دين ان يتدخل فيها ، ولذلك فقد دعا ابناء

الحزب الى اجتماع في مكتبة يشتر لهم الرقف ويسمع منهم ويتأشدهم ان تظل صورة المحافظة مشرقة فضيحة وطلب عدم اعطاء ليرة لاحد لكي يشوه

الصورة ويرتكب الشط ويوجه الى العنف . فانه اذا كان عدد ابناء المحافظة

تعد ثلاثة ارباع مليون نسمة بينهم نحو ٢٨٢ الف تابع فان المهم ان يعود كل

شيء بالخبر على دمياط وابنائها واتلق معهم على حسن ادارة المعركة وعلى انه

شخصيا لن يخسر اى مؤتمرا انتخابيا ، وان الشرطة مهمتها حفظ الامن وحماية

المواطنين واذا طلب حزب ان تجره الشرطة لحفظ النظام كان بها واذا لم

يرد كان بها .. فليست هناك مصلحة لاحد الا نزاهة الانتخابات والحرس على

الديمقراطية وبمصلحة المجتمع والمواطن .



المصدر: الشريعة

التاريخ: ١٧ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجسدي احدث حنين

اللائحة القوي العامة

اقتحام الامن المركزي للجاسوسات
المجسدية تقل على المتنازات النظام
الشباب في حزب العمل يهتزل
٨٠ % من قيادات الحزب وتشكيلاته



المصدر : الشهر السابع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

■ مامي رؤية حزب العمل الاشتراكي لحل مشكلة البطالة وكيف يمكن إيجاد فرصة عمل لكل شاب ؟

● نحن نرى أن مشكلة البطالة قد نشأت نتيجة لتوقف خطط التنمية وإقامة المشروعات الانتاجية الضخمة التي بدأت في أواخر الخمسينيات وبداية

وثمة عامل آخر أدى الى استئصال مشكلة البطالة وهو التوجه منذ بداية عصر الانفتاح الى المشروعات غير الانتاجية والتي لا تحتاج إلى أيدي عاملة مثل المضاربات وأعمال الاستيراد والتصدير .

وزير من حجم المشكلة . اتجاه الدولة لاعتماد على الآلات المستوردة بدلاً من الاعتماد على النفس الذي يستوعب الأيدي العاملة . وعلى سبيل المثال مصنع الأدوية الذي زاره الرئيس بمدينة العاشر من رمضان يستوعب عددا قليلا من الأيدي العاملة على الضد من مصنع الحديد والصلب الذي انشا في نفس الهزيمة بعد ٦٧

ويستوعب الآلاف من الأيدي العاملة . ويستطرد أمين شباب العمل قائلا أنه ليس صحيحا ما يقال أننا ليس لدينا فرص عمل ولكن لا توجد مشروعات كثيرة من الدولة تستوعب الأيدي العاملة ولا يوجد تشجيع للقطاع الخاص

ولا بد أن تفتح الدولة رجحا للمشروعات الانتاجية اعل من المشروعات غير الانتاجية . لانفلها مثل السواحل العمدة بطول البلاد ومع ذلك تستورد الاسماك ومياه النيل والعماء الجوفية التي تستخدمها في استصلاح الأراضي الصحراوية في حين أن أحاسية مثلا تتاجر بها العماء العذبة بحيث كوئت الحيرات لعدم استغلالها ومع ذلك لاتزرع الأراضي الموجودة بها . ومنذ الاستقلال الأمثل .

■ هل استصلاح الأراضي يمثل حلا لمشكلة البطالة ومامي تصورات حزب العمل في هذه القضية ؟

● بلا شك يمثل استصلاح الأراضي حلا لمشكلة البطالة ولكن اذا رفعت الدولة

مجدي أحمد حسين

مرشحا على رأس قائمة شمال القاهرة

السن ٣٦ سنة حاصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من قيادات الحركة الطلابية وشارك في قيادة مظاهرات الطلبة عام ١٩٧٢ للمطالبة بتحرير الأرض اشتراك في حرب ١٩٧٣ وحشد بالقوات المسلحة لمدة ٣ سنوات عمل مدينا بصوت العرب وفضل الاستقالة من العمل على المشاركة في الهجوم الاعلامي ضد الدول العربية عقب فض الاشتباك الثاني عمل باحثا بالمكتب الاستشاري لوزير الاعلام من صحفيا بوكالة انباء الشرق الاوسط حتى عام ١٩٨١

نائب رئيس تحرير جريدة الشعب أمين شباب حزب العمل الاشتراكي والأمين العام المساعد للحزب اعتقل في مارس ١٩٨٥ لتزعمه مظاهرات الشباب في سوق القاهرة الدولية احتجاجا على اشتراك اسرائيل في السوق

هيمنتها على الأراضي الجديدة وقامت برعاية شبكات الري بالقضية أصلا لكن في استصلاح الأرض وزراعتها ولكن في احتكار الحكومة للأرض والمناجزة فيها ولذا لابد من القيام بمبادرة لرفع هذه الهيمنة واتاحة الفرصة للناس لزراعة الأماكن القابلة للزراعة وتملكها ايضا .. واذا كان لابد من تنظيم فيكون عن طريق إداري والشرع الوحيد هو أن يقوم الملك بزرعة هذه الأرض ولا تزرع منه وهي قاعدة في الشريعة الإسلامية تسعى . احياء الأرض العتبة .

ويضيف مجدي أحمد حسين أن هناك عقبات أمام الشباب في اقتحام هذا المجال أهمها أنه لابد من الحصول على عضوية الحزب الوطني !

● أمين شباب الحزب الوطني أكد لنا عدم اعتناهم وسماقتهم على اقتحام الأمن المركزي الجامعات ماهر رأى حزب العمل في اقتسام الأمن المركزي للمدر الجامعي ؟

■ نحن نعتبر هذه قضية فنية وغريبة عن بلدنا . وأنها توضع مدي انهيال القيم الجامعية كما أنها انعكاس للعقبة الأمنية التي تحكم المسؤولين في التعامل مع الشباب وتعكس انهيال هدية الجامعة التي تعتبر - في كل انحاء العالم - مصمما للرجال والخبراء

ويضيف مجدي أحمد حسين : ان هذا لم يحدث حتى في عهد الاحتلال

ونحن من جانبنا - في حزب العمل - نتفق مقراتنا للطلاب لعقد مؤتمراتهم وكان آخرها مؤتمر لطلاب عين شمس عقدناه بقر الحزب بصداق الكلية وحضره عدد من قيادات الحزب بالإضافة الى أن حزبنا يتبنى قضايا الطلاب ويناصرهم

■ اننا نؤمن بحرية العمل السياسي في الجامعة لأن تشجيع العمل السياسي بها لا يبعد

■ هل يوافق أمين شباب حزب العمل الاشتراكي على إلغاء القوي العامة ؟

● الدولة مسئولة عن الشباب ولا بد للقي العاملة أن تستمر بشرط أن تقيم الدولة مشروعات انتاجية تستوعب هذه الأيدي



المصدر : الشرق

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أجرى الحوارين :

أحمد عبد المنعم

عبد الفتاح فايد

التعذيب يخلق حالة من الشار بين الشعب والحكومة ، وعندما ينتشر التعذيب فهذا دليل على اهتزاز النظام الحكم والنهاية .

■ طبقا لرؤية الحزب كيف يمكن علاج القجرة بين الأجور والأسعار خاصة بالنسبة للشباب في مستقبل حياتهم العملية ؟

■ لقد طرح الحزب شعارا مضاعفا للأجور والمرتبات في الحكومة والقطاع العام لأنه يرى أن انخفاض الأجور يؤدي إلى انتشار الفساد والرشاوى بالإضافة إلى أن انخفاض الأجور جعل المواطنين يعيشون دائما في حالة غير مستقرة لأن كل منهم يبحث عن عمل اضائي وجعل مهم الأول توفير لقصة العيش وليس صحيحا ما تقوله الحكومة من أن زيادة الأجور سوف تقللها زيادة في الأسعار .

لأن هذا يعني ضعف الحكومة وعدم قدرتها على التحكم في الأسعار .

■ ما هو حجم التشكيل السياسي للشباب على خريطة حزب العمل الاشتراكي ؟

■ الشباب يمثل ٨٠٪ من تركيبات الحزب في اللجان المختلفة كما أن الشباب يحصل على أعلى المستويات في اللجنة التنفيذية للحزب وفي جريدة الشعب . وحزب العمل هو أكثر الأحزاب التي يأخذ الشباب فرصتهم فيه .

■ كان لكم في حزب العمل موقف مشرف في مواجهة تعذيب المعتقلين السياسيين داخل السجون ، من وجهة نظركم كيف يمكن إنهاء هذه الأعمال الإجرامية تماما ومنع تكرارها مستقبلا ؟

■ نحن نطالب بأن تطبق أقصى عقوبة ممكنة في القانون على أساسين التعذيب ضعفاء لعدم تكرار هذا الأسلوب الوحشي ولو وصلت إلى اعدام هؤلاء فالتعذيب لا يفي ولا يغير من أفكار الشباب إذا كانت صحيحة . أن





المصدر: الشَّيْخ

التاريخ: ١٧ مارس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إلى المشككين في سلامة التحالف بين الأحزاب

بالرغم من أنني كنت من المطالبين بمقاطعة أحزاب المعارضة لانتخابات مجلس الشعب حتى يتم الاستجابة لأهم الضمانات ولا أقول كل الضمانات - الكفيلة بتحقيق حيادية الانتخابات ونزاهتها - وكان احتمال النجاح كبيرا لأهتمام السلطة الحاكمة بتوفير الشكل الديمقراطي، وكان سيعتبر مايمت الحصول عليه من هذه الضمانات كسبا مؤكدا للشعب والمسيرة الديمقراطية التي تعد حلأ لكافة مشاكلنا وفي مقدمتها المشكلة الاقتصادية كما أقر بهذه الحقيقة الرئيس حسني مبارك في بيانه الذي أصدره عقب إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة على حل مجلس الشعب السابق.

وبالرغم من أنني لم أشارك في إعداد قوائم حزب العمل للمرشحين في الانتخابات الجارية - بعد أن وافقت الأغلبية في كل من اللجنة التنفيذية واللجنة العليا بالحزب على خوض المعركة الانتخابية على أساس التحالف بين الأحزاب والتيارات الوطنية - المعارضة أو من يقبل منها - اتساقا مع موقفى من الانتخابات بصفة عامة - ومع اعتذاري عن ترشيح نفسي فيها من ناحية، ولعدم إمكان التوصل إلى ترتيب القوائم وأولوية القيد بها بما يرضى كافة الاتجاهات والأشخاص من ناحية أخرى ...



بقلم الدكتور

محمد حلمي مراد



إلا أنني لم استطع المنكوت على الحملة الواسعة التي يشنها البعض لدوافع متبينة للهجوم على قوائم حزب العمل الاشتراكي بساعتيراما قوائم التحالف بين من لم يروا الانسلاخ من الائتلاف بين قوى المعارضة بعد أن نجح في إقامة مؤتمر عام فسخم في الخامس من فبراير الماضي أعلنوا فيه عن مطالبهم المتعلقة بتالحريات والإصلاح الدستوري والانتخابي كحل لنظام حكم ديموقراطي صحيح وإدارة دولة الامور في البلاد بما يحقق المعالجة الشاملة لمشاكلنا في الداخل ومواجهة التحديات لنا من الخارج.

تحالف بين لأحزاب السياسية
في الدول الديمقراطية

متمار ف عليه



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٧ مارس ١٩٨٧

المصدر:

الشيخة محمد

ويادى دى بدء نقود أن تقر أن الائتلاف أو التحالف بين الأحزاب السياسية ليس بدعة جديدة بل هو صورة مشروعة تتعارف عليها من صور التعاون أو العمل السياسي الموحد أو الموقف المشترك أزاء حدث معين أو لتحقيق هدف عام أو خلال مرحلة محددة ... ولا يعنى هذا التحالف أو الائتلاف تحقيق الاحتياج الكامل بين الأحزاب المتحالفة إذ يحتفظ كل منها بحياتها واستقلالها وبحرية التصرف لئلا لا يتعارض مع أغراض التحالف وأساسه ..

وما نحن أولاء نشهد انشقاقا قاسما بين الحزب الديموقراطي المسيحي وبين الحزب الاشتراكي في إيطاليا ، وحكومة ائتلافية تشكلت فيها ومن أحزاب أخرى برئاسة بيترو كراسي زعيم الحزب الاشتراكي استشرت في الحكم زعامة سبع سنوات ..

كما عرفت مصر قبل الثورة انشقاقا بين أحزاب المعارضة في عهد بعض الحكومات الوفدية ، وعرفت الجبهة الوطنية التي تضم كافة الأحزاب السياسية لمواجهة التحديدات الاستعمارية ..

أحكام القضاء على بعض الأحزاب لئلا ينشأ بين دخول مجلس الشعب

وإذا كان الدستور المصري قد عدل عام ١٩٨٠ ليحلل نظام الحكم يستند إلى تعدد الأحزاب السياسية بدلاً من التنظيم السياسي الواحد المتمثل في الاتحاد الاشتراكي ، فإنه يفرض قيوداً على تأسيس هذه الأحزاب وعلى نشاطها بموجب قانون نظام الأحزاب السياسية رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ بحيث يمنع قيام الأحزاب السياسية على أسس دينية ، ويشترط موافقة لجنة إدارية ومشكلة أغلبية من وزراء يتنوبون إلى الحزب الحاكم برئاسة رئيس مجلس الشورى الذي ينتهي إليه ذلك للتخصيص بقيام أي حزب جديد ... واعتُملت هذه اللجنة سلطة ولف نشاط الأحزاب

وطلب خلعاً من محكمة خاصة مؤلف نصفها من رجال القضاء والنصف الآخر من شخصيات عامة يختارهم وزير العدل ..

وامتدت هذه القيود المفروضة على الأحزاب السياسية إلى أسلوب الانتخابات العامة ، فتقرر نظام القوائم الحزبية مع الأغلبية المطلقة بالنسبة لمجلس الشورى والمجالس المحلية ، ونظام القوائم الحزبية مع التمثيل النسبي المشروط بضرورة الحصول على ثمانية في المائة من مجموع الأصوات على مستوى الجمهورية حتى يمكن دخول الفائزين من قوائم حزب معين إلى مجلس الشعب ..

وفي نسبة عالية إذا قورنت بالنسب الموجودة في بلاد أخرى لم تبلغ الأمية فيها نفس الدرجة من الانتشار كما في مصر ..

وقد استرعى الأستاذ أحمد بهاء الدين في يومياته بجريدة الأهرام في اليوم الثامن من الشهر الجاري - الانتظار إلى حقيقة مثيرة وهي أن كراسي رئيس وزراء إيطاليا الذي قدم استقالته وقتئذ نال حزبه - الحزب الاشتراكي الإيطالي - في آخر الانتخابات ٩ ٪ من

مجموع أصوات الناخبين في إيطاليا .. وجاء على ذلك قائلا : بهذه النسبة ٩ ٪ جاء من الحزب الاشتراكي رئيس الجمهورية السابق بريجنزي حتى تولى ، وجاء مع كراسي الذي رأس الوزارة لأطول مدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ... ولو نال حزب ليبيا أقل من ٨ ٪ ولو بصوت واحد ، يخرم من أن يكون له مقعد واحد في البرلمان ؟! .. وأنهى كلمته بانه يعتقد إنه من الانصاف أن تهبط نسبة الـ ٨ ٪ عندنا إلى ٥ ٪ ، ويمكن لرئيس الجمهورية استعمال حقه الدستوري في هذا التعديل حتى يجعل الوضع السياسي أقل ثوراً ..

ولعل هذه الملاحظة والتعليق عليها من كاتب محارب غير حزبي تؤكد أن هذه النسبة المفروضة كقيود على تمثيل

الأحزاب داخل مجلس الشعب حتى لو فلا يفرض برمجتها في دوائر معينة - وهو ما يجعلهم في وضع أسوأ من المرشحين المستقلين .. يعتبر مثالاً لبدء التعدد الحزبي المنصوص عليه في السادة الخامسة المعدلة من الدستور ، ويعبر عن دخول ممثل الأحزاب المختلفة في مجلس الشعب بدلاً من تيسير دخولها لأفراء الحياة السياسية بتعدد عرض وجهات النظر المختلفة داخل البرلمان وخاصة أن الأحزاب لدينا ليست من الفترة بحيث يفتي أن تؤدي إلى لغت الأصوات تحت لية المجلس ..

فإذا أضفنا إلى هذه القيود التشريعية المتعلقة بنشاط الأحزاب ونشاطها ، والعقوبات الموضوعة على طريق وصولها إلى مقاعد مجلس الشعب ، أن الإجهزة الإدارية تتدخل في سير العملية الانتخابية ، وأن اللجنة العامة للانتخاب المنوط بها تصديق النسبة التي حصلت عليها كل قائمة حزبية على مستوى الجمهورية لا يرأسها عضو من السلطة القضائية وإنما أحد مساعدي وزير الداخلية ، وأن كان يشترك فيها أحد أعضاء الهيئة القضائية بصورة رئيس محكمة ابتدائية على الأقل (المادة ٢٤ لفكرة أخيرة من قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية وهو وضع غير كريم بالنسبة لرجال القضاء في مثل هذه اللجنة وتتم تغييره إلى هذا الوضع بعد إحالة مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ المعدل للقانون المذكور إلى لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الشعب ، فإن الأحزاب تكون معزولة إذ أسست السفن - ورات - دساعاً عن النفس وإفلاتاً من القيود والمراقبة والموضوعة لها - أن تعمل على التجساد



الشيء

المصدر :

١٧ مارس ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفق لشغافه السداخل او احثون
الاحزاب ..
كما ان هذا القانون لم يطلب
المرشح على قائمة حزبية بل ان كل ما
طلبه منه في هذا الشأن ان يرفق مع طلب
الترشح صورة معتمدة من قائمة
الحزب مثبثا ادراجه بها ..

وعلى ذلك فإن انسحاب بعض
اعضاء حزب الاحرار وانضمامهم الى
حزب العمل وترشيح أنفسهم على
قوائم بقصد تعضيد حزب العمل
وتأييده في المعركة الانتخابية ،
وتزولهم على قوائم كمرشحين لحزب
العمل لا يعتبر مخالفا لاي نص قانوني
اذا ان النص يحول لقط دون وجوه
مرشحين لكثير من حزب واحد في قائمة
واحدة .. ولكنه لا يحول دون الانضمام
الى حزب اخر لتعضيده وتمكينه من
الفرز متخطيا عقبة الثمانية في المائة
من مجموع الأصوات تحقيا لإعداد
سياسية مشتركة في مصالح
الديموقراطية ولخدمة البلاد ..

**الأخوان المسلمين ليسوا حزبا منضمم
من الترشح بصحبة عزلة سياسيا :**

ان الاخوان المسلمون لا يمثلون
حزبا سياسيا ، وانضمامهم السابق
لجماعة الاخوان المسلمين ليجعل
بينهم وبين مزاوله حقوقهم السياسية
المقررة اساسا للمواطنين والاكتا تحكم
عليهم بالفعل السياسي ..
ولكن منهم بطبيعة الحال ان يختل
الحزب الذي يشعر بالانقلاب منه عقليا
ووجدانيا .. وليس عليه في ذلك من ضرر
مادام انه لا يجوز - وفق قانون الاحزاب -

الاحترام ، فإنه يتعين تلمس السبيل
للطعن فيها لعدم الدستورية او يكون
على المواطن تجنب السقوط تحت
ظلتها ..

وفي بريطانيا يقولون : القانون
الفسد يصبح قانونا صالحا في يد
القاضي الصالح ، والقانون الصالح
يصبح قانونا فاسدا في يد القاضي
الفسد .

للتق الله - نحن كرجال لفة
وقانون - عند اعطاء الفتوى بقرأى في
قوانين الصريات والتشريعات
السياسية ، وللتقزم بالاصول القومية
لحريات العامة وحقوق الانسان
ولواعد الاخلاق والعبادىء الروحية
التي نادت بها الاديان السماوية فهي
الاساس والقاعدة لكل تشريع سليم .
وهي الملاذ في تفسير ما يخلق علينا من
مقاييم مقحمة في قوانين يراد بها تكبير
المجتمع بالعديد والنكر .

**قانون مجلس الشعب يشترط عضوية
الحزب للتشيد على تساوئه**

بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ لم
يشترط ان يكون المرشحون على قائمة
مرشحي الحزب من اعضائه بل كل ما
اشترطه في المادة الخامسة مكررا هو
ان يكون لكل حزب قائمة خاصة ، وأنه
لا يجوز ان تتضمن القائمة الواحدة غير
مرشحي حزب واحد .

اذا ان كل ما ظاهري القانون الا تشمل
القائمة الحزبية الاعلى مرشحي الحزب
صاحب القائمة دون ان ينص على ان
يكون هؤلاء المرشحون من اعضاء هذا
الحزب المسلمين في سجلات اعضائه

عالة السبل المشروعة لعدم السقوط
فيها ، ففكرت في التحالف بين بعضها
البعض لتضيق ما تحصل عليه من
اصوات الى ما تحصل عليه تيارات
اخرى متحالفة معها لكي تجتاز عتبة
الثمانية في المائة المشروعة
خصيصا - مع سوء القصد
والترصد - للتحكم في دخولها او عدم
دخولها الى مجلس الشعب ، وهو ما
نعتبره احرارا بالتشريع لانه لا يحدد
به الصالح العام !!

هل يريد المشككون في قوائم
التحالف ان يتقزم احزاب المعارضة بما
يرغب فيه الحزب الحاكم من دخول كل
حزب منها متفردا بل متحاليا مع الحزب
الاخر حتى تسهل له تحقيق مقصده من
ذبح المعارضة وادخال الاعداد التي
يريد بها من الحزب او الاحزاب التي
يريد بها بساذا لتعجزر الحفظة على
الديكور الديموقراطي باسم احترام
المعاني السطاهرة للخصوص
القانونية ؟

ان مهمة المفسر القانوني الذي
يستوحي القواعد الاصولية السليمة
للقانون لا يمكن ان تؤدي به الى الالتزام
بالتفسير الذي يطالب به هؤلاء
المشككون لانهم يريدون ان يحقق
غرض المشرع المتصرف وهذه
ليست .. مهنتنا .. بل ان الحفاظ
للمشروع لنفسها خاتمة بحيث خرجت
قابلة للتداول كما ينبغي ذلك حالا .. فلم
يعد اذن هناك مجال ليعجز المفسرون
من رجح القانون مع القصد السيئ
لواضع تلك النصوص بل يجب رده الى
شعره .. وحتى اذا فرض واحكم هذا
المشرع النصوص من حيث الصياغة
اللغوية بحيث لم يعد من الممكن الفكك
منها الى المبادئ الاصولية الساجية



المصدر : الأنشيد

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استلامها .. فضلا عما ذكرناه سابقا عما يتطلبه القانون بشأنه للمصدرين بالقائمة الحزبية ويهبط البعض الى حد وصف التحالف الانتخابي من بعض الاتجاهات السياسية بأنه تأجير قائمة الحزب لغرضه للأخرين ، وبالنسبة يتم التحالف بين جميع الأحزاب والتيارات السياسية حول مبادئ وحلول محددة بدلاً من أن تفتنى الفرقة واستمرار الاختلافات ويعتبر البعض أن هذه القوائم المتألفة خدعة للشعب وصورية لأنها لاتعبر عن الحقيقة ، وهو قول بعيد كل البعد عن الحقيقة لأن قوائم حزب العمل تعلن أنها تشمل من انضموا اليها من الإخوان المسلمين وحزب الأحرار على أساس برنامج انتخابي موحد ... فهاين الخديعة ، وإين الصورية ؟

ويزعم البعض انه حرص على حزب العمل وأن هذا التحالف سيؤدي الى ضياعه ولقدان كيانه ... ويمكن التساؤل عن سبب عدم تحقيق هذه المخاوف بعد التحالف السابق بين الوفد والإخوان المسلمين ... ولعل هذا لا يخفى الإخوان والأحرار على أنفسهم من هذا الذوبان ؟ ... أن الاندماج الكامل بين الأحزاب أو التيارات السياسية لا يمكن أن يتم إلا نتيجة التفاهم المتبادل والإقناع التام بين الأطراف المعنية فليطمئن الحائثون على مستقبل حزب العمل ، ولا يعتبر البعض أن عدم وضعهم بالقوائم في الترتيب الذي يرغبون فيه هو نهاية المطاف أو أن قبول حزب العمل لذلك يعتبر بمصلحته إطلاق الرصاص على نفسه لا سمح الله ..

والسياسية - تكوين أحزاب سياسية على أساس ديني ولا تثير على حزب العمل في أن يقبل بين صفوفه وعلى قوائم الانتخابية أسماء مواطنين من الإخوان المسلمين طالما ارتضوا العمل معه ووفق البرنامج الانتخابي المتفق عليه والعمل على جماهير الناخبين .. وقد سبق أن شارك بعض المرشحين من جماعة الإخوان المسلمين التسي سبق حلها في قوائم حزب الوفد الجديد في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ، وتم الاعتراف بها قانوناً ، وخاضوا بها الانتخابات ، فلم العودة الى المساحكة والتشكيك في صحة اشتراكهم في القوائم الحزبية إذا ما انقسم بعضهم الى قوائم حزب العمل ؟

ليس في الأمر خدعة أو صورية وإنما تكمن حول برنامج انتخابي موحد ،

وأخيراً فإن محاولات التشكيك تشد حيث يساور الخصوم والحاقدين والغاضبين الاحساس بما تلقاه قوائم حزب العمل من تأييد بين الشاخبين فيخرج بعض الخصوم عن حدود اللياقة ، ويعد الحاقدين الى استخدام التعابير والتشبيهات غير المجدية ، ويلو الغاضبون الحقائق فعندما يستعدى البعض السلطة والأحزاب والمرشحين للطمع في قوائم حزب العمل باعتبارهم قوائم تضم مرشحي أكثر من حزب واحد ينشون أن القانون لم يعط حق الاعتراض إلا على إدراج اسم مرشح أو صفته ولكن لا يجوز الاعتراض على قائمة بأكملها بعد ..



المصدر :
 المصدر :

التاريخ : ١٧ - ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شكري وابو النصر يفتحان الحملة الانتخابية لتحالف العمل والإخوان



عبد الفتاح الشوربجي



الشيخ إبراهيم أبو طالب



الشيخ عبد الرحمن الرشد

بدأ حزب العمل والإخوان المسلمون حملتهما الانتخابية يوم الخميس الماضي بالمؤتمر الشعبي الكبير الذي حضره المجاهد الكبير إبراهيم شكري رئيس حزب العمل والاستاذ محمد حامد أبو النصر المرشد العام للأخوان بمدينة الزقازيق وشهده من داخل السراوق ستة آلاف مواطن بينما احتشد خارجه مثل هذا العدد.

وقد خرج الزعيمان (شكري وأبو النصر) من المؤتمر وقد تعانقت أيديهما وسط الهتافات التي دوت في أرجاء مدينة الزقازيق مباشرة بانتصار حاسم لتحالفهما بأذن الله.

من أجل تطبيق الفريضة الإسلامية التي طالب بها حزب العمل منذ تأسيسه وضمنه برنامجه الانتخابي عام ٨٤ دون تحالف مع الإخوان ولم يبق إلا الأخوة - أيها الإخوة الآن تنتشروا في كل مكان وتدعوا الناس لتأييد هذا

في بداية كلمته تحدث إبراهيم شكري عن عمليات تزوير الانتخابات والضمائات التي طالب بها حزب العمل وأحزاب المعارضة من الرئيس مبارك لوقف تزوير الانتخابات . وأهم ضماناته هي أن يوقع الناخب أو يمسح أمام اسمه كما يحدث في كل بلدان العالم النامي والمتقدم على السواء .

وقال : أبنا وقد بات واضحا أصراهم على محاولة التزوير .. إننا علينا نحن أن نضجر .. نخدر من تسويد البطاقات (الغائب أصحابها) ويجب ألا نكون الآخرين مهما كانوا من تزوير الانتخابات .

وعن التحالف قال : لقد حصلت المعارضة عام ١٩٨٤ على ٢٧,٢ ٪ من أصوات الناخبين ولكنها مثلت فعليا ١٢ ٪ فقط وشهدت الدنيا السبب القانون الفصل العجيب .. حزب يحصل على مقاعد بأصوات مؤبدية ومعارضة أيضا .. من هذا كان يجب أن تسعى للتسبب بكل التشكك في نفس القوى ورأي البعض أن يتسحب ويبقى هذا التحالف المبارك لأن الله سبحانه هو الذي قدر له أن يكون ورمزه هو النجم ، الذي سيطر بأذن الله



المصدر : النجم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

ابراهيم شكري : سيسطع « النجم »

من اجل شرع الله والعدل الاجتماعى

حامد ابو النصر : جريداً تواسين

الشرق والغرب .. فلم لا تحرب برعنا ؟ !

تابع المؤتمر :

عماد محجوب

جميعاً لانجاح هذا التحالف ورفع قائمته .. قائمة حزب العمل الى الامام .
وقال الاستاذ محمد حامد ابو النصر : كلنا نشعر بما وصل اليه حال مصر من اضطراب في الاقتصاد وخلل في المعيشة بسبب سياسات الحزب المعطى .. الذى اجد نفسى في حرج من ان اتناول مثالبه لان رئيسه هو حسنى مبارك الذى نريد ان نريه لكى مصر وان يكون حكما بين احزابها .
ونحن من منطق الحرص على هذا الوطن نقدم النقد البناء لا تشهير فيه ولا ايلام . انما هو الحق المجرد لان الحزب الوطنى من سلالة هيئة التحرير والاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكي وهى الهيئات التى عانت في الارض اساءة واذاقت الامة ويلات العذاب وقطعت اوصالها والفسدت شملها وحطوا الارض كما حطمت الخلافة

الاسلام .. حتى ان التمسى صلى الله عليه وسلم قبل يد الحامل (الفطنة) ورفعهما وقال : هذه اليد يحياها الله ورسوله ، ونحن في مصر لدينا القوة التى تحتاج الى العمل ولدينا الارض وفرة الماء تستطيع ان تكسوها بالخضرة فقط يجب ان يشعر المواطن بجدية الشعائر الداعية للانتاج

الهجوم على التحالف

واضاف المجاهد الكبير : ان التحالف تحت قائمة حزب العمل الاشتراكي هو ياذن الله تعالى .. تحالف منتصر رغم محاولات النيل منه بكل السبل .
انهم يعرفون حزب العمل وممارساته وداخل مجلس الشعب وخارجها ويعرفون اخلاص قياداته ووطنيتها وهنا يمكن الخطأ الذى يستشعرونه عندما تتحالف معه قوى اخرى لها شعبية لاذ كان الهجوم علينا في الصف القومي محاولة للنيل من قوتنا واخلاقنا الاسباب لتوجيه الاتهام لنا من هنا وهناك ، لذا يجب ان نتكاتف

التحالف الخالص في توجيهه لله والداعي بالخلاص الى شرع الله والى العدل الذى يستجبر به البسطاء وسط الظلم بهتالهم (يحيا العدل) فابن هذا العدل (١٩) والخصوص يسرقون اموال البلاد ويهربون بها الى الخارج والذين احضروا الاطعمة الفاسدة ولم يجدوا البرد فاستوردوا الاغذية الملوثة بالاشعاع لكي يحققوا مزيداً من الرباح

■ ثم تمال : اين التكافل والعدل في مجتمع يعون الناس فيه جوعاً ويموت اناس آخرون شيعاً من التخمّة) وقد رأينا كيف ثار جنود الامن المركزى على اوضاعهم وهم يرون امام اعينهم ملاهى شارع اليوم وما يحدث فيه ومن يرتادها من المتمرلين وقد توكبت احداث الامن المركزى على خصم جنين من راسب كل جندي (٦ جنديات) من اجل سداده ديون مصر وقد قلنا لهم اولقوا هذه الديون فابيد السلفى ايذا لن تكون يد المؤمن .. لان يد المؤمن هي اليد التى تكد وتعمل من اجل الانتاج ونحن نريد مجتمع العدل ، الذى حضن عليه



المصدر : **الشيخ**

١٧ - ١٨٧٧

التاريخ : **النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

الإسلامية من قبل واستهانوا بمعلماء المسلمين حتى قال أحدهم إذا أردت أن تحصل على فتوى من شيخ أيرسى فليترك بداجه وأطعمه أياهم فليفتي بما تريد .. هكذا يشوهون رجال الدين ..

■ **أضاف فضيلة المرشد العام** لقد جربوا القوانين السنية .. شرعها وغربها فلماذا لا يجرب ديننا وشرع الله .. السناسلمين ... ؟

■ **أما أنه الطاغوت الذي يلي الطاغوت** (١١٩) في حرية لشرع الله .. إن علينا أن نزيل هذه الطوائف من بلادنا التي ينكل بأهلها قوانين ، فصلت ، لتلقى بالآبرياء في السجون لينكل بهم .. ونحن نريد قوانين عادلة يخضع لها الحاكم والمحكوم وننكم الجميع في ظلمها بالحرية بدلًا من تلك القوانين التي تحكم الآن والتي تولى الحرية للوزراء وأمثالهم والشرابهم .. الحرية في كل شيء .. بينما البسطاء من أبناء هذا الشعب يجردون من حريمهم ويرجون ويهانون على أيدي زبانية متخصصين وما أكثرهم في مصر نسال الله الهداية والتوفيق ولتحالفنا السداد .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نصير وزير الداخلية

وقال عبد الفتاح الشوريحي المرشح على رأس قائمة العمل بالدائرة الثالثة بالشرقية : لسكني نفيس القوائين المحلية التي تحكم بها .. كان علينا أن نصل إلى موضع اتخاذ القرار .. إلا أنهم أعدوا القوانين لتحول بيننا وبين هذه المواضع ، فكان علينا أن ندير أمرنا ونودر حول قوانين جائرة من صنع البشر ونحن نسعى إلى قوانين عادلة بهذا التحالف وليس عجيبا أن يهاجمه الحزب الحاكم وأجهزته .. ولكن العجيب أن يكون بين مهاجميه استناد القانون الدستوري يصفه بأنه تدليس

فلماذا لم يرفض التحالف مع حزبه عام ١٩٨٤م أنه حلال عليكم .. حرام علينا ... ؟

■ **وأضاف الشوريحي :** نقول لوزير الداخل وقد سبق أن حذرنا .. إن العين بالعين والسن بالسن والبيادي الظلم ، لأننا عقدنا العزم على أن لا نتراجع وإن تبذل الغالي والرخيص لا نقتاذ هذه الأمة

الصحوة الإسلامية

■ **وقال الأستاذ مصطفى مشهور :** لقد فصلت القوانين الاستثنائية في مصر لمواجهة التيار الإسلامي ، والعالم الخارجي شرقة وغربة يترقب الصحوة الإسلامية ويترقب بها ويحاولون أن يوقلوا وأن يستطيخوا لأنها مستعدة من لدى الله وشرعه .. الصالح لكل زمان ومكان وقت قد قدم التليفلزيون البيروطاني تتقدم عامين ندوة عن الصحوة الإسلامية في العالم وضح منها مدى الغرغ الذي تعيشه حكومات الغرب من المم الإسلامية

الساعة متوقفة

والرقاصي تغال !!

■ **وقال الشيخ غنيد الرحمن الرصد** المرشح على قائمة العمل بالدائرة الأولى شرقية : على التزم أن مصر مليئة بالخير والبركة ٩٦٪ حاليًا لايسر فهي كاسعة المتوقفة .. ولكن الرقاص فيها شغل تمام (١٠٠٪) طالع واكل نازل واكل .. يتغذى ويتشرب ولما يقولوا عازمين تغير تلاقيهم يشيلوا عضو فاسد ويجيبوا جزء لثاني أكثر منه فسادا .. وألتراب مستمر والديون يتزايد كل يوم .. ويقولوا للفلان (المطمون من أجل لمة عيشه) تعال ابقع لسداد ديون مصر .. ياه .. ناس عندهم برود عجبين ويجوعوا في موسم الانتخابات يوقعوه بحرية البيض إلى بيبيجي لك في كراتين منجيبه لك مقل في سمن بلدى وهفضل المشاكل وكله هيبقي تمام .. فاقن كتمت طوال السنين الماضية ..

■ **والقى كلمة الإخوان بالشرقية** الشيخ إبراهيم أبو طالب وقال فيها لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ونحن نقول للمفلقين والمفكرين اقراءوا أولا دستوركم وستجدوا فيه كل ما يفتيك عن مواد الامم .. فتعالوا إلى ما أنزل الله

تخطات من المؤثر

□ **بدأ المؤثر بملأه آيات من الذكر** الحكيم للشيخ أحمد عبد الحافظ

□ **بعد أن ألقى أيزامع شكرى كلمته** قام الشيخ حامد أبو النصر وصاحبه وعائلته

□ **بعد المؤثر خرج الرعيعان** (شكرى وأبو النصر) وسط كردون طويل من شبيبات الإخوان (بوى موجد) ، وأنصرفت الجماهير بدهوء وتقام بدع ..

□ **حضر المؤثر لبيات الإخوان** بالشرقية وقبارات حزب العمل وعلى رأسها الدكتور أنشم عبده قاسم والدكتور سعيد مراد (عضو اللجنة التنفيذية) ويسرى صارو (عضو الحزب العليا) وامناء وبيئات مكاتب الحزب بقاوقس وأبو كبير وهيا وبيئة مكتب المحافظة



المصدر: المجلد: ١٢

التاريخ: ١٧ أيار ١٩٥٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٨ شعبان ١٩٨٧

المصدر: الشريعة

عن الإجماع والألفاظ والألفاظ

سبب أهل المصلحة والألفاظ

حظيت مصر في العصور الحديثة من أمد الفراخ حرجاً في تاريخها طه، وأولاً لأنها تنسب هذه الحقبة باسم شامل المتطهرين كافة، لشمسها مرحلة انبعاث القيم والمثل العليا، فأشاد بمعارضة الأمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لظهور في التحليل النهائي لها إلى غاية القيم الأصيلة البناءة عن توحيد سلوك الأفراد والجماعات عن معاداة وتعلم القتل، وعن مؤسسات التنمية الاجتماعية كالأسدية والجمعيات وغيرها إلى إعدام القذرة التي لا يتقبل الخير والفلسف والخلق القوي من قبل إلى جعل الإله، ولذا كانت النبيلة الاجتماعية المصرية مؤازرة لظهور تلك وحده متمسكة بتأثير زباني الأجيل التي تجعل المصاحبة القلعة فوق النبع الشخصي وتعطي لتسويجها

السلوك المستندة من تقاليدنا الصالحة ودينا، وتجعل أبنائها الذين هم مصدرنا ونسبنا أحراراً وسواك أن يكون، فإن ذلك لا يستقيم إلا بعودة عامة إلى قيمنا الخالدة، التي جاهدنا دائماً في حماية هذه الأمة من مؤامرات أعدائها، وفي مساعدتها في مواجهة الأزمات الحادة والأحداث الجسيمة لتخرج منها أقوى وأشد صلابة.

وكان أهل المتطلعين للإصلاح كثيراً أن يستجيب الحكومات التي تولت على الحكم منذ الانتخبات الماضية (١٩٦١م) إلى هدم المظاهر الصالحة؛ وأن تلك الرؤية العميقة المنبثقة عن قدام صديق في واقع الحياة المصرية وماضيها ومستقبلها

في الحرية : خطاب الفداء هامة التطويري، والقوانين

التي تبذلها للحرية والضمائم والأهمية الانتخابية



المصدر: الشرق

التاريخ: ١٧ مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الضخمية والمعلومات



مصطفى كامل مراد

حامد أبو النصر

إبراهيم شكري

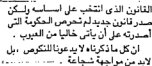
دائرة التخطيط
لابد من مقاومة الغلاء وزيادة الأجور
مع ارتفاع الأسعار ولا بد
من الابتداء على دعم السلع الأساسية



1955-1956

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وإذا كان إصلاح الحال يتطلب مناخاً ديمقراطياً، فإن الديمقراطية لا تمنح ولكن يستحقها من يسعى إليها ويجاهد في سبيلها.

ولذلك فإن العرشين على قائمة حزب
الجماعة اجتماعي على ضرورة أن يحموا
الحرية، وأن يتصدوا لكل من يحاول تزيير
الانتخابات، وهم يلتزمون بالعمل
مستقلين من خلال مجلس الشعب من
أجل تطبيق برنامج محكم يحقق لهذه
الأمة خير كبيراً يانك الله
إنهم تطلب لغة التأخير وقت هذا
الإنجاز، وتعاهد الله تعالى، وتعاهد
شعبنا المصري الأبي، على الدعوة إليه
والاستمساك به.

القسم الاول

اصلاح نظام الحكم
بالديمقراطية الصحيحة

إن أسس الإصلاح في مصر اليوم هو تحقيق الحكم الديمقراطي السليم الكامل ، وذلك يكون في تقديرنا - باتخاذ الوسائل الآتية

١ - إعادة الفطر في الدستور

١ - مراجعة الدستور عن طريق جمعية تأسيسية تنتهي من مهمتها خلال مدة محددة لتحقيق الاتساق بين أحكامه وبين تغيير النظام السياسي للبلاد من نظام شمولي قائم على تنظيم سياسي واحد الى نظم ديمقراطي قائم على تعدد الأحزاب .

ب - انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه
انتخابا مباشرا من بين أكثر من مرشح
لمدة خمس سنوات ، وجواز إعادة
انتخابهما لمدة واحدة ثانية ويجب ان
يوفقا نشاطهما الحزبي أثناء توليهما
منصبيهما ، ويكون رئيس الجمهورية
محكما بين السلطات

ج - تتولى السلطة التنفيذية حكومة
تحتوي بصفة أغلبية مجلس الشعب
وتعتبر مسئولة أمامه . وإذا سحب
المجلس ثلثه من الحكومة تعين
استقالة الوزارة وإذا سحب الثلث من
أحد الوزراء تعين عليه الاستقالة .

ولكن شيئا من ذلك لم يحدث. فشرع
أبو علي عليه السلام في الكسب الحرام من
الزنا والسرقة وشرب الخمر والقتل
ومقتصد في أصحاب الصالحين
مشيوقه، واخترت فيه العمل وتختلف
الروايات واخترنا القائلين. وقد
نفقت الجماعات المتعاقبة في اتباع
سبيل عام متكامله للاصلاح بسبب
اجماعها أمام الجموعات القوية من
أهل الصالح. كما تراه في القوت
التي تدرس سياستها في الدوائر
الكلية. ويحل رجال الاعمال المصيرين
في الامتداد المتزايد على القروض
الجماعات الأجنبية التي أدت إلى وسط
جلة الاقتصاد القومي بالمصادم
ومقرضتها بوزن المنظمات الدولية في
التي أمونا مستبدلين من ثراكم أعباء
نمعة الدينون الخارجية، وتعتزنها في
دعما.

لقد أدت سياسات الحكم وما صاحبها من مظالم الى تجزأت متتالية ، ولجأت السلطة الى مواجهة ذلك بالاساليب القمعية ، فلم تعالج الاسباب الحقيقية للتمزق واستمر الاستبداد واستمر ارتكاب جرائم التعذيب البدني والنفسى التى تشكل دوانا صارخا على يدى «ديننا» كما أنها شكل وصمة على راسعة مصر لعنفاتها كرامة الانسان المصرى واديمته

واستمر سريان الاحكام المرفوعة
مهما بحالة الطوارئ، منذ اغتيال
رئيس السابق لسلطات، وستم
الانتخابات الحالية في ظل التصف
الذي تمثله حالة الطوارئ هذه، والذي
المرام من الحق والحرية وال
كفالة المستوفى، لتتبع ترسان القوانين
السالية والعقيدة للحرية، واصف بها
النظام الجديد لانتخابات بالوائت
تجزية العدالة والنسبية المشروطة التي
تقضى على مزايا التعدد الحزبي الذي حل
محل تنظيم الحزب الواحد. وقد تم حل
مجلس الشعب السابق وتوقعا لصوره
الممكنة للتبعية العليا بعدم دستورية

د - تقرير الحق الكامل لمجلس الشعب
في تعديل الموازنة العامة دون تعليق
ذلك على موافقة الحكومة .

هو إلغاء المادة ٧٤ من الدستور وإزالة كل أثر لقرارات سبتمبر ١٩٨١ الصادرة استنادا اليها .
و - اختيار رؤساء المدن والاحياء والقرى عن طريق الانتخاب الحر المباشر .

٢ - إلغاء القوانين والعماريات النافذة للديمقراطية

أ - زرع حالة الطوارئ عن جميع المعتقلين وتقديم المتهمين منهم الى المحاكمة بلا تأخير امام القضاء العادى .
ب - الغاء القوانين سينة السمعة السالبة والمقيدة للحريات العامة والشخصية والمناقضة للدستور وحقوق الانسان ، وما تسفل الى القوانين العادية من نصوص

مماثلة كالتنصيص الوارد بقانون العقوبات
لتقييد حرية العلماء في نقد تصرفات الإدارة
وقرارات السلطة العامة داخل دور
العبادة.

ج - تقرير الحق في تكوين الأحزاب السياسية دون الحاجة الى الحصول على إذن بإنشائها اكتفاء باخطار وزارة الداخلية عن قيامها بما يسمح لكافة الاجتماعات السياسية بالتعبير عن نفسها من أية جهة سوى ما يحكم به القضاء العادي اذا انصرف عن الشروع في المشرووع .

د - إلغاء كل صور الخلط بين مؤسسات وأجهزة الدولة وبين تشظيقات الحزب الحاكم بما يضمن أن تكون الدولة للجميع ولا يكون هناك تميز بين المواطنين بسبب

٢ - سلامة الانتخابات العامة

١ - توفير الضمانات التي تكفل حييدة الانتخابات العامة وحريتها بجعل جداول التاخير مطابقة لسجل الاحوال المدنية.



المصدر : **الشيعة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مارس ١٩٨٧

الطريق الذي يمكن الأمة من تطوير نظامها القانوني تطويرا متفقا مع الشريعة الإسلامية يحقق مصالحها المتجددة ويتجيب لاحتياجاتها المتغيرة .

٣ - العمل الكبير المطلوب في هذا الاتجاه ليس مهمة المشرع وحده ، بل هو مهمة متكاملة يعمل جانبها منها المشرع ويحمل جوانب أخرى القضاء وأساتذة القانون والعلماء المتخصصين في الاقتصاد والمشتغلين بالتجارة والصناعة وغيرهم ، ومؤلاهم ملابطين بتقديم جهود علمي دقيق في صرحاء بطرق الضرر وحاجات أهل .

٥ - المفهوم المتكامل للشريعة يتجاوز طبيعة الحال مسكة الحدود ، بل يتجاوز القوانين لمدنية والجنائية ، فسياسة الإعلان مثلا أو التمييز لاتقل خطرا ، وكذلك فإن ما يتعلق بالنظام الاقتصادي وبالارضاء الدستورية موطن من الاصول الأولى ، ولذا فإن كل منطرحه في برنامجنا هذا يعتبر تطبيقا لنظرتنا الشاملة فيما يتعلق بموضوع الشريعة .

٦ - الأخوة الاقباط وأهل الكتاب خصامة مواطنين في الدولة الإسلامية المستهدفة لهم من المسلمين وعليهم مسا على المسلمين ، ولذا كان الاسلام دين الغالبية العظمى من المعمرين ، فإن ما انشاء من حضارة وتاريخ هو ملك لكل من شارك في العمران في ظل الدولة الإسلامية . وكل من التقابل الذي افرغ من القرنين أبناء الدينين التي اطلقت على مر القرون هو وارث لحدات الكبيرين في مصر ، وهذا هو الأساس للعمل المتكامل لبناء مستقبلها ، وهذا هو الأساس الذي يتطلب به المعمرين جميعا على الدلائل والفتن التي تستهدف وجودهم وأمنهم واستقرارهم ونظمهم .

الدستورية العليا وعدم قصر هذا الحق على الطعون المقدمة بمناسبة الدعوى المطروحة أمام المحاكم الأخرى .
ز - جعل السجون تابعة لوزارة العدل لوضع حد لجرائم التعذيب التي تتم داخلها والغاء نظام الحبس الاحتياطي المطلق .

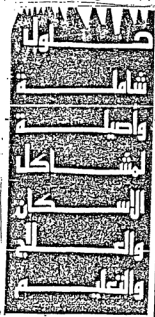
القسم الثاني

تطبيق الشريعة الإسلامية

١ - أن تطبيق الشريعة الإسلامية واجب ديني وضرورة وطنية ، فلا يجوز أن يكون ذلك محالا للموافقة أو المعارضة بل يتعين بحكم شريعته ، ولذلك فنحن ندعو للبدء فوراً في تطبيق الشريعة الإسلامية اتساقاً مع أحكام الدستور ، ومع تسليمتنا بأن الأمر يتطلب مود فترة زمنية من أجل اكتمال التطبيق على النحو المرجو ، فإننا نطالب الاتراح فيه من الاقرار بالبدء فعلا لا قولا ، مع البدء في التنفيذ .

٢ - ويجب أن ينصب التعديل في المرحلة الأولى على التشريعات المخالفة مخالفة مبرزة وشاملة لأحكام الشريعة أو المخالفة لتصورها المبررة فتلغى فوراً أو تحل محلها بصوص مأسخوة من الشريعة الإسلامية أو مقلدة في أحكامها معها .

٣ - الشريعة المستمدة من الشريعة الإسلامية لا يمكن إلا أن يضي على سنة الاجتهاد الاسلامي الحميد ، وذلك هو



بحيث يفيد به اسم كل من يبلغ ١٨ عاماً دون أن يكون به سبب يؤدي الى وقف مباشرة حقوقه السياسية أو حرمانه منها ، وإجراء الاتراح بموجب السبب الشفهي أو المكتوبة دون الحاجة لاستخراج سلطة انتخابية خاصة . ويشترط توقيع الناخب بأصابع أو بصمته عند الإدلاء بصوته للتأكد من حضوره شخصه ، ويتولى الاشراف على العملية الانتخابية باكملها مئة فئانية مستقلة يتكاملها مجلس القضاء الأعلى مع مجلس عقوبة تزيير الانتخابات جنابة لا تسقط بالتادم .

ب - إلغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية على اساس الأغلبية المطلقة في المجالس المحلية ونظام الانتخابات بالقوائم الحزبية مع التمثيل النسبي المعروط بالنسبة لمجلس الشعب .

ج - أن يتم تمثيل العمال والفلاحين عن طريق مرشحين معترف بصفتهم النقابية العمالية والتعاونيات الزراعية حيث أصبح يندرج تحت هذه السميات من لايعتبرون منهم .

د - جعل اختصاصات الفصل في الطعون الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب للسلطة القضائية نهائية .

٤ - استقلال القضاء

١ - استكمال دعم القضاء بجعل كافة أموره من اختصاص مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه رئيس محكمة النقض وتشترط موافقة كل من يتعلق بشؤون وعدم الاكتفاء بأخذ رأي وإلغاء جميع المحاكم الاستثنائية ، وإزالة ازدواج المبرجود بين النيابة العامة وبين المدعى العام الاشتركي بالقضاء هذا المنصب .

ب - حظر تدب رجال القضاء والنيابة للقيام بأعمال السلطة التنفيذية حفاظاً على استقلال السلطة القضائية .

ج - إحالة اختصاص إيداء الرأي والفتوى في الادارات القانونية بالوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة الى قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة والحق القسم التحقيقات بهذه الادارات بالنيابة الادارية .

د - تفويض حق الطعن بالطريق العبادش بعدم دستورية القوانين أمام المحكمة



المصدر : ...

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جولات ناجحة لخالد محيي الدين ومرشحي التجمع

كان من المقرر أن يبدأ خالد محيي الدين الأمين العام لحزب التجمع والمرشح للمقعد الفردي في دائرة شمال القليوبية ، جولته الانتخابية صباح الجمعة الماضي ، بزيارة قرية ، أجهور الكبرى ، مركز طوخ .. إلا أن أعضاء التجمع بالمركز غيروا مسار الجولة ذلك اليوم ، مستفيدين من خبرة اليوم السابق ، ليتفادوا محاولات أجهزة الأمن وموظفي الحكم المحلي بالمركز إرهاب المواطنين والفتيل الاحتكاكات والصدامات مع أعضاء التجمع ..



خالد محيي الدين

ومن حسن الحظ أن قوات الأمن والحكم المحلي تركزت في قرية أجهور ، حيث كان د . سيد عبد الكريم المرشح على قائمة التجمع بالدائرة ، والذي تعذر إخباره بتغيير مسار الجولة لضيق الوقت ، يناقش أمال القرية في البرنامج الانتخابي للتجمع ومنه بعض أعضاء المركز بينما تمكن خالد محيي الدين ومنعه نيسل منصور ورضا عبد الرشيد المرشحين على قائمة التجمع بالدائرة من القيام بزيارات ناجحة لست قرى بمركز طوخ .. بعيداً عن مشاحنات اليوم السابق ..

بلتان .. ندوة سياسية

في قرية « بلتان » استقبل الأمالي خالد محيي الدين بالهتافات وتوجوهوا عقب صلاة الجمعة إلى دار المناسبات بالقرية - حيث كان مركز الشباب مغلقاً - فهولاً يلتحق بالمرشحي الحزب الوطني - وعلى مدى ٣ ساعات دارت المناقشات بين الأمين العام ومرشحي التجمع .. وبين أهالي القرية ..

وحول سؤال عن إمكانية التزوير في هذه الانتخابات ، أجاب الأمين العام للتجمع و أحنا اللي نقدر نمنع التزوير ، الانتخابات الماضية تم تسديد أصوات قسري كاملة لصالح الحزب الوطني ، بينما استحال ذلك في قرى أخرى ، أحنا اللي نقدر نفرض النزاهة لو مارحوش يوم الانتخاب بتدوا فرصة للتزوير .. أحنا عابزين كل الناس تبقى موجودة وتشار بعمري . ونحن نرى أن دخول أكبر عدد من المعارضين إلى المجلس فيه ضمان وصلاحي للبلاد والحكم . فمع وجود المعارضة يضطر الطرف الآخر للأصلاح ، بينما تزيد الأمور سوءاً إذا كانت كلها في يد الحكم .. فمعتلاً عندما كتبنا

تابع الجولة :

حسن بدوي





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٨ مارس ١٩٨٧

السوداء ٢٠٠ جنيه، وهذا الفرق يدفع لتجار السوق السوداء، لو أخذت الحكومة الأثر من الفلاح بسعر السوق، ولما تم بدعم المستهلك بنفسها، لقصت على السوق السوداء.. وهذا يطبق على جميع منتجات شركات القطاع العام.. لكي لا تخسر تلك الشركات، ولكن تضمن وصول الدعم عن طريق الدولة لمن يستحقونه، ولكي تضمن وصول الدعم عن طريق الدولة لمن يستحقونه، وهذا سيضيق عمل الدولة.. الفلاحون يدفعون الدولة بما يقرب من ألف مليون جنيه فسوق أسعار توريد، بينما هذا الفرق لا يقابله خدمات لهم، فالسبل التموينية التي يتم توزيعها في الريف مثلاً ما يتم توزيعه في المدن.

الموارد والاولويات

وأضاف خالد محيي الدين .. أن مصر الآن تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر مما تصدر، ونقص دخل العاملين في الخارج فانكشف الوضع وزادت الأزمة، وليس لنا خيار سوى تحديد مواردنا بدقة وتحديد أولويات احتياجاتنا وتوفير هذه الأولويات أولاً ..

الحكومة توسعت في الاعفاءات الضريبية والجمركية لأصحاب الاستثمارات حتى وصلت إلى ١٥ ألف مليون جنيه، ولم يكذب أحد هذا الرقم .. المستشفيات الاستثمارية تنفص من الضرائب لكي تكون ضمن المجرة بها ١٥٠ جنيه في الليلة، بينما مستشفيات التأمين الصحي تدفع جمارك إذا استوردت جهازاً للاسترة .. هذه الاعفاءات جميعها موارد حقيقية يمكن بها أن تدعم العلاج المجاني والتعليم الأساسي المجاني، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى مائة جنيه .. ونوفر سكناً شعبياً ملائماً لسكان العشش الصفيح والعزوين حديثاً .. بدلاً من أوقاعهم الحالية التي تؤدي إلى انهيار القيم والأخلاقيات الأصلية لشعبنا ..

اصلاح التعليم

ورد تبيل منصور على سؤال لأحد الشباب حول كيفية اصلاح التعليم وفقاً لبرنامج التجمع، فقال انه يجب اصلاح الخلل في هيكل أجور المدرسين لكي لا يضطروا لاعطاء الدروس الخصوصية، ويجب اعطاء الأولوية في ميزانية التعليم إلى التعليم المجاني العام وخاصة في مراحل الاساسية وليس بانتشار مدارس اللغات الخاصة، وأن ترتبط برامج ومناهج التعليم بالمعامل ووسائل الايضاح وخطط التنمية وليس بمناهج الحفظ والتلقين ..

وحتى التاسعة من مساء الجمعة الماضية، استمرت المناقشات الهادئة

عن قضية المواد الملوثة بعد أن نشرتها صحف ألمانيا، بدأت أجهزة المصم تتحرك .. وعندما تم ترشيح مرشح يساري في انتخابات المصنفين، اضطرت الأجهزة للاستجابة لطلب المصنفين الذي يناهضون من أجله منذ ٣٠ سنة والخاص بالأجور وتسهيلات السفر للخارج ..

الخروج من الأزمة

وتحدث خالد محيي الدين عن البرنامج الانتخابي للتجمع، فقال انه يقوم على أساس اخراج مصر من أزمتها الاقتصادية التي تتسبب في غلاء الأسعار ونقص الخدمات والبطالة ..

وقال انه لن يخرج مصر من أزمتها غير مصر، وليس المساعدات .. وأن الخلاف

الاساسي بيننا وبين الأحزاب الأخرى هو حول سؤال .. من يدفع الثمن؟ ونحن نرى أن ٩٠ ٪ من الشعب المصري أصحابت الدخول الثانية غير قادرين على موازنة دخلهم بالأسعار، بينما ١٠ ٪

الأخرين يجب أن يتحملوا عبء الخروج من الأزمة .. اثنا تعاليم سياسلام صفيحة ويمكن .. نطالب بحق أغلبية الشعب في الحصول على ٧ سلع أساسية بكميات كافية وأسعار معقولة ومدعومة على البطاقات التموينية، وعلى السكر والشاي والعدس (أو الفول) والزيت والصابون والأرز ..

وقال خالد محيي الدين ان الدائرة تتميز بتراعة السياسيين ويوجه أكثر من ٥٠ ٪ من مفاخر الجمهورية بها .. ونحن نطالب بدعم هذيل الناشطين لمصلحة أهال القلوبية والبلد كلها .. وعلق أحد الفلاحين قائلاً المزارع يطلت باريس .. ما فيش علف ..

ورد الأمين العام .. لذلك نحن نطالب بعمادة منتجي الدواجن، والمساعدة في تصدير الفواكه، ورفع أسعار توريد المحاصيل الزراعية التقليدية كالقمح والقطن والأرز والصب ..

دعم الفلاح الأمريكي

ولكن رفع أسعار التوزيع سيوفر الأسعار للمستهلكين، فكيف تحلون هذه المشكلة؟ أجاب خالد محيي الدين على هذا السؤال لأحد شباب القرية فقال .. الحكومة تأخذ طن الأرز مثلاً من الفلاح بسعر ١٥٠ جنيه .. وتسعره في السوق

ਸ੍ਰੀ ਗੁਰੂ ਗ੍ਰੰਥ ਸਾਹਿਬ ਜੀ

[illegible]

الإعتماد على النفس

وبدئ البرنامج بالعرضة التي أقيمت في تغيير الحكومات بل بتغيير السياسات واسلوب الحكم ونهجها ويقول ان مصر بحاجة لسياسة اقتصادية متشعبة وأوسعها للتنمية والحد من الواردات والتوقف عن الاقتراض من الخارج وإعادة توزيع الابعاء والوقوف في وجه الاعيب ومضاربات تجار العملة

الخدمات التعليمية والصحية والاسكان وتعيين
الخريجين .

اقتصاد الغنياء فقط

[illegible]

اوراق حزينة

[illegible]



المصدر : ١٢/٤/٨١

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٨٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمستوربين وسيطرة الدولة على جميع البنوك العاملة في مصر بغض النظر عن ملكيتها والغاء القوانين والقرارات التي تمنح لبعض الدول امتيازات تفسد السيادة الوطنية وإعادة النظر في وضع البنوك الأجنبية والمشاركة الإسلامية وشركات جمع وتوظيف الأموال وجمالية أموال النموذجين والمخربين ضمانات لتوظيف أموالهم داخل مصر وتطوير القطاع العام من التخريب والفساد وحماية محاولات تصفيته والدفاع عن حقوق العمال ومكتسباتهم ضد محاولات القضاء عليها باسم تطوير القطاع العام ومضاعفة إنتاج القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الذرة والبقول بالتوسع في المساحة المزروعة ورفع انتاجية الغدان . وإعادة النظر في أسعار المحاصيل الزراعية لتحقيق أعلى ربح للغدان من محاصيل الغذاء الرئيسية وإعادة النظر في مديونية مصر الخارجية وفي أسعار الفائدة الباهظة التي تتحملها والدعوة لعقد مؤتمر عالمي يتولى تسوية الديون الخارجية للبلدان النامية طبقا لخصوصيات مجموعة دول عدم الانحياز في مؤتمراتها الأخيرة .

المشاركة الجماهيرية ضرورة

ويؤكد حزب التجمع أن هذه الإجراءات العاجلة لإنقاذ الاقتصاد المصري لا يمكن أن تتحقق إلا بالمشاركة الفعالة للجماهير الشعبية ونقاباتها المنتخبة انتخابيا حرا وأحزابها السياسية وثقة الجماهير في سلامة الانتخابات العامة وأماكن أن يصل ممثلوها فعلا إلى مقاعد مجلس الشعب والمجالس المحلية . . . ويؤكد التجمع على أن ذلك لا يمكن تحقيقه دون إلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين المعقده للحرية والغاء القيود المفروضة على حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات والغاء نظام الانتخابات بالغاثة الحزبية المطلقة أو النسبية ووضع الضمانات لنزاهة وحيدة الانتخابات بإعادة النظر في قانون مباشرة الحقوق السياسية .



المصدر : ١٩٨٧

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

٨ قيادات نقابية على قوائم التجمع بالقاهرة الأجور والأسعار والخدمات أهم قضايا العمال

كتب حسن بدوي



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٧

في دوائر القاهرة الخمس رشح التجمع على قوائم أكثر من ٣٠ قاضيا عسائيا في مواقع العمل القاهرة ... في مناصات العمل والفن والنسيج والنقل الخفيف والاستمات والدواء والمقالات والنقل العام.

ومن بين هؤلاء أعضاء مجالس إدارات اللجان النقابية أو منتخبين في مجالس إدارات شركاتهم وجامعين على ثمة آلاف العمال في مواقع عملهم ... ليس لانهم يملكون سلطة أو ثروة وانما لرصيدهم التضال وديورهم المستمر في خدمة زملائهم النقابيين بعض تلك القيادات تعرف اهم القضايا العمالية التي تشغلها ولاماذا رشتت نفسها لهذا.

كانت القضية المشتركة بين الجميع هي ربط الأجور بالأسعار وكما يوضحها نيل عبد الفتى بمجلس إدارة المنتخب بشركة مصر حلوان للفنل والمنتجج والمعرض على قائمة التجمع بآثار الثانية جنوب القاهرة فان ذلك لا بد ان يكون تحت طريق السلم المتحرك للأجور المرتبطة بالأسعار ... لأن الاستقرار ترتفع والأجور لا

تلاحقها بنفس النسبة ... فبغيت عن هذا أن يتناقص دائما ما يتاح للعمال والمرتظفين شراءه من سلع عند أخرى والسلم المتحرك للأجور يضمن لهم شراء الحد الأدنى من السلع الضرورية بشكل مستمر دون نقصان أو زيادة وبالأجور بالأسعار لا يزيد دخل العامل ولكه سيكتفه من الحصر من تلك السلع الأساسية له ولاسرة كما ارتفعت أسعارها ...

عمال المعاشات

وفي الدائرة الأولى - شمال القاهرة - التياني بسيد محمد عبد العال عضو اللجنة النقابية بشركة وسائل النقل الخفيف وعضو مجلس إدارته المنتخب لثلاث دورات متتالية منذ عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٩ وعضو المجلس المحلي بشمال القاهرة منذ دورة ٧٥ - ١٩٧٩ ورئيس لجنة القوى العاملة بشمال القاهرة في السبعينات.

رشتت نفس في هذه الدائرة لأنى ابناهم وعلم بها وأعرف مشاكلها الجديدة وأعمالها السكان والمرافق والمواصلات ومصفة خاصة مشاكل سكان ترعة الاسماعيليه وسكان الحكر بمنطقة المعهد الفنى وبناء برام وإسعد والساحل وبالنسبة للعمال فان أغلب أعمال المعاشات يهضم في صرف ١٠ شهور مكانة نهاية الخدمة مهما كانت مدة خدمتهم ...

زيادة الأجور

وفي جنوب القاهرة الدائرة الثانية نواصل الحديث مع نيل عبد الفتى الذى بدأ اهتمامه بالقضايا العامة عندما كان عضوا بمنطقة الشباب عام ١٩٦٩ ثم عضو لجنة القاهرة للشباب عام ١٩٦٨ ثم عضو مجلس إدارة منتخب بالشركة منذ ١٩٧٨ وحتى الآن ...

رشتت نفس في هذه الدائرة لأنها دائرة

عمالية وموقع عمل بها والاننى أدرك ان العمال والمرتظفين وجميع من يعملون بأجرهم أكثر الفئات معاناة من آثار الازمة على مكتسيات العسال التي حدثت في السبعينات ومن الآثار المدمرة لسياسة الانفتاح الاقتصادي وركز في القضايا العمالية بالإضافة لفكرة السلم المتحرك للأجور المرتبطة بسلة الأسعار على ضرورة زيادة المرتبات سنويا بنسبة ٧ ٪ من الأجر وهذه ليست بدعة ولكنها مطبقة في المرتبات الواردة في الجداول الملصقة بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بعمال القطاع الخاص مع الغاء الحد الأدنى للمرتبات الواردة في الجداول الملصقة بالقانون ٤٧ و٤٨ لسنة ١٩٧٨ وذلك بالنسبة لكل الدرجات الوظيفية لأن مسرور ١٠ سنوات على الحد اقل يجعلها لا تلاحق الاسعار كما اننى اطالب بحق عمال القطاع العام جميعهم والمصانع الحربية ومرتظفي الحكومة في صرف أجر الراحة الأسبوعية بإضافة أجر ٤ أيام إلى مرتباتهم الشهرية أسوة بعمال الفنل والنسيج وتطبيقا للقانون وأحكام القضاء ...

فصلوه وانتخبه العمال

وفي نفس الدائرة التياني بآثار نقابى لخر رجب محمد جمعة عضو اللجنة النقابية

بشركة وسائل النقل الخفيف منذ ١٩٧٦ وحتى حلها للقاويين عقب إضراب العمال في يناير الماضى بدأ العمل العام عضوا بمنطقة الشباب عام ١٩٦٩ كمنشور لطلاب حلوان ثم مسئول لعمال حلوان أيضا كعضو في لجنة الإضراب الإشتراكي بالشركة التي أصدرت بياناً عام ١٩٧٥ طالب فيه بتعدد الأحزاب للعمل من العمل

بالشركة عام ١٩٧٧ عقب انتفاضة ١٨ يناير ١٩ يناير وسلم نفسه للحكمة في قضية قضائية ضد الشركة وحصل على حكم من محكمة الاستئناف بالعودة إلى عمله في يوليو ١٩٨١ تم تنفيذ الحكم ... ونجح في أول انتخابات نقابية تالية لبعده في دورة ١٩٨٣ وحتى الآن ...

ويقول رجب جمعة خلال وجودي باللجنة النقابية انتشانا صندوقا لإغاثة العمال المجتدين ون بداية الدورة النقابية الحالية استغلنا أن نرفع بدل طبيعة العمل من ١٥ إلى ٢٥ ٪ ووصل للمعاملة الفنية ال ٤٠ ٪ من كان محروما من البدل بدأ يحصل على ١٥ ٪ وتم الصرف بأثر رجعى

رشتت نفس في هذه الدائرة بناء على رغبة أهال عزبة الوالد بالمنظمة التي ولدت فيها والذين اجتمعوا وكلهم وطلبوا منى الترشيح على قائمة التجمع كمنشور لأن منزل الحاج حسين سيف ابن العزبة في المقعد لفرقة وقد جمع أهال العزبة التبرعات لنرى لمساعدتنا في نفقات الدعاية الانتخابية

و بالمنطقة المتشعبة التي تعيش فيها أحوالها مشدودة من حيث المرافق والخدمات والمواصلات خاصة بعد توقف اتوبيس العزبة ومضطرة المجارى الرئيسية بالمنطقة ثم وسط العزبة ولو انفجرت لاغرقتها رغم أن العزبة لا توجد بها مجارى ومناطق المنطقة محرومون من السلع التموينية ويعاملون من قبل المجالس المحلية كعواطلين من الدرجة الثالثة ...

اننى اطالب بإعادة العمال الذين نلقوا من مصانع شركة النقل الخفيف إلى إحدى حواف ال منطقة الهرم في مواقع عملهم الأصلية حيث تسكن عائلاتهم ... أو نلقزم أجهزة الدولة والشركة بتوفير سكن لهم في مناطق عملهم الجديدة في مدينة أكتوبر مثلا ... كما اطالب بتعيين أبناء العاملين الذين تم تدريبهم في الشركة ولم يعينوا رغم مرور سنة على انتهاء تدريبهم واطالب باستمرار برامج التدريب وأخيرا اطالب بعقد الجمعية العمومية لعمال الشركة لانتخاب لجنة نقابية جديدة فالقانون يلزم بعقد الجمعية خلال شهر من حل اللجنة وأدرك مضى الآن ثلاثة شهور ولم تتعد ...



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

١٩٨٧/١٣

نقابي منذ ٤٠ عاما

وعلى رأس قائمة التجمع بالقاهرة الثالثة شرق القاهرة قائد نقابي بدأ اهتمامه بقضايا العمال منذ حوالي ٤٠ عاما ..

محمد عبد العزيز شعبان عضو اللجنة النقابية بشركة مصر حلوان للفزل والنسيج بدأ عملا في هذا القطاع عام ١٩٤٨ وبعد عامين فقط من بدء عمله كان مندوبا نقابيا عن مصانع اولاد وهبة شوشة سنة ١٩٥٠ واشترك في تأسيس النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي

بمنطقة الواوي ١٩٥٢ واشترك في تأسيس الاتحاد العام للمهنى لعمال النسيج بمصر عام ١٩٥٢ واشترك في توحيد نقابات عمال النسيج بالقاهرة عام ١٩٥٤ وكانت ٤ نقابات للفزل والنسيج والتركيب والنسيج اليدوي والنسيج الميكانيكي ..

وانتخب في نفس العام عضوا بمجلس ادارة النقابة العامة لعمال النسيج بالقاهرة .. وظل وكيل اول النقابة حتى عام ١٩٥٩ واشترك في تأسيس النقابة العامة لعمال الفزل والنسيج بالاتحاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) عام ١٩٦٠ وعضو اللجنة التنفيذية بمصر حلوان للفزل والنسيج منذ ١٩٦٩ وحتى الآن .. ويقول محمد عبد العزيز شعبان في الدور الثاني للنقابة السابقة استغلنا

ان نطبق قانون الإصلاح الوطني بضم مدة اعتبارية للعمال الفيزيين ٧ سنوات وما افاد اكثر من ٧٠٠ عاملا بالشركة وفي سنة ١٩٨١ استغلنا ان نوقف خنسم نسبة الى ٢٥ % من الدلات التي كانت تخص منذ عام ١٩٦٧ للمجهود الحربي ونجنا بالتفاوض مع وزير الصناعة اقتساب حق صرف اجازات السراخات الاسبوعية بعد حصول عمال اسكو على حكم قضائي بذلك ..

رشدت نفس في هذه الدائرة لانها في معظمها مناطق شعبية محسومة من الخدمات وبها مناطق مكدسة بالسكان تعاني من أزمة حادة في المواصلات وشبابها محروم من التبرادي والسباحات الشعبية ..

اركز في قضايا العمال على ضرورة زيادة اجور عمال الفزل والنسيج او زيادة تصميمة استجابه وزيادة بدل طبيعة العمل من ١٥ % الى ٣٠ % مع احسابها على الاجر الشامل بدلا من الاجر الاساسي او بداية مربوط الدرجة وبأن يكون الحد الادنى لاجور العمال المبتدئين من ٢٥ الى ٣٠ جنيها وزيادة بدل الوجبة الغذائية من ٣ جنيهات الى

١٠ جنهات ..

واخيرا فقد شارك محمد عبد العزيز شعبان في النضال الوطني والديمقراطي منذ عام ١٩٥٩ مشاركة في المظاهرات المطالبة بالاجلاء ومظاهرات ١٩٥٤ المطالبة بالحريات والستور وعصوة الحياة النيابية واحد افراد المقاومة الشعبية عام ١٩٥٦ وفي مظاهرات التضامن مع شعب لبنان ضد تهديدات الاسطول الاميركي عام ١٩٨٥ ، والتضامن مع شعب الجزائر في نضاله ضد الاحتلال الفرنسي في الخمسينات وبداية الستينات ..

مخاطر المهنة

وفي نفس الدائرة مرشح نقابي اخر على قائمة التجمع محمد محمود جمل الدين عضو اللجنة النقابية لشركة الجمهورية لسلاوي وسانت رئيس الجمعية الفلوية بالشركة وعضو منظمة الشباب منذ ١٩٦٦ وامين الشباب بالشركة حتى تمحل المنظمة في بداية السبعينات يقول من خلال عضويتي بلجنة شئون العاملين بالنقابة اذ ابلغ عن حق تصحيح تقليم مؤقته في التكتيبات وفي الشرح نفس في الدائرة لاني ملقم بها وعمل وملائي فيها واعلم مشاكلها جيدا وما يشغلني هو اعادة تاهيل العمال وتدريبهم لرفع انتاجيتهم وبذلك يمكن حصولهم على حوافز اعلى ومكافآت وارياب وايضا ضرورة تطوير ادارة القطاع العام وصرف الوجبة الغذائية لعمال قطاع الادوية بالذات فهم يتعرضون لمخاطر السمكويات والعديد وصرف بدل طبيعة العمل لعمال الخدمات المعاونة وتطبيق نظام العمولة بالنسبة للباقيين ..

مرشح آخر في نفس الدائرة على قائمة التجمع .. الدسوقي بدر درويش امين

صندوق اللجنة النقابية بشركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح وعضو اللجنة النقابية منذ ٨ سنوات وعضو منظمة الشباب منذ ١٩٦٧ وحتى حلها في بداية السبعينات يقول استغلنا صرف حوافز الانتاج بالشركة على المرتبات الجديدة بعد ان كانت تصرف على اساس اجر ١٩٨١ شئت في هذه الدائرة لاني ملقم بها ومرتبب ساهلها اطالب بحق العمال المؤقتين في التكتيبات وبحق جميع العمال في صرف مكافآت الميزانية كاملة .. وفي تشكيل منظماتهم النقابية دون تدخل إداري ..

قيادات غير تقليدية

في الدائرة الخامسة وسط القاهرة قائد نقابي بارز على قائمة التجمع .. كمال الدين محمد واصف عسكري العلاقات الدالية والنقابة العامة للعاملين بمصانع البناء والاسطخات ورئيس اللجنة النقابية بالشركة المسماة للاشتاءات (دبلان) منذ ١٩٦٢ وحتى الان عضو للنقابة العامة منذ ١٩٧١ وحتى الان عضو اول مؤتمر قومي للاتحاد الاشتراكي عن دائرة الاثرية عام ١٩٦٨ في مرحلة بناء الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب عقب مظاهرات فبراير ١٩٦٨ وبين ٢٠ مارس يقول ..

● استغلنا تثبيت كل العاملين بالشركة وهذا نادرا ما يحدث في قطاع المقاولات وان نقضى على حالات الفصل التصفى وتقريبا لم يحدث فصل بالشركة منذ عام ١٩٦٢

● اشتركت في صفوف المقاومة الشعبية مع المرحوم كمال الدين رغبت اثناء العدوان الثلاثي ..

● رشدت نفس في هذه الدائرة لاني بدأت عملي السياسي بها عام ١٩٦٤ وانتخبت عنها في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي اكثر من مرة مستمتر في عمل بالدائرة حتى الان وكان لنا دور مؤثر في العمل السياسي في تلك الفترة رغم تحفظنا على بعض ساليبها ..

● اركز في قضايا العمال على اعمية اختيار قيادات نقابية تتناسب فكرها وسلوكها مع الظروف التي تمر بها مصر الان ودفع قيادات نقابية غير تقليدية تقديري ووطنية وواعية تستعين ان تواجه مشاكل العمال بحسم ووضوح ودون تردد او مداراة ..



المصدر :

الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٨ مارس ١٩٨٧

الأموات والاحياء

في نفس الدائرة وعلى قائمة التجمع عبد العزيز خليل ابراهيم عضو اللجنة النقابية بالهندسة الاداعية منذ ٨ سنوات نجح مع زملائه النقابيين في تسوير ه خطوط التوبيسات للعاملات في الهندسة الاداعية وعمل مصيف للاسرى بدلاً من مصيف الانراء المتميزين ويقول :

● وشحت نفس في هذه الدائرة لاني احس بمعاناتها خصوصا سكان المقابر ومشقة المواصلات بالنسبة لابناء المنطقة من الحرفيين الذين يقعون في أماكن بعيدة كمدينة السلام وغيرها ومشكلة الجمالية مثلا (وهي جزء من السدائرة) ان ٦٠ ٪ من اراضيها مقابر و ٤٠ ٪ من مساكنها نصفها منهار تماما واعتبرها مقابر للاحياء .. ونصفها الاخر لا يستوعب سكان الحي مما أدى الى نشوء الاسكان العشوائى بمنشآت ناسرو الذي يتحمل سكانه متاعب عدم وصول المياه المجارى والمواصلات مما يزيد اعباء المعيشة عليهم فهم لا يجدون الاسيارات يبيعو للوصول الى أماكن سكنهم والانتقال الى اعمالهم ويشترىون المياه علاوة على وصول اجرة الحجرة الواحدة الى حوالى ١٥ جنيها ومن الاخطر مشاكل الحصى مشاكل الحرفيين - الذين يعانون من الضرائب والتأمينات وعدم تصريف منتجاتهم خاصة الالومنيوم نتيجة للغزو الاجنبى وهناك حوالى ٢ - ٤ آلاف قضية افلاس داخل المحاكم من الحرفيين بالجمالية



المصدر : الأمل

التاريخ : ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى يستقيم منطق اجراء

انتخابات مجلس الشعب



محمد سيد أحمد

الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ، ذلك أن الأمور التي تتعلق بالرئاسة القادمة أسود سوف يجرى انجازها خلال لفترة زمنية

يجدر بنا أن نتساءل : لماذا أقدم رئيس الجمهورية على حل مجلس الشعب عن طريق استفتاء شعبي ؟ ذلك أن المبررات الرسمية التي قدمت ، وتتلخص في أن استمرار المجلس بوضعه السابق لم يكن مستساغا في ظرف أصدر فيه هو ذاته قانونا جديدا ينظم أسلوب انتخابه ، لم تكن مبررات كافية ولا مقنعة .

قبل أن الإجراء اتخذ لاستباق حكم قضائي بعدم دستورية المجلس من المنتظر أن تصدر المحكمة الدستورية العليا في القريب العاجل . ولكن آراء الفقهاء اختلفت حول مدى الالتزام بحل المجلس نتيجة عدم دستورية قانون انتخابه . وبالتالي كانت هناك مخارج فقهية تبرز عدم التصدي لحل المجلس وهو في النهاية قرار سياسي قبل

واستقراره . أن يكون إجراء ذا طابع ففهي أو قانوني قبل أن لاجراء فعلا طابعا سياسيا ، وهو أن الرئيس مبارك يهيمه ألا يجرى انتخاب رئيس الجمهورية القادم في نوفمبر المقبل بواسطة مجلس شعب مطعون في دستوريته . ومن المؤكد أن قضية المشروعية التي لا بد

الإبتونها غير قضية حيوية ، وقضية ذات طابع سياسي أصيل ، خاصة إذا ما إختصت بمشروعية شخص رئيس الدولة ، ومن استمرارية النظام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

١٩٧٢

التاريخ :

١٥ مارس ١٩٧٧

قراره علوى، أوه منحة، تصدر من السلطة

ثم لكن مرجعا تماما في هذا الصدد :
لا يستقيم أن تتحمل المعارضة التزامات
دون أن تقابلها حقوق .. لا يستطيع أن
تدافع للضوابط التي لها تتصله
السلطة، يقتضيه، وه التجريح،

وه الزايدة، في مخاطبة الجماهير، في
وقت تتحمل فيه السلطة ذاتها وزر عدم
قدرتها على التعبير عن نفسها بصورة
فعالة : داخل البرلمان وذلك بسبب
تعسف القوانين والإجراءات التي
تعرض تعميلا فيه لتعديلات يمتشي مع
وزنها الفعل في الشارح باعترااف
السلطة ذاتها .

أن التخطيط الاستراتيجي
للسنوات القادمة أمثا يفرض حلا لهذه
المعادلة الصعبة، ومنذ الآن . أي
ابتداء من الانتخابات لمجلس الشعب
القادم .

ولا يستقيم الحجة القائلة بأن ضمان
تمثيل المعارضة تمثيلا يتناسب مع وزنها
أن المجتمع ممكن مع حرص الجهات
المسؤولة على أن يتوافق الحزب الحاكم بثبات
القاعد على الأقل باعتباره وحده ركيزة
النظام وركيزة سلطة رئيس الدولة .

فلا التزامات بدون حقوق .. والمنطقي
القائل بأن لا إنقاذ لعصر ما لم تتضمن
في إنقاذها تنويعا واسعة من القوى
السياسية، منطلق لا يقلل الجزئية .
ولا مناص من الأخذ - به فيما هو
الالتزامات للقوى السياسية وحقوق لها
أيضا، وفيما يتعلق بانتخاب رئيس
الدولة قبل أي شيء آخر .

تصل إلى ست سنوات، ولابد أن تتسم
بطابع استراتيجي، ولابد أن يتقيد لها
تخطيط منذ الآن .. ويضاف إلى هذه
الاعتبارات العامة اعتبارات خاصة هي
ظروف المآزق الاقتصادي الذي تواجهه
مصر الآن وظروف تأمين الأمن والاستقرار
واستمرار المشروعية داخل إطار ظروف
متغيرة لأكثر من سبب . ليس السبب
الاقتصادي إلا أكثر هذه الأسباب بروزا
والحاحا .

ومن هنا يتصور أن التخطيط
السليم يقتضي انتخاب مجلس قادر على
تحمل مسئوليات الفترة العصاة
القادمة، بمجلس يجنب رئيس الدولة
تحمل هذه المسئولية وحده، مجلس
سمته المميزة تعمله لتنويع واسعة
من القوى السياسية تحظى بمصدق اليقته
لدى الجماهير .

ومما يتعين تأكيد في هذا الصدد أنه
لا يمكن الادعاء بأن العديد من تيارات
المعارضة هي جزء من مشروعية
النظام، وعليها أن تتحمل مسئولية
المآزق التي تواجهه، في وقت تحرم فيه
من القدرة على المشاركة في صنع القرار،
وتلزم الحواجز في وجه تعميلا داخل
مجلس الشعب .

وبهذا في هذا الصدد أن تؤكد معنى هاما .
وهو أن السلطة كثيرا ما تنهم المعارضة
بالنقد غير البناء، وبالمزايدة، وبمحاربة
استشارة الجماهير وتبنيها . وأن هذا
السلوك لا يستقيم مع حرص السلطة على
توفير عنصر المشروعية لها .. ولكن هذه
المزاعم تدحضها حقائق عدة .. أولها أن
مصدر المشروعية هو مصداقية تيارات
المعارضة لدى الجماهير، لا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٨ مارس ١٩٨٧

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام التجمع اكثر الاحزاب اهتماما بقضايا الفئات الشعبية

في نهاية شهر مارس عام ١٩٨٤ أصدر حزب التجمع بعد مناقشات مستفيضة شارك فيها قياداته واعضائه برنامج الانتخابي الذي خاض بموجبه الانتخابات البرلمانية في ٢٧ مايو من نفس العام. فالتجمع يمثل اهمية خاصة للوئالي التي تصدر عنه معبره عن مواقفهم ووجهات نظرهم يساعد على ذلك وقصود توجهه الفكري ووسط اصدقائه - وفي ظل الاختيار المبني لحزب التجمع لقضايا الاقتصاد وتأثيراتها فقد خصص التجمع برنامجه الانتخابي بشكل شبه كامل لمناقشة القضايا الاقتصادية والارها الاجتماعية بطرحه مشاكل الفئات المختلفة وتقديم حلول عاجلة لمعالجة الازمة الاقتصادية عن طريق تحقيق تنمية سريعة للاقتصاد الوطني ومواجهة الفساد وحصله.

المصدر :
.....

التاريخ :
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● رئيس الجمهورية ومؤسسة الرئاسة «بطبيعتها العسكرية» هما مركز الثقل

● السلطة ترى أن السياسية مجموعة من المشكلات الإدارية

● تقلص دور مجلس الشعب نتيجة اختلال الموازين السياسية

● نصف من لهم حق التصويت في الانتخابات .. غير مقيدون في الجداول



الوطني والوفد يتجاهلان اتفاقيات كامب ديفيد والتجمع يعتبرها كارثة تاريخية



المصدر: الأمانة العامة

التاريخ: ١٨ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



- المشاكل الجماهيرية وقضايا الفساد تنصدر برنامج الحزب
- الانشقاقات تشمل الاحزاب جميعا عدا حزب التجمع
- عجز الاحزاب عن مجارة التجمع في دفاعة عن الطبقات الفقيرة الوفد

الوطني

ضد الحكم من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى مايو ١٩٧١

الوطني

ترويج للدعوى الاخلاقية وتركيز على شخص رئيس الحزب

الوطني

ضد الاشتراكية... ومع حرية رأس المال الخاص والفردي



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

١٩٨٢

التاريخ :

١٨ مارس ١٩٨٧

انتهت إليها الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨١ التي شارك فيها خمسة أحزاب من بين الستة القائمة هي الوطني والوفد والتجمع والعمل والأحرار وفي مجال الجديث عن الأسطر الدستوري والقانوني الذي جرت في قلته انتخابات ١٩٨١ ترصد الدراسة عددا من السلوادر الهامة من بينها أن التحولات التي طرأت على النظام السياسي المصري لم يسمح لها بتعديل موازين القوى الأساسية حيث احتلت بموجب هذه الموازين مؤسسة الرئاسة ذات الطبيعة العسكرية مركزا للسلطة الأساسي في المجتمع وعلى الرأس منها رئيس الجمهورية الذي محتضنه الدساتير والقوانين المختلفة وضعا متوقفا انتهى بحصر عملية الصراع السياسي في مصر في اعل قمة السلطة وسيادة المفاهيم التي ترى السياسة مجموعة من المشكلات الادارية يمكن للخلاف حولها ان يدور حول رفع مستوى ادائها دون ان يشطرق في ألياتها واختياراتها

ولقد أدى الاختلال في الموازين السياسية إلى تقلص دور مجلس الشعب السياسي وتكريس الطبيعة الفنية والاجرائية لدوره الرئاسي التي تتأكد بان المجلس لم يرق بسببها الثقة من أي من الوزارات المختلفة أو أحد وزرائها برغم أنه حق من الحقوق المقررة في الدستور منذ عام ١٩٧١

غير ان اهم المتغيرات الأساسية التي ترصدتها الدراسة وغيرت مجرى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨١ هي صدور القانون ١١٤ لعام ١٩٨١ الذي طبق للمرة الأولى في مصر طريقة الانتخاب بقلعة الحزبية النسبية المشروطة وهو القانون الذي انتهى بأكثريته تشرية المستقلين الموزعين يمثلون اهم السلوادر في الحياة السياسية المصرية كما استبعدت الاتجاهات السياسية المختلفة التي ترفض الدولة منحها الحق في تكوين أحزابها المستقلة كما فسدت جبهة المعارضة التي اخذت في التشكل في لجنة الدفاع عن الديمقراطية قبل شهر من الانتخابات حيث فرض عليها القانون ان تخوض المعركة الانتخابية متنافسة ضد بعضها البعض في الوقت الذي اختلف فيه الجبهات المستقلة والقوانين المنقطة للجنة الشاذة بما انتهى ان حوال نصف من لهم حق المشاركة في الانتخابات غير ملبيين في الجداول الانتخابية

ولقد تميز برنامج حزب التجمع عن غيره من لبرامج الأحزاب الأخرى بأنه لم يترك تحديد الفئات الاجتماعية التي يتوجه إليها رهنا بتصوص البرنامج بل قام بتحديد هادئة ومباشرة بأنها اوسع الفئات الشعبية من عمال وموظفين وفلاحين وحرفيين ومهنيين وراسمالية وطنية منتجة بما يكشف ان القضايا الداخلية تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات التجمع أكثر من غيرها من القضايا وإذا كان حزب التجمع قد أعلن في برنامجه السياسي العام انه يسعى لبناء مصر ووطنا للحرية والانسانية والوحدة ويتأصل من أجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ومواصلة السير على طريق الاختيار الاشتراكي فإن برنامجه الانتخابي الذي خصص لثلاثة مصر من الفساد والبطولية والتجربة وتضمن أهدافا لا يقلل التدرج العام في المجتمع المصري في ظل أو ضاعه الرأسمالية القائمة دخلا من الدعوة لاجراءات بناء الاشتراكية أو التحول إليها لانتفاض مع برنامجه العام برغم تباين مضمون كل منهما بل يمكن التأكيد على ان هناك حالة من الاتساق بين البرنامجين

هذه الحقائق وغيرها عن حزب التجمع مقارنة بغيره من الأحزاب الأخرى شملت الدراسة الهامة التي أصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام عن انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨١ واشرف على اعدادها د. الدين هلال والسيد يسمن وشارك في تحليل نتائجها نخبة من باحثي المركز ضمت السيد زهرة وجمل عبد الجواد وضياء رشوان وایمان محمد حسين وسيد عبد المجيد ودينيا الخواجه

اختلاف التوازن

والدراسة تصدر بمعية مرور عشر سنوات كاملة على تجربة التعددية الحزبية التي تعد أهم التطورات التي لحقت بالنظام السياسي في مصر منذ عام ١٩٥٢ وفيما عدا حزب الإسم تتناول الدراسة بالتحليل المستند إلى الواقع والإرقام تشكيل الأحزاب السياسية المصرية وبرامجها وجهادها الانتخابية والمعنى والتشائج التي



حزب الصلح مع الإعداء

وتقول الدراسة انه في أغسطس عام ١٩٧٨ قرر الرئيس السابق انور السادات تشكيل حزب جديد هو الحزب الوطني الديمقراطي وقد انضم حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان قائما آنذاك انضماما جماعيا للحزب الجديد الذي ظل السادات يستحوذ على رئاسة حتى موته عام ١٩٨١ حيث خلفه الرئيس مبارك.

وقد تشكل الحزب الوطني وفقا لما تذكره الدراسة مع بداية مرحلة جديدة من حكم السادات تعبرت بتفاهم الإنزيم الاقتصادية والاجتماعية وبسياسة التحالف العميق مع الغرب والصلح مع اسرائيل حيث ضم بين صفوفه الطبقة البورجوازية التي انضمتها سياسيا للانفتاح الاقتصادي. وترصد الدراسة انعدام الديمقراطية في تشكيل هيئات الحزب الوطني ومستوياته المختلفة وتروج ذلك الى أن رئيس الجمهورية نفسه هو الذي تولى المبادرة لانشاء الحزب لئلا تعتمد صفة الانتخاب الحزبي من عملية اختيار رئيس الحزب التي هي اقرب الى الاستفتاء منها الى الانتخاب حيث تعدم المنافسة على شغل هذا المنصب.

وحول برنامج الحزب الوطني تذكر الدراسة ان الحزب يوجه نقدا للسياست الاشتراكية التي طبقت في الستينات والتي صدرت اقلية نمو المشروع القومي وانتهت سياسة الحرية الاقتصادية بحيث يصبح بندا رئيسيا فيه الدفاع عن حرية رأس المال الخاص والقروى وفي مجال السياسة الخارجية يدعو الحزب الوطني بوعى شديد الى توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ودول المعسكر الغربي التي ساعدت لتوقيع اتفاقيات كابل وبغداد ومعاهدة السلام مع اسرائيل في مواجهة الاتحاد السوفيتي ودول المجموعة الاشتراكية وهي رؤى تتسجد مع مصالح الفئات الاجتماعية التي تكون منها الحزب الوطني وضمت العناصر البيروقراطية ولفئات البورجوازية الجديدة التي تضخم دورها خارج أجهزة الدولة في الانشطة الاقتصادية الخاصة.

وتشير الدراسة الى أن أعداد لوائح المرشحين للحزب الوطني في انتخابات عام ١٩٨١ قد تميزت بمناصفة عالية بين عناصره التي تشكلت من معامات ذات مصلحة او منفعة وأخرى ذات نقوذ عائلي او قبلي وثالثة اكتسبت نفوذها من

العمل في مؤسسات الدولة أو التنظيمات السياسية ورابعة ضمت كبار رجال الأعمال الذين سعى الحزب لكسب تأييدهم لمواجهة ظهور حزب الوفد الجديد.

الوفد الدفاع عن الفئات العليا في ديسمبر ١٩٨٢ حصل حزب الوفد الجديد على حكم قضائي يحقه في الوجود وعدل عن قراره السابق بحل نفسه في اغلب صور قانون حامية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي في يونيو عام ١٩٧٨ الذي منح السلطة التنفيذية حتى التدخل في شئون الأحزاب السياسية الداخلية وهو القانون الذي جمد التجمع بموجبه نشاطه احتجاجيا على صدره.

وحول برنامج حزب الوفد تشير الدراسة الى انه ليسرا في التفرع في السياسة والاقتصاد فهو يتضمن درجة واضحة من الانحياز لصالح الولايات المتحدة الامريكية والدعاء لالاتحاد السوفيتي كما يركز في مجال الاقتصاد على تقوية الوظائف القروية وتحطيق التوازن بين القطاعين العام والخاص ويدين الفترة من يوليو ١٩٦٢ حتى مايو ١٩٧١ كما تم توجيه السياسة بالعمومية الشديدة وهو ما يخلق مع مصالح الفئات الاجتماعية التي يمثلها والمتمثلة في القطاعات الكبيرة من البورجوازية المصرية.

وتذكر الدراسة ان رئيس حزب الوفد وعدد محدود من مساعديه لم لعبوا الدور الرئيسي في اعداد القوائم التي خاض بها الوفد انتخابات عام ١٩٨١ وتشير الى ان دور قواع الحزب ومستوياته التنظيمية كان محدودا وتوضح ان القوائم ضمت عناصر جماهيرية بصرى النظم عن التزامها عدم التزامها بسياسة الحزب وتوجهاته الاساسية.

حزب الفقراء

في ١٠ يونيو عام ١٩٧٦ انطلقت الهيئة التأسيسية الأولى لعنبر التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وانتخب خالد محيي الدين مقرا عاما له ٣٠ ديسمبر من العام نفسه تحول العنبر الى حزب سياسي. وتصف الدراسة صحيفة التجمع بانها صحيفة فريدة من نوعها تتشعب بجميع القوى الوطنية في المدارس الفكرية والسياسية للناصريين

والماركسيين والقوميين والديمقراطيين والناصر السديني المستنير في اطار تنظيمي واحد وهذه القوى تتفق فيما بينها على التقييم الإيجابي لثورة يوليو وضرورة حماية إنجازاتها الوطنية والتقدمية والوحدية والدعاء لالاصيل للاستعمار والصهيونية والدفاع عن الاستقلال الوطني وأقرار الحريات الديمقراطية واحترام الاديان السماوية وبناء المجتمع الاشتراكي الغنم على العدل والخال من الاستغلال والامانة بعبودية مصر والوحدة العربية ومساندة الثورة الفلسطينية وتعرض الدراسة ان الهيئات القاعدية للحزب التجمع المعلقة في المؤتمر العام واللجنة المركزية والامانة العامة وامانة اللجنة المركزية تشهد انتخفا واضحا في مواعيد انعقادها.

ويكره من الاستقلالات والانسيابات القاعدية التي تعرضت لها عضوية الحزب وهيئات القاعدية والتي ترجعها الدراسة الى الضغوط الادارية والامنية التي مارستها أجهزة الدولة على أعضاء التجمع فالدراسة تؤكد من جانب اخر ان التجمع لم يتعرض للانتفاك عليه بما يعنى خروج جموعة محددة ذات اهداف وتوجهات واحدة بشكل جماعي بهدف الاستقلال او تكوين تنظيم مستقل عن التجمع بالرغم من تعدد المسئلة وبالرغم من ان ظاهرا الانشقاق بالمعنى السابق قد شملت كافة الاحزاب الاخرى باستثناء منيابة كان أبرزها الاعتراض على تشكيل القوائم الحزبية في انتخابات عام ١٩٨١ بالنسبة للوفد والوطني والجمان الترشيح في امان مقدمة من القوائم الخفية من عدم حصول الحزب على نسبة ٨٪ المقر كما صاوت بالانشقاق عن حزب الاحرار والانشقاق الكبير الذي قاده المرحوم محمود ابو الحبة على حزب العمل واخرى بموجبه جموعة الحزب الوطني الذي كان السات قد دفع بها للانضمام للهيئة التأسيسية لحزب العمل بعد ان وقع بنفسه على وثيقة تأسيسية في النصف الثاني من عام ١٩٧٨ لتقدم لاجلها السياسية حزبا معارضا جديدا يغطي دعم النظام في مقابل منح الحزب الجديد تأييدها بسياسة السادات وهو ما انعكس على البرامج الواسعة التي يبتناها حزب العمل كركي لاصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي جتمعت



المصدر : الأمل

١٨ مارس ١٩٨٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحتله في الانتخابات السابقة لصالح الأحزاب إلى تعيين نفسها اعتقاداً منها بأن الاختيار بينها سوف يحد من تطرفها من حلول للمشاكل بعد الوعود الفاضلة من جانب السلطة بشراسة الانتخابات.

وفي مجال المقارنة بين البرامج الانتخابية للأحزاب أوضحت الدراسة أن حزبى التجمع والعمل قد اتفردا بين الأحزاب الأخرى بإصدار برنامجهما بشكل ديمقراطى استند إلى محصلة المناقشات الواسعة التي شاركت فيها قواعد وإقادات الحزبين في حين صدر برنامجا الحزب الوطنى والوحد بشكل مؤلف وصدر برنامج حزب الإحرار بشكل فردي حيث اتفرد رئيس الحزب بكتابة المقالات التي اعتبرها فيما بعد برنامجا لحزبه في الوقت الذي تحتل فيه قضية الديمقراطية محورا رئيسيا في برامج الوطنى والوحد والإحرار فقد صدرت برامجهم الانتخابية بشكل غير ديمقراطى.

وفي مجال التوجه الاجتماعى للبرامج الانتخابية أكدت الدراسة على أن برنامج حزب التجمع هو البرنامج الوحيد الذي نص صراحة على الغايات الاجتماعية التي يتوجه إليها وهى الطبقات الشعبية وأنه سياسات بناء الوضع الذى يتميز به برنامج حزب التجمع وبرنامج حزب الإحرار فقد تضمنت برامج الأحزاب الأخرى الوطنى والعمل والوحد خليطا من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ترى الدراسة أنه يعكس معها تحديد توجهها الاجتماعى.

وفيما يتعلق بسياسات القضاة الداخلية في برامج الأحزاب ترصد الدراسة أن الهدف الأسلى لحزب التجمع قد تمثل في إفساح المجال الاجتماعى بينما كان بالنسبة لحزب

الاستخدام المصطلحات الدينية والترويج للعداوى الأخلاقية فضلا عن التركيز على الدور الذى يؤديه رئيس الحزب في توجيه سياساته بشكل عام وتبني الدراسة بجلاء أن التجمع قد وضع نظاما ديمقراطيا لاختيار قوائمهم وترتيب المرشحين له في انتخابات ١٩٨٤ يقوم على تقويض لجان التجمع بالمحافظات على أعداد قوائمهم بالترتيب الذى تراه ملائما ثم عرض الشكل النهائي للقوائم على

اللجنة العامة للانتخابات التي شكلت من أعضاء الأمانة العامة للتجمع ومن ١٢ عضوا من ذوى الخبرة في العملية الانتخابية مما جعل الخلاف حول القوائم داخل التجمع محدودا للغاية.

وبرامج وبرامج

وفي سياق تحليلها للبرامج الانتخابية للأحزاب من حيث توجهاتها العامة والغايات الاجتماعية التي تتوجه إليها وإختلافها أو اتفاقها مع البرنامج العامة للأحزاب والعلام المقترحة للسياسات الخارجية والداخلية ونسبة الشوازن بين القضايا الداخلية والخارجية في البرامج تؤكد الدراسة أن البرامج الانتخابية قد أخذت في انتخابات عام ١٩٨٤ موقعا بارزا لم تكن



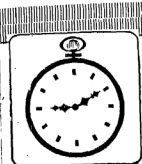
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأرقام

التاريخ :

١٤٨٧ ربيع الأول



العمل الإصلاح الاقتصادي العام بينما تصدر قضية الديمقراطية برامج الأحزاب اليمنية الثلاثة الوطني والوفد والأحرار لأسباب متشعبة. فالوطن يدفع عن نفسه تهم المعارضة له بانتهاك الحريات الديمقراطية أما الأحرار والوفد فيبنيان فلسفة النخام الليبرالي التي تعد قضية الحريات العامة ركنا أساسيا معها.

وتوضح الدراسة أيضا أن برنامج التجمع قد تميز بخصلا عن تصدير المشاكل الجماهيرية لأوليائه بإحتوائه على قسم مستقل لمطالب فئات الشعب المختلفة التي يتوجه إليها واحتلال هذه المطالب للترتيب الثاني في أولوياته بالإضافة لاعتلاء درجا من الأهمية لقضية الثقافة الوطنية المستقلة متميزا بذلك عن غيره من الأحزاب الأخرى فضلا عن إفراد التجمع وحزب العمل قسما خاصا لقضية الفساد ليتقدم في الأهمية قضية الديمقراطية وقضية المسيلة الخارجية في الوقت الذي تجاهلت فيه الأحزاب الأخرى الوطن والوفد والأحرار القضية بمرمتها لسببين : الأول أن رموز الفساد هم أعضاء بالحزب الوطني كما أن مظاهر الفساد تعتبر نتيجة مباشرة لتسييسه. كما أن نقد الفساد سوف يتسبب إلى نقد الفئات العليا في المجتمع المصري المتخرطة في صفوف حزبي الأحرار والوفد ونقد سياسة الانفتاح الاقتصادي وبالتالي وموطنها الأساسية والأثر التي ترتبت عليها وهي السياسة التي تلقى ترحيبا من قبل الوفد والأحرار معا.

وفي مجال السياسة الخارجية تجاهل الحزب الوطني تجاهلا تاما قضية كاسب ديلفيد وغض حزب الوفد الطرف عن العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وطالب حزب الأحرار بتكوين علاقات مصر بالغرب وتيساري بتأييده لسياسة الصلح مع إسرائيل. وكان حزب التجمع - ووفقا لما ذكره الدراسة - هو الوحيد الذي اعتبر اتفاقيات كاسب ديلفيد نقطة تحول خطيرة في تاريخ مصر والمنطقة بإصرار أدت إلى إخراج مصر من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي وتنصيب الخصم الأمريكي حكما في الصراع ولذلك فقد وضع التجمع في أولويات مسيسته الخارجية أسفاط نهج واتفاقيات كاسب ديلفيد.

برامج الدفاع النفسي

وفي معرض تحليلها لمحاول الدعاية الانتخابية للأحزاب تشير الدراسة إلى إهتمام الحزب الوطني في الدعاية الانتخابية بنفي الاتهامات التي وجهت إليه من المعارضة أكثر من إهتمامه بتوضيح برنامجه أو شرحه. كما أن دعاية الحزب انحصرت في الهجوم على أحزاب المعارضة - وبشكل خاص التجمع والوفد - أكثر من دفاعه عن مواقف الحزب فضلا عن أن مرشحي الحزب الوطني لم يهتموا بإجراء أية مناقشات لبرنامج التجمع السياسي أو لفكر الوفد.

وبينما لم يعط الحزب الوطني أية أهمية لشرح برامجهم الاقتصادية والاجتماعية واكتفت حملته الدعاية بالدفاع عن النفس فقد ركز الحزب حملته الانتخابية على قضية الديمقراطية وترجع الدراسة ذلك إلى أن

الوفد لم يكن لديه الكثير الذي يمكن أن يقدمه في مجال القضايا الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن أن موقفه في تلك القضايا يتناقض دائما شعبيا. من جانب آخر أدار حزب العمل حملة الدعاية الانتخابية حول قضايا الفساد ونقد الحزب الوطني وقضية الديمقراطية ومصدر تركيز حزب العمل على قضية الديمقراطية - كما تشير الدراسة - هو عدم وضوح مطالبه الاقتصادية والاجتماعية بلقادر الكافي وعدم قدرته على مجازاة التجمع في دفاعه عن الطبقات الصغيرة أو مجازاة حزبي الوفد والأحرار في دفاعهم عن الطبقات العليا القادرة على القطاع الخاص. وتشير الدراسة إلى أن حزب التجمع قد أدار حملته الانتخابية حول قضايا الفساد ونقد الحزب الوطني والغشيا الاقتصادية والاجتماعية وقضية الديمقراطية بحيث احتلت المشاكل الجماهيرية وقضية الفساد في المجتمع الجانب الأهم من حملته الانتخابية وتؤكد الدراسة أن التجمع كان هو الحزب الوحيد الذي احتلت المشاكل الاجتماعية موضع المصادره في حملته الانتخابية وتخرج الدراسة ذلك إلى توجه التجمع الاجتماعي والفكري الواضح وإحتلال هدف تحقيق العدل الاجتماعي موضع الصدارة لديه وتؤكد الدراسة أيضا أنه لو لا موقف القضايا الاقتصادية والاجتماعية في أولويات برنامج حزب التجمع لكانت هذه القضايا قد تراجعت كثيرا عن المرتبة الرابعة التي احتلتها في برامج الأحزاب الأخرى.



المصدر : ٥٤٦ م

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٧ رسل ١٩٨٧

فلسفة الحزب الوطني الديمقراطي

بمناسبة الحركة الانتخابية التي تشهدها الساحة المصرية الآن ، عشية انتخابات مجلس الشعب في جمهورية مصر العربية ، أياها بتقديم استعراض موجز يتضمن أبرز الجوانب الأيديولوجية وأهم العناصر الفكرية التي تقوم عليها فلسفة الحزب الوطني الديمقراطي . ومع أن هذه الأسس أو المبادئ التي تشكل المضمون الأيديولوجي للحزب الوطني الديمقراطي قد سبق أن تضمنها العديد من الوثائق والدراسات والأوراق الحزبية ، إلا أنه ربما كان من المفيد أن نعيد بهذه المناسبة التذكير بالخطوط العريضة والأسس الجوهرية للمبادئ الفلسفية التي يقوم عليها حزب الوطنية المصرية في المرحلة الحالية ، وهو الحزب الوطني الديمقراطي .

وفي الحقيقة يمكن القول - دون مبالغة - أن الشعب المصري قد احتفظ بشخصيته المتميزة عبر كل التطورات الحضارية التي عاشها ، كما جعل من وطنه أرضا للسلام والتسامح ، وطوع أوضاعه لضرورات التقدم مبعداً عن التعصب والبيخس والحد الفلاني والصدام الدموي .

ومن هذا المنطلق المجيد - على وجه التحديد - تكونت الوطنية المصرية الجيالة التي لا تعرف التعصب أو التنازع - ولكن تجسد الغداء صونا للأرض ودفاعا عن الحق وثامينا للبناء والتقدم . ويجسد الحزب الوطني الديمقراطي معنى الوطنية المصرية ومفهومها العميق ، ولا عجب أن جاء الحزب يقرن بين الوطنية والديمقراطية اسما له ، ومنهجا يسير على دهاء .

ولعل الفكرة المحورية التي تقوم عليها فلسفة الحزب الوطني الديمقراطي هي ، الوسطية ، التي تتلخص في الأخذ بأسلوب التوازن والتعاقل ، ورفض التطرف والصراع والمواجهة .

وتتعلق تلك الفلسفة الفكرية على مختلف مناحي التطبيق ويتم الالتزام بمفهوم الوسطية على سائر المستويات - سواء أكانت الفكرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو في مجال السياسة الخارجية .

يقلم الدكتور :
بطرس بطرس غالي
عضو الاسفة العامة للحزب الوطني الديمقراطي

الجماعين . ومن أجل الوصول إلى أقصى درجة من عدالة التوزيع بين أبناء المجتمع المصري الواحد . أن أهم خصائص فلسفة حزبنا أنها تقوم على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وتعتمد -

وعلى العكس من هذين الضدين . -ياخذ الحزب الوطني الديمقراطي بعقيدة الحزبية ، ويؤمن بضرورة تاصيل الديمقراطية لأنها هي أساس الاستقرار الداخلي . كما أن الديمقراطية هي الطريق الوحيد من أجل تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات . وهي التي تضمن بين الرأي والرأي الآخر بإلقاء الهدف إلى صانع المجتمع وذلك في إطار من التفاهل النسبي . والتكامل الاجتماعي .



المصدر: ٥٤٢ ر.م

١٩ مارس ١٩٨٧

النشر والخدعات الصحفية والمعلومات التاريخ

في سبيل ذلك - على دعمتين
أسبستين: الوحدة الوطنية من
ثانية. والسلام الاجتماعي من ناحية
ثانية. وواقع الأمر أن الوحدة
الوطنية والسلام الاجتماعي يكمل
كلاهما الآخر، فالوحدة الوطنية
الانتماء. ولا تبني إلا بالسلام
الاجتماعي، والسلام الاجتماعي
يدور يؤدي إلى قيام الوحدة الوطنية
والحفاظ عليها.

وعلى المستوى الاقتصادي، فإن
فلسفة حزبنا الفكرية، ترفض تأميم
كافة أدوات الإنتاج، وترفض تدخل
الدولة في كل صور النشاط الاقتصادي
في المجتمع، كما أنها ترفض - في نفس
الوقت - إطلاق الحرية الاقتصادية
من كل قيد أو السباح بالنشاط الفردي
دون ضوابط. ولقد منح الوسطية
الذي تقوم عليه أيديولوجيتنا، إنما
تجسد في الموازنة بين ضرورات
القطاع العام وضرورات القطاع
الخاص. ويعني ذلك في التطبيق
الجميع بين القطاعين العام والخاص
وتحقيق التوازن بين مجالات كل
منهما. أن فلسفتنا الفكرية - على
صعيد النشاط الاقتصادي - تؤمن
بالحفاظ على الملكية العامة للقطاع
العام، باعتبارها ركيزة أساسية،
والاعتماد من ناحية أخرى بالقطاع
الخاص وفتح كافة الفرص أمامه
لحفره على الاستثمار وزيادة الإنتاج في
أطراف خطة التنمية.

إن تؤمن فلسفتنا بأن القطاع الخاص
هو وسيلة وضمنة لتنمية موارد البلاد
 وزيادة دخلها القومي وتعزيز استقلالها
الاقتصادي.
وعلى المستوى السياسي، وفي مجال
العلاقات الدولية، ترفض الفلسفة
الفكرية للحزب الوطني الديمقراطي
الانحياز إلى المسكر الغربي بقيادة
الولايات المتحدة الأمريكية، كما ترفض
أيضا الانحياز إلى المسكر الشرقي
بقيادة الاتحاد السوفيتي، وإنما تؤمن
أيديولوجية حزبنا بسياسة عدم الانحياز
بين القطبين الأمريكي والسوفيتي
وتقوم رؤية الحزب الوطني الديمقراطي

على صعيد السياسة الخارجية على
الاحتفاظ بموقف وسطى من التكتلات
والاصلاف العسكرية المتواجبة
والمتصارعة، فوسط الجو الدولي
المحسوب بإزمات الثقة والمليد بالتوترات
والشكوك المتبادلة بين الصلاطين والذي
تتعرض فيه الدول الصغيرة لعملية
استحلاب حادة، تتأكد أهمية عدم
الانحياز التي تهدف إلى حماية مصر من
ضغوط الأقوياء وتدخلاتهم، وتتبنى
مصر إلى حركة عدم الانحياز التي
تتلخص مبادئ في العمل على تخفيف
حدة التوتر الدولي وتحقيق السلام
العالي والمحافظة على الاستقلال
السياسي والشخصية للقومية للدول
جديدة الاستقلال.

وأي جانب هذه الأسس الأربعة
التي تقوم عليها فلسفة الحزب
الوطني الديمقراطي، فإن حزبنا
يرفض الأزهالي والتطرف، ويستنكر
أساليب العنف ويؤمن بالسلام
وحضاريا وتاريخيا - تركيا وسوريا
فلا وأصليا.

ومن واقع الاستعراض السابق لوجوه
الخطوط العريضة للفلسفة الفكرية
للحزب الوطني الديمقراطي، عتبة
انتخابات مجلس الشعب المصري، فإن
ما أود التأكيد عليه، أن المرحلة التي
نبدأها اليوم، هي مرحلة التقدم
والبناء، بناء القوة الذاتية لمصر،
وتحقيق التقدم المطرد للدعاية العظمى
من أبنائها، واستقل وهدتنا الوطنية.
وقوتنا الذاتية وتأسسنا الاجتماعي
القاعدة الصلبة لحركتنا الحرة والركيزة
القوية لدورتنا المحلي والاقليمي والدولي
ونحننا الوحيد لبناء مجتمعنا القوي
المتحرر من الفقر والحاجة، ومن
الاستغلال والتحكم، المجتمع الذي
يسعد أبنائه بالإنتماء إليه والذي
لا يخشى أن يعيش مفتوحا، يتم بذراع
الحرية.

ويرفع شعار: الحوار، ويشد
بالتعشيش السلمي على الصعيدين
الداخلي والخارجي معا، فهو يدعو إلى
الحوار بين القوى السياسية المختلفة
داخل المجتمع والتعشيش بين
الطبقات، كما لا يكف عن الدعوة إلى

الحوار بين دول الشرق ودول
الجنوب، وبين التكتلات
والعسكرات والتحالفات الدولية
المختلفة، وإلى التعشيش السلمي بين
الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

ويؤمن الحزب الوطني الديمقراطي
أن مصر - المتأسسة داخليا والواقعة من
نفسها - بوسعيها دائما أن تدر خطوب
التعاون الدولي في اتجاهات متعددة، وأن
تستفيد من كل الفرص التي يتيمها
الوضع العالمي، ومركبين أن قوتنا
الذاتية، وهدتنا الوطنية، وروابطنا
الدولية، وعلاقتنا الخارجية، وانتمائنا
لحركة عدم الانحياز، أن هي إلا أسلحة
أساسية في أيدينا لفرص مصالحنا،
وتدافع عن حقوقنا، ونسهم في تحقيق
السلام العالمي، وتعشيش التعاون
الدولي.

ومن ذلك يبين أن الفلسفة الفكرية
للحزب الوطني الديمقراطي التي تقوم
على الوسطية بين التطرف اليساري
والتطرف اليميني، والوسطية بين
التقاربات الطبقي العاد وصراع
الطبقات، والوسطية بين الاقتصاد
الزوم والاقتصاد الحر، والوسطية بين
الانحياز للشرق والانحياز للغرب، أثر
في ألا فلسفة التوازن والاعتدال في
جيوغرافيا وأساسها الجذري، وفلسفة
الحوار والتعايش في مفهومها العملي وفي
مجالها التطبيقي، على الصعيد الداخلي
والخارجي في وقت واحد، فلسفة
يحكمها المنطق والاتساق، وتقوم على
العدل والتسامح، وتعمل من أجل
الحرية واستقلال الأرادة، وتتسلح
بالوطنية والانتهاز والغيرة على الكرامة.
وقد استلهمت فلسفة الحزب
الوطني الديمقراطي هذا الجوهري
الوسطي من حقيقة، مصر، التي هي
أمة وسط بكل معنى الكلمة، ووسط في
المواقع والدور الحضاري والتاريخي،
في الموارد، والطقاء، في السياسة،
والحرب، في الثقافة والتفكير، لقد
كملت مصر - وستظل - جغرافيا



المصدر: ٤٦٢ م ر ٢

التاريخ: ١٩ مارس ١٩٨٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا بعد إلغاء تائيمه الوفد والعمل في الجزيرة ؟ الوفد يرفع دعوى قضائية أمام مجلس الدولة ودعوى أخرى يرفعها حزب العمل ضد قرار الاستبعاد قائمته



المصدر : الأمل - رام

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٨٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لجان الطعون في الجيزة

لخصائصها ، ومن ثم فقد كان لازماً رفع الدعوى المستعجلة .

و { طعناً ضد الأحزاب في التجربة

وقد تلقت لجنة فحص الطعون في الانتخابات بمديرية أمن الجيزة ٤٤ طعناً ضد الأحزاب وترتيب القوائم وعدم ثواب وتتابع الصفات بها ، وقد قبلت اللجنة التي يرأسها أحد المستشارين ٤ طعون وأقضت ١٠ طعناً .

وتضمن الطعون التي رفضتها اللجنة الطعن الذي قدمه السيد علي سلامة بالتشريع من عدم قبول تعديل قائمة حزب الوفد بالدائرة الثانية وطالب تعديلها وطعن أحمد الملا ، فردى ، لعدم قيد اسمه بأول كشف المرشحين للعددي الفردي ، وأدراج آخر وطعن مجدي أنور ، منطاش ، فردى ، دائرة ثانية ضد ترشيح عین الحدة وبعام كوكب لمخالفة ترشيحهم الشريعة الإسلامية وطعن آخر من نفس الطاعن ضد قائمة حزب العمل لمخالفتها قانون الأحزاب وأنها قائمة مشتركة بين العمل والأخوان المسلمين والأحرار وقد قدمت ٩ طعون أخرى لذات السبب وطعن محمد معوض

مرشحو الأحزاب أمام مرس السيسى (ولد - دائرة ثالثة) ويبلغ ثلاثة مرشحين لم يقدموا أوراق ترشيحهم لاستكمال القوائم النافذة للأحزاب حتى اس

وحزب العمل يتحرك

كتبت - إيمان مصطفى
قرر حزب العمل رفع دعوى قضائية مستعجلة أمام محكمة القضاء الإداري وذلك للطعن في قرار استبعاد قائمة حزب العمل بالدائرة الثانية ومقرها أمبيلة بمخالفة الجيزة .. والتي يرأسها الدكتور عصام العريان ..
ويصرح الدكتور حمى مراد الأمين العام للحزب : بأن لجنة قبول أوراق الترشيح قبلت القائمة دونما اعتراض على أسماء المرشحين أو صفاتهم وهو اختصاص لجنة الاعتراضات .. وأضاف أنه إذا كان الخلاف على ترتيب التناوب بين المرشحين من فئات وعمل (وهو ما فأت اللجنة الأولى) فإن هذا الأمر يمكن أن يصوب بالتطبيق لأحكام القانون ولكن اللجنة الثانية استبعدت القائمة دون أن تعطى الفرص لهذا التصويب .. وهو ما لا يدخل في

كتب - عادل الديب :

صرح السيد علي سلامة مقر حزب الوفد بالجيزة بأن الدكتور وحيد رافت نائب رئيس حزب الوفد الجديد قد أجرى اتصالاً تليفونياً مع اللواء أحمد راسخ - مدير إدارة الانتخابات - بشأن قرار إلغاء قائمة حزب الوفد بالدائرة الثانية بالجيزة حول أسباب بطلان هذه القائمة وعدم حصول الحزب على جيليات هذا القرار .. ويجري الآن بحث هذا الموضوع

وقد رفع حزب الوفد دعوى قضائية مستعجلة أمام مجلس الدولة وتحدد لها يوم الثلاثاء القادم لنظرها لإلغاء قرار بطلان القائمة .
وقد قدم أمس ٨ مرشحين أوراق ترشيحهم للعددي الدكتور محمد فؤاد لاستكمال القوائم الحزبية الناقصة في الدوائر الثلاث . وهم :
عبدالحليم علم الدين (عمل - دائرة ثالثة)
مصطفى عبدريه جعفر (تجمع - دائرة ثالثة)
محمد محمود المظلع (تجمع - دائرة ثالثة)
فرج أحمد فرج (ولد - دائرة أول)
إبراهيم توفيق بهلول (ولد - دائرة أول)
محمد محمد حسين عطا (ولد - دائرة ثالثة)
عمر محمد - الديب - (ولد - دائرة ثالثة)



المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زيان * ولد * يتصور من خلق قائمة الوند
بالدائرة الثانية. من رقم ٦ وعدم توال
الصفات بالقائمة وقد قدمت ٤ طعون
اخرى لتفسي السبب وطعن محمد عبد
الرحيم حسين ضد محمد فريد حسنين
المرشح فردي لانه معزول سياسيا وصدر
ضده حكم ل القضية رقم (١٦) لسنة
٧٠ مدعي عام اشتراكي * وتم رفض
اللعن لولعه من غير اي صفة وطعن
عبد الحميد قطب ضد الدكتور يحيى
الوجمل ومصطفى عبد الفتاح لانتفاء
اولهما بالحزب الوطني والثاني للوفد ولم
يستقبلا وطعن عبد العزيز زيان ضد
قرار لجنة قبول الطلاب بتبول قائمة
حزب الوند بالدائرة الثانية دون تعديلها
ولغا للطلاب رئيس الحزب .

واستبعاد مرشحين للعمل

بالغربية والتجمع يستكمل قائمته

طنطا - محمد عيسى منصور :
استبعدت لجنة طعون الانتخابات
بالغربية زكريا ابراهيم التوابي مرشح
حزب العمل بالدائرة الثالثة لصدور حكم
قضائي ضده . كما استبعدت اللجنة
الشيخ عبد الحميد رحاب من قائمة
حزب العمل بالدائرة الثانية لارتداد
ترشيحه بالقائمة والمقد الفردي بنفس
الدائرة وقررت ترشيحه عن المقعد
الفردي وقام صلاح القفص الحامى
وامن حزب العمل بالغربية برفع دعوى
قضائية امام محكمة القضاء الادارى
ضد قرارات لجنة الطعون بالنسبة
لمرشحي الحزب المطعون فيهما .
كما استكمل حزب التجمع قائمة
الحزب بالدائرة الاولى لحاقظة الغربية
بترشيح الدكتور ابراهيم القماش رئيس
قسم الاشعة بمستشفى زوش العام بدلا
من الدكتور عبد الحكيم فاسم الذى
تنازل عن الترشيح □

Biblioteca Alexandrina



0480930